

التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية



الفرص والتحديات

تحرير

صالح الهدلول - نارايانان ايدادان

دار السهن ١٤١٩هـ

التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية

الفرص والتحديات

تحرير

صالح الهدلول - نارايانان ايدادان

دار السنن ١٤١٩هـ

© دار السهن للنشر والتوزيع ١٤١٩هـ/١٩٩٨م

الطبعة الأولى بالعربية ١٤١٩هـ/١٩٩٨م ، الطبعة الأولى بالانجليزية ١٩٩٥م.

جميع حقوق الطبع محفوظة. لايسمح بطبع أي جزء من هذا الكتاب أو خزنه في أي نظام تخزين المعلومات واسترجاعها ، أو نقله على اية هيئة أو بأية وسيلة سواء كانت اليكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية ، أو استنساخا ، أو تسجيلا ، أو غيرها الا باذن كتابي من الناشر.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر

الهدلول ، صالح علي

التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية : الفرص والتحديات/ صالح علي الهدلول

نارايرانان ايدادان - الرياض

٥١٣ ص : ٢٤ سم

ردمك ٨-٣٩٠٥٤-٩٩٦٠

١- السعودية - التنمية الاجتماعية ٢- السعودية - التنمية الاقتصادية

أ- ايدادان ، نارايرانان (م. مشارك) ب - العنوان

ديوي ٣٠٩,٢٦٢٥٣١ ٩١/١٨٧٢

رقم الايداع : ٩١/١٨٧٢

ردمك : ٨-٣-٩٠٥٤-٩٩٦٠

الطباعة : نهال للطباعة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية

الناشر والموزع : دار السهن

ص.ب ٨٨٩٥٢ الرياض ١١٦٧٢

المحتويات

رقم الصفحة

١	مقدمة
	صالح الهذلول ، نارايانان ايدادان
٣	- نمط الاستيطان في المملكة العربية السعودية
١٠	- فرص التنمية العمرانية وتحدياتها في المملكة العربية السعودية
١١	- أهداف الكتاب
١٢	- خطة وتصنيف الكتاب
٢١	الفصل الاول: تجربة التحضر السعودية من منظور مقارن وليام باركر فرسبي
٢٢	- مفاهيم أساسية
٢٣	- العمران والتحضر في المنظور التاريخي
٢٥	- التحضر والتنمية الاقتصادية
٣٠	- التحضر العالمي: الاتجاهات والتوقعات
٤٦	- التحضر في المملكة العربية السعودية
٥٧	- الخلاصة
٦١	الفصل الثاني: الاطار المؤسسي لتخطيط التنمية العمرانية عمر عوض المشعبي
٦١	- الاطار السياسي للتخطيط
٦٢	- الاطار الاداري للتخطيط
٧٠	- نشأة التخطيط الشامل في المملكة العربية السعودية
٧٦	- عملية تخطيط التنمية العمرانية

- ٨٠ تجارب التخطيط العمراني خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠
- ٨٥ السياسات العامة لاستراتيجية الاستيطان البشري الوطنية
- ٩٠ الخلاصة العامة

٩٣ الفصل الثالث: التنمية الحضرية: نظرة عامة محمد عبدالله الحماد

- ٩٤ التحضر والنمو الحضري
- ١٠٧ توزيع المراكز الحضرية
- ١٠٩ تخطيط التنمية الحضرية
- ١١٠ الخلاصة

١١٣ الفصل الرابع: البناء الاجتماعي الحضري عبدالله حسين الخليفة

- ١١٣ الخلفية النظرية
- ١٢٠ عملية التحول الريف - حضري في المجتمع السعودي
- ١٢٤ التدرج الاجتماعي لسكان الحضر
- ١٣١ البناء المكاني الاجتماعي للمدن السعودية في الماضي والحاضر
- ١٣٥ الدراسة الميدانية للبناء الاجتماعي والعمراني لمدينة الرياض
- ١٤٢ الخلاصة

١٤٧ الفصل الخامس: دور المراكز الصناعية في التنمية المكانية عمر قرية بنا ، محمد حسين عوض

- ١٤٨ استراتيجية التنمية الصناعية
- ١٥٦ طرق نمو الاقتصاد الحضري والتكامل المكاني
- ١٦٤ فعالية استراتيجية المراكز الصناعية
- ١٧٦ الخلاصة

١٧٧	الفصل السادس: عملية تطوير الاراضي العمرانية وليد عبدالله عبدالعال
١٧٨	- مراحل تطوير الاراضي
١٨٠	- المشاركون في عملية التطوير
١٨١	- دور المشاركين
١٨٩	- الاحداث المهمة في عملية تطوير الاراضي
١٩٢	- الخلاصة

الفصل السابع: الاحتياجات من المساكن والبدائل الاستراتيجية

١٩٣	لتنمية قطاع الاسكان صالح الهذلول ، نارايانان ايدادان
١٩٤	- استراتيجية تنمية قطاع الاسكان
١٩٦	- نمو قطاع الاسكان وأداء الخطط الخمسية
١٩٧	- مساهمة قطاع البناء والتشييد في الاقتصاد الوطني
١٩٨	- قروض صندوق التنمية العقارية والاحتياجات الاسكانية
٢٠٤	- مفهوم الاحتياجات الفعلية من المساكن وتأثيرات سياسة الاقراض
٢٠٧	- الضغوط على سوق طلب وعرض الاسكان
٢١٣	- ابرز التحديات التي يواجهها قطاع الاسكان
٢١٥	- الخلاصة

الفصل الثامن: الهيكل العمراني ونمط التوزيع المكاني

٢١٩	للمساكن بالمدينة السعودية عبدالله التلمساني
٢٢٢	- الاساس النظري
٢٣٤	- دراسة لمدينة الرياض في ضوء نموذج المدينة التقليدية

- ٢٥١ - نحو نظرية عن الهيكل العمراني و نمط التوطن السكاني بمدينة الرياض
- ٢٥٩ - تطبيق النتائج على بقية المدن السعودية
- ٢٦١ - تطبيقات عملية لنتائج البحث

الفصل التاسع: التباين الاقليمي في توفير الخدمات

- ٢٦٣ - **التعليمية والصحية واستخدامها**
براين بيرش ، محمد القحطاني ، محمد الربدي
- ٢٦٥ - توفير الخدمات العامة
- ٢٦٨ - التباين الاقليمي في توفير المدارس
- ٢٧٩ - التباين الاقليمي في توفير خدمات الرعاية الصحية
- ٢٩٢ - دراسة حالات (نماذج) اقليمية
- ٣١١ - الخلاصة

الفصل العاشر: دور الدولة في تشكيل الانماط العمرانية

- ٣١٧ - فيصل عبدالعزيز المبارك
- أثر التشريع الاسلامي في تشكيل البيئات العمرانية التقليدية في المدينة الاسلامية
- ٣١٩ - الخصائص العمرانية التقليدية وأثرها في تشكيل العمران
- ٣٢٢ - حالات تطبيقية للاشكال والتكوينات العمرانية المعاصرة
- ٣٢٧ - أبرز معالم الاشكال والتكوينات العمرانية المعاصرة
- ٣٥٤ - تحليل مقارنة للانماط والاشكال والتكوينات العمرانية التقليدية والمعاصرة
- ٣٥٦ - خلاصة عامة
- ٣٦٠ -

الفصل الحادي عشر: تجارب التخطيط العمراني

ادوارد لينش

- ٣٦٦ - المراحل التخطيطية

- ٣٦٩ - القوى المؤثرة في أنشطة التخطيط العمراني
- ٣٧٥ - مواطن الضعف في مجال تنفيذ الخطط والاستراتيجيات
- ٣٨١ - الاتجاهات المستقبلية
- ٣٨٤ - بعض المبادئ الهامة للتخطيط
- ٣٨٥ - الخلاصة

الفصل الثاني عشر: دور سلطات التخطيط في التنمية الحضرية

- ٣٩١ تجربة الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
زاهر عبدالرحمن عثمان

- ٣٩١ - لمحة عن مدينة الرياض
- ٣٩٢ - مراحل التخطيط الحضري على المستوى الوطني
- ٣٩٦ - التخطيط الحضري في مدينة الرياض
- ٤٠٠ - الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
- ٤٠٦ - نشاطات مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة
- ٤١١ - نظام المعلومات الحضرية
- ٤١٥ - التحديات التي تواجه التخطيط الحضري في المملكة العربية السعودية
- ٤١٦ - مجال تأسيس هيئات أجهزة تخطيط محلية في المدن السعودية الأخرى

الفصل الثالث عشر: استراتيجيات التنمية العمرانية للمملكة

- ٤٢١ العربية السعودية
محمد عبدالرحمن ، فدغوش المريخي ، عبدالعزيز الخضير

- ٤٢٢ - مسيرة التحضر
- ٤٢٨ - الحاجة الى استراتيجية عمرانية وطنية
- ٤٣٤ - بدائل استراتيجية التنمية العمرانية
- ٤٤٤ - اختيارات الاستراتيجية
- ٤٥٦ - السياسات التنفيذية
- ٤٥٩ - الخلاصة

- ٤٦١ الفصل الرابع عشر: تأملات في مستقبل التنمية العمرانية الوطنية
صالح الهذلول ، نارايانان ايدادان
- ٤٦١ - هل نحن بحاجة لاستراتيجية عمرانية وطنية ؟
- ٤٦٤ - الانجازات والتجارب السابقة في تحسين مستوى المعيشة
- ٤٦٨ - المستوى المعيشي في المملكة بالمقارنة مع البلدان الاخرى
- ٤٧٦ - احتياجات السكان وتحديات التنمية المكانية في المستقبل
- ٤٨٣ - الخلاصة
- ٤٨٥ المراجع
- ٥٠٩ لمحة عن المشاركين في اعداد هذا الكتاب

قائمة الاشكال

شكل رقم	صفحة
١	مناطق تقسيم المياه و توزيع المستوطنات ٤
٢	معدل النمو الحضري السنوي ٤٧
٣	الوزارات الحكومية الحكومية في المملكة العربية السعودية ٦٣
٤	التقسيم الاداري للمملكة الى ١٤ امانة ٦٤
٥	الهيكل التنظيمي الحالي لوزارة الشؤون البلدية والقروية ٦٧
٦	توزيع البلديات في المملكة العربية السعودية ٧٠
٧	تقسيم المملكة إلى خمس مناطق تخطيطية ٧٥
٨	الإطار النظري لاستراتيجية الاستيطان البشر ٨٧
٩	المراكز الصناعية بالمملكة العربية السعودية ١٥٤
١٠	الصناعية الاولى والثانية بمنطقة الدمام الحضرية ١٦٩
١١	نموذج وصفي لارتباط وتفاعل الاحداث الهامة والمسارات المختلفة التي يمكن ان تمر بها عملية تنمية الاراضي ١٩١
١٢	السياسات البديلة لتوزيع التمويل وأثرها في تلبية الاحتياج من المساكن ٢٠٦
١٣	دالة الطلب لتحديد أسعار الأراضي ٢٢٤
١٤	الموقع الأمثل للأسرة ٢٢٥
١٥	مستوى إستهلاك الأسرة للخدمات السكنية وموقعها من مركز المدينة ٢٢٦
١٦/أ ، ب	مستوى إستهلاك الاسرة للخدمات السكنية والسلع وموقعها من مركز المدينة ٢٢٧
١٧	تأثير إعانات الاسكان على الطلب الاسكاني ٢٢٩

صفحة	شكل رقم
٢٣٠	١٨ تأثير إعانات الاسكان على حجم المساكن و إختيار المكان المناسب للسكن والكثافة السكنية
٢٣٦	١٩ إستخدامات الاراضى بمدينة الرياض
٢٣٧	٢٠ الإتجاهات المختلفة بالمدينة
٢٣٨	٢١ التقسيمات الجغرافية لمناطق المدينة
٢٤٠	٢٢ منحنى أسعار الاراضى فى جميع الإتجاهات معاً
٢٤١	٢٣ منحنيات أسعار الاراضى فى كل من الإتجاهات الاربعة على حده
٢٤٢	٢٤ تغير شكل منحنى أسعار الاراضى مع الزمن
٢٤٥	٢٥ منحنى الكثافة فى جميع الإتجاهات فى آن واحد
٢٤٦	٢٦ منحنيات الكثافة فى كل من الإتجاهات الاربعة الرئيسة
٢٤٧	٢٧ تغير شكل منحنى الكثافة مع الزمن
٢٤٩	٢٨ معدل الدخل الاسرى بمناطق المدينة المختلفة
٢٥١	٢٩ مستوى الإستهلاك السكنى وموقع الاسرة من مركز المدينة
٢٥٣	٣٠ إستهلاك الاسرة لخدمات الاسكان ومستوى دخلها
٢٥٣	٣١ إستهلاك الاسرة لخدمات الاسكان ومستوى دخلها (دخل أعلى من ٦٠ر٠٠٠ ريال سنوياً)
٢٦٩	٣٢ الزيادة فى عدد المدارس ، ١٩٧٠ - ١٩٩٠
٢٧١	٣٣ تقسيم المملكة العربية السعودية الى خمس مناطق تخطيطية
٢٨٠	٣٤ الزيادة فى الخدمات الصحية والكوادر الطبية ، ١٩٧٠ - ١٩٩٠
٢٩٦	٣٥ توزيع المستشفيات العامة والمراكز و النقاط الصحية التابعة لوزارة الصحة ، ١٩٧٣
٢٩٧	٣٦ توزيع المستشفيات العامة والتخصصية و مراكز الرعاية الصحية الاولى حسب فئاتها ، ١٩٩٠

٣٠١ الخيارات المتاحة للمريض حسب حجم المركز الحضري	أ / ٣٧
٣٠٥ تضاريس منطقة عسير	ب / ٣٧
٣٠٦ مناطق خدمة مدارس البنين المتوسطة	أ / ٣٨
٣٠٦ مناطق خدمة مدارس البنات المتوسطة	ب / ٣٨
 توزيع رحلات انتقال المرضى الى المراكز الصحية	أ / ٣٩
٣١١ الاقل مستوى	
٣١٢ توزيع رحلات انتقال المرضى الى المراكز الصحي	ب / ٣٩
٣٢٩ الرياض القديمة داخل السور ، ١٩٥٠	٤٠
٣٣٠ الرياض في الثلاثينيات الميلادية	أ / ٤١
٣٣٠ الجانب الشرقي (البطحاء) وفيه تظهر بوابة الثميري القديمة	ب / ٤١
٣٣١ سوق الرياض القديم	٤٢
٣٣٦ قصور الملك عبد العزيز داخل المدينة المسورة	١٤٣ (ب)
٣٣٦ قصر المربع الجديد	
٣٣٦ قصور الحاشية الملكية خارج اسوار المدينة	ج (ب)
٣٣٨ تخطيط حي المزم بمدينة الرياض	٤٤
٣٤٢ مدينة الرياض في عام ١٩٧٦	٤٥
٣٤٤ المدن الرئيسة بالمملكة بما فيها مدينة عرعر	٤٦
٣٤٨ نمط السكن في مدينة عرعر	٤٧
٣٥٢ التطور التاريخي العمراني لمدينة حريملاء	أ / ٤٨
٣٥٣ نمو حريملاء الجديدة شمال و شرق الدير القديمة	ب / ٤٨
٣٧٠ تطور أنشطة التخطيط العمراني بالمملكة العربية السعودية	٤٩
٣٧١ الهيكل التنظيمي الحالي لعملية التخطيط العمراني	٥٠
٤٠٥ الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض - الهيكل التنظيمي	٥١

٤٠٧ الهيكل التنظيمي لمركز المشاريع والتخطيط	٥٢
٤١٧ الدور الإداري لسلطات التخطيط المختلفة	٥٣
٤١٨ الهيكل الإداري لسلطات التخطيط	٥٤
٤١٩ وظائف هيئات التخطيط	٥٥
٤٢٧ التوزيع الجغرافي للمدن السعودية حسب حجم السكان ، ١٩٩٢	٥٦
٤٥٤ محاور التنمية المقترحة في الاستراتيجية العمرانية الوطنية	٥٧
٤٧٠ الاتجاهات السابقة للمؤشرات الاقتصادية ، ١٩٦٩ - ١٩٨٨	٥٨
٤٧٨ الافتراضات السكانية المتوقعة ، ١٩٩٢ - ٢٠٢٠	٥٩

الافكار والآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عنه وجهة نظر اصحابها
وينبغي ألا تعزى للمحررين أو الى الجهة التي يعملون بها.

مقدمة

صالح الهذلول ، نارايانان ايدادان

تعد تجربة التخطيط للتنمية العمرانية الشاملة التي مرت بها المملكة العربية السعودية تجربة ثرية ومثمرة وفريدة من نوعها من نواحي كثيرة مقارنة بالعديد من الدول النامية الأخرى. ذلك لان التخطيط العمراني في المملكة تم تحت مظلة من الأمن والاستقرار السياسي ووفرة الموارد الاقتصادية وأدوات الإنتاج التي أتاحت للدولة إحداث نقلة نوعية سريعة في الاقتصاد وتغيير شكله من اقتصاد ريفي كفا في إلى اقتصاد تصنيعي حضري حديث وضع البلاد في زمن قياسي في مستويات متقدمة من الرفاهية والنمو العمراني ، خلافا لأوضاع العديد من الدول النامية التي عانت من نير الحكم الاستعماري وعدم الاستقرار السياسي وشح الموارد والرساميل الاستثمارية. وحيث تمتلك الدولة مقومات وأدوات الإنتاج فقد تبنت الدولة عملية التخطيط المتوازن والشامل التي روعي فيها ضرورة اتساقها مع حياة المجتمع السعودي الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والتعليمية والسياسية والحضارية على مدى العقدين الماضيين. ومع ذلك فان الاستمرار في تعزيز القدرات الفنية لأجهزة وإدارات التخطيط والتنمية المحلية والوطنية والتنسيق بينهما يعتبر ضروريا للغاية وذلك بهدف استغلال الفرص الامثالية بشكل أمثل ومواجهة التحديات الحضرية المستقبلية.

وتعتبر وتيرة التحضر وتنامي الاحتياجات الحضرية للمملكة العربية السعودية ظاهرة استثنائية في العديد من النواحي ، فقد أحدث النمو المتزايد لسكان المدن على مدى العقدين الماضيين ضغوطا هائلة على القدرات الاقتصادية والتنظيمية للدولة الا أنه أمكن وضع سياسات وبرامج جيدة لتفادي تلك المشاكل الهيكلية التي عادة ماتصاحب أعمال التنمية في العديد من الدول النامية في تحولاتها من مجتمعات ريفية الى مجتمعات حضرية. وبالرغم من أن تجارب التخطيط العمراني السابقة التي مرت بها المملكة

تكشف لنا قدرة ونجاح الاستراتيجيات وأدوات التنمية العمرانية المستخدمة في تلبية احتياجات النمو العمراني ، إلا أن التحديات التنموية التي طرأت جراء التغير في نمط الطلب تتطلب تقويم وإعادة التفكير في الاستراتيجيات الحالية للتنمية العمرانية.

وفي بحثها عن حلول سريعة لمشكلات التحضر ركزت الإدارات المحلية في المملكة على تنفيذ مشروعات بارزة ملموسة في المناطق الحضرية. كما لجأت إلى حشد وتعبئة الموارد ونظم الأنفاق من خلال الميزانيات المركزية مما شجع أسلوب التخطيط المرحلي للتنمية لتلبية احتياجات آنية ومعالجة مشكلات راهنة ضمن فترة زمنية قصيرة ، مما يلفت النظر إلى أن العديد من أساليب وأدوات التخطيط العمراني التقليدية لم تكن كافية للتعامل بفاعلية مع واقع انخفاض الكثافة السكانية وتباعد المسافات بين المدن والقرى في المملكة. كما أن سياسة الدولة كانت قائمة على توفير الاحتياجات الأساسية والرغبة في تلبية الاحتياجات المادية للمجتمع السعودي والعمل بأسلوب التنمية المرحلية.

لقد كانت التجارب التخطيطية في المملكة العربية السعودية ثرية ومثمرة في نواح كثيرة ، تمثلت بدايتها في أنشطة التخطيط الحضري التي تم من خلالها تأمين المتطلبات الأساسية ومعالجة المسائل اليومية بصورة تنظيماً وذلك قبل تبني الدولة التخطيط الشامل للتنمية التي بدأ بالخطة الخمسية الأولى عام ١٩٧٠م. وخلال الثمانينيات من القرن الميلادي الحالي أعدت وزارة الشؤون البلدية والقروية الاستراتيجية العمرانية الوطنية ودراسات النطاق العمراني والدراسات الإقليمية الشاملة لمختلف مناطق المملكة ، وأصبح لمعظم المدن السعودية مخططات عامة وعدد كبير من المخططات المحلية التفصيلية. ولكن بالرغم من وجود الخطط والاستراتيجيات الإنمائية فقد استمرت المدن تنمو بصورة سريعة صاحبها ظهور العديد من المشاكل العمرانية والاقتصادية.

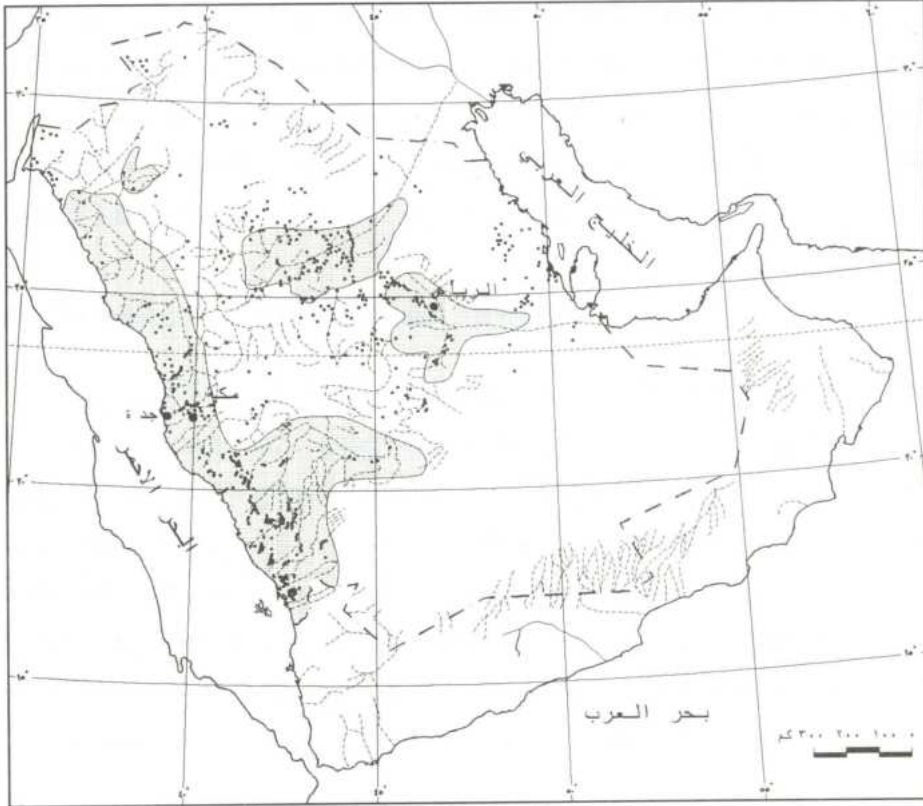
ومن الواضح أن النمط الحالي للتنمية العمرانية لا يكفي لرسم الصورة المستقبلية المنشودة الشاملة لشتى احتياجات المجتمع السعودي في العقود المقبلة (راجع الفصل

١٤ من هذا الكتاب). لذلك سيكون الاهتمام في هذا الكتاب منصبا على تقويم الأساليب والممارسات التخطيطية الحالية والكوادر التنظيمية في تصديها للتحديات الحاضرة والمستقبله والإفادة من الفرص والإمكانات التنموية. وسنستند في ذلك على الوقائع الفعلية الواردة في فصول هذا الكتاب لتقدير موقف عام لحركة التنمية العمرانية والامتداد ببصيرة التخطيط العمراني عبر المدى الأطول من المستقبل.

نمط الاستيطان في المملكة العربية السعودية

تقع المملكة العربية السعودية بين خطي العرض ١٦ درجة و ٣٢ ثانية جنوبا و ٣٥ درجة و ٥٥ ثانية شمالا ، وتبلغ مساحتها ٢ر٢٥ مليون كم٢ ، لكنها من أقل بلدان الشرق الأوسط كثافة من حيث السكان ، حيث يبلغ تعدادها ١٦ر٩ مليون نسمة وفق أحدث إحصاء سكاني قامت به مصلحة الإحصاءات العامة عام ١٤١٣ هـ . وتتراوح الكثافة الكلية في المملكة ما بين ٧-٨ نسمة/كم٢ . وتنقسم المملكة إلى ستة أقاليم جغرافية تشغل صحراء الربع الخالي والصحاري الوسطى والشمالية منها ٥٠٪ ، هضبة نجد ٣٢٪ ، سلسلة جبال الحجاز وعسير ٧٪ ، تهامة العليا وتهامة الساحل الغربي ٢٪ ، المنخفضات الشرقية ٥٪ ، السهول الشمالية ومنطقة الجوف ٤٪ .

لقد كان لصحراء الربع الخالي والنفود والدهناء تأثير كبير على النمط الجغرافي للاستيطان وسبل الاتصال بين المستوطنات التي نشأت في المراحل الأولى في أقاليم نجد والشمال ، كذلك حدث السبخات الساحلية - خصوصا في المنطقة الشرقية - من إقامة المجتمعات الزراعية. وتركز الاستيطان الأولى وتوزيعات السكان على مناطق الحجاز وعسير الجبلية وسهول تهامة والساحل الغربي وفي مناطق تقسيم المياه بوسط وغرب شبه الجزيرة العربية (الشكل رقم ١). ومايزال تأثير هذه التضاريس الجغرافية واضحا في وقتنا هذا ليس فقط في نمط الاستيطان الحالي بل وفي الشكل والنمط العمراني للعديد من المدن والقرى في المملكة العربية السعودية.



شكل رقم ١: مناطق تقسيم المياه و توزيع المستوطنات

المصدر : Al-Hathloul and Edadan, 1993

أعمال الاستيطان الأولى

بدأت مظاهر الاستيطان الأولى قبل الإسلام على جوانب طرق التجارة القديمة وعلى جوانب طرق الحج في العصر الإسلامي في هيئة واحات صحراوية على امتداد محورين يمتد أحدهما من جنوب إلى شمال المملكة ويمتد الآخر من شرق إلى غرب المملكة. وكان "طريق التجارة القديم" (William, 1979) و"طريق البن" لنقل التوابل والبخور والبن يمران عبر الحجاز ووسط شبه الجزيرة العربية صوب شمالها. وكان لوجود

هذه الطرق ومرور القوافل التجارية عليها أثره في نشأة ونمو العديد من المدن الحالية بهدف خدمة قوافل التجارة (Dequin, 1976). وبمجيء الإسلام أخذ الحجاج يفدون من كل حذب وصوب من شبه الجزيرة العربية وشرق أفريقيا وآسيا قاصدين مكة المكرمة واصبحت طرق الحجاج الأوائل هي المحاور الرئيسة التي نمت حولها المستوطنات البشرية إبان العصر الإسلامي وما بعد تأسيس وتوحيد المملكة العربية السعودية.

هذا وقد اعتمد ظهور المستوطنات الأولى قبل توحيد المملكة على أهمية الموقع أو مدى توافر الموارد الطبيعية وبالتالي كان نمو المستوطنات وتوزيعها الجغرافي يعتمد أساسا على قدراتها الذاتية ، ولهذا ظهر نمط المستوطنات في البداية أكثر توازنا في الحجم والتوزيع رغم انحصارها في المناطق الساحلية والمناطق التي تتوفر فيها المياه ، وكان للنسق القبلي تأثيره الواضح في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية لتلك المستوطنات (Al-Hathloul and Edadan, 1993).

وكان للبرامج الخاصة التي وضعتها الدولة لتوطين البادية ، واكتشاف النفط في العقد الرابع من القرن الميلادي الحالي وظهور مدن النفط والمدن التي أسست في مواقع استراتيجية لأغراض الدفاع الوطني وكذلك إقامة شبكة نقل ومواصلات حديثة ذات كفاءة عالية أثره في تغير نمط الاستيطان في البلاد. فقد أصبح النمو في مدى العشرين سنة الماضية أكثر تركزا في عدد محدود من المدن برغم انتهاج الدولة لاستراتيجيات التنمية الإقليمية منذ مطلع الثمانينيات من القرن الميلادي الحالي الهادفة لتشجيع النمو الاستيطاني المنظم وإقامة نظام "أقطاب النمو" (Al-Hathloul and Edadan, 1992). ولذلك يأتي تصحيح الاختلالات العمرانية كأحد الأهداف الرئيسة للاستراتيجية العمرانية الوطنية المقترحة.

تسارع وتيرة التحضر

لقد بدأت عملية التحضر في المملكة العربية السعودية مع بداية تصدير النفط تجاريا في أواخر الثلاثينيات من القرن الميلادي الحالي. فبالرغم من وجود مراكز سكانية عديدة قبل توحيد المملكة نشأت في الأصل على طرق التجارة والحج القديمة ، إلا أن

تأثيرها على المناطق المحيطة بها والداخلية كان محدودا نتيجة لضعف قاعدتها الاقتصادية. ومع الإنتاج التجاري للنفط وإقامة المدن النفطية وإعادة الهيكلة الوظيفية للمراكز الحضرية على السواحل الشرقية والغربية نشطت عملية التحضر في البلاد وتمثلت بإقامة العديد من المدن الجديدة - مدن صناعية (بمحاذاة خط أنابيب نقل النفط "التابلاين") ومدن عسكرية (Al-Hathloul and Rahman, 1989) وتحول العديد من القرى الصغيرة بعد أن كانت قرى هاجعة وقرى صيد على الساحل إلى مراكز للتجارة ساهمت بزيادة مستوى التحضر بمقدار ١٤-١٥ ضعفا في الفترة ما بين عامي ١٩٥٠-١٩٩٠م.

وتعتبر المملكة العربية السعودية واحدة من أعلى الدول تحضرا في العالم في الوقت الحاضر، إذ ارتفع مستوى التحضر من ١٠-١٥ بالمائة في عام ١٩٥٠م (Barth and Quiel, 1986) إلى ٧٧ بالمائة في عام ١٩٩٢ (مصلحة الإحصاءات العامة ١٩٩٣). ويعزى اضطراب التحضر هنا لعوامل عديدة اقتصادية وديموغرافية: كوفرة الموارد الاقتصادية، الزيادة الطبيعية للسكان، نقص القوى البشرية الوطنية مما استوجب استقدام العمالة الأجنبية، اضطلاع الدولة بتكوين وتطوير رأس المال الاجتماعي والاقتصادي بمعدلات متسارعة، الطلب المتزايد على العمالة الماهرة وشبه الماهرة في المدن وما نجم عن ذلك من ارتفاع في نسبة الهجرة إلى المدن من الداخل والخارج وتحسن أوضاع النقل والمواصلات، وسرعة التحول الريف - حضري للمجتمع السعودي.. الخ (Al-Hathloul and Edadan, 1991).

ووفقا لإحصاء السكان لعام ١٩٩٢م بلغ تعداد سكان المملكة ١٦٩٣ مليون نسمة، شكل السعوديون منهم ٧٢٧ بالمائة وغير السعوديين ٢٦٣ بالمائة ويعيش ٧٧٢ بالمائة من إجمالي السكان في مستوطنات يتعدى حجمها ٢٤٠٠ نسمة منهم ٣١٥٠ بالمائة غير سعوديين.

التوزيع الإقليمي للمدن السعودية

قسمت المملكة العربية السعودية إلى خمس مناطق تخطيطية وثلاث عشرة منطقة إدارية (إمارة) ^(١). ويظهر مؤشر التحضر ^(٢) بأن المنطقة الغربية هي الأكثر تحضرا من

بين سائر مناطق المملكة تليها المنطقة الوسطى (انظر الجدول رقم ١). واستطاعت المنطقة الشرقية التي شهدت أعلى نسبة نشوء للمدن الجديدة تحقيق واحدة من أعلى نسب النمو في سكان المدن خلال السنوات القليلة الماضية ، وما الزيادة في مساهمة المناطق المزدهرة في إجمالي سكان الحضر وانخفاض مساهمة المناطق الجديدة (الشمالية) سوى مؤشر على الاتجاه المتسارع لزيادة سكان الحضر في المملكة.

وصل عدد البلديات في المملكة إلى ١٠١ بلدية ، ٤٣ مجمعا قرويا و ١٠٣٦٥ قرية وهجرة عام ١٩٩٢م. ومن التوزيع الوارد في الجدول رقم ٢ يتضح أن المنطقة الوسطى تستقطب ٢٥٨ بالمائة من جملة المراكز الحضرية التي تشكل ٣١ بالمائة من جملة سكان الحضر في حين تنخفض مساهمة المنطقتين الجنوبية والشمالية في جملة السكان الحضريين على مستوى المملكة إذ يوجد بهما معا ٣٣ بالمائة من جملة المراكز الحضرية لكنها لا تمثل سوى ١٢ بالمائة من جملة سكان الحضر بالمملكة. ويبدو الفرق واضحا في الجدول ٢ ، فبينما تستقطب مدينتان ٣٧٠٢ بالمائة من جملة السكان الحضر بالمملكة هناك ٦٧ بالمائة من المراكز الحضرية يقل تعداد سكانها عن ١٠٠٠٠ نسمة وتسهم بـ ٧٧ بالمائة فقط من جملة السكان الحضر.

من الظواهر الهامة في نمط الاستيطان الحضري بالمملكة تركز السكان في ثلاثة مراكز حضرية رئيسة هي الرياض بالمنطقة الوسطى وجده ومكة المكرمة بالمنطقة الغربية، وهو ما أسفرت عنه نتائج تعداد ١٩٩٢م التي أظهرت تركز ٤٥ بالمائة من سكان المملكة في هذه المدن الرئيسية الثلاث وتمركز الوظائف الحضرية فيها أيضا. ومن المحاور التنموية الناشطة في المملكة محور الدمام الحضري ويشمل مدن الدمام والخبر والظهران في الوسط ، والجبل شمالا والاحساء في جنوب المحور.

وتشكل هذه المراكز الحضرية بالمنطقة الشرقية مع مدن الرياض بالوسطى وجده ومكة المكرمة بالغربية معا ثلوثا حضريا له أهميته الاقتصادية والسياسية . فهو يستقطب ٨٥-٨٠ بالمائة من المؤسسات الصناعية بالمملكة ، ويسهم بما يزيد عن ثلاثة أرباع

جدول رقم ١
توزيع سكان الحضر في عام ١٩٩٢م (مراكز سكانية يزيد تعدادها عن ٢٤٠٠ نسمة)

المنطقة	مراكز سكانية	% للتمن	% للسعوديين	جملة سكان المدن	%	مستوى التحضر	% من اجمالي سكان البلديات
الغربية	٦٢	%١٨,٥٠٨	%٦٠,١٩٩	٤,٦٦٨,٥٩٢	%٣٥,٨٧	%٢٧,٧٠	%٤٢,٣١
الوسطى	٨٥	%٢٤,٧٧٨	%٦٩,١١٧	٣,٩٩٤,٧٩٨	%٣٠,٥٥٦	%٢٣,٦٠	%٢٨,٨٧
الشرقية	٧٣	%٢١,٥٣٨	%٧٤,٣٠٣	٢,٣٢٦,٥٠٢	%١٧,٨٠	%١٣,٧٤	%١٥,٥١
الجنوبية	٧٢	%٢٠,٩٩٩	%٧٦,٣٣٣	٩٧٥,٧٦٩	%٧,٤٤٧	%٥,٧٦	%٦,٥٥
الشمالية	٣٨	%١١,٣٠٨	%٨٣,٣٠٣	١,٠٤١,٥٥٨	%٧,٩٩٧	%٦,١٥	%٧,٣٦
غير محدد *	١٣	%٣,٧٧٩	%٨٢,٦٢٢	٤٢,٦٩٦	%٠,٣٣٣	%٠,٢٥	
الاجمالي	٣٤٣	%١٠٠,٠٠٠	%٦٨,٥٥٠	١٣,٠٦٩,٩١٥	%١٠٠,٠٠٠	%٧٧,٣٠	%١٠٠,٠٠٠

- المصدر: (١) مصلحة الإحصاءات العامة (١٩٩٣م)، تقديرات أولية مستقاة من التعداد الوطني لعام ١٩٩٢م، الرياض .
(٢) وزارة الشؤون البلدية والقروية: دراسات المناطق العمراني، ١٩٨٩م .
- * مدن وقرى لا يمكن تصنيفها وفقا للمناطق في هذه المرحلة .

العمالة الوطنية. وينظر إلى هذه المراكز على أنها المدن "الأهم" في المملكة. إلا أن التمرکز للسكان والوظائف الحضرية يظهر أكثر وضوحاً بمدينة الرياض بالنسبة للمنطقة الوسطى، لكن البلاد ماضية الآن قدماً في أحداث نظام "أقطاب النمو" المتعددة في المملكة.

فرص التنمية العمرانية وتحدياتها في المملكة العربية السعودية

بالرغم من وجود دول أخرى استطاعت تحقيق معدلات نمو حضري منافسة أو أعلى من المعدلات التي حققتها المملكة العربية السعودية، إلا أن التجربة السعودية في التنمية والعمران فريدة من نوعها. فالزيادة في سكان الحضر السعوديين كانت مذهلة (انظر فرسي، الفصل الأول من هذا الكتاب). وتمتاز التجربة السعودية عن مثيلاتها في الدول الأخرى في أن التحضر الذي صاحب التنمية الاقتصادية لم يفرض أعباءاً على القطاع الريفي، كما أنه لم يشمل تغيرات في هيكلية فرص التوظيف للوافدين من القطاع الريفي إلى قطاع الحضر وعليه فقد تفادت المملكة الصورة القاتمة لطبيعة التحضر الذي تعاني منه الكثير من مدن الدول النامية خلال مسيرتها التنموية والتي وصفها ديفيس (Davis, 1969) في أنها تنمية من دون ازدهار، وتحضر أجوف عاجز عن تلبية مطالب الضغط الاجتماعي والتزايد السكاني المستمر، وفقير بالسلوكيات الحضرية. هذا لا يعني أن الإنجازات الهائلة للتنمية السعودية - خصوصاً في المجال الاجتماعي والاقتصادي - جاءت خلواً من المشاكل، فقد صاحب التحضر السريع عدم اتساق النمو العمراني وظهور فوارق إقليمية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية.

وقد نجم عن النمو الحضري السريع الذي طرأ على المملكة حدوث توسع هائل وغير منظم للعمران فاق القدرات الفنية والإدارية لأجهزة التخطيط المحلية. كما أدى قصور التنسيق الأفقي بين الأجهزة المركزية وبين القطاعات التنفيذية على المستويات المحلية وقلة الكفاءات الفنية لإدارة وترشيد النمو العمراني إلى عدم كفاءة التخطيط والتنمية الجزئية للمدن السعودية، وقد ترتب على ذلك قصور نسبي في كفاءة

الاجهزة المحلية في توجيه وتنظيم نمو المدن ، ومازال للموروثات الثقافية والاجتماعية دور كبير في تنظيم نمو المدن ، يفوق في بعض الاحيان الاهمية الخاصة بشمولية التنمية العمرانية للمدن.

هناك العديد من التحديات الحضرية التي تواجهها المدن السعودية من بينها: تواجد نسبة عالية من الاراضي البيضاء مخططة ومخدومة وفي نفس الوقت وجود مناطق مأهولة غير مزودة بالخدمات والمرافق ، والطلب المتزايد على تقسيمات الاراضي بغرض المضاربة في الارض واستخدامها كسلعة للكسب المادي ، بالإضافة لما نتج من مشاكل في مجال التنسيق على صعيد تخطيط وتنفيذ التجهيزات الاساسية ، والضغوط الواقعة على الخدمات الحضرية في المناطق المأهولة من المدن ، وادارة القوى البشرية وتنمية المهارات. هذه بعض التحديات التي تواجه التنمية وطبيعي ان يكون لها تأثير هام في تشكيل البيئة العمرانية للمدن السعودية. ولهذا علينا منذ البداية ان نتطلع الى مدننا من خلال النظر الى المستقبل وان نحول غالبية تلك التحديات الى فرص تنمية. ولا بد هنا من التأكيد على الاستغلال الكفؤ للموارد البشرية والطبيعية ضمن اطار سياسة حضرية وطنية واستراتيجيات تنمية حضرية مستدامة يكون الهدف منها تحقيق تنمية عمرانية متوازنة. كما أن بلوغ الصورة المنشودة للتنمية في المملكة يحتاج منا لتطوير النواحي الادارية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية بشكل مناسب.

اهداف الكتاب

الهدف الرئيسي لهذا الكتاب هو جذب اهتمام صانعي القرار والمختصين نحو الفرص التنموية والتحديات التي تواجهها المدن السعودية. فقضايا التحضر والموارد والقدرات الحالية للقطاعات العام والخاص ينبغي برمجتها ضمن اطار استراتيجية تنمية عمرانية طويلة المدى ، ذلك لأن نمط التنمية الحضرية الذي يركز على ملاحقة التوسع العمراني وتوفير الخدمات اللازمة لهذا التوسع لا يرقى لتطلعات التنمية المتوقعة ، مما يستدعي ضرورة البحث عن نمط جديد للتنمية العمرانية يركز بدرجة كافية على تطوير

الادارة المحلية وتعزيز مناخ الاستثمار وتلبية الاحتياجات المستقبلية للنمو الحضري من الخدمات والمرافق. ان للتحضر في المملكة العربية السعودية مطالب ملحة نورد منها على سبيل المثال ضرورة المشاركة الفعالة للقطاع الخاص بشكل رسمي وغير رسمي ، وصياغة اطار استراتيجي لتنمية عمرانية طويلة المدى ، وتطبيق اللامركزية في صنع القرار وتعزيز دعم وبناء الكوادر المحلية ، والاستقلال المالي للاجهزة المحلية. ولا بد في هذه المرحلة من اعادة تحديد طبيعة قضايا ومشاكل التحضر التي يهتم بها التخطيط العمراني واعادة النظر في الوسائل الرئيسة المستخدمة حاليا في تناول ومعالجة تلك القضايا .

خطة وتصنيف الكتاب

يعني هذا الكتاب بالبحث عن نموذج جديد للتنمية العمرانية يتمحور حول مراجعة التجارب السابقة في عمليات التخطيط والتنمية العمرانية السعودية ، الاطار المؤسسي للتخطيط ، الهياكل الاجتماعية والاقتصادية ، ادارة الموارد الطبيعية للمدينة القوى المحركة الداخلية لنمو المدينة وتوزيع السكان ، مناهج وأدوات التخطيط مستوى الاسهام العام والخاص في عمليات اعداد وتنفيذ المخططات ومتابعتها وتحديثها .

مشاكل وقضايا التحضر المطروحة حاليا على بساط البحث في العديد من المدن السعودية تختلف في طبيعتها وحجمها عن تلك المشاكل التي كانت تعتبر هامة قبل عقد من الزمن. فهناك قضايا ومشاكل جديدة مصاحبة لاضطراب نمو المدينة السعودية واتجاهها للتجديد مع ما يواكب ذلك من تحولات وتطورات اجتماعية تتمثل في موقف المجتمع من تلك القضايا ورؤيته اليها وكيفية التعامل معها واحتوائها لصالحه .

هناك أيضا عوامل اخرى تؤثر في طبيعة موقف المجتمع من تلك القضايا منها ازدياد الثروات والانفتاح المفاجيء والتفاعل الوثيق مع بيئات خارجية ونزعات اجتماعية واقتصادية غريبة على المجتمع ، والمأخذ الملحوظ هنا أن نظم ووسائل التعامل مع العديد من المجالات مع تلك القضايا مازالت تقليدية .

يحتوي الكتاب على توضيح للتجارب السابقة في مجال التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية واطاراً الى القيود التنموية الناجمة عن عدم كفاءة وقدرة الهيكل التنظيمي على تحقيق تنمية عمرانية مستدامة ، ولهذا ركز الكتاب على البحث في العناصر المكونة للنموذج المرغوب للتنمية العمرانية المستدامة.

ويتكون الكتاب من ثلاثة أجزاء: الاول يتناول التحضر والتنمية العمرانية في المملكة ، والثاني يعرض لتنوع هيكل ونمط المدن السعودية في حين يبحث الجزء الثالث في آليات التخطيط المستخدمة في المملكة.

في الفصل الاول يقدم الدكتور باركر فرسبي تأملات مقارنة في التجربة التنموية العمرانية السعودية ، مشيراً الى ارتفاع نسبة زيادة سكان الحضر في المملكة العربية السعودية بالمقاييس العالمية ، ونجاح المملكة برغم ذلك في تفادي التركيز المفرط للسكان الحضريين في مدن مليونية وهو ما عجزت عن تحقيقه العديد من دول العالم النامية ، وبذلك تفادت المملكة المشاكل المصاحبة غالباً لنمط المدينة الاولى والاكتظاظ السكاني. ويعد نموذج النمو السعودي نموذجاً فريداً من نوعه في جوانب عديدة منه ، فبواسطته أمكن تحقيق تنمية عمرانية واقتصادية ناجحة لم ينتج عنها خلل بالتركيبة الريفية أو تفريق بالمعاملة للوافدين من الارياف الى المدن. لقد جاء نجاح الدولة في تحقيق التكامل بين عمليات الانماء العمراني والاقتصادي نتيجة اتساق الجهود التخطيطية وتطبيق خطط التنمية الوطنية وذلك بتدخل الدولة المباشر والقوى في مسيرة العملية التنموية.

لكن بالرغم من الانجاز الملحوظ الذي تحقق من خلال المساهمة المباشرة والقوية للدولة الا أنه ما تزال هناك اختلالات تكتنف عمليات اعداد وتنفيذ خطط التنمية العمرانية على المستويين الاقليمي والمحلي وذلك بسبب عدم اكتمال الهيكل التنظيمي ونقص القدرات الفنية اقليمياً ومحلياً. وهذا ما تطرق اليه الدكتور عمر المشعبي في الفصل الثاني حيث تناول الجوانب التنظيمية (المؤسسية) للتخطيط في المملكة مستعرضاً الهيكل التنظيمي لعملية التخطيط العمراني ومشيراً الى بعض الاسباب الرئيسة لانخفاض

مستوى أداء الخطط العمرانية التي تكمن في نقص القدرات الفنية لدى الاجهزة المحلية وضعف آليات التنسيق الافقي احيانا بين أجهزة صنع القرار.

وفي الفصل الثالث يوضح الدكتور محمد الحماد المراحل المتعددة للنمو العمراني كما يبحث في تطور أهداف التنمية العمرانية كما أوردتها وأكدت عليها خطط التنمية الخمسية الوطنية ، مع تقديم خلفية للجهود المتعددة على صعيد التنمية العمرانية في المملكة .

ويتحدث الدكتور عبدالله الخليفة في الفصل الرابع عن القوى المحركة والمجددة للبناء الاجتماعي الحضري ، ويوضح أن من بين آثار التحضر السريع وعمليات النمو الحضري انقسام المجتمع الى شرائح طبقية (التدرج الاجتماعي) تعكس التباين في مستويات الدخل أو الثقافة أو المكانة الاجتماعية أو النفوذ. وتتأثر هياكل وأنماط المدن بدرجة كبيرة بعمليات الانقسام هذه خصوصا في المجتمعات الانتقالية ، كمجتمع المملكة العربية السعودية. يوضح الكاتب أن التحليل التجريبي الذي أجرى على التدرج العمراني الاجتماعي في مدينة الرياض يشير الى الميل السائد للعزلة الاجتماعية بين الفئات السكانية نتيجة لمؤثرات اقليمية وعرقية ومع ذلك فالبناء الاجتماعي ككل يستجيب ويتفاعل بايجابية مع التباين والتمايز الاقتصادي. ويخلص الى نتيجة هامة وهي أن التحرك الاجتماعي والتجديد في المجتمع السعودي مايزالان في مستوى متوسط دلالة على الاتجاهات المتشعبة في عمليات التجديد والتحضر .

يعتبر انشاء مراكز صناعية جديدة وتنويع القاعدة الاقتصادية للمدن الحالية من الاهداف الهامة في التخطيط العمراني. فطبيعة الانشطة الاقتصادية للمناطق الحضرية تتأثر بفعالية استراتيجية التنمية الصناعية التي تنتهجها الدولة ، وتجارب التخطيط الحضري والاقليمي حافلة بذلك. وبالنسبة لاستراتيجيات التنمية العمرانية مثل التركيز الاقليمي أو انتشار التنمية الحضرية وأدوات وميكانيكية التخطيط العمراني كالمدن التابعة والمدن الجديدة .. الخ ، استخدمت ائتلافات متنوعة لاستراتيجية أقطاب ومراكز

النمو. وقد قام الدكتور عمر البنا و الدكتور محمد عواد بتناول هذه المجالات في الفصل الخامس وذلك بالبحث في مضمون وفاعلية استراتيجية المراكز الصناعية المطبقة في المملكة العربية السعودية. ويخلصان الى أن هذه الاستراتيجية برغم تأثيرها الفاعل في ايجاد نمط استيطاني متعدد الاقطاب وتعزيزها للتكامل التقني بين مختلف اجزاء الحيز الوطني الا أنها لم تحقق نجاحا مماثلا في نشر اثار النمو وتشجيع الابتكار التقني .

الفصل السادس يتناول أبرز القضايا وأكثرها أهمية في المملكة وهي تخطيط وتنمية الاراضي الحضرية ، ذلك أن عدم كفاية الضوابط التنظيمية الشاملة والملزمة لتنمية الاراضي في المدن على المستوى الوطني والمحلي قد أثر سلبا على النمو الهيكلي المنظم للمدن وتمثل ذلك في تسارع عمليات الزحف العمراني وتزايد قلة الاشغال للاراضي المنماة والمساكن المشيدة والوحدات التجارية مصحوبا بتواجد مساحات كبيرة غير مخدمه داخل الكتلة العمرانية في العديد من المدن. في هذا الفصل يتناول الدكتور وليد عبدالعال بالبحث عملية تخطيط وتنمية الاراضي الحضرية مبينا الفعاليات الرئيسة في العملية ومتبعا نموذجا شاملا لعملية تخطيط وتطوير الاراضي في المملكة .

لقد نجح الاسلوب المرحلي لتوفير المرافق في نمط التنمية الحالي في المدن السعودية في ايجاد فائض من الاراضي المنماة والوحدات السكنية ، ونجم عن برامج الاسكان الحكومية المباشرة والدعم الحكومي المالي وغير المالي للقطاع الخاص الى تحول في النقص في المساكن في أوائل السبعينيات الميلادية من القرن الحالي الى فائض اسكاني في نهاية الثمانينيات الميلادية من القرن الحالي. في الفصل السابع يتحدث الدكتور صالح الهذلول و الدكتور نارايانان اديدان عن تأثير سياسة التمويل الاسكاني الحالية على الاحتياجات الاسكانية حيث يشير البحث الى أنه في ضوء الركود الحالي لسوق الاسكان في المملكة وتزايد احتياجات الاسر والتطورات الهيكلية في نمط الطلب على الاسكان فمن المحتمل أن يواجه قطاع الاسكان السعودي نقصا خلال السنوات العشرين القادمة ولهذا تحت الدراسة على وجوب أن تكون سياسة التنمية الاسكانية

أكثر فاعلية كي يتسنى الاستجابة للاحتياجات الحضرية المتغيرة وتلبية ما يفضله السكان من أنواع المساكن .

وتتمثل أهم انعكاسات ديناميكية عملية التحضر في تحديد مواقع الأنشطة المختلفة على مستوى الحيزات الجغرافية للمدن ، وتعتبر الوظائف الموضوعية المحددة للنشاط السكني وغير السكني وموقعه الاساسي القوى المشكلة لأنماط المدينة ، فالمفاضلة بين المواقع على ضوء مدى سهولة الوصول والريع الاقتصادي من الايجارات تمثل أهم العوامل التي تحدد الشكل والنمط العمراني للمدن. ويبحث الدكتور عبدالله التلمساني في ايجاد نموذج تطبيقي للمواقع السكنية للمدن السعودية من خلال دراسة تفصيلية للاوضاع في مدينة الرياض. ويخلص الى أن سياسة التمويل الاسكاني ومنح الاراضي وسياسة النقل المدعم من جانب القطاع العام تعتبر عوامل رئيسة وراء الزحف العمراني وتردي أحوال المناطق الداخلية بالمدن وانتشار النمو العمراني الغير منظم مما يستدعي تطبيق سياسات انماء عمرانية متميزة داخل حدود المدن .

في الفصل التاسع يبحث الدكتور بيرش و الدكتور القحطاني و الدكتور الريدي مدى التباين في توافر واستخدام خدمتين حيويتين هما التعليم والصحة. اذ برغم الحجم الهائل للاستثمار في قطاع الخدمات الحيوية وتحقيق بيئة حياتية جيدة بكل المقاييس فما يزال هناك اختلال وفوارق اقليمية ملحوظة على صعيد توفير هاتين الخدمتين ليس فقط بسبب التوزيع المتناثر للمدن والقرى بالمناطق بل بسبب سياسة الاستثمار الحكومية أيضا. والتحليل الوارد هنا والمرتكز على دراستين تطبيقيتين على المستوى الاقليمي يشير الى أن استمرار التحضر بمستواه الحالي سيضغط كثيرا على قطاع الخدمات الاجتماعية، كما أن تزايد الطلب على الخدمات الاساسية في القطاع الحضري مستقبلا قد يؤثر سلبا على أي تقدم حيال تسهيل الحصول على كثير من الخدمات في القطاع الريفي. وهذا يستدعي بدوره ضرورة انتهاز استراتيجيات شاملة لتوفير الخدمات في القطاعين الحضري والريفي على حد سواء .

في الفصل العاشر يتحدث الدكتور فيصل المبارك عن دور الدولة في تشكيل الهيكل العمراني للمدن مقتفياً دور الحكومة المركزية في المملكة العربية السعودية في تشكيل الهيكل العمراني عبر تسلسل تاريخي. لقد كان أسلوب المركزية كاستراتيجية لتطوير الموارد البشرية مطلوباً خلال البدايات الأولى لبناء المجتمع وتسريع الانتقال من مرحلة الاقتصاد الريفي الكفافي إلى مرحلة الاقتصاد التصنيعي الحضري. ومع ذلك يشير المبارك إلى أن مشكلات المدينة الحديثة تحتاج ل أحداث تغييرات في هذه الاستراتيجية ، كما يشير إلى أن مشكلات وقضايا التنمية المحلية التي أفرزتها الحياة العصرية تتسم بالتعقيد والتشابك مما لا ترقى معه النظم والادوات والوسائل التقليدية على التصدي لتلك المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة لها. والحلول المتميزة والمناسبة للمشكلات المحلية كما يراها المبارك تتمحور حول اسهام المحليات في عمليات صنع وصياغة القرار ، ويعتبر المبارك أن المنظومة الحضرية السعودية هي منظومة ناضجة قادرة على اتخاذ المبادأة التنموية ولهذا فهو يدعو للاسراع في تطبيقات اللامركزية في البلاد .

في الفصل الحادي عشر يقدم ادوارد لينش عرضاً نقدياً لتجارب التخطيط العمراني في المملكة مستعرضاً بدايات ونشاط التخطيط العمراني ومبينا بعض الاسباب الرئيسة لمحدودية النجاح الذي حققته تلك المخططات على الرغم من كثرتها على مدى الخمس عشرة سنة الماضية ومنها عدم الوضوح في تحديد المهام و وظائف التخطيط العمراني وضعف آليات التنسيق وقلة الضوابط والقواعد الملزمة للمخططات ونقص الكوادر الفنية لدى الاجهزة المحلية. الخ ، مما يستدعي ضرورة صياغة سياسات بديلة وتقويمها على ضوء القدرات التنظيمية والاحتياجات الحضرية وذلك قبل تحديد نطاق التخطيط العمراني وصياغة غاياته وأهدافه .

مفهوم أجهزة تطوير وتنمية المدن هو لب الفصل الثاني عشر حيث يتطرق الدكتور زاهر عثمان في هذا الفصل للحاجة لهيئات ومنظمات تعالج المشكلات المعقدة التي تواجهها المدن السعودية على غرار الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض والتجارب التي

خاضتها ، وهي هنا الهيئة الوحيدة في المملكة الامر الذي يشجع على ضرورة أن تكون هناك هيئات تطوير مماثلة للمدن الكبيرة الاخرى بالمملكة مع مايلزم اتخاذه من سياسات واجراءات وتعزيز لقدرات الهيئة بشكل خاص والعملية التخطيطية بشكل عام .

ومن التأثيرات العمرانية الرئيسة لعملية النمو الاقتصادي السريع ظهور تباين في نظام الاستيطان في المملكة بعد أن كان متوازنا قبل مرحلة التنمية المخططة التي اتسمت بالسرعة والتحول ، مما أثر في نمط التوزيع الحجمي للمدن في المملكة خلال العقدين الاخيرين متمثلا في ظهور المدن الكبرى التي تتفوق على غيرها من المدن والقرى ، وما يرتبط بذلك من توزيع سكاني واستيطاني غير متكافئ ومشكلات اخرى تهدف الاستراتيجية العمرانية الوطنية الى تفاديها مستقبلا عن طريق تعزيز التنمية العمرانية الاقليمية المتوازنة . ويتطرق الدكتور محمد عبدالرحمن و فذغوش المريخي و عبدالعزيز الخضير في الفصل الثالث عشر لتقويم عدد من التصورات البديلة للتنمية العمرانية المنشودة والتوصية باختيار منطلق ائتلافي يحوي مزايا البدائل الاخرى من حيث عدم الاتجاه لابطاء عملية التحضر ، وانما تدعيم مقومات النمو للمدن المتوسطة والصغيرة الحجم وتحسين أوضاعها وتوفير الخدمات لها لضمان الاحتفاظ بسكانها وجذب المرتحلين عنها من المدن الكبيرة. ومن أبرز ملامح الاستراتيجية العمرانية الوطنية مفهوم " محاور النمو " الهادف الى استغلال الخدمات والمرافق والتجهيزات الاساسية الموجودة في المدن الكبيرة ليعم الجميع نفعها. وقد شمل البحث عددا من السياسات والاجراءات الكفيلة بتحقيق غايات وأهداف الاستراتيجية العمرانية الوطنية .

وفي الفصل الختامي يستخلص الدكتور صالح الهذلول و الدكتور ناريانان ايدادان الافكار الرئيسة في المقالات الواردة في هذا الكتاب في محاولة لاستشراف مستقبل التحضر. ويؤكدان على أن التخطيط الحضري يواجه مشكلات متشابكة ومعقدة وعلى أن هناك ضرورة لاستكمال بناء الهيكل التنظيمي للتخطيط العمراني وتطوير الكفاءات الفنية للكوادر التخطيطية لغرض التصدي لتحديات الحاضر والمستقبل والافادة من الفرص والامكانيات المتاحة. ويرى الهذلول و ايدادان بأن استراتيجيات

التنمية الحضرية للمدن السعودية ينبغي أن تركز على مستوى ونوع الطلب على الخدمات، ودعم المساهمة الفاعلة للمحليات ضمن اطار الاستراتيجية العمرانية الوطنية. وفي استشرافهما للمستقبل يتساءل الهذلول وايدادان عما اذا كنا نعيش الآن بدايات أزمة تحضر أم أن تحديات التحضر هذه مجرد مرحلة عابرة تشوب عملية التكيف الحضري كما يشير ان الى أننا ماضون في البحث عن نموذج جديد للتنمية العمرانية وما هذا الكتاب سوى بداية على الطريق .

الحواشي

- (١) صدر نظام المناطق المعدل اثناء اعداد هذه الدراسة حيث قامت وزارة الداخلية في منتصف العام ١٣٩٣ باعادة تنظيم الامارات لتصبح ١٣ امانة ادارية بدلا من ١٤ امانة مع دمج امانة القريات مع الامارات المجاورة .
- (٢) يحدد مؤشر التحضر بنسبة السكان الحضر في المنطقة الى اجمالي السكان بالمملكة .

تجربة التحضر السعودية من منظور مقارن

وليام باركر فرسبي

تميز التحضر في المملكة العربية السعودية بخصائص عديدة ، فهو مذهل في اضطراده .. حيث ازدادت نسبة سكان المدن من ١٠-١٥ بالمائة في عام ١٩٥٠م إلى ٧٧,٢ بالمائة في عام ١٩٩٢م (تقديرات مصلحة الإحصاءات العامة ١٩٩٣ ، United Nations, 1991). والتحضر كعنصر أساسي في التنمية الاقتصادية يتم في العادة نتيجة جذب المدن لفنائض بالقطاع الريفي (Keyfitz, 1965) ، أما في المملكة العربية السعودية فإن التحول السريع من الريف الى الحضر قد كان نتيجة للتنمية الاقتصادية السريعة والتي تم تمويلها من خلال العائدات البترولية وبالتالي لم يترتب على هذا التحول السريع الى التحضر أي اعباء على القطاع الريفي. (Frisbie and Al-Khalifah, 1991). لكن ذلك لا يعني أن المحددات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتي تعتبر هامة في تحول المجتمعات الأخرى تجاه التحضر كانت غائبة أو أنها لم تكن فاعلة في المجتمع السعودي (Frisbie and Al-Khalifah, 1989 and 1991) ، اذ يشير الواقع الفعلي إلى أن السياسة الحضرية التي تنتهجها المملكة في الفترة الأخيرة تتفق إلى حد كبير وطبيعة التحضر الذي تشهده المجتمعات الأخرى. ولكي يتسنى لنا فهم العناصر الأساسية للنظام الحضري السعودي سوف نتبع بالتحليل المقارن أوجه التماثل والتباين بين شكل ونمو هذا النظام والتحويلات الحضرية التي شهدتها المجتمعات الأخرى في أزمان وانحاء مختلفة من العالم ، والبحث هنا في جوهره يتمحور حول هذا الغرض. وحيث أن اجراء تحليل مقارن لتركيبية واتجاهات التحضر على مستوى العالم يحتاج لجلدات عديدة فلن نستطيع في هذه المقالة المفردة سوى تقديم عرض عام لمواضيع مختارة نركز فيها على الملامح والخصائص التي تعيننا على أن نفهم اكثر طبيعة ما تحقق من تحضر في

المملكة العربية السعودية والذي يمكن استخدامه كتمهيد لتحليلات أكثر تفصيلا في هذا الكتاب.

مفاهيم أساسية

يمثل التفاوت الكبير في التعريفات المستخدمة من بلد لآخر ومن فترة لأخرى أحد القضايا العديدة المرتبطة بالدراسات المقارنة في مجال التحضر بين البلدان في الأزمان المختلفة^(١). ونسرد على سبيل المثال التعريفات الخاصة بمكان حضري Urban Place ومنطقة متحضرة Urbanized Area ومنطقة متروبوليتانية Metropolitan ، ففي حالات عديدة يشكل حجم المكان الأساس الوحيد للتعريف لكن عدد القاطنين اللازم لإطلاق صفة "حضري" يحد ذاتها يتفاوت كثيرا من بلد لآخر ، فأحيانا لا يدخل بتاتا حجم المكان في سياق التعريف (Hawley, 1971: 7, Table 1) ، لذلك يفضل توضيح المصطلحات قبل الخوض في التحليل التالي الذي يركز بشكل رئيسي على نظم الأمم المتحدة في تجميع وتصنيف وتبويب البيانات^(٢). يقدم لنا أموس هاولي تحديدا واضحا وبلغا للمدينة كالاتي:

"مساحة من الأراضي المحددة إداريا ذات استقرار سكاني كثيف نسبيا يكسب السكان المقيمون عليها عيشهم من مزاولتهم لأنشطة متنوعة خارج القطاع الزراعي مما لا يتيح لها الاكتفاء الذاتي ولهذا يكون استمرار بقائها مرهونا بتكافلها مع السكان المقيمين في أماكن أخرى والذين يزاولون أنشطة تكميلية مختلفة" (Hawley, 1971: 9).

ولمصطلح "حضري" دلالات نظرية تتعدى مصطلح "مدينة" ذلك لان التحضر يشمل جميع التنظيمات المحددة والمؤسسة للمستوطنة البشرية (Hawley, 1971: 9) ولو أن تأثير المدن على القرى (الارياف) التابعة لها في خلال المراحل الأولى عادة ما يكون محدودا جغرافيا ووظيفيا الا أنه مع تنامي وتوسع المدن يبدأ ظهور تقسيم العمل والتخصص الوظيفي بين المدن وقراها ، حيث لوحظ ذلك من قبل العديد من الباحثين في مجالات الاجتماع والاقتصاد والجغرافيا والتنمية والعمارة

(Hawley, 1971, 1980 ; Rai 1989) ، وتعرف عملية النمو التي تبدأ بنواة بسيطة ثم يأخذ نطاقها بالاتساع والتشابك والتعقيد لتصبح مدينة ضخمة أكثر تشابكا وتعقيدا ذات تأثيرات مكانية بـ "التحضر". ويرى هاولي أن التحضر يتم ضمن متغيرين متصلين.. اذ يزداد مستواه تبعا لتعدد وتنوع الروابط بين المدينة وقراها ، كما يزداد مع تعاضم التبادل التجاري في الحجم والتنوع بين المدينة ذاتها والعالم الخارجي (Hawley, 1971: 9, 10) .

ويؤكد كل من إيرشتاين وفرسبي (Eberstein and Frisbie, 1982) وكذلك مير (Meyer, 1986) على أهمية العلاقات الوظيفية والتبادلات الاقتصادية في نشأة ونمو وتطور المدن في المجتمعات المختلفة. وسنرى أن هذه النظرية العامة تنطبق على واقع نشأة ونمو المدن السعودية حيث كان واضحا مدى الدور الحاسم الذي لعبته روابط التجارة فيما بينها في منظومة التحضر السعودية.

العمران والتحضر في المنظور التاريخي

تشير الدراسات الخاصة بنمط العلاقة بين الإنسان والبيئة لوجود عدة مستلزمات ضرورية لنشأة وتطور المدن ، فالمدن في أشكالها الأولى اقتضت أن يكون هناك تطور في مستوى المعارف الفنية والتقنية وتواجد البيئة الجغرافية المواتية بما يكفي للتهيئة للاستقرار الدائم نسبيا للسكان الذين لا ينتجون طعامهم وكساءهم. وجاءت نشأة المدن الأولى على ضفاف الأودية حيث التربة الغنية ومياه الري الوفيرة وسهولة نقل السلع والبضائع وأولى تلك المدن نشأت على أودية النيل ودجلة والفرات والأنهار الهنديية (Hawley, 1971, Chapter 2 ; Lenski, 1987). لكن تلك المزيا المبدئية المحيطة بنشأة تلك المدن لم تكن كافية لتحقيق تحضر سكاني مماثل للتحضر الهائل الحالي .

ومن بين مستلزمات التحضر الكامل للمجتمعات وجود فائض زراعي يكفي لاعفاء حجم لا يمكن إغفاله من السكان من أعباء إنتاج الغذاء ويتيح مجالاً للاستقرار السكاني الدائم (Hawley, 1964:72). وللتحول من مجتمع زراعي (فلاحي) إلى مجتمع

حضري صناعي لا بد من توفر إنتاج فائض كأساس للتراكم الرأسمالي للاستثمار في القطاع الصناعي. وكان ذلك يتم في العادة من خلال امتصاص القطاع الصناعي لرؤوس الأموال أو الفائض الاقتصادي الزراعي عن طريق الإجبار أو الضرائب أو التدفقات التجارية النقدية التي كانت تصب في مصلحة السكان الحضريين (Keyfitz, 1965, Chapter 8). نماذج من أمثلة هذا الامتصاص كانت موجودة في أوروبا الغربية إبان ازدهار بناء المدن منذ القرن الخامس عشر الميلادي والعصور التي تلت وفي الصراع بين المزارعين وصفوة الصناعيين والحضريين في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في فجر العصر الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وفي النضال المعاصر بين سكان المدن والأرياف في جنوب شرق آسيا (Frisbie and Khalifah, 1991:650 ، رجوعا الى Keyfitz, 1965). هذا وقد مثلت التقنيات الحديثة في مجال المواصلات وتوسع نطاقات التجارة والتراكم الرأسمالي وتركز السلطة السياسية بما يكفل حماية الأرواح والممتلكات وحركة انتقال السلع والخدمات أهم العوامل الحاسمة في الانطلاقة العمرانية وانتشار المراكز الحضرية (Hawley, 1964: 72-73).

ولم يكن نمو وتطور المجتمعات الحضرية والصناعية في أي مكان من العالم خاليا من المشاكل والاختلالات ذلك لان المدينة في المراحل الأولى من نموها الاقتصادي قامت على الاقتراض من الأرياف بالقوة أو بالضريبة أو بالرسوم لصالح التنمية الاقتصادية (Keyfitz, 1965: 274, 304). وكانت درجة الصراع الناجم عن امتصاص المدينة للفائض الاقتصادي للأرياف تعتمد على سرعة تعويض ذلك الامتصاص من حيث الفرص الاقتصادية التي توفرها التنمية الحضرية للمجتمع عموما.

وللتعرف على كواهل التحضر ما علينا إلا أن ننظر إلى البطالة المستشرية بين أولئك الذين نزحوا من الأرياف صوب المدن واستوطنوا بشكل عشوائي حول المدن في العديد من الدول النامية. ففي مدن أمريكا اللاتينية ينخفض مستوى الدخل لدرجة لا تفي بتأمين مستوى كاف من الغذاء والمأوى لما يعادل ٢٠-٣٠ بالمائة من سكان تلك المدن منهم ١٠-٢٠ بالمائة يقطنون المستوطنات العشوائية . ويتفشى الوضع نفسه ، إن

لم يكن أسوأ في العديد من المدن الكبيرة في آسيا ، حيث لا مأوى ولاخدمات وان وجدت فهي ليست كافية (Roberts, 1978: 137) (٣) .

وترجع المشاكل المصاحبة لعدم كفاية الخدمات الحضرية إلى بطء عملية التنمية الاقتصادية ومايترتب على ذلك من قلة الفرص الوظيفية أمام الانفجارات السكانية المتزايدة (Soares, 1969: Chapter 7). ومن الخطأ هنا النظر إلى نمو المدن بالبلدان النامية على أنه صلب المشكلة ، فالزيادة في السكان الحضر في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لم تكن سريعة مقارنة بالدول المتطورة كالولايات المتحدة في المراحل المماثلة من التنمية (Davis, 1975: 74). ان لب المشكلة يكمن في النمو السكاني الكلي السريع (خصوصا لدى سكان الأرياف) بالدول النامية وفي اختلاف المحيط السياسي والاجتماعي والاقتصادي للتحضر بهذه الدول مقارنة بالتحضر الذي شهدته الدول المتطورة في مرحلة مماثلة (Davis, 1975:). على أية حال نحن هنا لا نرمي إلى حصر للمشاكل وبيان تأثيرها المتفاوت من منطقة لأخرى في هذا العالم ، وإنما لتوضيح أن عملية التحضر لم تكن سهلة على مر التاريخ ، وبأن علاقة التحضر بالتنمية بالرغم من عدم امكانية انكارها الا أن لها تأثيرات متفاوتة على القطاعات المختلفة للمجتمع.

التحضر والتنمية الاقتصادية

العلاقة بين التحضر والتنمية

ماهي طبيعة العلاقة بين التحضر والتنمية ؟.. حول هذا التساؤل تسوق لنا أدبيات العمران مقدمتين متناقضتين .. الأولى أنه لا يوجد هناك ارتباط لازم بين نشأة المدن والنمو الصناعي (Hoselitz, 1969: 73-74). لان هناك مدنا كبرى عديدة نشأت وتطورت قبل الثورة الصناعية بوقت طويل. والثانية أن التصنيع والتحضر وسائل فعالة للتقدم الاقتصادي (Hoselitz, 1969: 73) حيث العلاقة قوية وإيجابية جدا بين التحضر ومعظم المعايير المستخدمة عادة في قياس التنمية كالزيادة في متوسط العمر المتوقع ، وانتشار وسائل النقل والاتصال واستهلاك الفرد من الطاقة ، وارتفاع نسبة التعليم ، وارتفاع النسبة المئوية للعمالة في مجال الصناعات غير الاستخراجية.. الخ ، لكن التناقض

الذي أشير إليه هو تناقض ظاهري وليس حقيقي ، فمجرد وجود المدن حتى المكتظة منها لا يعني تحضرا بالصورة المحددة أعلاه (Hawley, 1971: Table 57; Schnore, 1969). نذكر هنا ثانية بان مصطلح "المدينة" يشير ببساطة لتجمع سكاني غير زراعي ضمن نطاقات محددة إداريا. أما التحضر فيشير إلى عملية تنظيمية ديناميكية تضم المناطق الداخلية والمدن الأخرى ضمن تقسيم إقليمي موسع للعمل على أساس من التكافل الوظيفي الذي يعم غالبا المجتمع بأكمله^(٤) ويحدث تحولا يصيب كافة جوانب الحياة الشخصية والجماعية لأفراد المجتمع (Hawley, 1971: 15). ويعمل نشؤ المدن على تسهيل التنمية عن طريق تجميع السكان في قوى بشرية وسوق للعمل وتحقيق وفورات حجمية وامتصاص الفائض في الاستثمارات الصناعية ومن ثم نشر الفرص الاقتصادية على معظم الحيز المكاني وتضييق الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. كما يعمل التحضر على دعم تحول المجتمع بأكمله إلى سوق محلي للصناعة وإتاحة المجال لتحقيق توزيع عادل للخدمات والمرافق العامة ، ذلك لأن وجود نظام حضري ينطوي ، أولا ، على توافر بنية أساسية موسعة من النقل والاتصالات قادرة على كسر حاجز البعد الاجتماعي والثقافي بين القطاعين الريفي والحضري ، وثانيا ، على تقسيم متطور للعمل والتخصص الوظيفي كأساس لنظام الاقتصاد التبادلي (Hawley, 1971: 284-285)^(٥).

جدير بالذكر هنا تناول أعداد كبيرة من الباحثين المهتمين بنمو المدن لأنماط التوزيع المكاني الذي يميز العديد من النظم الحضرية ، خصوصا نمط التوزيع الذي تشير منحنياته لوجود بعض المدن الكبيرة محاطة بأعداد كبيرة من المدن المتوسطة والصغيرة الحجم والقرى. مثل هذا التوزيع يعرف بالتوزيع الهرمي أو التوزيع اللوغاريتمي المنتظم. ويعتبر الثاني وصفا بحتا بالمعنى الجغرافي " وذلك لان لوغاريتم النسبة المئوية التراكمية للمدن في تصنيفات الحجم المختلفة عند تمثيله بيانيا مع لوغاريتم حجم المدينة يكون المنحنى الناتج مقاربا لخط مستقيم غير منكسر" (Frisbie and Kasarda, 1988: 645). والاهم من ذلك ما ينطوي عليه التوزيع الهرمي حيث يشير لتدرج وظيفي تقوم فيه المدن الكبيرة (الرئيسة) بإنتاج كافة السلع والخدمات المتوفرة في المدن الثانوية إضافة لخدمات وسلع أكثر كلفة وأقل استخداما (Berry and Kasarda, 1977: Chapter 19; Smith and Weller, 1977).

ويرى الباحثون المهتمون بنمو المدن بان نموذج التوزيع الهرمي المتوازن من أهم عوامل دفع التنمية الاقتصادية ، أما نموذج المدينة المسيطرة والذي تسوده مدينة واحدة مسيطرة أو عدد محدود من المدن الكبيرة وعديد من المدن الصغيرة والقرى واختفاء فعلي للمدن ذات الأحجام المتوسطة فهو ضار بالتنمية. ومرد ذلك أن النموذج الهرمي المتوازن للمدن يقلل تكلفة التبادل السلعي والخدمي زمانيا ومكانيا بين الوحدات المتكافئة (Frisbie and Kasarda, 1988: 645). في حين يعمل نموذج المدينة المسيطرة على النقيض من ذلك إذ يعكس (ولربما يعزز) وجود ازدواجية حادة في البنى الثقافية والاقتصادية بين القطاع المستحدث لبعض المدن الكبيرة والقطاع الريفي المتخلف. وبعبارة صريحة ينظر إلى نموذج التوزيع الهرمي المتوازن للمدن على أنه " النموذج الذي تكون فيه المدن بمثابة الأدوات المحركة للمناطق الفرعية المتخصصة ضمن اقتصاد الحيز الوطني ككل ، أما نموذج المدينة المسيطرة فيؤدي لظهور ازدواجية في الاقتصاد تتفوق فيه المدينة المسيطرة من حيث الأهمية على عدد كبير من المدن الأصغر حجما وتشمل تنميتها فتصبح عالية على الاقتصاد الوطني" (Berry and Kasarda, 1977: 389, 393).

ان التناسق المكاني للنظم الحضرية الموجود في نموذج التوزيع اللوغاريتمي المنتظم ليس بالعنصر الحاسم هنا ، إذ اثبت بيرى (Berry) في دراساته حول توزيع المدن أن التوزيع اللوغاريتمي المنتظم لم يكن دائما موجودا في الدول المتقدمة في حين يظهر أحيانا وجود تناسق جغرافي في التوزيع في البلدان الأقل تطورا. وهنا يظهر دور العلاقات الوظيفية ، فوجود توزيع لوغاريتمي منتظم أو عدم وجوده في الوقت الراهن يعتمد على عدة عوامل من بينها الامتداد المساحي للبلد (قد تكون مساحة البلد من الصغر بحيث لا تسمح بوجود توزيع لوغاريتمي منتظم تماما) وعلى مرحلة التنمية (فالتركز العالمي للسكان الحضريين قد يحقق وفورات حجمية في المراحل الأولى من التنمية ، لكن في المراحل التالية وعندما يتم الوصول لنقطة التشعب تعمل التركزات الأقل للسكان على تحسين الكفاءة الكلية) (Wheaton and Shishido, 1981: 21). والقضية الثالثة التي تستحق الذكر هنا هي مدى قدرة دولة ما على احتواء محيط اقتصادي متكامل. فكما أوضح هاولي " أن قوى الاقتصاد في المدينة الأوربية تعمل في محيط واسع

وليس ضمن الحدود السياسية للدولة " (Hawley, 1971: 279). لذا يمكن القول بأن ظهور السوق الأوروبية المشتركة يوفر اعترافاً رسمياً ودعماً إضافياً للعلاقات المتبادلة القائمة منذ زمن بعيد التي تتخطى الحدود السياسية.

وبعبارة أخرى فإن الباحثين المهتمين بتوزيع المدن وبالتوازن البيئي لا يرون في تركيز السكان الحضريين في عدد قليل من المدن الكبيرة أن يكون بالضرورة ضاراً بالتنمية ، ويفترضون بأن توزيع المدينة المسيطرة على الأقل في المراحل الأولى للتنمية قد يعمل على تسهيل النمو الصناعي وتحقيق الكفاءة "عن طريق التكتل ووفورات الحجم" (Wheaton and Shishido, 1981: 17) مما يتفق مع النظرية الاقتصادية لمواقع الأسواق (Losh, 1954; Berry, 1967; Hawley, 1971 and Smith and Weller, 1977) ومع دراسات كريستالر السابقة (Christaller, 1933) حول نظرية المكان المركزي التي ترى بأن "حجم السوق والمسافة التي يرغب المستهلكون في قطعها" تفرض قيوداً هيكلية تفضي بالنهاية لنموذج توزيعي للمدن متوازن من حيث تكاليف الإنتاج والتوزيع (Frisbie and Kasarda, 1988: 644) ، وفيما يلي إيجاز للفروض الأساسية للنظرية كما لخصها ويتون و شيشيدو (Wheaton and Shishido, 1981: 21) :

الفرض الأول يتلخص في أن التوزيع الفعلي للمدن في أي بلد يتبع أكفاً أو أفضل سلوكاً اقتصادياً و الفرض الثاني يتعلق بعامل التوافق المحدد لتوازن تكاليف الإنتاج والتوزيع. ويفترض كذلك أن يقلل عدد مراكز الإنتاج (المدن) من تكاليف الوحدات الإنتاجية وتكاليف النقل والمواصلات ، وكلما زادت أعداد مراكز الإنتاج تحقق الانتشار والوفرة في تكاليف النقل ، وفي نفس الوقت سوف تزداد تكلفة الوحدة الإنتاجية إذ يرافق ذلك انكماش في السوق وفي حجم الإنتاج. ونتيجة لذلك فإن القوى الاقتصادية الأساسية ستعمل على تقديم نموذج من المدن تتحقق فيه الكفاءة الاقتصادية وأن الأخذ بمبدأ اللامركزية في التحضر والعمران ، على الأقل في مراحل معينة من التنمية ربما ينتج عنها تكاليف اقتصادية باهظة (Wheaton and Shishido, 1981: 18).

مقارنات ما بين الدول الأكثر تطورا والأقل تطورا

بغض النظر عن الخصائص الاجتماعية التي ناقشها هنا فان من الشائع في البحث المقارن تقسيم العالم إلى دول متطورة وأخرى اقل تطورا وينشأ عن مثل هذا التقسيم العريض قضايا تحليلية معينة. أولها أن المقارنة في تقسيم عريض كهذا تخفي قدرا كبيرا من عدم التجانس الموجود ضمن مجموعة الدول المتطورة أو مجموعة الدول الأقل تطورا. وثانيها أن التقييم المعاصر لأوجه الاختلاف بين الدول المتطورة والأخرى الأقل تطورا يكون شائكا في الغالب نتيجة لتباين الظروف الحالية للدول الأقل تطورا عن تلك الظروف التي كانت قائمة عندما كانت الدول المتطورة في بداياتها التنموية. ويورد هاوولي (Hawley, 1971: Chapter 12) مناقشة واضحة لعدد من الاختلافات الأكثر تباينا حول هذا الموضوع نلخصها في الفقرة التالية.

وربما تكون أبرز الاختلافات في أن شعوب الغرب عندما بدأت في نهضتها الحضرية والصناعية لم يكن هناك في محيطها الاقتصادي والسياسي من ينافسها ، في حين تجد الشعوب النامية في الوقت الحاضر أن عليها أن تتنافس مع بلدان متخلفة كثيرا عن ركب التنمية. ومن أوجه الاختلاف أيضا : (١) سرعة التنمية - فالتحولات الاجتماعية والاقتصادية استغرقت زهاء قرنين من الزمن إلى أن أخذت مجراها الطبيعي في الدول المتطورة الحالية في حين قد لا يستغرق الامر نفسه سوى عقود قليلة من الزمن في دول اليوم الأقل تطورا (٢) صمام الأمان السكاني - فعندما كانت أمم أوروبا تنزاد كانت توجد هناك في العالم مناطق شاسعة قليلة السكان قادرة على استيعاب الزيادات السكانية ، أما اليوم فقد فقدت الدول النامية المتطورة هذه الميزة وغدا لزاما على مدنها أن تتحول لصمام الأمان السكاني بالرغم من عدم كفاية الوظائف المتاحة فيها للهجرات المتزايدة من المناطق الريفية الى هذه المدن (٣) المهارات والخبرات الصناعية - فعندما بدأت التنمية جديا في الدول الأكثر تطورا كانت الفجوة صغيرة بين المهارات اللازمة للصناعات في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والمهارات المتاحة آنذاك لدى الحرفيين والصناع وحتى المزارعين ، بعكس الوضع الراهن حيث تستلزم التقنية الصناعية الضرورية للدول الأقل تطورا مستويات عالية جدا من التعليم

والمهارات (Hawley, 1971: Chapter 12). مجمل القول أن المدن في البلدان الأقل تطورا عليها أن تتعامل مع عدد أكثر من المشاكل والقضايا بوسائل أقل وضمن فترة زمنية أقصر مما تعاملت معه وخبرته الدول المتطورة في مرحلة مماثلة. لهذا فإن أهم ما يجب عمله على الأقل هو دعم ومساندة البحوث التجريبية للدول الأكثر تطورا والأخرى الأقل تطورا بمقارنات لدول وأقاليم محددة واللجوء ما أمكن لاستخدام معلومات تغطي فترات طويلة (عدة عقود بدلا من فترات محددة وقصيرة) مع الابقاء في الذهن المحددات الكمية والنوعية للمعلومات في الدول النامية.

التحضر العالمي: الاتجاهات والتوقعات

لم تتوفر المعلومات الكافية عن حجم ونمو سكان المدن في دول العالم بالدقة المعقولة إلا مع بداية منتصف هذا القرن ، ويعتمد التحليل هنا على تقديرات الاحتمالات المستقبلية الأخيرة للأمم المتحدة التي يعود أقدمها للعام ١٩٥٠ (United Nations, 1991) ^(٦). ومن حسن الحظ أن العديد من التقديرات أمكن إسنادها إلى إحصاءات السكان التي كانت تتفاوت بدورها من حيث اكتمالها ودقتها. وقد أشير سابقا الى استخدام البلدان المختلفة لتعريفات متفاوتة للمدينة أو للمكان الحضري ، فالمدينة في الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك هي أي تجمع يجوي ٢٥٠٠ نسمة وما فوق ، وفي أمريكا أيضا توجد "المناطق الحضرية" التي يعيش بعض قاطنيها خارج الحدود السياسية للمدينة. والحجم السكاني الأدنى اللازم للمكان ليكون حضريا هو نفس الحجم المعمول به في المملكة العربية السعودية وتشيكوسلوفاكيا والبالغ ٥٠٠٠ نسمة (United Nations, 1991: Chapter 3) مع إضافة دولة تشيكوسلوفاكيا لعامل الكثافة ولقواعد أخرى ، في حين لا تدخل دول أخرى الحجم السكاني في التعريف وعلى ذلك فالسكان الحضريون هم الذين يعيشون في مناطق "حضرية" طبقا لبعض التحديدات الإدارية. ولهذا ينظر إلى جدولة البيانات التالية على أنها تقديرات تقريبية. يشار هنا إلى أنه لا يوجد مصدر معلوماتي يمكن أن يعول عليه في كافة دول العالم خير من إحصائيات الأمم المتحدة.

في عام ١٩٩٠م كان العالم ما يزال ريفيا في معظمه (٥٥ بالمائة على أساس تعريفات من النوع المشار إليه هنا ، انظر (United Nations, 1991: 2)). لقد صنف ثلاثة أرباع سكان الدول المتقدمة كحضرين يقابلهم فقط ٣٧ بالمائة من سكان الدول انامية مصنفين كحضرين ، لكن الوضع يصبح معكوسا اذا مانظرنا للارقام المطلقة لا النسبية، فمن إجمالي ٢٤ بليون نسمة حضر هناك ١٥ بليون نسمة منهم يعيشون في مناطق قليلة التطور ، كما يتوقع بحلول العام ٢٠٢٥م أن يصبح مايزيد عن نصف سكان العالم (٦٥ بالمائة) في عداد السكان الحضر مع تقدير احتمال أن تصل النسب المثوية للحضر في الدول الاكثر تطورا و الاقل تطورا^(٧) إلى ٨٣ بالمائة و ٦١ بالمائة على التوالي. وتشير التقديرات الخاصة بسكان العالم إلى احتمال أن يصل تعداد السكان الحضر على الكرة الأرضية لحجم مذهل وهو ٥٥ بليون نسمة بحلول العام ٢٠٢٥م وهو رقم يزيد بكثير عن سكان الكرة الأرضية في العام ١٩٩٠م (United Nations, 1991: Tables 1 and A/2). ما يذهل اكثر تقديرات الامم المتحدة من احتمال نمو السكان الحضر في الدول النامية إلى مايزيد عن الضعف (٤ر٤ بليون نسمة) في الفترة ما بين ١٩٩٠ - ٢٠٢٥م (United Nations, 1991: 2).

ولان سكان الدول المتطورة في غالبيتهم حضريون يصبح معقولا توقع استقرار النمو السكاني الحضري في تلك الدول عند معدل ثابت ، كذلك الأمر بالنسبة لاحتمالات النمو المضطرد للغاية لسكان المدن في الدول النامية فتبدو هي الأخرى معقولة. وحيث أن العمل على تبطنة النمو الإجمالي للسكان هو هدف العديد من الدول والمنظمات على الصعيدين المحلي والعالمي ينبغي من باب التبصير في عواقب الأمور أخذ تلك التقديرات بمحمل الجد في عمومها لا في حرفيتها^(٨). وللحيطة في استخدام تلك التقديرات المحتملة ينبغي التركيز على آفاق زمنية ليست ببعيدة عن الحاضر إذ كلما كانت الفترة الزمنية أقرب إلى الحاضر كان التقدير أكثر دقة ، ولهذا يكتفى - توخيا للدقة - باستخدام تقديرات تمتد في المستقبل لعقدين من الزمن (حتى العام ٢٠١٠). ويبين الجدول رقم ٣ اتجاهات التحضر على المستوى العالمي خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٠م إلى عام ١٩٩٠م (مع تقديرات محتملة للسكان حتى العام ٢٠١٠) وفق ترتيب تنازلي بدءا بالعالم ثم البلدان المتقدمة ، البلدان النامية ، قارات العالم ، المناطق

الفرعية بالقارات والدول. وعلى مستوى مناطق القارات أدرجت الدولة التي تمثل أقل نسبة مئوية والدولة الممثلة لأعلى نسبة مئوية للسكان الحضر) وذلك وفق نظام تصنيف مكتب الإسناد السكاني في لوحة بيانات السكان (Population Reference Bureau, 1990) وكذلك الدولة الأكبر حجماً من حيث إجمالي السكان^(٩)، ولم تكن هناك من استثناءات في قواعد الاختيار سوى في حالتين الأولى في أمريكا الجنوبية التي لم يقسمها مصدر بيانات الأمم المتحدة ولهذا قسمت إلى أمريكا الجنوبية الاستوائية والمعتدلة وفق تصنيف مكتب الإسناد السكاني، والثانية عرض البيانات الخاصة بكل بلد في إقليم غرب آسيا الفرعي لوجود المملكة العربية السعودية فيه وتشكيلها لجزء رئيس منه.

جدول رقم ٣

اتجاهات التحضر على المستوى العالمي
نسبة السكان الحضر في أقاليم العالم وفي بعض البلدان المختارة

الاقليم / البلد	السنوات						
	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
العالم	٢٩ر٢	٣٤ر٢	٣٦ر٦	٣٩ر٥	٤٥ر٢	٥١ر١	٥٦ر٥
البلدان المتقدمة +	٥٣ر٨	٦٠ر٥	٦٦ر٦	٧٠ر٣	٧٢ر٦	٧٤ر٩	٧٧ر٩
البلدان المتخلفة ++	١٧ر٠	٢٢ر١	٢٤ر٧	٢٨ر٩	٣٧ر١	٤٥ر١	٥١ر٨
أفريقيا	١٤ر٥	١٨ر٣	٢٢ر٩	٢٧ر٨	٣٣ر٩	٤٠ر٧	٤٧ر٤
شرق أفريقيا	٥ر٢	٧ر٣	١٠ر٣	١٥ر٠	٢١ر٨	٢٩ر٠	٣٦ر٠
بوروندي	١ر٧	٢ر٠	٢ر٤	٤ر٣	٥ر٥	٧ر٤	١٠ر٤
اثيوبيا	٤ر٦	٦ر٤	٨ر٦	١٠ر٥	١٢ر٩	١٦ر٨	٢٢ر٧
ريونيون	٢٣ر٥	٣٢ر٨	٤٣ر٨	٥٤ر٩	٦٣ر٩	٧٠ر٠	٧٤ر٨
أفريقيا الوسطى	١٤ر٢	١٧ر٩	٢٤ر٧	٣٠ر٨	٣٧ر٨	٤٥ر٦	٥٣ر٤
انجولا	٧ر٦	١٠ر٤	١٥ر٠	٢١ر٠	٢٨ر٣	٣٦ر٢	٤٤ر٢
غينيا الاستوائية	١٦ر٠	٢٥ر٥	٢٦ر٧	٢٧ر٤	٢٨ر٧	٣٢ر٩	٤٠ر١
زائير	١٩ر١	٢٢ر٣	٣٠ر٣	٣٤ر٢	٣٩ر٥	٤٦ر٤	٥٤ر٠

يتبع ..

.. تابع جدول ٣

السنوات							الاقليم / البلد
٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠	
٥٧ر٧	٥١ر٢	٤٤ر٦	٣٩ر٩	٣٦ر٠	٣٠ر٠	٢٤ر٥	شمال افريقيا
٦١ر١	٥٤ر١	٤٦ر٧	٤٣ر٨	٤٢ر٢	٣٧ر٩	٣١ر٩	مصر
٨٠ر٠	٧٦ر١	٧٠ر٢	٥٦ر٦	٣٥ر٨	٢٢ر٧	١٨ر٦	ليبيا
٣٣ر٥	٢٦ر٥	٢٢ر٠	١٩ر٧	١٦ر٤	١٠ر٣	٦ر٣	السودان
٦٦ر٨	٦١ر٣	٥٤ر٩	٤٨ر٣	٤٣ر٥	٤١ر٧	٣٨ر٠	جنوب افريقيا
٣٥ر٦	٢٧ر٩	٢٠ر٣	١٣ر٦	٨ر٦	٣ر٤	١ر٠	ليسوتو
٧١ر٣	٦٥ر٨	٥٩ر٥	٥٢ر٧	٤٧ر٩	٤٦ر٦	٤٣ر١	جنوب افريقيا
٤٧ر٣	٣٩ر٨	٣٢ر٥	٢٥ر٨	١٩ر٧	١٤ر٥	١٠ر٢	غرب افريقيا
١٧ر٤	١٢ر٤	٩ر٠	٧ر٠	٥ر٧	٤ر٧	٣ر٨	بوركينافاسو
٦٤ر٥	٥٦ر٥	٤٥ر٩	٣٥ر٠	٢٦ر٠	١٨ر٦	١٣ر٠	ليبيريا
٥١ر١	٤٣ر٣	٣٥ر٢	٢٧ر١	٢٠ر٠	١٤ر٤	١٠ر١	نيجيريا
٧٩ر٩	٧٦ر٤	٧١ر٥	٦٥ر٠	٥٧ر٣	٤٩ر٣	٤١ر٥	أمريكا اللاتينية
٦٩ر٢	٦٤ر٨	٥٩ر٥	٥٣ر٠	٤٥ر٦	٣٨ر٣	٣٣ر٨	اقليم البحر الكاريبي
٨٣ر٣	٧٩ر٩	٧٤ر٩	٦٨ر١	٦٠ر٢	٥٤ر٩	٤٩ر٤	كوبا
٦٢ر٢	٥٥ر٤	٤٨ر٥	٤٣ر٥	٤٠ر٧	٣٩ر٢	٤٢ر١	اكوادالوب
٣٤ر٦	٢٧ر٠	٢٠ر٦	١٦ر٣	١٥ر٠	١٣ر٧	١٢ر٥	سان فنسنت/جرينادا
٧٤ر٧	٧٠ر٦	٦٦ر٠	٦٠ر٤	٥٤ر٠	٤٦ر٧	٣٩ر٨	أمريكا الوسطى
٥١ر٣	٤٤ر١	٣٩ر٤	٣٧ر٤	٣٥ر٥	٣٢ر٤	٢٩ر٥	جواتيمالا
٨١ر٠	٧٧ر٤	٧٢ر٦	٦٦ر٤	٥٩ر٠	٥٠ر٨	٤٢ر٧	المكسيك
٨٣ر٢	٨٠ر٠	٧٥ر١	٦٨ر٢	٦٠ر٠	٥١ر٧	٤٣ر٢	جنوب أمريكا اللاتينية
٩٠ر٦	٨٨ر٨	٨٦ر٣	٨٢ر٩	٧٨ر٤	٧٣ر٦	٦٥ر٣	الارجنتين
٨٤ر٠	٨٠ر٦	٧٤ر٩	٦٦ر٢	٥٥ر٨	٤٤ر٩	٣٦ر٠	البرازيل
٩٠ر٨	٨٨ر٩	٨٥ر٩	٨١ر٢	٧٥ر٢	٦٧ر٨	٥٨ر٤	تشيلي
٤٩ر٧	٤١ر٨	٣٤ر٦	٣٠ر٥	٢٩ر٤	٢٩ر٠	٢٨ر٠	غويانا
٩٤ر٩	٩٣ر٧	٩٠ر٥	٨٣ر٣	٧٢ر٤	٦٦ر٦	٥٣ر٢	فنزويلا

.. يتبع

تجربة التحضر السعودية بالمنظور المقارن

.. تابع جدول ٣

السنوات							الاقليم / البلد
٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠	
٨٠ر٢	٧٧ر٣	٧٥ر٢	٧٣ر٩	٧٣ر٨	٦٩ر٩	٦٣ر٩	امريكا الشمالية
٨٢ر١	٧٩ر٣	٧٧ر١	٧٥ر٧	٧٥ر٧	٦٨ر٩	٦٠ر٨	كندا
٨٠ر٠	٧٧ر٠	٧٥ر٠	٧٣ر٧	٧٣ر٦	٧٠ر٠	٦٤ر٢	الولايات المتحدة الامريكية
٤٩ر٧	٤٢ر٧	٣٤ر٤	٢٦ر٣	٢٢ر٩	٢١ر٥	١٦ر٤	آسيا
٥٩ر٢	٥١ر٤	٣٩ر٤	٢٧ر٤	٢٤ر٧	٢٥ر٠	١٦ر٨	شرق آسيا
٥٦ر١	٤٧ر٣	٣٣ر٤	١٩ر٦	١٧ر٤	١٩ر٠	١١ر٠	الصين
٧٨ر٨	٧٧ر٧	٧٧ر٠	٧٦ر٢	٧١ر٢	٦٢ر٥	٥٠ر٣	اليابان
٤٤ر٤	٣٦ر٩	٢٩ر٩	٢٤ر٠	٢٠ر٢	١٧ر٦	١٤ر٨	جنوب شرق آسيا
٦٤ر٣	٥٩ر٠	٥٧ر٧	٥٩ر٩	٦١ر٧	٤٣ر٤	٢٦ر٨	بروناي
١٩ر٧	١٤ر٥	١١ر٦	١٠ر٣	١١ر٧	١٠ر٣	١٠ر٢	كمبوديا
٤٧ر٧	٣٩ر٥	٣٠ر٥	٢٢ر٢	١٧ر١	١٤ر٦	١٢ر٤	اندونيسيا
٥٥ر٦	٤٨ر٨	٤٢ر٦	٣٧ر٤	٣٣ر٠	٣٠ر٣	٢٧ر١	الفلبين
٣٩ر٩	٣٢ر٨	٢٧ر٣	٣٢ر١	١٩ر٥	١٧ر٣	١٦ر٠	جنوب آسيا
١١ر٤	٧ر٨	٥ر٣	٣ر٩	٣ر١	٢ر٥	٢ر١	بوتان
٣٩ر٣	٣٢ر٣	٢٧ر٠	٢٣ر١	١٩ر٨	١٨ر٠	١٧ر٣	الهند
٦٩ر٤	٦٣ر٤	٥٦ر٧	٤٩ر٦	٤١ر٠	٣٣ر٦	٢٧ر٧	ايران
٣٠ر٧	٢٤ر٢	٢١ر٤	٢١ر٦	٢١ر٩	١٧ر٩	١٤ر٤	سيرلانكا
٧٤ر٩	٧٠ر٣	٦٢ر٧	٥١ر٥	٤٣ر٢	٣٢ر٩	٢٣ر٩	غرب آسيا
٨٧ر٦	٨٥ر٤	٨٣ر٠	٨٠ر٥	٧٨ر٧	٨٢ر٣	٦٣ر٨	البحرين
٦٥ر٩	٥٩ر٧	٥٢ر٨	٦٤ر٣	٤٠ر٨	٣٥ر٦	٢٩ر٨	قبرص
٥٨ر٠	٥٠ر٨	٤٣ر٣	٣٦ر٩	٣٢ر١	٢٨ر٠	١٨ر٨	اليمن الديمقراطية
٩٥ر٧	٩٤ر٩	٩٣ر٦	٩٠ر٢	٨٢ر١	٦٨ر٤	٥٠ر٥	عزة
٧٩ر١	٧٥ر٣	٧١ر٣	٦٦ر٢	٥٦ر٢	٤٢ر٩	٣٥ر١	العراق
٩٤ر٦	٩٣ر٥	٩١ر٦	٨٨ر٦	٨٤ر٢	٧٧ر٠	٦٤ر٦	اسرائيل
٧٨ر١	٧٣ر٩	٦٨ر٠	٦٠ر٠	٥٠ر٥	٤٢ر٧	٣٤ر٧	الاردن
٩٧ر٦	٩٧ر٢	٩٥ر٦	٩٠ر٢	٧٧ر٨	٧٢ر٣	٥٩ر١	الكويت
٨٩ر٠	٨٧ر٠	٨٣ر٧	٧٥ر٥	٥٩ر٤	٣٩ر٦	٢٢ر٧	لبنان

.. يتبع

السنوات							الاقليم / البلد
٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠	
٢٠ر٩	١٥ر١	١٠ر٦	٧ر٣	٥ر١	٣ر٥	٢ر٤	عمان
٩٢ر٧	٩١ر٣	٨٩ر٥	٨٦ر١	٨٠ر٣	٧٢ر٤	٦٢ر٩	قطر
٨٤ر٧	٨١ر٨	٧٧ر٣	٦٦ر٨	٤٨ر٧	٢٩ر٧	١٥ر٩	المملكة العربية السعودية+++
٦٢ر٢	٥٥ر٨	٥٠ر٤	٤٦ر٧	٤٣ر٣	٣٦ر٨	٣٠ر٦	سوريا
٨٠ر٦	٧٤ر٠	٦١ر٣	٤٣ر٨	٣٨ر٤	٢٩ر٧	٢١ر٣	تركيا
٨٠ر٤	٧٧ر٨	٧٧ر٨	٨١ر٢	٤٢ر٣	٤٠ر٠	٢٥ر٠	الامارات العربية المتحدة
٤١ر٤	٣٣ر٤	٢٥ر٠	١٥ر٣	٧ر٥	٣ر٤	١ر٩	اليمن
٨٠ر١	٧٦ر٧	٧٣ر٤	٧٠ر٤	٦٦ر٧	٦١ر١	٥٦ر٥	أوروبا
٧٤ر٠	٦٩ر٤	٦٤ر٧	٦٠ر١	٥٣ر٥	٤٧ر٩	٤١ر٩	أوروبا الشرقية
٨٢ر٤	٧٩ر٤	٧٧ر٢	٧٦ر٢	٧٣ر٧	٧٢ر٣	٧٠ر٨	المانيا الشرقية
٧٠ر٩	٦٦ر١	٦١ر٨	٥٨ر١	٥٢ر٣	٤٧ر٩	٣٨ر٧	بولندا
٦٤ر١	٥٨ر٠	٥٢ر٧	٤٨ر٧	٤١ر٨	٣٤ر٢	٢٧ر٢	رومانيا
٨٧ر٦	٨٥ر٧	٨٤ر٤	٨٣ر٨	٨٢ر٤	٧٧ر٦	٧٥ر١	شمال أوروبا
٦٥ر٠	٦٠ر٢	٥٧ر١	٥٥ر٣	٥١ر٧	٤٥ر٨	٤١ر١	ايرلندا
٨٧ر٧	٨٥ر٦	٨٤ر٠	٨٣ر١	٨١ر١	٧٢ر٦	٦٥ر٨	السويد
٩١ر٤	٩٠ر٠	٨٩ر١	٨٨ر٨	٨٨ر٥	٨٥ر٧	٨٤ر٢	المملكة المتحدة
٧٤ر٨	٧٠ر٤	٦٥ر٧	٦١ر٠	٥٦ر١	٤٩ر٤	٤٤ر٠	جنوب أوروبا
٤٥ر٣	٣٩ر٠	٣٥ر٢	٣٣ر٨	٣٣ر٥	٣٠ر٦	٢٠ر٣	البانيا
٧٦ر٦	٧٢ر٤	٦٨ر٩	٦٦ر٦	٦٤ر٣	٥٩ر٤	٥٤ر٣	ايطاليا
٨٥ر٥	٨٢ر٦	٧٨ر٤	٧٢ر٨	٦٦ر٠	٥٦ر٦	٥١ر٩	اسبانيا
٨٥ر٥	٨٣ر٠	٨٠ر٨	٧٩ر١	٧٦ر٤	٧١ر٤	٦٦ر٦	غرب أوروبا
٦٨ر٧	٦٣ر١	٥٨ر٤	٥٤ر٨	٥١ر٧	٤٩ر٩	٤٩ر١	النمسا
٩٨ر١	٩٧ر٧	٩٦ر٩	٩٥ر٤	٩٤ر٣	٩٢ر٥	٩١ر٥	بلجيكا
٨٠ر١	٧٦ر٧	٧٤ر٣	٧٤ر٤	٧١ر٠	٦٢ر٤	٥٦ر٢	فرنسا
٩١ر٤	٨٩ر٦	٨٧ر٤	٨٤ر٦	٨١ر٣	٧٧ر٤	٧٢ر٣	المانيا الغربية

.. يتبع

.. يتبع

.. تابع جدول ٣

السنوات							الاقليم / البلد
٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠	
٧١ر٢	٦٧ر٥	٦٥ر٨	٦٣ر٠	٥٦ر٧	٤٨ر٨	٣٩ر٣	الاتحاد السوفياتي
٧٣ر٣	٧١ر٣	٧٠ر٦	٧١ر٢	٧٠ر٧	٦٦ر٣	٦١ر٣	اقيانوسيا
٨٨ر٣	٨٦ر٤	٨٥ر٥	٨٥ر٨	٨٥ر٢	٨٠ر٦	٧٦ر٢	استراليا
١٩ر٣	١٣ر٨	١٠ر٦	٩ر٢	٨ر٩	٨ر٦	٨ر٣	جزر سليمان

ملاحظات : البيانات مستقاه من World Urbanization Prospects, 1990 (New York: UN, Table A.1

+ تضم امريكا الشمالية ، اليابان ، أوروبا ، استراليا ، نيوزيلندا ، والاتحاد السوفيتي (سابقا)

++ تضم افريقيا ، امريكا اللاتينية ، آسيا (ماعدا اليابان) ميلانيسيا ، ميكرونيسيا ، بولونيسيا.

+++ - التعداد الوطني الشامل لعام ١٩٩٢م ، يشير لوجود ٧٧ر٢ بالمائة من اجمالي السكان يعيشون في مستوطنات حضرية يزيد حجمها عن ٢٤٠٠ نسمة (مصلحة الاحصاءات المركزية ١٩٩٣).

وحيث أن الهدف هو توفير معلومات أساسية كإطار للدراسات التحليلية للتنمية العمرانية بالمملكة العربية السعودية والتي تشغل بقية هذا المجلد (وجزء كبير من هذا الفصل) لهذا لم يركز على البلدان الفردية ، إلا أنه يمكن استخلاص عدد من النتائج العامة من الجدول رقم ٣. منها أن البلدان المتقدمة هي نسبيا أكثر تحضرا من مثيلاتها النامية ، أما اقل القارات تحضرا فهي أفريقيا وآسيا ، وأكثرها تحضرا أوروبا وأمريكا الشمالية وتليهما أمريكا اللاتينية ، مع وجود تفاوتات كبيرة حسب المناطق الفرعية. وحتى عام ١٩٩٠م كانت معظم مناطق أفريقيا ماتزال ريفية الى حد كبير وكذلك آسيا التي كان سكان المدن فيها يزيدون عن الثلث بقليل عام ١٩٩٠. وفي منطقة غرب آسيا وصلت نسبة القاطنين للمدن من سكانها في عام ١٩٩٠م ٦٣ بالمائة وهي نسبة غير متجانسة تتفاوت بين ١١ بالمائة في سلطنة عمان إلى مايزيد عن ٩٠ بالمائة في الكويت وإسرائيل. وعن التحضر في المملكة العربية السعودية فقد تم تناوله

بالتفصيل في الأجزاء التالية الا أنه يجدر التنوية بان سكان الحضر يتجاوزون ثلاثة أرباع سكان المملكة.

لقد شهدت كافة مناطق العالم ومعظم البلدان زيادة مضطردة في السكان الحضر في الفترة الممتدة من ١٩٥٠-١٩٩٠ م ، ويتوقع استمرار تلك الزيادة في المستقبل المنظور بصورتها الطبيعية. وكان الاستثناء من الزيادة الطبيعية في عدد السكان حتى عام ١٩٩٠م في الدول التي ارتبطت ظروفها بالحرب والاضطرابات الاجتماعية (مثال ذلك أوضاع كمبوديا في السبعينيات الميلادية من القرن الحالي) .

ومن الواضح أن أجزاء عديدة من العالم تتسم بنمو هائل للمدن ، ويتضح التحول من الريف إلى الحضر من خلال بيانات الجدول رقم ٤ التي تبين على مدى فترات خمسية معدل النمو السنوي لسكان المدن في نفس المناطق المذكورة في الجدول رقم ٣. وبالإمكان التعرف على تسارع وتيرة التحضر السكاني بالنظر للعلاقة التالية بين نسبة النمو السنوي والمدة الزمنية المطلوبة لتضاعف حجم السكان .

نسبة النمو السنوي	المدة اللازمة للتضاعف بالسنوات
١٪	٧٠
٢٪	٣٥
٣٪	٢٣
٤٪	١٧٫٥

فإذا ما استمر النمو السنوي بمعدل ٣ بالمائة (وهو المعدل المقدر لعام ١٩٩٠م) فسوف يتضاعف سكان المدن بالعالم في غضون عشرين سنة تقريبا ، وحتى في حال الانخفاض المتوقع سيحدث التضاعف ولكن في غضون ثلاثين سنة أو أقل (الجدول ٤). وبالنسبة للمناطق والاقاليم النامية التي تزيد فيها نسبة النمو السنوي الحالية عن ٤ بالمائة فسوف يعمها كثير من التجمعات الحضرية الجديدة خلال السنوات القليلة القادمة مما سيتعذر

معه توفير حتى مجرد الحد الأدنى من الخدمات والمرافق لها. وعلى النقيض من ذلك انخفضت نسبة النمو السنوي عن ١ بالمائة خلال الفترة الخمسية ١٩٨٥-١٩٩٠م في معظم الدول المتقدمة. ولو أخذنا بعض المناطق التي توجد بها تجمعات حضرية هائلة في شمال وغرب أوروبا لوجدنا بأن معدلات النمو السنوي في تلك البلدان تقل عن ٥ر٠ بالمائة مما يعني أن تضاعف سكان المدن في تلك البلدان لن يحدث إلا بعد ما يزيد عن قرن من الزمن.

سوف نركز ، كما في السابق ، على الموجهات العامة ، لكن لا بد أن يلاحظ القارئ أن المعدلات الواردة في الجدول ٤ تعتبر مذهلة في العديد من النواحي ، لكنها تعجز عن تبرير الوتيرة السريعة للنمو الحضري التي تتراوح بين ٤ و ٥ بالمائة وأحيانا تصل إلى الخانة العشرية في عدد من البلدان الآسيوية والأفريقية. وهنا ينبغي التذكير ثانية بثلاث نقاط على الأقل وردت صريحة أو ضمنية في العرض السابق. الأولى تتعلق بالحجم الهائل لنمو المدن في البلدان النامية والخطأ الشائع في النظر لذلك على أنه تحضر متفجر (اسراف في التحضر) Over Urbanization وذلك لان الانفجار السكاني الهائل يتم لدى سكان الأرياف. ولو قارنا الأوضاع المعاصرة لبلدان آسيا بالدول الصناعية في بداياتها لوجدنا بأن الاختلاف الرئيس يكمن في النمو السريع جدا لدى سكان الأرياف وليس السكان الحضر (Davis, 1975: 84). وقد يكون مصطلح التحضر المتدني (غير المسرف فيه) Under Urbanization أكثر ملاءمة من ناحيتين هما : ١) لأن عدد المدن قليل جدا بحيث لا يكفي لتوفير الخدمات والفرص الاقتصادية للزيادات السكانية وهذا جزء من المشكلة ، ٢) في التحضر المتطور اقتصاديا المشتمل على تقسيم وظيفي جيد لأنواع الأعمال تضيق كثيرا الفجوة ما بين السكان والبيئات الوظيفية. والنقطة الثانية تتعلق بعدم قدرة العديد من الدول النامية في الوقت الحاضر على التصدي للتحضر السكاني المتزايد. وما لم تتغير الاتجاهات فسوف تواجه بلدان عديدة واقعا مريرا من حيث استمرار المدن بالنمو دون الوصول إلى مستويات الاستهلاك في الدول المتقدمة والتي تمثل دائما المرجعية فيما يتخذ من أهداف وأساليب للتنمية. ويصف ديفيس (Davis, 1975: 85) تلك بأنها " تنمية لا رغد فيها ولا رخاء... وتحضر أجوف باهت لا رقي فيه " .

جدول رقم ٤
اتجاهات التحضر : معدل النمو السنوي للسكان الحضري

السنوات		السنوات											البلد / المنطقة	
٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠٠٥-٢٠١٠	١٩٩٥-٢٠٠٠	١٩٩٥-١٩٩٥	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٨٥-١٩٨٥	١٩٧٥-١٩٨٠	١٩٧٥-١٩٧٥	١٩٦٥-١٩٧٠	١٩٦٥-١٩٧٠	١٩٦٥-١٩٦٥	١٩٥٥-١٩٦٠	١٩٥٥-١٩٦٠	١٩٥٥-١٩٥٥	
٢٣٠	٢٥٥	٢٨٢	٣٠٠	٣٠٩	٣٠٦	٢٦٣	٢٦١	٢٦٦	٢٧٦	٢٦٥	٢٦٦	٢٦٥	٢٦٦	العالم
٠٧٤	٠٧٧	٠٧٨	٠٧٧	٠٨١	١٠٢	١١٥	١٥٢	١٨٣	٢١٨	٢٤٥	٢٤٦	٢٤٥	٢٤٣	البلدان المتقدمة +
٢٨٥	٣٢٥	٣٧٤	٤١٩	٤٥٣	٤٦٢	٣٩٥	٣٧١	٣٥٩	٣٤٦	٣٢٥	٣٤٦	٣٢٦	٣٢٦	البلدان المختلفة ++
٤٣١	٤٣٨	٤٧٢	٤٩٤	٥٠١	٤٨٩	٤٧٩	٤٦٥	٤٧١	٤٩٠	٤٦٨	٤٥٤	٤٥٤	٤٥٤	أفريقيا
٥١٢	٥٤٤	٥٩٤	٦٤١	٦٧٧	٦٩٤	٧٠١	٦٢٠	٦٢٠	٦١٥	٥٧٩	٥٦١	٥٦١	٥٦١	شرق أفريقيا
٦١٢	٦١١	٥٩٧	٥٨٢	٥٤٣	٥٢٤	٨٠٩	٦٩١	٣٢٧	٣٤٠	٣٤٤	٣٤٤	٣٤٤	٣٤٤	بوروندي
٥٩٣	٥٩٠	٥٧٥	٥٥٠	٤٩٢	٤٠٦	٤٤٠	٤٢٦	٤٩٤	٥٢٦	٥٥٨	٥٤٧	٥٤٧	٥٤٧	أثيوبيا
١٧٣	١٩١	٢١٤	٢٥٩	٣١٣	٣١٥	٣٠٢	٣٣٤	٣٥٦	٣٥٥	٣٥٥	٣٤٤	٣٤٤	٣٤٤	زيمبابوي
٤٥٦	٤٨٣	٤٩٨	٥٠٧	٥٠٥	٤٨٩	٤٨٧	٥٠٩	٥٥٠	٥٣٤	٥٣٤	٤٢٦	٤٢٦	٤٢٦	أفريقيا الوسطى
٤٦٣	٤٩٣	٥١٥	٥١٤	٥٥٧	٥٦١	٦٢٩	٦٥٦	٥١٠	٥٠٧	٤٨٢	٤٦٥	٤٦٥	٤٦٥	البحر
٤٧٣	٤٥١	٤١٦	٣٧١	٣١٤	٧٤٩	-٠٠٤٤٧	-٤٩٢٢	١٨٠	١٩٩	٥٧٢	٥٨٧	٥٨٧	٥٨٧	غينيا الاستوائية
٤٥٥	٤٨٣	٤٨٧	٤٨٢	٤٦٤	٤٣٢	٤٠٦	٤٠٢	٤١١	٤٦٣	٣٩١	٣٧٦	٣٧٦	٣٧٦	زائير
٣٠٨	٣٤٠	٣٦٦	٣٩٢	٣٩٦	٣٦٧	٣٦٦	٣٥٠	٣٩٣	٤٦٣	٤٣٥	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	شمال أفريقيا
٦١٩	٦٠٤	٣٢٢	٣٦٩	٣٦٢	٢٦١	٢٥٦	٢٤٥	٢٠٩	٣٩٥	٤٠٧	٤٢٠	٤٢٠	٤٢٠	مصر
٣٥٤	٣٨٩	٤١٢	٤٦٧	٥٣٥	٦٩٦	٨١٨	٩٥٠	١٠٣٢	٦٥٣	٥٦٠	٣٨٤	٣٨٤	٣٨٤	ليبيا

... يتبع

قر سني

تجربة التحضر السعودية بالمنظور المقارن

تابع جدول رقم ٤

السنوات										الولاية / البلد		
٢٠١٥-٢٠١٠	٢٠٠٥-٢٠٠٠	١٩٩٥-٢٠٠٠	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٨٠-١٩٨٥	١٩٧٥-١٩٨٠	١٩٧٠-١٩٧٥	١٩٦٥-١٩٧٠	١٩٦٠-١٩٦٥		١٩٥٥-١٩٦٠	١٩٥٠-١٩٥٥
٥٠٠	٥٠٥	٤٨٨	٥٥٨	٤١٨	٣٩٩	٣٩٨	٥٧٢	٦٨٥	٦٧٥	٦٧٦	٦٩٥	السودان
٢٧٩	٣٥٤	٣٢٩	٣٤٩	٣٦١	٣٦٤	٣٣١	٣٤٨	٢٨٩	٣٠٠	٣٣٣	٣٢٢	جنوب افريقيا
٥٢١	٥٣٨	٥٨٥	٦٣٣	٦٦٧	٦٨٩	٦٩٦	٦٨٦	٧٩٨	١٤٣٩	١٤٥١	١٤٤٠	ليسوتو
٧٥٤	٧٨٠	٣٠٤	٣٢٥	٣٣٩	٣٤٦	٣١٦	٣٣٦	٢٧٥	٢٨٨	٣٢٣	٣١٤	جنوب افريقيا
٤٥٩	٤٩٠	٥١٢	٥٣٢	٥٤٦	٥٥١	٥٥٤	٥٧٦	٥٧٧	٥٧٣	٥٩٣	٥٨٥	غرب افريقيا
٦٣٥	٦٥٦	٦٣٢	٥٩١	٥٣٦	٤٨٤	٤٢٧	٤٢١	٤٢٥	٤١٨	٤١١	٣٩٠	بوركينافاسو
٤٣٠	٤٧٤	٥١٦	٥٥٥	٥٨٨	٥٩٠	٥٩١	٦٠٧	٦٢١	٦٢٢	٦١٣	٥٧٦	نيجيريا
٤٤٤	٤٨٠	٥١١	٥٤٧	٥٧٩	٥٩٣	٦٢٩	٦٣٠	٦٢٥	٦١٦	٦٠٨	٥٩٢	نيجيريا
١٩٠	٢١١	٢٣٥	٢٦٣	٢٩٣	٣٢٢	٣٤٩	٣٨١	٤٠٢	٤٣٨	٤٤٢	٤٥٢	أمريكا اللاتينية
١٧٣	١٨٨	٢٠٩	٢٣٣	٢٥٩	٢٥٨	٢٧٥	٣٤٥	٣٥٢	٣٩٢	٣١٠	٣٠٤	القليم البحر الكاريبي
٥٨٨	١٠٥	١٣١	١٦٠	١٨٩	١٨٥	١٩٦	٣٠٦	٢٧٩	٣٠٥	٢٧٢	٢٩٣	كوريا
١٤٤	١٦٦	١٩٨	١٩٤	١٧٦	١٤١	٥٦٧	١٠٦	١٨١	١٩٨	٢٣٤	١٦٣	اكرادالويب
٣٢٨	٣٥٤	٣٨٠	٣٦٠	٢٣٢	٣٠٧	٢٣٥	١٨٧	٣٠٦	١٨١	٢٧٥	٢٦٤	سانت فنسنت/جرينادا
٢٢٢	٢٤١	٢٦٥	٢٩١	٣١٥	٣٣٨	٤٦٦	٤٣٠	٤٦٣	٤٧٢	٤٧٢	٤٥٨	أمريكا الوسطى
٤٠٥	٤١٢	٤٠٦	٣٨٨	٣٥٨	٣١٩	٣١٤	٣٤١	٣٢٧	٣٧٦	٣٨٣	٣٨٦	جزر المالديف
١٩٠	٢١١	٢٣٩	٢٧١	٣٠٣	٣٣٦	٣٦٩	٤٤٣	٤٧٣	٤٨٤	٤٨٦	٤٧٢	المكسيك

يتبع...

المستوفات													
الاقليم / البلد													
جنوب امريكا اللاتينية	٢٠٥٥	٢٠٥٥	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٧٥	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٥٥	١٩٥٥
الارجنتين	١٨٠	٢٠٢	٢٢٧	٢٥٦	٢٨٩	٣٢٣	٣٥٠	٣٦٧	٣٨٨	٤٣٢	٤٤٦	٤٦٧	٣٦٧
البرازيل	١١٨	١٣٩	١٣٨	١٤٨	١٦٤	١٨٧	٢١٤	٢٣٦	٢٥٤	٢٧٢	٢٨٢	٣٢٥	٣٢٥
تشيلي	١٧٣	١٩٩	٢٣١	٢٧٠	٣١٥	٣٦١	٣٩١	٤٢٢	٤٦٢	٥٢٧	٥١٢	٥٤٧	٥٤٧
غويانا	١٣٠	١٤٧	١٧١	١٩٤	٢١٦	٢٣٠	٢١٩	٢٥٣	٣٠١	٣٤٩	٣٧٣	٣٧٥	٣٧٥
فنزويلا	١٩٧	٢٠٧	٢٤٦	٢٥٩	٢٦٠	١٨٥	١٢٩	٠٨٢	٢٠٤	٢٦٦	٣٤٨	٣١٣	٣١٣
امريكا الشمالية	٠٩٣	٠٩١	٠٩٢	٠٩٥	٠٩٩	١١٧	١٠٩	١٠٧	١٦٣	٢٠٨	٢٦٣	٢٧٥	٢٧٥
الولايات المتحدة الامريكية	٠٩٠	٠٩٢	٠٩٦	١٠٢	١٠٩	١٢٦	١١٤	١٢٦	٢٣٥	٣٠١	٣٧٦	٤٠٤	٤٠٤
آسيا	٠٩٣	٠٩٠	٠٩١	٠٩٥	٠٩٨	١١٦	١٠٨	١٠٥	١٥٥	١٩٩	٢٥٣	٢٦٤	٢٦٤
شرق آسيا	٢٦٠	٣٠٩	٣٦٨	٤١٨	٤٥٤	٤٥٨	٣٥٤	٣٣٣	٣٠٤	٢٧٩	٥٢٦	٣٩٨	٣٩٨
الصين	١٦٩	٢٤٩	٣٤٦	٤٣١	٤٨٩	٤٨٥	٣٠٩	٢٤٧	٢٢٤	١٩١	٦٧٢	٤٦١	٤٦١
اليابان	٠٢٤	٠٢٤	٠٤٨	٠٥٠	٠٥١	٠٨١	١٠٦	٢٥٥	٢٢٠	٢٤٧	٣٣١	٣٤٠	٣٤٠
جنوب شرق آسيا	٣٠٩	٣٤٧	٣٨٢	٤٠٩	٤٢٤	٤٣٣	٣٩٠	٤١٥	٣٨٨	٣٧٧	٣٩٣	٣٧٢	٣٧٢
بروناي	٢٠٠	٢٢٤	٢٤٠	٢٥٢	٣٤٠	٣٠٧	٢٧٢	٣٧٣	٧٥٨	٨٢٦	٩٥٢	١٢٠١٦	١٢٠١٦
كمبوديا	٤٥٨	٤٣٠	٤٢٢	٤١٩	٣٩٦	٣٥٤	٢٠٧	٢٠٩	٣٩٨	٣٤٨	٢٤٠	٢٢٤	٢٢٤

... يتبع

تجربة التحضر السعودية بالمنظور المقارن

... تابع جدول رقم 4

		المستوطنات											الإقليم / البلد				
٢٠٠٥-٢٠٠٠	٢٠٠٥-٢٠٠٠	١٩٩٥-١٩٩٥	١٩٩٥-١٩٩٥	١٩٨٥-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٨٥	١٩٧٥-١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٧٥	١٩٦٥-١٩٦٥	١٩٦٥-١٩٦٥	١٩٥٥-١٩٥٥	١٩٥٥-١٩٥٥						
٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٥	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٥٥		
٢٨٣	٣٢٦	٤٠١	٤٥٦	٥٠٠	٥٣٧	٤٨٨	٤٨٢	٣٨٩	٣٧٢	٣٧٢	٣٧٢	٣٧٢	٣٧٢	٣٧٢	٣٣٢		
٢٩١	٣١٧	٣٤٠	٣٦١	٣٧٧	٣٩٧	٣٥٤	٤٠٢	٤٠٣	٣٨٥	٣٩٢	٣٩٢	٣٧٣	٣٧٣	٣٧٣	٣٧٣		
٣٦٤	٣٨٧	٤٠١	٤٠٣	٣٩٦	٤١٥	٣٨٩	٤٠٠	٣٦٣	٣٤٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٣٦	٣٣٦	٣٣٦	٢٨١		
٥٩٤	٦١٣	٦٢٥	٥٩٠	٣٤٥	٤٧٢	٤٢٤	٣٩٥	٣٩٥	٣٩٧	٣٤٧	٣٤٧	٣٣٦	٣٣٦	٣٣٦	٢٨١		
٣٤٨	٣٦٦	٣٧٧	٣٨٢	٣٨٢	٣٦٣	٣٨٠	٣٧٦	٣٢٧	٣١٨	٢٦٦	٢٦٦	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩		
٣١٨	٣٤٩	٣٦٦	٣٢٠	٤٠٢	٤٤٣	٤٧١	٥٣٥	٥٠١	٤٥٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٣٣	٤٣٣	٤٣٣	٤٣٣		
٣٦٤	٣١٦	٢٧١	٢١٩	١٥٨	١٢٣	١٣٨	١٨٣	٤٢١	٤٤٨	٤٦٧	٤٦٧	٤٧٦	٤٧٦	٤٧٦	٤٧٦		
٢٧٧	٣١١	٣٥٣	٤٠٩	٥٥٩	٥١٤	٤٤٠	٤٩٥	٥٣٥	٥٧١	٥٨٢	٥٨٢	٦١٢	٦١٢	٦١٢	٦١٢		
١٩٧	٢٣٨	٢٨٢	٣٣٧	٣٩٧	٤٥٦	٥١٩	٤٤٢	١٩٢	٤٠٠	٤٨٧	٤٨٧	٦٢٢	٦٢٢	٦٢٢	٦٢٢		
١٦٧	١٧٨	١٩٦	٢١٦	٢٣٥	٢٤٣	١٩٥	١٠٦	٢٤٠	١٧١	٣٣١	٣٣١	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣		
٤٠٦	٤٤٢	٤٧٤	٤٨٥	٤٦٨	٤٣٢	٣٨٢	٣٣١	٣٤١	٣٦٤	٥٩٦	٥٩٦	٥٩٥	٥٩٥	٥٩٥	٥٩٥		
٢٣١	٢٣٦	٢٥١	٢٧٤	٣٠٠	٣٦٦	٣١٧	٣٣٢	٢١٥	٢٣٩	٤٩٣	٤٩٣	٥٣٩	٥٣٩	٥٣٩	٥٣٩		
٣٢٩	٣٥٦	٣٧٧	٣٩٥	٤٠٦	٤٤٨	٥٢٦	٥٠٥	٦٣٨	٥٥٦	٥٥٦	٥٥٦	٦١٠	٦١٠	٦١٠	٦١٠		
١٢٥	١٤٢	١٥٩	١٧٣	١٩٦	٢١٣	٢٧٥	٣٥٧	٣٧٧	٤٨٦	٥٣٦	٥٣٦	٨٥١	٨٥١	٨٥١	٨٥١		
٣٠٧	٣٤٤	٣٩٣	٤٢٦	٤٣٩	٤٤٣	٣٩٦	٤٣٧	٤٩٣	٤٥٢	٥١٩	٥١٩	٥٣٠	٥٣٠	٥٣٠	٥٣٠		
١٦٦	١٩٨	٢٤٦	٣٠٤	٣٨٠	٥٢٤	٧٧١	٧٥٣	٩١٩	١١٩٥	٨٥٠	٨٥٠	٧٦٠	٧٦٠	٧٦٠	٧٦٠		

... يتبع

المستوفات		البلد / الإقليم										
٢٠٠٥-٢٠٠٠	٢٠٠٥-١٩٩٥	١٩٩٥-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٦٥	١٩٦٥-١٩٥٥	١٩٥٥-١٩٥٠						
٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥					
١٧٠	١٩٣	٢٢٥	٢٢٩	١٦٥	١٢٥	١٢١	٥١٧	٦٤١	٧٤٠	٨٠٤	٨١٤	
٦٦٦	٦٩٥	٧١٧	٧٣٥	٧٤٥	٨٣٦	٨٧٠	٦٨٣	٦٤٢	٦١٩	٥٨٥	٥٧٢	
٢٤٠	٢٦٠	٢٨٧	٣٦٥	٤٤٩	٥٧٣	٦٤٤	٩٤٠	١٠٢٣	٩٩٦	٦٣٤	٨٢٥	
٣٧٨	٤٢٤	٤٢٠	٤٥٦	٥١١	٦٠٢	٧٧٤	٨٤٠	٨١٧	٨٥٧	٨٥١	٨٨٧	المملكة العربية السعودية
٤٠٣	٤٣٥	٤٤٩	٤٥٦	٤٤٦	٥١٥	٤٠٨	٤٢٣	٤٨٣	٤٧٩	٤٥٧	٤٤٠	
١٧٦	٢٣٤	٣١٦	٤١٧	٥٢١	٦١١	٣١١	٤٠٩	٤٨٩	٥٢٣	٥٧٦	٦٤٦	تركيا
١٩٨	١٨١	١٨٧	٢٢٤	٣٢٦	٤٨٤	١٤٣٢	٢٩٠٤	٩٢٦	٩٩٥	٧١٢	٧٤٧	الامارات العربية المتحدة
٥٣٥	٥٦٨	٦٠١	٧٠٨	٨١٥	٩٠٨	١٠٠٤	٩٥٨	٩٣٢	١٠١٥	٧٨٥	٧٦٩	اليمن
٥٥٠	٥٥٨	٥٦٧	٥٦٧	٥٦٨	٥٧٢	٥٨٩	١٢٥	١٥٠	١٨٤	١٦٠	١٥٥	أوروبا
٥٨٨	٥٩٦	٦٠١	٦٠٠	٥٩٨	٦١٩	٦٢٠	١٩٣	١٦٧	١٧٩	٢١٢	٢٣٤	أوروبا الشرقية
٥٣٩	٥٣٦	٥٣١	٥٢٠	٥٢٢	٥٢٠	٥١٢	٥١٥	٥٢٥	٥٢٦	٥٦٠	٥٢٨	المنطقة الشرقية
١٢١	١٢٤	١١٩	١١٤	١٢٥	١٥٣	١٨٤	٢٠٤	١٥٥	٢١٣	٣٦٥	٤١٠	بولندا
١٢٣	١٢٣	١٤٣	١٣٩	١٣١	١١٨	١٩٦	٢٩٣	٣٣٢	٢٦١	٣٠٧	٣٥٤	رومانيا
٥٣٤	٥٣٤	٥٣٨	٥٣٨	٥٣٤	٥٢٢	٥٢٥	٥٥٨	١١١	١٣٤	٥٨٣	٥٦٦	شمال أوروبا
١٦٧	١٦٤	١٥٤	١٤٠	١٢١	١٢١	١٩٨	٢١٩	١٧٣	١٥٢	٥٢٧	٥٩٩	إيرلندا
٥٢٦	٥٢٨	٥٢٣	٥٢٣	٥٢٦	٥١٨	٥٢٧	٥٢٦	١٨١	١٨٧	١٥١	١٧٢	السويد

٠٠ يتبع

تجربة التحضر السعودية بالمنظور المقارن

تابع جدول رقم ٤

المستويات		البلد / الاقليم														
٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠٠٥-٢٠١٠	-١٩٩٥-٢٠٠٥	-١٩٩٥-٢٠٠٥	-١٩٨٥-١٩٩٥	-١٩٨٥-١٩٩٥	-١٩٧٥-١٩٨٥	-١٩٧٥-١٩٨٥	-١٩٧٥-١٩٨٥	-١٩٧٥-١٩٨٥	-١٩٦٥-١٩٧٥	-١٩٦٥-١٩٧٥	-١٩٥٥-١٩٦٥	-١٩٥٥-١٩٦٥	-١٩٥٥-١٩٦٥	-١٩٥٥-١٩٦٥	البلد
٠.٢٢٦	٠.٢٤٥	٠.٢٣٠	٠.٢٣١	٠.٢٢٧	٠.٢١١	٠.٢٠٥	٠.٢٠٧	٠.٢٠٩	٠.٢٠٩	٠.٢٠٧	٠.٢٠٣	٠.٢٠٣	٠.٢٠٣	٠.٢٠٣	٠.٢٠٣	المملكة المتحدة
٠.٢٥٠	٠.٢٦٨	٠.٢٨٤	٠.٢٩٣	٠.٢٩٨	٠.٢٩٨	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	اسبانيا
٠.٢٦٢	٠.٢٧٨	٠.٢٩٢	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	٠.٢٩٧	جنوب أوروبا
٢.٧٧٨	٢.٧٧٥	٢.٦٢٧	٢.٥٢٢	٢.٤٤١	٢.٣٠٠	١.٩٩٤	٢.٢٦٧	٣.٥٠١	٣.٩٦٨	٣.٩٦٨	٣.٩٦٨	٣.٩٦٨	٣.٩٦٨	٣.٩٦٨	٣.٩٦٨	البنانيا
٠.٢٣٢	٠.٢٤٤	٠.٢٥٤	٠.٢٤٨	٠.٢٣٦	٠.٢٥٤	٠.٢٦٦	١.٥٠١	١.٤٤٢	١.٥٥٧	١.٥٥٧	١.٥٥٧	١.٥٥٧	١.٥٥٧	١.٥٥٧	١.٥٥٧	إيطاليا
٠.٢٢٥	٠.٢٣١	٠.٢٤٢	٠.٢٤٣	٠.٢٤٨	٠.٢٣٦	٠.٢٤٢	١.٣٣٢	١.٢٣٢	١.٢٩٦	١.٢٩٦	١.٢٩٦	١.٢٩٦	١.٢٩٦	١.٢٩٦	١.٢٩٦	غرب أوروبا
٠.٢٧٣	٠.٢٧٦	٠.٢٨٤	٠.٢٨١	٠.٢٧٥	٠.٢٥٩	٠.٢٥١	٠.٢٨٦	٠.٢٩٠	٠.٢٩٠	٠.٢٩٠	٠.٢٩٠	٠.٢٩٠	٠.٢٩٠	٠.٢٩٠	٠.٢٩٠	النمسا
٠.١٢	٠.١٠٧	٠.١٠٤	٠.١٠	٠.١١	٠.١٠	٠.١٠	٠.١٠	٠.١٠	٠.١٠	٠.١٠	٠.١٠	٠.١٠	٠.١٠	٠.١٠	٠.١٠	بلجيكا
٠.٢٤	٠.٢٦٦	٠.٢٧١	٠.٢٦٣	٠.٢٥٣	٠.٢٥٥	٠.٢٥٥	١.٣٣٠	١.٢٩٣	١.٣٧٧	١.٣٧٧	١.٣٧٧	١.٣٧٧	١.٣٧٧	١.٣٧٧	١.٣٧٧	فرنسا
٠.٢١٧	٠.٢٠٦	٠.٢١١	٠.٢٠	٠.٢٤٠	٠.٢١٦	٠.٢٢٩	٠.٢٨٠	١.٠٠٢	١.١٧٨	١.١٧٨	١.١٧٨	١.١٧٨	١.١٧٨	١.١٧٨	١.١٧٨	المانيا الغربية
١.١٦٦	١.١٠٩	٠.٩١٨	٠.٨٦٦	٠.٩١٨	١.٥٥٧	١.٨١١	٢.٠٠٨	٢.٥٥٨	٢.٩٤٢	٢.٩٤٢	٢.٩٤٢	٢.٩٤٢	٢.٩٤٢	٢.٩٤٢	٢.٩٤٢	الاتحاد السوفيتي
١.٣٢٦	١.٣٢٦	١.٣٣٧	١.٤٤٠	١.٤٢٦	١.٣٣٨	١.٣٣٧	٢.٠٠٥	٢.٢٦١	٢.٧٧٥	٢.٧٧٥	٢.٧٧٥	٢.٧٧٥	٢.٧٧٥	٢.٧٧٥	٢.٧٧٥	اليابان
١.١١١	١.١١٤	١.١١٨	١.١٢٦	١.١٣٧	١.٣٣٣	١.٤٤٧	١.٨٨٢	٢.٤٤٨	٢.٥٥٥	٢.٥٥٥	٢.٥٥٥	٢.٥٥٥	٢.٥٥٥	٢.٥٥٥	٢.٥٥٥	استراليا
٠.٢٥	٠.٢٥١	٠.٢٥٤	٠.٢٥٤	٠.٢٥٤	٠.٢٥٢	٠.٢٥٢	٠.٢٥٢	٠.٢٥٢	٠.٢٥٢	٠.٢٥٢	٠.٢٥٢	٠.٢٥٢	٠.٢٥٢	٠.٢٥٢	٠.٢٥٢	جزر سليمان

المصدر : World Urbanization Prospects, 1990 (New York: UN, Table A.5)

- + تضم أمريكا الشمالية ، اليابان ، أوروبا ، استراليا ، نيوزيلندا ، والاتحاد السوفيتي (سابقاً).
- + تضم أفريقيا ، أمريكا اللاتينية ، آسيا (ماعد اليابان) ميلانيسيا ، ميكرونيسيا ، بولونيسيا.

اما النقطة الثالثة فتتعلق بالمناطق ذات نسب التحضر السكاني العالي التي تشهد حاليا أبطأ معدلات النمو الحضري (ويتوقع لها أن تستمر عند هذه المعدلات) . ومن الواضح إن الحضرة من السكان لا يستطيعون التزايد بصورة غير محددة ، اذ لا بد من تواجد أعداد كبيرة من الناس للعمل في مجال الزراعة واستخراج الموارد الطبيعية. ومن جهة أخرى فقد تزداد أحجام السكان بمعدلات تفوق كثيرا طاقة وقدرة التجهيزات الأساسية الاجتماعية. لكن لحسن الحظ يشهد العالم الآن "تجارب ناجحة" تعطي سببا إضافيا للتفاؤل الحذر ، منها التجربة اليابانية حيث كانت الاتجاهات السكانية في أوائل الخمسينيات الميلادية من القرن الحالي تشير لتضاعف السكان الحضرة اكثر من مرة في غضون عقود قليلة ، ولأن المعدل السنوي للنمو الطبيعي للسكان في اليابان لا يتعدى حاليا ٠.٥٪ فهذا يعني وجوب انقضاء قرن وربع من الزمن حتى يتضاعف السكان الحضرة في اليابان. وتمارس في جمهورية الصين الشعبية الآن سياسات صارمة لضبط وتحديد النمو السكاني ، ومع أن النمو الحضرة عال جدا فيها إلا أن الوضع السكاني العام حادا بالأمم المتحدة لان تتوقع خفضا في متوسط الزيادة السنوية إلى النصف خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠م (الجدول ٤).

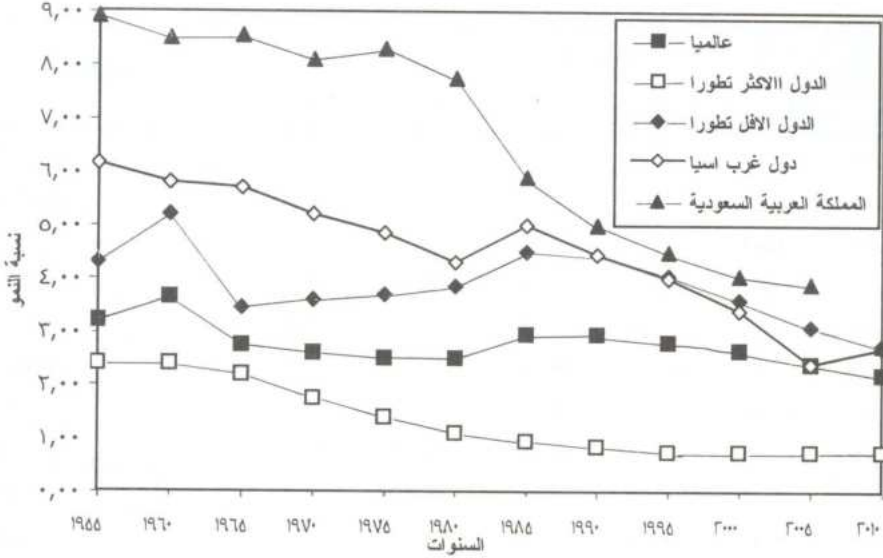
ولا يمكن النظر إلى أوضاع اليابان والصين على أنها أوضاع نموذجية ، فتحديد النسل في الصين مفروض بسياسات قسرية وأيديولوجيات معينة منها سياسة الطفل الوحيد ، أي أن تنجب الأسرة طفلا واحدا فقط وسياسة تقييد التحضر السكاني بإعادة توطين الملايين من قاطني المدن إلى الأرياف خلال الستينيات والسبعينيات الميلادية من القرن الحالي (نتائج ذلك موضحة في الجدول رقم ٤) وهي سياسات لا يمتثل أن تطبق في أي مكان آخر بالعالم (Palen, 1987: 363, 365). أما اليابان فقد استطاعت تحقيق تقدم اقتصادي فريد من نوعه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مكنها من تبوؤ مكانة اقتصادية مرموقة في العالم.

وتوضح تجربة المملكة العربية السعودية في عملية التحول من الريف إلى الحضرة نوعا آخر من " الأمثلة الناجحة " من عدة أوجه تناولها في الجزء التالي.

التحضر في المملكة العربية السعودية

مقارنات إجمالية مع الاتجاهات العالمية والإقليمية

في ١٩٥٠م كانت المملكة العربية السعودية تعتبر من بين أقل البلدان تحضرا في العالم^(١٠)، لكنها قفزت لتصبح من بين أكثر البلدان تحضرا في العام ١٩٩٠م. إذ بلغت نسبة السكان الحضر حسب تقديرات الأمم المتحدة ٧٧ر٣ بالمائة وهي ليست فقط أعلى بكثير من المعدل العالمي في العام ١٩٩٠م البالغ ٤٥ر٢ بالمائة بل أعلى من أية نسبة في بعض المناطق الرئيسة من العالم في تلك السنة (الجدول ٣). ففي أمريكا الشمالية وأوروبا على سبيل المثال كانت نسبة السكان الحضر في العام ١٩٩٠م ٧٥ر٢ بالمائة و ٧٣ر٤ بالمائة على التوالي. وتفوقت منطقتان فرعيتان فقط (وهما شمال أوروبا وغرب أوروبا) على نسبة التحضر السعودية إذ بلغت نسبة التحضر السكاني فيهما ٨٠ و ٨٥ بالمائة على التوالي. وبذلك يصبح معدل زيادة السكان الحضر في المملكة العربية السعودية من أعلى المعدلات بالمقياس العالمي (الجدول ٤)، ويوضح الشكل رقم ٢ معدل النمو الحضري السنوي في المملكة العربية السعودية على فترات خمسية، وقد تفوق على المعدل العالمي على الأقل منذ مطلع الخمسينيات الميلادية من القرن الحالي فكان ٩ بالمائة تقريبا مقابل ما يزيد بقليل عن ٣ بالمائة كمعدل عالمي. وحيث أخذ معدل التحضر السكاني يتراجع بمرور الوقت إلا ان نسبة الزيادة حاليا مستمرة في التفوق على مثيلاتها في الدول النامية والمتقدمة ومنطقة غرب آسيا الفرعية. وإذا أخذنا أكبر ثلاثين مدينة في العالم من حيث حجم سكانها في العام ١٩٩٠ (جدول ٥، المجموعة أ) موجودة في بيئات متباعدة مثل مكسيوسيتي، طوكيو بيونس آيرس، سيول، القاهرة، باريس ومانيلا لوجدنا بأنها تمثل ما بين الخمس الى مايزيد عن ٤٠ بالمائة من السكان الحضر في بلدانها. وبالتركيز على منطقة غرب آسيا (جدول ٥، المجموعة ب) نجد فيها العديد من المدن التي تضم نسبة كبيرة من السكان الحضر في بلدانها، فمثلا لو أخذنا نسبة السكان الحضر المقيمين في مدن بغداد وعمان ومدينة الكويت ودمشق والقاهرة لوجدنا أنها تتراوح بين ٣٠ بالمائة (في بغداد) و ٥٥ بالمائة (في مدينة الكويت)، في حين يشكل سكان مدينتي جده والرياض معا نسبة تقل عن ٣٠ بالمائة من إجمالي سكان المملكة العربية السعودية (الجدول ٥).



شكل رقم ٢ : معدل النمو الحضري السنوي

جدول رقم ٥
نسبة السكان الحضر في المدن التي يبلغ تعدادها مليون نسمة فما فوق

السنة						المدينة
٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠	
						مجموعة أ
٣٠٧٩	٣١٤٠	٣٠٩٦	٣٠١٢	٢٧٩٩	٢٦٣٤	مكسيكو سيتي
١٨٩٩	١٩٠٥	١٩٠٤	٢٠٠١	١٨١٧	١٦٠٢	طوكيو
١٥٢٨	١٥٤٤	١٥٠٦	١٥٠٧	١٤٤١	١٢٦١	سان باولو
٨١٨	٨٦٩	٩٢٩	١٠٧٣	١١٢٠	١٢٦٣	نيويورك
٢٧٧	٣٥٢	٦٠١	٧٧٢	٧٠٨	٨٧٥	شنغهاي
٦٧٨	٦٣٥	٥٦٨	٥٥٥	٥١٦	٤١٤	لوس انجلوس

يتبع ..

تجربة التحضر السعودية بالمنظور المقارن

.. تابع جدول ٥

السنة						المدينة
٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠	
٤٠٦٦	٥٠١٤	٥٠٦٨	٦٠٣١	٦٠٩٣	٧٠٢١	كالكتوتا
٤٠٠٠٦	٤١٢٧	٤٢٣٨	٤٤٧٩	٤٤٦٢	٤٤٩٩	بيونس ايرس
٤٠٥٧	٤٠٨٥	٥٠٠٨	٥٠٣٠	٥٠١١	٤٠٧٠	بومباي
٣٣٦٠	٣٥٦٥	٣٨٢١	٤٠٨٨	٣٤٠٨	٢٣٤٩	سيول
٢٠٢٨	٢٠٨٣	٤٠٦٢	٥٠٥٩	٥٠٠٢	٦٠٤٢	بكين
٨٠٦٣	٩٠٥١	١٠٠٩٤	١٣٠١٦	١٥٠٠٦	١٤٩٠	ريودي جانيرو
١٥٠٩٠	١٦٠٤٤	١٧٠٨٦	١٩٠٠٧	١٩٠٧٩	١٩٠٩٤	جاكرتا
٣٤٠٥	٣٦٠٩٥	٣٨٠٧١	٣٨٠٢٢	٣٧٠٨٢	٣٧٠١٣	القاهرة
٤٠٣٢	٤٠٦٥	٤٠٨٨	٥٠١٦	٦٠٠١	٦٠٨٤	موسكو
٣٠٩٣	٣٠٨١	٣٠٥٠	٣٠٢٢	٢٠٨٧	٢٠٢٥	نيودلهي
٨٠٦٦	٨٠٩٧	٩٠٣٥	١٠٠٢٢	٩٠٧٨	٩٠١٠	أوساكا
١٩٠٣٧	٢٠٠٤١	٢١٠٦١	٢٣٠١١	٢٥٠٣٧	٢٣٠١٦	باريس
٣١٠٢٣	٣١٠٨٦	٣٣٠٠٠	٢٨٠٥٥	٢٧٠٢٣	٢٧٠١١	مانيزلا
						مجموعة ب (غرب آسيا)
						العراق
						بغداد
٢٥٠٦٦	٢٩٠٩٨	٣٨٠١٣	٣٧٠٧٧	٣٤٠٦٩	٣١٠٩٧	
						اسرائيل
						تل ابيب
٤٥٠٩٩	٤٤٠٦٩	٤١٠٢٢	٤١٠١٠	٤٥٠٣٧	٥١٠٤٥	
						الاردن
						عمان
٣٧٠٧٢	٣٧٠٦٠	٣٦٠٧٦	٣٣٠٣٨	٣٠٠١١	٢١٠٠٠	
						الكويت
						الكويت
٥٣٠٨٩	٥٥٠٣٨	٦٦٠٩٨	٩٦٠٥٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	
						المملكة العربية السعودية++
						جده
١١٠٠٥	١١٠١٣	١١٠٩٠	١٢٠٤٣	٩٠١٨	٧٠٠٠	
						الرياض
٢٠٠٥٣	١٨٠٠٧	١٥٠٨٦	١٤٠٥٨	١٠٠٤٢	٧٠٦٩	

يتبع ..

السنة	المدينة					
	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠
سوريا						
حلب	٢٧٥٧	٢٧٣٣	٢٥٦٨	٢٣٣٥	٢٥١٥	٢٦٢٢
دمشق	٣٠٩٩	٣٢٤١	٣٣٤٨	٣٣٦٨	٣٤٥٣	٣٤٢٧
تركيا						
اضنه	٣٤٥	٣٠١	٢٩٢	٢٥٩	٣٣٢	٣١٠
انقره	٧١٠	٧٥٩	٩٧٢	٩٩٦	١٠٦٨	١٢٢٠
استنبول	١٩٢٨	١٩٤٢	٢٢٦٠	٢٠٥٤	٢١٢٥	٢٤٢٥
مصر						
الاسكندرية	١٤٧١	١٥٠٦	١٤٦٣	١٤٢٤	١٥٣٢	١٥٩٨
القاهرة	٣٤٠٥	٣٦٩٥	٣٨٧١	٣٨٢٢	٣٧٨٢	٣٧١٤
ايران						
اصفهان	٤٧٤	٤٧٩	٥٠٨	٤٦٧	٤٢٢	٣٩٢
مشهد	٧٢٢	٦٠٨	٤٩٤	٤٣٦	٤٠٤	٣٧٠
شيراز	٤٤٥	٣٧١	٢٩٩	٢٧٨	٢٧٨	٢٧٢
تبريز	٤٨٩	٤٦٣	٤٤٦	٤٢٦	٤٥١	٥٠٢
طهران	١٩٥٧	٢١٨٨	٢٦٣٩	٢٨٢١	٢٥٨٣	٢٢٢٢

المصدر : World Urbanization Prospect 1990 (New York: UN, 1991, Table A.14)

++ حسب التعداد الوطني الشامل لعام ١٩٩٢م هناك ١٥٦٠٪ ، ٢٤٪ من السكان الحضر بالمملكة (مراكز سكانية يزيد حجمها عن ٢٤٠٠ نسمة) يقطنون في مدينتي جدة والرياض ويمثلون ١٢٪ و ١٦٪ من جملة سكان المملكة.

وبالرغم من أنه لا يوجد بالمملكة العربية السعودية ذلك النوع من المدن الضخمة التي تضم عدة ملايين من السكان Mega-City الموجودة في بلدان أخرى بالعالم (Dogan and Kasarda, 1988a, 1988b) إلا أن هناك هيمنة واضحة للمدن الكبيرة في المملكة يخشى معها تزايد حدة التركيز السكاني في عدد محدود من التجمعات الحضرية الكبيرة. ولقد كانت الزيادة الواضحة في سكان الحضر في الماضي على حساب

الأرياف ذلك لان الغالبية الكبيرة من سكان المدن في أوائل السبعينيات الميلادية من القرن الحالي وفدت من الأرياف (Al-Ankary and El-Bushra, 1989) الأمر الذي يوجب ضرورة البحث في القضايا والمشاكل المرتبطة بانتقال السكان من منطقة لأخرى والتدخل لإعادة هيكلة التركزات السكانية. ولحسن الحظ أن المملكة العربية السعودية قد استطاعت بالتخطيط الدقيق والإدارة الحكيمة تلافي العديد من المشكلات الناجمة عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تلازم عادة التحضر السكاني السريع. فلم يكن هذا التحضر السريع نتيجة للتدفق المتواصل للعمالة الفائضة بالقطاع الريفي على المدن للتنافس على فرص عمل محدودة كما هو حال التحضر في الدول النامية الاخرى ، إذ استغلت الإيرادات النفطية في بناء وإقامة شبكات المرافق والتجهيزات الأساسية وحظي الريف السعودي منها خصوصا في السنوات الأخيرة بالكثير من الخدمات الأساسية. وللتعويض عن النقص في العمالة الوطنية تم استقدام أعداد كبيرة من القوى البشرية الأجنبية إلى المملكة ، يضاف إلى ذلك أن الاستيطان العشوائي حول المدن الذي يصاحب عادة النمو الحضري في البلدان النامية والذي ظهرت بوادره في هيئة صنادق وأكواخ في الخمسينيات والستينيات الميلادية من القرن الحالي على أطراف بعض المدن الرئيسة لم يعد له وجود في المدن السعودية ، حيث تم عن طريق البرامج الهادفة ادماج هؤلاء السكان في الحياة العصرية وتهيئتهم للإسهام في عملية التنمية العمرانية (AI-1989: 11).

الملامح المميزة للتحضر السكاني بالمملكة العربية السعودية

هناك عدد من الملامح البارزة تميز مسيرة التجربة السعودية في التحضر السكاني. وبرغم وجود بلدان تنافس أو تفوق المملكة في معدلات تحضرها (جدول ٤) إلا أن الزيادة لدى السكان الحضر بالمملكة كانت مذهلة خصوصا في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٠-١٩٨٠م (شكل رقم ٢). وعلى عكس ما هو حاصل في بلدان العالم الأخرى (Keyfitz, 1965) من حيث العلاقة بين التحضر والتنمية حيث يكون تمويل التحضر على حساب الاستثمارات الموجهة للقطاع الريفي أو عن طريق تحويل مدخرات القطاع الزراعي لتمويل احتياجات النمو الحضري فلم تطرأ في المملكة العربية

السعودية أعباء جوهريّة على المزارعين لتحقيق فائض للاستثمار ، أو فجوات هامة بين حجم الهجرة الريفيّة صوب المدن وفرص العمل المتاحة في تلك المدن (Frisbie and Al-Khalifah, 1991). لقد اعتمدت التنمية بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية ، ونتيجة لعدم وجود عماله حضريّة زائدة لسد الاحتياجات الجديدة بالنسبة للوظائف والأعمال فقد لجأت المملكة لسد النقص في العمالة الوطنيّة إلى استقدام أعداد كبيرة من العمالة الأجنبيّة (من البلدان العربيّة والآسيويّة) للقيام بمتطلبات نموها الاقتصادي وصل حجمها في العام ١٩٨٠م إلى أدنى بقليل من مليون وربع (Al-Ankary and El-Bushra, 1989: Table 4). ويعد ذلك حجما كبيرا بالنسبة لبلد تعداد سكانه الإجمالي يقارب تسعة ملايين نسمة في تلك السنة ، (تقديرات الأمم المتحدة ١٩٨٢ ، ١٩٩١) وهو حجم صغير قياسا الى مساحة البلد مما يعتبر عموما ميزة بالنسبة للمملكة. وبالنظر لمعدلات النمو السنوي لإجمالي السكان فقد قاربت في السنوات الأخيرة ٤ بالمائة مما يعني تضاعف سكان المملكة في غضون عشرين سنة أو اقل (United Nations, 1991: Table A/7). ولذلك يتوقع تقليل الاعتماد بدرجة كبيرة على العمالة الأجنبيّة نتيجة لتزايد حجم القوى العاملة السعودية الداخلة إلى سوق العمل .

لقد حققت المملكة تقدما نمويا هائلا ، حيث بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربيّة السعوديّة ٦١٧٠ دولارا أميركيا عام ١٩٨٨م مما يعتبر أعلى بكثير من متوسط المعدل العالمي البالغ ٣٤٧٠ دولارا أميركيا للفرد الواحد (Population Reference Bureau, 1990). وبالنظر لقصر الفترة الزمنية منذ بداية العمل بخطط التنمية الوطنيّة يمكن وضع المعدل السعودي قريبا من المعدل الأوروبي البالغ ١٢١٧٠ دولارا أميركيا و كذلك المعدل المحقق في جميع الدول المتقدمة وهو ١٥٨٣٠ دولارا أميركيا. وبالنسبة لبعض المؤشرات التنمويّة الأخرى كوفيات الرضع ومتوسط العمر المتوقع عند الميلاد فالمقارنة ليست كما ينبغي.. مع ذلك حققت المملكة العربيّة السعوديّة تقدما كبيرا في هذه المجالات إذ ازداد متوسط العمر المتوقع للفرد بمقدار خمس عشرة سنة (من عمر ٤٨ إلى ٦٣) في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠م (Population Reference Bureau, 1980, 1990) ^(١١).

ومع اختلاف بيئة التحضر السكاني في المملكة العربية السعودية عن البيئات الأخرى في البلدان المتقدمة إلا أن مدى توازي نماذج التحضر والعلاقات الوظيفية في المملكة مع مثيلاتها في تلك البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية يعتبر مذهلاً حقاً ، فحجم السكان والتحضر ووسائل تقليل الوقت والتكلفة في تبادل المواد والمعلومات مثلاً ارتبط في المملكة العربية السعودية بتقسيم العمل والتخصص الوظيفي تبعاً لتوقعات النظرية الايكولوجية لتفاعل الإنسان مع البيئة (Frisbie and Al- Khalifah, 1991: 606).

هناك مثال آخر يندرج ضمن النظرية الايكولوجية للتوسع التي تتوقع أن النمو في المناطق المحيطة بالمدن لا بد له من تنظيم وظيفي في المراكز لتحقيق التكامل والتنسيق بين الأنشطة والعلاقات في النظام الموسع (Kasarda, 1972b: 174-175, 1972a). ويستند هذا الطرح مباشرة إلى أن النمو المتواصل يتطلب تغييراً في شكل النظام الحضري إذا أريد للكيان النامي أن يبقى ويستمر (Bouldi, 1953). وفيما يختص بالنظم الحضرية فإن نشوء نظام واسع ومتشعب كثيراً يعتمد على تطوير المزيد من الهياكل التنسيقية لتسهيل إدارة وتنظيم التخصصات الوظيفية واتصالها مع بعضها البعض. وإذا لم يكن تحقيق ذلك ممكناً فإن البديل الوحيد هو العودة إلى الحجم Return to Scale بتقسيم النظام الحضري إلى وحدات أصغر (Hawley, 1971: 137). ويتوقع من خلال هذا الإطار النظري أن حجم الجهاز التنسيقي (الإداريين والمديرين والكتبة) والانفاق من قبل المدن المركزية على النقل والصحة وخدمات المراقبة ستكون مرتبطة بشكل قوي بنمو السكان في ضواحي تلك المدن.

ويدعم الكثير من علماء الاجتماع الحضري في الولايات المتحدة هذه الفرضية (Kasarda, 1972a, 1972b). والمهم بالنسبة للأغراض الحالية أن طبيعة العلاقة في المملكة العربية السعودية ظهرت متسقة مع التصور النظري حول سكان المدن المركزية والأرياف ، لكنها لا تسري على السكان الرحل في مضاربهم وتجمعهم حول نقاط المياه النائية حيث لاتزال أعمالهم اليومية غير مرتبطة بوسط المدينة (Al-Khalifah, 1985; Al-Khalifah and Frisbie, 1989) طبقاً للبيانات المتوفرة عن فترة

أواسط السبعينيات الميلادية من القرن الحالي. إلا أن التطورات التي حصلت على مدى العقد أو العقدين السابقين ومن بينها البرامج الخاصة بتوطين البدو في هجر زراعية أسهمت بصورة فاعلة في تحقيق درجة كبيرة من التكامل بين النظم الحضرية السعودية. وبالإمكان مبدئياً توقع الطبيعة المختلفة للنتائج المتعلقة بالسكان الرحل لان تركيبة المجتمع السعودي مكونه من ثلاث فئات هي البدو الرحل ، أهل الريف ، والحضر خلافا لأوضاع معظم البلدان الأخرى المتقدمة والنامية (Al-Ankary and El-Bushra, 1989: 4) وفقاً لما نقل من (Grill, 1984). ويبدو بأن هذه النتائج تعتبر دليلاً واضحاً داعماً لرؤية هاوولي ومؤداها انه بينما تتقارب نظريات نمو المدن حول نمط مماثل إلا أن اختلاف وتباين الواقع الثقافي والبيئي والاجتماعي من بلد لآخر يجعل من السداجة توقع أن يكون هناك نمط متطابق كلية للتنمية الحضرية والاقتصادية (Hawley, 1971: 293; 1981: 315).

نماذج النمو الحضري ومدى اتساقها مع التجربة السعودية

نظراً لكثرة الاتجاهات الفكرية التي تناولت التحضر ونشأة المدن ونموها ، ولأن مجرد تقديم عرض مختصر لنماذج التحضر لن يوفها حقها لجأنا لتقديم خلاصة لأبرز ملامح النموذج السائد حالياً للتحضر ونشأة المدن وتطورها^(١٢).

وسواء كان التركيز على سيطرة المدن على المناطق المحيطة بها كأساس للنمو والتطور (McKenzie, 1933; Bogue, 1949) ، أو على نظام للمدن يشمل أجزاء الوطن كله (Eberstein and Frisbie, 1982; Smith and Weller, 1977) ، إلا أن جوهر النموذج موجود في تصور نظري قائم على أساس تدرج هرمي للمدن والقرى تتكامل فيما بينها عن طريق تقسيم العمل. ويستند في التدرج على الحجم والتخصص الوظيفي فلا تتنافس جميع المدن والقرى فيما بينها من حيث إنتاج السلع والخدمات وإنما تقوم جميع المدن بإنتاج السلع والخدمات اليومية ، لكن المدن في فئة الحجم الكبير تقوم بأداء كافة وظائف مجموعة المدن التي تليها في المرتبة إضافة إلى مجموعة وظائف أخرى ذات رتبة أعلى (Frisbie and Kasarda, 1988: 644). ويتحقق التكامل

عن طريق التكافل والتبادل الناشئين عن التخصص الوظيفي وتقسيم العمل (Eberstein and Frisbie, 1982; Frisbie and Kasarda, 1988; Wanner, 1977). ولأن النظرية تفترض زحماً متواصلاً للتوسع بهدف زيادة تبادل السلع والخدمات مقارنة بالحجم العام للتبادل التجاري وتشابك التكافلات الاقتصادية والمسافات المقطوعة في إنجاز الأعمال التجارية فسوف يعتمد الجانب الديموغرافي والتنظيمي للنظم الحضرية على مدى كفاية شبكات النقل والاتصالات المتوفرة لتخفيض تكلفة انتقال السلع والخدمات والمعلومات زماناً ومكاناً (Hawley, 1950: Chapter 15). فإذا ما حلت المشاكل والتكاليف المرتبطة بدوام التنسيق وسهولة الحصول على السلع والخدمات فستكون الحصلة المثالية - النموذجية ظهور مجتمع حضري - لا توجد به أماكن معزولة عن التأثير الحضري - قادر على تهيئة ظروف مواتية للنمو الاقتصادي^(١٣).

ويتفق واقع نمو المدن والتحضر في المملكة العربية السعودية بدرجة كبيرة مع نموذج التدرج الهرمي للتحضر الذي اوجزناه هنا. ولتوضيح ذلك سنعرض خمسة أبعاد أساسية للنظرية نوقشت من حيث رؤية الباحثين وعلماء الاجتماع الحضري وكذلك واضعي السياسات ومتخذي القرار في المملكة العربية السعودية كما توضحه الدراسات الخاصة باستراتيجيات التنمية السعودية. فالنموذج الايكولوجي يتحدث عن نظام هرمي للمدن ، تتدرج فيه المناطق في التنسيق والتنظيم تبعاً لتقسيم العمل على أساس ، التخصص الوظيفي والتبادل التجاري. ويتطلب التوسع في نظام كهذا شبكات نقل واتصال فاعلة لتحقيق بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية ، إذ ينطوي توسع المدينة على عمليات نشر للأسواق والخدمات على مساحات حضرية واسعة .

ومن أهم ما قامت به حكومة المملكة العربية السعودية في العقود الأخيرة أعدادها لسلسلة متتابعة من خطط التنمية الخمسية منذ بداية عام ١٩٧٠م ، غايتها في ذلك تحسين ورفع المستوى المعيشي لمواطنيها وتحقيق أكبر قسط من العدالة في توزيع الثروة (Al-Ankary and El-Bushra, 1989: 11). ومع أن خطتي التنمية الأولى والثانية لم تتعمقا في قضايا التخطيط العمراني إلا أن الخطة الأولى (١٩٧٠-١٩٧٥) أكدت على تنمية المدن الرئيسة ، وكانت الثانية واضحة إزاء وجوب تنمية المدن المتوسطة

والصغيرة الحجم والقرى الريفية (Al-Ankary and El-Bushra, 1989: 11) . واعتمدت الخطة تخطيط وبناء الوحدات السكنية لتوطين السكان غير المستقرين ، وبناء المدن الجديدة لتنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية^(١٤) . ومن هذا المنطلق تم بناء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ، الأولى على ساحل الخليج العربي والثانية على ساحل البحر الأحمر ، وذلك مع بداية عام ١٩٧٦م بطاقة استيعاب سكانية حجمها ٢٨٠٠٠٠ نسمة في الجبيل و١٥٠٠٠٠ نسمة في ينبع (Al-Soliman, 1989) . وعملت خطة التنمية الثالثة على تشجيع إقامة نظام مراكز خدمة التنمية على كافة المستويات بدأ بالمستوى المحلي ثم الاقليمي فالوطني وذلك لنفادي تركيز الخدمات في عدد محدود من المدن الكبيرة وهي الصفة الملازمة لنموذج نمو المدينة المسيطرة .

ويتضح اتساق التوجه المأخوذ به في المملكة للكيفية التي يجب أن يسير عليها التحضر والتنمية من حيث غط التدرج الهرمي وعلاقة هذا النموذج بالتنمية الاقتصادية الشاملة. ويورد العنقري والبشري (Al-Ankary and El-Bushra, 1989: 11) بان استراتيجيات التحضر السعودية تؤكد بأساليب مباشرة وغير مباشرة الحاجة لوجود نظام حضري ضمن تدرج هرمي محدد لان وجود نظام مراكز خدمة متكامل سوف يسهم في دعم التنمية الاقتصادية والحد من سيل الهجرة من الأرياف والمدن الصغيرة صوب الحواضر والمدن الكبرى. ويعلق راي (Rai) على النمط المكاني للتحضر السعودي فيذكر بأن جميع الأنشطة البشرية تحدث على الأرض وتحتاج هيكل تنظيمي لكي تعمل فيه. ويتخذ النمط المكاني لهذا الإطار التنظيمي نظام للمدن متدرج وظيفيا.. فلا يمكن لكل مدينة أن تكون لديها جميع الوظائف ، ففي المدن الصغيرة الحجم يعتمد لتوفير الحد الأدنى من الخدمات اللازمة لسد الاحتياجات اليومية للأعداد القليلة من السكان ، أما في المراكز الأعلى رتبة في التدرج الهرمي فيتم توفير الخدمات التخصصية لخدمة الأعداد الكبيرة من السكان في اطار مكاني أوسع (Rai, 1989: 27-28).

ويأتي هذا التوجه متماشيا تماما مع النظرية الايكولوجية الخاصة بطبيعة التحضر وعلاقته بالتنمية الاقتصادية كما أوضحت في الاجزاء الاولى من هذا الفصل (Hawley, 1971: 14-17, 235-236, 284-285; Frisbie and Kasarda, 1988: 643-646). كما أنه

قد أخذ في الحسبان الحاجة للتوسع في البنية الأساسية خاصة الطرق والاتصالات لتدعم النظام الحضري المستمر في الامتداد والتوسع. ويعتبر تطوير شبكات النقل والاتصال ضروري جدا لعمليات التحديث والإثناء خصوصا في بلد متباعدة أرجاءه كالمملكة العربية السعودية (Al-Ankary and El-Bushra, 1989: 9) ، وتتطور الاقتصاد وشبكات النقل والاتصال يتزايد الطلب على الخدمات التخصصية وتصبح المدينة ذات المرتبة الأعلى نواة للمناطق المحيطة بها والتي تضم في العادة مدنا صغيرة الحجم وقرى ومناطق زراعية (Rai, 1989: 28).

ويرى العديد من الباحثين وصناع القرار السعوديين بأن الاتفاق قائم بين المنظور الايكولوجي والمنظور العمراني ، والأهم من ذلك هو أن المملكة العربية السعودية اهتمت بالتركيب الداخلي للمدن وبالاتجاهات المتعلقة بنشأتها وتطورها وأعدت لذلك برنامجا وطنيا متكاملا غايته تفادي ما أمكن من سلبيات التطور التي لازمت نمو المدن الأخرى والاستفادة من تجارب التحضر الناجحة في البلدان الأخرى لتحقيق أكبر قدر من الفوائد والمزايا.

هناك تساؤلات هامة حول ماهية السياسات التي ينبغي اتخاذها وتنفيذها لتحقيق الأهداف المتعلقة بزيادة الإنتاجية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي لكافة مناطق المملكة. وهي تساؤلات لا بد من الاجابة عليها خصوصا ما يتعلق بالتنمية العمرانية وتوزيعات السكان المستقبلية (Al-Hathloul and Edadan, 1992a: 15). فمثلا ألا يخشى من أن يكون تركيز النمو العمراني في عدد محدود من المدن الكبيرة (الرياض ، جدة ، مكة المكرمة ، الدمام) منذرا بمشاكل تحد من الجهود الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والمساواة في توزيع الفرص الإنمائية بين كافة المناطق في المملكة ؟.. الواقع العملي يبدو واضحا ، فما بين أوائل الستينيات الميلادية وأواخر الثمانينيات الميلادية من القرن الحالي ساد نمط المدينة المسيطرة في المملكة العربية السعودية لكنه أخذ يتراجع أبان العقد الماضي (Al-Hathloul and Edadan, 1992a) وهو اتجاه يأخذ شكل U ويعكس ملاحظات ويتون وشيشيدو (Wheaton and Shishido, 1981) في دراستهم لـ ٣٨ بلدا برغم تفاوت

المؤشر الخاص بهيمنة المدن الكبيرة المستخدمة في الدراسة المذكورة. ومثل هذا الاتجاه الممثل بخط منحني يتفق مع النتائج التالية:

(١) نمط المدينة المسيطرة يفيد في تحقيق عنصر الكفاءة الاقتصادية في المراحل الأولى من التنمية ، بسبب التجمع والوفورات التي يحققها نظام الإنتاج الكبير.

(٢) مع تقدم التنمية يحدث تاليا نوع من الإشباع الرأسمالي أو انحسار للتجمعات الحضرية (3) (Wheaton and Shishido, 1981).

وثبتت صحة هذه النتائج ينم عن أن سياسة التنمية التي انتهجتها المملكة العربية السعودية من حيث الأخذ بأسلوب التنمية الشاملة لكافة أجزاء الحيز الوطني عن طريق الاستثمار في بناء المدن الجديدة وبرامج توطين البادية وبناء شبكات المرافق والتجهيزات الأساسية ضمن إطار السوق الحر ، وعدم التدخل الحكومي المباشر في استثمارات القطاع الخاص (14) (Al-Hathloul and Edadan, 1992) ، ان هذه السياسة تسير في المسار السليم^(١٥).

الخلاصة العامة

يتمثل الغرض من هذا التحليل في تقويم أوجه الاختلاف والتماثل بين التجربة السعودية في التحضر والعمران ومثيلاتها بالبلدان الأخرى عبر أزمان بعيدة ، حيث تم بيان عدد من الملامح المميزة للتحضر في المملكة العربية السعودية الذي وصل حاليا إلى مستوى عال جدا بالمقاييس العالمية. فمعدل الزيادة في سكان المدن كان مضطربا وسريعا للغاية وهناك بلدان أخرى شهدت معدلات تحضر موازية لذلك أو أعلى منها ، لكن ما يميز نمو وتطور المدن السعودية عن بقية المدن في البلدان الأخرى هو سرعة التحضر التي تحققت للمدينة السعودية ومحاولاتها الناجحة في التخلص من المشاكل والسلبيات التي تصاحب عادة نمو المدن في البلدان الأخرى وتقليل آثارها.

وليس معنى ذلك أنه لا يوجد هناك مشاكل اجتماعية أو اقتصادية فنمو المدينة السعودية شأنه في ذلك شأن أي نمو آخر للمدن لا بد وأن تلازمة بعض المشاكل

والسليبات ، فمعدل النمو السكاني بالملكة على مدى العقود الماضية ينطوي على تضاعف سكاني كل ٢٠-٣٠ سنة ، ومعدل الإعالة عال فقط ١٢ رجل لكل طفل من سن ١٤ فما دون (Bulato et al., 1990) مع عمر شبابي وسطي جدا يبلغ ١٧٤ سنة (Keyfitz and Flieger, 1990). وبالنسبة لوفيات الرضع (٧١ لكل ١٠٠٠ رضيع دون السنة) فالمعدل منخفض عما في البلدان النامية الأخرى (٨١ لكل ١٠٠٠ رضيع دون السنة) وذلك حسب بيانات مكتب الإسناد السكاني (Population Reference Bureau, 1990) مع ذلك فالمدن السعودية في نموها وتحضرها لم تكن في يوم ما مهجعا لأعداد كبيرة من العاطلين عن العمل والمخرومين والنازحين المشردين ولم تشهد عجزا في النقل والاتصالات والخدمات العامة كذلك المتفشي في المجتمعات الأخرى التي شهدت نموا سكانيا سريعا. وقد أمكن تحقيق العديد من الإنجازات الهائلة شملت:

- ١) تحسين نوعية الحياة كما تشير بذلك الزيادة في متوسط العمر المتوقع وفي حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ٢) بناء المستوطنات النموذجية لتحسين أوضاع السكان غير المستقرين.
- ٣) بناء المجتمعات والمدن الجديدة ونشر وتوزيع الخدمات والفرص الاقتصادية بالتساوي على كافة أرجاء الحيز الوطني.
- ٤) توظيف استثمارات ضخمة في مجال النقل والمواصلات في القطاعين العام والخاص (Abdul Ghani and Al-Shabani, 1989).
- ٥) إعداد سلسلة متواصلة من خطط التنمية الوطنية الخمسية منذ العام ١٩٧٠م "استهدفت رفع المستويات المعيشية للسكان والتوزيع العادل للثروة والرفاهية على كافة أجزاء الحيز الوطني" (Al-Ankary and El-Bushra, 1989: 11) جاءت نتائجها مذهلة حقا في زمن مختصر منذ العام ١٩٧٠م وحتى وقتنا هذا.

على ذلك فالصورة القائمة التي تخيم على نمو المدن في العديد من البلدان النامية كما يصفها ديفيس " تنمية من غير ما رغد وازدهار وتحضر أجوف باهت لا رقي فيه.. "

(Davis, 1975: 85) بالتأكيد لم ولا تنطبق على المدن السعودية في مراحل نشأتها ونموها وتحضرها... وإذا ما استبعدنا حدوث نوازل طبيعية او غيرها (لا قدر الله) فان مستقبل التحضر في المملكة العربية السعودية يبدو واعدا ومشرقا.. صحيح أن المال ضروري للاستثمار في التنمية لكنه ليس بكاف.. اذ لا بد من وجود الإرادة للاستثمار في تخطيط وتطوير أسس وقواعد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد عقدت المملكة العزم على أن تمضي في هذا السبيل. وفي نهاية هذا التحليل لا بد من الاشارة باهم ما يميز تجربة التحضر السعودية وهو التكامل في الاستراتيجيات والسياسات الامثالية التي شكلت نمطا متسقا في سلسلة خطط التنمية الوطنية أمكن من خلاله ومايزال مستمرا جني أقصى الفوائد.

الحواشي

- (١) المقصود بالتعريف العملي أسلوب تحديد أو قياس ظاهرة تسترعي الاهتمام تميزا له عن التعريف النظري.
- (٢) الإحصاءات الوصفية المستخدمة هنا قد تختلف بعض الشيء عما هو مستخدم في نشرات سابقة ومرد ذلك اختلاف التعريفات العملية تقريبا أو مراجعة التقديرات بمرور الوقت، ولان غاية هذا الفصل مقارنة التحضر بين البلدان المختلفة فقد روي الاعتماد على احدث البيانات الصادرة من الأمم المتحدة كأبرز مصدر عالمي لتجميع ونشر البيانات والمعلومات.
- (٣) تنبغي الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي السريع المتحقق في الستينيات والسبعينيات الميلادية أدى إلى ظهور تحسينات جوهرية في البنى الأساسية الحضرية في بلدان كالمكسيك والبرازيل (Roberts, 1992, private communication)
- (٤) في عصر النقل والاتصال السريع غدا التكافل الوظيفي قائما بين المدن بحيث أمكن التحدث عن نظم عالمية للمدن (Meyer, 1986).
- (٥) البحث هنا يعتمد كثيرا على أبحاث ودراسات هاوولي (Hawley, 1971: 14-17, 235-236, 309-311)، انظر أيضا هاوولي (Hawley, 1981).
- (٦) حجم كبير من البيانات التي أتمدت عليها هذه الدراسة هو من إعداد قسم السكان بإدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية العالمية للأمانة العامة للأمم المتحدة.
- (٧) وفق التصنيف الحالي.

- (٨) هذه طريقة أخرى للقول بان الأرقام المذكورة ليست تنبؤات عما سيحدث حتما وإنما تقديرات لما يمكن ان يحدث على فرض استمرار الاتجاهات الحالية.
- (٩) معنى ذلك أن بلدين أو ثلاثة بلدان في العادة مدرجة تحت بند المنطقة الفرعية ، وذكر بلدين فقط يشير إلى أن البلد الأكبر يمثل أيضا طرفا واحدا لدى التوزيع النوي للمدن وبيانات الأمم المتحدة هنا تغطي الاتحاد السوفياتي ككل قبل تفككه إلى جمهوريات مستقلة وهذا لا توجد بيانات خاصة بالجمهوريات المستقلة التي شكلت فيما مضى الاتحاد السوفياتي.
- (١٠) التقدير المتوفر يراوح بين ١٠-١٦ بالمائة.
- (١١) مصادر أخرى (United Nations, 1982) ترى ان الزيادة في متوسط العمر المتوقع لا تستحق الذكر ، مع ذلك طرأت زيادة ملموسة.
- (١٢) نموذج لنشأة المدن موجود في أدبيات الايكولوجيا البشرية الاجتماعية المستندة إلى الايكولوجيا البشرية التي يتحدث عنها هاوولي (Hawley, 1950) في كتابه A Theory of Community Structure وكتابه الأخرى المشتملة على بذور التطور في المستقبل (1968, 1971, 1981, 1986). وتعرف الايكولوجيا البشرية على أنها دراسة وصفية لأنساق الحياة الاجتماعية ومنها المجتمع الحضري في المناطق المختلفة (Hawley, 1971: 11) وطبيعي ألا يخلو الإطار النظري للايكولوجية الحضرية شأنه في ذلك شأن جميع النظريات المجتمعية من القيود والتحديات (Frisbie, 1980) فمثلا ما يطلق عليهم "المنظرون الناقدون" يجادلون بأن الايكولوجيين الحضريين يغفلون دور الدولة في العموم وكذا التحالف بين الحكومة والمؤسسات المالية على وجه الخصوص (Gottdiener, 1985) مع ذلك فان هذا الفكر النظري هو الأقرب في تكوينه للنظرية الكاملة حول التحضر.
- (١٣) تعبير "النمو المثالي - النموذجي" مستخدم هنا لأغراض توجيهية لإيصال الملامح الأساسية للتصور النظري المفترض الذي قد لا يتطابق كلية مع الواقع العملي والمجتمع المتحضر بالكامل هو تكرار لنمط النمو الهرمي أو اللوغاريتمي المنتظم للمدن والذي سبق شرحه في فقرات سابقة.
- (١٤) في ضوء الدراسات التفصيلية للأمناء المختلفة للمجتمعات المخططة في المملكة العربية السعودية المنفذة من قبل مجموعة من الباحثين (Al-Soliman, 1989; Mueller-Ibold, 1989; Al-Hathloul and Rahman, 1989) فلا داعي لمزيد من البحث في هذا الموضوع هنا.
- (١٥) ملاحظة من المحررين: يرجى الإطلاع على ملاحظة المحررين في نهاية الفصل الرابع.

الإطار المؤسسي لتخطيط التنمية العمرانية

عمر عوض المشعبي

شهد الاقتصاد والعمران السعودي نقله حضارية هامة خلال العقدين الماضيين ، ومع أن هذه النقلة الحضارية قد مولت بواسطة العوائد النفطية يبقى السبب الرئيس لنجاحها هو الالتزام والدعم الرسمي للتخطيط الاقتصادي والمكاني الهادف الى تطوير وتنظيم التنمية المتزنة للمملكة ، اضافة الى تطور الاجهزة المركزية والمحلية القادرة على تطوير السياسات اللازمة ، ثم متابعة تنفيذها بكل دقة. وقد كانت التجربة السعودية في هذا المجال ثرية وناجحة حيث شملت استخدام طرق وأساليب جديدة لتشجيع وحفز النمو الاقتصادي والتنمية العمرانية من أجل رفاهية المواطن السعودي. لقد تحقق الكثير ولكن هناك أيضا الكثير الذي يجب أن يتحقق.

وفي هذا البحث محاولة للتعرف على أساليب تخطيط التنمية المكانية في المملكة العربية السعودية ، خاصة الاطار المؤسسي على المستوى الوطني والاقليمي والمحلي (الحضري والريفي).

الإطار الرسمي للتخطيط

تأسست المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ على يد المغفور له الملك عبدالعزيز آل سعود ، دستورها القرآن الكريم. وقد رأس النظام السياسي الرئيسي المؤسسة الحاكمة والتي تتكون من الملك ثم ولي العهد ثم النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ، فمجلس الوزراء ثم مجلس الشورى ، ويمثل الملك أعلى سلطة رسمية في البلاد.

هذا ، وقد تأسس مجلس الوزراء عام ١٩٥٣ كهيئة استشارية ثم أنيطت به مهمة صياغة السياسات الرسمية للدولة اضافة الى اعطائه صلاحيات تشريعية وتنفيذية ابان حكم المغفور له الملك فيصل بن عبدالعزيز. ويصدر المجلس الميزانية العامة للدولة كما يحدد السياسات اللازمة لمعظم الشؤون الداخلية للبلاد ، ويصادق الملك على جميع الانظمة والمعاهدات والاتفاقيات والميزانية العامة للدولة عن طريق مراسيم ملكية.

تأسست وزارة الشؤون البلدية والقروية - الوزارة المعنية بالتنمية المكانية في المملكة - بموجب الاصلاحات التنظيمية للدولة عام ١٩٧٥ والتي بموجبها أصبح عدد الوزارات واحدا وعشرين وزارة لكل وزارة منها أفرع اقليمية ومحلية ، ولكن مع مرجعية مركزية (الشكل ٣).

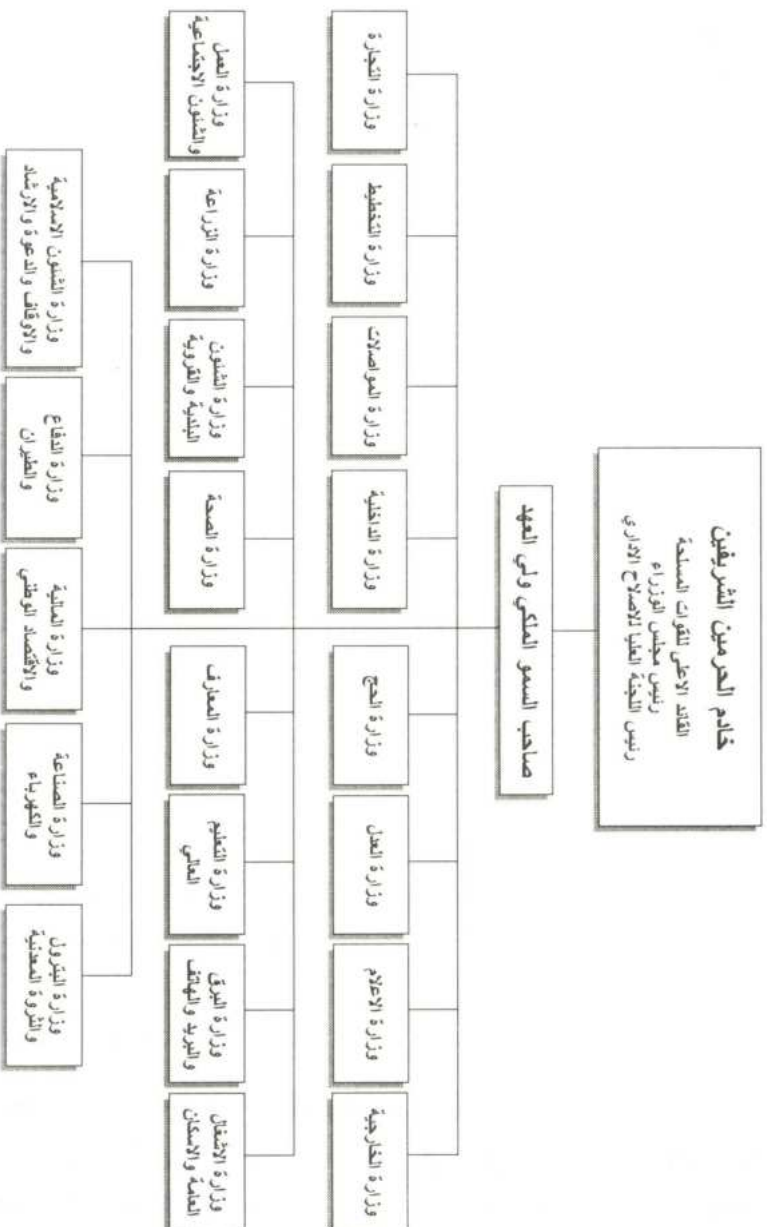
قسمت المملكة تخطيطيا الى خمس مناطق تخطيطية: الوسطى ، الغربية ، الشرقية الجنوبية والشمالية ، كما قسمت اداريا الى أربع عشرة امانة (الشكل ٤) ^(١) ، روعيت في تقسيمها " الجوانب الجغرافية والبيئية ، اضافة للمتطلبات الامنية والمواصلات. وتضم الامارة محافظات ومراكز ، ولكل امانة حاكم (أمير) مسئول أمام وزير الداخلية والسلطات العليا عن الادارة السليمة للامارة " (Samman, 1982: 229).

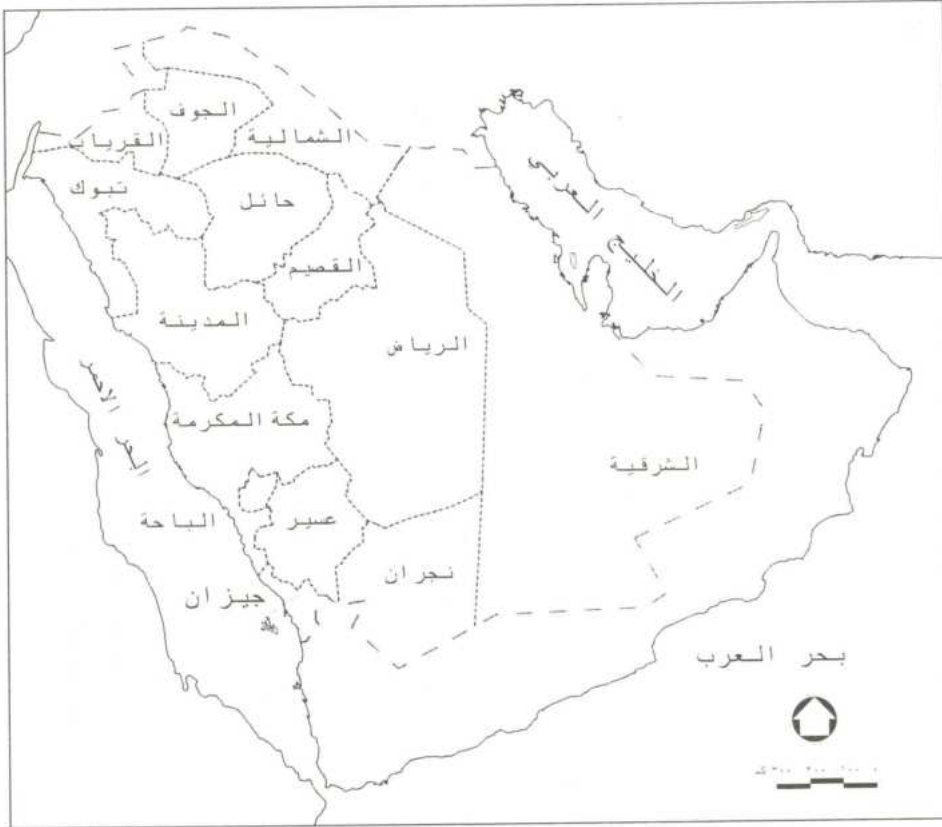
الإطار الإداري للتخطيط

هناك وزارتان رئيسيتان تعنيان بشؤون التخطيط في المملكة هما وزارة التخطيط ووزارة الشؤون البلدية والقروية.

وزارة التخطيط

وهي إحدى الوزارات الست التي شكلت في العام ١٩٧٥م لتلبية للاحتياجات التنظيمية التي استدعتها التطورات الاجتماعية والاقتصادية السريعة ، وتتولى إعداد الخطة الخمسية للتنمية الوطنية التي تعتبر الإطار العام للنشاط التنموي بمختلف مستوياته في المملكة من خلال العناصر الرئيسة التالية:





شكل رقم ٤: التقسيم الإداري للمملكة الى ١٤ أمانة

ملاحظة: ضمت القريات الى المناطق المجاورة في العام ١٩٩٢

الخط الخمسية الوطنية للتنمية

بدء في إعداد أول خطة خمسية وطنية في العام ١٩٧٠ وذلك لغرض تعزيز التفاعل بين أربعة اتجاهات أساسية، أولها توسع المؤسسات الإدارية بما يكفل القيام بجميع أعمال ووظائف الدولة، والثاني مساهمة القطاع النفطي في التنمية، والثالث دفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أما الرابع فيرتبط بمشاركة المجتمع وقطاع الأعمال الخاص في عملية الإنماء والتطوير، والتفاعل بين

هذه الاتجاهات متبادل ، فكلما ارتفعت العائدات النفطية اتسع نطاق التنمية والنمو المؤسسي وزادت مساهمة المجتمع في التنمية. يشار هنا إلى أن الاتجاهات الثلاثة الأولى تخضع للإشراف الحكومي ولهذا ينظر إليها كمتغيرات تخطيطية (وزارة التخطيط ١٩٨٠ : ٥).

أسس ومبادئ خطط التنمية الوطنية

تتمثل المبادئ الأساسية لخطط التنمية الوطنية في الغايات التالية:

- الحفاظ على قيم وأخلاقيات الإسلام بتطبيق ونشر وترسيخ شريعة الله على الأرض.
- الدفاع عن الإسلام و الوطن والعمل على استتباب الأمن والاستقرار الاجتماعي.
- تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل الوطني.
- تنمية وتطوير الموارد البشرية عن طريق التعليم والتدريب ورفع المستوى الصحي.
- تنمية وتطوير البنى الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة.

وزارة الشؤون البلدية والقروية

وهي إحدى الوزارات الست الجديدة التي أسست في العام ١٩٧٥م استجابة للتطور الهائل في الأنشطة الحكومية وهي "الوزارة المعنية أكثر بالتخطيط والتطوير العمراني ، والمسؤولة ليس فقط عن صياغة السياسات التخطيطية على المستوى الوطني والإقليمي والخلي بل وتنفيذ مشروعات التطوير الحضري والتنسيق بين مختلف الوزارات والإدارات والمصالح الأخرى" (Daghistani and Ley, 1981: 149).

تنظيم وزارة الشؤون البلدية والقروية

تتألف الوزارة من خمس وكالات متخصصة وإدارات عامة ، وهي ممثلة إقليميا بمديريات عامة للشؤون البلدية والقروية بالمناطق ومصالح المياه والصرف

الصحي ، ومحليا بـ ١٠١ أمانة وبلدية و ٤٣ مجمعا قرويا لخدمة ٢٠٣٠ قرية (الشكل ٥).

وزارة الشؤون البلدية والقروية

تقوم الوزارة بمجموعة واسعة من الوظائف مرتبطة بكافة جوانب التنمية البلدية والقروية ، وأبرز مسؤولياتها في العملية التنموية هي:

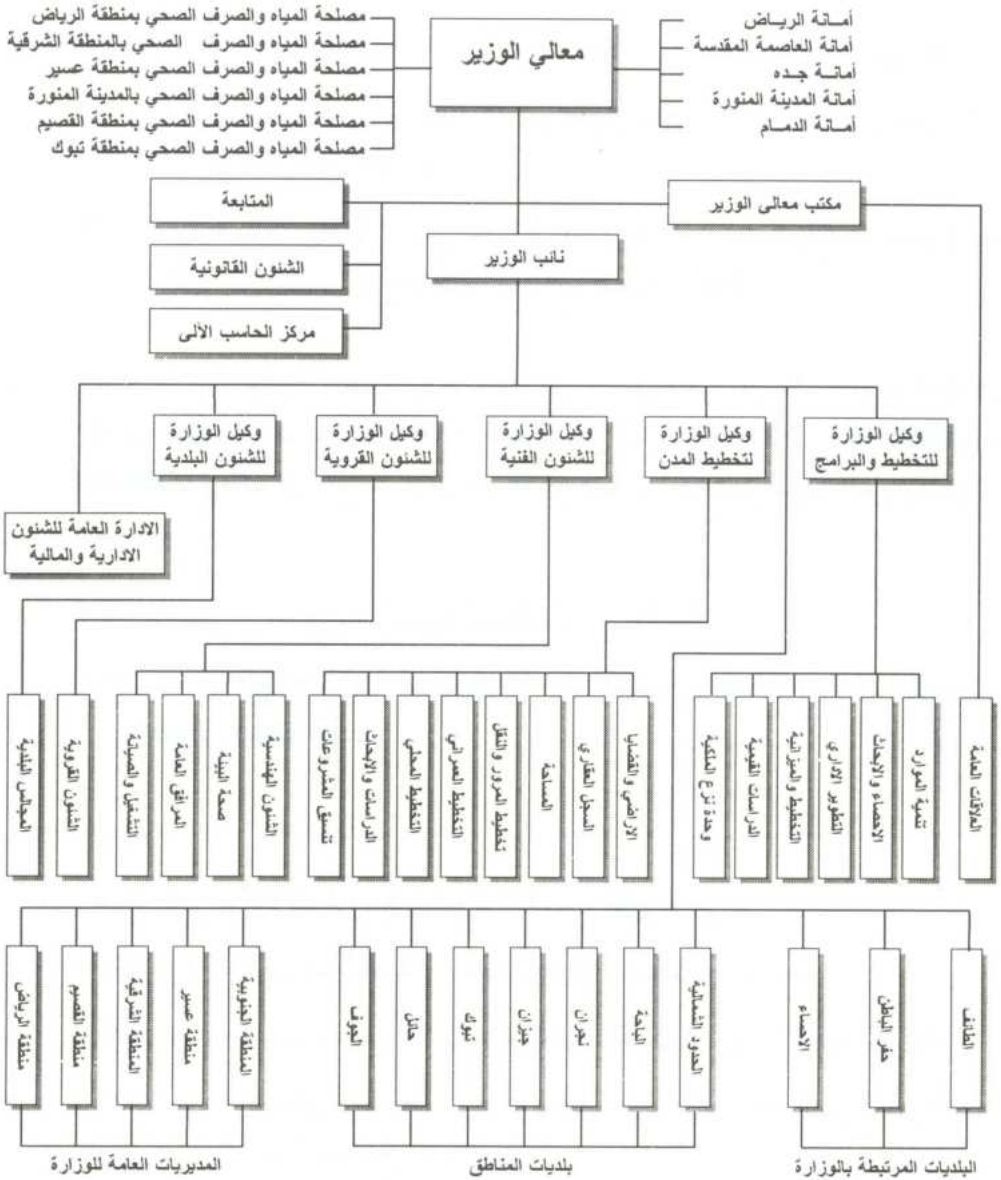
أ - تخطيط وتطوير كافة المدن والقرى ومراكز المجمعات القروية ، ويشغل ذلك الحيز الأكبر في مهمة الوزارة. وتستأثر برامج التنمية العمرانية التي تشمل أيضا المشروعات الرأسمالية كالشوارع وشبكات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار والسيول وإمداد المياه بالقدر الأعظم من ميزانية الوزارة ، ولتنفيذ هذه المسؤولية تقوم الوزارة بـ:

١- إعداد مخططات لتنمية المدن والقرى ليس فقط لغرض احتواء مشروعاتها الأساسية بل لتوجيه أعمال التنمية الأخرى التي تقوم بها الوزارات الأخرى ، والمقاولون من القطاع الخاص (وزارة الشؤون البلدية والقروية ١٩٧٨).

٢- إعداد برامج الاستثمار العام لتنفيذ تلك الخطط وضبط التنمية العمرانية عن طريق إصدار تراخيص البناء.

ب - إدارة الخدمات البلدية ، وتضم المهام التالية:

- ١- تقديم الخدمات المتعلقة بصحة وحماية البيئة لجميع المواطنين.
- ٢- تشغيل وصيانة المرافق والخدمات العامة كالشوارع وإنارتها وشبكات المياه وتجميع النفايات والتخلص منها.
- ٣- تطبيق التنظيمات البلدية خصوصا في مجال صحة البيئة.



شكل رقم ٥ : الهيكل التنظيمي الحالي لوزارة الشؤون البلدية والقروية

- ج - إدارة الأراضي داخل الكتلة العمرانية وخارجها ، وتنحصر مسؤولية الوزارة في:
- ١- التصرف بالأراضي غير المملوكة عن طريق المنح والبيع والتأجير وفض ما قد يطرأ من منازعات وقضايا.
 - ٢- إدارة عملية نزع الأراضي لصالح المشروعات البلدية والقيام بجميع ما يترتب عن أعمال نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة.
- د - تنسيق التنمية الريفية ، فالوزارة مسؤولة عن تنسيق تنمية الأرياف خارج النطاق الإشرافي للبلديات لضمان نجاح العديد من المشروعات والبرامج القطاعية المخططة للأرياف في رفع مستوى الحياة الريفية.. وتنحصر مهام الوزارة بهذا الصدد في:

- ١- الاضطلاع بمسؤولية التنمية الشاملة للقرى بالمملكة.
- ٢- تنفيذ برامج الخدمات البلدية في الأرياف كبناء الأسواق وتوفير الخدمات المتعلقة بصحة البيئة.

وكالات الوزارة

- هناك خمس وكالات لوزارة الشؤون البلدية والقروية هي:
- أ - وكالة الوزارة للشؤون البلدية .. معنية بإدارة البلديات في المملكة.
 - ب - وكالة الوزارة للشؤون القروية .. معنية بإدارة القرى وشؤون التنمية القروية.
 - ج - وكالة الوزارة للشؤون الفنية .. معنية بالتصميم والإشراف على مشروعات التجهيزات الأساسية وبرامج حماية البيئة.
 - د - وكالة الوزارة للتخطيط والبرامج .. معنية بتطوير القدرات الخاصة بتحليل السياسة والتخطيط البرامجي ، إدارة وتنمية الموارد وتنمية القوى البشرية.

ج - وكالة الوزارة لتخطيط المدن.. ومعنية بشكل رئيس بكافة أمور التخطيط العمراني في كافة أرجاء المملكة ، وتنحصر مهامها في إعداد الاستراتيجية العمرانية الوطنية ، و مخططات التنمية الشاملة لجميع مناطق ومدن المملكة.

المديريات العامة للشئون البلدية والقروية بالمناطق

شكلت المديريات الإقليمية كتطبيق لأسلوب اللامركزية لتعزيز استجابة الوزارة لمطالب وحاجات الناس في القرى والأرياف وتطوير قدرات المدن الفنية والإدارية للاضطلاع بمسؤوليات التخطيط والتطوير. وتشارك المديريات في المهام الأربع الرئيسية لوزارة الشئون البلدية والقروية إضافة إلى تصريف شئونها الإدارية الداخلية.

البلديات

أ - هناك خمس مدن رئيسة بالمملكة مصنفة كامانات (الرياض و مكة المكرمة و جده و المدينة المنورة و الدمام) إضافة إلى الطائف المصنفة كبلدية فئة أ ، منحت حق مراقبة تنميتها العمرانية مع الارتباط المباشر بوزير الشئون البلدية والقروية .

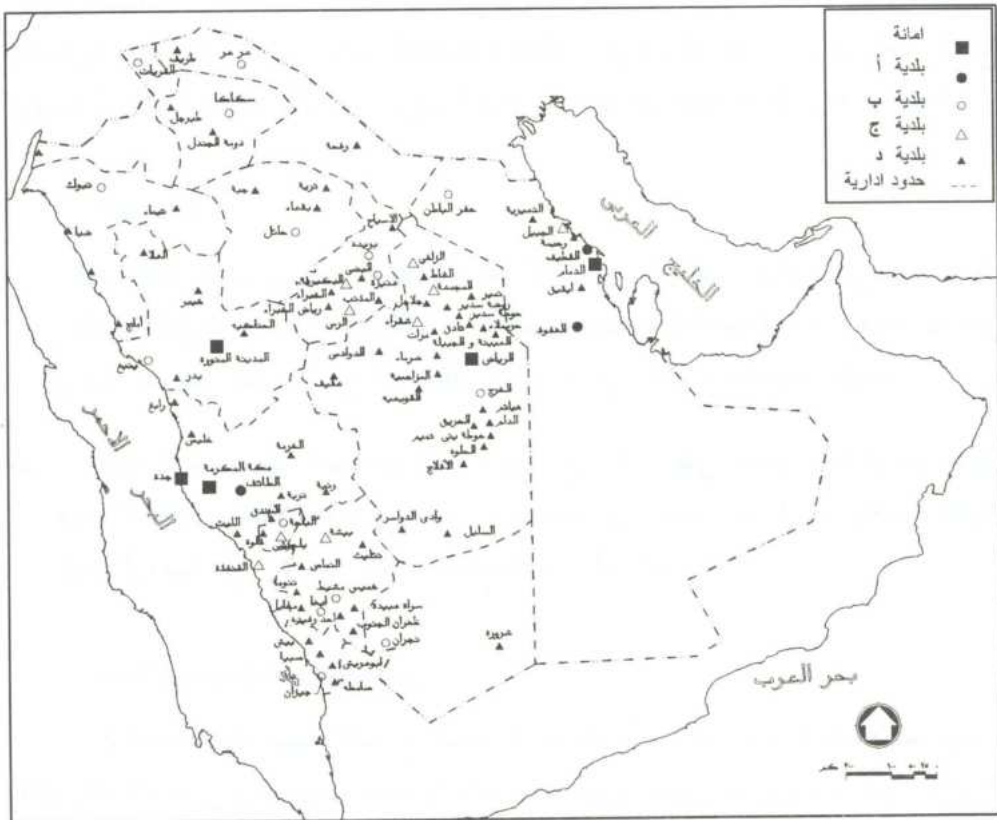
ب - بقية المدن مصنفة كبلديات فئة أ ، ب ، ج ، د ، على اساس عدة عوامل منها حجم السكان ونطاق التأثير والموقع. ويعتمد دور البلديات فيما يتعلق بتنفيذ المهام الرئيسية للوزارة على فئة البلدية (شكل رقم ٦).

مصالح المياه والصرف الصحي

تم استحداث هذه المصالح كأدوات لتخطيط وتنفيذ وإدارة شبكات المياه والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار والسيول بمدن المملكة وتأمين الخدمة للمستهلك ، ويرأس كل مصلحة مدير عام يعمل بإشراف مجلس الإدارة المعين من قبل الوزير والمرتبط به مباشرة.

نشأة التخطيط الشامل في المملكة العربية السعودية

يقصد بالتخطيط الشامل التخطيط الذي يأخذ في الاعتبار الأبعاد الرئيسة الثلاثة للتخطيط وهي القطاع والمكان والزمان ، حيث تقوم وزارة التخطيط عبر إطارها القطاعي للتنمية الاقتصادية الوطنية ووزارة الشؤون البلدية والقروية من خلال التخطيط المكاني بتحقيق الشمولية في تخطيط التنمية الوطنية.



شكل رقم ٦ : توزيع البلديات في المملكة العربية السعودية

عملية تخطيط التنمية الوطنية

بدأ التخطيط للتنمية الوطنية من قبل الحكومة في العام ١٩٧٠ بغرض تحسين آلية التنسيق والتنفيذ بين برامج القطاعين العام والخاص ، وكان من بين الدواعي الرئيسة لتطبيق التخطيط الوطني إزالة المعوقات الرئيسة الناجمة عن النمو السريع للاقتصاد والنقص في تجهيزات البنية الأساسية وقلة الأيدي العاملة والقيود على الميزانية.

وتميزت فترة الخطة الخمسية الأولى للتنمية ١٩٧٠-١٩٧٥ في الارتفاع الهائل لأسعار النفط في العام ١٩٧٣ وزيادة نصيب الحكومة في ملكية القطاع النفطي ومعها تزايد أسعار النفط مما أدى للتوسع في مخصصات الميزانية خلال فترة الخطة وانعكس ذلك في التقدم المحرز في قطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والتجهيزات العمرانية.

أعدت خطة التنمية الثانية للفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ في ظروف مالية جيدة إلا أن النقص الحاصل في تجهيزات البنية الأساسية وقلة الأيدي العاملة حالاً دون تحقيق نمو اقتصادي سريع ، وعليه ركزت الاستراتيجية الإنمائية على زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد ومعالجة التضخم واهم ما اتصفت به فترة الخطة الثانية قلة الأيدي العاملة والهجرة الريف - حضرية حيث أصبح القاطنون في المدن يشكلون ٥٤ بالمائة من جملة السكان في العام ١٩٨٠ بعد أن كانت ٣٦ بالمائة فقط في العام ١٩٧٠.

وشهدت بداية الخطة الثالثة للتنمية ١٩٨٠-١٩٨٥ وجود متغيرات كثيرة لعبت دورها في تحقيق نمو عمراني سريع منها وفرة الموارد المالية للدولة ، واستكمال شبكات المرافق والخدمات العامة والسيطرة على التضخم وارتفاع المستوى المعيشي والتحسين في إمدادات القوى البشرية ، وفي النصف الثاني من فترة الخطة الثالثة كان انعكاس الهبوط في أسعار النفط واضحاً في تباطؤ الاستثمارات الحكومية وتراجع

معدلات النمو الاقتصادي... ومع ذلك تم تحقيق إنجازات هامة في النواحي المادية والتنظيمية للتنمية الاجتماعية.

وفي بداية خطة التنمية الرابعة كانت البنية الأساسية للبلاد قد اكتملت وتحققت إنجازات ملموسة في مجال الإنتاج الزراعي والصناعات الهيدروكربونية المستندة إلى الموارد النفطية وتحول التركيز الأعظم إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي للإنسان السعودي الذي بات يشكل محور خطة التنمية الرابعة والخامسة كذلك (١٩٩٥-١٩٩٠).

الاستراتيجية الإنمائية للخطة الخمسية

تستند الاستراتيجية الإنمائية للخطة الخمسية على مجموعة من الأهداف العريضة نتيجة لتباين الأوضاع المالية وقت صياغة وإعداد الخطط الوطنية من خطة لأخرى:

- تنويع القاعدة الاقتصادية.
- تنمية وتطوير القوى البشرية للمملكة.
- تحقيق نمو اقتصادي متوازن لجميع مناطق المملكة.
- تحقيق الرخاء الاجتماعي لقطاعات المجتمع السعودي عن طريق البرامج الاجتماعية.
- دعم دور الأفراد في التنمية وتقدير منجزاتهم ومكافئتهم عليها.

تخطيط التنمية الإقليمية في الخطط الوطنية

لم يكن للتخطيط الإقليمي وجود في خطة التنمية الخمسية الأولى، وفي خطة التنمية الثانية تم تقسيم المملكة إلى خمس مناطق تخطيطية هي الوسطى، الغربية، الشرقية، الجنوبية والشمالية (الشكل ٧) حيث استندت استراتيجية التنمية الإقليمية في هذه الخطة إلى تحقيق الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية وهي:

- توزيع ونشر الاستثمار في المشروعات الإنتاجية على أساس المزايا النسبية لكل منطقة من حيث مواردها الطبيعية والبشرية.
- البر امج الاجتماعية المطبقة وفق الاحتياجات.

وترمي هذه الاستراتيجية إلى توزيع الثروة على كافة مناطق المملكة وعدم تركيز التنمية في مراكز الجمعات الحضرية. وفيما يلي بيان بالسياسات التنفيذية لنقل هذه الاستراتيجية الإنمائية إلى المستويات الإقليمية:

١) في المنطقة الوسطى : الاستمرار في تخطيط وتطوير مدينة الرياض بوصفها المركز الإداري للمملكة وتنمية الصناعات التي لا تحتاج لكميات غزيرة من المياه وإقامة المشروعات الزراعية على نطاق كبير في الأرياف.

٢) في المنطقة الشرقية : التركيز على الصناعات المستندة إلى الموارد الهيدروكربونية وتطوير الزراعة في المناطق التي تحوز على مقومات عالية للنمو والتطور.

٣) في المنطقة الغربية : التركيز على نقل ناتج الصناعات الهيدروكربونية بواسطة الأنابيب لإقامة قطب نحو صناعي آخر والتنمية المستمرة لنشاطات التجارة والحج والسياحة في المدن الرئيسة والتطوير الزراعي في الأرياف.

٤) في المنطقة الجنوبية : التركيز على التنمية الزراعية والسياحة الداخلية في المرتفعات وعلى الصناعة والتعدين.

٥) في المنطقة الشمالية : دعم التنمية الزراعية وكذلك دعم النشاطات التعدينية والصناعية (وزارة التخطيط ١٩٧٥ : ٥٨-٦١).

استراتيجية التنمية الإقليمية

تلخص الأهداف الرئيسة للتنمية الإقليمية كما وردت في خطة التنمية الثالثة في "مساعدة المناطق ، خصوصا الأرياف ، على تطوير أنشطتها الإنتاجية لتمكينها من

الاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من سكانها والتوسع في توزيع الخدمات لمساعدة المجتمعات التي تتوفر لديها إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية" (وزارة التخطيط ١٩٨٠ : ١٠٥).

وترتكز استراتيجية التنمية الإقليمية على أسلوب "أقطاب النمو" لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وأبرز عناصر الاستراتيجية هي:

- التنسيق بين كافة الأنشطة والمشروعات والبرامج القطاعية التابعة لمختلف الوزارات والإدارات والمصالح التي تتولى مسئوليات إقليمية أو مسؤوليات جغرافية محددة.
- تحقيق مزيد من العدالة في توزيع الفرص الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق.
- تأمين إطار تنموي عام لتصميم وتنفيذ السياسات والبرامج في كافة المناطق (وزارة التخطيط ١٩٨٠ : ١٠٥).

ولتكوين أقطاب نمو وطنية تم ترتيب مراكز التنمية في نظام إداري متسلسل يضم ثلاثة أنواع من المراكز : وطنية ، إقليمية ومحلية.

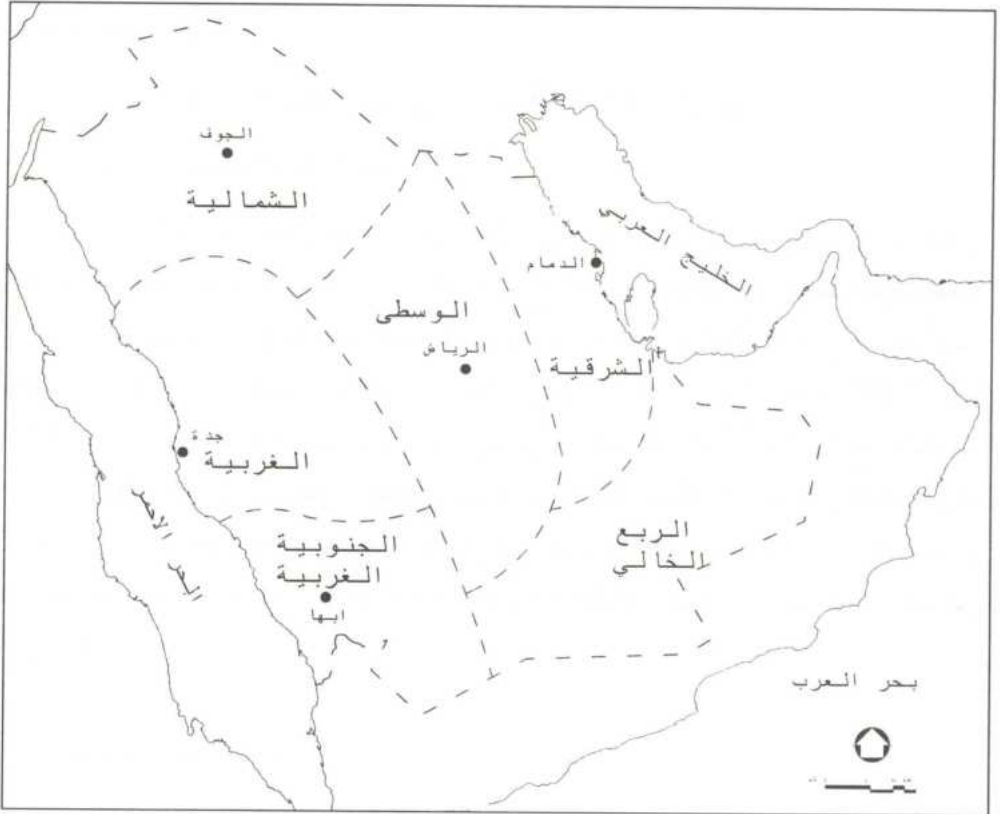
مراكز محلية : توجد بها المؤسسات والخدمات التي يحتاج إليها قطاع معين من السكان بصورة متكررة وان لم يكن على أساس يومي (تحدد مثل هذه المراكز بحسب توفر الخدمات المعينة وطبقا لنطاق هذه الخدمات).

مراكز إقليمية : توجد بها المؤسسات الإدارية ومؤسسات الرعاية والمؤسسات الاقتصادية المتخصصة التي يمكن أن ينتفع بخدماتها عدد من المراكز المحلية.

مراكز وطنية : تتوفر بها المهام الاقتصادية والإدارية المختلفة التي تخص المملكة بأسرها وتقدم خدمات تخصصية للغاية ، وتمثل أقطاب نمو لها أهميتها الوطنية. (وزارة التخطيط ١٩٨٠ : ١٠٦).

والأهداف الإقليمية للخطط التنموية هي:

- تحقيق التنمية المتوازنة وتشجيع النمو في كافة المناطق والاستمرار في تأمين الخدمات الأساسية.
- دعم سياسة تنويع القاعدة الاقتصادية للمناطق تبعاً لقدراتها الإنتاجية ومتطلباتها.
- حفز التنسيق بين الإدارات والبرامج القطاعية على المستوى الإقليمي والمحلي وتعظيم كفاءة تأمين الخدمات. (وزارة التخطيط ١٩٨٥ : ١٠٨-١٠٩).



شكل ٧: تقسيم المملكة إلى خمس مناطق تخطيطية

المصدر: وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثانية ، ١٩٨٥ .

وتعتبر السياسات الواردة في خطة التنمية الخامسة استمرارا لسياسات خطة التنمية الرابعة التي استخدمت نظام مراكز التنمية إلى جانب برنامج المجمعات القروية كنظام إداري للتنمية الإقليمية مع تأكيد خطة التنمية الخامسة على أهمية تحقيق التوازن الإقليمي والاستخدام الرشيد للموارد الوطنية كالمياه والتنسيق الإداري في تنفيذ الخطة (وزارة التخطيط ١٩٩٠ : ٣٦٩-٣٧٥).

عملية تخطيط التنمية العمرانية

التخطيط العمراني

مرت عملية التخطيط العمراني في المملكة بعدة مراحل هي:

مرحلة الأنظمة واللوائح المبكرة

بدأت هذه المرحلة في مطلع الثلاثينيات الميلادية من القرن الحالي بصدور بعض الأنظمة واللوائح كإجراءات محددة لمعالجة أوضاع محلية معينة في البلديات جرى فيما بعد تقنينها كنظم ولوائح واشتراطات تطبق في كافة أرجاء المملكة مثل نظام أمانة العاصمة والبلديات الصادر بالأمر السامي رقم ٨٧٢٣ في ٢٠ رجب ١٣٥٧هـ (١٩٣٧) الذي حدد مهام البلديات ومسؤولياتها وحوها صلاحية أولية لوضع الأنظمة العمرانية ونظم تحديد المناطق واشتراطات البناء حيث شكل ذلك أول خطوة إزاء تخطيط المدن ، ثم صدر نظام الطرق والمباني في العام ١٣٦٠هـ/١٩٤١ الذي تناول ثلاثة موضوعات رئيسة هي: الإجراءات التخطيطية أنظمة البناء ، نظم تحديد المناطق وحق المرور.

مرحلة النمط الشبكي

في هذه المرحلة تم إدخال النظام الشبكي كنمط للشوارع وقطعة الأرض المربعة كنمط للسكن مع الارتدادات من كافة الجهات تأثرا بمناطق الإسكان الميدانية التي

إقامتها شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) بالقرب من حقول البترول في أواخر الثلاثينيات الميلادية من القرن الحالي. وقد شجعت أرامكو إقامة غط الفيلا للسكن عن طريق تقديم قروض دون فوائد لموظفيها من السعوديين. وقد تعزز هذا الاتجاه بإقامة مشروع المئزر السكني بالرياض والذي قامت وزارة المالية بتمويله في العام ١٩٥٣ لإسكان موظفي الدولة المنقولين أثر قرار الدولة نقل أجهزتها من مكة إلى الرياض ، حيث طبق النظام الشبكي في تخطيط منطقة المئزر مع شوارع هرمية التدرج ووحدات تقاطعية مستطيلة الشكل وقطع أراض فسيحة اتخذت غالبيتها الشكل المربع (Noe 1980).

مرحلة المخطط الإرشادي

بدأت هذه المرحلة التخطيطية بإحساس الدولة بالحاجة لتوجيه نمو المناطق الحضرية في أواخر الستينيات الميلادية من القرن الحالي ، وعليه تم التعاقد مع الشركة الاستشارية اليونانية دو كسيادس لإعداد مخطط إرشادي لمدينة الرياض ، تم إنجازه وتقديمه في العام ١٩٧١ م ، واعتمد وأقر من قبل مجلس الوزراء في العام ١٩٧٣ م. وقد عمل هذا المخطط على توطيد وتقنين الخصائص العمرانية المستحدثة وهي النظام الشبكي والوحدات التقاطعية (البلوكات) والفلل والارتدادات في مدينة الرياض وبقية المدن السعودية.

مرحلة المخطط الإقليمي

قامت الدولة بتأسيس وكالة وزارة الداخلية لشئون البلديات في العام ١٩٦٥ لمعالجة القضايا المتعلقة بالخدمات البلدية التي نجمت عن النمو السريع للمدن والقرى السعودية ، وفي مطلع السبعينيات الميلادية من القرن الحالي تعاقدت الوكالة مع شركات استشارية لإعداد خمسة مخططات إقليمية ومخططات عمرانية لخمسة مدن رئيسة بكل منطقة لتحقيق نمو مستقبلي منظم وسليم للمناطق الحضرية.

وعلى طريق الإصلاح الإداري تم استحداث وزارة الشؤون البلدية والقروية (وكالة وزارة الداخلية لشئون البلديات سابقا) وتم تحويل المديرية العامة للتخطيط العمراني إلى وكالة الوزارة لتخطيط المدن التي بادرت في الفترة ١٩٧٧/١٩٧٦ بمشروعات المخططات الرئيسية التنفيذية للمناطق الحضرية لسبع من المدن الرئيسية بالمملكة هي الرياض ، جده ، المدينة ، الدمام ، الطائف ، أبها وجيزان ، وطلب من المكاتب الاستشارية التي تم التعاقد معها لإعداد تلك المخططات تقديم المساعدة في تأسيس إدارات لتخطيط وتطوير تلك المناطق الحضرية للاضطلاع بمهام تنقيح وتحديث وتجديد المخططات الرئيسية التنفيذية للمدن بصفة مستمرة بعد انتهاء أعمال تلك المكاتب الاستشارية^(٢).

تخطيط القطاع الريفي

تخطيط القطاع الريفي مر بمرحلتين : الأولى اتسمت بتنفيذ سياسات وبرامج حكومية لم تكن مترابطة في مجموعها وذلك في مجال تنمية الموارد الاقتصادية والبشرية والخدمات والمرافق العامة.

ففي مجال تنمية الموارد الاقتصادية تم تنفيذ نوعين من البرامج شملت الزراعة والمياه ، البرنامج الأول ينفذ بجهود حكومية ويشمل تنمية الأراضي الزراعية والأبحاث الزراعية وتنمية موارد المياه والتدريب وتنمية القوى البشرية ، والثاني مدعم بالحوافز لتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في التنمية الزراعية ويشمل الإقراض الزراعي وإعانات الزراعة وتوزيع الأراضي الزراعية.

ولأغراض تنمية الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أقامت الحكومة المدارس في كافة القرى والهجر التي تبرر إعداد التلاميذ بها ضرورة توفير الخدمة التعليمية وعملت على تأمين انتقال التلاميذ من المناطق التي لا تتوفر بها مدارس إلى أقرب مدرسة وفتح

عدة مراكز للتنمية الاجتماعية بإشراف وزارة العمل والشئون الاجتماعية وبالتعاون مع وزارات الزراعة والمعارف والصحة بهدف تنسيق الخدمات الحكومية مع الجهود المحلية الرامية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتلبية حاجات المواطن في القطاع الريفي.

وفي الدرعية بالقرب من الرياض تم إقامة مركز للتدريب والبحوث التطبيقية تحت الإشراف المشترك من قبل وزارة العمل والشئون الاجتماعية والأمم المتحدة لتدريب العاملين بمراكز التنمية الاجتماعية ، وكذا الأفراد من المشاركين ببرامج مراكز التنمية الاجتماعية من الإدارات والمؤسسات الأخرى.

وفي مجال تنمية التجهيزات الأساسية فقد قامت الحكومة بإنشاء الطرق القروية وكهربة الأرياف ومنح قروض الإسكان في كافة قرى وهجر المملكة.

أما المرحلة الثانية فقد بدأت بعد تأسيس وزارة الشئون البلدية والقروية في العام ١٩٧٥ التي أوكل إليها مهمة مسؤولية تخطيط وتطوير الشئون البلدية والقروية بالمملكة التي توجت في العام ١٩٨٢ بإقرار مجلس الوزراء للائحة تنمية القرى بالمملكة وتفويض وزارة الشئون البلدية والقروية مهمة تنفيذها ، وتضم مايلي:

- إعداد الخطط والبرامج واقتراح السياسة العامة للتنمية الشاملة للقرى بالمملكة.
- تشكيل اللجان العامة من الإدارات والمؤسسات المعنية على مستوى الإمارة برئاسة أمير المنطقة (الإمارة) أو نائبه.
- إجراء مسوحات شاملة لقرى المملكة وتصنيفها إلى مجموعات.
- تشكيل لجنة محلية وبيان نطاق عملها لكل مجموعة من القرى.
- إصدار لائحة داخلية للجان المحلية المذكورة أعلاه.

- تعيين أمانة سر لكافة اللجان.
- تأسيس مجمع قروي لكل مجموعة من القرى وتعيين رؤساء للمجمعات القروية.
- إيصال الخدمات البلدية لبعض البلديات إلى القرى المجاورة.
- تقديم بعض الخدمات المحلية إلى القرى الأخرى.

تجارب التخطيط العمراني خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠

مر التخطيط العمراني بالمملكة بمرحلتين: مرحلة التخطيط العمراني الإقليمي ومرحلة التخطيط الرئيس الإرشادي. كما أسلفنا بدأت المرحلة الأولى في مطلع السبعينيات الميلادية من القرن الحالي ببرنامج التخطيط الإقليمي العمراني لإعداد مخططات عمرانية لجميع المناطق التخطيطية بالمملكة ، أما الثانية فقد بدأت في أواخر السبعينيات الميلادية من القرن الحالي بإعداد مخططات رئيسة تنفيذية لسبع مدن رئيسة بالمملكة هي الرياض ، جدة ، المدينة المنورة ، الدمام ، الطائف ، أبها وجيزان. وفيما يلي تحليل ومقارنة لأبرز خصائص هاتين المرحلتين التخطيطيتين (الجدول ٦) اللتين ضمتا العديد من الامكانيات وعملتا على حل العديد من المسائل والقضايا ، وساعدتا على وجه الخصوص في تعريف وتثقيف الأجهزة المعنية بماهية العملية التخطيطية. ومع ذلك كانت هناك معوقات وقيود عديدة واجهتها العملية التخطيطية منها ضعف التنسيق بين التخطيط العمراني والتخطيط الاجتماعي و الاقتصادي والمعالجات الفردية بالإضافة لصعوبات في عملية التنفيذ على المستوى المحلي ونقص القوى البشرية الماهرة.

ولمعالجة اوجه القصور ونواحي النقص تلك تم الاخذ بأسلوب التخطيط الشامل الذي يتكون من نشاطين تخطيطيين رئيسين هما: استراتيجية الاستيطان الوطنية (١٩٨٠-٢٠٠٠) والمخططات الشاملة للتنمية الإقليمية والحضرية ، والنشاط الأول قيد الموافقة والإقرار أما الثاني وهو نشاط التخطيط الهيكلي فما يزال قيد الصياغة والاعداد.

جدول رقم ٦ : تحليل مقارن لتوعين من المخططات العمرانية

موجز المخططات	برنامج المخططات الإقليمية العمرانية	برنامج المخططات الرئيسية المتكاملة
مسمى المشروع	<p>١) المخطط الإقليمي العمراني للمنطقة الترابية</p> <p>ب) المستل: كاتلين مترا</p> <p>ج) توقيع الاتفاقية: ١٩٧٣م</p> <p>د) تكلفة المشروع: ٧٦ مليون ريال (٢٠٦ مليون دولار امريكي)</p>	<p>١) المخططات الرئيسية التنفيذية لمنطقة الدمام الحضرية</p> <p>ب) المستل: سي اتش توم هيل المالوية بالتعاون مع مكتب الخدمات الهندسية المركزية</p> <p>ج) توقيع الاتفاقية : ١٩٧٧م</p> <p>د) تكلفة المشروع: ٢٦ مليون ريال (٤٠٧ مليون دولار امريكي)</p>
التوجه العام	برنامج تنمية عمرانية	مخططات رئيسية متكاملة
النطاق المشمولة بالدراسة	<p>١) المنطقة الترابية</p> <p>٢) المدن الخمس الرئيسية: الدمام ، الخبر ، القطيف ، الاحساء الجبيل</p> <p>٣) مناطق دراسة تفصيلية داخل المدن</p> <p>٤) مركز مجمع قروفي</p>	<p>١) منطقة الدمام الحضرية شاملة الدمام ، الخبر ، الطويران، شاطئ نصف القمر التروفي ، العزيرية و المناطق الواقعة بينهما.</p> <p>٢) مناطق مختارة داخل المدن</p>
نطاق العمل	كما حدد في اتفاقية المشروع ، ويتم على أربع مراحل:	تمت الاتفاقية على اعداد:
	<p>١) تقويم الوضع الراهن وتوصيات الاجراءات الترابية</p> <p>ب) اطار للمخطط الإقليمي العمراني وللبرنامج الاتماني للمنطقة الترابية</p>	<p>١) مخططات رئيسية تنفيذية للمنطقة الحضرية شاملة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مخططات رئيسية ارضانية /١/ ١٠٠٠٠٠ - مخططات تنفيذية /١/ ٢٥٠٠٠ - مخططات مناطق عمل مختارة /١/ ١٠٠٠٠ - مخططات مناطق حضرية /١/ ٥٠٠٠

برنامح المخططات الرئيسية التنفيذية للمناطق الحضرية	برنامح المخططات الإقليمية العمرانية	موجز المخططات
<p>(ب) مراجعة وتقييم المخطط الرئيسي الراهن</p> <p>(ج) اعداد مخطط رئيس ارشادي، جيد للمناطق التي لا توجد لها مخططات رئيسة راجعة</p> <p>(د) تأسيس قاعدة بيانات وتحديث البيانات التخطيطية</p> <p>(هـ) وضع آلية للتسيق</p> <p>(و) تأهيل كوادر تخطيطية للاضطلاع بعملية التخطيط في منطقة الدمام الحضرية</p>	<p>(ج) اعداد مخططات رئيسة وتقارير تقنية لعن الدمام ، الغير المطبوع ، الاحياء ، الجبل ومركز مجمع قروي</p> <p>(د) اعداد مخططات مناطق عمل مختارة</p>	<p>اهداف الاستراتيجية</p>
<p>١ (المساعدة في تأسيس اارة تخطيط منقطة الدمام الحضرية قادرة على الاضطلاع بالعملية التخطيطية بصورة مستمرة وطبقا لحط التنمية الخمسية الوطنية</p> <p>(ب) المساعدة في تأسيس وتطبيق آلية للتسيق للقيام بصورة كفاءة باعداد التخطيط والبرمجة واعداد الميزانية</p> <p>(ج) تقديم المشورة الفنية في مسائل التخطيط اليومية التي تزد الازاحة وتخطيط وتطوير منطقة الدمام الحضرية</p> <p>(د) اعداد مخططات رئيسة ارشادية ومخططات تنفيذية مع تحديد المواقع الناقية لعناصر المخطط الرئيسي الارشادي خصوصا مواقع المرافق والخدمات العامة ومواقع مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمشاريع التي تتضمنها الخطة الخمسية الوطنية للتنمية</p>	<p>١ (تنفيذ دراسات لحل المسائل والقضايا التخطيطية التي لا يمكنها الانتظار لعين اعداد المخطط الاقليمي والمخططات العمرانية للمدن</p> <p>(ب) اعداد مخططات اقليمية وبرنامح اعناني شامل تقويم القوى الاجتماعية والاقتصادية الراهنة وصياغة سياسات امنية لجميع القطاعات في المنطقة</p> <p>(ج) اعداد مخططات رئيسة للمدن والمنطقة شاملة السكان ، الاحتياجات الاسكانية ، التوظيف ، النقل واستعمالات الاراضي</p> <p>(د) اعداد مخططات تفصيلية للمناطق المتوقع تنميتها على مدى السنوات العشر القادمة</p>	<p>اهداف الاستراتيجية</p>

برنامح المخططات الرئيسية التنفيذية للمناطق الحضرية	برنامح المخططات الإقليميه العمرانية	موجز المخططات
<p>المخطط الرئيسي الإرشادي</p> <p>(١) تشمل الوحدات الحضرية</p> <ul style="list-style-type: none"> - مجاورة سكنية - المنطقة السكنية - مركز المدينة <p>(٢) الاستعمال السكاني وفق ثلاث كثافات سكنية</p> <p>(١) عالية: ٢٥٠ نسمة/هكتار في وسط الهمام والغير</p> <p>(ب) متوسطة: ١٥٠ نسمة/هكتار بالقرب من الهمام والغير والطيران</p> <p>(ج) منخفضة: ٥٠ نسمة/هكتار في المناطق الواقعة بين مراكز المنطقة الحضرية</p> <p>(٣) مفهوم الوحدة المخططة: بمساحة ٣ هكتارات أو أكثر مخططة بصورة شمولية</p> <p>(٤) الاستخدام التجاري: تدرج هرمي لاربعة مراكز تجارية</p> <p>(١) دكان المجاورة السكنية</p> <p>(ب) مركز تجاري المجاورة السكنية</p> <p>(ج) مركز تجاري المنطقة السكنية</p> <p>(د) منطقة الأعمال المركزية</p>	<p>المخطط الإقليمي</p> <p>(١) التوزيع المستقبلي للسكان: مرتبط بالمشروعات الصناعية المقررة مسبقا</p> <p>(٢) استعمال الأراضي: المساحة السكنية تعادل ستة أضعاف المساحة الحالية للهمام</p> <p>(٣) شبكات المرافق والخدمات العامة: تحسين الطرق الوطنية وسكة الحديد والمياه</p> <p>المخطط الرئيسي</p> <p>(١) قضايا التخطيط</p> <ul style="list-style-type: none"> - استعمالات الأراضي المتوازنة - الحاجة لمراكز اجتماعية - الحاجة لتدرج هرمي لشبكة الطرق - تركيز الخدمات في المنطقة المركزية - الحاجة لتسيح عمراني هرمي - الحاجة لمزيد من الوحدات السكنية - ضرورة الحفاظ على القيم المعمارية والجمالية - تأمين الخدمات العامة <p>(٢) العوامل الاجتماعية والاقتصادية</p> <ul style="list-style-type: none"> - السكان - الاستخدام - دخل الأسرة 	<p>الملاحح الرئيسية للمخططات..</p>

برامج المخططات الرئيسية للتقنية للمناطق الحضرية	برامج المخططات الإقليمية العمرانية	موجز المخططات
٥) الاستخدام الصناعي: ٣٦٠٠٠ هكتار للاستخدام الصناعي بطول عام ٢٠٠٥ م	٣) استعمل الأراضي	
٦) الخدمات الترويحية والأماكن المفتوحة: تشمل الخدمات الترويحية	- ٣٥٠٠ هكتار	
- مجموعة واسعة من الخدمات الترويحية	- ٢٣٣٠٠ نسمة سكنية	
- حدائق على مستوى المجاورة السكنية	٤) شبكة النقل على المستوى الإقليمي والحضري والمحلي	
- ثلاث حدائق عامة على مستوى المناطق السكنية	٥) قطب النمو الحالية والمستقبلية	
- مئزر ملك القيمة (عدد ٢)	٦) الخدمات الاجتماعية والتجارية	
٧) الحزام الأحمر بطول ٤٢٧ كم	٧) المواصلات: الطرق الحضرية والريفية، سكك الحديد، المطارات والموانئ	
٨) الأراضي الزراعية: الحفاظ على أكبر مساحة زراعية	٨) المرافق العامة: الكهرباء وسائر التجهيزات الأساسية وتقنيات التكاليف	
٩) النقل: تحسين الطرق العامة ونظام النقل الجماعي والحفاظ على حق المرور		
١٠) المرافق والخدمات العامة (تتضمن)		
١١) مفاهيم التصميم الحضري (تصميم الأسواق وتنسيق المواقع التجارية)		
١٢) اقتراح تقنية المخطط		
١٣) تجديد وتحديث المخطط		
١٤) إدارة وتنظيم العملية التخطيطية		

السياسات العامة لاستراتيجية الاستيطان البشري الوطنية استراتيجية الاستيطان البشري الوطنية (١٩٨٠-٢٠٠١)

يتمثل الهدف الرئيس لصياغة استراتيجية استيطان بشرية في إيجاد إطار يعمل على تسهيل عملية توزيع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية على الحيز الوطني وتعظيم الكفاءة وتحقيق الاستخدام الأفضل للبيئة وأبرز خصائصها هي :

- تركيزها على توزيع السكان على الحيز الوطني.
- ربط الاستيطان البشري بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية الحادثة في البلد.
- تناوؤها للتوزيع الإداري المتسلسل للحيز الوطني.
- أنها ذات أفق زمني طويل الأجل.. لكنها ليست خطة طويلة الأجل وإنما مجرد إطار عام للتخطيط طويل الأجل يركز فيه على الجوانب الرئيسة لحراك السكان في المستقبل واستغلال الموارد وترك السياسات والبرامج التفصيلية إلى العملية التخطيطية حسب البعد الزمني المرغوب (تخطيط بعيد ، متوسط أو قصير المدى).

باختصار ، لقد تم استخدام الاستراتيجية الاستيطانية كجهد يرمي لتكامل كافة جوانب التنمية في بيئاتها الجغرافية لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.

لقد أعدت الاستراتيجية من منطلق الحاجة لتحديد دور كل منطقة في مجمل الاقتصاد الوطني من خلال دراسة إمكاناتها وقدراتها التنموية المستكنة وتكاملها ضمن إطار التخطيط للتنمية الوطنية. ولقد خلصت الاستراتيجية إلى ضرورة التنسيق البيئي بين المناطق وداخل المنطقة الواحدة سعياً وراء تعظيم القدرات التنموية الإقليمية الوطنية. وقد تمت دراسة الخصائص الرئيسة للإمكانات التنموية للمناطق بعد ذلك تم اقتراح استراتيجية استيطان بشري لكل منطقة.

خيارات الاستراتيجية

تفرض الجغرافيا الطبيعية للمملكة قيودا كبيرة على استخدام الحيز وأشغاله وبالتالي تنميته. وبسبب انطلاقة المشروعات الاجتماعية والاقتصادية الضخمة والتوسع الهائل للتجهيزات العمرانية أخذ التشتت والتبعثر السكاني يتراجع جراء تركيز السكان وتوطين الأنشطة الاقتصادية على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية (وكالة الوزارة لتخطيط المدن ١٩٧٩ : ٦٣).

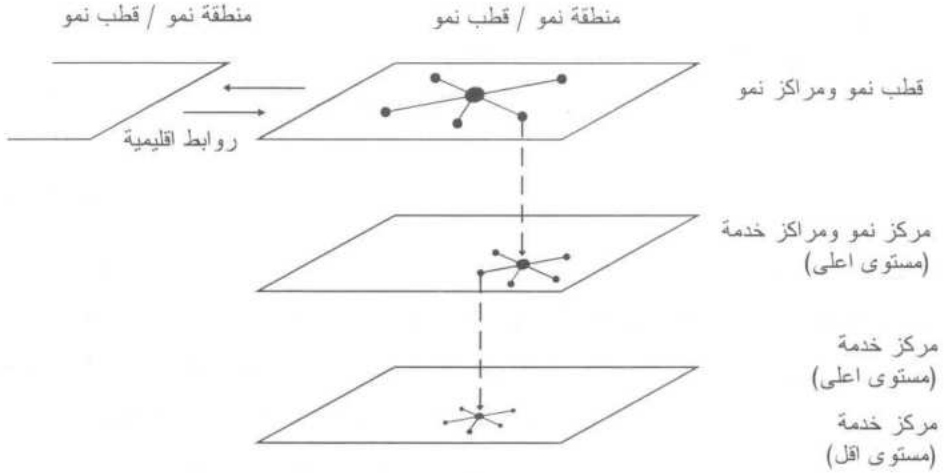
ولأغراض التخطيط الإقليمي والوطني تم تقسيم المملكة إلى ثلاثة تقسيمات مكانية هي:

- المناطق المأهولة : تركيزات سكانية كبيرة.
- المناطق المأهولة المتباعدة : وتمثلها القرى الصغيرة المتباعدة التي تحوز على بعض إمكانات النمو.
- مناطق أخرى غير المناطق المذكورة أعلاه: عبارة عن مناطق خالية مع قليل من القرى المتباعدة.

وقد غطت الاستراتيجية الاستيطانية الفئتين الأولى والثانية ، وتركت الفئة الثالثة لحين مراجعة وتجديد الاستراتيجية مستقبلا.

المناطق المأهولة بالسكان

استخدم مفهوم "منطقة نمو" في الاستراتيجية الاستيطانية ليعني "قطب نمو" أو "مركز نمو" ، وتتألف الاستراتيجية الاستيطانية هيكليا من أقطاب نمو (مناطق نمو) ومراكز نمو ومراكز خدمه (الشكل ٨) ، وصنفت مناطق النمو إلى ثلاث فئات رئيسية: حضرية ، زراعية ونموذجية (صناعية ، دينية ، عسكرية).



شكل رقم ٨ : الإطار النظري لاستراتيجية الاستيطان البشري

المناطق المأهولة المتباعدة

تتسم هذه المناطق بانخفاض كثافتها وتناثر القرى الصغيرة فيها وعدم وجود طرق تربطها ببعض ، والقرى من الصغر بحيث لا تقوى على النمو والتطور بمفردها وللتعويض عن ضعف فرص النمو في القرى الصغيرة بمفردها يستحسن اختيار مجموعة منها لتنميتها وتدعيم وظائفها مجتمعة ، ويفضل أن تكون متواجدة في مواقع تمكن من إقامة الخدمات وربطها مع أقرب مراكز النمو وذلك بهدف دعم التنمية الزراعية والعمل على أن تشكل في المستقبل إمدادات إقليمية لمناطق النمو القائمة حالياً.

تنفيذ الاستراتيجية

أهم خطوتين لتنفيذ الاستراتيجية هما:

أ - تبني وتنفيذ برنامج تخطيط إقليمي شامل لكافة أجزاء الحيز الوطني.

ب- إقامة المؤسسات التنظيمية الإقليمية والمحلية لتحقيق التنسيق والتكامل بين الخطط والسياسات والبرامج الوطنية والإقليمية والمحلية في المملكة (وكالة تخطيط المدن ١٩٨٠ : ٨٤).

الاستراتيجية العمرانية الوطنية (١٩٩٠-٢٠١٠)

تعتبر الاستراتيجية العمرانية الوطنية نسخة معدلة لاستراتيجية الاستيطان البشرية تم إعدادها في العام ١٩٩٠ ومفهومها الأساسي هو ذات المفهوم بالنسبة لاستراتيجية الاستيطان البشري حيث يقوم على أساس التسلسل الإداري لمراكز النمو وطنية ، إقليمية ومحلية. وقد أكدت الاستراتيجية العمرانية الوطنية على أهمية دعم وتعزيز إقامة نط استيطان بشري متعدد الأقطاب.

وتقوم الاستراتيجية العمرانية الوطنية بالتوفيق بين مبدأ تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد ومبدأ تحقيق مزيد من العدالة والمساواة في توزيع الفرص الإثائية بين جميع مناطق المملكة ، وعلى ذلك فالاستراتيجية العمرانية تشمل عدة عناصر تؤكد على التركيز الحضري وعلى الانتشار الإقليمي ، وأبرز عناصر الاستراتيجية العمرانية :

- الاستفادة من المزايا القوية للمدن الكبرى.
- الاستفادة من مقومات مراكز المناطق والمحافظات في دعم التنمية الإقليمية.
- رفع مستوى الوظائف بطريقة متوازنة.
- دعم تنمية المناطق الواقعة ضمن محاور النمو الواصلة بين المدن الكبرى.
- تحقيق التنمية الريفية الشاملة.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية.
- تحقيق الاتساق والتكامل بين كافة أرجاء الحيز الوطني.

استراتيجية إدارة وتوجيه النمو العمراني

ظهرت فكرة النطاق العمراني في أواسط السبعينيات الميلادية يوم بدت ظاهرة الزحف العمراني خارج المدن وتزايد الأراضي البيضاء المخدومة بالشبكات داخل المدن وصعوبات خدمة الكتل العمرانية المتناثرة على أطراف المدن.. لفتت هذه الظاهرة اهتمام صانعي القرار على المستوى المركزي والمحلي فصدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٣ في عام ١٩٨٦ بتكليف وكالة تخطيط المدن بوزارة الشؤون البلدية والقروية بإنجاز دراسات النطاق العمراني لمدينة المملكة حتى عام ١٤٢٥هـ وذلك بتعيين حدود النطاق العمراني لجميع الأمانات والبلديات بالمملكة وتقسيم مراحل التنمية العمرانية وفقا لخطط التنمية الخمسية للدولة. وقد تم إنجاز الدراسة في غضون ٢-٣ سنوات شملت مجموعة تقارير فنية وأطلس المدن السعودية وأطلس المخططات التي تحدد النطاق العمراني لمائة مدينة سعودية تمت الموافقة عليها بقرار مجلس الوزراء رقم ١٧٥ في عام ١٩٨٩ (الفصول الأخرى من هذا الكتاب تشمل مزيدا من التفصيل حول هذا الموضوع).

لقد تم تقسيم مراحل التنمية العمرانية إلى ثلاث مراحل بالتطابق مع خطط التنمية الخمسية الوطنية - هدف المرحلة الأولى (١٩٩٠-١٩٩٥) هو ترشيد النمو العمراني ضمن الكتلة العمرانية الحالية بحيث لا يتم عمل تقسيمات جديدة للأراضي وعلى أن يركز على تخطيط وتنمية الأراضي البيضاء الواقعة داخل الكتلة العمرانية بهدف الاستفادة التامة من التجهيزات والشبكات الحالية، وإذا رغب أصحاب الأراضي الواقعة خارج المرحلة الأولى تخطيط أراضيهم فسيكون ذلك على نفقتهم الخاصة.

وتشمل المرحلة الثانية (١٩٩٥-٢٠٠٥) والمرحلة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠١٥) تقسيمات الأراضي المخططة والمعتمدة. وقد أظهرت دراسة الطاقة الاستيعابية للأراضي المخدومة بالشبكات كفاية الأراضي الحالية المخططة والمعتمدة في غالبية المدن لسد احتياجات السكان للسنوات العشر القادمة.

والنطاق العمراني قيد التنفيذ حاليا ، ومن بين عناصر استراتيجية التنفيذ تحديد أولويات التنمية وفق مجموعة قواعد وأسس شاملة تؤكد على الاستفادة الكاملة من المرافق والخدمات العامة الحالية وتشجيع تنمية الأراضي البيضاء داخل الكتلة العمرانية وكذلك هناك عنصر آخر في استراتيجية التنفيذ يركز على إعداد مخططات هيكلية للمدن السعودية وفق مراحل زمنية.

الخلاصة العامة

يقدم المقال عرضا عاما للإطار التنظيمي لتخطيط التنمية العمرانية بالمملكة التي دأبت منذ تأسيس وزارة الشؤون البلدية والقروية في العام ١٩٧٥ على صياغة العديد من الاستراتيجيات والمخططات الإنمائية الرامية لتحقيق التنمية العمرانية الشاملة على مختلف أجزاء الحيز الوطني.. حيث أمكن تحقيق إنجازات جبارة في فترة قياسية ، وما تزال الدولة ماضية قدما في تحقيق المزيد من الإنجازات.

مع ذلك ما تزال عملية تخطيط التنمية العمرانية الحالية تعاني من عدم كفاية التنسيق الرأسي والأفقي وقلّة الكوادر الفنية على المستويين الإقليمي والمحلي ، ومن الضروري العمل على تشجيع وحفز مساهمة القطاع الخاص في أعمال التنمية العمرانية وكذا إيلاء مزيد من الاهتمام حيال تنويع الموارد والاستقلال المالي للأجهزة الخلية وإتباع أساليب تخطيط إيجابية في عمليات تخطيط التنمية العمرانية.

الحواشي

- (١) انظر الملاحظة بشأن إعادة تنظيم المناطق الإدارية بالمملكة من ١٤ منطقة إدارية إلى ١٣ منطقة (الحاشية (١) في فصل " المقدمة ") .
- (٢) أنجزت وكالة تخطيط المدن مخططات التنمية الشاملة لجميع المناطق والمدن الرئيسة في أواسط الثمانينيات الميلادية من القرن الحالي ، وتعكف الوزارة حاليا على إعداد المخططات الهيكلية لجميع البلديات ومراكز المجمعات القروية ضمن إطار الاستراتيجية العمرانية الوطنية واستراتيجية النطاق العمراني .
- (٣) قرار مجلس الوزراء رقم ١٣ في ١٩٨٦ .

التنمية الحضرية: نظرة عامة^(١)



محمد عبدالله الحماد

تبلغ مساحة المملكة حوالي ٢٢٥ مليون كم^٢. ويبلغ عدد سكانها في أواسط عام ١٩٩٢م حوالي ١٦ر٩٢ مليون نسمة. وتبلغ نسبة عدد سكان المدن حوالي ٧٧٪ من المجموع الكلي لعدد السكان والتي تزيد بسهولة بسبب استمرارية هجرة سكان المناطق الريفية إلى المدن. ويمكن تحديد أثر عملية التحضر السريعة في المملكة العربية السعودية من خلال نماذج وأشكال وأطوار النمو.

وسيعالج هذا الفصل مراحل النمو الحضري - بشيء من التفصيل - تحت عنوان خاص. وتمتد المرحلة الأولى من التطور الحضري في المراكز الحضرية إلى منتصف القرن العشرين، حيث بدأت هذه المرحلة في عام ١٩٠٢م قبل ظهور النفط في المملكة بفترة طويلة. وخلال هذه الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٠٢م و ١٩٣٠م عاشت القرى والمدن الصغيرة والمستوطنات البدوية (والقبائل) حركة اندماج ثقافي، وشهدت البلاد عملية تحول مستمرة للبدو الرحل إلى حضر مستقرين. وقد كان لسياسة الحكومة في تشجيع الاستقرار والتوطين المنظم الأثر الكبير في تحويل حياة سكان الأرياف والوادي من حياة بدو وشبه بدو إلى حياة حضرية مدنية كاملة.

وكانت المحاولة الأولى في توطين وتحضر وتدين البدو بداية لعملية مستمرة للهجرة القروية أو الريفية نحو الحضرية أو المدنية، وكذلك ساهمت الهجرة والتوطين إلى حد كبير في النمو المتضاعف للمدن الكبرى والمتوسطة والصغرى خلال السنوات اللاحقة.

وقد كان للمملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٢م نمط توطين متوازن - إلى حد كبير - مع انتشار جيد للمدن والقرى. ولكن مع الإنتاج التجاري للنفط عام ١٩٣٨م بدأ المظهر العام للتحضر في المملكة العربية السعودية بالتغير الملحوظ حيث دخل التطور الحضري مرحلته الثانية عند ازدياد إنتاج النفط عام ١٩٥٠م. وانبثق عن مواطن منابع وإنتاج النفط مراكز حضرية على شكل مدن جديدة. وقد تحولت بعض المراكز الحضرية أو المدن الكبيرة القائمة مثل الرياض ومكة والمدينة المنورة وجده إلى مراكز رئيسية تدعمها تجهيزات أساسية وبنى تحتية وإدارية وخدمات عامة ومرافق تعليمية واجتماعية واقتصادية وتطورت خلال فترة العشرين سنة التالية. وظهر أن الهجرة هي العامل الرئيسي المهم للنمو السكاني الحضري وتوزيع السكان. كما أن النمو الطبيعي للسكان أحد الأسباب المهمة لنمو المدن السريع. وخلال الفترة من ١٩٦٠م حتى ١٩٨٥م ازدادت النسبة المئوية للنمو الحضري بشكل ملحوظ من ١٥٪ حتى ٧٥٪ (Al-Ankari, 1989).

وتأثرت المرحلة الثالثة للتطور الحضري ، التي بدأت مع بداية السبعينيات من هذا القرن العشرين بمجهود ومشاريع خطط التنمية الوطنية الخمسية الشاملة والتي ظهرت على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. وبرز النمو السريع للمدن الرئيسية نتيجة للسياسات التطورية للمملكة. وقد جرت متابعة هذه السياسات بشكل نشيط في ظل التحول الاقتصادي الاجتماعي البارز الذي تم من خلال الخطط الخمسية للمملكة وبرامج تخطيط التنمية الحضرية التي تقوم بها وزارة الشؤون البلدية والقروية.

التحضر والنمو الحضري

إن عملية التحول الحضري السريع والعالي المستوى تعتبر مشكلة من مشكلات التنمية والتطور في نظر الباحثين والمتخصصين في التنمية ، لأن الهجرة المستمرة للسكان الريفيين إلى المدن الكبيرة تسهم في تزايد وتضاعف أعباء المدن ومشاكل التحضر فيها وتزيد من تفاقم مشكلة ارتفاع درجة البطالة العادية والمقنعة في العديد من المدن في الدول النامية ، وعلى النقيض من ذلك فقد شهدت المدن الكبيرة

في المملكة العربية السعودية نقصا في العمالة الفنية وشبه الفنية احتاج إليها لتنفيذ وتطبيق برامج التنمية التي تضمنتها الخطط الخمسية الوطنية الشاملة (وخصوصا الأولى والثانية والثالثة منها) ، وهذا أيضا ينطبق - الى حد ما - على معظم الدول الأخرى المنتجة للنفط. ويظهر بناء المجتمع السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي خصائص ديموغرافية (إحصائية) فريدة من نوعها تتمثل بوجود نسبة عالية من السكان المحليين في فئات الأعمار الصغيرة والمبكرة والشبابية مع وجود نسبة عالية من السكان من العمالة الأجنبية المستقدمة في فئات عمر العمل.

وقد زاد عدد أماكن ومناطق تجمعات العمل من الحاجة إلى المرافق والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتجهيزات الأساسية (البنوية) للمجتمع مثل الماء والإسكان وكذلك الخدمات والمرافق الأخرى. وإضافة إلى ذلك تشكل هجرة العمالة الأجنبية والهجرة الموسمية للحجاج والمعتمرين والزائرين جزءا مهما من مجموع السكان الحضريين في المملكة العربية السعودية. وهذا الجزء المهم من التنمية الحضرية يظهر جليا من خلال نمو المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة خلال فترات المواسم الدينية مثل شهر رمضان المبارك أو موسم الحج وحيث يزيد الاحتياج بشكل كبير إلى المرافق الأساسية والخدمات الاقتصادية والخدمات العامة سواء في هاتين المدينتين أو كذلك في المواقع القريبة أو الموصلة لهما مثل مدينة جدة.

لقد شهدت المدن الرئيسية الكبيرة في المملكة مثل الرياض وجده والمدينة المنورة ومكة المكرمة والطائف والدمام تغيرات سريعة جدا في بنائها الحضري وأحجامها وأشكالها نتيجة لتلك التحولات الحضرية التي لم يسبق لها مثيل من قبل. ولهذا كان من الضروري تلبية الاحتياجات الملحة لتلك المدن من المرافق والخدمات والتجهيزات ، فكان من اللازم تلبية الاحتياج المتزايد للماء للأغراض المنزلية والنمو الحضري ، إضافة إلى الاستخدامات الصناعية والزراعية للماء ، وقد تمت تلبية ذلك من خلال إنشاء محطات تنقية الماء والمكائن والأجهزة الكبيرة الحديثة المناسبة لتحلية المياه من البحر. ومع ذلك فالنسبة السريعة في درجة التحول والنمو الحضري قد أحدثت

فجوات من عدم التوازن المرفقي والخدمي والقطاعي سواء في مجالات الإسكان أو البنية الاقتصادية أو التحتية أو غيرها. ونتيجة للنمو الصناعي الكبير والتوسع التجاري وتركز السكان وتجمعهم في المراكز الحضرية أو المدن الكبيرة كانت الحاجة متزايدة وملحة على السكن فيها بشكل ملحوظ.

والجدير بالذكر أنه مع اكتشاف النفط في المنطقة الشرقية في منتصف الثلاثينيات من هذا القرن العشرين إضافة إلى اكتشاف بعض الثروات المعدنية في المناطق الغربية والوسطى بدأت بعض المدن القائمة مثل الرياض والدمام والاحساء تشهد نموا كبيرا في مجموع السكان ومع أن نسبة أو درجة نمو هذه المدن لم تكن عالية حتى بداية الخمسينيات لكنها شهدت تزايدا هائلا في النمو مع بداية السبعينيات. ونتيجة لذلك فإن الوضع العام للتحضر في المملكة قد تطور كثيرا وخضع لبعض التحولات الحضرية والتغيرات البنيوية والتي اتسمت بخصائص من أهمها مايلي:

- ١) أخذ توزيع السكان يظهر تركزا في المراكز الحضرية (المدينة أو شبه المدينة) ، وكانت نسبة السكان الحضريين قد قفزت إلى ٧٧٪ (United Nations, 1992).
- ٢) مع تقديم الخدمات البلدية والمرفقية والاقتصادية والتجارية المناسبة تحولت المراكز الحضرية إلى مدن حديثة ذات حياة ومنشآت عصرية وهذا قد شجع الاستثمارات والنشاطات التجارية في المدن والمناطق الريفية المحيطة بها.
- ٣) تحولت الزراعة التقليدية إلى زراعة حديثة وذات انتشار واسع لتمويل المدن التي يزداد طلبها على الحبوب والخضروات والفواكه والدواجن والألبان واللحوم ونحو ذلك.
- ٤) نمت نسبة السكان الحضريين من مجموع السكان في المملكة العربية السعودية بشكل متزايد مع مرور السنين الأخيرة حيث أنه خلال فترة الأربعين سنة (من عام ١٩٥٠م إلى عام ١٩٩٠م) ازدادت النسبة من ١٠٪ إلى ٧٧٪ وقد زادت النسبة بعد ذلك عن ٨٠٪.

مراحل النمو الحضري في المملكة العربية السعودية

يمكن تشخيص تطور عملية النمو الحضري في المملكة بثلاث مراحل أو أطوار للنمو الحضري والتطور العمراني وهي:

- ١) حقبة أو مرحلة ما قبل إنتاج النفط.
- ٢) مرحلة ما قبل التخطيط.
- ٣) مرحلة ما بعد التخطيط (المرحلة التخطيطية).

في مرحلة ما قبل إنتاج النفط قامت الحكومة بتنظيم أول برنامج حضري استيطاني يهدف إلى توطين وإصلاح وإعادة تأهيل القبائل البدوية. وبرنامج التأهيل هذا كان حافزا ودافعا قويا للبدو الرحل على الهجرة إلى المراكز الحضرية والهجر التي خصصت لهم وفق برامج التوطين بحثا عن فرص العمل وتحسين الدخل والاستقرار فيها والحوافز الأخرى. وقد نمت منظومة الهجر المعترف بها حتى وصلت إلى حوالي مائتي هجرة توطينية منظمة (Al-Ankari and El-Bushra, 1989).

وأما المرحلة الثانية - وهي حقبة أو طور ما قبل التخطيط - فقد بدأت مع إنتاج النفط في البلاد ، ومع ظهور تأثيرات وانعكاسات النفط على النمو الحضري وأخذت عملية توطين البدو - مع تنفيذ برنامج إعادة التأهيل للسكان البدو - تتضح وتبرز تأثيراتها ونتج عن هذه العملية إقامة مشاريع التوطين البدوية البارزة. وخلال هذه المرحلة من النمو والتطور الحضري شهدت المدن أو المراكز الرئيسية الكبرى نمو المستوطنات العشوائية.

وأما المرحلة الثالثة للنمو الحضري - مرحلة ما بعد التخطيط أو المرحلة التخطيطية - فقد أخذ التطور شكل التحول الحضري المخطط نتيجة لتطبيق التخطيط على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي منذ عام ١٩٧٠م. وتميزت هذه المرحلة بتطبيق الخطط الخمسية للتنمية. وتم وضع خطط التنمية الوطنية الشاملة على أساس

الاحتياجات الوطنية والموارد المتاحة وحسب التعاليم الإسلامية مع مراعاة العادات والأوضاع الاجتماعية. وقد ركزت الخطة الخمسية الأولى للتنمية (١٩٧٥-١٩٧٠) على التطور الاقتصادي وإنشاء التجهيزات والمرافق الأساسية (تطور البنية التحتية). وأعطت هذه الخطة أولوية لتحسين وتوسيع أنظمة الصرف الصحي ومياه الشرب وبناء المرافق البلدية والإسكان والأسواق ومشاريع شق الطرق والإسفلت والأرصفة والإنارة للشوارع ونحوها. ومن المدن الكبرى التي استفادت كثيرا من هذه التطورات مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض وجده.

كما ركزت الخطة الخمسية الثانية للتنمية (١٩٧٥-١٩٨٠) على التطور الاقتصادي والاجتماعي والتخطيط الإقليمي (الفيزيقي) من خلال التوزيع المتكافئ نسبيا للمصادر المالية بين المناطق وبحسب الأولويات والإمكانيات والموارد المتاحة. وتلقت المراكز الحضرية والمستوطنات الريفية مخصصات وتوزيعات مالية اعتمدت على استراتيجيات تخطيطية من أجل الوصول إلى الأهداف التالية:

- أ - تحقيق تنمية تخطيطية إقليمية (فيزيكية) تستخدم المصادر المتوفرة على المستوى المحلي ما أمكن.
- ب- توجيه مختلف نماذج التنمية المادية على أساس توزيع السكان والنشاطات الحالية والمستقبلية.
- ج- شمول مراكز النمو الحضري في إطار استراتيجية التنمية الوطنية.

ووفقا للاعتماد على الأهداف آنفة الذكر جرى اختيار مناطق نمو رئيسية قليلة من أماكن التوطين الحضرية والقروية بحيث تغطي جميع المناطق. وخلال الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية يشير النمو والتوزيع السكاني إلى زيادة عامة ملموسة في مجموع السكان الحضريين. وشهدت المدن الرئيسة الكبيرة نموا كبيرا، بينما انخفض مجموع سكان المدن الصغرى بالعدد والنسب. هذا وقد لوحظ انخفاض كبير في مجموع السكان القرويين وسكان البادية وذلك نتيجة للهجرة إلى المدن الرئيسة.

ويمكن استنتاج الملاحظات القليلة التالية من اتجاهات نمو السكان خلال الفترة ما بين ١٩٧٠م حتى ١٩٨٠م:

أ - ازداد سكان المدن الكبيرة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥م مقارنة بالفترة التالية ١٩٧٥-١٩٨٠م.

ب- انخفض السكان في المدن الصغرى بمقدار ١٠٪ في الفترة (الخطة الأولى ١٩٧٠-١٩٧٥م) بينما ازداد مجموع السكان فيها في الفترة (الخطة الثانية ١٩٧٥-١٩٨٠م) بنسبة ٨٪.

ج- على الرغم من انخفاض عدد السكان في المناطق القروية بنسبة ٨٪ خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥م ، إلا أنه تم تسجيل زيادة ملحوظة تصل إلى ٣٥٪ خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠م.

واستمر النمو الحضري في الزيادة خلال الخطة الخمسية الثالثة للتنمية ١٩٨٠-١٩٨٥م حيث جرى وضع البرامج لتحقيق الأهداف الطويلة المدى وتعويض ما قد يوجد من تقصير أو خلل ناتج من الخطتين السابقتين الأولى والثانية. وتم تحديد الأهداف والغايات الاجتماعية للخطة للاستفادة من كل المصادر المتاحة إلى أقصى حد مستطاع والتي تفيد في أحداث التغييرات البنوية في المصادر البشرية بشكل خاص.

وكذلك تابع النمو الحضري الزيادة خلال الخطة الخمسية الرابعة للتنمية (١٩٨٥-١٩٩٠م) والتي ركزت على استمرارية تنمية المصادر لتدعيم التنمية الوطنية وبشكل خاص عندما دخلت المملكة طور الإنتاج في التنمية. ووضعت الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٠-١٩٩٥م) تركيزا أكبر على تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف مناطق البلاد ودعم ثبات ونمو الاقتصاد الوطني في نفس الوقت.

وكما هو واضح فقد تميز العقدان والنصف (١٩٧٠ إلى ١٩٩٥م) من التخطيط الإنمائي - والمتمثل في الخطط الخمسية الخمس السابقة - بالتركيز على توفير التجهيزات الأساسية والمرافق والخدمات البلدية ومن ثم فقد أخذ الاهتمام يتجه أكثر

من السابق لتوفير الخدمات البلدية للمدن الصغيرة والمجمعات القروية في مناطق المملكة المختلفة ولأكبر عدد من الساكنين والمواطنين وذلك للحد من هجرة السكان.

وفي إطار الأسس الاستراتيجية لحطة التنمية السادسة (١٩٩٥-٢٠٠٠) جاء توجيه التنمية الإقليمية من خلال الأهداف البعيدة المدى التالية:

- ١) تحقيق تنمية إقليمية شاملة في المناطق الحضرية والقروية كافة.
- ٢) مشاركة القطاع الخاص في التنمية المحلية في المناطق وتوفير الوظائف والحد من الهجرة.
- ٣) تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مشاريع استثمارية في المناطق.
- ٤) تعزيز الكفاءة الاقتصادية للتجهيزات الأساسية الإقليمية.
- ٥) تشجيع المواطنين على العمل في المناطق القروية.
- ٦) المحافظة على حماية البيئة من التلوث ومكافحة السليبات البيئية.
- ٧) حماية المناطق الطبيعية والأثرية والتاريخية.
- ٨) تطوير وتنظيم العمل التشغيلي للتخطيط الإقليمي لاستكمال تطبيق نظام المناطق.
- ٩) توثيق التعاون بين الإدارات وتحسين وإعادة تنظيم الإجراءات لتيسير الأعمال.

ومن أجل تحقيق الأهداف المذكورة يتم إتباع السياسات التالية خلال خطة التنمية الوطنية السادسة :

- أ) تدعيم التخطيط الإقليمي على مستوى المناطق تطبيقاً لنظام المناطق الجديد.
- ب) توحيد مواصفات بيانات التخطيط الإقليمي وبرامج وأجهزة الحاسب الآلي لها.
- ج) إنشاء مراكز للمعلومات الإقليمية.
- د) تطوير منظومتي مراكز النمو والمجمعات القروية طبقاً لنظام المناطق .

- هـ (تطوير برامج تعليمية وتدريبية في التخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية.
و (توحيد التقسيمات الإدارية في الفروع والمناطق في إطار نظام المناطق الجديد.

عوامل النمو الحضري

يشير النمو الحضري - في العالم - إلى زيادة في مجموع السكان الحضريين من أصل كامل سكان بلد ما. وهذه الظاهرة تتزامن مع التوسع في تخطيط المدن الموجودة حالياً أو مع تخطيط مدن جديدة أخرى. ويعد النمو الحضري ظاهرة سكانية ديموغرافية ناتجة عن تفاعل العديد من العوامل أهمها أو أبرزها هو العامل الاقتصادي ، ومن بين هذه العوامل مايلي:

- ١) الزيادة الطبيعية لمجموع السكان الحضريين.
- ٢) هجرة السكان إلى المدن من المستوطنات الريفية ومن الخارج.
- ٣) إدماج وشمول القرى المجاورة للمدن والضواحي الحضرية مع المدن المجاورة لها.

وقد ساعد على الزيادة الطبيعية لمجموع سكان المدن السعودية والمراكز الحضرية فيها مجموعة من العوامل من بينها تحسين الرعاية الصحية ، تطوير وتوفير الخدمات ، والمستويات الاقتصادية. وعلى هذا فان زيادة مجموع السكان في المملكة العربية السعودية تعكس زيادة في صافي نسبة المواليد ونقص في نسبة الوفيات. كما أن نسبة الوفيات في المناطق الحضرية أقل منها في الأماكن القروية أو الريفية ومناطق البادية. وقد تأثر نمط الهجرة في المملكة العربية السعودية باستراتيجية وخطط النمو الحضري ، ونتج عن عملية التحول الحضري فرص وظيفية واقتصادية واجتماعية جذبت كلا من العماله الداخلية والخارجية إلى المدن. وتعزى زيادة الهجرة الداخلية والدولية في المملكة العربية السعودية إلى توفر فرص العمل والدخول التي تشكل عوامل مهمة في نمو المراكز الحضرية (جريل ١٩٨٤).

لقد نجحت خطط التنمية الوطنية والتصنيع في المملكة إلى حد كبير في إيجاد وتوفير فرص العمل. ونتيجة لذلك فإنه خلال الخطتين الخمسيتين الثانية والثالثة أضيف حوالي ثلاثة ملايين عامل غير سعودي إلى القوة العاملة في المملكة. وفي نفس الوقت فإن حجم القوة العاملة الوطنية المؤهلة قد ازداد نتيجة للتوسع السريع في مجالات وبرامج وفرص التدريب والتأهيل. وفي البداية تم امتصاص العمالة السعودية بشكل كامل وبشكل متزايد داخل القطاعات الحكومية أكثر من القطاع الخاص، ولكن أحد الأهداف المهمة للخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٥-١٩٩٠) هو توفير فرص العمل للمواطنين السعوديين في القطاع الخاص.

ولتحقيق أهداف النمو الاقتصادي للخطة الخمسية الخامسة، تم وضع هدف وطني وهو إيجاد العمل للجميع حيث ازدادت الفرص الوظيفية للعمل من ٥٧٧ مليون عام ١٩٨٩/١٩٩٠م إلى ٥٩٨ مليون عام ١٩٩٤/١٩٩٥م. ويمثل هذا نسبة زيادة مئوية سنوية بمتوسط مقداره ٠,٧٪. وتم التخطيط لزيادة التوظيف في القطاع الخاص ليصل إلى ٢٠٤٨٠٠ وظيفة وعمل جديد بينما يسهم التوظيف في القطاع الحكومي في زيادة مقدارها ٨٧٠٠ وظيفة (أنظر الجدول ٧).

جدول رقم ٧

التوظيف المدني (غير العسكري) طبقاً للخطة الخمسية الخامسة

صافي التغيير		التوظيف		
١٤١٥/١٤	١٤١٠/٩	١٤١٥/١٤	١٤١٠/٩	
التوزيع النسبي	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(بالآلاف)	
٩٥٠٩	٢٠٤٨	٥٣٥١٨	٥١٤٧٠	القطاع الخاص
٤٠١	٨٧	٦٣٣٥	٦٢٤٨	القطاع الحكومي
١٠٠٠	٢١٣٥	٥٩٨٥٣	٥٧٧١٨	الإجمالي

المصدر: الخطة الخمسية الخامسة للتنمية ١٩٩٠ - ١٩٩٥م، وزارة التخطيط.

وبسبب النمو الضئيل لتوظيف السعوديين في القطاع الحكومي خلال فترة الخطة الخمسية الخامسة ، فان فرص العمل للسعوديين إنما تنهياً في القطاع الخاص حيث يفترض توفير الوظائف بشكل أساسي من خلال تطبيق برنامج العودة الفعال.

وخلال فترة الخطة الخمسية الخامسة ، تم التخطيط لزيادة التوظيف في القطاع المنتج من ٣٥٪ مع بداية فترة الخطة إلى ٣٦٪ في نهايتها. ومن المتوقع أن تقل فرص العمل في القطاعين الحكومي والخدمات وفي القطاعات المنتجة ، وقد تم التخطيط لزيادة العمل في مجال التصنيع بـ ٨٥٦٠٠ أعمال إضافية وبنسبة معدل زيادة سنوية تصل إلى ٤٢٪ (انظر الجدول ٨).

وخلال فترة خطة التنمية السادسة (١٩٩٥-٢٠٠٠) يتوقع أن تبلغ فرص العمل الإضافية الناجمة عن معدلات النمو (١٩١٧) ألف فرصة عمل بالإضافة إلى فرص العمل الناتجة عن احتياجات الاستبدال والبالغة (١٤٨٧) ألف فرصة عمل ليصل مجموع فرص العمل المتاحة خلال سنوات الخطة إلى نحو (٣٤٠٤) ألف فرصة عمل يضاف إلى ذلك فرص العمل التي ستتاح من خلال إحلال العمالة السعودية وهي (٣١٩٥) ألف فرصة عمل ليصل مجموع فرص العمل المتاحة للسعوديين خلال سنوات الخطة إلى (٦٥٩٩) ألف فرصة عمل .

والى جانب العوامل الديموغرافية هناك أيضا عوامل رئيسية أخرى لعبت دورا فاعلا في عملية النمو الحضري في المملكة تستحق وقفة مراجعة وهي :

(١) التحول في نمط الحياة السعودية من النمط القروي والبدوي إلى النمط الحضري والذي جاء نتيجة الاستقرار ومن خلال تقسيم العمل .

(٢) زيادة مستوى التحضر بسبب تأثيرات عوامل الجذب الحضري وعوامل الطرد الريفي فقد وصل مستوى التحضر في المملكة العربية السعودية إلى معدل ٧٧٪ (عام ١٩٩٢) .

جدول رقم ٨

توقعات توظيف العمالة المدنية حسب القطاعات خلال الخطة الخمسية الخامسة

معدل النمو السنوي %	التوزيع النسبي		العمالة		القطاعات
	١٤١٥/١٤ %	١٤١٠/٩ %	١٤١٥/١٤ بالآلاف	١٤١٠/٩ بالآلاف	
٠.٩	١.٠	٩.٩	٥٩٦.٦	٥٦٩.٢	الزراعة
١.٧	٠.١	٠.١	٣.٨	٣.٥	المناجم الأخرى
٤.٢	٧.٦	٦.٤	٤٦٠.٥	٣٧٤.٩	التصنيع
٠.٥	٠.٢	٠.٢	١٥.٠	١٤.٦	تكرير النفط
٠.٩	٠.١	٠.١	٦.٥	٦.٢	بتروكيماويات
٤.٤	٧.٣	٦.١	٤٣٩.٠	٣٥٤.١	تصنيع آخر
١.٥	٢.٣	٢.٢	١٣٦.٧	١٢٦.٩	المرافق العامة
٠.٣	١.٦	١.٦	٩٥٩.٩	٩٤٤.١	البناء
١.٣	٣.٦	٣.٥	٢١٥٧.٥	٢٠١٨.٦	مجموع فرعي
٠.٥	١.٥	١.٥	٩٢٢.٢	٨٩٨.٣	تجارة ونقل
٠.٧	٤.٥	٤.٥	٢٧١.٣	٢٦٢.٣	اتصالات
٢.٥	١.٩	١.٧	١١٢.٢	٩٩.٠	مالية ، عقارية
٠.٢	٣.٠	٣.١	١٨٤٠.٩	١٨٢٢.٠	خدمات شخصية
٠.٤	٥.٢	٥.٣	٣١٤٦.٦	٣٠٨١.٦	مجموع فرعي
٠.٣	١.٠	١.٠	٦٣٣.٥	٦٢٤.٨	خدمات حكومية
٠.٧	٩.٩	٩.٩	٥٩٣٧٧.٦	٥٧٢٥.٠	القطاعات غير النفطية
٠.٤	٠.٨	٠.٨	٤٧.٧	٤٦.٨	نפט خام وغاز طبيعي
٠.٧	١٠.٠	١٠.٠	٥٩٨٥.٣	٥٧٧١.٨	الاجمالي

المصدر: الخطة الخمسية الخامسة للتنمية ١٩٩٠ - ١٩٩٥ م ، وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية .

٣) ومن العوامل الأخرى التي ساعدت على زيادة عدد السكان الحضر ، العمال الأجانب ويرجع ذلك إلى أن المراكز الحضرية والمدن الكبيرة تتوفر لديها الإمكانيات لجذب السكان وتوفير العديد من فرص العمل لهم. ففي عام ١٩٩٢م كان حوالي ٢٧,٣٪ من المجموع الكلي لعدد سكان المملكة من غير السعوديين وكان ٩٠٪ منهم يعيشون في المدن .

٤) نظرا لان العاصمتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة هما أهم المراكز الدينية الإسلامية ولهما خصوصيات فريدة .. فلذلك تعمل هاتان المدينتان على جذب السكان لهما مما يؤدي إلى زيادة عدد السكان فيهما مع ارتفاع ملحوظ في معدلات النمو فيهما. ونظرا لان جده هي أهم الموانئ البحرية على البحر الأحمر كونها المنفذ الرئيسي لهاتين المدينتين المقدستين فقد جاء إلي الهجرة الى هذه المدن الثلاث أعداد هائلة من السكان مما زاد من سكانها بشكل كبير.

٥) تم أيضا بناء مدن صناعية جديدة مثل مدينتي الجبيل (على الخليج العربي) وينبع (على البحر الأحمر) وتميز هاتان المدينتان بتوفير الحوافز والفرص الوظيفية للصناعات البترولية والبتروكيماوية والتي تنتمي إليها مثل : شركة الصناعات الأساسية السعودية (سابك) ، ومؤسسة البترول والمعادن (بترومين) ، والشركات البتروكيماوية الأخرى الكبرى ، ونتيجة لهذه الحوافز والمميزات فقد ازدادت نسبة وعدد السكان من العمالة بهاتين المدينتين.

٦) إنشاء التجهيزات الأساسية الحديثة للبنية التحتية والمرافق العامة في المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، وكذلك المدن الأصغر حجما والقرى مما جعل من هذه المواقع مراكز للنمو المستمر.

أهداف التنمية الحضرية

تعكس الخطوط الرئيسة لعملية التنمية الحضرية بالمملكة المبادئ والقيم التي بنيت عليها الأهداف الاجتماعية للتنمية المستقبلية ، وفيما يلي بعض من هذه الأهداف:

- ١) أن تكون المدن الكبيرة والمناطق الحضرية والمدن الصغيرة أماكن أصح مما هي عليه وأكثر قابلية وصلاحيّة لعيش الإنسان.
- ٢) أن تكون هذه المدن الكبيرة والصغيرة مراكز للتجارة والصناعة والخدمات ونحوها.
- ٣) أن يتم تطوير المناطق الحضرية والريفية عن طريق تقديم أفضل المرافق وتجهيزات البنية الأساسية التحتية والخدمات البلدية وتطوير مستوى المعيشة والإسكان.
- ٤) تدعيم الخدمات والمرافق الصحية والاجتماعية والصرف الصحي والبيئة الصحية في المناطق الحضرية والريفية.
- ٥) تطوير الإمكانيات وتوفير فرص العمل في المجالات الصناعية والتجارية والإسكانية.
- ٦) تحسين أنظمة النقل والمواصلات والاتصالات.
- ٧) ضمان تحسين تطوير التنمية القطاعية والتنظيمية المناسبة للمحليات عن طريق التنسيق والتكامل في النشاطات بين كل الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية.

دور وزارة الشؤون البلدية والقروية والبلديات في التنمية الحضرية

تعتبر وزارة الشؤون البلدية والقروية أهم الأجهزة المؤسساتية الرئيسة التي تعمل من أجل التنمية الحضرية بالمملكة العربية السعودية ، فوجد أن الأمانات والبلديات الكبرى والمديريات الإقليمية للوزارة وبلديات المناطق تقوم بإعداد المخططات للنمو الحضري وتحمل مسؤولية تنفيذ هذه المخططات إضافة إلى المشروعات التنموية المحددة لها ، وبناء على السياسة التنموية الحضرية ، فإن الأهداف التنموية والغايات المحددة في قطاع البلديات أثناء الخطة الخمسية الخامسة وما بعدها تتلخص فيمايلي :

- ١) تحقيق التوازن المتكافئ لتجهيزات البنية الأساسية والمرافق العامة والخدمات البلدية التي تقدمها وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات والأجهزة

ذات العلاقة بها لجميع المناطق في المملكة مع مراعاة أسس فعالية التكاليف بحيث تتناسب الفوائد الاجتماعية والاقتصادية مع الاستثمارات.

(٢) أن يتم تقديم تجهيزات البنية الأساسية المتطورة إلى الخليات والمراكز التنموية على أساس المقومات الحقيقية والكثافة السكانية المناسبة وإمكانيات التنمية الاقتصادية الواقعية الواعده والمتوقعة.

(٣) أن يتم تطوير المرافق والخدمات البلدية وتجهيزات البنية الأساسية ورفع مستوى أدائها من خلال تطوير الكفاءة الاقتصادية.

(٤) المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية واستخدامها بصورة ملائمة بما يحقق المصلحة العامة ومصلحة الأجيال القادمة.

(٥) ضمان إيجاد تنمية متكافئة للمحليات من خلال تنسيق كل النشاطات والجهود بين جميع الأجهزة والجهات الحكومية وكذلك في جميع الإدارات الخلية ذات العلاقة (وزارة التخطيط ١٩٩٠، ص ٣٧٦).

توزيع المراكز الحضرية

ينتشر النمو الحضري في المملكة العربية السعودية بشكل غير متوازن بسبب كبر مساحة المملكة الشاسعة والمناطق المتناثرة قليلة الكثافة السكانية المنتشرة فيها والمستوى الحضري. وقد تبنت المملكة خطة التنمية الإقليمية للمناطق للتغلب على مشاكل عدم التوازن الإقليمي وذلك من خلال عملية التنمية الشاملة. وتهدف خطط التنمية الوطنية إلى التطوير الحضري والإقليمي في كل مناطق المملكة لتحقيق أهداف العدالة التنموية والاجتماعية والاقتصادية سواء بين داخل المناطق الإقليمية أو بين الأماكن الحضرية والريفية. وقد أوضحت الدراسات أن هناك نموا رئيسيا في المراكز الإقليمية المنتشرة في جميع المناطق (الإمارات) السعودية مثل مكة - المدينة - الرياض - القصيم - الباحة - الطائف - الاحساء - نجران - عسير - جيزان - القريات - الحدود الشمالية - تبوك - الجوف - حائل والسبب الرئيسي ، أن وراء هذا النمو الشامل هو وجود العديد من مراكز التنمية الحضرية التي جذبت واستقطبت

الاستثمارات في تنمية وتجهيز المرافق والبنية الأساسية (التحتية) والخدمات العامة والأسواق التجارية وما الى ذلك . وخلال خطة التنمية الخامسة صدر نظام المناطق الذي قسم المملكة إلى ثلاثة عشر منطقة في كل منها عدد من المحافظات والمراكز مصنفة بفئات متدرجة مما يفترض فيه أن تكون البلديات - وخاصة بلديات المناطق - أكثر التصاقاً وتنسيقاً مع مجالس المناطق أو المحافظات. وطبقاً لإحصائيات وزارة الشؤون البلدية والقروية كان يوجد في عام ١٩٩٢م بالمملكة حوالي ١٤٤ بلدية ومجمعا قرويا موزعة على النحو التالي :

جدول رقم ٩

توزيع البلديات والمجمعات القروية * حسب المناطق الجغرافية للمملكة

المجموعة الكلى	مجمعات قروية	بلديات أخرى	بلديات كبيرة	المنطقة الجغرافية
٣٥	٦	٢٨	١	الرياض
٢٢	٦	١٢	٤	المنطقة الغربية
١٤	٤	١٠	٠	المنطقة الجنوبية
١٦	٧	٩	٠	القصيم
٨	٢	٥	١	المنطقة الشرقية
٤	١	٣	٠	الحدود الشمالية
١١	٧	٤	٠	حائل
١٠	٤	٦	٠	جيزان
٦	١	٥	٠	تبوك
٣	١	٢	٠	نجران
٦	٢	٤	٠	الباحة
٩	٢	٧	٠	البلديات الأخرى التى ترتبط بالوزارة مباشرة
١٤٤	٤٣	٩٥	٦	الإجمالى

المصدر: وكالة التخطيط والبرامج/ وزارة الشؤون البلدية والقروية .

* تقدم المجمعات القروية خدمات كالبلديات لعدد من القرى المجاوره وهي أجهزة كالبلديات ترتبط بوزارة الشؤون البلدية والقروية ومكاتبها الإقليمية.

إلا أنه حدث إعادة تطوير وتنظيم وتصنيف للبلديات والمجمعات القروية وتم دمج بعضها وتعزيز طاقة البعض الآخر وأصبح يوجد تابعا للوزارة (في عام ١٩٩٧م) سبع مصالح للمياه والصرف الصحي وخمس أمانات لبلديات مدن كبرى على ارتباط مباشر بمعالي الوزير وهي في المدن التالية : مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض وجده والدمام كما توجد خمس مديريات اقليمية في منطقة الرياض و المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية ومنطقة القصيم ومنطقة عسير، كما توجد سبع وتسعون (٩٧) بلدية أخرى ذات درجات مختلفة في فئات أربع منتشرة في جميع أرجاء المملكة ، منها بلديات مناطق فئة (أ) ترتبط بالوزارة مباشرة . وبسبب انخفاض الكثافة السكانية بالمناطق الريفية فقد سبق أن تم إنشاء نظام المجمعات القروية لكي يلبي المتطلبات والاحتياجات البلدية للتوطين القروي بشكل عام حيث يوجد اثنان وستون (٦٢) مجمعا قرويا في ثلاث فئات .

تخطيط التنمية الحضرية

لقد أعدت وزارة التخطيط أثناء خطة التنمية الخمسية الثانية العديد من الدراسات الاقتصادية لمناطق التخطيط الرئيسة في المملكة. وقامت وزارة الشؤون البلدية والقروية بإعداد مخططات رئيسية ومخططات عملية وتنفيذية للمدن الكبيرة ونحوها وكذلك قامت بتنفيذ برنامج تنمية للمجمعات القروية. وقد سبق أن أعدت المخططات والدراسات التفصيلية لمدن الرياض وجده والدمام والطائف في السبعينيات. واستمرت هذه الجهود منذ ذلك الحين حتى نهاية الخطة الخمسية الثالثة. وقد أدخلت بعض التعديلات على مفهوم مراكز النمو وهناك تأكيد على تنسيق الجهود والخدمات على جميع المستويات الإقليمية.

ومع نهاية الخطة التنموية الثالثة أعدت دراسات لعمل المخططات التنموية الإقليمية شاملة كلا من مناطق الباحة والقصيم وحائل وتبوك ، كما تم عمل مسح شامل لكل مناطق المملكة لتحديد الوضع القائم ووضع استراتيجيات التنمية الإقليمية

التي تعتمد على إمكانياتها المتوفرة. وقد ركزت برامج الخطة الخمسية الخامسة على توسيع وتحسين مفهوم النمو الحضري على المستويين الإقليمي والوطني ، كما أن وزارة الشؤون البلدية والقروية وضعت استراتيجيات ومخططات وخطط العمل التنموية للمناطق الحضرية بالمملكة. والهدف من هذه المخططات التجهيزية والخطط الحضرية هو تنفيذ وتطبيق الاستراتيجية الإقليمية الوطنية ودراسات النمو الحضري التي أعدتها هذه الوزارة. كما تقوم وزارة التخطيط بعمل دراسات اقتصادية ماثلة لإنجاز النمو الإقليمي والتكامل. وتركز الخطة الخمسية السادسة على تطوير مراكز معلومات إقليمية ونظام معلومات آلي على مستوى المملكة مع توحيد المقاييس والمواصفات والنماذج التشغيلية.

الخلاصة

لقد بدأت التنمية الحضرية المعاصرة في المملكة بشكل رئيسي حول مراكز توزيع وإنتاج النفط وعاصمة المملكة والعاصمتين المقدستين ، وانتقل السكان من المناطق الريفية والصحراوية للعيش في هذه المناطق الحضرية على موجات متعاقبة. ومع توافر مصادر تمويل أكثر بدأت عملية التحضر والعيش في المناطق الحضرية تنتشر في كل الاتجاهات. وقد دخلت وانتشرت النشاطات الاقتصادية الحديثة على المراكز الحضرية القديمة. ومن ثم ظهر نهج جديد في التحضر مع انتشار النشاطات الاقتصادية الموزعة بعيدا عن مراكز إنتاج البترول. وفي ظل تزايد الاستثمارات الحضرية الخاصة بتنمية وتطوير الخدمات والمرافق ووسائل النقل والتعليم والصحة والسياحة والتجارة والصناعة فقد حدثت موجات في الهجرة من المناطق الريفية إلى جميع مدن المملكة. وقد مرت عملية التحضر الحديثة بمراحل متعددة من خلال الخطط الخمسية المتعاقبة للتنمية مما ساعد على الهجرة بين المناطق الحضرية ، وتزايد مستوى التحضر ، وكذلك مستوى التنمية في المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة وجده وذلك الى جانب عملية الهجرة الموسمية لأغراض الحج والعمرة والزيارة والاجازات. وتشير خطط التنمية الوطنية إلى أن المراحل المميزة للتنمية الحضرية (وخصوصا مع انشاء وزارة الشؤون البلدية والقروية) قد اعتمدت وأسست على أهداف التنمية الحضرية للخطط التنموية

الخمسية الشاملة. وقد تزامنت وتماشت المرحلة الأولى من عملية التحضر الحديثة مع خطة التنمية الخمسية الأولى التي أعدت على أساس التركيز على إنشاء التجهيزات الأساسية والتنمية التحتية. وتضمنت المرحلة الثانية عملية تطوير تنمية شاملة واستراتيجية في جميع أنحاء المملكة. كما أعطت الخطة الخمسية الثانية أولوية للتجهيزات الأساسية للبنية التحتية وخصوصاً في قطاعي الإنتاج والإنشاء. وركزت المرحلة الثالثة والخطة الخمسية الثالثة على استراتيجية تهدف إلى إتمام مشروعات التجهيزات الأساسية والبنية التحتية وتنمية الموارد البشرية. أما المرحلة والرابعة فقد كانت تركز على التخطيط الإقليمي الشامل كما انعكس على هذه الخطة التنموية الرابعة هدف دمج ونشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل أنحاء المملكة. وركزت الخطة الخمسية الخامسة على إيجاد فرص عمل لكل المواطنين. وتركز الخطة الخمسية السادسة على تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية والمشاركة في المرافق والخدمات العامة وتطوير مراكز معلومات إقليمية ونظام معلومات آلي على مستوى المملكة.

وقد شهدت المملكة العربية السعودية في خططها الخمسية حركة تنمية عمرانية واسعة في جميع المناطق هدفت إلى التوازن بين التنمية الحضرية والريفية وخصوصاً من حيث التجهيزات الأساسية والخدمات والمرافق التحتية. وتعتبر المجمعات القروية وكذلك لجان التنمية العامة ولجان التنمية المحلية من أهم الأجهزة الفاعلة التي تعمل على تنمية المناطق القروية. وقد أنشئت هذه اللجان لكي تشرف على المجمعات القروية وتساهم في دعم المشاركة العامة لتنمية مشروعات المجتمع الريفي والخلي ، وقد أصبحت هذه جزءاً لا يتجزأ من عملية تخطيط التنمية الوطنية وتخطيط التنمية المحلية في المملكة.

ولقد تضمنت خطة التنمية الثالثة استراتيجية مراكز النمو للعمل على تركيز مقومات التنمية في المواقع القابلة للنمو الاقتصادي والاجتماعي. ولم تطبق الفكرة في البداية بالطرح الذي كان يرجى نجاحه. ثم كان محور الاستراتيجية الإقليمية للخطة الرابعة تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة والتأكيد على تطبيق نظام مراكز النمو مع الأخذ

بالوحدات الإدارية على كل مستوياتها كمعايير تخطيطية مكانية. وتضمنت استراتيجية خطة التنمية الخامسة التركيز على تحقيق التنمية بين مناطق المملكة وربطها بالاحتياجات السكانية واختيار مراكز النمو التي تحد من تشتت الخدمات وبعثرة الجهود. وصدر نظام المناطق ليعزز هذا المفهوم ثم أكدت الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السادسة أهمية تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة. ومن الجدير بالذكر أن المادة الثالثة الواردة بنظام المناطق المعدل الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٢٠ في ١٤/٣/١٤١٤ هـ نصت على أن تتكون كل منطقة إدارية من عدد من المحافظات فئة (أ) وفئة (ب) والمراكز فئة (أ) وفئة (ب) وبحيث يراعى في ذلك الاعتبارات السكانية والجغرافية والأمنية. وجرى تصور ثلاثة مستويات لمراكز النمو وطنية وإقليمية ومحلية. ولا يغرب عن البال أن ظاهرة انتشار الأراضي البيضاء داخل المدن تخلق المسؤولين وخصوصا ذوي العلاقة بالبلديات وتخطيط المدن والنمو العمراني بعامة، وقد سبق أن صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١١٧٠ وتاريخ ١٣٩٧/٨/٢٥ هـ ورقم ١٣ وتاريخ ١٤/١/١٤٠٦ هـ بوضع حد لذلك وتحديد النطاق العمراني لمدينة المملكة للعشرين عاما التالية. واستكمالا لذلك فقد جرى إعداد دراسة النطاق العمراني في عام ١٤٠٨ هـ وتم اعتمادها بقرار مجلس الوزراء رقم ١٧٥ الصادر بتاريخ ١٤/٩/١٤٠٩ هـ والقاضي بالموافقة على قواعد تحديد النطاق العمراني.

الحواشي

- (١) نتيجة للتطورات التخطيطية والتنموية المتصلة بالموضوع والتي جرت بعد طبع الكتاب باللغة الإنجليزية فقد جرى تحديث المعلومات هنا بعد ترجمتها بشمول بعض التطورات والمعلومات التي استحسن شمولها مثل الخطة الخمسية السادسة ونحوها.

البناء الاجتماعي الحضري

عبد الله حسين الخليفة



يتمثل الغرض من هذا الفصل في دراسة وتحليل تأثير الأبعاد الاجتماعية في التنمية الحضرية في المجتمع السعودي ولتحقيق هذا الغرض وتعميق فهمنا لهذه المسألة ، فسنبين في البداية بمراجعة البحوث الاجتماعية والدراسات التي تناولت العلاقة بين الانسان وبيئته كوسيلة لبناء إطار نظري لفهم المؤثرات الاجتماعية الفاعلة في تشكيل الهياكل العمرانية للمدن السعودية ، ثم نوجه اهتمامنا نحو اتجاهات التحضر في المملكة العربية ، وذلك لتباين أنماط وصور الأبعاد الاجتماعية للتنمية الحضرية في المملكة تختلف إلى حد ما عن تلك التي سبقت ملاحظتها من خلال الدراسات في أماكن وأطر أخرى. إن التحول الريفي - الحضري الذي مرت به المملكة خلال فترة قصيرة قد أدى بطرق مختلفة إلى تسريع التغيرات السكانية والاجتماعية الذي أدى إلى تحول العديد من المستوطنات السكانية في المملكة من مستوطنات تقليدية إلى مدينة حديثة. وأخيراً ، سنقوم بتقديم تحليل كمي وكيفي لخصائص المدن الرئيسة بالمملكة والذي من خلاله سيتم تحديد وإلقاء المزيد من الضوء على الأبعاد الاجتماعية المختلفة المشكلة للبناء الاجتماعي للمدن السعودية.

الخلفية النظرية

يمثل البناء الاجتماعي للمدن أحد الظواهر التي حظيت بالدراسة والتحليل من قبل الباحثين في حقول الاجتماع والايكولوجيا الإنسانية ، ففي هذين الحقلين تم دراسة وتمحيص قضايا معينة ذات صلة بالتفاوتات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للتقسيمات العمرانية خصوصا تلك القضايا والموضوعات المتعلقة بالطرق التي تشكلت في ضوءها التقسيمات العمرانية ليس فقط وفقاً للفروق والاختلافات بين الجماعات

الاقتصادية ولكن أيضا وفقا لاعتبارات المواطن الأصلية والاعتبارات الاجتماعية والثقافية.

نماذج البناء الاجتماعي الحضري الداخلي

تعود المحاولات الأولى لدراسة البناء الثقافي والاجتماعي الداخلي للمدن إلى الدراسات التي صورت الهيكل العمراني كسلسلة من الطبقات الرأسية التي تتحول إلى أقواس من الأبنية الاجتماعية المتجانسة (Kol, 1841)؛ وعليه فإن الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان تأخذ في الانحسار مع الابتعاد عن مركز المدينة باستثناء بعض النطاقات والضواحي التي ربما يقطنها ذوو الدخل العالية بعيدا عن التكدس والتلوث في مركز المدينة وطلبا للراحة والهدوء في الضواحي والقرى القريبة (Berry & Kasarda, 1977: 108). هذا وقد ظهر فيما بعد أن العلاقة الارتباطية العكسية بين المسافة عن مركز المدينة والوضع الاجتماعي والاقتصادي كانت سمة البناء الداخلي للمستوطنات التقليدية (Sjoberg, 1960; Chatterjee, 1960, Al-Sheikh, 1982).

ويقف على النقيض من نمط المدينة التقليدية نمط البناء الداخلي للمدن العصرية حيث يتحسن فيه الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان طرديا مع الابتعاد عن مركز المدينة. ففي المجتمع الأمريكي خلال العقود الأولى من هذا القرن افترض عالم الاجتماع الحضري بوجس وزملاؤه نموذج الهيكل العمراني الاحادي المركز الذي تتجه فيه المدينة الى التوسع (Burgess, 1925) والامتداد العمراني من مركز واحد نحو الخارج في نطاقات عمرانية متتابعة نتيجة لتزايد حجم معدلات الهجرة الريف - حضرية، والعمالة الوافدة التي تتخذ غالبا من وسط المدينة والمناطق القريبة منه أماكن مفضلة للإقامة نظرا لتوفر فرص العمل وانخفاض تكلفة إيجارات المساكن في وسط المدينة. ونظرا لتكدس المهاجرين والعمالة الوافدة في منطقة وسط المدينة تفقد الحياة الاجتماعية جاذبيتها ويصبح العيش فيها مقلقا ومرهقا وهنا يلجأ ذوو الدخل العالية والمتوسطة للنزوح الى الضواحي بعيدا عن وسط المدينة حيث لم تعد هناك أهمية لبعد المسكن عن مكان العمل في وسط المدينة نتيجة لتطور المواصلات ومرافق النقل.

هذا وقد قام لاحقاً هويت (Hoyt, 1939) بمعارضة نموذج الهيكل العمراني احادي المركز وقام بتقديم نظرية بديلة لنمو وتقسيم المدينة ، فالبناء الداخلي للمدينة وفقاً لهويت لا يتكون من مجرد نطاقات دائرية متتابعة فقط تحيط بمركز المدينة ، كما أن المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجاورات السكنية لا يرتبط مباشرة بالمسافة من مركز المدينة ، حيث أكد على أن الأحياء ذات الأوضاع المرتفعة والأحياء ذات الأوضاع المتدنية متواجدة في مختلف تقسيمات المدينة من دون ان تكون محيطة بوسط المدينة ، وإنما يأخذ التوزيع هنا شكل قطاعات (أي حلقات دائرية متقاطعة لا متداخلة). وتشكل المنافسة فيه على اختيار المواقع الجيدة الحافز للتوسع القطاعي العمراني ، هذا وعندما يتوفر للقطاع مستوى عال من الخدمات والمرافق الاجتماعية والاقتصادية (أو لا يتوفر) فإن القطاع يميل نحو المحافظة على ذلك المستوى لاجل طول مما يعطي تصنيفاً للقطاعات حسب المستوى الاجتماعي والاقتصادي. إضافة إلى ذلك ، فإن هذه القطاعات بقطع النظر عن مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية تميل نحو التوسع العمراني الاشعاعي من المركز نحو الأطراف. وتبعاً لهذا النموذج ، تكون العلاقة الارتباطية بين المسافة من مركز المدينة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للحي ايجابية (Hawley, 1950, Frisbie & Kasarda, 1988:631).

هذا وفي عام ١٩٤٥ ، قام هاريس وألمان (Harris & Ulman, 1945) بتقديم النموذج المعروف بنموذج النويات المتعددة Multiple Nuclei. فبدلاً من تصور المدينة محتوية على مركز تجاري واحد، كما في نموذج الهيكل العمراني احادي المركز لبرجس ، تشكل المدينة من مراكز عديدة بعضها صاحب نشأة المدينة في حين تطور البعض الآخر في فترات لاحقة. وتبعاً لهذه النظرية ، فإن لكل مدينة حديثة نواة رئيسة نمت وتطورت حولها معظم الأنشطة الإدارية والتجارية والخدمية. وبالإضافة إلى ذلك ، يوجد عدد من النويات المتخصصة الأخرى مثل نواة تجارة الجملة ونواة الصناعات الخفيفة التي تقع غالباً على مقربة من النواة الرئيسة للمدينة ونواة أخرى خاصة بالصناعات الثقيلة التي غالباً ماتقع على أطراف المدينة ، وهكذا. أما المناطق السكنية فموزعة حول تلك النويات حسب تفاوت اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. وتعكس هذه النظرية الاحتياج لمواقع مختلفة تتدرج في التنسيق والتنظيم تبعاً للتكامل أو التعارض في الاغراض

والاستعمالات والتباين في القدرة المالية لدفع تكلفة السكن والعيش في المواقع المرغوبة.
(Frisbie & Kasarda, 1998 : 631).

هذا وعلى الرغم من أن هذه النماذج الثلاثة تبدو من حيث التركيز مختلفة عن بعضها البعض فإن الشواهد الميدانية المستخلصة من دراسات التحليل الاجتماعي Social Area Analysis والتحليل العاملي Factorial Ecolog قد أوضحت اسهام النماذج الثلاثة في البناء الاجتماعي والاقتصادي العام للمدينة (Berry & Kasarda, 1977:89). ولتوضيح هذه الفكرة ، فسنبقوم حاليا بالتركيز على التحليل الاجتماعي والتحليل العاملي وذلك لتوثيق ولتوضيح كيف أن الشواهد التي انتهت إليها تلك الدراسات قد أملت بمزايا النماذج النظرية الثلاثة لنشأة ونمو وتطور المدن.

طريقة التحليل الاجتماعي ، وتحليل العوامل المؤثرة في البناء الاجتماعي والحضري

يعود تحليل الجوانب الاجتماعية لدراسات شفكي وزملاؤه عن البناء الهيكلي العمراني لمدينتي لوس أنجلوس وسان فرانسيسكو (Shevky, William & Bill, 1955) حيث ينظر هؤلاء الباحثون إلى البناء الحضري كنتيجة للتحديث المجتمعي الذي يظهر من خلال الترابط الوثيق للعلاقات الاجتماعية وتقسيم العمل وظهور قوى التخصص ، فهذه التغيرات الكبرى تحتوي على ثلاث عمليات هي التغيرات المتعلقة بالتنظيمات المهنية ، تغيرات طرق المعيشة والحياة ، والتوزيعات السكانية (Shevky & Bill, 1961:227).

وتعتمد طريقة التحليل الاجتماعي بشكل عام على الافتراض الذي ينص على أن الفروق الاجتماعية والاقتصادية الملاحظة على المستوى الفردي أو العائلي والناجمة عن التغيرات الكبرى تظهر إلى درجة كبيرة في المكان، أي أن المناطق الحضرية التي تستقطب حجما كبيرا من السكان من ذوي الأوضاع أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة تميل تقسيماتها (كالأحياء والمجاورات السكانية أو مناطق

التعداد السكانية) إلى التباين حسب تلك الأوضاع أو الخلفية وبطريقة تستوعب تلك التباينات. وقد قام شفكي وزملاءه باستخدام ثلاثة فروض constructs لفهم التباين الاجتماعي الحضري هي (١) الوضع الاقتصادي المقاس حسب المهنة ، التعليم ، الإيجار ، الدخل ، نوعية السكن ، وكثافة الوحدة السكنية (٢) الوضع العائلي أو التحضر ، حسب معدل الخصوبة ، حجم المساكن المنفصلة ذات العائلة المفردة ، نسبة الاناث المشاركات في قوة العمل (٣) الخلفية العرقية مقيسة بنسبة السكان غير البيض ونسبة السكان المولودين خارج الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أظهرت تحليلاتهم لكل من لوس أنجلوس وسان فرانسيسكو أن الفروض الثلاثة قد عكست مستويات التباين بين مناطق التعداد السكانية لكلتي المدينتين كما أن الدراسات اللاحقة للمدن الأمريكية غير الجنوبية والمدن الاسكندنافية قد أظهرت قابلية نموذج شفكي للتعميم على تلك المدن ، أي أن التحليل الاجتماعي لكل مدينة من تلك المدن قد أوضح أن الأوضاع الاقتصادية والعائلية والعرقية تمثل أبعادا مكانية متميزة للبناء الاجتماعي الحضري. أما المدن الأخرى بما فيها المدن الجنوبية في الولايات المتحدة الأمريكية ومدن العالم الثالث التي خضعت لهذا النوع من التحليل، فإن تأثير المتغيرات الثلاثة كل بمفرده ليست له دلالة حقيقية ولا يعكس لوحده قيم الظواهر المدروسة. فعلى سبيل المثال ، يظهر تأثير المتغيرات المستخدمة لقياس كل من بعد "الوضع الاقتصادي" و"الوضع العائلي" في بعد واحد وليس في بعدين في حالة مدن الجنوب الأمريكي ومدينة القاهرة بمصر. كما أن التحليل الاجتماعي لكل من المدينتين الأفريقيتين أكرا وأبيدجان أظهر ارتباط المتغيرات المستخدمة لقياس الوضع العائلي بالمتغيرات المستخدمة لقياس الوضع العرقي ارتباطا قويا. ويعزى إخفاق الأبعاد الثلاثة في عكس تأثيراتها كل بمفردها إما لاسباب منهجية أو لتدني مستويات التحضر في تلك المدن (Abu Lughod, 1969; Van Arsod, Et al., 1958; McErath, 1968).

ومن الجدير بالذكر ، أن الأبعاد الثلاثة التي حددها شفكي وزملاؤه (Shevky et al, 1949, 1955, 1961) تتطابق عن كثب مع النماذج الكلاسيكية الثلاثة لمط النمو الحضري أي أن البعد الأول وهو التباين الاجتماعي والاقتصادي

يظهر حسب التحليل الاجتماعي موزعا بشكل قطاعي (Hoty, 1939)، كما يظهر تباين الوضع العائلي متطابقا عموما مع النموذج العمراني أحادي المركز (Burgess, 1925)، أما تباين الخلفية العرقي فيتبع نموذج النويات العمرانية المتعددة (Berry & Kasarda, 1977).

أما فيما يتعلق بمفهوم الإيكولوجيا العامليه فيشير للدراسات الحضرية التي تقوم على التحليل العاملي، فهو أحد الأساليب الاحصائية متعددة العوامل المستخدمة في دراسة واختبار وبلورة أهم العوامل والقوى والمؤثرات الفعالة في البناء الاجتماعي والحضري، ولأن الإيكولوجيا العامليه تعد إحدى نتائج التحليل الاجتماعي فإن هناك عدد من أوجه الشبة والاختلاف بين المدخلين. فكلا النموذجين يستخدمان وحدات تحليلية عمرانية اجمالية Aggregate Spatial unit of Analysis مثل مناطق تعداد السكان، الأحياء، أو المجاورات السكنية. كما يستخدمان التحليل العاملي لبلورة الأبعاد الثقافية والعرقية والاجتماعية والاقتصادية التي تقف وراء البناء الاجتماعي العمراني للمجتمع الحضري. وبالمقابل، فإن المدخلين يختلفان عن بعضهما البعض في عدد من الاعتبارات المنهجية؛ فالتحليل الاجتماعي ذو طابع استنباطي ينطوي على الانتقال من العام الى الخاص، أما التحليل العاملي فطابعه استقرائي ينطوي على الانتقال من الخاص الى العام. إضافة إلى إن عدد المتغيرات المستخدمة في الإيكولوجيا العاملية أكثر بشكل واضح من المتغيرات التي يقوم عليها التحليل الاجتماعي.

هذا وقد أسفرت طريقة التحليل العاملي لعدد من المجتمعات عن تشكيل على الاقل أربعة أنماط حضرية (Herbert, 1972)، كالآتي:

(١) المدن الأمريكية

أظهر التحليل العاملي للمدن الأمريكية وجود نمط عام متسق في معظم الحالات، أي أنه في كل دراسة حالة تم تحديث ثلاثة ابعاد هي: الوضع الاجتماعي والاقتصادي والوضع العائلي والوضع العرقي يعزى إليها معظم التباين الموجود بين المناطق الاحصائية، ويستثنى من ذلك دراسات مدن الجنوب الأمريكي التي لم

يكن لمتغيرات الوضع العائلي و متغيرات الوضع العرقي كل بمفردها تأثير مباشر في الكشف عن ظاهرة التباين.

(٢) المدن الأوروبية

أظهر التحليل العاملي للمدن الأوروبية ما عدا المدن البريطانية وجود بعدين هما الوضع الاجتماعي والاقتصادي ، والوضع العائلي يفسران معظم التباين في مناطق التعداد السكاني بتلك المدن. وقد أعتبر غياب البعد الثالث "الوضع العرقي" مؤشرا لدرجة عالية من التجانس العرقي في تلك المدن.

(٣) المدن البريطانية

أظهر التحليل العاملي للمدن البريطانية نمطا أيكولوجيا مقاربا لنمط المدن الأمريكية أي أن أبعاد الوضع الاجتماعي والاقتصادي ، والوضع العائلي والوضع العرقي تقف وراء البناء الاجتماعي العمراني الداخلي لتلك المدن. ومع ذلك فإن نمط المدن البريطانية يختلف عن نظيره الأمريكي فقط في نوع المتغيرات التي تقيس وضع الهجرة أو السكان ذوي الأصول الأجنبية بدلا من الوضع العرقي كما هو الحال في المدن الأمريكية.

(٤) مدن الدول النامية

لم يظهر التحليل العاملي لعدد من مدن دول العالم الثالث وجود نمط أيكولوجي متسق.. ففي بعض الدراسات وجد أن المتغيرات التي تقيس الوضع الاجتماعي والاقتصادي والوضع العرقي ترتبط ببعدها واحد كما هو الحال في دراسة بوزي لمدينة كلكتا الهندية (Bose, 1965-1968). كما أبانت دراسات أخرى كدراسة فيفرنش وهيل (Ffrench & Hill, 1971) ودراسة العنقري (Al-Ankary, 1983) في دراساتهم الأيكولوجية العملية لمدينة الكويت أبعادا مختلفة عن تلك التي اكتشفتها الدراسات السابقة عن مدينة الكويت (Ffrench & Hill 1972) ووجود أكثر من عامل لكل بعد من الأبعاد الثلاثة التي تمت ملاحظتها في المدن الأمريكية (Al-Ankary 1983).

عملية التحول الريفي - حضري في المجتمع السعودي

يعتبر التحضر في المجتمع العربي السعودي ظاهرة حديثة إلى حد ما. فخلال مراحل النمو الأولى للمملكة العربية السعودية كنظام اجتماعي وسياسي مستقل (١٩٠١-١٩٣٠)، كانت غالبية سكانها من البدو الرحل (مايزيد عن ثلثي السكان تقريباً) (Twitchell, 1958: 139)، ولم تكن هناك سوى شريحة سكانية صغيرة الحجم تعيش في المدن الصغيرة والقرى والهجر.

ومع استتباب الأمن واستقرار النظام السياسي في المملكة العربية السعودية واكتشاف البترول خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، طرأت على حياة البداوة تغيرات جذرية من خلال سياسات وبرامج توطين سكان البوادي في قرى وهجر جديدة. وأخذت المدن والقرى الموجودة سابقاً هي الأخرى في النمو نتيجة للهجرة الداخلية من الريف والنمو السكاني الطبيعي الناتج عن تحسن الأوضاع الصحية والمعيشية في المجتمع.

ولم تمض ثلاثة عقود من ذلك الزمن حتى وصلت عملية التحضر في المجتمع السعودي إلى معدل مذهل حقا وأصبح نزوح السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية يشكل ظاهرة اجتماعية في السبعينيات الميلادية، حيث توسعت المدن الكبرى والصغرى في مختلف مناطق المملكة بدرجات متفاوتة من مجرد تجمعات عمرانية لا تتجاوز بضعة آلاف نسمة إلى مراكز حضرية تضم عشرات بل مئات الألوف من السكان؛ فحجم كل من مدينة الرياض ومدينة جدة على سبيل المثال زاد من نحو ثلاثين ألف نسمة خلال الخمسين عاماً الماضية إلى ما يربو عن مليون نسمة خلال عقد الثمانينيات من هذا القرن (Barth & Quiel, 1987). هذا ووفقاً لتعداد عام ١٩٩٢ بلغ تعداد سكان مدينة الرياض نحو ٢٧٨ مليون نسمة، كما بلغ تعداد سكان جدة نحو ٢٠٥ مليون نسمة. وتعود هذه الزيادة الهائلة أساساً إلى الهجرات الريفي - حضرية والعمالة الوافدة التي استقدمت للعمل في مشروعات البنية التحتية الضخمة والمشاريع الإنمائية الأخرى.

النمو الحضري

لقد شكل التحضر في المملكة العربية السعودية ظاهرة جديدة ، فقبل عام ١٩٧٠ ، كان الجزء الأكبر من السكان يعيش في مناطق مستقرة بدوية أو شبة بدوية ، وبعد ذلك طرأت على توزيع السكان تحولات جديدة تمثلت في انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وفي الحقيقة يمكن القول أن الزيادة السريعة في حجم سكان المملكة العربية السعودية خلال فترة ١٩٥٠-١٩٩٠ قد حدثت غالبا في المناطق الحضرية فقد زاد سكان الحضر من ٥٩٪ في عام ١٩٥٠ إلى نحو ٤٨٧٪ في عام ١٩٧٠. واستمر تزايد السكان الحضر بمعدلات مرتفعة خلال السبعينات والثمانينات من هذا القرن. ففي عام ١٩٩٢ شكل سكان المناطق الحضرية (مستوطنات يتعدى حجم الواحدة منها ٢٤٠٠ نسمة) نحو ٧٧,٢٪ من إجمالي السكان ، منهم نحو ٦٨٥٪ من السعوديين. ويمكن أيضا الاستدلال من بيانات الأمم المتحدة (United Nations, 1983: 322) على أن الزيادة في حجم سكان المملكة خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٧٥ على وجه الخصوص كانت متركزة في المناطق الحضرية ، في حين أظهرت المناطق الريفية معدل نمو سلبي خلال الفترة ذاتها. ففي حين تفاوت معدل النمو الاجمالي لسكان الحضر ما بين ٥٨١٪ خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٦٠ إلى ٢١١٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥. تناقص معدل الزيادة الريف - حضرية من ١٠٢٪ في الفترة ١٩٥٠-١٩٦٠ إلى نحو ٠٩٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠. ولا يعود السبب في ذلك إلى الهجرة الداخلية والدولية إلى المراكز الحضرية فحسب بل أن السبب يعود أيضا إلى إعادة تصنيف بعض المناطق الريفية إلى مراكز حضرية واحتواء المدن الرئيسة النامية على الدوام للارياف القريبة منها ، وبناء المدن الجديدة التي شرعت تستقطب اعدادا كبيرة من المهاجرين (Al-Khalifah & Frisbie, 1989: 15-22).

عملية الاستقرار والتحول الريف - حضري

في مطلع القرن العشرين لم تجذب المدينة والقرية والهجر الصغيرة سوى اعداد قليلة من السكان السعوديين ، بينما كان السواد الأعظم من السكان يعيش في البادية.

هذا وقد أخذت عملية توطين البادية أشكالاً متنوعة عبر فترات زمنية مختلفة ، ابرزها ، لاغراض هذا البحث ، توطين البادية الطوعي حول المناطق الحضرية الرئيسة في المملكة.

هذا النمط من توطين البادية هو ما يشار إليه بتوطين البادية الطوعي أو العفوي الذي حدث نتيجة لرغبة أبناء البادية أنفسهم في الاستيطان من دون التدخل المباشر للحكومة في عملية توطينهم حيث يؤكد بعض الباحثين (Al-Abadi, 1981: 211) أن هذا النمط من الاستيطان هو أكثر الأنماط نجاحاً مقارنة بتوطين البادية الذي حدث بفعل التدخل المباشر للحكومة، وذلك نظراً لأن السكان البدو أنفسهم قد وجدوا الاندماج في المجتمع الحضري الأكبر أمراً ضرورياً.

هذا وقد حدث هذا النوع من الاستيطان بشكل رئيسي بعد عام ١٩٣٠ ، وذلك نتيجة لهجرة سكان البادية من المهجر الأولى. وهناك العديد من العوامل التي ساهمت في نجاح هذا النوع من توطين البادية (Al-Abadi, 1981: 211-212) مثل الجفاف الشديد خلال عقدي الخمسينات والستينيات، وإلغاء نظام الحمى مما شجع السكان البدو على الاستقرار الطوعي وبالإضافة إلى ذلك، فإن اضمحلال القوة السياسية للقبيلة وبزوغ قوة حكومية موحدة تعتبر من الدوافع الأساسية للتوطن الطوعي. كما أن اكتشاف البترول قد ساهم بشكل غير مباشر في توطين البادية على مقربة من مراكز البترول في المنطقة الشرقية. وهناك عوامل ثقافية ساهمت في التوطن الطوعي مثل التحول من تربية الإبل إلى تربية الأغنام جراء انحسار أهمية الجمال كوسيلة مواصلات وميل سكان البادية إلى الاستقرار بالقرب من المراكز الحضرية للاستفادة من الفرص الاقتصادية المتوفرة فيها والحفاظ في الوقت نفسه على هويتهم الاجتماعية والقبلية.

وقد حدث توطن البادية العفوي في المدن والقرى ، فأما الاستيطان الذي حدث في القرى فقد تم بواسطة القادمين من المهجر الأولى. ويذكر الشامخ (Shamekh, 1975: 171) أنه على خلاف من المهجر الأولى، فإن عملية التوطن هذه قد

حدثت أساسا لأسباب اقتصادية وللرغبة في حياة الاستقرار وليست لبواعث دينية. وبالمثل، فإن المناطق الحضرية مثلت عامل جذب للسكان البدو الذين أقبلوا عن الحياة الاجتماعية البدوية واختاروا الاستقرار على مقربة من المناطق الحضرية في مناطق عرفت بالحلل (جمع حلة). ومن الأهمية بمكان ملاحظة أنه في معظم المدن السعودية وخصوصا الكبرى منها كالرياض وجدة ومكة المكرمة ومدن المنطقة الشرقية يوجد عدد من الأحياء الواقعة على أطراف معظم هذه المدن التي يقطنها بشكل رئيسي قبائل مختلفة (Shmekh, 1975: 219-220). وبعض هذه الحلل أو الأحياء تحمل أسماء القبائل التي تسكنها مثل حي العنوز في الرياض وحي الدواسر في الدمام ونحو ذلك. هذا وفي الفترات اللاحقة عمل التوسع العمراني للمدن السعودية خلال خطتي التنمية الخمسية الثانية والثالثة (١٩٧٥-١٩٨٥) على استوعب تلك الأحياء وأصبحت جزءا لا يتجزأ من تلك المدن.

إن الأسباب والتغيرات التي لحقت بسكان البادية وما ترتب على تلك التغيرات من نتائج مما أدى بهم إلى الاستقرار في المراكز الحضرية قد أثرت على العديد من الظواهر الاجتماعية بما في ذلك البناء العائلي، الزواج، القيم الثقافية، الخصوصية الأسرية والتفاعل الاجتماعي، اختيار نمط المسكن، التعليم وتركيب العمالة. فنظرا لميل أبناء البادية للمحافظة على الاتصالات المباشرة مع أبناء القبيلة في البيئة الحضرية، تلك العملية التي تعمل بالمقابل على تقليل درجة تفاعلهم مع الآخرين، فإن كلا من البناء العائلي البدوي وقيم البدو الثقافية ونمط الزواج لديهم لم تتعرض لتغيرات جوهرية. فكما كان الوضع عليه سابقا أيام البداوة، فإن من المتوقع إلى حد كبير أن أبناء البادية من قاطني المراكز الحضرية سيفضلون حجم الأسرة الكبير نظرا لعدد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية مثل العمر المبكر عند الزواج وتعدد الزوجات وانخفاض المستوى التعليمي وعدم مشاركة المرأة في قوة العمل، إضافة إلى ذلك فإن مفهوم القبيلة في المراكز الحضرية لا يزال يمثل أهمية اجتماعية قوية، حيث يصنف الناس في فئات مختلفة حسب الخلفية القبلية من مثل قبيلي لمن ينتمي إلى قبيلة عربية معروفة في مقابل غير قبيلي لمن لا تعرف خلفيتهم القبلية على وجه

التحديد. ومن تلك الآثار ما يتعلق بالزواج المختلط؛ فزواج الشخص من امرأة ذات وضع قبلي مختلف أو بالعكس لا يزال نادرا وينظر إليه بكثير من الغرابة والاستهجان في الغالب

أما فيما يتعلق بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للبدو، فمن المعروف أن معدل الأمية بين البدو مرتفع لدى كلا الجنسين (Cole, 1987: 295) ذلك لأن المؤسسات التعليمية الحديثة لم تكن متوفرة لدى البدو في مواطنهم الأصلية إلا منذ وقت قريب أي بعد الشروع في تطبيق خطط التنمية الخمسية، وهو ما أدى إلى تأخر المستوى التعليمي لأبناء البادية مقارنة بأبناء الريف والحضر وقد أدى هذا إلى تحديد أنواع الأعمال التي تتفق والحاجات الاجتماعية والاقتصادية للبدو المقيمين في البيئة الحضرية الذين وجدوا القطاع العسكري قطاعا مشرفا للانخراط فيه.

ومن حيث غط السكن المفضل، فمن الممكن القول أن تجانس أبناء البادية المقيمين في المراكز الحضرية من حيث الخلفية الاجتماعية والقبلية، ومواجهتهم لنفس مشاكل التكيف الاجتماعي والاقتصادي في المناطق الحضرية جعل من الأهمية بمكان أن يقيموا على مقربة من بعضهم البعض. ولقد أثرت هذه العملية على الهيكل العمراني لمعظم المدن السعودية؛ إذ يوجد في معظم هذه المدن أحياء أو مجاورات سكنية محددة تتركز فيها إقامة أبناء البادية بشكل مميز. وقد أدى هذا الوضع إلى وجود مجاورات وأحياء سكنية منعزلة اجتماعيا وثقافيا عن بعضها البعض وفقا للفروق القبلية ومكان المولد حيث ترتب على ذلك ضعف التفاعل الاجتماعي بين المقيمين في هذه المناطق المنعزلة.

التدرج الاجتماعي لسكان الحضر

نظرا لنشأة المناطق الحضرية في المملكة العربية السعودية خلال فترة قصيرة للغاية فإنه من المهم أن نتعرف على المواطن الأصلية لسكان الحضر، لأن ذلك

سيساعدنا على أن نتفهم جيدا مدى تفاعل واستجابة البناء الحضري الداخلي للمدن السعودية للتباين في الخلفية الاجتماعية واعتبارات الموطن الأصلي لسكان تلك المدن.

ولتوضيح ذلك ، يمكن القول أن سكان المدن السعودية يتكونون من ثلاثة فئات متميزة هم سكان الحضر التقليديون، المهاجرون من الريف، والعمالة الوافدة. ويمثل الحضر التقليديون وكذلك العمالة الوافدة خصوصا إلى ما قبل ١٩٧٠ نسبة مئوية بسيطة من بين المجموع الأعظم لسكان المدن. أما فيما يخص المهاجرون من الداخل المتمثلون غالبا في المهاجرين من الريف ومن البادية فهم يشكلون النسبة العظمى من سكان المدن خصوصا في الفترات السابقة على ١٩٨٥. وعلى سبيل المثال، فالجدول رقم ١٠ يشير إلى أن نسبة أرباب الأسر المولودين في الرياض أو الذين نشأوا وتربوا فيها قد بلغت ١٥٪ و ٢٨٪ في عام ١٩٦٨ و ١٩٨٥ على التوالي. أما أرباب الأسر غير السعوديين فقد شكلوا نحو ٢٢٦ و ٣١٠٪ على التوالي لنفس الفترة. وبالمقابل، فقد بلغت نسبة أرباب الأسر المهاجرين من الداخل نحو ٦٢٪ و ٤٨٪ في عام ١٩٦٨ و ١٩٨٥.

أما فيما يتعلق بالحجم الإجمالي لسكان الرياض ، فإن الجدول رقم ١١ يوضح أن نسبة السكان المولودين أو الذين نشأوا وتربوا في مدينة الرياض قد أخذت في الانخفاض، بينما أخذت نسبة العمالة الوافدة في الازدياد عبر الزمن، حيث انخفضت نسبة المولودين الذين نشأوا في الرياض من ٤٦٪ في عام ١٩٦٨ إلى نحو ١٩٥ و ٢٥٪ في عام ١٩٧٧ و ١٩٨٦ على التوالي. وبالمقابل فقد ارتفعت نسبة السكان من العمالة الوافدة في الرياض من ١٥٪ و ١٨٪ في عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٧، إلى نحو ٣٥٪ في عام ١٩٩٢. أما نسبة المهاجرين السعوديين المقيمين في الرياض فتمثل أعلى النسب في عام ١٩٦٨ و ١٩٧٧ ولكنها أتت في المرتبة الثامنة بعد العمالة الوافدة من حيث النسبة في عام ١٩٦٨.

جدول رقم ١٠

التوزيع النسبي لارباب الأسر في مدينة الرياض حسب حالة الهجرة ومصدر البيانات لعامي ١٩٦٨ ، ١٩٩١

وضع الهجرة				مصدر البيانات وتاريخها
الاجمالي	غير سعودي	داخلية	مولود أو ناشئ في نفس المدينة	
١٠٠	٢٢ر٦٠	٦٢ر٤٠	١٥ر٠٠	دوكسيادس ١٩٦٨ *
١٠٠	٣١ر١٠	٤٨ر١٠	٢٠ر٨٠	الخليفة ، ١٤١١ **

* Dosiadis Associates (1968). Riyadh Existing Conditions, Riyadh: Ministry of Interior

** لمزيد من التفصيل (الخليفة ١٩٩١ ، ص ١٣٤)

جدول رقم ١١

التوزيع النسبي لسكان مدينة الرياض حسب وضع الهجرة ومصدر البيانات

وضع الهجرة				مصدر البيانات وتاريخها
المجموع	السكان غير السعوديين	المهاجرون من الداخل	المولودون أو الناشئون في الرياض	
١٠٠	١٥	٣٩	٤٦	دوكسيادس ١٩٦٨ *
١٠٠	١٨	٠	٠	احصاء ١٩٧٤ م
١٠٠	٢٨	٥٠	١٩ر٥	مسمح ست انترناشيونال ١٩٧٧ م
١٠٠	٣٩	٣٦	٢٥	الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

ملاحظة: نسبة غير السعوديين هي ٣٥ر٢٪ في مدينة الرياض حسب تعداد عام ١٩٩٢.

إن هذه الخصائص الحضرية لمدينة الرياض الموضحة أعلاه، تنطبق إلى حد كبير على المدن الأخرى في المجتمع السعودي وهو ما يوضحه الجدول رقم ١٢ الذي يبين التوزيع النسبي لسكان عدد من المدن التي تتوفر عنها بيانات بهذا الخصوص من حيث الجنسية ووضع الهجرة في عام ١٩٧٢.

جدول رقم ١٢
التوزيع النسبي للسكان حسب الجنسية ووضع الهجرة في بعض المدن
المختارة ، ١٩٧٤ ، ١٩٩٢ م

المدن	الجنسية عام ١٩٧٤		وضع الهجرة ١٩٧٤		الجنسية عام ١٩٩٢	
	سعودي	غير سعودي	مولود	مهاجر	سعودي	غير سعودي
جده	٥٧ر٩	٤٢ر١	١١ر٨	٨٨ر٢	٤٨ر٨٣	٥١ر١٧
مكة المكرمة	٧٣ر٤	٢٦ر٦	٤١ر٤	٥٨ر٦	٥٦ر٩٨	٤٣ر٠٢
المدينة المنورة	٨٢ر٧	١٧ر٣	٣٥ر٨	٦٤ر٢	٧١ر١٣	٢٨ر٨٧
الطائف	٧٥ر٠	٢٥ر٠	٢٦ر١	٨٣ر٩	٧٧ر٥٥	٢٢ر٤٥
ينبع	٩٣ر٦	٦ر٤	٧٢ر٧	٢٧ر٣	٧٢ر٩١	٢٧ر٠٩
الهفوف	-	-	٧٨ر٩	٢١ر١	٨٢ر١٨	١٧ر٨٢
المبرز	٩٤ر٥	٥ر٥	٨٩ر٣	١٠ر٧	٨٨ر٨٨	١١ر١٢
الدمام	-	-	٧ر٨	٩٢ر٢	٦٢ر٩٣	٣٧ر٠٧
الخبر	-	-	٤ر٠	٩٦ر٠	٣٩ر٤١	٦٠ر٥٩
القطيف	-	-	٨٦ر١	١٣ر٩	٨٧ر٠٩	١٢ر٩١

المصدر: - جريل ، التحضر والسكان في شبه الجزيرة العربية ، ١٩٨٤ ، جامعة ديرام ، انكلترا ، ص ٣٩
(ترجمة العنقري ، خ)

- مصلحة الاحصاءات العامة ، التعداد الوطني الشامل لعام ١٩٩٢ م ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ،
المملكة العربية السعودية.

ويوضح الجدول المذكور أن نسبة سكان الحضر المولودون في نفس المدينة يختلف اختلافا شديدا إذ يتراوح ما بين ٤٪ و ٧,٨٪ و ١١,٨٪ لكل من مدن الخبر والدمام وجدة على التوالي إلى ٣ر١٨٩ر٨٦٪، ٧٨ر٩٪ و ٧٢ر٧٪ و ٤١ر٤٪ لكل من مدينة المبرز، القطيف، الهفوف، ينبع ومكة المكرمة على التوالي. أما فيما يتعلق بالسكان غير السعوديين فيشكلون نسبة كبيرة في كل من جدة (٤٢ر١٪)، مكة

المكرمة (٢٩٪)، والطائف (٣١٧٪)، ومن المتوقع في الوقت الراهن، أن يكون هناك اختلاف أكثر بين هذه المدن في تلك الأبعاد من ما سبقت ملاحظته عام ١٩٧٢. ومما لا شك فيه، فإن إحصاءات تعداد السكان الأخير (١٩٩٢) تشير إلى أن حجم السكان الأجانب في المدن السعودية قد ازداد بمعدل أسرع من معدل نمو المهاجرين من الداخل إلى المراكز الحضرية وبناء على ذلك فإن البناء الحضري الداخلي لمعظم المدن السعودية الرئيسية بلاشك سوف يعكس بدرجة كبيرة التباين في الهياكل العمرانية وفق الفروق الاجتماعية القائمة على أساس الجنسية ومكان المولد.

الفروق الإقليمية في التدرج الاجتماعي الحضري

من الممكن أن نستنتج مما سبق من مناقشات أن غالبية المستوطنات السكانية في المملكة قبل الخمسينات من هذه القرن كانت مستوطنات ريفية. فخلال الأربعينيات لم يكن عدد المراكز الحضرية يتجاوز عشرة مراكز معظمها يقع في المنطقة الغربية من المملكة حيث كانت مكة المكرمة آنذاك أكبر المراكز الحضرية بتعداد ٨٠٠٠٠ نسمة أما حجم سكان مدينة الرياض خلال تلك الفترة فقد بلغ نحو ٣٠٠٠٠ نسمة والحال نفسه بالنسبة لكل من مدينة جدة ومدينة الهفوف، أما بقية المراكز الحضرية فقد تراوح حجم السكان فيها ما بين ٢٠٠٠٠ نسمة كما هو الحال بالنسبة لكل من المدينة المنورة وبريدة إلى نحو ٥٠٠٠٠ نسمة لمدينة الطائف. وبعد فترة الخمسينات نمت المراكز الحضرية عددا وحجما. هذا ولا بد أن نضع في الاعتبار هنا أن مصلحة الإحصاءات العامة في المملكة العربية السعودية تستخدم مصطلح "المراكز الحضرية" للإشارة في الغالب إلى تلك المستوطنات التي توجد بها بلدية (Makki, 1987:68). إضافة إلى ذلك فقد زادت المراكز الحضرية من مجرد عشر مدن في عام ١٩٤٠ إلى ١٢ مدينة في عام ١٩٧٤، إلى ١٠٢ مدينة في عام ١٩٨٧ (Al-Khalifah, 1993). كما أن حجم المراكز الحضرية قد تعرض لزيادة كذلك؛ فحتى عام ١٩٤٠، لم يكن هناك منطقة حضرية يقع حجم السكان فيها في فئة (١٠٠٠٠٠-٤٩٩٩٩٩) نسمة، ولكن في عام ١٩٥٠ بلغ حجم أحد هذه المراكز الحضرية - وهي مدينة مكة المكرمة ١٠٠٠٠٠ نسمة. وفي الفترة اللاحقة بلغ عدد المدن الواقعة في هذه الفئة ثلاث مدن

وذلك عام ١٩٦٠، وخمس مدن في عام ١٩٧٠، وتسع مدن في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٨. أما تجاوز أحجام المدن السعودية لذلك المدى (١٠٠٠٠٠٠ نسمة) فقد حدث أولاً في عام ١٩٧٤؛ حيث بلغ حجم كل من مدينة الرياض ومدينة جدة فئة (٥٠٠٠٠٠-٩٩٩٩٩٩ نسمة) وفي عام ١٩٨٧ لم يكن هناك إلا مدينة مكة المكرمة التي تقع في تلك الفئة، بعد دخول مدينتي الرياض وجده ١٩٨٧ ضمن فئة حجمية أكبر مما كانتا عليه سابقاً وتجاوز حجم سكان كل منهما المليون نسمة (Davis, 1969: 102) (مصلحة الإحصاءات العامة ١٩٧٤) (وزارة الشؤون البلدية والقروية ١٩٨٧).

أما فيما يتعلق بالتوزيع الإقليمي للمدن، فمن الممكن القول أن المناطق الوسطى والغربية والشرقية استأثرت بأكثر المراكز الحضرية إلى حد ما مقارنة ببقية المناطق خصوصاً خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٧ التي ازداد فيها عدد المراكز الحضرية في معظم المناطق خاصة في المنطقة الجنوبية والمنطقة الشمالية اللتين كانتا أقل المناطق من حيث عدد المراكز الحضرية في عام ١٩٧٤، أما المنطقة الشرقية فقد اتضح أن عدد المراكز الحضرية بها عام ١٩٨٧ قد نقص عما كان عليه الوضع في عام ١٩٧٢، ويعود هذا النقصان في عدد المراكز الحضرية في المنطقة الشرقية إلى الاختلاف في تصنيف المراكز الحضرية فيما بين الفترتين (Al-Khalifah, 1993).

وبالنسبة للتباين الإقليمي في حجم وتوزيع المراكز الحضرية فيلاحظ بوضوح من خلال نمط التوزيع الحجمي للمدن. فعلى المستوى الوطني، أظهرت الدراسات الخاصة بذلك أن المملكة العربية السعودية تظهر ميلاً أقل نحو سيادة وسيطرة مدينة واحدة على المشهد الحضري، إذ تشير الدراسات التي قام بها كل من كلارك (Clark, 1971:157) والعنقري (Al-Ankary, 1987:92) ومكي (Makki, 1987:72) إلى غياب اتجاه واضح نحو نمط المدينة الواحدة المسيطرة في المملكة العربية السعودية ووجود ثلاث مدن مسيطرة تقريباً على المشهد الحضري بالمملكة Triple City Pattern. وخلال فترة ١٩٦٢-١٩٧٤ أوضح مؤشر تركيز السكان في أكبر المدن الأربعة - وهو أحد المؤشرات المستخدمة على نطاق واسع لقياس درجة تركيز السكان في المناطق الحضرية

اتجاهها بسيطا نحو نمط المدينة المسيطرة من ٠٤٧ في عام ١٩٦٢ إلى ٠٥٩ في عام ١٩٧٤ (Makki, 1987) ، ولكنه عاد ليهبط خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٧ من ٠٥٩ في عام ١٩٧٤ إلى ٠٥٦ في عام ١٩٨٧ (Al-Hathloul & Edadan, 1992: 7). أما على المستوى الإقليمي فقد أظهرت بعض الدراسات أن تفاوت السيادة والسيطرة بين مناطق المملكة يختلف إلى حد كبير ؛ فقد اتضح أن المنطقة الوسطى أعلى من بعض المناطق من حيث السيادة والسيطرة الحضرية في عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٧ حيث بلغت قيمتها نحو ٥٣١ و ٤٧١ على التوالي. أما قيم مؤشر السيادة والهيمنة الحضرية للمناطق الأخرى فلم يتجاوز قيمة الواحد صحيح لكلا الفترتين مما يؤكد اتزان الهياكل العمرانية لهذه المناطق (Al-Hathloul & Edadan, 1992a). كما أوضحت الدراسة نفسها أنه في الوقت الذي أخذ مؤشر تركيز السكان والهيمنة الحضرية في كل من المنطقة الوسطى والشرقية والشمالية في الانخفاض خلال فترة ١٩٧٢-١٩٨٧ فقد أخذ هذه المؤشر في الارتفاع في كل من المنطقة الجنوبية والغربية لنفس الفترة^(١).

إن اتجاه البناء الحضري على المستوى الوطني والإقليمي يتجه بشكل عام نحو التوازن مما يعني أن سكان كل مدينة قد قدموا إليها إلى حد كبير من الإقليم الذي تقع فيه المدينة والأقاليم المجاورة. وعليه فمن المتوقع أن ايكولوجية كل مدينة تتأثر وتتحدد وفقا لمجموعة من المتغيرات الاجتماعية تشمل مكانة المولد ، والفروق القبلية وغيرها من الأوضاع الاجتماعية المهمة الخاصة بالمناطق القريبة المباشرة.

ومن الجدير بالاهتمام ملاحظة أن تطور النظام الحضري بالمملكة من مجرد مراكز مدنية صغيرة الى نموذج المدينة الأولى (المسيطرة) primate وأخيرا إلى نظام متعدد الأقطاب الحضرية قد انعكس على البناء الاجتماعي للمدن السعودية. فالتحول الأول من نظام المراكز المدنية الى نموذج المدن المسيطرة قد شهد تدفق المهاجرين الريفيين بأحجام كبيرة إلى عدد محدود من المراكز الحضرية كالرياض وجدة باعتبارهما المدينتين الرئيسيتين في المملكة حتى نهاية ١٩٧٠. وحتى هذه المرحلة حدثت العديد من المشاكل الحضرية في تلك المدينتين كارتفاع الكثافة السكانية وازدحام الطرقات وتدني نوعية المساكن كما انتشرت احياء الصفيح والعشش والصنادق Stums حول المدن لاستيعاب

الوافدين من الريف وخاصة البدو. ويعتبر ذلك إلى حد كبير نتيجة للإسراع بالتنمية وتنفيذ مشاريعها في فترات قياسية وتركز برامج التنمية خلال فترة ١٩٧٠-١٩٨٠ في أكبر مدينتين في الدولة (الرياض وجدة) ولذا فقد أصبحت هاتان المدينتان هدفا للهجرة الداخلية من جميع مناطق المملكة. وفيما بعد تلك الفترة، فقد تم توجيه برامج التنمية نحو المناطق الحضرية والريفية الأخرى بشكل عام (Al-Khalifah, 1993). وقد أدى ذلك مؤخرا إلى وجود نظام حضري متعدد الأقطاب الذي زاد من درجة تقسيم العمل والتخصص بين المدن وذلك كعملية ضبط للهجرة نحو المراكز الحضرية الكبرى نظرا لتوفر فرص العمل في تلك المناطق الحضرية الجديدة. وعليه، فإن تأثير الهجرة الداخلية على المدن الكبرى في المملكة سيكون ذا حجم بسيط خلافا لنمط مرحلة المدينة الأولى.

هذا وبعد أن تمت مناقشة الأطر النظرية الرئيسة الخاصة بالأبعاد الاجتماعية الحضرية والخصائص الحضرية للمملكة العربية السعودية، سنقوم الآن بتوجيه اهتمامنا لمناقشة البناء المكاني الاجتماعي للمدن السعودية.

البناء المكاني الاجتماعي للمدن السعودية في الماضي والحاضر

قبل ١٩٥٠ لم يكن هناك سوى عدد قليل من المراكز الحضرية في المملكة العربية السعودية هي الرياض ومكة المكرمة وجدة والطائف والهفوف، واتسم البناء الإيكولوجي لهذه المدن خلال الأربعين عاما الماضية بنمط تقليدي حدده شوبرج (Sjoberg, 1960). فوفقا لشوبرج تشترك المدن التقليدية بعدد من الخصائص، فجميع هذه المدن أو غالبيتها ذات أحجام سكانية صغيرة - عشرة آلاف أو خمسون ألف نسمة في الغالب - ولكن عددا قليلا من تلك المدن تجاوز حجم السكان بها المائة ألف نسمة. وقد جعلت هذه الخاصية الأمر ممكنا لهذه المدن لأن تبنى حولها الأسوار كوسيلة لحمايتها من الجماعات الغازية. أما فيما يتعلق بالتباين المكاني حسب نمط استخدامات الأراضي وحسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فقد نظر شوبرج إلى المدن التقليدية على أنها مدن مسيطرة خلافا للمدن الصناعية، أي أن مركز المدينة التقليدية يسيطر على بقية قطاعات المدينة، فالمؤسسات الحكومية والدينية والمناطق السكنية

الخاصة بعلية القوم متركزة فيه مع التدني التدريجي للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان المدينة التقليدية ابتعادا عن المركز في اتجاه الاطراف حيث تقيم الطبقات الفقيرة. إضافة إلى ذلك ، فإن الجماعات العرقية تعيش مستقلة عن سائر سكان المدينة في أحياء منعزلة ، ويتميز الحراك الاجتماعي لسكان المدينة التقليدية بالانخفاض نظرا لحرمان الطبقات الفقيرة والعرقية من فرص التعليم.

أما فيما يتعلق بنمط استخدامات الأراضي ، تظهر المدينة التقليدية ميلا ضعيفا نحو التخصص المكاني ، والاستخدام المختلط للأراضي هو النمط البارز. فأماكن الإقامة والسكن تستخدم أيضا كأماكن للعمل كما أن كل طائفة مهنية تميل للإقامة والعمل في أحياء سكنية أو شوارع معينة تسمى بأسماء المهن التي تزاول فيها (Shoberg, 1960: 91-92, 323-324).

وهذه الخصائص للمدن التقليدية التي حددها شوبرج تنطبق كثيرا على معظم المدن السعودية في مرحلة ما قبل التنمية ، فحجم السكان لكل مدينة من المدن القائمة لم يتجاوز الثلاثين ألف نسمة قبل ١٩٥٠ باستثناء مكة المكرمة التي كانت تضم آنذاك ثمانين ألف نسمة. كما أن معظم المدن السعودية كالرياض وجدة والمهوف كانت محاطة بأسوار. أضف إلى ذلك أن المؤسسات الحكومية والمساحة الرئيسة في المدينة وأماكن إقامة كبار الموظفين تقع في مركز المدينة، بينما تقع أماكن إقامة ذوي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية على مسافة بعيدة من مراكز تلك المدن. كما أن استخدامات الأراضي السكنية والتجارية بتلك المدن تتميز بالاختلاط. وفي معظم تلك المدن قبل ١٩٧٠ كان يوجد عدد معين من الطرقات والأحياء المسماة بأسماء المهن التي يزاولها السكان المقيمون في تلك الطرق والأحياء. كما كان الحراك الاجتماعي والمكاني ضعيفا بسبب التعليم التقليدي والوسائل التقليدية للاتصال والمواصلات.

ومع التحول الريف - حضري للمجتمع السعودي بعد اكتشاف البترول وبعد تطبيق الخطط الخمسية للتنمية (١٩٧٠-١٩٩٥) استجاب التركيب الداخلي للمدن

السعودية لهذه التغيرات الجذرية ، اذ تم تطبيق عدد من السياسات الحضرية خلال تلك الفترة أدت إلى تحول نط المدن السعودية من مدن تقليدية إلى مدن حديثة يتميز معظمها في الوقت الراهن بخصائص مكانية حضرية لا تختلف عن سائر مدن العالم الصناعي. فقد أدى استخدام الوسائل العصرية في الاتصال والمواصلات إلى تسهيل توسع المدن وامتدادها إلى ما وراء حدودها وأسوارها التقليدية. كما أدت سياسات القروض السكنية إلى جانب التوزيع المجاني للأراضي السكنية على المواطنين المحتاجين إلى الإسراع بالتوسع والتحويلات الحضرية ، حيث أصبح من اليسير للأسر السعودية بناء مساكن مريحة للإقامة بها. وقد أدت أيضا الأنظمة البلدية إلى تدعيم درجة التخصص في استخدامات الأراضي من خلال بتحديداتها للمناطق وتعيين بعض أنماط الشوارع للأنشطة التجارية والصناعية.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية المتاحة للجميع على مختلف المستويات والأنواع إلى جانب برامج الابتعاث الجامعي فقد أدت إلى فتح الباب على مصراعيه أمام مزيد من الحراك الاجتماعي والجغرافي. فمن خلال تأثير التعليم على كل من المهنة والدخل فقد أصبح واضحا أكثر مما سبق أن المعايير الحديثة للتباين الاجتماعي إلى جانب عامل الهجرة تقوم بدور مهم في تشكيل البنية الحضرية للمدن السعودية.

مراحل تحول البناء الاجتماعي الحضري

لإلقاء مزيد من الضوء على البناء الحضري للمدن السعودية ، فمن الممكن القول أن البناء الإيكولوجي الداخلي للمدن السعودية قد مر بثلاث مراحل مميزة على الأقل. الأولى "تقليدية" انتهت مع عقد السبعينيات من القرن الميلادي الحالي وشملت عددا محدودا من المناطق الحضرية المبعثرة والصغيرة كالرياض ومكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة والطائف والهفوف. وفي معظم الأحيان ، فإن نموذج شوبرج للمدن التقليدية ينطبق على تلك المدن في الفترات السابقة على عام ١٩٧٠ ، يؤكد ذلك نتائج عدد من الدراسات الحضرية كدراسة المالك (Malik, 1973) وآل الشيخ (Al-Sheikh, 1977) بالنسبة لمدينة الرياض، ودراسة العنقري (Al-Ankary, 1977:75)

بالنسبة لمدينة مكة المكرمة؛ فنتائج تلك الدراسات تشير إلى تميز البنية الإيكولوجية الحضرية لتلك المدن بخصائص المدينة التقليدية.

أما الثانية فهي "انتقالية" مرت بها المدن السعودية خلال فترة (١٩٧٠-١٩٨٥) وهي الفترة التي تزامنت مع فترة تطبيق الخطط الثلاث الأولى من خطط التنمية الخمسية التي تم خلالها تنفيذ العديد من سياسات وبرامج ومشروعات التنمية في معظم قطاعات الصحة والتعليم والاتصال والمواصلات ونحو ذلك. وتميزت بشدة النزوح الريف - حضري للسكان وتدفق اليد العاملة الأجنبية، وفيها تحولت البنية العمرانية للمدن السعودية في الغالب من النمط التقليدي إلى نمط المدن الصناعية الحديثة. وبعبارة أخرى شرعت المناطق الحضرية السعودية خلال هذه المرحلة في حيازة واكتساب الخصائص الرئيسة للمدن السعودية، حيث أدت السياسات الخاصة بالسكن وتوزيع الأراضي للدخل المحدود إلى الإسراع بشكل لم يعهد من قبل في نمو المدن السعودية. ولعل أهم مظهر للبيئة الحضرية المكانية يتضح في التباين الواضح للمجاورات والأحياء السكنية من حيث الأوضاع الإقليمية والجنسية للسكان نتيجة للمعدلات المرتفعة للهجرة الداخلية والعمالة الوافدة من الخارج. فقد أظهر عدد من الدراسات الحضرية على بعض المدن السعودية خلال هذه المرحلة أن أحياء سكنية أو مجاورات سكنية معينة في تلك المدن تستقطب جماعات إقليمية محلية معينة أو جماعات من جنسيات محددة (Ilam, 1979:205) (Al-Sheikh, 1977:79) (Daghistani, 1976:149-158) (Mecci, 1979) (عبد الباقي ١٩٨٦: ٤١) (جريل ١٩٨٨: ٧٤، ٧٨ "مترجم") (الخليفة ١٩٩١: ١٣٢-١٤٧).

أما المرحلة الثالثة فهي "مرحلة الاستقرار الحضري" وابتدأت منذ ١٩٨٦ تقريبا حتى الوقت الراهن. وتميزت بانخفاض معدلات الهجرة الريفية الحضرية وارتفاع معدلات العمالة الوافدة نتيجة للتوسع في قطاع الخدمات ونمو القطاع الخاص. ومن بين التطورات المهمة في هذه المرحلة ما يتعلق بما قام به صندوق التنمية العقارية من إدخال بعض التعديلات على سياسة منح القروض حيث تم وضع بعض القيود على عدد

القروض السكنية التي يتم منحها سنويا مما أسهم في ضبط عملية التوسع الحضري في جميع المناطق الحضرية في المملكة (صندوق التنمية العقارية ١٩٨٨ : ٢٦-٢٧ ، ١٩٩٢ : ٧٠) . وبناءا عليه ، يمكن القول أن نسبة كبيرة من الوحدات السكنية التي تم إنشاؤها في هذه الفترة لم تكن بمساعدة صندوق التنمية العقارية ، كما يمكن توقع أن يكون التباين المكاني الحضري للمدن السعودية حسب الحالة الاجتماعية والاقتصادية أكبر وضوحا مما سبق.

الدراسة الميدانية للبناء الاجتماعي والعمراني على مدينة الرياض

فروض البحث

في ضوء ما تمت مراجعته من أبحاث وتجارب وطنية ودولية ، فإنه يمكن صياغة الفروض الآتية:

١) من الممكن الى حد كبير تفسير التباين الاجتماعي والعمراني فيما بين الوحدات العمرانية للمدن السعودية الرئيسة بشكل مستقل من خلال نفوذ الوضع الاجتماعي والاقتصادي (الطبقة الاجتماعية) أو الوضع العائلي (التحضر) أو الوضع العرقي (الهجرة).

٢) للوضع الاجتماعي والاقتصادي نفوذ أكبر في تباين احياء ومناطق المدينة مقارنة بنفوذ الوضع العائلي والوضع العرقي.

إن اختبار هاتين الفرضيتين لا بد وأن يقدم لنا دليلا ميدانيا يساعدنا على فهم الوضع الراهن للأبعاد الاجتماعية المكانية للنمو الحضري في المملكة العربية السعودية ، كما يمكن أن يفتح مجالا لمقارنة التجربة الحضرية السعودية بغيرها من تجارب الدول الأخرى في هذا الجانب وذلك من خلال تقويمها في ضوء الأوضاع الحضرية الدولية.

بيانات الدراسة وإجراءاتها المنهجية

نظرا لعدم توفر البيانات الكافية لاختبار الفرضيتين للغالبية العظمى للمدن السعودية ، فإن اختبار الفرضيتين سالفتي الذكر سيقصر على مدينة الرياض التي تتوفر عنها بيانات كافية لقياس المتغيرات التي تحتوى عليها فرضيتا الدراسة. وقد تم تأمين هذه البيانات من المسح الاجتماعي والاقتصادي ومسح استخدامات الأراضي اللذين نفذتهما الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في عام ١٩٨٧. ففي المسح الاجتماعي الاقتصادي تم اختيار نحو ٢٥٪ من المساكن بطريقة عشوائية من خلال العينة الطبقية متعددة المراحل (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ١٩٨٧ : ٣ ، ٦) حيث تم تجميع خصائص الأفراد وخصائص المساكن التي تعكس متغيرات الدراسة على مستوى الحارة التي تشكل في هذه الدراسة وحدة التحليل باعتبارها الوحدة المكانية الفرعية الحضرية. هذا ولا بد أن نضع في الاعتبار أن المسح الاجتماعي والاقتصادي المذكور لم يشمل إلا ٩١ حارة نظرا لطبيعة العينة العشوائية الطبقية متعددة المراحل التي يؤدي استخدامها إلى وقوع جزء من الحارات ضمن الدراسة دون الأجزاء الأخرى. وفيما يتعلق بالإجراءات المنهجية الخاصة بتحديد المتغيرات وتعريفاتها العملية فقد تم استخدام نفس الإجراءات المعروفة في التحليل الاجتماعي في معظم الأحيان (Van Arsdol et . al. 1988; Abu Lughod, 1969; Hunter, 1971). وبالإضافة لمتغيرات التحليل الاجتماعي تم إضافة متغيرات أخرى لقياس متغير الهجرة الداخلية ليتيح ذلك اختبارا موضوعيا للإطار النظري لهذه الدراسة. وفيما يلي بيان بالمتغيرات وتعريفاتها العملية على مستوى الحارة :

١- الوضع الاجتماعي والاقتصادي (أو الطبقة الاجتماعية) من حيث :

أ - نسبة الدخل المرتفع ، وهي النسبة المئوية لسكان الحارة الذين يبلغ الدخل الشهري لديهم نحو ١٥٠٠٠ ريال سعودي فما فوق .

ب - نسبة الذكور المتعلمي .

ج - نسبة الاناث المتعلمات .

- د - نسبة الذكور العاطلين عن العمل .
- هـ - نسبة الاناث العاطلات عن العمل .

٢- الوضع العائلي (أو التحضر) من حيث :

- أ - نسبة الأشخاص لكل غرفة سكنية (معدل التزاحم) (قسمة عدد سكان المجاورة السكنية على اجمالي عدد غرف الوحدات السكنية في المجاورة السكنية $\times 100$) .
- ب - نسبة النوع (معدل الجنسين) (قسمة عدد الذكور في المجاورة السكنية الى عدد الاناث في المجاورة السكنية $\times 100$) .
- ج - معدل الخصوبة (عدد الأشخاص البالغين خمس سنوات فما دون الى عدد النساء التي تتراوح أعمارهن ما بين ١٤-٥٠ عاما $\times 1000$) .
- د - نسبة الرجال الذين لم يسبق لهم الزواج على الاطلاق .
- هـ - نسبة النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج على الاطلاق .
- و - نسبة النساء المطلقات .
- ز - نسبة الرجال المطلقين .
- ح - نسبة الاسرة الفرد ، وهي النسبة المئوية للمساكن في المجاورة السكنية التي يقيم فيها فرد واحد .

٣- الوضع العرقي (أو وضع الهجرة) من حيث :

- أ - نسبة السعوديين (نسبة السكان الذين يحملون الجنسية السعودية في المجاورة السكنية) .
- ب - نسبة المهاجرين من المنطقة الوسطى (نسبة أرباب الأسر المهاجرين الى الرياض من المنطقة الوسطى) .

- ج - نسبة المهاجرين من المنطقة الشمالية (نسبة أرباب الأسر المهاجرين الى الرياض من المنطقة الشمالية) .
- د - نسبة المهاجرين من المنطقة الغربية (نسبة أرباب الأسر المهاجرين الى الرياض من المنطقة الغربية) .
- هـ - نسبة المهاجرين من المنطقة الجنوبية (نسبة أرباب الأسر المهاجرين الى الرياض من المنطقة الجنوبية) .
- و - نسبة المهاجرين من المنطقة الشرقية (نسبة أرباب الأسر المهاجرين الى الرياض من المنطقة الشرقية) .
- ز - نسبة المهاجرين من المناطق البدوية (نسبة أرباب الأسر المهاجرين الى الرياض من البادية) .

وتجدر الإشارة هنا أن المتغيرات الموضحة أعلاه قد تم اختيارها على أساس أنها تعكس أكثر خصائص السكان الاجتماعية وضوحاً وأسهلها قياساً من بين الخصائص التي تؤثر في التباين المكاني. ولاختبار فرضيتي البحث فسوف نقوم باستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالتحليل العاملي ذي العناصر الرئيسة Principle Component Factor Analysis, Varimax Orthogonal Rotation. وهو أسلوب إحصائي يجري استخدامه على نطاق واسع من قبل الباحثين الاجتماعيين (SPSSX, 1986:715-721).

وتشير نتائج التحليل في الجدول رقم ٣ لوجود سبعة عوامل تشكل مجموعها نحو ٦٩,٥٪، كما بلغت قيمة إيجن Eigen Value لكل عامل واحداً صحيحاً فما فوق. وبالتركيز عن قرب على المتغيرات المرتبطة بكل عامل من العوامل السبعة، يتضح إلى حد كبير وجود تأثير عامل واحد للبعد الاجتماعي الاقتصادي (العامل ١)، وتأثير ثلاثة عوامل للبعد العائلي (العوامل ٢، ٤، ٥) وثلاثة عوامل كذلك للبعد العرقي أو الهجرة (العوامل ٣، ٦، ٧) مما يؤكد بشكل جوهري الفرضية

الأولى التي تتوقع ان يكون التباين بين مجاورات وأحياء مدينة الرياض عائدا لتأثير ثلاثة أبعاد مستقلة هي البعد الاجتماعي والاقتصادي والبعد العائلي والبعد العرقي أو الهجرة.

ولمزيد من التوضيح ، فالعامل الأول الذي يمثل البعد الاجتماعي والاقتصادي (أو الطبقة الاجتماعية) مرتبط بمتغيرات نسبة الرجال المتعلمين والنساء المتعلمات ونسبة الاسر ذات الدخل المرتفعة ونسبة النساء العاملات ، وهي متغيرات تعكس عادة الوضع الاجتماعي والاقتصادي ؛ حيث كان تأثيرها أكبر من بقية المتغيرات على العامل الأول (زادت قيمة ارتباطاتها عن ٠.٣٠) إذ بلغت ٠.٧٤٣ ، ٠.٦٥٨ ، ٠.٦٠٧ و ٠.٥٨٤ على التوالي ، مما يعني أن المجاورات السكنية المتميزة بارتفاع درجتها في البعد الاجتماعي والاقتصادي ينخفض بها معدل عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية كما تقل بها نسبة القادمين من المنطقة الجنوبية.

أما فيما يتعلق بالبعد العائلي (أو بعد التحضر) فتمثله ثلاثة عوامل أرقام (٢ ، ٥ ، ٤) . فأما المتغيرات المرتبطة إيجابيا بالعامل الثاني فهي كل من نسبة النوع ومعدل الخصوبة (٠.٩١٣ ، ٠.٨٩٩ على التوالي) ، أما متغير نسبة النساء العاملات فتأثيره خفيف على هذا العامل (٠.٣٩٢) ، أما متغيرات نسبة الرجال العزاب ونسبة السكان السعوديين ونسبة المهاجرين من المنطقة الوسطى فجميعها ذات تأثير سلبي على هذا العامل ، وبلغت ارتباطاتها به نحو -٠.٥١٤ ، -٠.٤٦٠ و -٠.٤٦٢ على التوالي).

أما العامل الرابع فهو العامل الآخر الذي يعكس البعد العائلي أو يرتبط بهذا العامل كل من نسبة الرجال الذين لم يسبق لهم الزواج إلى جانب عدد من متغيرات الهجرة من مثل نسبة السعوديين، نسبة المهاجرين من المنطقة الوسطى ، وقد بلغت قيم ارتباطات هذه المتغيرات بهذا العامل نحو (٠.٦٦٢ ، ٠.٦٦٢ و ٠.٦٤١ على التوالي) أما نسبة الاسر المكونة من فرد واحد فترتبط ارتباطا سلبيا عاليا بهذا العامل (-٠.٦٢٢) . وبالنسبة للعامل الخامس والأخير الذي يعكس البعد العائلي فان لمتغيرات

جدول رقم ١٣
التحليل العملي ذو العناصر الرئيسية للمتغيرات التي تقيس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعائلية والهجرة على مستوى المجاورات السكنية بمدينة الرياض ، ١٩٨٧

المتغيرات	العوامل						
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
عدد الأشخاص لكل غرفة سكنية	٠.٧٢٢	٣٣٨	٠.٠٠٥	٠.١٥٨	٠.١٨٨	٠.٠٠٨	٠.٢٢٦
نسبة النوع (معدل الجنس)	٠.٠٥٨	٩١٣	٠.١٤٣	٠.١٥٥	٠.٩٢٢	٠.٠٩٩	٠.١١٨
معدل الخصوبة	٠.٦٩	٨٩٩	٠.٨٤	٠.٨٤	٠.١٣	٠.٣٩	٠.١٥
نسبة الميراث	٠.٧٥	٣٣١	٠.٩٢	٠.٢٢٢	٠.٠٥	٠.١٩٨	٠.٢٥٨
نسبة المطلقين	٠.٣٣	٥٤٣	٠.٠١	٠.١٠٦	٠.٧٧٣	٠.١٦	٠.٢٤١
نسبة غير المتزوجات	٠.٨٥	٥١٤	٠.٢٦٥	٠.٢٠٤	٠.٤٠	٠.٣٥٣	٠.٢١٩
نسبة المطلقات	٠.١٢٣	٥٣	٠.٤٢	٠.٥٤	٠.٤٦	٠.٥١	٠.١١٢
نسبة الرجال المتعلمين	٠.٧٤٣	٢٥٤	٠.١٢٥	٠.١٣٧	٠.٣٩	٠.٢٣	٠.١٣٤
نسبة النساء المتعلمات	٠.٦٥٨	٢٤٤	٠.٥٦	٠.١٠٧	٠.٤١	٠.٥٦	٠.٣٠
نسبة الرجال المعطلين	٠.٢٢٥	١٥٥	٠.٢٦	٠.٢٦١	٠.٠٩	٠.٢٨	٠.٠٨٠
نسبة النساء المعطلات	٠.٥٨٤	٣٩٤	٠.٢٦٥	٠.١٨	٠.٩١	٠.١٦	٠.١٢١
نسبة السكان المزدوجين	٠.١٥٧	٤٦	٠.٤٢٧	٠.٢٢٢	٠.٢٩	٠.٩٩	٠.٧٧٩
نسبة ذوي الدخل المرتفعة	٠.٦٠٧	١٢	٠.٥٦	٠.١٢٤	٠.٣٣	٠.٣٤	٠.١٠٨
نسبة الأسرة النوية	٠.٧٥	٤١	٠.٢١٧	٠.١٣	٠.١٣	٠.٢٤٦	٠.١٠٨
نسبة المهاجرين من الوسطى	٠.٢١	٥٧	٠.٥٣	٠.٤١	٠.٢٦	٠.١٣	٠.١٣
نسبة المهاجرين من الضمالية	٠.٢١	٥٧	٠.٥٣	٠.٤١	٠.٢٦	٠.١٣	٠.١٣
نسبة المهاجرين من الغربية	٠.١٧٤	٧٤	٠.١٥٩	٠.١٦	٠.١٦	٠.٢٦	٠.١٢٠
نسبة المهاجرين من الجنوبية	٠.٤٨١	١٠٢	٠.٠٠١	٠.٣٣	٠.٣٥	٠.٤٨٩	٠.٤١٧
نسبة المهاجرين من الشرقية	٠.١٠٢	١٠٠	٠.٣٨	٠.١٠٦	٠.١٠٦	٠.٧٦	٠.٧٩٩
نسبة البادية	٠.٢٤	٣١	٠.٦٥	٠.٢٩	٠.٤١٦	٠.٤٥٨	٠.٢٥٨
قيمة الجين	٣.٩٣	٢.٦٦	١.٧٥	١.٦٣	١.٤٨	١.٢٩	١.١٢
نسبة التباين المقصر	١٩.٧٠	١٣.٣٠	٨.٨٠	٨.٣٠	٧.٤٥	٦.٥٠	٥.٦٠

كل من نسبة النساء المطلقات ونسبة الرجال المطلقين ونسبة المهاجرين من البادية ونسبة المهاجرين من المنطقة الجنوبية نفوذ كبير على هذا العامل فقد بلغت قيم ارتباطاتها به نحو (٠٫٨٤٦ ، ٠٫٧٧٣ ، ٠٫٤١٦ ، ٠٫٣٥٥ على التوالي). ويسود هذا العامل في المجاورات السكنية المتميزة بنسب عالية من الأسر المفككة.

أما البعد الثالث وهو البعد العرقي أو بعد الهجرة فتمثله ثلاثة عوامل (٣، ٦، ٧)؛ فالأول (رقم ٣) من هذه العوامل ترتبط به إيجابيا كل من متغيرات نسبة المهاجرين من المنطقة الشمالية ونسبة العاطلين عن العمل ونسبة المهاجرين من البادية ونسبة السعوديين، وقد بلغت قيم ارتباطات هذه المتغيرات بهذا العامل نحو (٠٫٧٦٨ ، ٠٫٧٢٦ ، ٠٫٦٠٥ ، ٠٫٤٢٧ على التوالي). أما متغير تعليم المرأة المعروف بكونه من بين متغيرات البعد الاجتماعي الاقتصادي، فقد اتضح أنه المتغير الوحيد المرتبط ارتباطا سلبيا عاليا بهذا العامل (-٠٫٥٦٠). ومن الواضح أن هذا العامل يسود المجاورات السكنية المتميزة بانخفاض الوضع الاجتماعي والاقتصادي بين ساكنيها والتي يقطنها في الغالب المهاجرون من البادية ومن المنطقة الشمالية.

أما العامل الثاني (رقم ٦) من عوامل البعد العرقي فيرتبط أساسا بكل من متغيرات المهاجرين من المنطقة الغربية، والمهاجرين من المنطقة الجنوبية؛ فقط بلغ ارتباط هذين المتغيرين بهذا العامل (٠٫٧٢٦ و ٤٨٩ على التوالي) ولا بد من الإشارة هنا إلى أن متغير نسبة ذوي الدخل المرتفعة يرتبط إيجابيا بهذا العامل (٠٫٣١٤)، وعلى الخلاف من ذلك فقد اتضح من بيانات الجدول أن نسبة المهاجرين من البادية مرتبط ارتباطا سلبيا بهذا العامل (-٠٫٥٨٠) ومن الواضح أن هذا العامل يسود المجاورات السكنية التي يتركز فيها المهاجرون من المنطقة الجنوبية والغربية من ذوي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المرتفعة.

أما العامل الثالث والأخير (رقم ٧) الذي يعكس البعد العرقي فلا يرتبط به إيجابا إلا متغيران هما متغير نسبة المهاجرين من المنطقة الشرقية ومتغير نسبة

المهاجرين من المنطقة الجنوبية؛ فقد بلغت قيمة ارتباطهما به نحو (٠٧٩٩ر٠ و ٠٤١٧ر٠ على التوالي). أما نسبة المهاجرين من المنطقة الوسطى فترتبط سلبا بهذا العامل (-٠٤٠٤ر٠).

أما فيما يتعلق بنسبة التباين الظاهر فيوضح الجدول رقم (١٣) أن العامل الأول الذي يمثل بعد الوضع الاجتماعي والاقتصادي قد شكل نحو ١٩٧٪ من التباين الكلي بين المجاورات السكنية وهذا أعلى من نسبة التباين التي تظهرها العوامل المتبقية منفردة ، مما يدعم بوضوح ما ذهبت إليه فرضية الدراسة الثانية من ارجاعها التباين بين مجاورات وأحياء الرياض بصورة كبيرة للعامل الممثل لبعد الوضع الاجتماعي الاقتصادي مقارنة بالبعد العائلي والبعد العرقي.

أما حجم التباين الذي يعود لتأثير ونفوذ بقية العوامل (الثاني حتى السابع) فتتراوح ما بين ١٣٣٪ في حالة العامل الثاني و ٥٦٪ في حالة العامل السابع. وتتفق هذه النتيجة مع ما كشفت عنه دراسات أخرى (Abu Lughod, 1969: 207) من أن العوامل التي تعكس البعد العائلي والبعد العرقي لم تفسر في تلك الدراسات إلا نسبة أقل من تلك النسبة التي يفسرها بعد الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

الخلاصة

لقد أصبح واضحا من خلال ما سبق من مناقشات أن فرضيتي البحث قد نالتا تأييدا جوهريا. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه في الوقت الذي تم تفسير النسبة العظمى من التباين بين المجاورات السكنية المدروسة في مدينة الرياض بوساطة العوامل التي تعكس الأبعاد الثلاثة المحددة بواسطة فرضيتي الدراسة إلا أن المتغيرات المستخدمة في قياس المفاهيم الخاصة بكل بعد من الأبعاد الثلاثة لم تستقل عن بعضها البعض في مجموعات ترتبط كل مجموعة منها بالمفهوم المفترض ارتباطها به، بل على الخلاف من ذلك فقد أثرت هذه المتغيرات بأكثر من عامل من العوامل التي تعكس تلك الأبعاد الثلاثة، وبالإضافة إلى ذلك فإن النتائج قد أظهرت تأثير ونفوذ بعض متغيرات الوضع

الاجتماعي الاقتصادي على البعد الثاني (الوضع العائلي)، أما الفرضية الثانية فقد لاقت تأييدا كبيرا إذ اتضح أن العامل الأول الخاص بالبعد الاجتماعي والاقتصادي له التأثير الواضح في ظهور التباين مقارنة ببقية العوامل الستة الأخرى.

وفي واقع الأمر ، فإن نتائج هذه الدراسة تختلف في بعض الجوانب وتشابه من حيث جوانب أخرى مع النتائج التي توصل إليها الباحثون في دراساتهم للقضايا الحضرية ذاتها في مجتمعات أو مراكز حضرية أخرى. ولعل أهم أوجه الشبه بين نتائج هذه الدراسة بغيرها ما يتمثل في أن التحليل الاجتماعي لمدينة الرياض ، كما هو الشأن في هذا النوع من التحليل الذي سبق تطبيقه على مدن أخرى ، كان قادرا على تفسير التباين الهيكلي العمراني للمجتمع المدروس. فمعظم الدراسات الحضرية التي تتشارك هذه الدراسة معها في الأهداف قد أفلحت في التعرف على طبيعة البناء العمراني والاجتماعي للمدن التي قامت حولها تلك الدراسات (Hunter, 1871; Abu Lughod, 1969). أما وجه الشبه الآخر فيتعلق بما كشفت عنه هذه الدراسة ، كما هو الحال مع بقية الدراسات المقارنة من أهمية ونفوذ عامل الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي بلغت قيمة إيجن له نحو ٣٩٣ و شكل نحو ١٩٧٪ من التباين الظاهر ، الأمر الذي يمكن أن ينظر إليه كمؤشر إلى أن البناء الحضري لمدينة الرياض أصبح أكثر تباينا وفقا للمعايير الحديثة القائمة على معايير الطبقة الاجتماعية الحديثة المعتمدة على الخصائص المكتسبة ومعايير الإنجاز لا الخصائص الموروثة. ولعل العمليات المباشرة التي تقف وراء هذه النتائج تعود إلى العديد من العوامل الاجتماعية والسياسية كالتكيف الاجتماعي للمهاجرين مع الحياة في المدن ، والسياسات الموجهة لتشجيع الانخراط في مراحل التعليم المختلفة وأثر ذلك في ظهور قوى التخصص وتقسيم العمل ، وكذلك الإسهام الحكومي الفعال ورغبة القطاع الخاص في الاضطلاع بدور نشط في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومع كل ذلك فهناك بعض الجوانب التي تختلف فيها نتائج الدراسة عما توصلت إليه دراسات أخرى في هذا المجال، وأول وأهم أوجه الاختلاف هذه ما يتمثل

فيما أفصحت عنه هذه الدراسة من وجود ثلاثة عوامل مستقلة لكل من بعدي الوضع العاملي والوضع العرقي أو الهجرة. فمعظم الدراسات التحليلية الاجتماعية انتهت إلى وجود عامل واحد مستقل لكل بعد من الأبعاد الثلاثة ؛ أي أن المتغيرات التي تقيس المفاهيم الخاصة بكل بعد لها تأثير على العامل الواحد بصورة فردية. وعلى الخلاف من ذلك فقد انتهت هذه الدراسة إلى وجود أكثر من عامل واحد للبعد الثاني والثالث من الأبعاد التقليدية للبنية العمرانية. هذا ولا بد من الإشارة هنا إلى أن نتائج مشابهة لذلك قد توصل إليها العنقري (Al-Ankary, 1983) في دراسته الإيكولوجية العاملية المقارنة عن مدينة الكويت بالكويت ومدينة جاكسون بولاية فلوريدا. ولعل السبب الرئيسي الذي يقف وراء وجود أكثر من عامل واحد للبعد الثاني والبعد الثالث يعود إلى عدد المتغيرات المستخدمة في التعريف الإجرائي لهذين البعدين ، فمن الممكن جدا في طريقة التحليل الاجتماعي ، كما في التحليل العاملي ، الحصول على نتيجة كهذه ، لأن عدد العوامل المستخلصة بواسطة التحليل العاملي تعتمد دائما على عدد المتغيرات المستخدمة في التحليل. وخلافا لمعظم التحليلات الاجتماعية التي يتم فيها تعريف البعد العرقي إجرائيا من خلال متغير أو متغيرين (Abu Lughod, 1969:207; Hunter, 1971:429) فإن هذه الدراسة قد استخدمت سبعة متغيرات لقياس الهجرة والجنسية للسكان بمدينة الرياض ، مما نجم عنه استخراج أكثر من عامل لهذا البعد بحيث عكس كل عامل من هذه العوامل تركيز الجماعات الإقليمية في أحياء محددة ويعتبر هذا بلا شك دليلا على وجود تصنيف اجتماعي للسكان على أساس المناطق التي قدم منها المهاجرون، وهي نتيجة لم يكن من الممكن الوصول إليها بدون استخدام متغيرات مختلفة ممثلة لمظاهر الوضع العرقي أو الهجرة في التحليل.

أما الجانب الثاني من جوانب اختلاف هذه الدراسة مع الدراسات الأخرى فيتمثل في أن أحد المتغيرات التي تعكس الوضع الاجتماعي والاقتصادي وهو متغير نسبة ذوي الدخول المرتفعة في المجاورة السكنية قد اتضح ارتباطه ارتباطا إيجابيا متوسطا بأحد العوامل التي تعكس بعد الهجرة الأمر الذي يعنى إلى حد ما الارتباط بين الوضع الاجتماعي الاقتصادي ووضع الهجرة، ومن الممكن أن يؤخذ ذلك كدليل على أن

الاحياء المتميزة بتركيز عال للأسر المهاجرة من المنطقة الغربية والمنطقة الجنوبية تتمتع بمركز اجتماعي واقتصادي مرتفع مقارنة بالاحياء الأخرى في المدينة التي تتركز فيها الجماعات المهاجرة من المناطق الأخرى.

كما أظهرت الدراسة أن أحد المتغيرات التي تقيس الوضع الاجتماعي والاقتصادي وهو متغير نسبة النساء العاملات يرتبط ارتباطا إيجابيا متوسطا بالعامل الثاني الذي يمثل البعد العائلي. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن نتائجنا مشابهة لذلك قد تم التوصل إليها بواسطة دراسات عديدة عملت على عدد من مدن الجنوب الأمريكي وبعض مدن العالم الثالث كمدينة القاهرة بمصر (Abu Lughod, 1069). ولا بد من أن تأخذ من ذلك دليلا على أن البناء العمراني لمدينة الرياض يشابه مدن العالم الثالث ومدن الجنوب الأمريكي التي يرتبط فيها نمط التوزيع المكاني للأسر ببعض متغيرات التباين الاجتماعي الطبقي. أي أن بعضا من الأنماط الأسرية والأنماط الاقتصادية موزعة مكانيا توزيعا طرديا. وبصورة عامة، فإن ظاهرة الإيكولوجيا الحضرية لمدينة الرياض تلك من الممكن اعتبارها تعبيرا واضحا يؤكد حقيقة أن الحراك الاجتماعي على وجه الخصوص وقوى التحديث بشكل عام ما يزال تأثيرها معتدلا في المجتمع السعودي. ولعل هذا هو ما يفسر عموما عدم انفصال الأبعاد الحضرية الثلاثة بشكل تام عن بعضها البعض خلافا لما هو حادث في المجتمعات الراهنة الأكثر تحضرا.

ومع ذلك فإن ما انتهت إليه هذه الدراسة من أن عامل الوضع الاجتماعي والاقتصادي له النفوذ الأكبر في التباين بين الاحياء السكنية، وهو ما يتفق مع نص الفرضية الثانية، يشكل دليلا واضحا على أن البناء الاجتماعي الحضري لمدينة الرياض على وجه الخصوص والمدن السعودية عموما متفاعل جدا مع التمايز الاقتصادي للسكان. ومن الممكن أن يؤخذ ذلك شاهدا على أن المدن السعودية الكبرى تمر بمرحلة الاستقرار الحضري " المتسمة باستقطاب مدن الأقليم الرئيسة للسكان من بقية مدن وقرى وارياف الأقليم نفسه وميل فئات السكان لتغيير مناطق سكناتهم داخل المدينة تبعا لاوزاعهم الاجتماعية والاقتصادية (نزوح ذوي الدخول المتوسطة والعالية الى ضواحي المدن) .

ملاحظات من المحررين

(١) تشير تقديرات التعداد السكاني لعام ١٩٩٢ إلى أن اتجاهات السيادة والسيطرة الحضرية على المستويات الإقليمية والوظيفية تختلف عن الاتجاهات الملاحظة في العمل المشار إليه فمن الملاحظ أن السيادة الحضرية باستثناء المنطقة الشمالية قد ازدادت خلال ١٩٧٤-١٩٩٢. فمعامل تركيز السكان في أكبر المدن الأربعة **Four City Index** على المستوى الوطني ازداد من ٥٩٠ عام ١٩٧٤ إلى ٧٧٠ عام ١٩٩٢. فعلى الرغم من الامتداد والانتشار الحضري الذي حدث فيما وراء المناطق الحضرية خلال الخمس سنوات الماضية، فإن تعداد السكان لعام ١٩٩٢ يشير إلى وجود حاجة لمراجعة التقديرات السكانية المستخدمة في دراسات النمو الحضري إلى عام ١٩٨٧، ونظراً لأن أرقام التعداد أكثر دقة من دراسة التقديرات السكانية لعام ١٩٨٧، فإننا نوصي بأن يأخذ القارئ في الاعتبار أن غط التجمعات السكانية في المملكة العربية السعودية قد أصبح أكثر تركيزاً في عدد من المراكز الحضرية ولكن دون اتجاه حاد لسيطرة مدينة واحدة على المشهد الحضري.

دور المراكز الصناعية في التنمية المكانية



عمر قرية بنا ، محمد حسين عوض

استخدمت المملكة المراكز الصناعية كوسيلة للتطور والتنمية الوطنية. وسواء كانت التسمية مدنا صناعية رئيسية ، أو مدنا متوسطة ، أو أحياء صناعية فقد لعبت هذه المراكز دورا مهما في عمليات التكامل المكاني وتوزيع الحواضر الرئيسية ، وكذلك بداية الابداع التكنولوجي.

كما استخدم مفهوم مراكز التنمية وأقطاب التنمية لتكوين بنية الاستراتيجية ، هذه النظرية شرحت باقتصاد وجغرافية فكر الصناعات الرائدة في استقطاب وانتشار التأثير. وفكرة الصناعات الرائدة وشركات الدفع الامامي تنص على وجود شركات استحداث ودفع كبيرة للصناعات الرائدة في وسط مراكز التنمية تسيطر على الوحدات الاقتصادية الاخرى. ومن أهم خصائص الصناعات الرائدة كونها جديدة ونشطة تتمتع بقدرة تكنولوجية عالية وتحقن التطور للبلد ، كما أنها ذات دخل عالي ومرن من الطلب على منتجاتها والذي يمكنها من التصدير. وكذلك لها صناعات داخلية قوية متصلة فيما بينها من المقدمة والمؤخرة ، ومن أبرز خصائص شركات الدفع كونها كبيرة نسبيا ، مما يمكنها من استحداث أو تكوين نمو بالغ الأهمية وذو تأثير قوي على المناطق المجاورة ، ولها أيضا القدرة العالية على الابداع ، وهي تابعة لصناعات سريعة النمو والتطور.

فكرة الاستقطاب تقترح أن النمو السريع للصناعات الرائدة يجلب استقطاب وحدات اقتصادية أخرى لمراكز النمو ، مما يدل ضمينا على حجم اقتصادي داخلي وخارجي. والتقطيب الاقتصادي يدل حتميا على التقطب الجغرافي ، ويؤدي الى

انسياب الموارد وكذلك تمركز الحركة الاقتصادية في عدد معين من المراكز في الدولة. إضافة الى أن وجود التكتل الاقتصادي يؤكد دوام واستمرارية ازدهار النمو في المكان حتى بعد زوال السبب الرئيسي في مثل هذا الموقع.

وفكرة انتشار التأثير تنص على أنه مع مرور الوقت فإن خاصية نشاط الدفع للقطب تنشر النمو الى خارج القطب حيث المناطق الأقل تطوراً.

بتوجيه هذه الافكار ، يشرع البحث أولاً بتعريف عملية استراتيجية التطور الصناعي من حيث ترتيب المراكز الصناعية. ثم يقوم البحث بتصنيف الانواع المختلفة من الآليات التي استخدمت لضمان تحقق الجودة النوعية من التطور ، ثم تقييم فعالية استخدام المراكز الصناعية كأداة للتخطيط الحضري والاقليمي بمعايير احداث العمالة ، أجور الدخل والابداع التكنولوجي.

استراتيجية التنمية الصناعية

ان الهدف الرئيسي من استراتيجية التنمية الصناعية بالمملكة هو تنويع القاعدة الاقتصادية بتوسع القطاع الغير بترولي. لهذه النهاية استحدثت سلسلة من أنظمة المراكز الصناعية المنتجة وهي منظمة ومصنفة بناء على مستوى التعقيد ومقدار الانتاج.

سلسلة نظام المنتجات الصناعية

استراتيجية الانتاج في المملكة العربية السعودية التي تكون القاعدة لتصنيف المراكز الصناعية تشير الى تركيز النشاط الصناعي في ثلاث مستويات كل منها يركز على نوع معين من الصناعات مع جهازه الاداري الذي يسعى للارتقاء به وتطويره.

يتكون المستوى الأول من الصناعات الاساسية ، والذي يكون الصناعات الرائدة في استراتيجية قطب النمو أو مراكز النمو ويعتمد على البترول والغاز وكذلك

المعادن الثقيلة كمواد خام. صناعات الهدروكربونات والمعادن الثقيلة موجهة تماما للتصدير. وبسبب حجم الصادرات ، فهي مركزة في مواقع قريبة من مصادر موادها الخام والتي تيسر تصديرها للعالم ولاسواق الخليج. بالاضافة فان هذه الصناعات الاساسية توفر المواد الخام لجميع الصناعات الاخرى المتخصصة فيها. ونظرة متاملة في هذا النوع من التجهيزات الصناعية المستعملة في هذا القطاع تبين أنها اعتمدت كليا على أحدث التقنيات التكنولوجية. العديد من هذه المصانع في هذا المستوى محل اهتمام كبير كما أسس بنسب مختلفة من التملك بين المؤسسات الوطنية والشركات الخارجية.

ان شركة الصناعات الاساسية السعودية (سابق) تكون شركة أو أساس الدفع. وقد وفرت سابق التمويل وكذلك الحوافز للصناعات الهدروكربونية والمعدنية. وبالاضافة الى استثمارها لأموالها فقد شجعت سابق القطاع الخاص في الاماكن المختلفة من المملكة للاستثمار في قطاع الصناعات الثانوية.

يتكون المستوى الثاني من الصناعات الثانوية والمصرح لها من قبل وزارة الصناعة والكهرباء. يستخدم العديد من هذه الصناعات المواد الخام المنتجة من الصناعات الاساسية أو من المنتجات الزراعية أو غيرها من المصادر. ومنتجات هذا المستوى هي ضرورية ومصممة للاستخدام الوطني والاسواق الاقليمية وتهدف الى الاستعاضة بها عن المنتجات المستوردة. ان الارتقاء بهذه الصناعة هو أحد مسئولية البنك السعودي للتنمية الصناعية ومكتبه الرئيس بالرياض. توفر هذه المؤسسة الحوافز المالية من قروض بدون فوائد للراغبين بالاستثمار.

المستوى الثالث من النشاط الصناعي في المملكة يختص بالصناعات الخدمية ، وهي تشمل وحدات الصناعات الصغيرة والخفيفة ، وكذلك الورش والتي يصرح لها من قبل البلديات وتسجل بوزارة التجارة. العديد من المواد المستخدمة في هذه الصناعات مستوردة أو من منتجات الصناعات الثانوية ولكن أسواقها هي الاسواق المحلية. يساهم البنك السعودي للاستثمار للراغبين والمؤهلين بالمؤسسات الحكومية وغيرهم لاستثمار مدخراتهم بمساعدة قليلة من الجهات الحكومية.

هذه المستويات الثلاثة من النشاطات الصناعية تقع في مراكز أنشأت لهذا الغرض ، وهذه المراكز تأثير كبير على التنمية العمرانية المكانية. وكما ذكر سابقا ، أن الاستقطاب الاقتصادي له المقدرة ليقود الاستقطاب الجغرافي. ونتيجة تطوير وتنمية المستوى الاول والثاني هي "التركز الاقليمي" بينما يؤثر المستوى الثالث في "توزع أو انتشار الحاضرة".

ويوضح الجدول ١٤ تصنيف المراكز باستخدام المتغيرات الحجم ، درجة الاكتفاء الذاتي ، تنوع استخدام الاراضي ، الاختلاف في المنتجات.

يرجع معيار الحجم الى عدد السكان المتوقع أن يعيش في المراكز الصناعية أو المساحة المخططة للتنمية الصناعية. مخطط عدد السكان ١٠٠٠٠٠٠ أو أكثر يكفي ليضع التجمع الصناعي في مرتبة المدينة ، بينما عدد السكان ٢٥٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠٠ أو مخطط صناعي لا تقل مساحته عن ثلاثة أرباع المليون متر مربع يكفي ليجعل المركز في مرتبة مدينة متوسطة بشرط توفر خدمات مساعدة وكذلك هيئة ادارية مسئولة عن التطوير. الحي الصناعي يمكن أن يستوعب أي عدد من السكان أقل من ٢٥٠٠٠ طالما أن الانتاج الصناعي هو النشاط الرئيسي للحي ولا يحتاج الى هيئة ادارية رسمية.

معيار درجة الاكتفاء الذاتي يعتبر الحد الذي ينتجه أو يستخدمه المركز من احتياجاته. وهذا لا ينظر بالضرورة على أن المركز الصناعي كنظام مغلق ، ولكن على قدرته على تكوين أو استحداث التعامل مع المراكز الأخرى والمحافظة عليها. لهذا فالمركز المكثفي ذاتيا له القدرة على أن يلعب دورا مهما في الاقتصاد وكذلك التغير الاجتماعي في اقليمه. جميع المستويات الثلاثة من المراكز الصناعية تعتبر لائقة في هذه الحالة وتتمتع بقدرة جيدة من الاستقلالية وبوجه خاص في حالة الانتاج والانتفاع من المنتجات والخدمات. حيث أن المراكز الصناعية المنتجة مثل الجليل وينبع تتمتع بدرجة جيدة من الاستقلالية ، أما المدن المتوسطة والاحياء الصناعية لا تحظى بنفس المميزات.

جدول رقم ١٤
أنواع المراكز الصناعية وصفاتها

أنواع المراكز الصناعية			الصفة
أحياء	مدن متوسطة	مدن رئيسة	
			الحجم
○	○	●	مخططة لسكان يزيد على ١٠٠ر٠٠٠
○	●	○	بين ٢٥ر٠٠٠-١٠٠ر٠٠٠
●	○	○	اقل من ٢٥ر٠٠٠
			درجة الاكتفاء الذاتي
○	○	●	مدن مستقلة
○	●	○	تجمعات تابعة
●	○	○	أحياء
			تنوع استخدام الاراضى
○	○	●	كامل الاستخدامات
○	●	○	صناعى مع سكنى
●	○	○	صناعى فقط
			فئات الانتاج
○	○	●	انتاج للتصدير
●	●	●	انتاج للاستخدام الوطنى
●	●	●	انتاج للاستخدام المحلى

معيار آخر هو تنوع استخدام الأراضي. كلما زاد تنوع أو تعدد استخدامات الأراضي في المركز كلما زاد توقع فعاليته الوظيفية كمدينة متكاملة. ان التصنيف الملائم لتنوع استخدامات الأراضي المطابقة لمثل هذه الحالة تكون خليط كامل من الاستخدامات المتنوعة ، خليط من الاستخدام الصناعي والسكني مع الاداري وكذلك الصناعي البحت. المجتمع المتوازن والتمكن من أن يؤثر على التطور المحلي والاقليمي هو الذي يتوقع له أن ينتج من المركز متنوع الاستخدامات للاراضي.

كما أن تنوع المنتجات دليل جيد على قوة المراكز الصناعية. يعكس ذلك قدرة المراكز على الاكتفاء الذاتي وكذلك التصدير للمناطق المجاورة واحتمال التصدير للمناطق البعيدة. ان الاصناف الملائمة هنا هي منتجات الصناعات الثقيلة للتصدير ، والبضائع للاستهلاك الوطني ، وكذلك البضائع والخدمات للاستهلاك المحلي. هذه المنتجات وحركة توزيعها لها تأثير كبير على التوزيع المكاني والتكامل لهذه المراكز.

تصنيف المراكز الصناعية

باستخدام المعايير أو المقاييس السابقة تم تجميع المراكز الصناعية في المملكة العربية السعودية الى "مدن رئيسية" ، "مدن متوسطة" ، و"احياء". يوضح جدول (١٥) تصنيف (عام) للمدن الرئيسية والمدن المتوسطة. ولاختلاف المواصفات للاحياء الصناعية لم يتم ادراجها هنا. وقد تم توصيف كل نوع من المراكز فيما يلي:

المدن الصناعية الرئيسية

تم التعرف على مدينتين صناعيتين بالمملكة العربية السعودية هما الجليل وينبع (الشكل ٩). في ١٩٩١م كان عدد سكان الجليل ٦١٩٩٢ نسمة وقدر عدد سكانها عام ٢٠١٠م في المخطط أن يبلغ ٢٩٠.٠٠٠ نسمة. يتوقع أن يعيشوا في منطقة مخططة مساحتها ٨٠ كم^٢. وسكان ينبع ٣٦٠.٨٣ نسمة في عام ١٩٩٢م ويتوقع أن يصل العدد الى ١٥٠.٠٠٠ نسمة في عام ٢٠١٠م يستخدمون مساحة قدرها ٨٨٠ هكتار (الهيئة الملكية للجليل وينبع). كلا المدينتين الجليل وينبع تكون توأماً للمدن

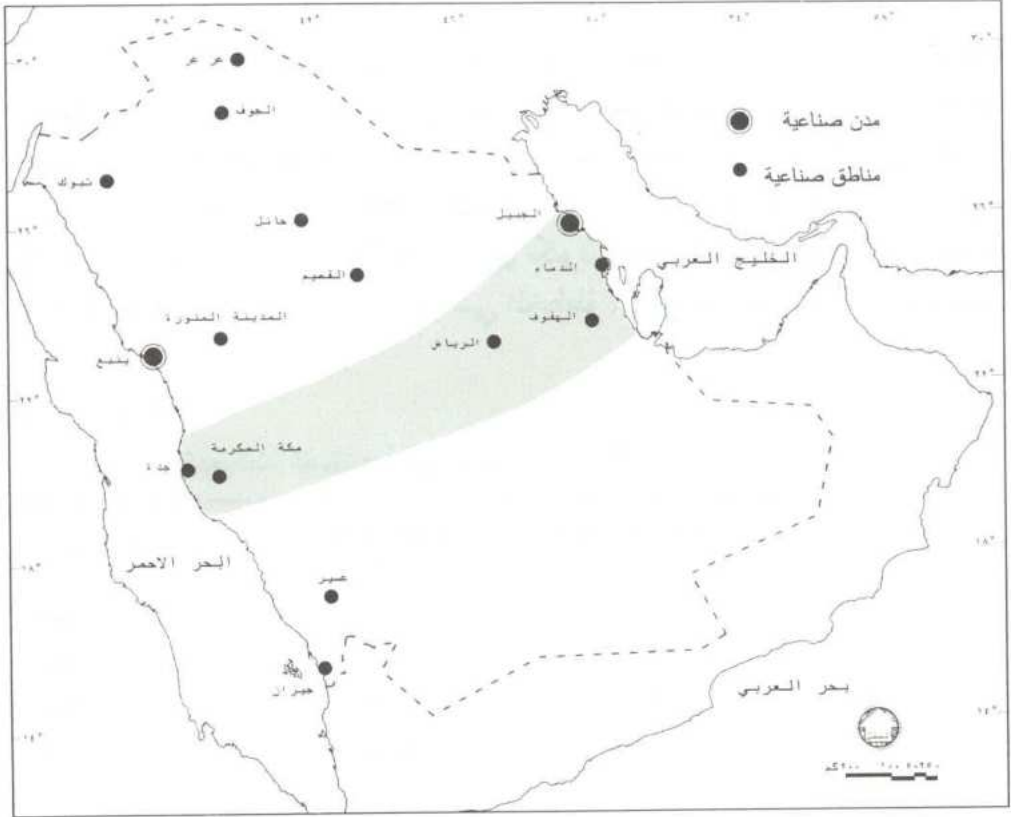
التاريخية القديمة القريبة منها والتي تحمل نفس المسمى. ومع أن المدن الجديدة الصناعية هي منفصلة ومستقلة تماما عن المدن القديمة ، ولكن هناك تفاعل دائم بين المدينة الصناعية الجديدة والمدينة القديمة. وتمتع المدن بقدر جيد من الاكتفاء الذاتي وموارد كبيرة لتؤثر على درجة النمو والتطور للمناطق المجاورة. ومن ناحية تنوع استخدامات الاراضي ومستوى الانتاج ، فكلا المدينتين تكون قدوة للمراكز الاخرى بالمملكة. كلاهما يتمتع بتنوع استخدامات الاراضي المخططة ، والتي تم اعداد أجزاء كبيرة منها.

جدول رقم ١٥

حجم المدن والتجمعات الصناعية في المملكة ، ١٩٩٠

المساحة الكلية (م ^٢)	الزيادة المخطط لها (م ^٢)	المساحة الحالية (م ^٢)	المركز الصناعي
٨٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	بيانات غير متوفرة	الجبيل
٨,٨٠٠	٨,٨٠٠	بيانات غير متوفرة	ينبع
١٦,٢٥٧	٣,٧٨٦	١٢,٤٥١	الرياض
١٢,١٩٣	٣,٣٣٥	٨,٨٥٨	جده
١٥,٥٩٠	٦,١٨٦	٩,٤٠٩	الدمام
١,٥٠٠	٤٤٧	١,٠٥٣	الاحساء
١,٥٠٠	٣٤٧	١,١٥٣	القصيم
٧٥٨	--	٧٥٨	مكة المكرمة
١٠,٠٠٠ تحت التنفيذ	١٠,٠٠٠	--	المدينة المنورة
٣,٠٠٠ مرحلة التصميم	٣,٠٠٠	--	عسير
٣,٠٠٠ الموقع متوفر	٣,٠٠٠	--	الجوف
٢,٠٠٠ الموقع متوفر	٢,٠٠٠	--	عرعر
٢,٣٠٠ مرحلة التصميم	٢,٣٠٠	--	حائل
موقع غير محدد	موقع غير محدد	--	جيزان

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) ، ١٩٩٠



شكل رقم ٩ : المراكز الصناعية بالمملكة العربية السعودية

المدن الصناعية المتوسطة

العديد من المراكز الصناعية لا تعتبر مدنا بالمعنى المعروف. ومع هذا قد يعتبر بعضها مدنا باستخدام المعايير أو المقاييس المذكورة سابقا. وباعتبار درجة نموها وتطورها يمكن أن تجمع أو تصنف المدن الى ثلاثة تجمعات: تلك التي وصلت الى مرحلة النضج من التطور وتشمل مراكز الرياض، جدة، الدمام، وذلك التي هي أقل درجة من النضج أو في طور النضج مثل مراكز الاحساء، القصيم، مكة المكرمة .. بينما تعد

مراكز المدينة المنورة ، عسير ، الجوف ، عرعر ، حائل وجيزان في مرحلة البداية. وكما هو موضح في جدول (١٥) يوجد معلومات غير كافية عن الاعمال أو السكان في هذه المراكز ، بما أن الجزء المخطط الصناعي والسكني هو المستخدم ومساحة الجزء الصناعي تختلف من مكة المكرمة حيث تبلغ المساحة العامة المخططة ٢٠٠٠م٧٥٨ ، وجده حيث تبلغ المساحة العامة المخططة ١٦٢ مليون متر مربع. ولم يتم اقتراح جميع خطط التنمية في نفس المكان. فكل من جده والرياض والدمام لها مساحات صناعية في موقعين مختلفين. أما من ناحية الاكتفاء الذاتي وكذلك التنوع في استخدام الاراضي ، فلا يوجد في الحقيقة مدن متوسطة مستقلة بذاتها. وقد يعتبر الجزء الثاني في كل من جده والرياض والدمام لأنها تشمل على سكن كجزء من مخططها وتقع كل منها على مسافة قصيرة من المدينة الرئيسية. أما المراكز الاخرى فيمكن اعتبارها تجمعات جديدة داخل المدن مما يشير الى اعتماد هذه المراكز على المدن من أجل البضائع والخدمات التي تحتاجها ، والاستخدام السائد للاراضي هو للصناعات الخفيفة ، والخدمات المساندة ، بينما يمكن أن يكون هناك سكن غير رسمي للعمال في كثير منها ، فقط جده ، الدمام والرياض ، وضعت في مخططها سكن لعمال المصانع. كما أنه لا يوجد بلدية مستقلة بها ولكن قد يوجد مسئول من وزارة الصناعة الكهرباء لادارة تلك المراكز وتقديم الخدمات اللازمة لها. منتجات هذه المدن هي البدائل للمنتجات المستوردة ، والتي تنحدر من البتر وكيمائيات من منتجاتها الصناعية ، المعادن ومنتجاتها ، المواد الغذائية والمعلبات ، الاقمشة وصناعات الملابس ، المنتجات الخشبية ، الورق ، الطباعة ، الفخار الخزف الصيني ومواد البناء.

الاحياء الصناعية

تعد هذه المراكز الصناعية المنتجة اقل رسمية من المدن الرئيسية والمتوسطة والتي تم وصفها سابقا ، كما انها اصغر بكثير من المراكز الاخرى من حيث المساحة. ويقل عدد سكانها في العادة عن ٢٥٠٠٠ نسمة ، لا يشترك غالبيتهم في الصناعة بشكل مباشر ومساحة هذه الاحياء لا تتجاوز ٢٤٠٠٠. كما أن حدود هذه الاحياء غير

واضحة تماما ، ولكن من المتوقع أن يمثل الانتاج الصناعي الحركة الرئيسية اليومية لهذه الاحياء.

ومن المفترض أن تعتمد الاحياء اعتمادا كبيرا على بقية المناطق البلدية في أداء اعمالها الانتاجية واستهلاكها. أن استخدامات أراضيها قد تكون متنوعة ، ولكن الجزء الاهم منها مخصص للصناعات الخفيفة والخدمات.

طرق نمو الاقتصاد الحضري والتكامل المكاني

ارتقى النمو المكاني في المملكة العربية السعودية بعدة اساليب والتي استخدمت لتنسيق التكامل بين مختلف المستويات من النشاطات الصناعية. منها تطوير واعداد ادارات خاصة ومسئولة لضبط توجهات التنمية الحضرية اللائقة ، والتي تستخدم العديد من الحوافز المختلفة لتوجيه النمو الصناعي للمكان المناسب في الوقت المناسب. والطريقة الثانية هي مجموعة من الحوافز والتي صممت لتؤثر على قرارات المستثمرين سواء كانت على مستوى الشركات العالمية ، أو المحلية والتي تعمل كقوة دفع في مركز النمو. والطريقة الثالثة هي حوافز استثمار القطاع الخاص والتي قامت بها الغرف التجارية الصناعية.

وبالرغم من أن بعض هذه الطرق الادارية قد ذكرت سابقا ، ولكن سيتم مناقشتها هنا ثانية وذلك للتركيز على الدور الذي قامت به في تكامل المراكز الصناعية وكذلك في تكوين نظام التجمعات الحضرية في المملكة.

وسائط النمو

أ (المدن : ان الادارتين المسئولتين عن تنمية وتطور مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين وتكاملهما الى وحدة وطنية هما الهيئة الملكية للجبيل وينبع وسابك. فالهيئة الملكية هي بمثابة البلدية والمسئولة عن تطوير البنية الأساسية في هاتين المدينتين ، وسابك

من الناحية الاخرى مسئولة عن تطوير الصناعات الاساسية المنتجة في كلتا المدينتين.

وقد يكون من المناسب في هذه المرحلة توضيح دور سابك كشركة دفع للصناعة وللتكنولوجيا وكذلك التطوير المكاني في المملكة ومنطقة الخليج. ولتحقيق الهدف الرئيسي في تنويع مصادر الدخل الوطني بانتاج بضائع ذات قيمة عالية من المنتجات الهيدروكربونية وكذلك المعادن الثقيلة ، أنشأت سابك عددا من الصناعات الثقيلة وكذلك العديد من البرامج للصناعات أو المستخرجة منها. ولتوضيح مستوى ماحققته هذه الادارة يمكن أن نشير فقط الى أنه في عام ١٩٩٠م بلغ اجمالي منتجات سابك ١٣ر١ مليون طن متري من البتروكيماويات والمعادن والتي احتوت على ٧ر١ مليون طن متري من الكيماويات ، ٢ر٢ مليون طن متري من البلاستيك ونصف مليون طن من الغاز. وكان مجموع المبيعات في عام ١٩٩٠م ١٠ر٥ مليون طن متري بينما ٣ر١ مليون طن متري استخدمت كلقيم لانتاج مواد اخرى (ساما ١٩٩١ : ١١١). وكان لطريق الوصول الى تنويع المصادر أثر كبير على التكامل المكاني في المملكة ومنطقة الخليج وكذلك للارتقاء بالانشطة في مناطق مختارة.

وبالاضافة الى انتاج البضائع الصناعية والخدمات نجحت سابك في نقل التكنولوجيا الحديثة للمملكة من مصادر مختلفة ، وفي نفس الوقت ساعدت في تدريب السعوديين لاستخدام وادارة تلك الصناعة المتطورة العملاقة.

كان من أهم استراتيجيات سابك للتنمية الصناعية الدخول في شراكات مع شركات عالمية ، ساعد هذا الترتيب في بناء مرافق الصناعات الاساسية وكذلك قدم الوسائل الاضافية لتسويق منتجات المملكة في العالم. وكان اختيار الشركاء مبني على الفائدة المتوقعة من الشريك مثل الخبرة السابقة والمعتمدة في صناعة

البتر وكيمائيات وكذلك القدرة المعتمدة على ايضاح الفوائد للسوق العالمية ، ومستوى التكنولوجيا وكذلك الرغبة في تدريب السعوديين في مكان أعمالهم حول العالم (سابق ١٩٨٨). وقد أدت هذه الشراكات الى اتصالات أقوى ليس فقط على المستوى الاقليمي بل على مستوى السوق العالمي.

ساهمت أيضا سابق في التكامل الاقتصادي والاجتماعي على مستوى دول الخليج فقد دفعت بعض الصناعات الاساسية مثل الاسمنت والالمنيوم للنمو والتطور وباعت شركة التسويق بعض أسهمها لمواطني دول الخليج.

كل من الهيئة الملكية للجبيل وينبع وسابق طور وسيلة للتنسيق والتعاون للوصول الى الهدف الوطني وهو التكامل الصناعي عن طريق الصناعات الاساسية المنتجة. وفي هذا المستوى يتكامل كلا الجهتين مع بترومين وسمارك لتنسيق القرارات ، وكذلك مع الجهات الاخرى العاملة على المستوى الثاني. جميع هذه القرارات والعمليات لها أثر كبير في التطور والنمو المكاني.

(ب) المدن المتوسطة : ان تنمية وتطوير فيزيائية هذه المدن الصناعية هو من مسؤوليات وكالة وزارة الصناعة ووزارة الكهرباء ، كما أن غالبية الموارد والدعم المادي للتطوير الصناعي في هذا المستوى يأتي من البنك السعودي للتنمية الصناعية .

ووكالة الوزارة مسئولة عن توفير البيئة الملائمة للتنمية والتطوير الصناعي من خلال العديد من الحوافز للمستثمرين ذوي الامكانيات والراغبين . كما أنها مسئولة عن إيجاد توازن صناعي بمساعدة المناطق المختلفة بعض الشيء. وهناك بعض الادارات الاخرى اضافة الى وزارة الصناعة والكهرباء مثل وزارة الشؤون البلدية والقروية وبلديات أخرى التي توفر الاراضي للتجمعات الصناعية وتقوم بتوصيل الخدمات وربطها بشبكة البنية الاساسية مع باقي مناطق المدينة وبقية

الهيئات ذات العلاقة بالبنية الاساسية تشمل وزارة البرق والبريد والهاتف ومصحة المياه والصرف الصحي ووزارة المواصلات.

ويعمل البنك السعودي للتنمية الصناعية للمدن الصناعية المتوسطة ما تعلمه سابق للمدن الصناعية الرئيسية. وقد أسس البنك في عام ١٩٧٤م برأس مال قدره ٥٠٠ مليون ريال وتعادل (١٣٤) مليون دولار امريكي وذلك ليساهم في دعم وتشجيع الصناعة الوطنية في المملكة العربية السعودية. وقد لعب دورا كبيرا بتوسيع قاعدة النضج المحلي وذلك بفرض شروط بسيطة وقروض متوسطة المدى مع توفير خدمات استشارية في المجالات الادارية والفنية والتسويق وكذلك الشؤون المالية. وقد بلغ مجموع ما تم صرفه من القروض حتى نهاية عام ١٩٩٠م حوالي ١٣ بليون ريال سعودي ، منها ١٤ر٥٪ لصناعات الكيماوية ، ١٤ر٩٪ لصناعة الاسمنت ، ١٠ر٤٪ لصناعة المنتجات المعدنية ، ٧ر٦٪ لصناعة المواد الغذائية. وهذه الاربع مجموعات من الصناعات من الـ ٢٤ مجموعة حظيت بما يعادل ٤٧ر٤٪ من اجمالي القروض المقدمة (ساما ، ١٩٩١).

ويجب التأكيد هنا أن النجاح في هذا المستوى لا يعتمد فقط على ما يحدث في وزارة الصناعة والكهرباء فقط بل يعتمد أيضا على درجة التنسيق بين الوزارة والجهات الاخرى التي لها وظائف اخرى مهمة بنفس القدر. ان التنسيق الجيد ضمن هذه الجهات وبينها يصبح ضرورة عندما يعرف أن وظيفة الوزارة هي رسم وترجمة التوجهات والسياسات الى خطط تنفيذية ، وان قرارات الاستثمار الفعلي تقع على عاتق البنك السعودي للتنمية الصناعية واعضاء الغرف التجارية الصناعية ، كما أن وظيفة الارتقاء بالصناعة من خلال البحث والتصميم والمراقبة تركت للهيئات المختصة مثل الدار السعودية للاستشارات وهيئة المواصفات والمقاييس.

(ج) الأحياء : في هذا المستوى تكون الدعاية والارتقاء للتنمية الصناعية من أهم

مسئوليات البلديات المختلفة ، كما توفر وزارة التجارة السجلات التجارية. ولذا توفر البلديات جميع مرافق البنية الاساسية الضرورية بينما تراقب وزارة التجارة التطورات. وفي أغلب الحالات يوفر البنك السعودي للاستثمار الموارد المالية من القروض للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في الصناعات الصغيرة أو الورش التي تنتج بضائع وخدمات للاستهلاك المحلي.

آليات التنمية الصناعية

طورت المملكة العربية السعودية آليات للقيام بتنفيذ السياسات الخاصة بالتنمية بفعالية. تعتمد هذه الآليات على السماح للقطاع الخاص ليكون عربة التصنيع بالمملكة ، وكذلك فرضية اسهام القطاع الخاص في عملية التصنيع سيوفر البيئة الملائمة للاستثمار للقطاع الخاص (وزارة التخطيط ١٩٩٠). وحددت الدولة لنفسها دور توفير الحوافز التي تشجع القطاع الخاص السعودي والعالمي في عملية التصنيع ، مع ذلك فقد تدخلت حكومة المملكة مباشرة في بعض القطاعات الصناعية لانشاء بعض الصناعات والتي لها مركز مهم في المصالح الوطنية وكذلك ترتفع تكاليف الاستثمار بها عن قدرات القطاع الخاص لتحريكها.

ويمكن تصنيف آليات التنمية الصناعية الى مجموعتين هما مباشر وغير مباشر كلاهما لعب دورا أساسيا لوظائف التكامل والتخصص في تكنولوجيا المكان. تركز المناقشة التالية على هذه الآليات ومضامينها في المستويات الثلاثة من مراكز الصناعة.

آليات مباشرة

تشير هذه الآلية الى مشاركة الدولة المباشر في عملية التنمية الصناعية عن طريق الاستثمار المباشر وكذلك توفير مرافق البنية الاساسية. وكما تمت الاشارة سابقا الى أن هذا التدخل اقتصر فقط على المجالات التي لا يشمل القطاع الخاص الاستثمار بها نظرا للتكاليف الأولية العالية أو عدم الرغبة بالاستثمار لارتفاع مستوى الخطورة. منها على سبيل المثال الصناعات الاستراتيجية الثقيلة مثل البترول والغاز الطبيعي والمعادن.

آليات غير مباشرة

وتشمل هذه الآليات الحوافز المقدمة من الدولة لشركات التصنيع الخاصة وتشمل على المعونات المقدمة ، العفو من الضرائب ، القروض ، الحماية وغيرها من الحوافز ، جميع هذه الآليات صممت لزيادة قابلية تنمية القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي:

أ (المعونات : هناك نوعان من المعونات مادية ، ومعنوية.. المعونات المادية هي التي تتعلق بالارض والمرافق. الاراضي الصناعية كما هو معروف عامة هي غالية الثمن اذا تم شرائها من السوق ، ولكن الاراضي الموجودة في داخل التجمعات الصناعية المخصصة والمبنية من الحكومة متوفرة بمبالغ وإيجارات سنوية مغرية. كما أن المرافق العامة مثل الماء والهاتف والكهرباء والغاز متوفرة بمعونات كبيرة. وتشمل الخدمات المدعومة ، البحث ، الاستشارات والتدريب والتي توفرها المؤسسات العامة للقطاع الخاص بدون مقابل أو بتكاليف زهيدة.

ب) الضرائب: يشمل العفو الحالي من الضرائب على ضرائب الجمارك وكذلك ضرائب الشركة للمستثمرين. هناك ضرائب جمارك على جميع أنواع البضائع المستوردة للاستخدام الصناعي ، ولكن تشتمل الحوافز على العفو من الضرائب على المعدات ، قطع الغيار والمواد الخام. وفي عام ١٩٨٦م على سبيل المثال بلغ مجموع العفو من الضرائب ٤٩٨٤ مليون ريال سعودي ، منها ٥٨٪ على المعدات وقطع الغيار والباقي للمواد الخام. وتوزع هذه العفويات على المناطق حيث حصلت المنطقة الشرقية على أعلى نصيب ٣٦٪ ويتبعها المنطقة الغربية بـ ٣٥٪ (وزارة الصناعة والكهرباء ١٩٨٦).

وتدفع المؤسسات السعودية الكاملة الزكاة وقدرها ٢٥٪ كما تدفع الشركات الاجنبية ما بين ٢٥٪ الى ٤٥٪ من أرباحها أما المشاريع المشتركة بـ ٢٥٪ من التمويل السعودي فتعفي من دفع ضرائب الارباح لمدة العشر سنوات الأولى من عملياتها التجارية.

(ج) المساعدات المالية : يصل حجم القروض المالية الى ٥٠٪ من تكاليف انشاء المشروع من قبل البنك السعودي للتنمية الصناعية وكذلك بنك التسليف السعودي لمدة خمس الى عشر سنوات بدون فوائد ، مع ٢٥٪ رسوم ادارية أما صندوق الاستثمارات العامة من الناحية الاخرى فقد انشأ من أجل سد الاحتياجات الائتمانية للشركات العامة مثل بترومين وسابك.

(د) حماية الصناعات المحلية : هناك نوعان من الحماية ، الاولى هو المعاملة المتميزة من الحكومة للمنتجات اقليمية ومنها تحظي الشركات اقليمية بـ ١٠٪ من عقود الحكومية على الاخرى. والثانية عندما يكون هناك قناعة أن المنتجات اقليمية في طور نشأتها تواجه منافسة غير عادلة من المنتجات المستوردة ، عند ذلك تقوم الحكومة بالحماية عن طريق التعرفة الجمركية على السلع المستوردة.

الرخص هو نوع آخر من الحماية وهي واجبة على جميع الصناعات الجديدة والمشاركة. التراخيص الحكومية تؤكد الحماية وكذلك المساندة وتدل ضمناً على الامتثال للقوانين والانظمة.

(هـ) أنواع أخرى من التشجيع : وتأخذ هذه شكل خطوط عريضة تصدر بمراسيم ملكية أو قرارات من مجلس الوزراء.. منها على سبيل المثال لا الحصر:

الامر السامي الكريم رقم م/١٤/١٩٧٧م والذي يتعلق بمشتريات الحكومة والذي يوجه بتفضيل المنتجات السعودية على البضائع والسلع المستوردة طالما أنها تفي الغرض الذي استخدمت من أجله حتى ولو كانت النوعية أقل جودة من تلك المستوردة.

ومثال آخر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ١٩٧٧ (١٩٧٦) والذي ينص على ان " على جميع الاقسام الفنية في الوزارات والقطاع العام وكذلك الجهات الاستشارية التي تعمل للحكومة يجب عليها أن تعطي أولوية للمنتجات السعودية من الصناعات في جميع مواصفاتها طالما أن المنتجات السعودية تفي بالغرض " .

وهناك قرار آخر ينص على منع المقاولين العاملين للحكومة من استيراد أي بضائع مثل تلك المصنعة محليا .

الغرفة التجارية الصناعية

لاحظت المملكة الحاجة الى جذب اسهام القطاع الخاص المحلي والعالمي للارتقاء بالتنمية الصناعية. كان دور الغرف التجارية والصناعية مهما في تحريك القطاع الخاص للاستثمار في الصناعة. وقد وفرت هذه الغرف وسائل الاتصال بين جهات العمل والحكومة كما كان لها دورا بنشر التنمية من المراكز الى المناطق المجاورة لها. ولذلك يحتوي دورها عدة مضامين مهمة هي تعريف اعضائها بالفرص الاستثمارية وتوفير التوجيهات للاستثمار لهم ، المساعدة في اقامة الشراكات بين المستثمرين المحليين وغيرهم كما أنها تساهم في الاستشارة في كيفية اقامة الاستثمارات المستمرة والمتجددة.

وهناك بعض الجهود التي تبذلها الدولة لعمل مناخ اقتصادي جالب ومشجع للتوسع من جانب القطاع الخاص. بعض من هذه الجهود شمل تقديم رأس مال مجد ونافع للأسواق ، تطوير بنك المعلومات للمناخ الصناعي ، وكذلك تخصيص بعض مؤسسات القطاع العام. ولذا يجب ملاحظة دور الغرف التجارية الصناعية والتي يمكنها استخدام هذه المعطيات لتعزيز وتوسيع أعمال الشركات القائمة. كما يمكنها المساعدة في تحويل بعض الشركات وفتح مجالات جديدة من النشاطات مثل تطوير المنتجات الغير بترولية للتصدير ، وكذلك تطوير القدرات ذات التقنية العالية وتطوير العمالة بالبحث والتدريب.

تلعب الغرف التجارية دورا مهما في تطور المراكز الصناعية. كما سيتم مناقشة لاحقا ، ركزت الغرف بشكل اكبر على التسويق اكثر من جوانب التصنيع في النشاط الاقتصادي. ان مشاركة الغرف للنمو الاقتصادي والمكاني في المملكة يمكن أن يتحسن بأخذ توجه طويل الاجل للمنظور والوطني والعمل على التوازن بين مجالات الاستثمار المختلفة.

فعالية استراتيجية المراكز الصناعية

يمكن قياس فعالية استخدام المراكز الصناعية بتأثيرها على (١) التركيز الاقليمي (٢) تشتت (توزع أو انتشار) الحواضر (٣) اختصاص الاقاليم (٤) الابداع والتكامل التكنولوجي المكاني.

التركز الاقليمي

الفكرة الرئيسية في هذا البحث هي أن (المراكز الصناعية) هي أداة تخطيط نافعة وفعالة يمكن استخدامها لبناء واعادة بناء النمو والتطور الاقليمي. وفي حالة المملكة العربية السعودية يمكن ترجحتها كاستراتيجية للتركز الاقليمي وتشتت الحواضر. لقد تم مناقشة فكرة أن النمو الصناعي في المملكة يتركز في اكثر المناطق الحضرية على المحور الشرقي الغربي ، ويربط موانئ جده في الغرب والدمام في الشرق والرياض كمركز لها (Rahman and Al-Muraikhi, 1986). وكما هو موضح في الشكل رقم ١ فقد تم اضافة مدينتين صناعيتين الجليل وينبع الى هذه الاقطاب. وقد عززت مواقع المراكز الصناعية التركيز الاقليمي للسكان والنشاط الاقتصادي للمحور الوسطي الشرقي الغربي بالمملكة.

واجتذبت الامارات الثلاثة المرافق على هذا المحور بنسبة أعلى من المصانع والتوظيف بنصيب اكبر من ما يعطيه مجموع سكانها. وكما هو موضح في الجدول (١٦) مجموع نصيب المصانع المرخصة وطنيا وكذلك التوظيف والذي مثل ٨٣٫٧٪ و ٨٦٫٧٪ على التوالي عام ١٩٨٦م.

كما يوضح الجدول ظاهرة تركيز نمو اكبر للنشاطات على المحور الشرقي الغربي. يوضح العمود توزيع رأس المال المستثمر في المصانع المرخصة في عام ١٩٨٦م الى أن حصة الامارات الثلاثة تعادل ٧٠٪. وتجدر الاشارة هنا الى ان الامارات التي تقع بها كل من الجليل وينبع هما المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة يبلغ نصيبها من رأس المال المستثمر ٦٨٪ في الصناعات المرخصة. وسيرتفع هذا الرقم اذا ما أضيفت

استثمارات سابق و ارامكو وكذلك الجهات الاخرى في الجبيل وينبع ، ويمكن شرح ميزانية جيزان بطبيعة قاعدة الموارد الموجودة بالمنطقة.

وبالتركيز في تفاصيل الجدول رقم ١٦ توضح المعلومات انه بناء على مجموع العمالة في القطاع الصناعي على المحور الشرقي الغربي يوجد تركيز أعلى من القطاعات الاخرى الاساسية. مواد البناء كانت اكبر قطاع في عام ١٩٨٦م بواقع ٣١٪ من مجموع العمالة ، بينما احتوى المحور منها على ٨١٪ منها ٣٥٪ للرياض ، ٢٣٪ للمنطقة الشرقية ، ٢٣٪ لمكة المكرمة. وكان القطاع الاكبر الثاني هو صناعة المعادن وكان نصيب المحور ٩٣٪ من المجموع ، منها امارات المنطقة الشرقية والرياض ومكة ، ٣٣٪ ، ٣١٪ ، ٢٩٪ على التوالي. كما ان صناعة الكيماويات هي تمثل ثالث اكبر قطاع ، واشتمل المحور على ٨٥٪ منها ٣٨٪ للمنطقة الشرقية ، يتبعها مكة المكرمة والرياض ب ٢٥٪ ، ٢٢٪ من عمالة القطاع. وكذلك رابع اكبر قطاع وهو التغذية ، يوضح ان التركيز الاكبر على المحور له ٨٦٪ منها ٣٩٪ بمكة المكرمة ، ٢٦٪ بالرياض ، ٢١٪ بالمنطقة الشرقية (وزارة الصناعة والكهرباء ١٩٨٦).

وقد لعبت التجمعات الصناعية دورا رئيسيا في كل من الدمام والاحساء والرياض وجده ومكة المكرمة ، وكذلك تجاوب القطاع الخاص للحوافز التي توفرها هذه المراكز وكذلك صندوق التنمية الصناعية والجهات المشيلة.

وكما اشار رحمن ومريخي للجهات شمال وجنوب المحور الشرقي الغربي ، أن المصانع المرخصة توضح قلة أو ضعف الانتشار (Rahman and Al-Muraikhi, 1986) . وبلغ نصيب الخمس امارات الى الشمال من المحور ٥٠٪ من الصناعات الغذائية و ١٪ من الصناعات الكيماوية و ٧٪ من مواد البناء ، ٤٪ من الصناعات المعدنية ، كما أن امارات القريات وعرعر اجتذبت عددا قليلا من الصناعات. أما بالنسبة لوضع الامارات جنوب المحور لم يكن افضل بكثير من تلك التي في شمال المحور ، بلغ نصيب مجتمعة ٧٪ من مواد البناء ، ٢٪ من الصناعات المعدنية.

جدول رقم ١٦

توزيع المؤسسات الصناعية المرخصة والعماله وحجم رأس المال المستثمر حسب المناطق الادارية ، ١٩٧٦

المنطقة	المؤسسات الصناعية المرخصة %	حجم العمالة %	رأس المال المستثمر %
الرياض	٣٣٢	٣٠٨	١٣٤
الشرقية	٢٣١	٢٧٥	٤٤٠
مكة المكرمة	٢٧٢	٢٨٤	١٢٥
المدينة المنورة	٤٢	٥٥	٢٤١
القصيم	٤٥	٣٤	٢٠
عسير	٢٨	١٧	٠٦
الباحة	٠٨	٠٣	٠١
جيزان	١٢	١٢	٢٨
نجران	٠٥	٠٢	٠١
حائل	١٠	٠٤	٠١
تبوك	١٠	٠٤	٠٢
الحدود الشمالية	٠٢	٠١	.
الجوف	٠٣	٠١	٠١
القريات	.	.	.
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

* الارقام ضئيلة لاشان لها يذ كر .

المصدر: حصر المؤسسات الصناعية المرخصة ، وزارة الصناعة الكهرباء ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٦ .

وتجدر الاشارة الى أنه خارج نطاق المحور تحظى القصيم فقط بتجمع صناعي وظيفي فاعل. أما التجمع الصناعي بالمدينة المنورة فهو في طور الانشاء ، والبقية أما في طور التصميم أو طور الحصول عليها. وعندما تبدأ هذه التجمعات الصناعية بالعمل سيتغير حتما تنسيق المنظور الصناعي في المملكة. ومن المؤكد أنها ستجذب صناعات

تخدم الاسواق المحلية ومن المحتمل الوطنية والعالمية. وسيكون تأثيرها على المستوى الاقليمي والوظيفي والبنية المكانية معتبرا.

حتى الآن تم اختيار العلاقة بين تطور المراكز الصناعية ونمو الاقاليم والذي تم قياسه بالعمالة وهناك معيار آخر نافع وهو الرواتب أو الاجور. وكما يوضح الجدول رقم ١٨ ان هناك علاقة وطيدة بين معدل الرواتب الشهرية ودرجة عالية من التقنية للمركز الصناعي. ان معدل الرواتب الشهري في كل من الجليل وينبع والدمام وجده والرياض يتراوح بين ٢٧٤٣ و ٣٩٧٦ ريال. بينما المناطق الاخرى يقل عن ٢٥٠٠ ريال في عام ١٩٨١م. وهذا يدل على أن المدن الصناعية والمراكز الصناعية الناضجة تحظى بمعدل دخل شهري أعلى.

يمكن تحقيق استراتيجية التمركز الاقليمي بواسطة الطرق الايجابية أو السلبية. الطريقة الايجابية التي تنطوي على رفض التركيبة القائمة ، وترى انشاء مراكز جديدة للتنمية بناء على أفكار جديدة ووظائف جديدة. والطرق السلبية من الناحية الاخرى تقبل منطقية وجود وضع التجمعات الحضرية وتحاول أن ترتقي بالتنمية في بعض هذه المراكز. بتركيز التنمية في المملكة على المحور الوسطي الشرقي الغربي يؤكد اختيار الطريقة السلبية. ان تركيز التنمية على المحور الوسطي الشرقي والغربي يؤكد أيضا البنية الحضرية الموجودة والتي تحتوي على تجمعات تجارية على سواحل البحر الاحمر ، وواحات الاحساء والقطيف والقصيم وكذلك الاسواق الاسبوعية ، كذلك على الاماكن المقدسة بمكة المكرمة والمدينة المنورة وجده والتي تعمل كبوابة لهما (Segreath and Osailan, 1984).

ويبدو أن تركيز التنمية الصناعية على المحور الوسطي قد أثر على التركيز على القطاعات الاخرى في المنطقة ، وخاصة تنمية المدينة الاساسية ، والخدمات الاجتماعية ، بالإضافة الى فرص العمل التي اجتذبت هجرة العمالة محليا ووطنيا وعالميا. ٧٥٪ من ٨٠ بليون ريال التي وضعت للخدمات البلدية في المراكز الحضرية الرئيسية

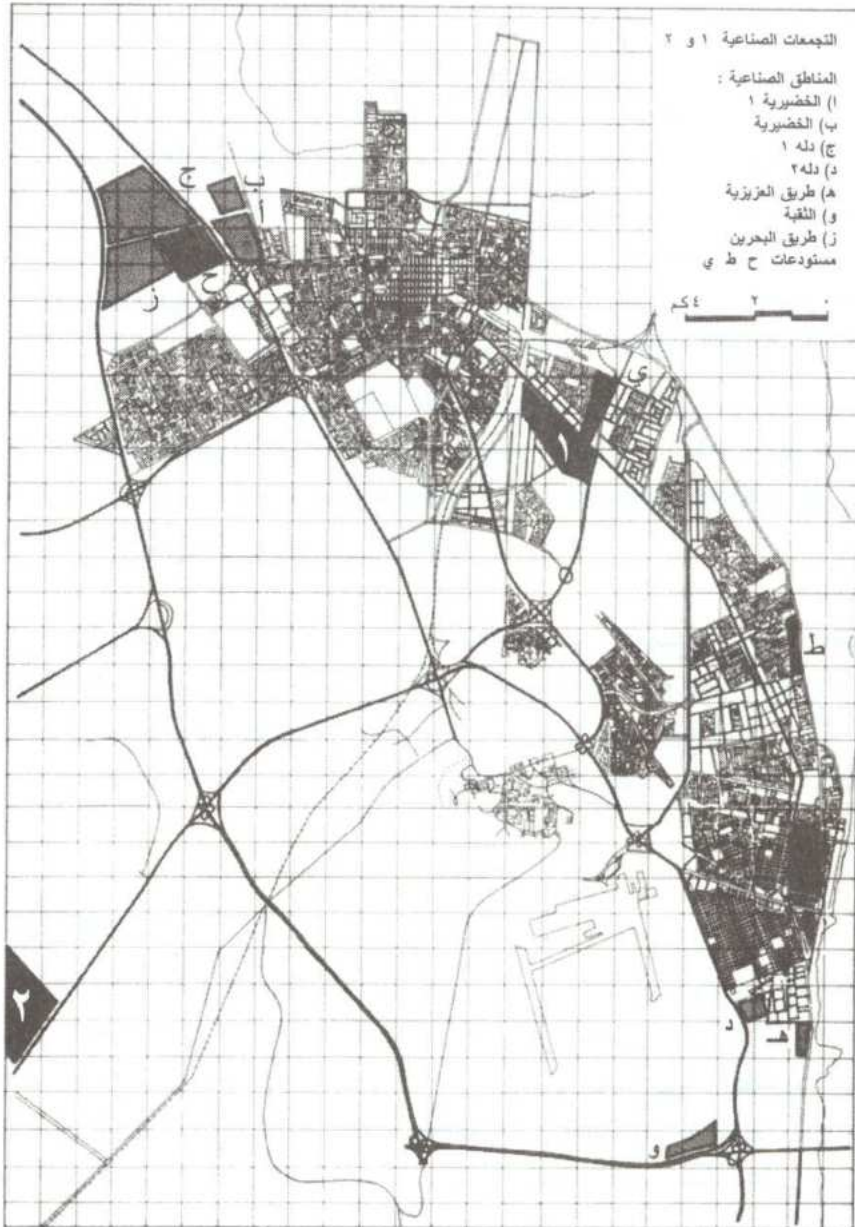
بالمملكة بين ١٩٧٥م الى ١٩٨٨م ، كانت نصيب البلديات على المحور الوسطي الشرقي الغربي (Al-Ankary and El-Bushra, 1989). وكذلك تركزت معاهد التعليم العالي والبحث على هذا المحور ، على سبيل المثال جميع السبع جامعات بالمملكة ماعدا واحدة تقع في مناطق المحور (الرياض بها اثنين وواحد بكل من الظهران والهفوف وجده ومكة المكرمة) وثلاث فروع للجامعات في كل من الدمام والهفوف والطائف.

تشنتت أو توزع الحواضر

حصلت تشنتت الحواضر في الدول الغربية الصناعية كنتيجة لتدهور المناطق المركزية (قلب المدن) والتي تركزت بها معظم الصناعات ، ولذلك كان هناك حاجة لنشر النمو الى خارج الحواضر. ولكن الحالة في المملكة تختلف. فهناك ثلاثة اتجاهات ناتجة هي: الاول هو محاولة البلديات تعريف المواقع المخدومة والتي يمكن للصناعات الصغيرة والورش أن تنتقل اليها من مواقعها الحالية المنتشرة في المدينة ، لناخذ الدمام كمثال ، يوضح الشكل رقم ١٠ والجدول رقم ١٧ المناطق الصناعية الحالية ، وكذلك المنطقة المخططة في حاضرة الدمام ويلاحظ أن جميع هذه الوحدات تم توقيعها على اطراف الحاضرة.

الثاني هو نوع تنمية القفزة Leapfrogging وبها تقع الاراضي الصناعية على اطراف الحاضرة ، وبسرعة تصبح جزءا من المناطق المطورة حضريا للمدينة ، ولذلك يجب تخطيط أراضي جديدة أخرى بعيدة عن المناطق المنماة ، وتنمية المناطق الصناعية بالدمام يتبع هذا النمط.

التوجه الثالث في التوطن الصناعي هو خدمة منطقتين عمرانيتين وما حولهما ، مثلا التجمع الصناعي بالاحساء يخدم الهفوف والمبرز وعيون الجويع ، والتجمع الصناعي بالقصيم يخدم بريدة وعنيزة ، بينما يخدم التجمع الصناعي في عسير كل من أبها وحميس مشيط ، وهذا النمط من التجمعات الصناعية على مستوى الاقليم طور للمستوى الوطني في الجليل وينبع ، والتي لم يكن الغرض منهما فقط جذب التنمية للمناطق النائية ، ولكن لتخفيف الضغط عن مدن الدمام وجده والمدينة المنورة.



شكل رقم ١٠ : المدن الصناعية الاولى والثانية بمنطقة الدمام الحضرية

استراتيجية تشتت أو انتشار الحواضر استخدم في العديد من البلدان لمقاومة مشكلة التضخم بالنمو في مراكزها الحضرية وحواضرها ، بينما تبقى أجزاء كبيرة من البلاد نائية في جهود التنمية الوطنية. ولحل هذه المشكلة طورت هذه البلدان سياسات تحاول ان تجمع بين أهداف تخفيض تضخم التنمية بالمناطق الحضرية الوطنية مع تنشيط التنمية في المناطق النائية. وهناك نماذج على هذه الاستراتيجية منها سياسة فرنسا لترقي بالتوازن بين الحواضر ، وكذلك سياسة بريطانيا للمدن والتجمعات الجديدة لتحل مركزية لندن. ان استراتيجية التنمية العمرانية والمعدة من قبل وكالة تخطيط المدن بوزارة الشؤون البلدية والقروية تحاول أن تجمع بين صفات الفعالية الاقتصادية والتوازن المكاني. ومن الممكن الرد على التطور المستقبلي السريع لكل من الرياض وجده والدمام بهذا النوع من الاستراتيجية اللامركزية ولكن من الافضل تطوير خطة استراتيجية للتنمية العمرانية مرغوبة أو مرضية للمدن السعودية لتحافظ على النمو والرخاء التي وجدت متعته في العقدين السابقين.

اختلاف التوازن بين المناطق في المملكة يحظى باهتمام (وزارة التخطيط ١٩٩٠ : ٣٦٩) ، وان تركيز الاستثمار على الخدمات البلدية على المحور الوسطى الشرقي الغربي يساعد على ذلك ، وانشاء مدن صناعية في مواقع استراتيجية خارج نطاق المحور هو محاولة للتعامل مع المشكلة ويحتاج ذلك أيضا الى الدعم اللائق من الخدمات البلدية.

التخصص الاقليمي

ان فكرة المراكز الصناعية مهمة جدا كأداة للتكامل الوظيفي الاقتصادي والتخصص التكنولوجي المكاني. في هذا المجال يمكن التفكير بأن المراكز الصناعية بالملكة عبارة عن شبكة مندرجة ومنظمة من المراكز الصناعية ، قطاعات صناعية مرتبطة وظيفيا بالمدن الصناعية المتوسطة ، المتعلقة بالمدن الصناعية الرئيسية. كل حجم ونوع من النشاط الاقتصادي له مكانه المناسب في المستوطنات بناء على اعتبارات قاعدة الفعالية الوطنية. وعلى افتراض أن المراكز الصناعية والمناطق التابعة لها تختص بنشاطات يستفاد من نجاح الفوارق بينها بطريقة تحقق مزيدا من الرخاء.

جدول رقم ١٧
حاضرة الدمام : خصائص التجمعات الصناعية ١٩٩٢

عدد الوظائف	استخدامات الاراضي	عدد المصانع (القطع)	المساحة الكلية هكتار	المراكز الصناعية
١٢٩٥٤	١٣٨ هكتار مصانع ١١٢ هكتار مساحات مفتوحة وخدمات مساعدة	١٢٠	٢٥٠	تجمعات صناعية التجمع ١
٦٠٠٠	١٥١ هكتار مصانع ١٨٨ خدمات مساعدة ١٤٧ مساحات مفتوحة ٤٠٨ منطقة سكنية ١٢٠٦ هكتار توسع مستقبلي	٩٥	٢٤٠٠	التجمع ٢
٧٥٥٢	مصانع و ورش	٩٤٤	٢٢٥	١) الخضيرية
غير موجود	مخططة لمصانع و ورش	٢٠٥	٢٠	ب) الخضيرية
٧٩٤٤	مصانع و ورش	١٦٦٥٥	٣٢٥	ج) دلة ١
٣٩٥٢	مصانع و ورش	١٠٩٨	٢٠٠	د) دلة ٢
	مصانع و ورش	٢٠٨	٣٠	هـ) طريق العزيزية
	ورش خاصة	لا توجد معلومات	لا توجد معلومات	و) النقبة
	-	١٥٧	١٠٧	ز) طريق البحرين
	-	-	-	المخازن ح ط ي

المصدر : دراسة ميدانية للمؤلف ، ١٩٩٢ .

بما أن السكان والنشاط الاقتصادي موزع مكائيا ، تم توجيه جهود التخطيط لتقوية النظام المكاني لمصلحة الرخاء الوطني ، وافترض أن جهود الجهات الحكومية المختلفة في عملية التكامل الوظيفي للمراكز الصناعية والمناطق المحيطة بها سوف تؤكد التوازن والحفاظة على النمو .

ولاختبار نمط التخصص الاقتصادي في المراكز الحضرية الرئيسية بالمملكة استخدمت آخر المعلومات الرقمية من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. ان المعلومات الوظيفية من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يمكن الاعتماد عليها نظرا لدرجة الدقة المطلوبة منها.

يوضح الجدول رقم ١٨ توزيع العمالة الصناعية حسب تقارير المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالمناطق التي تقع بها المراكز الصناعية. ويمكن ملاحظة أن المراكز ذات الرقم الاعلى من التخصص القطاعي تقع على المحور الوسطي الشرقي والغربي وهي الرياض وجده والدمام. وكذلك القصيم وتبوك تين درجة عالية من التخصص في خمسة قطاعات. بينما مدينتي الجبيل وينبع الصناعية تتخصص في ثلاثة و اربعة قطاعات على التوالي.

كلتا المدينتين الرئيسيتين وبعض المدن المتوسطة الصناعية الناضجة توضح تخصص ملموس في التصنيع. في القطاعات الاخرى تم ملاحظة أن القصيم وحائل تتخصص في الصناعات الزراعية ، بينما تخصص الدمام في ثلاثة قطاعات من البترول والمناجم.

يتحقق التخصص بواسطة الصناعات الرائدة (بتروكيماويات في الجبيل وينبع ، تعبئة التمور في الاحساء) أو مجموعة من الصناعات (الورق ، الطباعة ، الأثاث في الرياض) والذي يجلب تقطّب الوحدات الصناعية الاخرى الى هذه المراكز. ان هذا التخصص والتقطب الاقتصادي ينتج عنه التقطيب الجغرافي. كما أن ديناميكية الدفع لهذه النشاطات بهذه المراكز ستندفع الى الخارج وعن طريق الانتشار للمنطقة ومنها الى المناطق النائية أو الاقل نموا.

جدول رقم ١٨
معامل التوطن القطاعي لمواقع العمالة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

المكان	معدل الدخل الشهري	العمال	الزراعة	مناجم وبتترول	صناعة	ماء كهرباء	البناء	تجارة وخدمات عامة	الخدمات المالية	خدمات اجتماعية
الجبيل	٣٣٦٨	٣١٧٣٤	٠,٠٦٢	٠,٦٦٢	٢,٦٣١	١,١١٢	٠,٥٢١	١,٤٤٥	٠,٣٢٧	٠,٧٨٨
بنبع	٣٤٩٩	١٦٧٠٩	٠,٤١٣	١,٨٥٦	١,٧٢٨	١,٧٩٣	٠,٥٨١	٠,٢٤٦	١,٠٠٥	٠,٦٥٠
الرياض	٧٧٤٣	٢٣٨٥٣٣	١,٤١٨	٠,٠٧١	٠,٩٦٥	٠,٩٦٥	١,٠٤١	١,٠٧٨	٠,٩٦١	١,٤١٥
جده	٣٠٢٣	١٧٣٠٨٥	٠,٦٩٤	٠,٦١٧	١,٣٢٧	٠,٧٦٥	٠,٠٧٢	١,٢٢٢	١,٥٩٢	١,٣٣٢
الدمام	٣٩٦٧	٢٤٣٦١٩	٠,٢٧٣	٣,٣٣٧	٠,٨٩٠	٠,٩١٨	٠,٣٦٧	٠,٩٠٧	١,١٩٠	٠,٧٠٦
الاحساء	١٤٧٩	٢٦٠٢٨	٠,٤٩٥	٠,٠١٧	١,٠٠٦	٠,٠٧١	٠,٩٥٩	١,٠٩٧	٠,٣٥٥	٠,٥١٢
القصيم	١٨٣٧	٢٦٢٤٣	٥,٩٥٩	٠,٠٣٠	٠,٧١٩	١,٧١٢	١,٠٥٠	١,٠٧٨	٠,٣٢٢	٠,٨٥٣
مكة المكرمة	١٦٨٩	٤٦٣٧٨	١,٧١٢	-	٠,٥٠٠	١,٠٨٧	١,٤٠١	٠,٦٣٤	٠,٣٩٦	٠,٥٥٣
المدينة المنورة	١٩٠٥	٣٤١١٤	٠,٥٥٩	٠,٠١٧	٠,٣٨٨	١,٠٥٧	١,٨٥٠	١,١٥٣	١,١٥٣	٠,٦٢٧
أبها	٢٤٩٨	٣٣٨٩٧	١,١٠٧	٠,٠٠٣	٠,٣٥٦	٢,٤٨٠	٠,٥٢٠	١,٦٠٨	٠,٢٥١	٠,٥٥٢
الجوف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عرعر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حائل	١٩٢٧	٦٥٥٩	٤,٤٩٥	٠,٠٢٣	٠,٦٣٩	٠,٠١٨	١,٠٣٢	٠,٧٣١	١,٢٤٣	٠,٩٠٥
جيزان	١٧٣٠	١١٨٠٢	١,٥٣٧	٠,٠٤٢	٠,٨٧٩	٠,٠٠٦	٠,٤٣٣	١,٥١٨	٠,١٥٢	٠,٥٢٦

المصدر : المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

ملاحظات: معامل التوطن لمعامل قطاع صناعي في موقع من مواقع مكاتب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

معامل التوطن (L.O) يعرف بـ $L.O = (E/E_i)/(N/N_i)$ حيث :

= المعملة في قطاع في موقع من مواقع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

E = مجموع المعملة في نفس الموقع.

E_i = المعملة في أي قطاع على المستوى الوطني.

N = مجموع المعملة على المستوى الوطني.

الابداع والتكامل التكنولوجي المكاني

المراكز الصناعية هي أيضا المراكز التكنولوجية في المملكة ، كمراكز تكنولوجية يتبع تصنيفها نفس غط المدن والتجمعات والاحياء. يوضح الجدول رقم ١٩ الخصائص التكنولوجية للمراكز. ويبين أن هناك فروقات أساسية في أنواع التكنولوجية العاملة في المراكز الثلاثة. وهذه الفروقات هي امكانية الانتشار ، درجة الابداع ، تعقيد الاجهزة المستخدمة ، مستوى مهارة العمالة ، وملكية التكنولوجيا.

ومهم جدا بالنسبة لنا أن نقدر الاحتياج لبناء هيكل صناعي جديد ومدلولاته وكذلك امكانياته. وهذه تشمل المتطلبات الخاصة لنوعية التكنولوجيا الصناعية. وهذه المتطلبات هي الخواص الفيزيائية للمواقع الصناعية والتي تشمل الاراضي المنبسطة ، جيدة التصريف ، والصلبة. ثم ان هناك احتياج الى التعامل والتبادل مع المؤسسات التجارية والصناعية الاخرى والتي يفترض أن تكون قريبة الى حد ما لتأكيد التكتل الاقتصادي. كما أن سهولة الوصول لمناطق الاسواق ، المواد الخام ، وتوفير العمالة هي من العوامل المهمة الاخرى. كما أن الانسجام مع البيئة الاجتماعية هو من أهم العوامل لأن ذلك يمكن ان يحدد التقبل الاجتماعي للتكنولوجيا ولضرورة تجنب التأثيرات الجانبية الغير متوقعة على البيئة وكذلك التركيبة الاجتماعية.

ومن المهم جدا أن يلاحظ أنه من أجل استمرارية الفائدة للمملكة ، فاختيار واستخدام التكنولوجيا يجب أن لا يتعارض مع القيم الاسلامية. وبناء على هذا المعيار فان المصانع المنتجة لما يتعارض مع القيم الاسلامية والاجتماعية مثل التبغ ، لحوم الخنزير ومشتقاتها ممنوعة منعاً باتاً في المملكة.

تكنولوجيا الصناعات الثقيلة لها امكانية كبيرة في انتاج البضائع والخدمات ، ولكن لها حدودها ، بينما توفر زيادة الفرص للعمالة ، والدخل ومستوى أعلى من المعيشة ، ولكن الاستخدام الغير متقن قد يزيد من البطالة أو يزيد من الفضلات الضارة بالبيئة وغيرها. اضافة الى أن المهارات المطلوبة لادارة وصيانة هذه الصناعات تتطلب استقطاب العمالة الخارجية والتي تحتاج الى الحذر والتخطيط السليم.

جدول رقم ١٩
خصائص التكنولوجيا في المراكز الصناعية

مكان التقنية			خصائص التقنية
الاحياء	التجمعات	المدن	
محلي	اقليمي	وطني	امكانية الانتشار المكاني
بسيط عمالة مركزة	عالي متوسط	عالي جدا عالي	الاجهزة مستوى التعقيد رأس المال المستثمر
بدائي نادرة الحاجة	متوسط متوسط	عالي تكرار عالي	نوعية العمال مستوى التعليم تكرارية التدريب
سعودي	سعودي	تضامنية	الملكية

المصدر : اعداد المؤلف

ان المشاكل الاجتماعية والبيئة التي تنتج عن التصنيع السريع غير مستعصية ، ويمكن تجنبها أو تخفيف تأثيراتها الى مستويات مقبولة بالتخطيط السليم والاختيار السليم للتكنولوجيا. ومن المشجع أن نلاحظ أن تجربة الجيل وينبع والتي توضح بأنه بطرق التشديد على حماية البيئة يمكن أن تحسن صلاحية هذه المدن الصناعية للسكن. وبالتخطيط والتصميم السليم قدم لكل من سكان الجيل وينبع بيئة اجتماعية تعطي أعلى مستوى من المقاييس المعيشية. كما أن استخدام آلات ضبط البيئة حسن بدرجة بالغة وحافظ على نوعية الهواء ومصادر المياه. بالاضافة الى التنظيف المستمر واستخدام

التشجير بأنواع من النباتات المحلية الجيدة يساعد على المحافظة على مساحات كبيرة من الصحاري.

الخلاصة

ناقش البحث أن المملكة العربية السعودية استخدمت المراكز الصناعية كوسيلة لتقوية قاعدة الاقتصاد الحضري والهيكلي المكاني ، وزيادة العمالة الصناعية ، وتوزيع المراكز الحضرية ، وتشجيع التكامل بين المناطق والتخصصات ، وتطوير المكانة التكنولوجية للمملكة.

وينصح باعادة التجربة على أن تستخدم المراكز الصناعية كأداة تقلص من النمو الغير متوازن بين المناطق أو بالمناطق على سبيل المثال ، المستوطنات التي لها امكانية نمو عالي في شمال وجنوب المحور الوسطي الشرقي والغربي يمكن اختيارها واعتبارها أقطاب تنمية. وفي نطاق المحور الوسطي يمكن معالجة التفاوت بين المناطق بتنمية مراكز نمو جديدة على المحور. ولذلك فان استراتيجية أقطاب التنمية يمكن استخدامها للتعامل مع المواضيع داخل المنطقة ، بينما تستخدم سياسات تنمية المراكز لحل مشاكل التنمية بين المناطق.

ويمكن استخلاص أن استراتيجية المراكز الصناعية كأداة للتخطيط هي نموذج يمكن تطبيقه ثانية. وبالإضافة الى التكنولوجيا الصناعية المستخدمة حاليا يمكن استخدام تكنولوجيا جديدة ومتطورة أكثر كأداة للتنمية. ولذلك يمكن لمراكز التكنولوجيا العالية أن تساعد ليس فقط في انتاج بضائع ذات قيمة أعلى ، بل يمكنها تقوية واعادة بناء النظام الحضري المكاني في المملكة حينما تدعو الضرورة لذلك.

عملية تطوير الأراضي العمرانية

وليد عبدالله عبدالعال

مرت مدن المملكة العربية السعودية بتغيرات عمرانية كثيرة. ويعتبر تقسيم الأراضي العملية الرئيسية التي تحول الأراضي الخام إلى أراضي عمرانية ، وتدخلها في سوق الأراضي العمرانية. بذلك يحتل تقسيم الأراضي أحد المراحل الأولية في عملية تطوير الأراضي العمرانية. وتهدف هذه الدراسة إلى مناقشة عملية تطوير الأراضي العمرانية مستعينين بمراجعة أدبيات الموضوع لوضع إطار علمي للمناقشة ، حيث يوجد العديد من الطرق لدراسة تطوير الأراضي والتي لخصت كالتالي (Healey, 1991) :

- ١) النموذج الاقتصادي المعتمد على الطلب المحدد للإيجارات والإيرادات (Chesire and Sheppard, 1989).
- ٢) نموذج تتابع الأحداث والذي يركز على مراحل تطوير الأراضي كما هي مفهومة لدى مديري العقارات (Cadman and Austin-Grow, 1978).
- ٣) نموذج المشاركين والذي يهتم بدور المشاركين في عملية التطوير (Goodchild and Munton, 1985).
- ٤) النموذج الهيكلي والمبني على مفهوم الاقتصاد السياسي والقوى المؤثرة في العلاقات المرتبطة بعملية تطوير الأراضي العمرانية.
- ٥) النموذج المؤسساتاتي والذي يعطي منظور شامل لعملية التطوير (Healey, 1992).

ولكل نموذج مزاياه الخاصة وطريقته المميزة في عرض عملية تطوير الأراضي العمرانية. وتعتمد هذه الدراسة على نموذج المشاركين لكونه الأنسب لمناقشة عملية

التطوير في المملكة العربية السعودية. وقبل الشروع بشرح هذا النموذج من المهم تلخيص ماهو معروف عن عملية تطوير الأراضي في المملكة ودور المشاركين في هذه العملية لتأسيس نموذج لعملية تطوير الأراضي العمرانية.

مراحل تطوير الأراضي

تبدأ عملية التطوير عندما يعتبر موقع الأرض مناسباً للتقسيم أو التطوير وتكتمل العملية عندما تنتهي عملية الاشغال. قدمت شركة (SCET, 1980) تصوراً عن هذه المراحل كالتالي:

١- توفير الأرض: وهي المرحلة التي تصل بموجبها الأراضي الغير مطورة إلى سوق الأراضي.

٢- تحسين الأرض: تقسيم الأرض وبناء البنية التحتية.

٣- الإنشاء والبناء.

هناك انتقادات أدبية متعددة لاستخدام نموذج تتابع الأحداث لشرح عملية التطوير (Healey, 1991) ، إلا أن عرضها يقدم وصفاً مبدئياً لعملية التطوير في المملكة لكونها الطريقة المعروفة حالياً.

توفير الأرض

تعتبر منح الأراضي أحد الروافد الأساسية لتوفير الأراضي العمرانية حيث تعد البلديات مخططات تقسيم الأراضي والتي بدورها تقوم بتوزيعها على المواطنين وبذلك تدخل عملية التطوير (SCET, 1980). كما تشمل عملية توفير الأراضي ونقل ملكيتها على طرق أخرى مثل:

١- الإرث: حيث يمكن أن تنتقل ملكية الأراضي الخاصة إلى ورثة المالك الأساسي.

٢- الإحياء: الأرض الموات يمكن أحيائها شرعاً وبالتالي تملكها.

٣- الشراء: أي أرض خاصة يمكن أن تنتقل ملكيتها عند حصول اتفاق بين البائع والمشتري.

كما أن الأرض التي تدخل سوق الأراضي يمكن أن تكون أرضا زراعية أو أرض خالية وغير مطورة. إلا أنه لا يمكن تقسيم الأراضي الزراعية إلا بعد أن تجف وبالتالي تصبح غير زراعية. فان عملية تقسيم الأراضي الزراعية تستغرق وقتا أطول من تقسيم الأراضي الخالية.

تحسين الأرض

حسب الوصف المقدم من شركة SCET فان هذه المرحلة تنقسم إلى خطوتين هما تقسيم الأراضي وإنشاء البنية التحتية.

- تقسيم الأرض :

عمليا أي تقسيم للأرض لا يمكن أن يتم إلا بعد الحصول على تصريح من البلدية متوافقا مع مراحل النطاق العمراني.

- إنشاء البنية التحتية :

في معظم الأحوال يتم توفير البنية التحتية لتقسيمات الأراضي من قبل الجهات المختصة ، وغالبا ما تكون مساهمة المطور هنا ضئيلة نسبيا تشمل في بعض الاحيان سفلتة الطرق والتي يتم إدارتها وصيانتها لاحقا من قبل البلدية. أما بقية المرافق فيتم توفيرها من قبل الجهات المسؤولة ، فمثلا شبكات المياه والصرف الصحي من مصالح المياه والصرف الصحي التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية. نظريا يجب أن تبدأ عملية إنشاء البنية التحتية بعد تقسيم الأرض مباشرة إلا أنها في الواقع غالبا ما تأتي بعد البدء في البناء. أوضحت التجارب السابقة أن على الجهات المشاركة في عملية تطوير الأراضي التنسيق فيما بينها لتحسين كفاءة توفير وصيانة الخدمات.

إنشاء المباني

بعد إتمام عملية تقسيم الأراضي وانتقال الملكية إلى الملاك الجدد لقطع الأراضي المقسمة ، يعد إنشاء المباني عليها آخر مرحلة في عملية التطوير (SCET, 1980). وهذا الاعتقاد يعتبر أن جميع القطع المقسمة سوف يتم بناؤها بغض النظر عن دواعي الملكية والقدرة المالية على البناء. إضافة إلى ذلك فإن مرحلة البناء قد تأتي قبل مد الخدمات وبالتالي لا تكون الأخيرة في عملية التطوير.

وبالرغم من تبسيط شرح عملية تطوير الأراضي المقدم من (SCET) إلا أنه يقدم تصورا مبدئيا عن عملية التطوير. ويظل شرح عملية تطوير الأراضي عن طريق وصف مراحلها غير شامل ولا يؤدي إلى فهم كاف لهذه العملية ، ذلك لأن تطوير الأرض لا يمكن أن يتم إلا عند حصول اتفاقات بين مختلف المشاركين في العملية. لذلك فإن بقية الدراسة تركز على شرح عملية التطوير بدراسة دور المشاركين الرئيسيين في عملية التطوير.

المشاركون في عملية التطوير

يهدف هذا الجزء إلى تحديد المشاركين في عملية تطوير الأراضي ليتم مناقشة دورهم في عملية التطوير في الجزء اللاحق. الإسهام في تحديد المشاركين في عملية التطوير بالملكية أتى من دراسات سابقة معدة من قبل الاستشاري ست العالمي (SCET, 1980) ومجموعة الاستشاريين العرب للإنشاء والتعمير (GACDAR, 1980) وفق التالي:

- ١- ملاك الأراضي الذين يقومون بتقسيم أراضيهم.
- ٢- مكاتب العقار ، وهم الوسطاء بين البائع والمشتري.
- ٣- رجال الأعمال الذين يبدأون عملية البناء والتطوير للمباني السكنية والتجارية.
- ٤- الدولة كمنظم لعملية التطوير وكذلك دورها في توفير البنية التحتية والخدمات.

ويبدو أن هذا التصنيف يحوي نوعا من الازدواجية حيث أن رجال الأعمال يمكن أن يكونوا هم ملاك أراضي كبيرة ويقومون بعملية التقسيم بدلا من الإنشاء فقط. أنظمة تطوير الأراضي تسهل تصنيف المشاركين على ضوءها ، فمثلا ما يقدمه صندوق التنمية العقارية من قروض طويلة الأجل لبناء المساكن شجعت الكثير على تملك وشراء أرض لبنائها. تتوفر الأراضي في مخططات تقسيم الأراضي سواءا في مخططات البلديات عن طريق المنح أو المخططات الخاصة عن طريق الشراء. ويمكن تصنيف المشاركين في عملية التطوير كالتالي:

- ١- ملاك الأراضي والذين يملكون بقع أراض قابلة للتقسيم.
- ٢- مكاتب العقار تقوم بدور الوسيط بين البائعين والمشتريين.
- ٣- ملاك القطع المقسمة وهم الذين يمتلكون قطع الأراضي المقسمة لغرض المضاربة أو التطوير.
- ٤- الدولة ودورها يشمل في توفير الأراضي عن طريق المنح ، منظم لعملية التطوير وممول لعملية التطوير ، وموفر للخدمات والبنية التحتية.

ومن الممكن إضافة نوع آخر يشمل المطورين الكبار والذين يقومون بعملية تطوير كبيرة لمجمعات سكنية أو إقامة قرى سياحية كبيرة.

دور المشاركين

ملاك الأراضي

مالك الأرض هو المالك لبقعة أرض زراعية أو خالية قابلة للتقسيم. دور مالك الأرض في عملية التطوير يتمحور في قراره بالتصرف بالأرض وكيفية هذا التصرف ، فالمالك قد يبيع ملكيته أو يقسمها حسب أنظمة التقسيم ، أو يقيها في حوزته. وقرار المالك يعتمد على دواعي التملك واستراتيجية الاستثمار التي يتبعها.

دواعي التملك

ليس من الصحيح التعميم بأن جميع ملاك الأراضي يهدفون إلى زيادة أرباحهم من الأراضي التي يمتلكونها ، لان بعض الملاك ينخرطون في عملية التطوير دوغما قرار مسبق من أنفسهم مثل الورثة. لذلك دور الملاك يعتمد على دواعي التملك والتي ممكن أن لا تكون ربحية فقط. فمثلا أراضي الوقف غالبا ما يكون هدف التملك خيري ، بينما نقل ملكيتها إلى عقار آخر يعود إلى أسباب متعددة مثل عدم صلاحية الاستعمال القائم للملكية بحثا عن استعمال آخر حسب شروط الواقف.

بعض الملاك يهتمون بمنافع الأرض المالية وغير المالية. مثل ملاك الأراضي الزراعية فان المنافع المالية لهم تتمثل في عوائد بيع الإنتاج. بينما المنافع غير المالية تعود إلى الوضع والمنزلة الاجتماعية الذي تمنحه ملكية الأرض له كمالك عقار. وبالرغم من ذلك فانه في مرحلة ما في عملية التطوير يكون كل الملاك على علم بالثمن الممكن بيع أراضيهم به. لذلك يمكن تصنيف ملاك الأراضي كمستثمرين أو مستخدمين أو بدواعي أخرى. ويشمل الورثة ، المشترين أو الذين تملكوا بالإحياء ، وأيا من هؤلاء فان دوره في عملية التطوير يعتمد إلى حد كبير على استراتيجية الاستثمار.

استراتيجية الاستثمار لدى ملاك الأراضي

تشمل استراتيجية الاستثمار هذه ثلاثة أنواع من القرارات هي:

- ١ - قرارات مالية.
- ٢ - قرارات تنفيذية.
- ٣ - قرارات متعلقة بإدارة العقار.

القرارات المالية تعود إلى قرار المالك في البيع ، خاصة توقيت البيع. وقبل اتخاذ قرار البيع يحتمل أن يتخذ المالك قرارا تنفيذيا يعود إلى تقسيم الأرض بموجب أنظمة التقسيم أو بيعها كقطعة واحدة دون تقسيم. لذلك فإن مالك أي بقعة أرض كبيرة له الخيار بين ثلاثة خيارات مرتبطة بأي استراتيجية ، وهذه الخيارات تشمل أولا الحفاظ على الأرض وهذا يتطلب قرارا متعلقا بإدارة العقار خلال فترة التملك ، ثانيا ، تقسيم الأرض ويتطلب استراتيجية للتنفيذ ، وثالثا ، بيع الأرض بدون تقسيم أو بعد تقسيم الأرض بناء على الاستراتيجية المالية.

بيع الأرض : قرارات مالية

العديد من العوامل قد تؤثر على قرار المالك في بيع أرضه. توضح أدبيات الموضوع أن ملاك الأرض يبيعون أراضيهم في وقت معين لأسباب متعددة قد لا تعود إلى الربحية ، فهناك أسباب خاصة ربما تكون مؤثرة على المالك في بيعه الأرض ، والتي قد تشمل التزامات عائلية ، أو الحاجة إلى المال لزيادة رأس مال مشروع آخر ، أو لاحتياجات أخرى. ظروف مثل هذه قد لا تعطي المالك فرصة قوية للتفاوض للحصول على سعر أفضل ويمكن تصنيف أسباب البيع إلى:

- ١- أرباح مالية: ويعتمد بيع الأرض على عوامل مالية مثل جني الأرباح.
- ٢- الحاجة إلى نقد: البيع لهذا السبب يضطر المالك إلى البيع ولو بسعر أقل.
- ٣- أسباب خاصة بالمالك: أسباب خاصة بالمالك لاتشمل السبيين السابقين.
- ٤- تحسن البيئة المجاورة: قد يتحسن موقع الأرض بتحسن الأراضي المجاورة مثل تقسيم الأرض.

مهما كان سبب البيع فإن هناك طريقة للبيع نوضحها في القرار التنفيذي الذي يتبعه المالك للحصول على أفضل سعر.

بيع الأرض : القرار التنفيذي

هناك شيان مهمان في القرار التنفيذي للمالك ، أولا بيع الأرض مع الاستفادة من تقسيمها ، وثانيا طريقة البيع. وهذا يتضمن قرار البيع بدون تقسيم أو بعد تقسيمها.

الاختيار الأول ، البيع بدون تقسيم ، قد يكون أسرع لان المالك ليس مضطرا للتقدم للبلدية بطلب تقسيم ولا مخطط تقسيم. ولكن قد لا يحصل المالك على أفضل سعر بهذه الطريقة لأن سعر الأرض بعد تقسيمها يختلف.

والاختيار الثاني ، وهو تقسيم الأرض ، فهنا المستثمرون الذين يسعون لزيادة أرباحهم يلعبون دورا نشطا في عملية تطوير الأراضي ويحاولون الحصول على تصريح بالتقسيم بتقديم مخطط التقسيم للبلدية. قد تكون هذه الطريقة أطول من الأولى بناءا على الوقت الذي يتطلبه اعتماد مخطط التقسيم. وحالما يتم الحصول على تصريح التقسيم والسماح بالبيع يبقى عرض القطع للبيع وطريقة البيع للحصول على أفضل سعر. وهناك عدة طرق للبيع مثل:

- ١) من خلال مكتب عقار.
- ٢) من خلال وسيط عقار.
- ٣) عن طريق المزاد.
- ٤) الإعلان في الصحف المحلية.
- ٥) الاتصال المباشر مع المشتري.

من الممكن الاتفاق مع وسطاء العقار للقيام بالبيع والحصول على السعي أو الدلالة بنسبة معينة من قيمة البيع وبالتالي فكلما زاد عدد القطع المباعة وزاد ثمنها كلما

كانت محصلة السعي أكثر ، إلا أن البيع من خلال الوسطاء لا يمكن المستثمر من الحصول على سعر آخر كالذي يحصل في المزاد مثلا. وعادة ما يعلن ملاك الأراضي عن وقت المزاد لإعلام أكبر عدد ممكن لحضور المزاد. وكثيرا ما تعتمد اختيار طريقة البيع على خبرة المالك في سوق الأراضي.

استراتيجية المالك في إدارة أرضه

تركز هذه الاستراتيجية على مايفعله المالك في أرضه خلال انتطاره الوقت المناسب للبيع. غالبا ماتكون الأراضي المقسمة خالية قبل تقسيمها وقليل ماتكون زراعية. نادرا مايقبل ملاك الأراضي على تطوير أراضيهم قبل تقسيمها لأن مساحة الأراضي كبيرة. ولكن قبل تقسيم أي أرض زراعية عادة ماتترك الأرض لتجف أو تكون مواردها المائية أصبحت بعيدة إلى حد لايمكن استمرار الزراعة فيها.

وعادة ما يتم تقسيم الأرض الزراعية عندما يتحسن الموقع باتساع العمران بالقرب من الأراضي الزراعية ، أو وجود مخطط تقسيم قريب ، أو فتح طريق جديد لربط المناطق العمرانية. كل هذه الأسباب تشجع الملاك على تغيير استعمال الأرض الزراعية داخل أو بالقرب من العمران. كما أن هناك سبب آخر يعود إلى وفاة مالك الأرض المتمسك باستعمالها الزراعي وبالتالي يعود القرار في التصرف إلى الورثة الذين قد تختلف استراتيجيتهم في إدارة الأرض واستعمالها والتصرف بها.

مما سبق يتضح لنا أن دور ملاك الأراضي يختلف كثيرا ، فعندما يحصل المالك على تصريح للتقسيم ويقسم الأرض للبيع فإن المالك يساهم في زياد عدد القطع المعروضة للبيع في السوق. وقد تكون مساهمة المالك محدودة في عملية التطوير عندما لايقوم بتخطيط أرضه قبل بيعها. بذلك يختلف دور المالك من دور نشط في تحديد موعد التقسيم وبالتالي تغير حدود المناطق العمرانية واتساعها ، إلى دور عابر في بيع الأرض ونقل ملكيتها إلى مالك آخر دون تقسيمها.

وسطاء العقار

يوجد نوعان من وسطاء العقار ، الأول مكاتب العقار المسجلين لدى وزارة التجارة ، والثاني وسيط عقار متسبب وعادة يعمل بدون مكتب ، وعموما فان نشاط وسيط العقار يغطي التالي:

- ١) يعمل كوسيط في معاملات بيع الأراضي للتوفيق بين متطلبات البائع والمشتري.
- ٢) البيع أو الشراء نيابة عن شخص أو جهة أخرى.
- ٣) ترتيب عقود الإيجار بين المالك والمستأجر ، والبعض يضيف إلى نشاطاته ما يسمى بإدارة العقار.. الخ.

عمليا من الممكن أن تتم عملية البيع والشراء في سوق الأراضي دون وسيط ، والبعض يفضل البيع بدونهم ، ودور الوسطاء يعتمد على نوعيتهم والأنشطة التي يقومون بها.

مكاتب العقار

بالرغم من أن الدخل الرئيسي لمكاتب العقار هي من تحصيل السعي في المعاملات المتممة من قبلهم ، إلا أنه من الممكن زيادة عوائدهم عند دخولهم في عملية التطوير بشكل مباشر حيث يمكن أن يشمل النشاط التالي:

- ١) البحث عن موقع صالح للتقسيم لمستثمر ما.
- ٢) القيام بإنهاء إجراءات التقسيم نيابة عن المالك.
- ٣) بيع القطع.

لذلك فان خدمات مكاتب العقار المقدمة للمشاركين في عملية تطوير الأراضي

تتدرج من مجرد وسيط بيع إلى ممثل أو وكيل للمالك للأنشطة التي يقوم بها في عملية التطوير، وخدماتهم قد تشمل التالي:

- ١) التعرف على ملكية أرض يرغب مستثمر في شرائها.
- ٢) مناقشة المالك لإتمام صفقة البيع.
- ٣) تقديم الرأي في تصميم المخطط وتوزيع القطع بناء على خبرتهم في البيع.
- ٤) مراجعة البلدية والجهات المختصة كوكيل عن المالك.
- ٥) تثمين قطع الأراضي وتحديد أسعار البيع.

وطبيعة العمل تحتم على وسطاء العقار التنقل في المدينة التي يعملون بها للبحث عن مواقع صالحة للتقسيم أو تثمين مواقع أخرى ، وإشعار المالك أو المستثمرين بأهمية مواقعهم.

وسيط العقار المتسبب

عادة ما يكون دورهم في تحديد مواقع صالحة للتقسيم وتوثيق عملية البيع والشراء بين المالك والمشتري ، وغالبا ما يكون السعي الذي يحصل عليه وسيط العقار هو بنسبة ٢٥٪ من قيمة المبيع.

ملاك القطع المقسمة

يعد هؤلاء آخر أنواع المشاركين في تطوير الأراضي المرتبطة بعملية التقسيم ويرتبط دورهم بنشاط ملاك الأراضي الكبيرة الذين يقسمون أراضيهم ويعرضونها للبيع. ويتركز تأثير ملاك القطع المقسمة في عملية تطوير الأراضي على دواعي التملك وقرارهم في التطوير أو البيع أو التمسك بالأرض دون تطوير .

وتختلف دواعي التملك للقطع المقسمة من الرغبة في التطوير بغرض السكنى أو الاستخدام إلى الاستثمار بالبناء أو بدون بناء. غرض التطوير للسكن مشجع إلى حد كبير مع وجود قروض صندوق التنمية العقارية الداعمة لبناء مساكن خاصة. عادة مايكون هدف مثل هؤلاء الملاك هو السكن لفترة طويلة والبدء في البناء حال توفر القرض من قبل صندوق التنمية العقارية وبذلك يكون إسهامهم إيجابى في عملية التطوير. النوع الآخر من الملاك هم الذين يشترون القطع بغرض الاستثمار أو المضاربة ، ويمكن تقسيمهم إلى نوعين: الأول هم الذين يستثمرون في بناء قطعة الأرض بغرض البيع أو التأجير كمطورين إلا أن مساهمتهم تكون مختلفة بمساحة الأرض التي يقومون بتطويرها ، والتي قد تشمل مجمعا سكنيا بكامله أو مبنى واحدا صغيرا أو كبيرا. أما النوع الآخر فهم المضاربون في سوق الأراضي والذين يعمدون إلى تحصيل الربح بالتجارة في الأرض دون تطوير. أيا كان نوع المالك فهناك ثلاثة خيارات لاستراتيجية الاستثمار لدى هؤلاء الملاك ، هي قرارات مالية أو تنفيذية أو إدارة الملكية.

قرارات مالية في شراء الأرض

القرارات المالية للملاك الذين اشترؤا بغرض السكن غير مهمة لأنهم قرروا التطوير والسكن بأنفسهم ، ولكن ربما في مرحلة لاحقة يقرر هؤلاء الملاك بيع العقار لقدمه أو لأن صيانتها أصبحت مكلفة ، أو غير متوافق مع زيادة احتياجاتهم ، أو لأسباب خاصة. في المقابل فان المستثمرين يتخذون قرار البيع لعدة أسباب تشمل تحصيل الربح ، الحاجة إلى نقد ، أسباب خاصة ، وتداعي الملكية.

قرارات تنفيذية في شراء الأرض

الحصول على تصريح بناء يكون مهما لاتخاذ القرار التنفيذي لمالكي القطع المقسمة ، ولايعد الحصول على تصريح البناء صعبا إذا ماكان التصميم المقترح متوافقا مع أنظمة البناء. لذلك يتضمن القرار التنفيذي للملاك الذين يرغبون في البناء الحصول على تصريح بناء ، بينما لا يكون ذلك مهما للمضاربين في السوق.

قرارات إدارة الملكية

تتضمن هذه القرارات مايفعله المالك بقطعة الأرض ريثما يتم بيعها ونقل ملكيتها. ويختلف هذا القرار بين الملاك ، فالمالك الذي يشتري ليسكن يبدأ بالبناء حال توفر التمويل اللازم ، أما المضارب في السوق فقد يترك الأرض دون تغيير أو تطوير ليتم التكسب من بيعها لاحقا.

دور الدولة

تتميز الدولة عن باقي المشاركين لكونها المشارك الوحيد الذي لايسعى لتحقيق الربح مادي في عملية تطوير الأراضي رغم أنها تجني فوائد بأشكال أخرى مثل تحقيق الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة.. الخ ، وتلعب الدولة دورا مهما في عملية تطوير الأراضي والذي يتنوع من موفر للأرض ، وممول للتطوير ، ومنظم للعمران ومقدم للخدمات. هذا التنوع مرتبط بالدور الذي تقوم به كل جهة والذي يؤثر بصورة كبيرة في عملية التطوير ، حيث تعمل عدة جهات مختلفة في كل مدينة مما يتطلب تنسيقا كبيرا في توجيه وخدمة النمو العمراني. ولعل مجالس المناطق تقوم بجهد نشط في تحقيق هذا التنسيق.

الأحداث المهمة في عملية تطوير الأراضي

ناقش الجزء السابق أدوار وأنشطة المشاركين في عملية التطوير وكيفية ترابط هذه الأدوار. ويهتم هذا الجزء بتأسيس وتحديد الأحداث الهامة في هذه العملية ، وذلك بعرض نموذج لعملية التطوير يعكس التحليل السابق. ويهدف هذا النموذج لوصف الأحداث التي تمر بها الأرض الخالية وكذلك أدوار المشاركين في هذه العملية (شكل رقم ١).

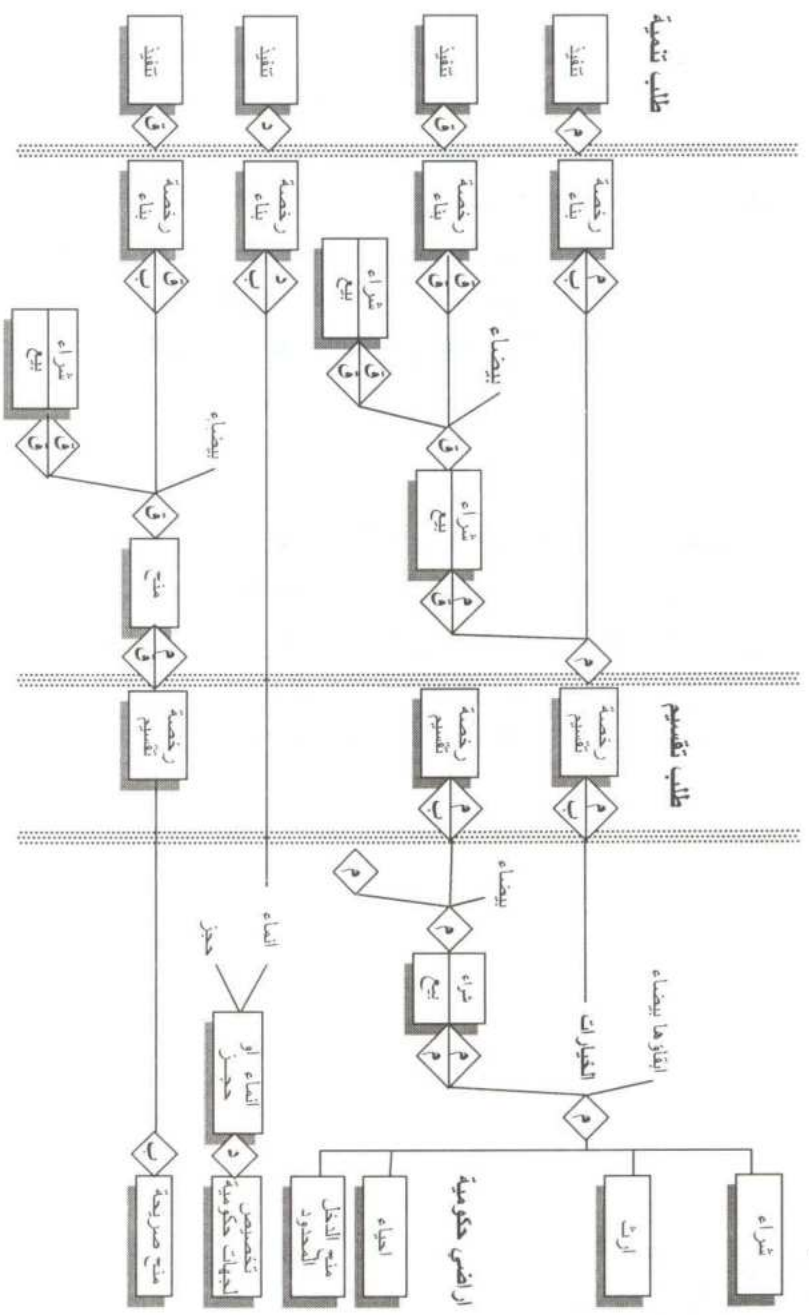
من الممكن تحديد حدثين هامين في تحول الأرض الفضاء إلى أرض مطورة ، أولا تقسيم بقعة الأرض الفضاء ، وثانيا بدء البناء أو التطوير في قطع الأراضي. وكل من

هذين الحديثين يتطلب اتخاذ قرارات من قبل المشاركين. وهذه القرارات مبنية إلى حد كبير بتفاعل أربعة عوامل تشمل خصائص الموقع ، خصائص المشاركين ، وأنظمة تطوير الأراضي ، وسوق الأراضي. وارتباط وتفاعل العوامل الأربعة فيما بينها يؤثر إلى حد كبير في قرارات المشاركين في عملية التطوير لذلك لا يوجد تتابع موحد لمراحل تطوير الأرض ، ولكن توجد عدة مسارات لتقسيم وتطوير الأرض كما هو موضح في الشكل رقم ١ ، هذه المسارات قد تمر بنقاط هامة والتي تشمل خطوات يتم فيها تقسيم وتطوير الأرض ، وهذه النقاط الهامة هي:

- ١) بيع الأرض البيضاء إلى مالك آخر.
- ٢) ارث الأرض.
- ٣) إحياء الأرض وتملكها.
- ٤) منح الأراضي.
- ٥) طلب اعتماد مخطط التقسيم.
- ٦) طلب تصريح بناء.
- ٧) بدء الإنشاء.

كل من هذه النقاط يحتاج إلى قرار من مشارك واحد أو أكثر ، فمثلا ، الحصول على موافقة تقسيم الأرض يشمل قرارا من المالك بإعداد مخطط التقسيم وقرار البلدية بالموافقة أو غيره.

حالما يمتلك الشخص لبقعة أرض فان لديه ثلاث خيارات بناء على استراتيجية الاستثمار التي يطبقها ، في حال رغبته في البيع فان المشتري الجديد يحصل على نفس الخيارات للتصرف بالأرض ، وهذه الخيارات تشمل أولا الإبقاء على الأرض كما هي أو زراعتها ، ثانيا بيعها أو ثالثا تقسيمها. فإذا ما قرر المالك تقسيم الأرض فعليه الحصول على موافقة البلدية وبالتالي فلديه ثلاثة خيارات ، البيع بعد التقسيم الفعلي



شكل رقم ١١ : نموذج وصفي لارتباط وتفاعل الاحداث الهامة والمسارات المختلفة التي يمكن ان تمر بها عملية تنمية الاراضي

للأرض ، عدم التصرف بالأرض ، أو تطوير بعض القطع المقسمة. فإذا ما قرر عدم التصرف بالبيع أو البناء فإن القطع سوف تظل فضاء إلى أن يتم التصرف بها ، أما إذا قرر المالك تطوير القطع المقسمة أو بعضها فإنها أخذت أقصر مسار لتطوير الأرض ، وإذا تم بيع قطع الأراضي فبذلك تنتقل الخيارات الثلاثة إلى المالك الجديد. لذلك فإن النموذج المقترح يعرف دور كل مشارك في عملية التطوير والذي قد يختلف من مالك لآخر. ومن الملاحظ أن النموذج قد أغفل وسطاء العقار لأن دورهم في عملية التطوير يعتمد إلى حد كبير على طريقة تملك وبيع العقارات والتي يتبعها ملاك الأراضي.

الخلاصة

تحتاج الأدبيات المتوفرة عن عملية تطوير الأراضي في المملكة العربية السعودية إلى مزيد من الدراسة ، حيث قدمت هذه الدراسة شرحاً لعملية التطوير في المملكة مرتكزا على تحليل دور مختلف المشاركين في عملية التطوير وبالأخص ملاك الأراضي ، وسطاء العقار ، ملاك القطع المقسمة ، والدولة. وفي النهاية فقد تم وضع نموذج شرح عملية التطوير واصفا دور المشاركين والمسارات المختلفة التي يمكن أن تمر بها مراحل تقسيم وتطوير الأرض.

الأحتياجات من المساكن والبدائل الاستراتيجية لتنمية قطاع الاسكان

صالح الهذلول ، نارايانان ايدادان

في الحديث عن الإسكان الحضري في المملكة العربية السعودية نتناول بالتحليل عملية تنمية هذا القطاع وهيكل سوق الإسكان. ونبحث أولا في استراتيجية تنمية قطاع الإسكان وفي سياسة توزيع الموارد اللازمة لتخطيط وبناء المساكن التي أتخذتها حكومة المملكة العربية السعودية خلال العشرين عاما الماضية ، وتقويم آثارها على هيكل سوق الإسكان والاحتياجات من المساكن ، ثم نتقصى الضغوط الحالية والمستقبله على سوق الإسكان خصوصا كمية المعروض من المساكن لتلبية الاحتياجات المستقبله.

يمثل قطاع الإسكان أحد التحديات الحضرية الرئيسة التي تواجه الدول النامية نظرا لانخفاض معدل بناء المساكن بكثير عن معدلات النمو السكاني فيها. يؤكد ذلك تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٩٠ الذي يشير لبناء ٤٢ مسكنا لكل مائة اسرة جديدة خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٠-١٩٧٤ ، ثم انخفاض ذلك فيما بعد إلى ٣٨ مسكنا جديدا لكل مائة اسرة في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩. وبمقارنة هذه الصورة القائمة مع ماتم في الدول المتقدمة ودول أوروبا الشرقية نجد أن بناء المساكن كان أسرع بكثير من تكوين الأسر في هذه الدول خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩. وخلال الخمس عشرة سنة الماضية مرت المملكة العربية السعودية بتجربة مماثلة لتجربة الدول المتقدمة المشار إليها. لكن هناك دلالات تشير إلى أن الضغوط الحالية والمستقبله على أسواق العرض والطلب ستغير الاتجاهات السابقة ما لم يعمل على تبني إدارة كفو للإسكان القائم واستراتيجية مناسبة لتنمية قطاع الاسكان في المستقبل. وسنقوم بتقصي هذه الجوانب بمزيد من التفصيل.

استراتيجية تنمية قطاع الاسكان

قدر مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هايتات) وجود ١,٢ بليون نسمة على مستوى العالم يعيشون في إسكان بائس مع توقع تضاعف هذا العدد بحلول نهاية هذا القرن. ونظرا للمعوقات الاقتصادية المتزايدة التي تثقل كاهل الحكومات في البلدان النامية فان الأمل يبقى معقودا على السكان أنفسهم لحل مشاكلهم الإسكانية. ولا بد من التنويه بأن تردي أحوال الرعاية الاجتماعية والاتجاهات المحافظة في السياسات الاجتماعية زادت من أعداد السكان الذين لا مأوى لهم في العديد من البلدان المتقدمة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يتراوح عدد المرشدين ما بين ١-٣ مليون نسمة ، ومع الخفض في مخصصات برامج الرعاية الاجتماعية في فترة رئاسة رونالد ريغان تم شطب أكثر من نصف مليون منتفع وهدم مايقرب من مليون من الغرف الرخيصة (Levitas, 1990).

وتوصي الوكالات الدولية للإسكان بوجود تبني استراتيجية " التمكين في الإسكان". وهي استراتيجية يتراجع فيها دور القطاع الحكومي عن دوره التقليدي في " تأمين " المساكن إلى " تمكين " المواطنين من بناء مساكنهم و " حفز " الانشاءات الجديدة من خلال إطار تنظيمي ملائم لسوق حر يتميز بتكافؤ فرص المنافسة مع توفير التمويل اللازم لذلك (World Bank, 1988). ويجد هذا الموقف قبولا اكثر من منطلق أن المنظمات الحكومية لا تستجيب بالسرعة والكفاءة المطلوبة كالقطاع الخاص ولكنها تستطيع التخفيف كثيرا من حالات عجز وفشل السوق (Mayo, et. al, 1986).

وتندرج استراتيجية تنمية قطاع الإسكان في المملكة العربية السعودية تحت هذا النوع ، وقد جاءت نتائجها مذهلة للغاية. فالتحدي الآن ليس في نقص المساكن وإنما في إدارة الفائض الحالي منها ، إذ يتجاوز المعروض من المساكن في المدن بكثير حجم الطلب عليها ، مما نجم عنه وجود عدد كبير من الوحدات السكنية غير المشغولة وقطع

الأراضي السكنية البيضاء المخططة والمخدومة بشبكات المرافق العامة. وقد أصبحت هذه الظاهرة تمثل قضية أساسية للأجهزة المحلية في معظم المدن الرئيسية (Al-Hathloul and Edadan, 1992b). إذ توضح الخطة الخمسية الخامسة أن العرض المفرط للمساكن ووجود عدد كبير من الوحدات السكنية غير المشغولة في الإسكان العام والخاص لاسيما في المدن الرئيسية أدى إلى انخفاض تكاليف المباني والإيجارات في المملكة (وزارة التخطيط ١٩٩٠).

ونظرا لعدم توافر معلومات على المستوى الإقليمي بشأن المساكن الشاغرة فإنه يتعذر تحديد مستوى ونمط المساكن الشاغرة على المستوى الإقليمي. وتستند الملاحظات السابقة عن الإسكان الشاغر على المستوى الوطني على إجمالي الوحدات السكنية في تاريخ معين وذلك بناء على العرض والطلب على الوحدات السكنية في فترة زمنية محددة. لكن الأهم هنا هو المؤشرات الأخرى التي تستخدم لقياس مستوى الاحتياج من المساكن والتي لا يقتصر تحديدها على عوامل العرض والطلب الثابتة بل يمتد إلى متغيرات أخرى تشمل القدرات المالية للسكان (حرية السوق) ومعايير الإسكان وهو ما لم يتم أخذه في الاعتبار^(١).

من المتوقع أن يتسبب الركود الذي ساد قطاع البناء والتشييد في أواخر الثمانينيات الميلادية من القرن الحالي في انخفاض عرض المساكن ، وإشغال الوحدات السكنية الشاغرة ، وارتفاع أسعار المساكن ، إلا إذا تبنت الدولة برنامجا جيدا لإدارة وتشغيل وصيانة المعروض من المساكن وترشيد جهود ومشاركة القطاع العام والخاص في سوق الإسكان (Al-Hathloul and Edadan, 1992). ومن المهم النظر لموضوع التباين بين المناطق عند تمويل قروض الإسكان مستقبلا ، إذ أن جزءا كبيرا من الوحدات السكنية التي يتم إنشاؤها تمول عن طريق صندوق التنمية العقارية ، لذا فإن التفاوت في توفير القروض بين منطقة وأخرى قد يقود إلى تباينات وفوارق إقليمية كبيرة. ولهذا يجب أن تركز الاستراتيجية المستقبلية لتنمية قطاع الإسكان على المواءمة

بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية عند توزيع المبالغ المخصصة لكل منطقة من مناطق المملكة.

نمو قطاع الإسكان وأداء الخطط الخمسية

إن الفائض في سوق الإسكان هو نتاج لاستراتيجية وسياسات وبرامج التنمية التي اتبعتها الدولة والتي تهدف بشكل رئيس - حسبما ورد في خطط التنمية الخمسية الأربع - إلى توفير مساكن صحية ومناسبة وآمنة بتكلفة معقولة لكافة الأسر السعودية في المملكة ، وتنمية المساكن ضمن نمط عمراني منظم وإيجاد إطار تنظيمي (مؤسسي) كفؤ وفعال. وتعتبر تنمية المساكن من مهام القطاع الخاص بالدرجة الأولى إلا أن التدخل المرن للدولة في تنمية هذا القطاع كان فاعلا في مواجهة مختلف التحديات التي ظهرت أبان العقدين الأخيرين. فقد شهدت فترة الستينيات الميلادية من القرن الحالي مراحل عدم التدخل الحكومي في استراتيجية الإسكان ، أعقبها نشاط ملحوظ ومباشر لقطاع الإسكان العام لذوي الدخل المحدود ومنسوبي القطاع العام في السبعينيات الميلادية ، ومن ثم مساهمة غير مباشرة وتنسيقية في الثمانينيات الميلادية من القرن الحالي (Fadaak, 1989).

لقد كان برنامج الإسكان الذي تم تنفيذه خلال الخطط الخمسية الأربع ناجحا وفعالا بكل المقاييس. فقد تم تذليل العقبات التي ظهرت خلال الخطة الأولى بتأسيس كل من الصندوق السعودي للتنمية العقارية ووزارة الأشغال العامة والإسكان. فخلال خطط التنمية الأربع بين عامي ١٩٧٠-١٩٩٠ تم انشاء ما جملته ٨٨٩ ألف وحدة سكنية مقارنة بما كان مستهدفا وهو ٨٨٠ ألف وحدة سكنية حسب الخطة ، مما نجم عنه فائض في المساكن خصوصا في المدن الرئيسة في أواخر الثمانينيات الميلادية من القرن الحالي (صندوق التنمية العقارية ١٩٨٩). وقد شكلت الوحدات السكنية الجديدة خلال العقدين الأخيرين جزءا أساسيا في جملة المساكن لتلبية احتياجات ٤٧ بالمائة من المواطنين السعوديين و ٦٤ بالمائة من إجمالي سكان المدن (Al-Hathloul and Edadan, 1992b).

مساهمة قطاع البناء والتشييد في الاقتصاد الوطني

نظرا لعدم تصنيف قطاع الاسكان كعنصر قائم بذاته ضمن احصاءات الدخل القومي ، لذا فان أقرب القطاعات التي يمكن النظر لها والتي تشمل هذا القطاع هو قطاع التشييد وقطاع العقار. ويمثل قطاع التشييد دورا رئيسيا في الخطة ، خاصة ضمن استراتيجية تنمية وتنويع القطاعات غير النفطية. فبالاضافة لقدرته على تفعيل نمو اقتصادي فقد نظر لنمو وتوزيع قطاع التشييد كوسيلة لتوزيع الثروة الوطنية على أكبر قطاع من السكان. ونظرا للعلاقة الوثيقة بين نمو قطاع التشييد ونمو الاقتصاد الوطني بشكل عام فقد اعتبرت حركة قطاع التشييد مؤشرا يقاس به نمو الاقتصاد خلال المرحلة الأولى من مراحل التنمية.

لقد حقق قطاع البناء على مدى العشرين سنة الماضية إسهما كبيرا في نمو الاقتصاد الوطني من حيث القيمة المضافة والعمالة ، إذ ارتفعت القيمة المضافة من ٣ر٢ بالمائة في عام ١٩٦٩ (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٤) إلى ١٣ر٤ بالمائة في عام ١٩٨٩ ، مسجلا بذلك نسبة نمو مركبة سنوية بلغت ١١ر٦ بالمائة ، وهي نسبة جيدة مقارنة بمعدل النمو الوطني للقيمة المضافة والبالغ ٤ر٥ بالمائة. وكان إسهام قطاع الانشاءات في الاقتصاد خارج القطاع النفطي رائعا ، إذ أسهم أثناء ازدهاره ابان الثمانينيات الميلادية من القرن الحالي بما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي خارج القطاع النفطي (وزارة التخطيط ١٩٩٠). كما كانت مساهمته في مجال العمالة الوطنية المدنية فعالة أيضا ، إذ قفزت من ١٢ر٨ بالمائة في عام ١٩٦٩ إلى ٢٨ بالمائة في عام ١٩٨٥ ، لكنها تراجعت إلى ١٦ بالمائة نتيجة لاستراتيجيات الترشيد الاقتصادي التي اتبعت في خطتي التنمية الوطنية الرابعة والخامسة. وبرغم الانخفاض في نمو العمالة في هذا القطاع من ١٦ر٨ بالمائة خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٨٥ لتتحد إلى ٩ر٩٥ بالمائة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ إلا أن زيادة القيمة المضافة تشير إلى تزايد في مستوى الإنتاجية في هذا القطاع مقارنة ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني (وزارة التخطيط ١٩٩١).

واستطاع سوق العقار تحقيق نمو مماثل لنمو قطاع الانشاءات نتيجة لتزايد الإيرادات النفطية ، إذ ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٩٩ بالمائة في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠م إلى ٣٧٧ بالمائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ . لكنها انخفضت في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ إلى ٢٢٢ بالمائة جراء تراجع حجم الطلب على الإسكان في أواخر الثمانينيات الميلادية من القرن الحالي.

ويمكن التعرف بشكل أفضل على الكفاءة الاقتصادية لقطاع الإسكان بتحليل إنفاق الأسرة على المسكن وتأثيره. إذ حيث تشير تكلفة المستوى القياسي للمعيشة إلى أن أسر الدخل المتوسط تنفق قرابة ٤٠ بالمائة من دخلها على السكن وتأثيره ، وأن متوسط الإنفاق الأسرى على المسكن فقط قد ازداد من ٢٣ بالمائة في عام ١٩٧٩م إلى ٢٨ بالمائة في عام ١٩٨٣ (مصلحة الإحصاءات العامة ١٩٨٧) ، إلا أن هناك صعوبة في تحديد نسبة الإنفاق على إيجار المسكن نظرا لايرواده ضمن مؤشر لمجموعة من بنود الإنفاق. وطبقا لعملية مسح سابقة قام بها الصندوق السعودي للتنمية الصناعية في عام ١٩٨٧ حول الإنفاق الأسرى في المدن تبين بأن الأسرة تنفق ما نسبته ١٤ بالمائة من جملة الإنفاق على إيجار المسكن. وبناء على ذلك يمكن تقدير محصلة سوق الإيجارات في المملكة بـ ١٣٦٦ بليون ريال سعودي (٣٦٣ بليون دولار أمريكي) ، وتقدير إجمالي الإنفاق السنوي للأسر على تكاليف الإسكان وخدماته بمبلغ ٢٨ بليون ريال سعودي (٧٤٧ بليون دولار أمريكي)^(٢) . وبالرغم من الفرضيات غير الدقيقة التي تعتمد عليها هذه التقديرات إلا أنها تشير إلى مدى حجم سوق الإيجار والنقد الذي يمكن أن يضخه هذا السوق في الاقتصاد الوطني.

قروض صندوق التنمية العقارية والاحتياجات الإسكانية

يعتبر تأسيس صندوق التنمية العقارية برأس مال أولي مقداره ٢٥٠ مليون ريال سعودي (٧١ مليون دولار أمريكي) لتقديم قروض اسكان ميسرة طويلة الأجل من أهم

المبادرات الحكومية التي غيرت هيكل سوق الإسكان بالمملكة العربية السعودية^(٣) . وقد كان أداء الصندوق مثاليا منذ تأسيسه ، إذ بلغت قيمة القروض المقدمة منذ عام ١٩٧٥م ٨٨ر٤ بليون ريال سعودي (٢٣ر٥ بليون دولار أمريكي) ، أنفقت على إنشاء ٤٤٠ر٤٤٦ وحدة سكنية. وقد زاد ذلك عن المستهدف في الخطة وهو ٣٣١ر٠٠٠ وحدة سكنية (صندوق التنمية العقارية ١٩٨٩). وقد أسهمت القروض الممنوحة في بناء ٧٦ بالمائة من جملة المنشآت السكنية الخاصة التي شيدت في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠ (وزارة التخطيط ١٩٩٠).

لقد كان أداء صندوق التنمية العقارية في تمويل قطاع الأسكان الخاص مثاليا بكل المعايير. وبمراجعة ماتم منحه من القروض في كل منطقة يتبين وجود تفاوت في التوزيع الإقليمي للقروض التي يقدمها الصندوق ، وكان يمكن لهذا التوزيع أن يكون أكثر فعالية لو تم على أساس الاحتياجات الفعلية من المساكن لكل منطقة. وحيث يهدف الصندوق بشكل رئيس إلى زيادة أعداد المساكن الخاصة بالمملكة كي يتسنى تلبية احتياجات المواطنين من المساكن بمختلف مناطق المملكة بصورة فعالة ، فقد عمد إلى تطبيق برنامج للقروض لبناء الوحدات الخاصة وآخر لقروض الاستثمار في إقامة المجمعات السكنية والإدارية والتجارية.

وتتسم قروض الصندوق بشموليتها لكافة قطاعات السكان. وتتحدد أهلية الحصول على القروض في أن يكون طالب القرض مواطنا سعوديا لا يقل عمره عن ٢١ سنة وألا يكون قد سبق له الحصول على قرض من صندوق التنمية العقارية ولديه قطعة أرض قابلة للبناء عليها. ويعمل الصندوق حاليا بنظام الدور في الحصول على القرض الذي يتحدد مستواه تبعا لحجم المستوطنة التي سيشاد فيها المسكن ، ففي المدن الكبيرة يتم منح ٣٠٠ر٠٠٠ ريال سعودي (٨٠ر٠٠٠ دولار أمريكي) و ٢٥٠ر٠٠٠ ريال سعودي (٦٧ر٠٠٠ دولار أمريكي) في المدن الصغيرة و ٢٠٠ر٠٠٠ ريال سعودي (٥٣ر٠٠٠ دولار أمريكي) في القرى.

النتائج المترتبة على سياسات صندوق التنمية العقارية

وحيث لا يرتبط شرط الحصول على القرض بالاحتياجات الفعلية للمنطقة من المساكن يفترض أن يتأثر العدد الإجمالي لطلبات القروض والنسبة المئوية للطلبات الموافق عليها بحجم المدن والقرى. ولذلك فإن نسبة كبيرة من القروض التي يوفرها الصندوق ربما خصصت للمدن الكبيرة ذات الكلفة العالية ، التي غالبا ما تكون أكثر نموا وبالتالي فهي أكثر حاجة للمساكن من المدن الأصغر.

وكان يمكن أن يكون توزيع قروض الإسكان أكثر إنصافا لو تم التوزيع على المستوى الإقليمي على أساس الحاجة الفعلية للمساكن وليس كما هو متبع الآن على أساس حجم الطلبات (الطلب على الإسكان). فالناطق التي شهدت تنمية مضطردة تلقت قروضا أكثر من مناطق أخرى أقل نموا مما يقودنا إلى الافتراض بوجود استناد سياسة توزيع القروض على "الاحتياج الفعلي" للمساكن لا "الطلب عليها" تفاديا للتفاوت في التوزيع الإقليمي لقروض الإسكان وسعيا لتحقيق أوضاع إسكانية أفضل. وعلى ضوء السياسة المتبعة حاليا من قبل صندوق التنمية العقارية يستنتج مايلي:

(١) أن معظم طلبات قروض الإسكان صادرة من المدن والمناطق المتقدمة ، مما يشير لعدم وجود ارتباط بين الحاجة الفعلية للمساكن على المستوى الإقليمي وسياسة منح القروض.

(٢) توجيه الصندوق لنسبة كبيرة من قروضه للإسكان عالي الكلفة في المدن والمناطق المتقدمة نسبيا مما يؤثر سلبا على المتاح من القروض التي يمكن أن توجه للمناطق التي تقل فيها تكلفة الإسكان ، وبالتالي عدم الإيفاء بالاحتياجات الفعلية من المساكن وما لذلك من تأثير سلبي على عدالة توزيع هذه القروض^(٤).

التوزيع الإقليمي لتمويل الاسكان

تشير البيانات المتوفرة لوجود تفاوت في التوزيع الإقليمي لقروض صندوق التنمية العقارية. ويبين الجدول رقم ٢٠ أن المناطق الثلاث الرئيسة وهي مكة المكرمة والرياض والمنطقة الشرقية والتي تستقطب ٥١ بالمائة من سكان المملكة تقريبا عام ١٩٨٩. قد تلقت ٦٥ بالمائة من جملة قروض الإسكان و٦٩ بالمائة من القيمة الإجمالية للقروض. وكانت منطقة مكة المكرمة الأكثر استثنارا بتلقي القروض اذ حصلت على ٣٨ بالمائة من جملة القروض ، بينما تحتوي على ٢١ بالمائة من جملة سكان المملكة في عام ١٩٨٩. وقد تلقت الإمارات الجنوبية الغربية كالباحة وعسير وجيزان ونجران قروضا أقل برغم اشتغالها على ٢٤ بالمائة من سكان المملكة اذ حصلت هذه المناطق على ٨ بالمائة فقط من جملة القروض الممنوحة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٩.

وإذا ما استخدمنا مؤشرات عدة لقياس التفاوت كمؤشرات Segregation index و Fair Share index و Gini Coefficient يتضح وجود تباين في التوزيع الإقليمي للقروض (Al-Makky,1990) ، اذ تظهر هذه المؤشرات تفاوتا كبيرا في التوزيع الإقليمي للقروض التي تمنحها الدولة من خلال برامج القروض الخاصة وقروض الاستثمار على السواء. لكن الوضع أخذ بالتحسن في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩م فصاعدا^(٥). ومثل هذا النمط من التفاوت يوضح مدى التحيز للمدن الرئيسية والكبيرة ومدى الحاجة لتعديل سياسة الإقراض بحيث تستند إلى الاستراتيجية العامة للتنمية العمرانية الرامية لتلبية الاحتياجات الفعلية من المساكن على مستوى المملكة ككل. ويستدل من تقديرات خطة التنمية الثانية بشأن الاحتياجات من المساكن عام ١٩٧٥م (جدول رقم ٢١) على تزايد احتياجات المنطقتين الغربية والشرقية إلى ٧٧ بالمائة من جملة الاحتياجات بالمملكة. وبمقارنة الاحتياجات الإسكانية والقروض الممنوحة وطلبات القروض يتبين بأن المنطقتين الوسطى والغربية تلقتا معظم القروض بينما تلقت المنطقة الشرقية القروض الأقل. وإذا ما قورنت الطلبات المقدمة للقروض مع توزيع القروض نجد بأن المنطقة الغربية قد استأثرت بعدد وافر من القروض مقارنة بالمناطق الأخرى مما

يشير إلى أن توزيع القروض يستند بصورة كبيرة على أوضاع السوق المثلثة بحجم السكان في المدن والقوة الشرائية للمناطق. ويظهر التحليل بان سياسة الإقراض يمكن تعزيزها بالتركيز على الاحتياجات الفعلية من المساكن لا "الطلب عليها" كقاعدة من قواعد سياسة منح قروض الإسكان.

جدول رقم ٢٠

التوزيع الإقليمي للقروض الممنوحة من قبل صندوق التنمية العقاري

المساهمة السكانية %	متوسط قيمة القروض (مليون ريال)	% للقروض		الإمارات
		قيمة	عدد	
٢٠٫٩	٠٫٢٦	٣٨٫٣	٣٣٫٧	مكة
١٨٫٣	٠٫٢٥	١٥٫٨	١٥٫٦	الرياض
٥٫٨	٠٫١٦	١٫٢	١٫٩	جيزان
١٢٫٤	٠٫٢٣	١٤٫٦	١٥٫٣	الشرقية
١٢٫١	٠٫٢١	٤٫٨	٥٫٣	عسير
٤٫٩	٠٫٢٥	٧٫٧	٧٫٧	القصيم
٤٫٥	٠٫٢٦	٣٫٨	٣٫٦	حائل
٧٫٨	٠٫٢٤	٦٫٥	٦٫٥	المدينة المنورة
٣٫٤	٠٫١٨	٠٫٨	١٫١	الباحة
١٫٩	٠٫٢٢	٢٫٥	٢٫٧	الحدود الشمالية
٤٫٣	٠٫٢٣	٢٫١	٢٫٢	تبوك
٢٫٠	٠٫٢٥	١٫١	١٫١	نجران
١٫٢	٠٫٢٥	٢٫٣	٢٫٢	الجوف
٠٫٥	٠٫٢٢	٠٫٨	٠٫٩	القريات
١٠٠	٠٫٢٤	١٠٠	١٠٠	الإجمالي

المصدر: Al-Makky, 1990

جدول رقم ٢١ الاحتياجات من المساكن وتوزيع القروض حسب المناطق

المنطقة	الاحتياج التقديري من المساكن عام ١٩٧٥	%	% لجملة الطلبات المقدمة	% لجملة قيمة القروض الممنوحة
الوسطى	٥٤٠٠٠	١٦٫٤	٣٣٫٥	٢٣٫٥
الشرقية	١٢٥٠٠٠	٣٨٫٠	١٥٫٤	١٤٫٦
الشمالية	٥٢٠٠	١٫٦	١٥٫٣	٩٫٢
الغربية	١٢٩٠٠٠	٣٩٫٢	٢٣٫٧	٤٥٫٦
الجنوبية	٩٠٠٠	٢٫٨	١٢٫١	٧٫١
الاجمالي	٣٢٩٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط ، ١٩٧٥ ، والجدول رقم ٢٠

التأثيرات علي هيكل سوق الإسكان ومواقع السكنى

حاول فرانك دي ليو وشترايك ريموند (De-Leeuw and Raymond, 1977) محاكاة تأثير الإعانات المختلفة للإسكان على سوق الإسكان ، فتلك الإعانات تعمل على زيادة الطلب على المساكن الجيدة (ضريبة تمويل الإعانات إن وجدت لن تزيل بل ستحد من الزيادة) وانخفاض الطلب على الإسكان الرديء وبالتالي تدني أسعارها ، وعادة ما يؤدي هذا الانخفاض الى ابعاد لاسكان الرديء من السوق ثم هدمه وازالته.

ويبدو أن تأثير إعانات الإسكان المقدمة من صندوق التنمية العقاري بالملكة وخصوصا في مدينة الرياض تسير وفق ما يراه دي ليو وريموند ، اذ يشير التلمساني (Telmesani, 1989) الى أن العلاقة بين الطلب على المساكن ودخل الأسرة ترتبط إيجابا لدى فئات الدخل العالي. كما أن العلاقة بين الطلب على المساكن وقروض صندوق التنمية العقاري قد أخذت نفس المنحى ، مما يشير إلى أن القروض تؤثر بشكل أكثر فعالية في إسكان الأسر ذات الدخل العالي وفي جودة ونوعية المساكن أكثر من كميتها.

وبالمثل أيضا فان لسياسة منح القروض ومنح الأراضي الحكومية تأثيرات إيجابية في الطلب على المساكن وفي اختيار مواقع السكن وفي الهيكل العام للإسكان ضمن مراكز المدن بالمملكة. فقد خلص التلمساني (Telmesani, 1989) في دراسته إلى وجود تحول لدى أسر الدخل المحدود والمتوسط إلى الأراضي الرخيصة على أطراف المدن بينما تركزت الأسر ذات الدخل العالي في الضواحي الداخلية المحيطة بمراكز المدن التي ترتفع فيها أسعار الأراضي. ونتيجة لذلك تردت أوضاع الإسكان وتراجعت مستويات الإيجارات في مراكز المدن وتزايدت أعمال الهدم والإزالة للمساكن الرديئة فيها ، يقابل ذلك ارتفاع في أسعار الأراضي ومستوى الإيجارات في الضواحي الداخلية ونشوء هيكل عمراني ثنائي أو متعدد الانوية^(٦).

في ضوء هذه النتائج ينبغي على صندوق التنمية العقاري العمل على ترشيد سياسة الإقراض بما يساعد على تلبية الاحتياجات الفعلية للإسكان بالمملكة. وهذا بدوره يتطلب دراسة للمبادئ المتعلقة بجوانب السياسة الإسكانية مثل الاحتياجات من المساكن وقياس الاحتياجات الفعلية من المساكن بشكل دقيق والنظر في بدائل توزيع الموارد والوعي بالسياسات الواجب إتباعها على المستوى المؤسسي. وفي الجزء التالي بحث موجز لجوانب سياسات الإسكان.

مفهوم الاحتياجات الفعلية من المساكن وتأثيرات سياسة الإقراض

يمكن التعبير عن مفهوم الاحتياج من المساكن إما بالإجمالي الصافي للوحدات السكنية المطلوبة لإيواء العدد الإضافي من الأسر ، أو بمعدلات التغيير في الوحدات السكنية التي تعكس العجز بين العرض الفعلي للمساكن والاحتياجات الفعلية منها. والاهم هنا بالنسبة لسياسات الإسكان هو مفهوم معدلات التغيير في المساكن والاحتياجات الفعلية منها ، حيث يشير المفهوم^(٧) إلى أن الاحتياجات من المساكن ينبغي أن تقاس بالموازنة ما بين سياسة توفير المسكن الملائم بما يتناسب مع إمكانيات وقدرات واحتياجات الغالبية العظمى ، واختلاف رغبات المواطنين من حيث اختيار أنماط إسكانية مفضلة لديهم (إسكان فوق المتوسط أو إسكان فاخر) لوجود القدرة

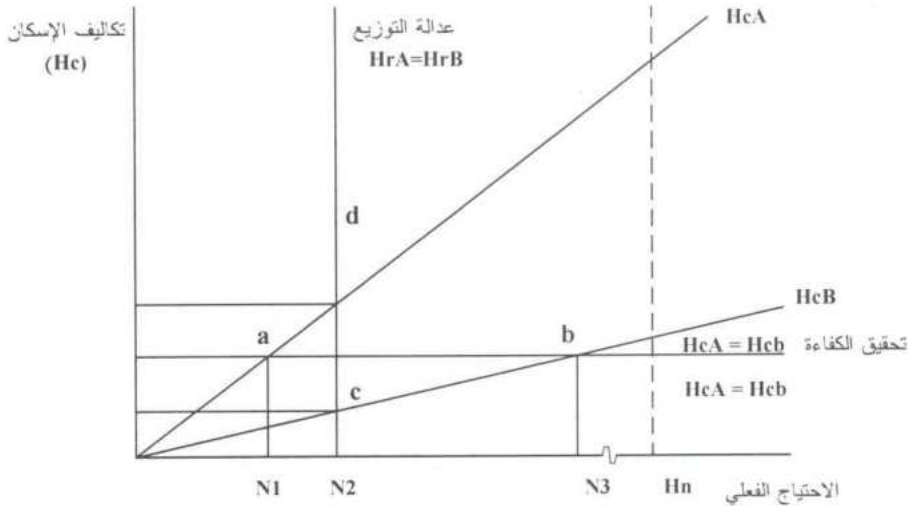
المالية لتحقيق رغباتهم. ويمكن تصنيف الاحتياج من المساكن على النحو التالي:

- أ (المساكن للأسر الإضافية وللأسر التي ليس لها مساكن.
- ب) الأسر التي تقطن في وحدات سكنية غير ملائمة ودون المستوى المطلوب.
- ج) الأسر التي تسكن في مساكن ملائمة ولكن في أحياء غير مناسبة.

هناك خطوة هامة في صياغة سياسات الإسكان تتمثل في وجوب اشتقاق قياسات الاحتياج الفعلي من المساكن تمهيدا لإيجاد آلية لتوزيع الموارد المالية بين المناطق. وفي حال ظهور عجز في تمويل كافة المساكن المطلوبة لتلبية الاحتياج الفعلي على مستوى المملكة يتوجب على مؤسسات التمويل صياغة أسلوب خاص بتوزيع الموارد بما يتفق مع استراتيجيات التنمية الوطنية. وأهم مبدئين تدعو لتحقيقهما خطط التنمية الوطنية هما الكفاءة في استخدام الموارد والعدالة في توزيعها. وسنلقي فيما يلي بعض الضوء على مدى تأثير هذا النهج في تلبية الاحتياج من المساكن الفعلية كما هو موضح في الشكل رقم ١٢. فالموارد اللازمة لتلبية جملة الاحتياج الفعلي من المساكن في المملكة H_n معبر عنه بمجموع H_{nf} و H_{nc} معا. وحيث أن الموارد اللازمة للتمويل قد لا تكون متاحة ، عندئذ يتم الاختيار بين أفضل بدائل التوزيع للموارد والتي تشمل بديل الكفاءة أو بديل العدالة أو الجمع بين مزاياهما.

تعتمد تلبية الاحتياج من المساكن ضمن البديل الذي يأخذ بالعدالة في توزيع الموارد على كافة أرجاء الحيز الوطني على تساوي العدد الإجمالي للوحدات السكنية أو نسبة مئوية متماثلة لما هو مطلوب H_r في جميع المناطق. فإذا كانت هناك المنطقة A والمنطقة B تكون متطلبات المنطقة H_{rA} مساوية لمتطلبات المنطقة H_{rB} . فإذا ما طبقنا مبدأ العدالة في توزيع الموارد المتاحة علينا أن نستخدم هذه الموارد بصورة تكفل تلبية كمية متساوية من الاحتياجات الفعلية من المساكن في كلتي المنطقتين بفرض وجود تفاوت في تكاليف الإسكان H_c تبعا لاختلاف المناطق ، وإذا ما كانت تكاليف

الاحتياجات من المساكن واستراتيجيات تنمية قطاع الإسكان



- ١- بديل العدالة : $HrA = HrB ; HcA > HcB$
- ٢- بديل الكفاءة : $HcA = HcB ; HrB > HrA$
- ٣- سياسة صندوق التنمية العقارية : $HcA > HcB ; HrA > HrB$

النتائج :

$$\text{لكن } (N2c + N2d) = (N1a + N3b) \quad (١)$$

$$(N1 + N3) > \text{twice } N2: \quad (٢)$$

$$\{Hn - (HrA + HrB) > (Hn - M2) > \{Hn - (N1 + N2)\} = \text{العجز في تلبية الاحتياج الإسكاني} \quad (٣)$$

شكل رقم ١٢ : السياسات البديلة لتوزيع التمويل وأثرها في تلبية الاحتياج من المساكن

الإسكان في المنطقة A أعلى منها في المنطقة B ($HcA > HcB$) فإن تلبية جملة الاحتياجات المستهدفة لـ $N2$ والانخفاض في الاحتياج ($Hn - N2$) في المنطقتين سيحتاج ما مجموعه $N2c + N2d$ من التمويل. أما بديل الكفاءة فيعني أساساً تخصيص قروض مالية متساوية للمنطقتين حتى تصبح التكلفة الحدية للإسكان في كلتي المنطقتين متساوية $McA = McB$. ومحصلة ذلك حسب الشكل ١٢ توافر مستوى من الاحتياج $N1$ للمنطقة A و $N3$ للمنطقة B. ويكون إجمالي الاحتياج الإسكاني الملبى ممثل بحاصل جمع $N1 + N3$ والذي

يزيد عن ضعفي $N2$. مع ملاحظة أن القيمة الاجمالية للقروض هي واحدة كما في مبدأ العدالة وهي $N1a+N3b$ تساوي $N2c+N2d$ ويتضح من ذلك أن بديل الكفاءة يلبي نسبة مئوية أعلى من الاحتياج بنفس مقدار المورد الوطني المتاح ، مما يجعل هذا البديل مرغوباً أكثر من بديل العدالة اذا كان الهدف هو تلبية الاحتياج من المساكن ، لكن اذا ما أردنا صياغة سياسة سليمة لتوزيع الموارد قادرة على تلبية الاحتياج وفقاً لخطط التنمية الوطنية فلا بد أن تشتمل على ائتلاف يتضمن مزايا البديلين معاً.

الضغوط على سوق طلب وعرض الإسكان

يتبين الطلب على المساكن من خلال عملية تكوين الأسره. فعندما تتكون الأسرة الجديدة عادة ما تسكن في مساكن قائمة وعادة ماتكون مساكن مخصصة للإيجار وليست وحدات سكنية جديدة. وبعد فترة تبدأ هذه الأسر في التفكير في امتلاك مسكن جديد أما بالشرء أو عن طريق الإنشاء. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأسر السعودية التي تعتمد إلى استئجار مسكن قليلة ، ففي مدينة الرياض على سبيل المثال تصل نسبة الأسر السعودية التي تملك منازلها إلى ٦٧ بالمائة تقريباً.

ومعظم المشترين للوحدات السكنية الجديدة هم ممن يملكون مساكن سابقاً. ويمكن تصنيف هؤلاء الى ثلاثة اصناف: أسر انتقلت إلى موقع جديد للعمل أو لأسباب شخصية أخرى ، أو لأنها ، أسر ترغب في منزل أوسع وأكبر ، أو أولئك الذين ينتقلون من بيت الأسرة الواسع إلى وحدة سكنية أصغر كالشقق مثلاً. والمنتشر في المملكة العربية السعودية هو النمط الأول والثاني من المشترين للوحدات الجديدة. وبسبب التفضيل التقليدي للعديد من الأسر السعودية للمساكن الرحبه المنفصلة أو لدواعي الاستثمار لا تترك الأسرة السعودية (الأب والأم) منزل العائلة بعد رحيل أبنائهم عنه لتكوين أسرة جديدة مستقلة. وهذا يعني أن أعداد المنازل المتاحة للأسر الفتية قليلة نسبياً مما يدفع بهذه الأسر لشراء مساكن جديدة لها على أطراف المدينة بدلاً من الشراء بأسعار باهظة في الأحياء الداخلية أو الضواحي الأقرب لمركز المدينة. وهذا

الاحتياجات من المساكن واستراتيجيات تنمية قطاع الإسكان

يقود الى تركيز السكان في الضواحي الخارجية بينما يتناقص لسكان في مركز المدينة والمناطق المحيطة به وذلك جراء تناقص معدل أحجام الأسر في الداخل. وهذا يشكل ضغطا على المتاح من المساكن المعروضة ويرفع أسعار على أطراف المدن كما هي الحال في مدينة الرياض التي تشهد تزايداً في سكان الوحدة السكنية الواحدة كلما اتجهنا صوب الأطراف والضواحي.

جدول رقم ٢٢

خصائص الأسرة والإسكان بمدينة الرياض ، ١٩٨٦

أ - نسبة الأسر النووية (زوج وزوجة وأولادهم فقط دون أي أقارب)	٦٧٪
ب - نسبة المتزوجين من إجمالي الذكور السعوديين (١٢ سنة فما فوق)	٤٩٪
ج - نسبة المتزوجات من إجمالي الإناث السعوديات (١٢ سنة فما فوق)	٥٨٪
د - نسبة الأطفال في سن الالتحاق المدرسي	٤٠٪
هـ - نسبة الوحدات السكنية المستقلة إلى إجمالي الوحدات السكنية	٥٧٪
و - نسبة الوحدات السكنية المستأجرة	٥٪
ز - نسبة الوحدات السكنية المتردية	٨٪
ح - متوسط عدد الغرف/وحدة سكنية	عام ١٩٦٨ ٣٫٩ عام ١٩٨٦ ٦٫٠
ط - كثافة الوحدة السكنية	عام ١٩٦٨ ٥٫٤ عام ١٩٨٦ ٦٫٣
ي - معدل النمو السنوي للهجرة الصافية للسكان السعودية إلى مدينة الرياض	١٫٨٪

المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، المسح السكاني ، ١٩٨٧.

وعادة ما يتأثر أولئك الراغبون في منازل أوسع وكذلك المنتقلون من منزل الأسرة الواسع لوحدة سكنية اصغر بموقع ونوع المسكن وتكلفته. وتتفاعل هذه العوامل مع بعضها لتتيح فرصا وأنواعا مختلفة من المساكن المعروضة. وبالإضافة إلى شريحتي الباحثين عن مساكن أوسع أو اصغر هناك شريحة أخرى هامة في سوق الإسكان السعودي وهي سوق الإسكان الريفي ، والإسكان العام (إسكان الموظفين وإسكان الدخل المحدود). وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم الوحدات السكنية الجديدة تشاد لتلبية الطلب على المساكن من جانب الأسر الجديدة وأولئك الباحثين عن مساكن أكثر رحابة واتساعا.

ويمثل الإيجار أيضا شريحة هامة في سوق الإسكان السعودي ومعظم المستأجرين من غير السعوديين. ويعتبر الاستثمار في العقار أكثر ضمانا من الفرص الاستثمارية الأخرى مما زاد في تنامي المشروعات العقارية. ففي مدينة الرياض على سبيل المثال شكل الدخل من الإيجارات ٢٥ بالمائة من الدخل باستثناء الدخل الذي يأتي على شكل راتب شهري للأسر السعودية في عام ١٩٨٦ (تقرير الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ١٩٨٧).

مثل هذه الخصائص لسوق الإسكان تشير إلى أن إنشاء مساكن جديدة لتلبية احتياجات الأسر الجديدة التي تغادر منازل العائلة واحتياجات المستأجرين الذين يشكلون شريحة هامة في سوق الطلب على الإسكان يتأثر بجملة متغيرات ديموغرافية كمعدلات الزواج وهيكل الأسرة ، وحركة السكان وحجم السكان غير السعوديين واختلاف رغبات السكان وقدراتهم المالية.

هيكل سكان الحضر في المستقبل

كما سبق ذكره فإن الطلب على الإسكان يعتمد على حجم السكان وكيفية تشكل الأسره ، ففي حين يتحدد هيكل الأسرة بتركيبية السكان حسب العمر والجنس وبالاختيارات الاجتماعية والشخصية يعتمد هيكل الطلب على الإسكان على تكلفة

الوحدات السكنية ومواقعها وتفاوت رغبات السكان في اختيار نوع ونمط المسكن وفرص عرض الوحدات السكنية بالاضافة لاعتبارات الاستثمار.

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن سكان المدن من السعوديين يتزايدون بمعدل ٦-٧ بالمائة سنويا وأن من المحتمل تضاعف سكان العديد من المدن في غضون ١١-١٢ سنة (Al-Hathloul and Edadan,1991; Al-Ankary and El-Bushra, 1989). فالخصائص الديموغرافية كأرتفاع نسبة الشرائح الفتية في الهرم السكاني وارتفاع نسبة الشباب الذي لم يتزوج بعد واضطرادا معدلات التعليم والقدرة المالية للسكان.. الخ ، كما تتضح في مدينة الرياض على سبيل المثال ، هذه الخصائص يرجح أن تفضي لتزايد معدل تكوين الأسر في المملكة (الجدول رقم ٢٣) ، يضاف إلى ذلك التسهيلات التي تمنحها الدولة حيال استقدام العمالة الوافدة للمملكة لعائلاتها.

جدول رقم ٢٣

ملامح نمو سكان مدينة الرياض في عام ٢٠٠٠

٦١%	أ - النسبة المئوية للأسر السعودية
١٥ سنة	ب- فترة تضاعف السكان السعوديين على ضوء المعدل الطبيعي لنمو السكان
١١ سنة	ج- فترات تضاعف السكان السعوديين على أساس معدل النمو الطبيعي وصافي الهجرة إلى المدينة
٦٥%	د- المعدل السنوي لنمو السكان السعوديين
٩٥%	هـ - المعدل السنوي لنمو السكان غير السعوديين

المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، المسح السكاني ، ١٩٨٧.

أثر تكوين الأسر في الطلب على المساكن

تلاحظ التأثيرات المباشرة لتزايد تكوين الأسر من خلال الطلب على المساكن ، إذ بالرغم من وجود معدلات مرتفعة من المساكن الشاغرة في العديد من المدن السعودية إلا أن تزايد الطلب على المساكن مصحوبا بتراجع مستوى العرض في سوق الإسكان يتوقع أن يمتص الفائض من المساكن بحلول عام ٢٠٠٠ (Al-Hathloul and Edadan, 1992b). ويعزى ذلك بصورة رئيسة لانخفاض مستوى قروض صندوق التنمية العقارية في الفترة الأخيرة وكساد سوق الإسكان جراء فترة الركود في النشاط الاقتصادي الذي شهدته البلاد في فترة خطة التنمية الرابعة ١٩٨٥-١٩٩٠. فمدينة الرياض على سبيل المثال يحتمل أن تشهد عجزا بحدود ٣٦ر٣ بالمائة بحلول عام ٢٠٠٠ (الجدول رقم ٢٤).

الجدول رقم ٢٤

العرض والطلب على المساكن بمدينة الرياض بحلول العام ٢٠٠٠

٤٥٥٠٠	أ) عدد المساكن الشاغرة في العام ١٩٨٦
%١٣	ب) النسبة المئوية للمساكن الشاغرة إلى إجمالي المساكن
٢٠٠٧٥٨	ج) الزيادة السنوية المتوقعة في عدد الأسر *
	د) الزيادة السنوية في عدد المساكن المشيدة خلال خطط التنمية
%١٤ر٧	١٩٩٠-١٩٧٥
%٤ر٨	١٩٩٠-١٩٨٥
٢٨٠٥٠٠	هـ) جملة المساكن الإضافية في عام ٢٠٠٠ **
	و) جملة العجز الإسكاني كنسبة مئوية من جملة الاحتياجات
%٣ر٦	الإسكانية في عام ٢٠٠٠

- المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، المسح السكاني ، ١٩٨٧ ، وزارة التخطيط ، ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ .
- * توقعات الباحثين على أساس النمو السكاني الذي شهدته مدينة الرياض خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٦
- ** توقعات الباحثين على أساس معدل نمو المساكن المشيدة بالمملكة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ (بالإضافة للمساكن الشاغرة في سنة الأساس).

وبينما يسهل التنبؤ بأنه إذا ما استمر العرض والطلب في سوق الإسكان بمعدلات النمو الحالية فسوف يكون هناك عجز بحلول عام ٢٠٠٠ ، فإن من الصعب توضيح هيكل الطلب على الأنماط المختلفة من الوحدات السكنية. وبالرغم من احتلال الشقق لنسبة عالية من إجمالي الوحدات السكنية (حيث زادت في مدينة الرياض نسبة الشقق من ١١ بالمائة في عام ١٩٧٤ إلى ٣٩ بالمائة في عام ١٩٨٦) إلا أن التفضيل لدى الأسر السعودية يبقى منصبا على المساكن الواسعة المستقلة. وقد لعبت عوامل عديدة على تشجيع البناء على أطراف المدن منها السياسة السخية في منح الأراضي وقيام الدولة بتوفير المرافق العامة دون مقابل وارتفاع معدل حيازة المركبات وانخفاض تكلفة النقل وأسعار الأراضي على أطراف المدن. لكن هناك ما يشير إلى أن سياسة تحديد النطاق العمراني للمدن السعودية وبرامج أحياء مراكز المدن المنفذة من قبل الأمانات والبلديات (وزارة الشؤون البلدية والقروية ١٩٨٩) وارتفاع أسعار الأراضي وتكاليف البناء سوف تشجع الأسر على الانتقال للمناطق عالية الكثافة والقبول بالأنماط الجديدة للمساكن حسب القدرة المالية كأساس للاختيار.

الضغوط التي ستواجهها سياسات الإسكان مستقبلا

من بين العوامل الرئيسة التي سيكون لها تأثير في عرض المساكن توفر الأراضي المجهزة بالمرافق والمعدة لأغراض السكن ، هذا بالإضافة للنمو في صناعة بناء وتشيد المساكن. ومن المعروف انه توجد مساحات لا بأس بها من الأراضي البيضاء المخدومة بالشبكات وغير المنمأة في معظم مدن المملكة (وزارة الشؤون البلدية والقروية ١٩٨٩).

ويبدو أن سياسة تحديد النطاق العمراني للمدن السعودية سيكون لها دور فاعل في هذا المجال ، إذ سيصار إلى الحد من أعمال الزحف العمراني وترشيد النمو العمراني ضمن مراحل زمنية تقام فيها البنية التحتية وفق الاحتياجات الفعلية للمدن ، وتنطوي استراتيجية التكثيف العمراني بالدرجة الأولى على استغلال الشبكات والمرافق القائمة بصورة أكثر كفاءة. وسيظهر تأثيرها المباشر في النمو المنظم لتقسيمات الأراضي

السكنية في المدن وتوفير الأراضي السكنية المخدومة بشبكات المرافق على أطراف المدن. وتتضمن سياسة النطاق العمراني حفز القطاع الخاص للمساهمة في توفير التجهيزات الأساسية وجعل صناعة البناء والتشييد نشاطا تنافسيا. أما النتائج التي قد تترتب على هذه السياسات على المدى البعيد فتتمثل في احتمال زيادة تكلفة الأراضي المجهزة بالمرافق وارتفاع أسعار الوحدات السكنية في الضواحي.

الجدول رقم ٢٥

الأراضي البيضاء والأشغال السكني بمدينة الرياض ، ١٩٨٦

أ - جملة المساحة المنمأة كنسبة مئوية من جملة مساحة المدينة	٢٨٩٪
ب - النسبة المئوية للأراضي البيضاء المخدومة بالشبكات	٤٣٪
ج - متوسط الكثافة السكنية الإجمالية (وحدة سكنية/هكتار)	٣٥
د - الكثافة السكنية الصافية (وحدة سكنية / هكتار)	٣٤
هـ - الوحدات السكنية الإضافية المرتقبة التي يمكن بناؤها في الأراضي البيضاء غير المنمأة موضحة كنسبة مئوية من المخزون السكني الموجود حاليا	٦٣٪
و- معدل حيازة المركبات للأسره الواحدة	١٣
ز- النسبة المئوية للأسر السعودية التي تملك أكثر من مركبة واحدة	٣٩٪

المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، المسح السكني ، ١٩٨٧.

أبرز التحديات التي يواجهها قطاع الإسكان

أحد الأهداف الرئيسة للأستراتيجية الوطنية لقطاع الاسكان في المستقبل يجب أن لاينحصر في زيادة المخزون من المساكن من خلال إعادة هيكلة التمويل لتلبية احتياجات الإسكان على المستوى الوطني ، بل يجب أن تعنى الاستراتيجية بإزالة العوائق التي تحول دون توفير نوعيات متعددة ومختلفة من المساكن وبأسعار معقولة. وعلى ذلك

فان الضغوط المقبلة على طلب وعرض الإسكان تشير بأن سوق الإسكان الحضري بالمملكة سيواجه مجموعة من التحديات نوجزها فيمايلي:

- ١) يجب أن يغطي التمويل المساكن الجديدة والقديمة على حد سواء وبصورة كفؤ في كافة مناطق المملكة ، كما يجب أن يتبع صندوق التنمية العقارية سياسة لتوزيع القروض تتناسب وتلبية الاحتياج الوارد في خطط التنمية الخمسية الوطنية.
- ٢) ضمان أن تصبح صناعة البناء والتشييد الإسكاني قادرة على توفير مجموعة واسعة ومتنوعة من المساكن بكل ما يمكن من الكفاءة لتلبية الطلب على الإسكان.
- ٣) تذليل العقبات التنظيمية أمام الطلب على نوعيات اكثر كثافة من الوحدات السكنية. وتتم معالجة مثل هذا التحدي في ضوء الازواج الديموغرافية والقيم الاجتماعية السائدة في عملية تكوين الأسرة والضغوط الناجمة من البحث عن مساكن أكثر اتساعا ورحابة ، وأخرى أصغر وكذا عملية احتواء الزحف العمراني والسيطرة عليه.
- ٤) العمل على اتاحة المساكن والأراضي المجهزة غير المتاحة حاليا وذلك بتنوع الفرص الاستثمارية والحد من المضاربة في أسعار المساكن والأراضي من خلال العمل بسياسات مالية ملائمة.
- ٥) تدعيم دور وقدرة الإدارات المحلية بما يضمن إتاحة القدرة المالية والإسكان الملائم عن طريق صياغة:
 - أ) المسؤوليات التخطيطية ، والتي تتضمن وضع أنظمة ولوائح تخطيطية وتنفيذ برامج ومخططات واضحة ومحددة.
 - ب) الضوابط التنموية ، كالقدرة على تحديد الكثافات المسموح بها والارتفاعات والمواد الإنشائية وتوفير الأماكن والمساحات المفتوحة .. الخ.
 - ج) ضوابط تقسيم الأراضي ، شاملة القدرة على تحديد أحجام قطع الأراضي والمعايير التخطيطية للتجهيزات الأساسية وتحديد عروض الشوارع وأشكال قطع الأراضي .. الخ.
 - د) تعليمات البناء التي تكفل صحة وأمن وسلامة المباني.

٦) زيادة الوعي العام بأنماط المساكن المتعددة عن طريق التعليم العام وإيجاد حوافز للقطاع الخاص.

٧) ضمان توافر المرافق الحضرية وإدارتها بما يحقق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والبيئة المستدامة.

الخلاصة

جاء أداء استراتيجيات الإسكان التي أخذت بها المملكة العربية السعودية خلال خطط التنمية الخمسية الوطنية الأربع الماضية ممتازا بكل المقاييس ، فالنقص في مساكن السبعينيات الميلادية من القرن الحالي تحول إلى فائض إسكاني مع نهاية خطة التنمية الرابعة ، إلا أن الإفراط في عرض المساكن وعدم تنمية الأراضي البيضاء المخدومة داخل المدن ضاعف من حدة مشكلة الزحف العمراني في معظم المدن الكبيرة بالمملكة. وتبقى سياسة الإقراض المطبقة حاليا من قبل صندوق التنمية العقارية أحد أهم العوامل التنظيمية المؤثرة في أسواق العرض والطلب على الإسكان.

لقد أوضحت الدراسة أن سياسة "من يأتي أولا يخدم أولا" تخدم المدن الكبيرة لكنها لا تأبه لسد الاحتياج على المستوى الإقليمي مما قلل من كفاءة سياسة الإقراض في تلبية إجمالي الاحتياجات الفعلية بالبلاد. ولهذا يجب إعادة النظر في السياسة الراهنة لتوزيع القروض بحيث تأخذ في اعتبارها حجم الاحتياج على المستوى الإقليمي وتفاوت تكاليف الإسكان من منطقة لأخرى.

كما أوضحت الدراسة أن التحديات المستقبلية التي ستواجه سوق العرض والطلب على الاسكان تتطلب إعادة هيكلة استراتيجية التنمية الإسكانية ، إذ يحتمل أن يفضي التفاوت في قوى العرض والطلب في سوق الإسكان الحضري إلى حدوث عجز في المساكن خلال السنوات العشر القادمة. ويجب على صانعي القرار أخذ الاعتبارات التالية التي تدخل في صميم سياسات الإسكان بالحسبان وهي:

- التوسع في قروض الإسكان لتشمل مختلف شرائح السكان.
- احتياجات الأقاليم من المساكن.
- إيجاد حوافز للقطاع الخاص لضمان زيادة بناء المساكن الجديدة وزيادة مساهمته في تنمية الأراضي الحضرية.
- توفير الدعم التنظيمي المؤسسي لزيادة الكثافة واحتواء النمو العمراني.
- تطوير برامج لرفع قدرة الأسر على شراء وامتلاك المساكن.. الخ.

الحواشي

- (١) تمثل المضاربة المستمرة بأسواق الاراضي كما هو الحال في المدن السعودية وما تنطوي عليه من عدم استقرار في اسعار الاراضي المخصصة للاسكان مشكلة جوهرية للراغبين في بناء المساكن الجديدة ، وعليه فان أي استراتيجية للاسكان لا بد وان تاخذ في الاعتبار كيفية توفير المساكن اللازمة لمن هم في حاجة اليها ، وحيث ان أي معلومات عن العرض والطلب على المساكن لا تعدو ان تكون معلومات استاتيكية لحالة سوق الاسكان في لحظة معينة فان الاهم هو دراسة التغيرات المستمرة في العرض والطلب عبي المساكن بما يسمح بتقويم التغير من حيث القدرة المالية على الحصول على المساكن ومدى ملائمة هذه المساكن لاحتياجات المواطنين .
- (٢) قدر عدد سكان المملكة في عام ١٩٩٠ بجوالي ١٤ر٢ مليون نسمة حسب نشرة الأمم المتحدة وحسب التعداد الوطني لعام ١٩٩٢ بلغ عدد السكان ١٦ر٩ مليون نسمة شكل السعوديون ٧٢ر٧ بالمائة منهم. وقد استندت تلك التقديرات الى افتراض أن ١٤ بالمائة من دخل الأسرة يذهب لبند إيجار المسكن و ٢٨ بالمائة كمصروفات إسكانية (قيمة تقديرية لإيجارات المساكن المملوكة والمؤجرة + وقود + مياه).
- (٣) يتم تسديد قروض الإسكان الميسرة على أقساط يستحق سداد القسط الأول بعد سنتين من استلام القرض كاملا ، وتشمل حوافز التسديد الإعفاء بنسبة ٢٠ بالمائة من مبلغ القسط عند سداده في الوقت المحدد والإعفاء بنسبة ٣٠ بالمائة في حالة تسديد القرض بالكامل دفعة واحدة. وبالفعل أحرز الصندوق تقدما إيجابيا من حيث سرعة تسديد القروض.
- (٤) يفرق التحليل بين إجراء الاعتماد المركزي ومنح القروض لطلابها كما هو متبع حاليا من قبل صندوق التنمية العقاري ونظام تخصيص المال اللازم للإسكان للأجهزة المحلية اعتمادا على سياسة توزيع الموارد البديلة الساندة في العديد من الدول المتقدمة والنامية.

(٥) أوضح التحليل التوزيع التالي للتباين خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٩ - فحسب مؤشر جيني Gini Coefficient بلغ التباين ٢٨ر٤ ، وحسب Segregation Index ٢١ر٨ وحسب Fair- Share Index ٦٣ر٩. وتحليل هذه المؤشرات يظهر انحسار مدى التباين في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ (٢ر٢٦ حسب مؤشر جيني ، ١٩ر١ حسب مؤشر الـ Segregation و ٧٩ر٤ حسب مؤشر Fair- Share. وزيادة قيمة مؤشر Fair - Share هنا من حيث إجمالي عدد القروض وإجمالي قيمة القروض خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ تشير إلى ذهاب حصة أكبر من القروض إلى عدد أقل من المناطق مما يضعف من حجة ما ذهب إليه مكلي عندما تحدث عن أن التباينات الإقليمية آخذة في الانحسار.

(٦) من العوامل الهامة المؤثرة في هيكل سوق الإسكان والتوطن السكاني في السياسة الراهنة لتنمية الأراضي الحضرية نظام منح الأراضي العامة وتعليمات البناء. فسياسة منح الأراضي في المدن تضاعف من ظاهرة النمو العمراني غير المنتظم هنا وهناك ، ذلك أنه انطلاقاً من حرص الدولة على حل مشكلة النقص في المساكن خصوصاً لأصحاب الدخل المحدود عمدت الدولة إلى توزيع مساحات كبيرة من الأراضي على المواطنين في مختلف أنحاء المملكة. وحيث يعتبر تملك قطعة أرض شرطاً أساسياً للحصول على قرض من الصندوق فقد استفاد ما يزيد عن ٨٠ بالمائة من طالبي القروض الإسكانية من سياسة منح الأراضي التي في الغالب ماتكون واقعة على أطراف المدن مما ضاعف من ظاهرة امتداد حركة العمران خارج المرحلة الأولى من النطاق العمراني للمدن خاصة من قبل ذوي الدخل المتوسطة والمحدودة.

(٧) معدلات التغير في الوحدات السكنية يمكن حسابها كالاتي:

$$Hs_t = Hs_{t-1} + (Hb_t - Hc_t)$$

$$Hc_t = Ha_t + Hpg_t$$

حيث Hs_t = المخزون السكاني في عام t

Hb_t = الوحدات السكنية المشيدة في العام t

Hc_t = المساكن المزالة في العام t

Hd_t = المساكن التي هدمت في العام t

Hpg_t = المساكن المتردية في العام t

الهيكل العمرانى ونمط التوزيع المكانى للمساكن بالمدينة السعودية

دراسة تطبيقية على مدينة الرياض

عبد الله تلمسانى

إن البحث فى موضوع " المدينة الاسلامية " و " العربية " يحظى باهتمام الكثير من المؤرخين والمخططين والباحثين فى العمارة الاسلامية . ولقد فتن الكثير منهم بعمارة التراث وطبيعة البيئة العمرانية لهذه المدن القديمة وعناصرها ، مثل السوق التجارى والقصبة والبوابات والاحياء السكنية وتدرج الفراغات من خاص الى شبه خاص الى ساحات عامة وما الى ذلك .

ولقد درس الكثير من هؤلاء العلماء و الباحثين البيئة العمرانية للمدن الاسلامية القديمة وخصائصها المعمارية فى محاولة للوصول الى تعريفات محددة ، أو أسس نظرية تشرح طبيعة النمط العمرانى لهذه البيئة ، وسبل تأصيلها فى النمط العمرانى للمدن الحديثة بالعالم العربى والاسلامى .

وفى الوقت الذى تستمر فيه هذه الدراسات والمحاولات ، نجد أن المدن الحديثة فى العالم العربى والاسلامى تشهد نمواً مضطرباً وتواجه مزيجاً معقداً من القضايا الحضرية الاقتصادية والاجتماعية ، والمؤسسية والتقنية .

لذا يجد بعض الدارسين للمدن " العربية والاسلامية " أنفسهم فى حالة تشتت بين النمط العمرانى والاطار الاجتماعى والاقتصادى البديع للمدن الاسلامية والعربية

القديمة من جهة ، وواقع المدن العربية والاسلامية الحديثة من جهة أخرى ، بكل ما فيه من قضايا عمرانية معقدة وإحتياجات ملحة تحتم التعامل معها بأسلوب عملي بعيدا عن الرومانسية .

وللخروج من هذا المأزق ، نجد الكثير من الباحثين يرفضون واقع المدن العربية والاسلامية الحديثة من منطلق أنه يتنافى مع أساسيات النمط العمراني والمعماري والاطار الاجتماعى والاقتصادى السائد فى المدن " العربية والاسلامية " القديمة ، ويكتفون بالإغراق فى إظهار العناصر العمرانية والمعمارية الجميلة بالمدينة العربية والاسلامية القديمة ، والذي يزيد من سعه الهوة بين النمطين ويحد من إمكانيات التوصل الى إطار عملي للربط بين ماضى المدن العربية الاسلامية وحاضرها .

وإيماننا بضرورة فهم طبيعة كل من النمط العمرانى للمدينة " العربية الاسلامية " القديمة والحديثة وطبيعة وأسباب الاختلاف بينهما كنقطة إنطلاق لإيجاد نوع من الامتداد الحضارى أو العمرانى بين هذين النمطين ، يقوم هذا البحث بإجراء تحليل تجريبى لمدينة "عربية إسلامية " وهى مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية والتي تحتوى على كل من النمط العمرانى القديم والحديث وذلك من حيث مكونات هيكلها العمرانى وعناصره والعوامل المؤثرة فيه . وفى سبيل ذلك تم وضع مجموعة من الفرضيات الاساسية بهذا البحث ، لدراستها والتحقق منها. ويتلخص مفهوم هذه الفرضيات فى الآتى:

- أن هناك إختلافا جذريا بين المدن التقليدية Traditional Cities والمدن الحديثة Industrial Cities .

- أن النمو الاقتصادى والاجتماعى والتقنى يؤدى الى حتمية تحول المستوطنات التقليدية الى مدن حديثة (صناعية) ذات هيكل عمرانى يتبع فى تكوينه بشكل عام نموذج "الهيكل العمرانى الاحادى المركز " الحديث الذي وضعه العالم وليام الونسو (William Alonzo) والذي لا يصف الهيكل العمرانى للمدن الغربية فحسب بل المدن الحديثة بشكل عام .

- أن مدى التشابه و الاختلاف بين الهيكل العمرانى للمدن الحديثة من جهة ونموذج الهيكل العمرانى الاحادى المركز من جهة أخرى يعتمد على مدى إنطباق إفتراضات نموذج الهيكل العمرانى الاحادى المركز على هذه المدن .

ومن خلال عملية التحقق من هذه الفرضيات ، تمت دراسة المؤثرات الاقتصادية والإجتماعية العمرانية الفاعلة فى تشكيل المدينة وعناصر هيكلها العمرانى والتي تشمل إختلاف الكثافات السكانية ، وأسعار الاراضى ، وتوزيع السكان من حيث مستوى دخولهم على المناطق المختلفة بالمدينة.

كما قام البحث أيضاً بإيضاح التأثير الكبير الذى أحدثته قروض صندوق التنمية العقارى السعودى على طبيعة نمو المدينة وهيكلها العمرانى والتوزيع السكانى بها. وبطبيعة الحال فإن نموذج الهيكل العمرانى الاحادى المركز لم يأخذ تأثير مثل هذه القروض فى الإعتبار ، وبذلك يمكن إعتبار هذا الجزء من البحث تطويراً لنظرية العالم وليام الونسو للهيكل العمرانى الاحادى المركز .

وينقسم البحث الى سبعة أجزاء ، يشمل الجزء الاول والثانى منها عرضاً لأدبيات الموضوع والذى تم على أساسه وضع تسع فرضيات . أما الجزء الثالث فيقوم بدراسة مدينة الرياض فى ضوء نموذج المدينة التقليدية الذى وضعه سيوبيرج (Sjoberg) ، وفى الجزء الرابع يتم القيام بدراسة تجريبية للفرضيات التى تم تطويرها فى الجزء الثالث من البحث .

أما الجزء الخامس ، فيقوم بعرض نظرية لبيان العناصر المؤثرة على الهيكل العمرانى لمدينة الرياض وطبيعة نموها من حيث الكثافة ومستوى الدخل وأسعار الاراضى وتوزيع مجموعات السكان المختلفة بها.

وفى الجزء السادس يتم إيضاح مدى إمكانية تعميم النظرية على بقية المدن السعودية . و أخيراً فقد قام الجزء السابع بعرض بعض التطبيقات العملية لهذه النظرية

على بعض السياسات العمرانية لمدينة الرياض ، بما فى ذلك سبل المحافظة على مدينة الرياض القديمة .

الاساس النظرى

تستند النظرية الخاصة بتفسير خصائص التركيب العمرانى لمدينة الرياض والعوامل المشكلة لطبيعة التوطن السكنى بها الى ثلاثة مواضيع مترابطة فيما بينها ، الاول يختص بنظريات ونماذج تطور الهيكل العمرانى الحضرى والتوطن السكنى ، والثانى بالتأثير العمرانى لإعانات وقروض الاسكان فى التنمية السكنية وفى أنماط النمو الحضرية ، والثالث بمدى إمكانية تطبيق نظريات الهيكل العمرانى والتوطن السكنى الحديثة على مدن الدول النامية . . وفيما يلى عرض لهذه المواضيع الثلاثة .

نظريات ونماذج تطور الهيكل العمرانى الحضرى والتوزيع المكانى للمناطق السكنية

تمت صياغة هذه النظريات بداية من القرن التاسع عشر الميلادى ومن واقع الاهتمام بأسعار الاراضى وتوزيعاتها داخل المدن وتأثيراتها فى أنماط توطن الانشطة الحضرية . ولقد كان من أوائل الدارسين لهذا الموضوع العالمان ريكاردو ، وفان ثونن . كان التفكير الإقتصادى عند ريكاردو (Ricardo, 1819) وفان ثونن (Van Thunen, 1826) من منطلق زراعى بالدرجة الاولى، إذ تركزت دراستهم على ريع النشاط الزراعى . ثم جاء هيرد (Hurd, 1903) وطبق النظرية على المناطق الحضرية وتبعه العالم هيغ (Haig, 1927) والذى وسع نطاق النظرية حيث عرف الريع بأنه العائد الذى يحصل عليه صاحب الارض الحضرية من الوفورات فى تكلفة النقل نتيجة لإستخدام الارض . أما فيما يتعلق بالتنمية السكنية فيشير هيغ الى أن المؤثر الرئيسى فى نمط التوطن السكنى هو الرغبة فى تقليل تكلفة النقل أو المسافة .

وبينما أنشغل الاقتصاديون فى محاولة تقديم تفسيرات مقبولة لتوزيع أسعار الاراضى وتقسيمات المناطق الحضرية فى ضوء آليات السوق، إنهمك علماء الاجتماع

بنفس الموضوع مستخدمين نظرية هاولي الخاصة بالعلاقة بين الإنسان وبيئته Theory of Human Ecology. ولقد تم تطبيق هذه النظرية على الهيكل العمرانى بواسطة العالم بيرجس (Burgess, 1926) ، حيث درس نمو وتقسيم المدينة وإشار فى ذلك الى أن أسعار الاراضى تتحدد نتيجة للتنافس بين المستخدمين المرتقبين للأراضى والذى فى ضوءه تتحدد الإستخدامات المختلفة للاراضى فى المدينة (Darin, 1977).

وفى مطلع الستينات الميلادية من القرن الحالى أعطى ويليام الونسو بعدا جديدا لنظريات بيرجس وهويتس وبذلك جدد بنموذجه فى التشكيل العمرانى أفكار ونظرية فن ثونن. ولقد ظهرت بعد نموذج الونسو مفاهيم وآراء وتطبيقات تجريبية عديدة لتفسير واقع إستخدامات الاراضى داخل النطاق العمرانى وذلك فى ضوء علاقات إقتصادية يشار اليها فى عمومها بنموذج الهيكل العمرانى الأحادى المركز لنمو وتوزيع المناطق السكنية The Monocentric Model .

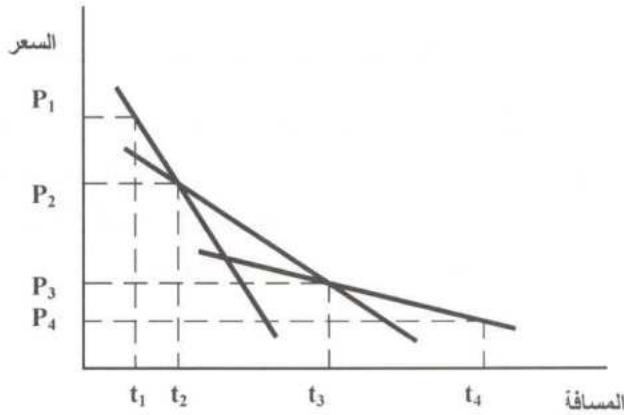
نموذج الهيكل العمرانى الأحادى المركز ومواقع الاسر بالمدينة

تقوم كافة النماذج أحادية المركز على مجموعة من الفروض وهى (١) أن المدينة تتجه الى التوسع من مركز واحد (٢) أن فراغاتها متجانسة ويسهل التنقل فيها فى كافة الاتجاهات دونما إكتظاظ (٣) عدم وجود تأثيرات خارجية ، ومن ثم فان ما يهم الاسر بالنسبة لمكان سكنها هو فقط مدى بعد المكان عن منطقة الاعمال المركزية.

وعلى غرار دراسات بيكمان الرائدة (Beckman, 1957) يرى "وليام الونسو " بأن الاسره بعكس الشركات ، لا تحاول تقليل التكلفة الاجمالية للنقل، وإنما تسعى لتعزيز المنفعة بالنسبة للمسافة (t) من السكن الى مكان العمل (الذى يفترض ان يكون فى منطقة الاعمال المركزية لجميع الاسر) ولحجم المسكن (q) وللسلع المتعددة الطلب (z) (١) .

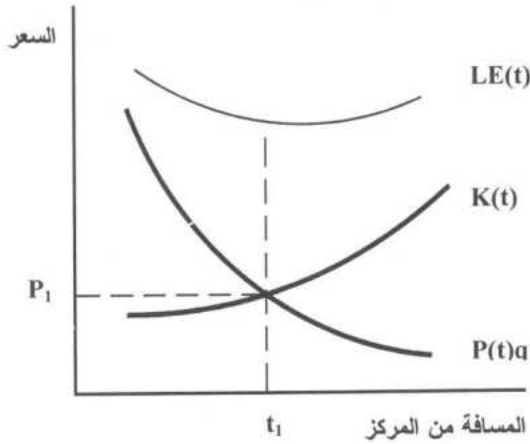
وبغرض الوصول الى وضع أسس مواقع المساكن بالمناطق الحضرية أنشأ العالم ألونسو دالة سماها بدالة الطلب لتحديد أسعار الأراضي Bid-rent Function والتي تمثل مدى إستعداد الأسر للإنتفاق على مساحة أرض معينة وعلى مسافة معينة من مكان العمل ، مع البقاء في إطار دخل الأسرة والحفاظ على نفس مستوى المنفعة.

ويستخدم منحني طلب إفتراضى لتحديد أسعار الأراضي Rent-gradient تم تحديد مواقع مساكن الأسر بالمدينة عن طريق ترتيب مستويات دالات طلب الأسر على أسعار الأراضي وذلك بناء على درجة إنحدار دالة الطلب للأسر المختلفة، مقارنة بنقطة معينة على طرف المدينة والتي تتساوى فيها قيمة الأراضي مع مستوى المنفعة الضمنية للأراضي الريفية (شكل رقم ١٣) . ويتكرر هذه العملية على الأسر المختلفة تم فى النهاية التوصل الى حالة إتران Equilibrium والتي يتم عندها حصول كل أسرة على الموقع المناسب لها.



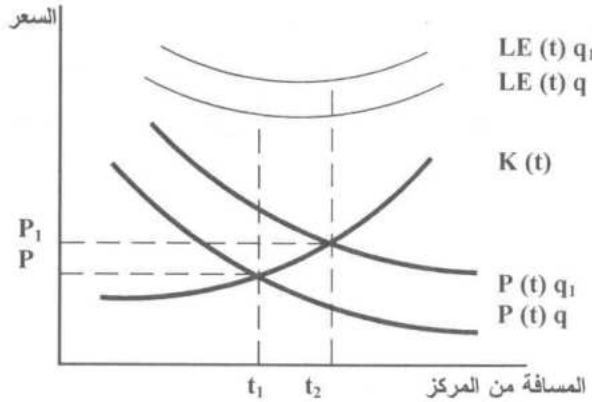
شكل رقم ١٣ : دالة الطلب لتحديد أسعار الأراضي

ولقد افترض وليام ألونسو دالة منفعة Utility Function للأسرة مكونة من الأتي : مستوى مساحة الأرض أو حجم المسكن (q) ، المسافة من مركز المدينة (t) ، مستوى إستهلاك الأسرة من السلع (z) . ونظراً لأن سعر الأرض (P₁) ينخفض بزيادة المسافة (t) من مركز المدينة، ونظراً لإرتفاع التكلفة (k) نتيجة لزيادة المسافة (t) من مركز المدينة فإن الأسرة تبحث عن أرض تسكنها بأقل تكلفة (P) وأقل مسافة من مركز المدينة (t) (شكل رقم ١٤).



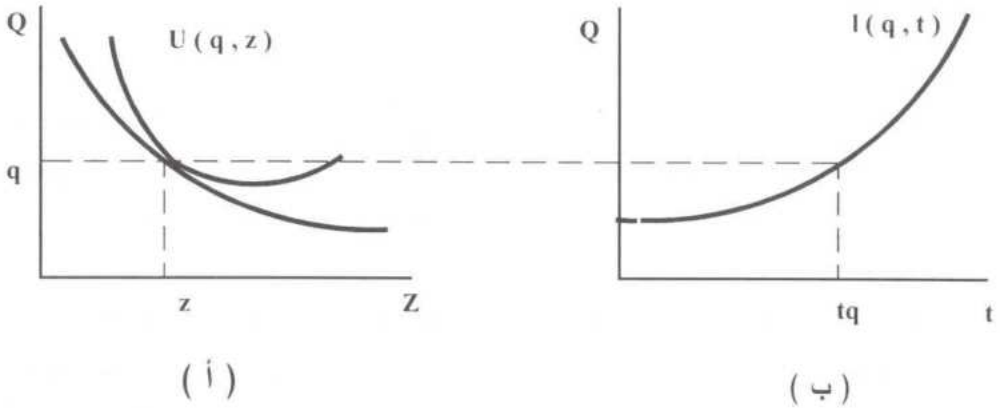
شكل رقم ١٤ : الموقع الأمثل للأسرة

وبناء على نموذج ألونسو فإن لكل مستوى من مستويات إستهلاك الأسر للأراضي السكنية (a) يمكن إيجاد منحنى للعلاقة بين الموقع ومدى الرغبة في الإنفاق عليه من قبل الأسرة، والذي بدوره يقود الى موقع أمثل Optimal يتناسب معه (شكل رقم ١٥). لذلك فإن لكل مستوى من مستويات إستهلاك الأسرة للأراضي بغرض السكنى (q) هناك مسافة معينة من مركز المدينة (t) للحصول على أقل تكلفة للموقع ومساحة معينة (z).



شكل رقم ١٥ : مستوى إستهلاك الأسرة للخدمات السكنية وموقعها من مركز المدينة

ونتيجة لوجود حد معين للإنفاق لكل أسرة ، وبفرض أن الأسرة تنفق جميع دخلها على السلع والخدمات بما في ذلك السكن ، فإن لكل مستوى من مستويات إستهلاك الأراضي بغرض السكن هناك مستوى من مستويات إستهلاك الأسرة من السلع (z). وبالتالي فإنه يمكن تحديد منحنى احتمالات الإستهلاك Consumption Possibility Frontier لكل أسرة من حيث مساحة السكن (q) والسلع (z) (شكل ١٦ أ). وبناءا عليه يمكن تحديد التشكيلة المثلى من إستهلاك السلع (z) والسكنى (q) وذلك عن طريق نقطة تماس منحنى تساوى الرغبات Indifference curve مع منحنى احتمالات الإستهلاك . كما يمكن أيضاً تحديد الموقع الأمثل للأسرة ذات مستوى إستهلاك معين لمساحة الأرض بغرض السكنى باستخدام منحنى تساوى المنفعة Indifference curve لكل من مساحة قطعة الأرض والمسافة بين موقعها ومركز المدينة (شكل ١٦ ب) .



شكل رقم ١٦ / أ ، ب : مستوى إستهلاك الاسرة للخدمات السكنية والسلع وموقعها من مركز المدينة

وتشير حالة التوازن التي يوضحها الشكل أعلاه الى أن زيادة دخل الأسرة تؤدي الى حركة منحني احتمالات الأستهلاك الى أعلى باتجاه اليمين وبالتالي زيادة مساحة قطع الأرض المستخدمة، وبالمثل زيادة البعد عن مركز المدينة.

من هذا يتضح أن نموذج وليام الونسو يقوم بتفسير ظاهرة مواقع الأسر في المدن الحديثة والتي يتجه فيها ذوى الدخول المرتفعة الى السكنى في الضواحي الخارجية بعيدا عن مركز المدينة.

ويقوم نموذج الهيكل العمرانى الأحادى المركز أيضا بإيضاح أن إنخفاض قيمة الأراضى كلما بعدت عن مركز المدينة مرتبط بزيادة تكلفة المواصلات الى مركز المدينة. وهذا الإنخفاض فى أسعار الأراضى البعيدة عن المركز يؤدي بطبيعة الحال الى زيادة إمكانيات الأسر فى شراء مساحات أكبر من الأراضى (والذى يتفق مع النظرية الأقتصادية للإستهلاك).

وبالمثل فإن زيادة المساحات المستخدمة بواسطة الأسر كلما بعدت عن مركز المدينة يؤدي إلى انخفاض الكثافة السكانية كلما زاد بعدها عن مركز المدينة . كما أن زيادة قيمة الأرض كلما قربت من مركز المدينة تدفع المطورين وملاك الأراضي إلى التعويض عن سعر الأرض بزيادة المساحات المبنية عليها والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة إرتفاعات المباني والكثافة السكانية كلما قربنا من مركز المدينة.

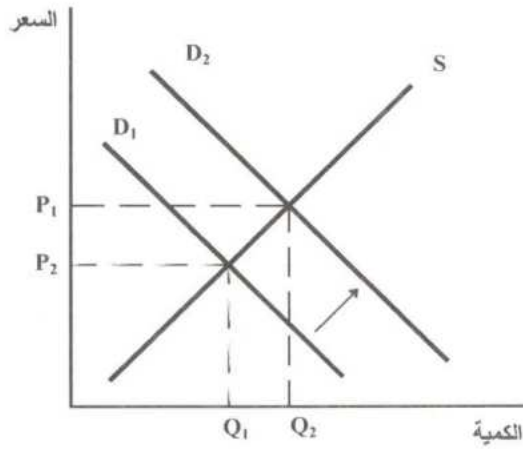
و بخصوص توزيع الأسر بالنسبة لمستوى دخولهم بالمدينة ، يشير النموذج إلى أنه عندما تنتقل الأسرة إلى مسافة أبعد من مركز المدينة فإنها تقوم بالتعويض عن زيادة تكلفة المواصلات عن طريق إنفاق مبالغ أقل على سعر المتر من قيمة الأرض، وشراء مساحات أكبر من الأراضي بقدر يتناسب مع قدراتها المالية. وبما أن شراء الأرض يتحدد بأعلى سعر معروض من قبل المشتري فإن ذلك يؤدي إلى تمركز ذوي الدخل المرتفع في ضواحي المدينة من منطلق أن لديهم الرغبة والقدرة على شراء هذه المواقع.

وبناء على ما سبق فإن نموذج الهيكل العمراني الأحادي المركز يقضي بانخفاض كل من أسعار الأراضي والكثافة السكانية كلما زادت المسافة إلى مركز المدينة، بينما يزيد مستوى دخل الأسر مع زيادة المسافة عن مركز المدينة.

تأثير الإعانات على سوق الإسكان ومواقع المساكن وأنماط البناء والهيكل العمراني للمدينة

يعتبر حجم الإستثمار في مجال الإسكان من أكبر العوامل المؤثرة في تحديد أنماط ومعدلات النمو العمراني الحضري. ولقد بدى ذلك جليا في العشرينات الميلادية من القرن الحالى وإبان الحرب العالمية الثانية والفترة التي تلتها في المدن الأمريكية التي اتسعت إتساعا كبيرا في هذه الفترة. وإن مدى تأثير الإستثمار في مجال الإسكان على المدن يجعل من المهم أخذ تأثير إعانات الإسكان الحكومية في الإعتبار عند دراسة وتحليل الهيكل العمراني والتوطن السكنى بالمدينة .

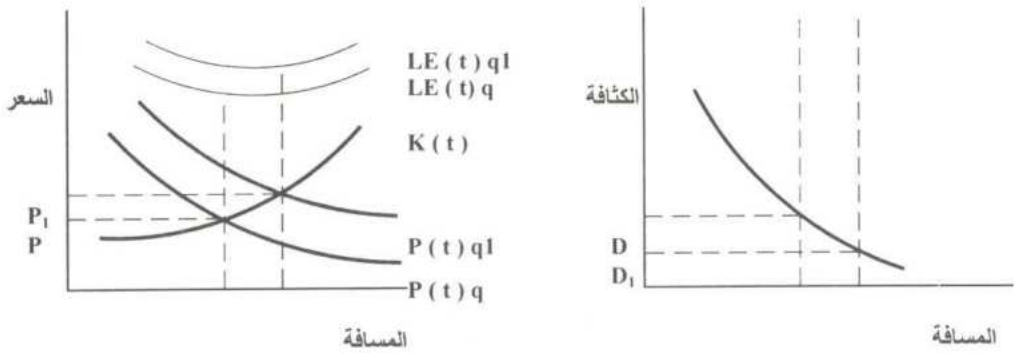
ويوضح الشكل رقم ١٧ تأثير إعانات الاسكان على العرض والطلب الكلى فى السوق الإسكانى حيث يتجه المنحنى صعوداً من الطلب ١ الى الطلب ٢ . أما بالنسبة لمدى زيادة الطلب نتيجة للإعانة ومدى التغيرات فى سعر التوازن فتحكهما مرونة منحنيات العرض والطلب ومدى إستجابتها للتغيرات فى اسعار الاراضى .



شكل رقم ١٧ : تأثير إعانات الاسكان على الطلب الاسكانى

وبينما يوضح النموذج أعلاه تأثير الإعانات على سوق الإسكان فإنه لا يمكن إستخدامه لتوضيح تأثير الإعانات على التوطن السكنى وهيكل المدينة . لذلك سنقوم بتقصى ذلك فى ضوء نموذج المدينة الأحادى المركز . وهذا النموذج يشير الى أن الزيادة الناتجة فى الطلب على الإسكان نتيجة لإعانة الأسكان الحكومية سوف تزيد من مستوى إستهلاك الأسر للخدمات السكنية بما فيها الأراضى (q) . وهذه الزيادة تؤدي الى إزاحة منحنى الطلب الى أعلى والذي يؤدي بدوره الى موقع أمثل جديد للأسرة (t₁) والذي هو أبعد نسبياً من مركز المدينة (شكل رقم ١٨) . وبالتالي فإن إرتفاع

مستوى إستهلاك خدمات الإسكان الناتجة عن إعانات الإسكان الحكومية تؤدي الى أنتقال المستفيدين من هذه الإعانات الى ضواحي المدينة البعيدة عن المركز والأقل كثافة (شكل رقم ١٨).



شكل رقم ١٨ : تأثير إعانات الاسكان على حجم المساكن و إختيار المكان المناسب للسكن والكثافة السكنية

وباستخدام نموذج المعهد الحضري The Urban Institute حاول فرانك ديلاوى وريموند شترايك (De-Leeuw and Struyck, 1977) محاكاة أثر الانماط المختلفة للإعانات الإسكانية في سوق الاسكان .وتبين من إختبار المحاكاة Simulation ان إستخدام الاعانات الاسكانية يزيد من الطلب على الاسكان الجيد نسبيا وإلى إنخفاض الطلب على المساكن ذات النوعية المتدنية، مع إنخفاض في اسعارها وبالتالي إخراجها من سوق الإسكان وهجرها إذا كانت تكلفة هدمها وإزالتها تزيد عن الفائدة المرتقبة من إعادة تأهيلها .

بناء على ذلك فإن إعانات بناء المساكن في المدن التي تتواجد في وسطها نسبة عالية من المباني السكنية القديمة والمتردية تؤدي الى هجر تلك المساكن وبناء

مساكن جديدة ذات حجوم إسكانية أكبر في الضواحي ، بعيدا عن وسط المدينة. كما يؤدي تزايد الطلب على المساكن الى تشجيع المطورين على بناء أعداد كبيرة من مساكن العائلة الواحدة خارج الكتلة العمرانية وعلى مساحات واسعة مما يفضي الى مزيد من الخفض في الكثافات السكنية في الضواحي الخارجية وتزايد مظاهر الزحف العمراني.

تطبيق النماذج العمرانية الحديثة على مدن الدول النامية

تحوى أدبيات العمران بعض الدراسات التي بحثت في مدى ملاءمة النماذج العمرانية الحديثة للتطبيق على مدن الدول النامية وخلصت الى عدم ملاءمة هذه النماذج لمدن العالم النامي. فقد أشارت الدراسات التي تناولت مدن آسيا وأفريقيا الى وجود أنماط عمرانية تختلف عما وصفه العالمان بيرجس وهويت (Burgess, 1955; Hoyt, 1971). وفي ضوء عدم ملاءمة الانماط الحديثة للعديد من مدن الدول النامية إستشعر الباحثون الاجتماعيون مدى الحاجة لنظرية عامة تأخذ في اعتبارها اختلاف طبيعة النمط العمراني تبعاً للتفاوتات في المحيط الثقافي والاجتماعي ومستوى التقدم التكنولوجي . وفي عام ١٩٦٠ قام العالم سيوبيرج بصياغة نموذج عمراني لمدينة ما قبل دخول التأثيرات الصناعية Pre-Industrial City. ولقد أوضح في هذا النموذج أن المدن التقليدية تتبع في نشأتها ونموها وتطورها نمطا مغايرا عن نمط المدن الصناعية Industrial Cities. وسيتم التعرض لنموذج سيوبيرج لاحقا حيث سيتم دراسة مدينة الرياض في ضوء هذا النموذج.

في ضوء التحليل النظري لنموذج الهيكل العمراني الاحادي المركز للمدن الحديثة ، ونموذج العالم سيوبيرج للمدينة التقليدية، يقوم هذا البحث بوضع إطار نظري للعلاقة بين المدن القديمة والحديثة والذي يوضح أن عدم ملاءمة النماذج العمرانية الحديثة لتفسير خصائص الهيكل العمراني للمدن القديمة سواء كانت في أوروبا أو أفريقيا أو العالم العربي يرجع الى أنها مدن تتبع النموذج التقليدي، والذي وصفه العالم

شوبرج ، وليس لإختلاف المحيط الثقافي لبعض هذه المدن عن المحيط الغربى الذى وضعت فيه نماذج الهيكل العمرانى للمدن الحديثة .

إضافة الى ما سبق يقوم هذا البحث بتطوير فكرة العالم شوبرج وذلك ببيان أن المدن التقليدية بغض النظر عن موقعها الجغرافى أو خلفيتها التاريخية تتحول نتيجة للنمو الاقتصادى والتقنى الى مدن حديثة (صناعية) . وبالتالي يمكن تفسير خصائص هيكلها العمرانى فى ضوء النماذج العمرانية الحديثة والتى لا تصف الهيكل العمرانى للمدن الغربية فحسب ، بل المدن الحديثة بشكل عام .

لتوضيح المفهوم أعلاه يقوم هذا البحث بدراسة تجريبية على مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية يتم فيها التحقق من الفرضيات التالية :

فرضيات البحث

- ١- ان النمو الاقتصادى والتقنى خلال الثلاثة عقود السابقة أدى الى تحول مدينة الرياض من مدينة تقليدية Traditional City الى مدينة حديثة Industrial City يتحدد التوطن السكنى فيها بدرجة كبيرة بمستوى دخل وموارد الاسرة مع وجود علاقة وثيقة بين تغيير الاسرة لمنطقة سكنها والنمو الاقتصادى للاسرة Social Mobility .
- ٢- ان مدى تحول مدينة الرياض من مدينة تقليدية الى مدينة صناعية حديثة يحدد مدى إمكانية تفسير طبيعة عناصر هيكلها العمرانى فى ضوء نظرية الهيكل العمرانى الاحادى المركز الحديثة والتى توضح اسس توزيع الكثافات السكانية ، وأسعار الاراضى وغط التوزيع المكانى للمناطق السكنية بالمدينة.
- ٣- يرتبط مدى تطابق أو إنحراف متغيرات الهيكل العمرانى لمدينة الرياض عن الأسس النظرية لنموذج الهيكل العمرانى الاحادى المركز بمدى إنطباق الافتراضات النظرية للنموذج على مدينة الرياض. كما يمكن تفسير أسباب التطابق أو الانحراف عن النموذج ضمن الاطار النظرى لهذا النموذج .

٤- أدى النمو العمرانى الحضرى السريع ولا مركزية الانشطة السكنية والاقتصادية فى مدينة الرياض الى تراجع اهمية منطقة الاعمال المركزية CBD كمركز للنشاط الاقتصادى ، كما أدى الى إنسباط فى منحنيات الكثافة السكانية وأسعار الاراضى والى نشوء مراكز تجارية جديدة بمناطق الضواحي ذات أسعار اراضى وكثافات سكنية أعلى نسبيا مقارنة بالمناطق الاخرى الواقعة على نفس المسافة من منطقة الاعمال المركزية . إلا أن ذلك لا يؤثر جذريا على منحنى اسعار الاراضى والكثافة السكنية وذلك بسبب إستمرار اهمية الوصول الى المنطقة المركزية والاحياء القريية منها .

٥- أسهمت السياسة الحكومية فى منح المواطنين قروضا ميسرة طويلة الاجل وأراضى لتمكينهم من بناء مساكن لهم فى زيادة إستهلاك الأسر ذات الدخل المحدود والمتوسط للخدمات السكنية بشكل أعلى من مستوى دخلها الفعلى. ولقد أتاح ذلك لها إمكانية الإنتقال مع أسر الدخل المرتفع نسبيا الى الضواحي الاقل كثافة وبناء مساكن أكثر اتساعا وجودة .

٦- إن إشتراط ملكية المتقدم لقرض صندوق التنمية العقارى لقطعة أرض قد دفع بأسر الدخل المتوسط والمحدود التى لا تمتلك ارض ، إلى البحث عن ارض الاراضى المتاحة فى اطراف المدينة والذى ساعد على إنتشار البناء الاسكانى فى الضواحي والمناطق القاصية خارج مناطق العمران . هذا إضافة الى أن كثير من أراضى المنح الحكومية تقع فى المناطق الواقعة على أطراف المدينة.

٧- عدم تأثر الاسر ذات الدخل المرتفع بشروط صندوق التنمية العقارى للحصول على القرض الاسكانى ، ولذا فقد أقامت مساكنها فى الضواحي الداخلية وذلك لتقليل زمن الإنتقال اليومى لاماكن العمل حول مركز المدينة ،مقارنة بأسر الدخل المتوسط والمحدود التى بنت مساكنها فى مواقع بعيدة على اطراف المدينة .

٨- إن سكن أسر الدخل المرتفع فى الضواحي الداخلية وفر لتلك الضواحي مستوى أعلى من الخدمات والمرافق العامة والخاصة مما أكسبها صفة "الاحياء الفاخرة " وجذب اليها المزيد من التنمية السكنية ورفع اسعار الاراضى فيها نسبيا .

٩- تنطبق الفرضيات السابقة على المدن السعودية الكبرى التي مرت بنفس التأثيرات التي حدثت في مدينة الرياض خلال الثلاثة عقود السابقة.

وقد تم في الاجزاء التالية من البحث التحقق من صحة كل من الفرضيات الآنفة الذكر .

دراسة لمدينة الرياض فى ضوء نموذج المدينة التقليدية

للتحقق من صحة فرضية البحث الاولى فيما يتعلق بتحول مدينة الرياض من مدينة تقليدية Traditional City الى مدينة حديثة Industrial City تمت مقارنة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمدينة الرياض بنظيراتها من الخصائص والسمات الموجودة فى النموذج الذى صاغه العالم شوبرج للمدينة التقليدية (Telmasani, 1989). وخلصت المقارنة الى وجود شبه تطابق بين خصائص المدينة التقليدية التى وصفها العالم سيوبيرج مع مدينة الرياض القديمة من جهة ، ووجود اختلاف جذرى بين هذه الصفات ومدينة الرياض الحديثة من الجهة الاخرى .

وفىما يلى ملخص لأهم جوانب الاختلاف بين مدينة الرياض المعاصرة و نموذج المدينة التقليدية الذى وصفه العالم سيوبيرج :

١) إن عدد سكان مدينة الرياض الحديثة قد تعدى المليونين ونصف نسمة مقارنة بعدد سكان المدن التقليدية التى وصفها العالم سيوبيرج والتى يقل عدد سكانها عن ١٠٠٠٠٠٠ نسمة والذي هو الحال فى مدينة الرياض القديمة.

٢) ارتباط النمو السريع للمدينة خلال العقود الثلاثة الاخيرة بالنمو الاقتصادى .

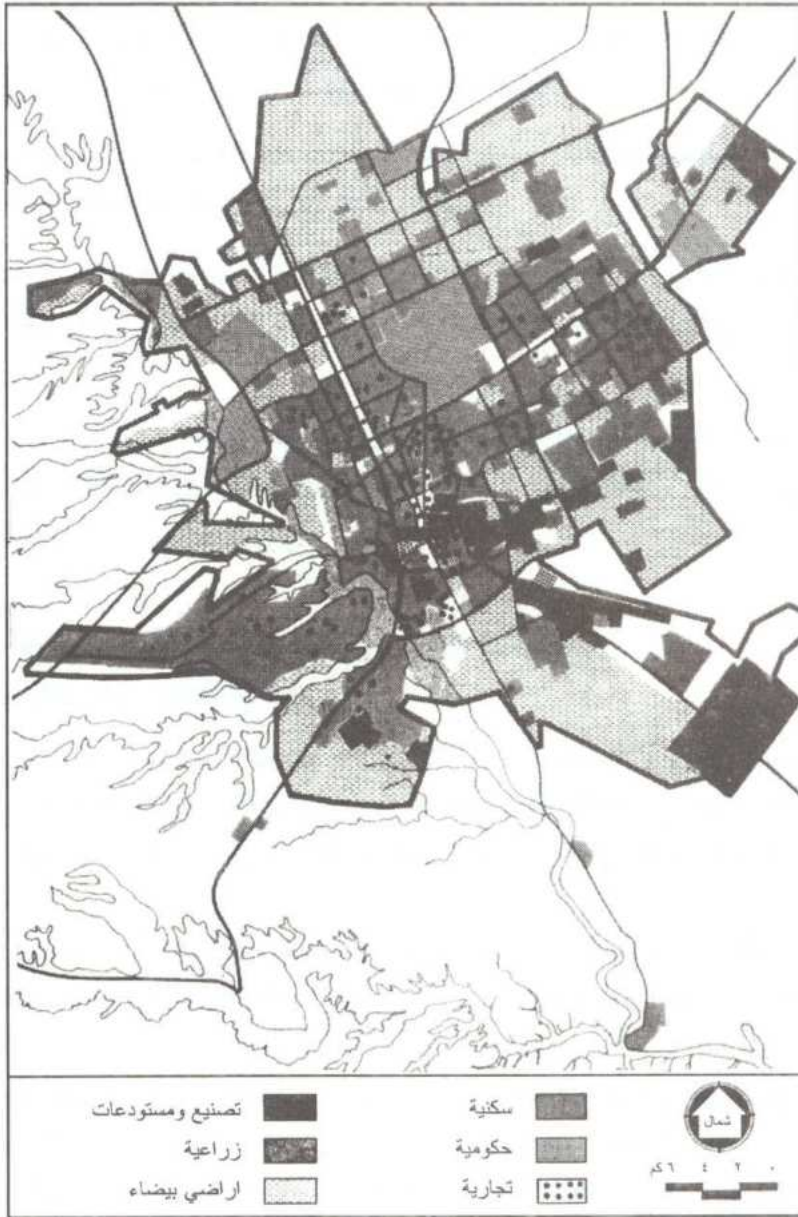
٣) تطور القطاعات الاقتصادية للرياض الحديثة والتقسيم المتقدم والمتخصص للعمالة فيها ، مقارنة ببساطة هذه العناصر فى نموذج المدينة التقليدية .

- ٤) ظهور طبقة الدخل المتوسط في المجتمع كأكبر فئة بالمدينة (جدول رقم ٢٨) مقارنة بالمدن التقليدية والتي لم تظهر فيها هذه الطبقة.
- ٥) لم تعد المنطقة المركزية بالرياض الحديثة محور المدينة أو المكان المناسب لتوطن طبقة الدخل المرتفع كما هو الحال في المدن التقليدية.
- ٦) الفصل الواضح نسبيا بين مختلف إستعمالات الاراضى فى الرياض المعاصرة (شكل رقم ١٩) مقارنة بالمدينة القديمة حيث هناك تمازج وتداخل بين إستعمالات الاراضى فيها.
- ٧) إن إنتقال الأسر من منطقة الى أخرى بمدينة الرياض الحديثة مرتبط بمدى نمو دخل الأسرة الأقتصادي. وهذا يختلف جذريا عن أسس إنتقال الأسر فى النموذج التقليدى الذى وصفه سيوبيرج.

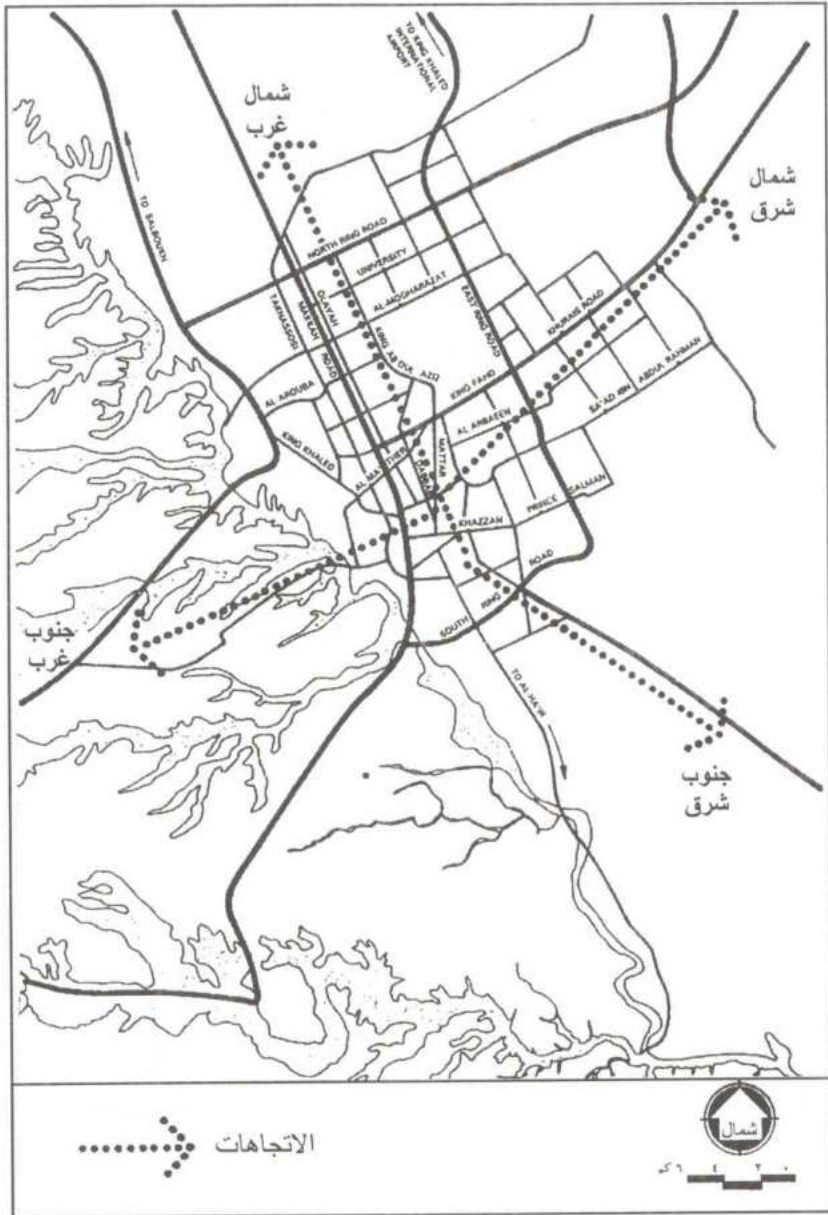
دراسة لمدينة الرياض الحديثة فى ضوء نموذج الهيكل العمرانى الاحادى المركز

يقوم هذا الجزء من البحث بدراسة العناصر الرئيسية للهيكل العمرانى لمدينة الرياض ومدى تماثلها وأختلافها عن طبيعة عناصر الهيكل العمرانى كما وصفها نموذج الهيكل العمرانى الاحادى المركز الحديث والذى تم عرضه فى الجزء الثانى من البحث .

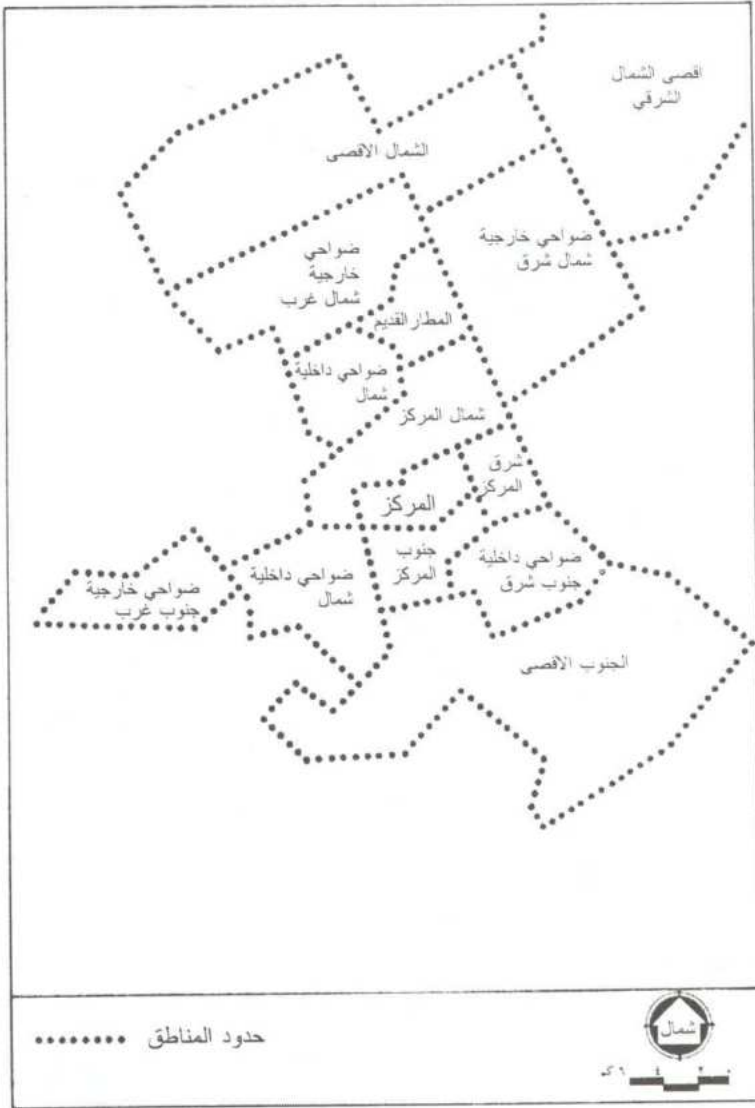
وفيما يلى تحليل لسلوك كل من أسعار الاراضى ، والكثافة السكنية ، ومستوى الدخل الاسرى من حيث مدى التغير فى كل منها مع تغير المسافة إلى مركز المدينة. والبيانات هنا مستقاه من تحليل مسوحات الاسرة والمكاتب العقارية التى نفذتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض . ولقد تم تحليل هذه العناصر فى جميع الاتجاهات الرئيسية: شمال - غرب ، شمال - شرق ، جنوب - شرق وجنوب - غرب (شكل رقم ٢٠) ومناطق المدينة الثلاث عشرة (Telmesani, 1989) التى تم تقسيمها الى منطقة الاعمال المركزية ، والضواحي الداخلية ، والضواحي الخارجية والمناطق القاصية لكل من الاتجاهات الرئيسة (شكل رقم ٢١) .



شكل رقم ١٩: استخدامات الاراضي بمدينة الرياض



شكل رقم ٢٠: الإتجاهات المختلفة بالمدينة



شكل رقم ٢١ : التقسيمات الجغرافية لمناطق المدينة

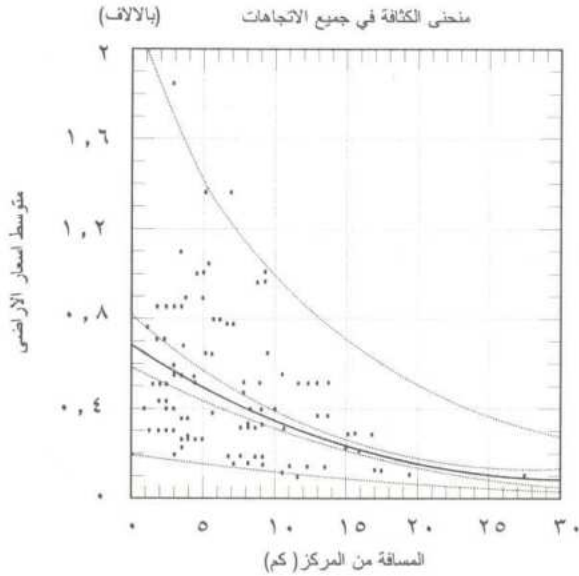
أسعار الاراضى

بتحليل بيانات مسح المكاتب العقارية^(٢) الذى نفذته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض إتضح وجود علاقة تصاعدية عكسية بين اسعار الاراضى وبعدها عن منطقة الاعمال المركزية وذلك فى كافة الإتجاهات معا وفى اتجاهات معينة بصورة فردية . ويشير الجدول رقم ٢٦ الى أن معامل الارتباط بين أسعار الاراضى والمسافة من مركز المدينة فى جميع الاتجاهات معاً ، أقل من معامل الارتباط بينهما فى اتجاهات معينة . ويدل ذلك على إختلاف مدى الإنخفاض فى أسعار الاراضى مع البعد عن المركز من اتجاه الى آخر . ويوضح الشكل رقم ٢٢ والشكل رقم ٢٣ طبيعة هذا الإختلاف ، حيث توضح منحنيات أسعار الاراضى أن معدل إنخفاض أسعار الاراضى مع المسافة من المركز فى اتجاه الشمال الغربى والشرقى أكبر منه فى اتجاه الجنوب الشرقى والغربى .

جدول رقم ٢٦

تغير أسعار الاراضى مع المسافة من المركز فى الإتجاهات المختلفة

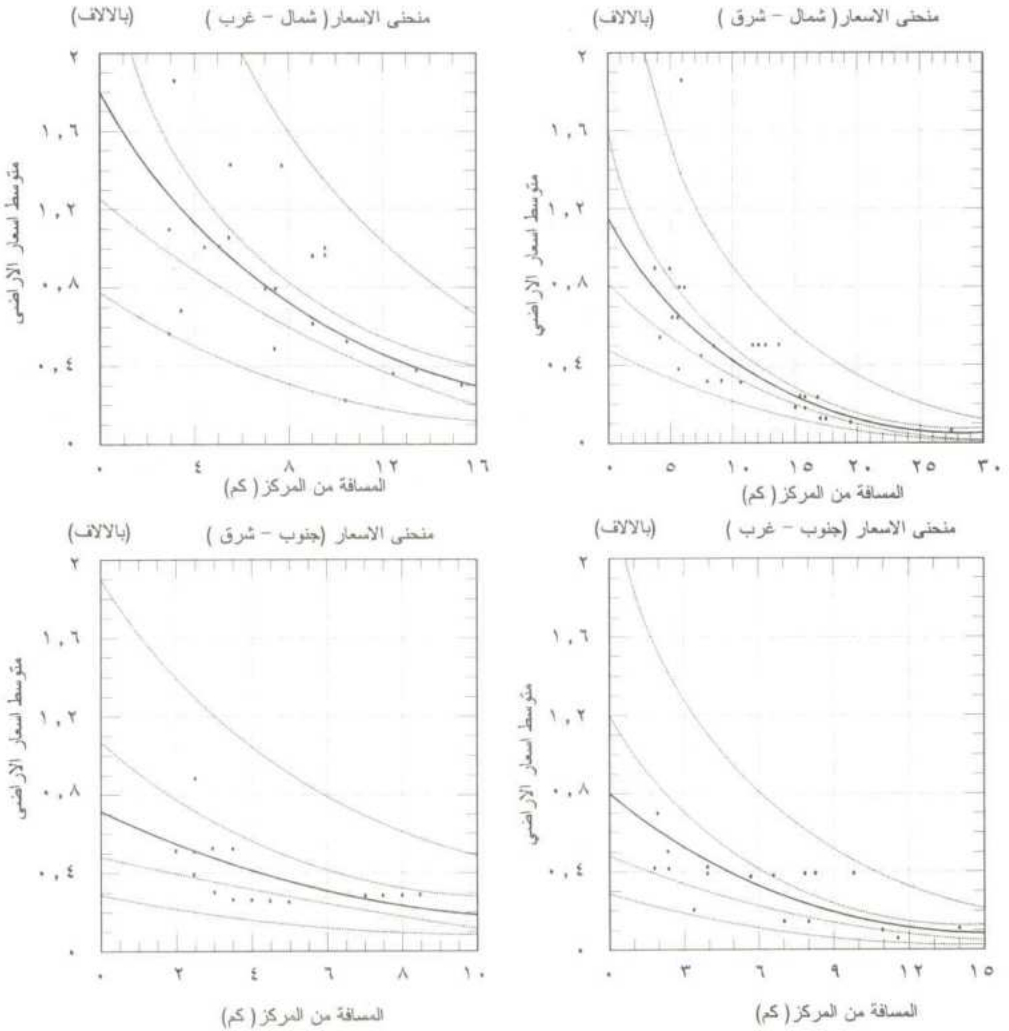
الاتجاه	منحنى الاسعار	مربع معامل الارتباط	قيمة ف الجدولية	مستوى الدلالة
جميع الاتجاهات	-٠,٠٧	٠,٠٢٧	٤٤,٨	٠,٠٠٠٠
شمال - غرب	-٠,١١	٠,٠٦٢	٤٠,٧	٠,٠٠٠٠
شمال - شرق	-٠,١٠	٠,٠٦٩	٦٢,٣	٠,٠٠٠٠
جنوب - شرق	-٠,١٣	٠,٠٤٦	١٤,٥	٠,٠٠٠٠
جنوب - غرب	-٠,١٥	٠,٠٦٣	٣٥,٩	٠,٠٠٠٠



شكل رقم ٢٢ : منحنى أسعار الاراضى فى جميع الاتجاهات معاً

ويشير تحليل أسعار الاراضى فى إتجاه شمال - غرب الى إرتفاع أسعارها فى احياء العليا والسليمانية ضمن مسافة تتراوح بين ٥ - ٨ كم من منطقة الاعمال المركزية ، حيث تميل الاسعار بعدها للإخفاض . هناك أيضاً تزايد فى أسعار الاراضى (لكن بمقدار اقل) فى إتجاه شمال - شرق (فى حى الملز على بعد ٥ كم من منطقة الاعمال المركزية) وفى حى النسيم التابع لبلدية الروضة الفرعية على بعد ١٠ - ١٤ كم من منطقة الاعمال المركزية .

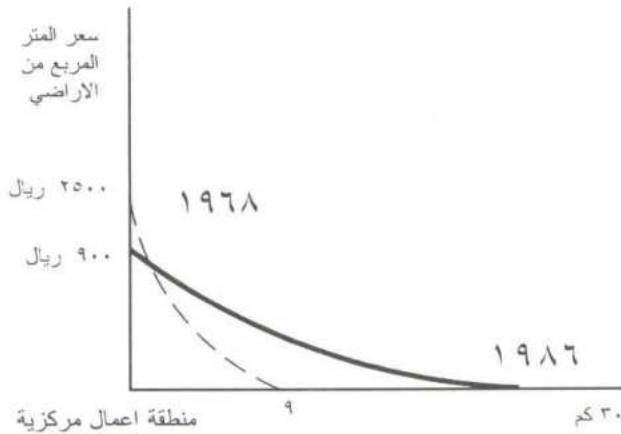
ويعود الإرتفاع فى اسعار الاراضى فى احياء الملز والعليا والسليمانية والنسيم لوجود الانشطة التجارية فى هذه الاحياء مما يؤكد ما خلصت اليه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض من إرتفاع اسعار الاراضى بمقدار ضعفين أو ثلاثة اضعاف حول المناطق



شكل رقم ٢٣ : منحنيات أسعار الاراضى فى كل من الإتجاهات الاربعة على حده

التجارية التي تحوز على مقومات للنمو التجاري مقارنة بأسعار الاراضى الاخرى التي تبعد بنفس المسافة عن منطقة الاعمال المركزية . هناك أيضا عوامل أخرى هامة تؤثر في التفاوت السعري للاراضى وتشمل هذه العوامل عرض الشارع المجاور لقطع الاراضى والخدمات والمرافق العامة المتوفرة ونوعيتها بالمنطقة .

بخصوص تغير شكل منحنى اسعار الاراضى بمرور الوقت بمدينة الرياض ، يشير تقرير الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الى تناقص في معدل اسعار الاراضى فى منطقة الاعمال المركزية من ٢٥٠٠ ريال سعودى للمتر المربع فى عام ١٩٦٨ م الى ٩٠٠ ريال سعودى فى عام ١٩٨٦ م ، والى تزايد اسعار الاراضى فى مناطق الضواحي من ٥٠ - ٦٠٠ ريال سعودى فى حى الملز ومن ٢٠ - ٣٠٠ ريال سعودى فى حى المعذر خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٨ - ١٩٨٦ م . ويوضح الشكل ٢٤ أثر تلك التغيرات فى أسعار الاراضى على شكل منحنى اسعار الاراضى خلال هاتين الفترتين .



شكل رقم ٢٤ : تغير شكل منحنى أسعار الاراضى مع الزمن

مما سبق يتضح أن أسعار الاراضى تتناقص مع المسافة من مركز المدينة بدالة تصاعدية عكسية ، وأن هناك عوامل اخرى أيضا غير البعد عن منطقة الاعمال المركزية تؤثر فى الاسعار مثل ظهور مراكز تجارية فى الضواحي وإستخدام الاراضى للاغراض التجارية وعرض الطرق المجاوره . إلا أن المسافة من مركز المدينة تبقى كعامل أهم فى هذا التغير حيث أن ٥٠ بالمائة من التفاوت فى اسعار الاراضى بمدينة الرياض يعود الى تأثير عامل البعد عن مركز المدينة.

مما سبق يمكن إستنتاج مايلي : (١) اهمية الوصول الى منطقة وسط مدينة الرياض و تأثيره على اسعار الاراضى بالرغم من ظهور مراكز أخرى بالمدينة (٢) ميل منحنى أسعار الاراضى فى مدينة الرياض الى الانبساط بمرور الوقت .

الكثافة السكنية

تشير دراسات الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الى ان متوسط الكثافة الاجمالية للتنمية السكنية بلغ ٣ وحدات سكنية للهكتار الواحد على مستوى المدينة . ومن الواضح ان هذا الرقم منخفض جدا مقارنة بمتوسط الكثافة الاجمالية للتنمية السكنية بالمدن الاخرى فى الدول النامية والمتقدمة . ويكمن سبب ذلك فى وجود مساحات كبيرة من الاراضى البيضاء داخل المدينة مع إستمرار بناء المساكن على أطرافها Leapfrogging وتزايد الزحف العمرانى .

وفى ضوء تحليل البيانات والمعلومات الواردة فى تقرير الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض عن توزيع الوحدات السكنية ومتوسط حجم الاسرة وحجم المساكن غير المأهولة فى المجاورات السكنية، تم حساب عدد السكان (سعوديين وغير سعوديين) فى الكيلومتر المربع الواحد فى الحارات السكنية وعلاقته بالمسافة من مركز المدينة . ولقد ظهر بوضوح تناقص قيم الكثافة السكنية الإجمالية كلما زادت المسافة عن مركز المدينة وذلك فى جميع الإتجاهات معا وفى كل إتجاه على حده وبداله تصاعدية عكسية (جدول رقم ٢٧) .

جدول رقم ٢٧
تغير الكثافة السكنية مع المسافة من مركز المدينة في الاتجاهات المختلفة

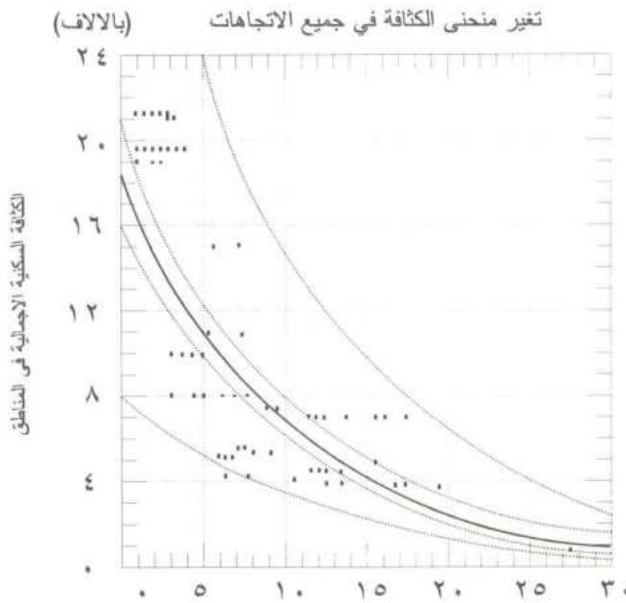
الاتجاه	منحنى الكثافات	مربع معامل الإرتباط	قيمة ف الجدولية (النظرية)	مستوى الدلالة
جميع الاتجاهات	٠,٠٩٥- (١١٦)	٠,٦٣	١٣٥,٢	٠,٠٠٠٠
شمال - غرب	٠,٠٨٧- (٤٦٦)	٠,٥٠	٢١٦	٠,٠٠٠٠
شمال - شرق	٠,٠٧٥- (٤٢٢)	٠,٤٣	١٨٦	٠,٠٠٠٠
جنوب - شرق	٠,١١٦- (٨٢٢)	٠,٨٧	٦٧٤	٠,٠٠٠٠
جنوب - غرب	٠,١٠٢- (٩٤٦)	٠,٨٥	٨٩٢	٠,٠٠٠٠

وبمقارنة منحنى تغير الكثافة مع المسافة داخل مدينة الرياض بالنتائج التي توصل اليها ميلز و تان (Mills and Tan, 1978) في دراستهما المقارنة للكثافة السكانية الحضرية في مدن البلدان النامية والمتقدمة ، نجد إنخفاض واضح في معدل تغير منحنى الكثافة في مدينة الرياض (٠,٠٩٥) عما هو في مدن البلدان النامية الأخرى (٠,١٩ في مدن أمريكا اللاتينية ، -٠,٦٧ في كوريا ، -١,٣٤ في الهند) والبلدان المتقدمة (٠,١٩٩ في المدن الأمريكية في عام ١٩٦٥ و ٠,١٢٣ في عام ١٩٧٠) .

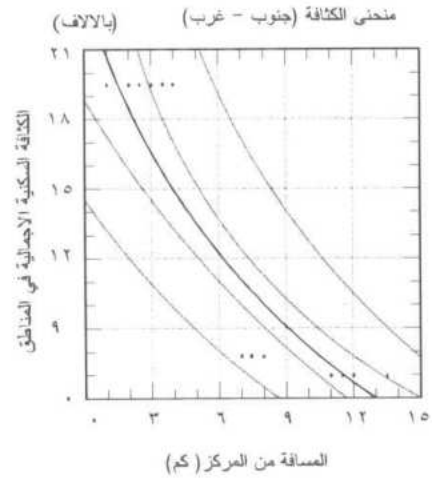
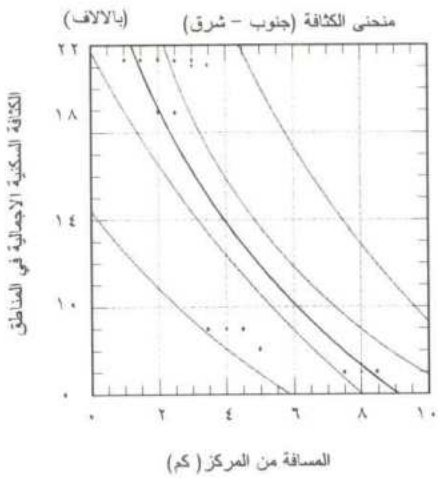
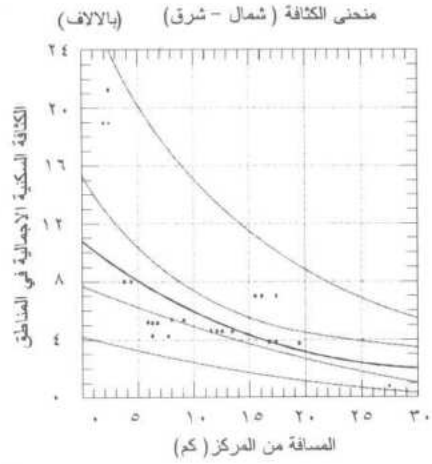
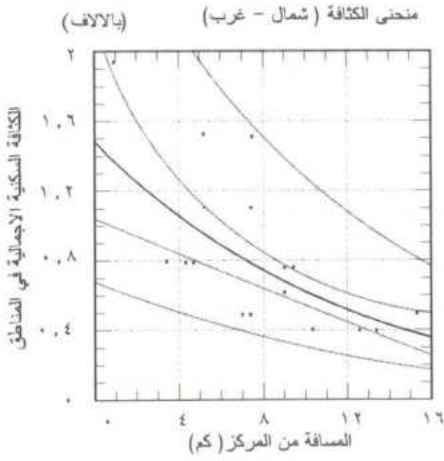
ولتوضيح أثر التنمية السكنية بضواحي مدينة الرياض خلال العقد الأخير على منحنى تغير الكثافة ، فقد تم حساب قيم الكثافة في المناطق التي تبعد ١٠ كم وأكثر عن منطقة الأعمال المركزية، وقورنت بالكثافة السكنية الاجمالية وقيمتها (٠,٠٩٥) ولقد أظهرت هذه الدراسة أن قيمة الكثافة السكنية ضمن مسافة ١٠

كم من منطقة الاعمال المركزية مشابهه للكثافة السكنية فى المدن الامريكية (٠١٧) . فى حين إنخفاض معامل الكثافة السكنية الى (-٠٠٥) فيما بعد مسافة ١٠ كيلومترات ، والذى يدل على إنخفاض كثافة التنمية السكنية فى الضواحي الخارجية والمناطق القاصية من المدينة وتأثيرها على منحنى تغير الكثافة .

أما بخصوص تغير منحنى الكثافة فى الإتجاهات المختلفة من المدينة فإنه يتمثل مع ظاهرة الاختلاف التى ظهرت عند دراسة أسعار الاراضى ، ويوضح الشكلان ٢٥ و ٢٦ تغير منحنيات الكثافة فى الإتجاهات المختلفة .

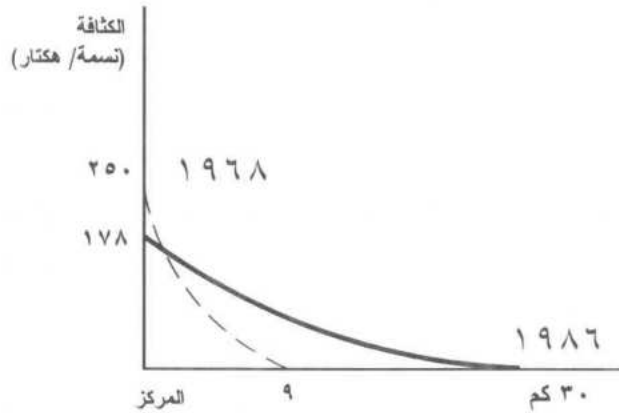


شكل رقم ٢٥: منحنى الكثافة فى جميع الإتجاهات فى آن واحد .



شكل رقم ٢٦: منحنيات الكثافة في كل من الاتجاهات الأربعة الرئيسية .

ولبيان التغير الحاصل في منحنى الكثافة السكنية بمرور الوقت تم إجراء مقارنة لمستوى الكثافة السكنية بوسط المدينة في عام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ في ضوء المسوحات التي أجرتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وشركة ست SCET الاستشارية العالمية^(٣) حيث تبين إنخفاضها في وسط المدينة خلال فترة العشر سنوات هذه . ويدعم ظاهرة الانخفاض هذه ظهور نسبة عدم إشغال للمباني القديمة بوسط المدينة وصلت الى ٥٣ بالمائة خلال هذه الفترة . كما أن لتحول السكان الى الضواحي خلال العقد الاخير اثره في جذب الكثافة السكنية من مركز المدينة الى الخارج على اطراف المدينة. ويوضح الشكل رقم ٢٧ التغيرات التي طرأت على الكثافة السكنية في مدينة الرياض خلال فترة العشر سنوات .



الشكل رقم ٢٧ : تغير شكل منحنى الكثافة مع الزمن

وتجدر الإشارة الى ان اتجاه إنخفاض منحنيات الكثافة السكنية بمرور الزمن أمر شائع الحدوث في المدن بالبلدان النامية والمتقدمة على السواء (Mills and Tan, 1978) . ويعزى إنخفاض الكثافة السكنية في وسط الرياض للزيادة الكبيرة في الدخل الفردي وللقروض الاسكانية ومنح الاراضى ، مما سهل تحول الاسر الى الضواحي . هذا

بالإضافة الى وجود شبكة الطرق السريعة المجانية التي عملت على تقليل زمن رحلات الإنتقال اليومية إلى مركز المدينة والمناطق المحيطة بها وبالتالي تشجيع السكن فى الضواحي البعيدة عن المركز .

دخول الاسرة

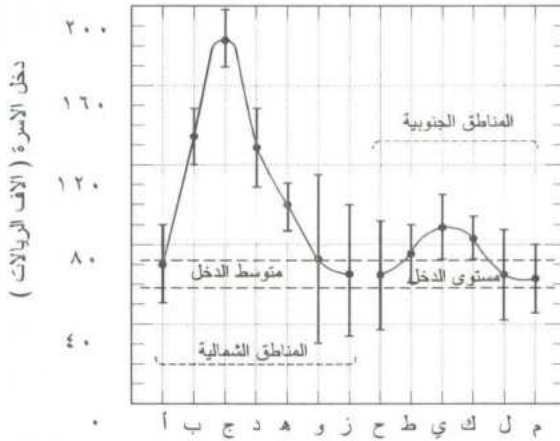
بتحليل العلاقة بين الدخل الاسرى وعامل المسافة أو البعد عن مركز المدينة أمكن حساب مربع معامل الارتباط بينهما . مما يدل على إرتفاع دخل الاسرة مع تزايد البعد عن مركز المدينة . إلا أن هذه العلاقة ليست قوية بين المتغيرين وهذا عائد لتشعب توزيع فئات الدخل المختلفة فى المدينة وقوة تأثير المناطق والاتجاهات على توزيع فئات الدخل . ولتوضيح هذه العوامل تم إستخدام اسلوب تحليل التباين Analysis of Variance والتصنيف المقارن Cross - tabulation وتم أخذ تقسيمات المناطق المختلفة للمدينة كوحدات تحليلية .

وبتحليل مستوى الدخل الاسرى من حيث تباينة فى مختلف مناطق المدينة ظهر وجود تفاوت قوى فى مستويات الدخول بين المناطق . ويتضح من بيانات الجدول رقم ٢٨ الخاص بتوزيع الاسر حسب فئات الدخل بمختلف مناطق المدينة ان اسر الدخل المتوسط تشكل ٥٠ - ٨٠ بالمائة من جملة الاسر فى كل منطقة، مع تفاوت كبير فى نسب اسر الدخل العالى واسر الدخل المحدود بين المناطق خصوصا بين منطقة الاعمال المركزية والمناطق الشمالية والجنوبية من المدينة . فمثلا نجد أن منطقة مركز المدينة تصل فيها نسبة الاسر المحدودة الدخل إلى ٤١ بالمائة من جملة الاسر ، وهى أعلى نسبة بين كافة المناطق . الا انها تأخذ بالتناقص مع ازدياد البعد عن منطقة الاعمال المركزية باتجاه الشمال الى ان تصل الى ادناها فى الضواحي الشماليه . اما الاسر ذات الدخل المرتفع - المتوسط ، والعالى أيضا فتزيد فى الضواحي الداخلية شمالا ثم تأخذ فى الإنبساط حتى تنخفض باتجاه المناطق القاصية فى الشمال والشمال الشرقى من المدينة .

وتتكرر نفس هذه الظاهرة فى المناطق الجنوبية من المدينة ، مع ملاحظة انخفاض النسبة المتوية لأسر الدخل المتوسط والعالى وإرتفاعها بالنسبة لأسر الدخل المحدود والمتوسط مقارنة بالمناطق الشمالية .

ويوضح الشكل رقم ٢٨ نمط التباين فى مستوى الدخل الاسرى حسب المناطق كما يشير الى وجود متوسط دخل سنوى للأسرة فى حدود ٦٠ر٠٠٠ - ٧٠ر٠٠٠ ريال سعودي (موضح بالخطوط الافقية المنقطه) ، موزعاً فى المنطقة المركزية والمناطق القاصية فى القطاعات الشمالية والجنوبية من المدينة . كما يظهر الجدول رقم ٢٨ نفس الظاهرة حيث ينتشر ذوى الدخل المتوسط بين منطقة الاعمال المركزية والمناطق القاصية.

بافتراض ثبات العوامل بدرجة ثقة ٩٥ %



رموز المناطق : أ = المركز ب = شمال شرق المركز ج = ضواحي داخلية شمال غرب
 د = ضواحي خارجية شمال غرب هـ = ضواحي خارجية شمال شرق
 و = اقصى الشمال ز = اقصى شمال شرق ح = شرق المركز
 ط = جنوب المركز ي = ضواحي داخلية جنوب شرق
 ك = ضواحي داخلية جنوب غرب ل = ضواحي خارجية جنوب غرب
 م = الجنوب الاقصى

شكل رقم ٢٨ : معدل الدخل الاسرى بمناطق المدينة المختلفة .

جدول رقم ٢٨
توزيع فئات الدخل على مناطق المدينة

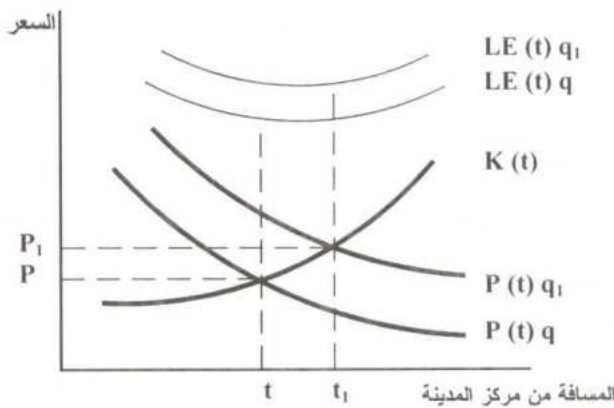
فئات الدخل	منطقة اصمل مركزية	شمال المركزية	ضواحي داخلية	ضواحي خارجية	ضواحي خارجية / شمال / شرق	الشمالي الاقصى	مناطق قاصية / شمال / شرق	شرق المركزية	جنوب المركزية	ضواحي داخلية / جنوب / شرق	ضواحي داخلية / جنوب / غرب	ضواحي خارجية / جنوب / غرب	الجنوب الاقصى	جميع المناطق
محدود	٤٠.٥	٨.٤	٣.٨	٤.٣	١٠.٧	١٣.٥	١٥.٤	١٦.١	٢٨.٦	٢٣.٣	٨.٩	٢٢.٩	١٥.٥	١٥.٣
متوسط	٤٩.١	٦٠.٧	٥١.٣	٥٣.٨	٦٧.٤	٦٢.٥	٦٩.٢	٧٤.٢	٥٧.٨	٥٥.٨	٧٣.٤	٧١.٤	٨٢.٥	٦٢.٤
مرتفع / متوسط	٢.٦	١٨.٧	٢١.٩	٢٥.٨	١٥.٧	٢٥.٥	١١.٥	٣.٢	٨.٥	١٥.٥	١٢.٢	٥.٧	١.٥	١٣.٣
عالي	٧.٨	١٢.١	٢٣.١	١٦.١	١.١	٥.٥	٣.٨	٥.٦	٥.٥	٨.٨	٥.٥	٥.٥	٢.٥	٥.٤
اجمالي المناطق	٧.١	١٣.١	٩.٨	٥.٧	١٦.٥	٥.٥	١.٦	١.٩	١٢.٢	٧.٣	١٤.٥	٤.٣	٤.١	١٠.٥

دخل محدود : اقل من ٤٠.٥٠٠ ريال سعودي.
 دخل متوسط : ٥٠.٥٠٠-١٢٠.٥٠٠ ريال سعودي.
 دخل مرتفع الى متوسط : ١٢٠.٥٠٠-٢٤٠.٥٠٠ ريال سعودي.
 دخل عالي : ٢٤٠.٥٠٠ ريال سعودي فما فوق .

أيضاً يوضح الشكل رقم ٢٨ نمط تزايد متوسط الدخل الاسرى كلما ابتعدنا عن منطقة المركز باتجاه الضواحي الداخلية فى القطاعات الشمالية والجنوبية من المدينة. كما يشير الى انخفاض الدخل الاسرى فى الضواحي الداخلية الجنوبية مقارنة بمثيلاتها فى الضواحي الداخلية الشمالية.

نحو نظرية عن الهيكل العمرانى ونمط التوطن السكنى بمدينة الرياض

فى ضوء نتائج التحليل السابق لنمط النمو العمرانى الحضرى لمدينة الرياض خلال العقود الثلاثة الماضية ، سنحاول فى هذا الجزء تقصى دواعى توطن مختلف الأنشطة الحضرية الإجتماعية والإقتصادية فى المدينة ، والعوامل المؤثرة فى نمط النمو العمرانى الحضرى للمدينة ككل . وطبقاً لنموذج ألونسو (Alonzo, 1964) تنتقل الاسر كلما زاد مستوى دخلها من وسط المدينة الى الاحياء الحديثة فى الضواحي ، حيث يتم الحصول على مواقع متسعة لبناء مساكن فسيحة عليها كما هو موضح فى الشكل رقم ٢٩ .



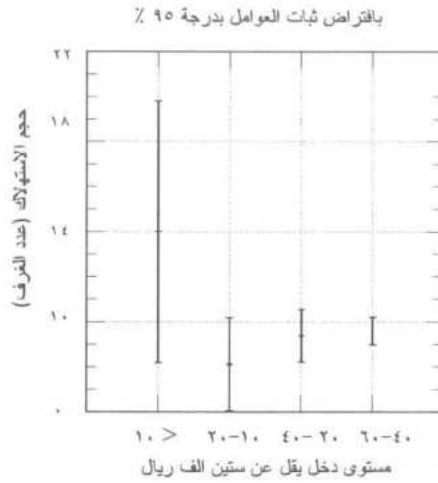
شكل رقم ٢٩ : مستوى الإستهلاك السكنى وموقع الاسرة من مركز المدينة

ولقد أدى النمو الإقتصادي السريع الذى شهدته مدينة الرياض الى زيادة كبيرة فى الطلب على المساكن قوبلت بتنمية سكنية هائلة مدعومة بسياسة الحكومة فى تمكين المواطنين بغض النظر عن مستوى دخولهم من الحصول على قروض طويلة الاجل بدون فوائد لبناء مساكن لهم من خلال صندوق التنمية العقاري .

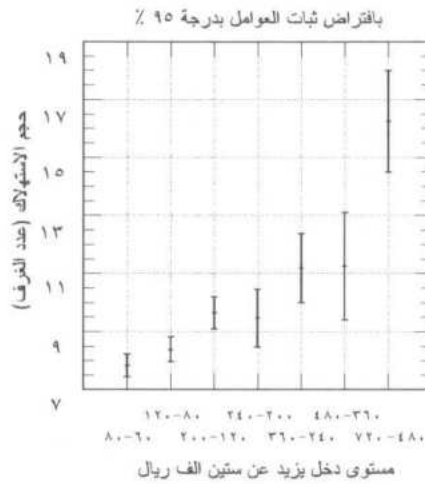
ويستخدم تحليل التباين للتعرف على مستوى الإستهلاك السكنى للأسرة (عدد الغرف للوحدة) من حيث تباينه حسب التفاوت فى فئات الدخل المختلفة ، ظهر أن التفاوت ليس كبيراً فى حالة الاسر التى يقل دخلها عن ٦٠ر٠٠٠ ريال، ولهذا فالترابط غير قوى لهذه المستويات من الدخل .

ويوضح الشكل ٣٠ عدم وجود تباين منتظم بين الإستهلاك السكنى للأسرة ومستويات الدخل دون ٦٠ر٠٠٠ ريال سعودى . ويستخدم نفس التحليل مع عينة الاسر التى يزيد دخلها عن ٦٠ر٠٠٠ ريال سعودى تبين وجود علاقة طردية للإستهلاك السكنى مع ازدياد مستوى الدخل ، كما فى الشكل رقم ٣١ ، مما يؤكد العلاقة الطردية عند هذه المستويات من الدخل .

وبتحليل الظاهرة المشار اليها أعلاه تم التوصل الى ان عدم وجود تباين قوى بين الإستهلاك السكنى ومستويات الدخل للأسر التى يقل دخلها عن ٦٠ر٠٠٠ ريال سعودى يشير الى ان قروض الإسكان مكنت الاسر ذات الدخل المحدود والمتوسط من بناء مساكن كبيرة لا تتناسب ومستوى دخولها ، مما أدى بالتالى للحد من العلاقة بين مستوى الدخل وحجوم المساكن لهذه الفئة من الاسر . هذا إضافة الى تأثير سياسة صندوق التنمية العقاري و التى تشترط مساحة ٣٤٥م^٢ كحد أدنى لمساحة المباني للوحده ، و التى أدت الى رفع الحد الأدنى للإستهلاك السكنى للأسر ذات الدخل المتوسط والمنخفض نسبياً .



شكل رقم ٣٠ : إستهلاك الاسرة لخدمات الاسكان ومستوى دخلها (دخل أقل من ٦٠.٠٠٠ ريال سنويا)



شكل رقم ٣١ : إستهلاك الاسرة لخدمات الاسكان ومستوى دخلها (دخل أعلى من ٦٠.٠٠٠ ريال سنويا)

ولتقصي أثر قروض صندوق التنمية العقاري على مستوى الحجوم الاسكانية وعلاقة ذلك بمستويات الدخل، تم استخدام نموذج التراجع المتعدد Multiple Regression بحيث أستخدم مستوى الاستهلاك السكني (عدد الغرف للوحدة السكنية) للاسر التي يقل دخلها السنوي عن ٦٠ر٠٠٠ ريال سعودي كمتغير تابع Dependent Variable ، في حين شملت المتغيرات المطلقة Independent Variables كلا من دخل الاسرة السنوي بالاف الريالات السعودية، وتكلفة الغرفة الواحدة بالريال السعودي ، ومتغيرا صوريا Dummy Variable للدلالة على استخدام الاسر لقروض صندوق التنمية العقاري، وحجم الاسرة ، ومتغيرا صوريا آخر يمثل الاسر التي تعيش في المدينة القديمة . وقد تم بيان نتائج تحليل التراجع المتعدد في الجدول رقم ٢٩ والذي أكد نتائج تحليل التباين أعلاه والذي يشير الى عدم وجود ترابط بين مستوى الإستهلاك ومستوى دخل الاسرة للفئة التي يقل دخلها عن ٦٠ر٠٠٠ ريال سنويا.

من جهة أخرى تبين نتيجة تحليل التراجع بان المتغيرات المستقلة وهي حجم الاسرة، والاسر المقيمة في المدينة القديمة، والاسر المستفيدة من قروض صندوق التنمية العقاري، لها تأثير قوى والذي يشير الى التالي : ١) وجود علاقة طردية بين زيادة الإستهلاك السكني وتزايد حجم الاسرة ٢) انخفاض الإستهلاك السكني للاسرة نسبيا في المدينة القديمة بالمقارنة مع الضواحي الحديثة ٣) إرتفاع الإستهلاك السكني للاسر المستخدمة لقروض التنمية العقارية مقارنة بالاسر التي لم تستخدم تلك القروض ، مما يعكس تأثير شرط صندوق التنمية العقاري الخاص بتطبيق الحد الأدنى لمسطح المباني وهو ٣٤٥م^٢ .

وبتطبيق نفس النموذج على عينة الاسر التي يعلو دخلها السنوي عن ٦٠ر٠٠٠ ريال سعودي أمكن الحصول على نتائج مختلفة للعلاقة بين الاستهلاك السكني ومستوى الدخل . ويوضح الجدول رقم ٣٠ نتائج تحليل التراجع والذي يؤكد العلاقة الطردية بين الإستهلاك السكني ودخل الاسرة (خلافا للوضع بالنسبة لاسر الدخل المحدود نسبيا) .

جدول رقم ٢٩

الاستهلاك السكنى للاسر ذات دخل أقل من ٦٠.٠٠٠ ريال سنويا

مستوى الدلالة	قيمة ت النظرية	الخطأ المعيارى	معامل الارتباط	متغيرات مستقلة
٠.٠٠٠	٠.٥٢٠٩	٠.٨٢٥٢٣	٥٣٨١٢٦٢	ثابت
٠.٢١٣٨١	١.٢٤٤٦	٠.١٠٢٧٢	٠.١٢٧٨٤	دخل الاسرة
٠.٥١٤٩	٠.٦٥١٧	٠.٦٣٥١٣	٠.٤١٣٨٨	تكلفة الغرفة
٠.٠٨٣٧	١.٧٣٢٤	٠.٢٨٦٥٢٦	٠.٤٩٦٣٨١	قروض اسكان (متغير صورى)
٠.٠٠٠	٩.٤٦٢٣	٠.٣٤٣٣٦	٠.٣٢٤٨٩٨	حجم الاسرة
٠.٠٠٠	٤.٥٤٨٥-	٠.٣٨٢٧٨٢	١.٧٤١٠٨٤-	المدينة القديمة (متغير صورى)

مربع معامل الارتباط (ر) المعدل = ٠.١٨٤١
نسبة ف = ٠.٧٦٩ ، القيمة = ٠.٠٠٠
عدد العينات ٥٨١

وبذلك يؤكد تحليل الإستهلاك السكنى وعلاقته بدخل الاسرة واستخدام قروض صندوق التنمية العقارى (للاسر ذات الدخل السنوى دون ٦٠.٠٠٠ والآخرى فوق ٦٠.٠٠٠ ريال سعودى) حقيقة أن قروض صندوق التنمية العقارى قد مكنت الاسر ذات الدخل المحدود والمتوسط من السكن فى منازل أكبر من الحجم الذى يتلائم مع دخلها الاصلى .

وتجدر الاشارة هنا الى أن استخدام عدد الغرف لمنزل الاسرة كمؤشر وحيد لمستوى السكن لا يكشف عن مصدر آخر يحد أيضا من العلاقة بين دخل الاسرة ومستوى الإستهلاك السكنى وهو مساحة قطعة الارض للاسرة والذى تأثر أيضا بمنح الاراضى ذات مساحة ٤٠٠ م^٢ كحد أدنى. هذا الحد الأدنى لمساحة القطع يودى

جدول رقم ٣٠
الاستهلاك السكنى للأسر ذات دخل أعلى من ٦٠.٠٠٠

متغيرات مستقلة	معامل الارتباط	الخطأ المعياري	قيمة ت الجدولية	مستوى الدلالة
ثابت	٥,٥٢٤٣٦٧	٠,٦٠٥٣٩٢	٩,١٢٥٣	٠,٠٠٠٠
دخل الاسرة	٠,٠٠٩٠٢٩	٠,٠٠١٢١٤	٧,٤٣٥٦	٠,٠٠٠٠
تكلفة الغرفة	٠,٠١٧٤٧٧	٠,٠٤٠٣٤٢	٠,٤٣٣٢	٠,٦٦٥٠
حجم الاسرة	٠,٣٩٤٨٢٥	٠,٠٣٢٢٢٧	١٢,٢٥١٣	٠,٠٠٠٠
قروض الاسكان	٠,٧٣٦٥٠٤	٠,٢٥٧٠٢٥	٢,٨٦٥٥	٠,٠٠٤٣

مربع معامل الارتباط (ر) المعدل = ٠,٢٢٢٢
نسبة ف = ٦١,٤٢١١
عدد العينات = ٨٤٧

أيضا الى الحد من العلاقة الارتباطية بين حجم الارض (كمؤشر للاستهلاك السكنى) ومستوى الدخل . وبالإمكان التأكد من هذه العلاقة بالمزيد من الابحاث واستخدام البيانات الخاصة بحجم قطعة الارض للأسرة .

أما بالنسبة لموقع الاسر من مختلف فئات الدخل فى الضواحي فان الفرضية السادسة للدراسة تؤكد بأن شرط صندوق التنمية العقاري بوجوب توفر قطعة أرض لطالب القرض قد حدى بأسر الدخل المتوسط والحدود للحصول على أرخص الاراضى المتاحة أو المنح المجانية على اطراف المدينة مما تسبب فى البناء على أطراف المدينة وإنخفاض الكثافة السكنية فى الضواحي الخارجية والمناطق القاصية . ولقد تم إثبات هذه الفرضية من خلال دراسة العلاقة بين مصدر تمويل المساكن وإختيار الموقع فى المدينة والتي أشارت الى ميل أسر الدخل المتوسط والحدود نحو البحث عن مواقع لها فى المناطق القاصية بالمدينة للتأهل والاستفادة من القرض السكنى (Telmasani, 1989) .

وبالنسبة لتأثير قروض التنمية العقاري على الكثافة السكنية فقد تم عمل تحليل التراجع المتعدد Multiple Regression والذي أخذت فيه الكثافة السكنية الإجمالية في الحارات السكنية كمتغير تابع Dependent variable ، بينما أخذ كل من بعد هذه الحارات عن مركز المدينة بالكيلومترات ، ونسبة الاسر المستفيدة من قروض صندوق التنمية العقارية ومتغير شكلي يمثل المدينة القديمة كمتغيرات مطلقة Independent variables . ولقد أسفرت النتائج المبينة في الجدول رقم ٣١ عن وجود علاقة قوية تشير لتناقص واضح في الكثافات السكنية الإجمالية في الحارات السكنية ابتعادا عن مركز المدينة . ويعكس ذلك بوضوح كثرة الاراضي الخالية في الضواحي الخارجية من المدينة. كما يشير التحليل أيضا الى أنه كلما ارتفعت نسبة الاسر المستخدمة للقرض الاسكاني انخفضت الكثافة السكنية ، مما يؤكد الترابط القوي بين القرض الاسكاني من صندوق التنمية العقاري وانخفاض الكثافة السكنية (الفرضية الخامسة) .

جدول رقم ٣١

الكثافات السكنية الإجمالية بالحارات السكنية

متغيرات مستقلة	معامل الارتباط	الخطأ المعياري	قيمة ت الجدولية	مستوى الدلالة
ثابت	٣١,٧٤٥٦٦٨	٣,١٧١,٠٧٧	١,٠٠١١٠	٠,٠٠٠٠
المسافة من مركز المدينة	-٠,٥٦٥٢٤٨	٠,٢٧٦٨٥٣	-٢,٠٤١٧	٠,٠٤٤٢
نسبة الاسر المقترضة	-٥,٥٦٣٢٤٨	٢,٤٢٨٧	-٢,٢٩٠٩	٠,٠٢٤٤
المدينة القديمة (متغير صوري)	٠,٠٠٥٤٠٨	٢,١٦٧٨٤	٤,١٥٤١	٠,٠٠٠١

مربع معامل الارتباط (ر) المعدل = ٠,٤٢٢٩
د.واتسون = ٠,٠٩٤٣ ، نسبة ف = ٢٢,٩٨
عدد العينات = ٩١

وبدراسة العلاقة بين زمن رحلة رب الاسرة الى العمل من جهة ومستوى دخل الاسرة واستخدام القرض الاسكاني وبعد منزل الاسرة عن منطقة الاعمال المركزية بالكيلومتر من جهة أخرى (جدول رقم ٣٢) ، تبين وجود علاقة عكسية تفيد بتناقص زمن الانتقال اليومي للعمل مع ازدياد دخل الاسرة . كما يشير التحليل الى تزايد زمن الانتقال للاسر المستفيدة من قرض إسكان صندوق التنمية العقاري بسبب سكنى العديد منهم في الضواحي الخارجية . وأخيرا يشير النموذج الى طول رحلة الانتقال الى العمل بالنسبة للاسر التي تسكن في القطاع الجنوبي من المدينة مقارنة بالاسر القاطنة في شمالها، نتيجة لتركز الادارات و المصالح الحكومية والخاصة شمال منطقة الاعمال المركزية ، وتركز أسر الدخل المحدود والمتوسط في الضواحي الجنوبية وغالبيتهم من الحاصلين على منح اراضى وقروض إسكانية .

جدول رقم ٣٢
طول رحلة الاسرة الى مكان العمل

متغيرات مستقلة	معامل الارتباط	الخطأ المعياري	قيمة ت الجدولية	مستوى الدلالة
ثابت	١٢,٨١٧٨٥	١,١٧٣٢,٠٩	١٠,٩٢٥٥	٤,٠٠٠٠
دخل الاسرة	-٠,٠٠٧٠١٧	٠,٠٠٣٨٧٢	١,٨١٢٠-	٠,٠٧٠٦
قرض الاسكان	٠,٤٠٠٠٠٤	٠,٧٠٠٨٢٦	٠,٥٧٠٨	٠,٥٦٨٤
المدينة القديمة (متغير صوري)	-٤,٢٢٤٨٥٩	١,٠٩٦٧٨٩	٣,٨٥٢٠-	٠,٠٠٠١
القطاع الجنوبي	٣,٣٥٥٦٨٩	٠,٦٧٧١٣٢	٤,٩٥٥٧	٠,٠٠٠٠
المسافة من مركز المدينة	٠,٢٥٤٠٠٩	٠,٦٦٦١٨	٣,٨١٢٩	٠,٠٠٠٢

مربع معامل الارتباط (ر) المعدل = ٠,١٠٤١
 د. والتسون = ١,٩٧٣ ، نسبة ف = ١٢,٦٢
 عدد العينات = ٥٠١

وطبقاً للفرضية الثامنة فقد أدى توطن اسر الدخل المرتفع فى الضواحي الداخلية إلى جذب نوعية جيدة من الخدمات والمرافق العامة والخاصة مما اكسب تلك الضواحي صفة الاحياء الفاخرة . ولتقصى أثر هذه العوامل على اسعار الاراضى فى الحارات السكنية، تم عمل نموذج التراجع لمتوسط اسعار الاراضى فى الحارات السكنية كمتغير تابع بينما شملت التغيرات المطلقة المسافة بين الحارة السكنية ومركز المدينة بالكيلو متر ، ومتوسط الدخل السنوى للأسرة ، ومتغير صورى يمثل الاحياء المتميزة (العليا والسليمانية)، ومتغير صورى آخر يمثل الحارات السكنية الجنوبية ، ونسبة الاسر المستخدمة لقروض الاسكان .

ويوضح الجدول رقم ٣٣ التناقص النسبى لاسعار الاراضى مع التباعد عن منطقة الاعمال المركزية وكذلك العلاقة الطردية بين أسعار الاراضى ومتوسط الدخل الاسرى فى الحى السكنى ، وإتجاه اسعار الاراضى للزيادة بشكل كبير فى الاحياء الفاخرة ، والإنخفاض النسبى فى الاحياء الجنوبية . كما يشير خط الإنحدار الى إنخفاض نسبى وضعيف لأسعار الاراضى مع ازدياد النسبة المئوية للحاصلين على قروض الاسكان.

أيضاً يلاحظ من بيانات الجدول رقم ٣٣ الإرتفاع النسبى لاسعار الاراضى فى الاحياء الفاخرة فى الضواحي الداخلية والذى يحد نسبياً من تراجع الاسعار بزيادة المسافة الى المنطقة المركزية . ولقد وجدت نفس هذه الظاهرة فى ضاحية "الحمراء" بمدينة جدة. إلا أن ذلك لا يلغى ظاهرة إنخفاض أسعار الاراضى بزيادة المسافة من مركز المدينة كظاهرة عامة فى كلتي المدينتين .

تطبيق النتائج على بقية المدن السعودية

إن ظروف مدينة الرياض الناتجة عن كونها عاصمة المملكة العربية السعودية ومركز الأنشطة الادارية بها و إتساعها الكبير وتسارع وتيرة النمو العمرانى

الحضري فيها قد يثير التساؤلات حول إمكانية تطبيق نتائج تحليل الهيكل العمراني و التوزيع المكاني للمناطق السكنية على كافة المدن السعودية.

إلا أن هناك مدن سعودية أخرى يمكن مقارنتها بمدينة الرياض مثل مدينة جدة والظهران من حيث أنها مدن رئيسة كبرى تحولت من مدن تقليدية صغيرة الى مدن حديثة. ولقد تم بالفعل دراسة مدينة جدة في ضوء نظرية الهيكل العمراني الاحادي المركز (Junaidib, 1995). ولقد إتضح من هذه الدراسة إنطباق أغلب فرضيات هذا البحث على مدينة جدة ، والذي يدعم الفرضية الاخيرة من هذا البحث والتي تشير إلى إنطباق فرضيات البحث على المدن السعودية الكبرى ذات الحجم المقارن بمدينة الرياض.

جدول رقم ٣٣
أسعار الاراضي للمتر المربع

متغيرات مستقلة	معامل الارتباط	الخطأ المعياري	قيمة ت الجدولية	مستوى الدلالة
ثابت	٦,٥٤٧٢٧٢	١,٥٦٢٥٥٩	٣,٩٦١٩	٠,٠٠٠١
البعد عن منطقة الاعمال المركزية	٠,٣٥٧٠٤١	٠,٥٢٦٦٣١	٦,٧٨٣٩	٠,٠٠٠٠
متوسط دخل الاسرة	٠,١٢٠٦٣	٠,٠٢٠٨٢	٥,٧٩٥٥	٠,٠٠٠٠
الاحياء الفاخرة	٢,٤٣٤٦٤٤	٠,٥٩٤٠٦٣	٤,٠٩٨٣	٠,٠٠٠١
المناطق الجنوبية	١,٧١٣٤٩٦	٠,٥٧٩٥٣١	٢,٩٥٦٧	٠,٠٠٤٠
نسبة الاسر المستفيدة من قرض الاسكان	١,٠٥٢٧٣٤	٠,٦٧٨٢١٢	١,٥٥٢٢	٠,١٢٤٠

مربع معامل الارتباط (ر) المعدل = ٠,٦٧١٥

د. واتسون = ١,٩٧٣ ، نسبة ف = ١٢,٦٢ ، عدد العينات = ٥٠١

وتجدر الاشارة هنا إلى أهمية القيام بأبحاث مشابهة على المدن السعودية الكبرى لوضع نموذج الهيكل العمرانى والتوزيع المكانى للمساكن بالمدن السعودية فى شكله النهائى .

تطبيقات عملية لنتائج البحث

من ضمن الظواهر التى كشفت عنها هذه الدراسة ظاهرتين هامتين ذات علاقة بالهيكل العمرانى والنمو الحضرى لمدينة الرياض وهما (١) الزحف العمرانى منخفض الكثافة فى الضواحي الخارجية والمناطق القاصية (٢) إنحسار أهمية وسط المدينة من جراء إنتقال الاسر والانشطة التجارية والاعمال الى مناطق الضواحي .

وبالنسبة للعمران السكنى فى الضواحي والمناطق القاصية ، أشار البحث إلى دور قروض صندوق التنمية العقارى فى تشجيع الاسر على البحث عن قطع أراضى منخفضة على أطراف المدينة للتأهل لقروض صندوق التنمية العقارى . وفى ضوء هذا التأثير الواضح لهذه القروض وشروطها تتضح أهمية تقنين شروط التأهل لقروض صندوق التنمية العقارى للإستفادة منها فى الحد من هذه الظاهرة بل ولتشجيع إنشاء المساكن ضمن النطاق العمرانى المناسب .

إن إمكانية تعديل شروط التأهل لقروض صندوق التنمية العقارى أو إستخدام آليات أخرى للتأثير على مواقع المساكن بالمدن السعودية يقودنا إلى الظاهرة الثانية التى أثارها هذا البحث والتى تتعلق بإنحسار أهمية المدينة القديمة نتيجة لإستمرار إنتقال الاسر إلى الضواحي الخارجية وظهور مراكز تجارة وأعمال فى هذه الضواحي .

وفى سبيل دعم منطقة الرياض القديمة وإيقاف عملية الأنحسار التى تواجهها قام المسؤولون بمدينة الرياض بتشجيع رجال الأعمال والتجار على العودة الى منطقة الرياض القديمة وذلك من خلال القيام بمشروع تطوير قصر الحكم والذى شمل مرافق تجارية ومسجد مركزى ومبانى إدارية روعى فى تصميمها الطراز المعمارى التقليدى .

وهنا تجدر الإشارة الى إمكانية دعم هذه الجهود عن طريق وضع سياسات لتشجيع الاسر على السكن في هذه المناطق . وقد تشمل هذه السياسات تعديل شروط التأهل لقروض صندوق التنمية العقارى لحث الاسر على بناء المساكن بها أو تجديد وإعادة تأهيل المساكن القديمة للمحافظة عليها ، بحيث تصبح المدينة القديمة مأهولة بالسكان إضافة الى المنشآت التجارية والإدارية والدينية.

ولتشجيع رجال الاعمال والمؤسسات والمطورين على الانتقال الى داخل المدينة، يقترح إجراء دراسة حول محددات توطن الأنشطة التجارية والمؤسسات داخل المدينة ، بحيث يمكن إستخدامها كأساس عملى لإيجاد نظام حوافز لتشجيع بعض المؤسسات التجارية على الانتقال إلى المنطقة القديمة بشكل دائم .

الحواشي

(١) مستوى استهلاك الأسرة للأراضي السكنية هو كالاتي :

$$U = U_n (t, q, z)$$

نظرا لارتفاع تكلفة النقل (k) (يفترض ثبوته بالنسبة للدخل) نتيجة لزيادة المسافة (t) من مركز المدينة وثبات السعر (P_r) وانخفاضه كلما ابتعد عن مركز المدينة ($P_1(t)$) ، تسعى الأسر لتعزيز المنفعة مع البقاء ضمن اطار الدخل حيث ينطوي تعزيز المنفعة على حصول كل أسرة على الموقع المناسب لها .
وبافتراض تساوي انفاق الأسرة مع دخلها (Y) فان :

$$Y = P_r \cdot Z + P_1 (t) q + k (t)$$

(٢) المملكة العربية السعودية ، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، نتائج المسح الأسري ودراسات السكان والنقل واستعمالات الاراضي والاقتصاد ، الرياض ١٩٨٧ .

SCET International, Existing Conditions, Report No. 6, Riyadh, 1979. p. 13

(٣)

التباين الإقليمي في توفير الخدمات التعليمية والصحية واستخدامها

براين بيرش ، محمد مفرح القحطاني ، محمد صالح الربدي

من أهم الأهداف الرئيسة لخطط التنمية الوطنية في المملكة العربية السعودية هو إنشاء بنية تحتية قوية من الخدمات الاجتماعية الأساسية من أجل تطوير الموارد البشرية وتحسين نوعية الحياة لسكان المملكة (وزارة التخطيط ١٩٧٦). ان هذا الهدف في طريقه إلى التحقيق على نطاق واسع ، وقد أكدت خطة التنمية الخامسة على أهمية الاستمرار في تنوع القاعدة الاقتصادية من أجل تحقيق نمو متوازن بين جميع أقاليم المملكة (وزارة التخطيط ١٩٩٠) ، ولكن التحليل المكاني لبعض الخدمات الاجتماعية يبين أن بعض أقاليم المملكة ذات المراكز الحضرية الرئيسية لاتزال تتمتع بخدمات أفضل وأكثر نمواً من تلك المناطق التي تضم المدن الصغيرة والمناطق الريفية ، بل أن بعض المدن محدومة بشكل أفضل من غيرها ، وكذلك هناك فروق واضحة في توفير الخدمات بين مناطق الريف المختلفة.

وتناقش هذه الدراسة التباين في توفير الخدمات التعليمية والصحية واستخدامها، ولقياس ذلك التباين وتوضيحه يمكن استخدام بعض المؤشرات الأولية مثل: نسبة الطلاب الذين يذهبون إلى المدارس الثانوية من مجموع السكان في الفئة العمرية المتوقع دخولهم التعليم الثانوي ، أو نسبة عدد الأطباء إلى عدد السكان الذين يقدمون خدماتهم لهم ، وغالبا ما تحصل المناطق الحضرية على ضعف ما تحصل عليه المناطق الأخرى من الخدمات. إن سبب هذا التباين راجع أساسا إلى سهولة تزويد سكان المناطق الحضرية - والتي يشكل عدد سكانها حاليا حوالي ثلاثة أرباع سكان المملكة - بسلسلة متكاملة من الخدمات ، وهو ما لا يمكن توفيره لسكان المناطق الريفية والبدوية. وبما أن المناطق الحضرية تنمو بشكل سريع (حوالي ٩ في المائة سنويا ، وهي في معظمها ناتجة عن الهجرة من المناطق الريفية والبادية) فقد أكدت خطط التنمية

- خاصة منذ خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ) - على التركيز لتوفير الخدمات العامة لكل التجمعات السكانية الصغيرة المتناثرة في جميع أرجاء المملكة (Al-Ankary and El-Bushra, 1989) وهذه السياسة التنموية لا تهدف فقط الى تقليص نسبة التباين في توفير الخدمات - والتي ظهرت بشكل ملفت للنظر خلال المراحل الأولى من عمليات التنمية - بل تعمل على خفض نسبة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

وبالإضافة إلى النمو السريع للمراكز الحضرية الرئيسة ، هناك عدد من الأسباب التي يمكن أن تفسر التباين خلال المراحل الأولى من عمليات التنمية ، والتي من أهمها:

- السرعة التي تم فيها إنشاء البنية التحتية للخدمات العامة - خاصة بعد ارتفاع الدخل الحكومي خلال السبعينيات الميلادية - والتي أدت إلى صعوبة التخطيط لتوزيع عادل للخدمات بين كل المناطق.

- النقص الحاد في المعلومات المتوفرة عن كل منطقة - خاصة الإحصاءات السكانية المنتظمة - التي يمكن استخدامها في تقدير الاحتياجات الفعلية لكل منطقة.

- النقص في الموظفين المدربين والمتمرسين في مجال التخطيط للخدمات العامة واختيار المواقع المناسبة لها ، كل ذلك أدى إلى قصور في توزيع الخدمات كان من نتائجه أن استفادت بعض المناطق أكثر من غيرها.

وبما أن بعض الخدمات كخدمات الرعاية الصحية - على سبيل المثال - تعتمد بدرجة كبيرة على الخبرات الأجنبية ، كان لافقر من أن تتوسع مثل هذه الخدمات في المدن بصورة أسرع حيث يمكن أن يتم حشد مثل أصحاب هذه المهارات. كذلك فإن خطط التنمية في المملكة لم تبدأ الاهتمام بالتخطيط الإقليمي إلا مؤخرا وذلك من أجل تحقيق توازن في توفير التجهيزات الأساسية العمرانية والاجتماعية بين الأقاليم المختلفة ومواجهة الاحتياجات الفعلية لكل منطقة بشكل أفضل.

توفير الخدمات العامة

تشكل الخدمات الاجتماعية جزءاً من الخدمات العامة التي لا يستطيع الأفراد تزويد أنفسهم بها ولا يستطيع - أو لا يرغب - القطاع الخاص توفيرها لهم ، وحيث أن توفير الخدمات العامة مطلب أساسي لتنمية المجتمعات الحديثة فإنها عادة من مسؤوليات الحكومات (Lineberry, 1980) ، وبينما ظهرت خلال السنوات الماضية محاولات عديدة لتصنيف الخدمات العامة في محاولة لتكوين إطار عام لتوصيفها وتقييمها ، إلا أنه لم يتم التوصل إلى نتائج مرضية ، لكن التطور الحالي في تصميم نماذج الموقع المثالي للخدمات العامة ربما يكون عاملاً مساعداً في المستقبل ، وفي الوقت ذاته فإن بعض التصنيفات قد ركزت على مدى توفير الخدمات ونسبة مشاركة الحكومة في توفيرها. ومن ضمن الخدمات الأساسية التي يعتبر توفيرها من مسؤولية الحكومات التعليم ، الصحة ، الدفاع المدني ، الأمن ، الطرق ، مياه الشرب العذبة. وهناك أنواع أخرى من الخدمات مثل الإسكان ، النقل العام ، الحدائق العامة ، المكتبات العامة تقدمها بعض الدول لمجتمعاتها ، بينما تقتصر دول أخرى على تقديمها لبعض المناطق التي تكون بحاجة ماسة لها. وفي أي مكان ، فإن الخدمات التي يمكن تقديمها من قبل القطاعين العام والخاص تختلف من منطقة إلى أخرى ، فكما في الخدمات الصحية فإن المستشفيات والعيادات الخاصة ربما لا تتوفر إلا في المناطق الحضرية.

ان تدخل الدولة في توفير الخدمات العامة مهم جداً لرفاهية جميع السكان - خاصة في سن التشريعات والتنظيمات الخاصة بها - سواء كانت هذه الخدمات مقدمة من الدولة أو القطاع الخاص. وتهدف الحكومات من ذلك إلى التأكد من أن مستويات الخدمات المقدمة تندرج ضمن الأهداف الوطنية التي يجب إنجازها والتأكد من توفيرها لجميع السكان بالموصفات المحددة.

لقد كان هناك عدة محاولات لتصنيف وتقييم الخدمات العامة من منظور جغرافي أو مكاني ، كتلك المحاولات التي وضعت للتمييز بين الخدمات النقطية أو الشبكية

(Teitz, 1968). وتعرف خدمات النقطة Point Services بأنها تلك الخدمات التي يتحتم على المستخدم لها الانتقال إلى مكان توفيرها للاستفادة منها مثل المدارس والمراكز الصحية والمستشفيات. وهنا ربما يؤدي تجاوز المسافة بين نقطة الخدمة والمستفيد حدا معيناً إلى صعوبة الوصول إليها وبالتالي عدم استخدامها من قبل عدد كبير من الناس الذين يريدونها، ولهذا فإن تحليل مواقع الخدمات ونطاق تغطيتها تصبح جزءاً أساسياً في عملية التقييم لهذا النوع من الخدمات الأساسية. أما الخدمات الشبكية Network Services فهي الخدمات التي تقدم للمستخدمين مباشرة مثل الخدمات الكهربائية والطرق وغيرها.

ولتقويم فعالية كل نوع من الخدمات المقدمة يتطلب الأمر تطبيق معايير مختلفة (Massam and Askew, 1984)، فتقويم سهولة الوصول إلى الخدمات النقطية يتطلب حساب متوسط المسافة والمسافة القصوى التي يجب على المستخدم أن يقطعها للوصول إلى أقرب خدمة، وذلك من أجل تقدير نسبة السكان ضمن نطاق تغطية الخدمة أو أولئك الذين لا يمكنهم الاستفادة منها أو مقطوعين عنها فعلياً بسبب بعد المسافة، وفي المقابل فإن الخدمات الشبكية يمكن تقييم درجة فاعليتها بواسطة حساب تكاليف تقديمها ونطاق خدمتها ومدى الاعتماد عليها، وهذه يمكن قياسها بطرق مختلفة مثل حساب نسبة المساكن الموصلة بشبكة المياه وتكاليف توصيلها وتطويرها لخدمة جميع سكان ومساكن نطاق خدمتها.

إن مثل هذا التصنيف للخدمات ربما يكون ذا قيمة محدودة في المساعدة في تقويم فاعلية الخدمات، خاصة عندما تكون الخدمات المعنية نقطية وشبكية في نفس الوقت، فمثلاً قد يعمل المركز الصحي كخدمة النقطة وذلك بذهاب المرضى للاستفادة من خدماته، وكذلك يمكن للطبيب أن يكون مثلاً لخدمة الشبكة حينما يذهب لزيارة المرضى في منازلهم، وغالباً ما تكون بعض الخدمات الشبكية مثل إنارة الطرق وجمع النفايات المنزلية متوفرة في المناطق الحضرية، ولذلك فهي تعمل في نقاط متسلسلة في المدن عامة حيث يبرر زيادة تكاليف توفيرها الوضع الصحي والأمني وعوامل أخرى. وبشكل عام فإن تقويم فاعلية خدمات النقطة تكون أكثر صعوبة من

الخدمات الشبكية بسبب قلة توفر المعلومات الكافية عن مناطق خدماتها Catchment Area ومعدل الاستفادة منها وتأثير المسافة على معدل استخدامها.

الخدمات التعليمية والصحية كخدمات نقطة

إن توفير أنواع مختلفة من المدارس والخدمات الصحية يمكن أن ينظر لها كنماذج متنوعة من خدمات النقطة ، فمن جهة ينظر إلى المدارس الابتدائية ومراكز الرعاية الصحية الأولية كخدمات أساسية وجوهرية لرفاهية السكان ، ويهدف المخططون لتوفير هذه الخدمات في كل مكان ضروري يساعد على تيسير الوصول إليها من جميع السكان. ونتيجة لذلك فإن كل خدمة من هذه الخدمات الأساسية غالباً ما تكون عبارة عن وحدات صغيرة الحجم ونطاق تغطيتها محدود (تخدم مجتمعات محلية صغيرة). ومن جهة أخرى فإن الخدمات التعليمية ذات المستوى العالي مثل الكليات الجامعية ، والخدمات الصحية المتخصصة مثل المستشفيات التخصصية ، تكون من نمط الوحدات الكبيرة في حجمها وتقدم خدماتها لمناطق كبيرة وذات حجم سكاني كبير ، ولذلك فإن المستخدمين لهذا النوع من الخدمات يتقبلون الانتقال مسافات طويلة للاستفادة منها. وتبعاً لذلك يقام هذا النوع من الخدمات في نقاط مركزية محدودة ، غالباً ما تكون في المدن الكبرى. أما بالنسبة للخدمات الصحية والتعليمية الأقل تخصصاً والمستخدم من قبل أعداد كبيرة من السكان مثل المدارس الثانوية والمستشفيات العامة فإن نمط توزيعها المكاني ومساحة مناطق خدمتها تقع في موقع متوسط بين الاتجاهين السابقين.

إن تغطية أنحاء البلاد بنظام متكامل من الخدمات التعليمية والصحية يلبي احتياجات السكان ويحقق الاستفادة المثلى من هذه الخدمات ، هدف رئيسي تسعى إلى تحقيقه جميع خطط التنمية في المملكة ، حيث أن وجود نمط شامل لتوزيع الخدمات يلبي احتياجات السكان الفعلية من الخدمات التعليمية والصحية أمر مهم لنجاح عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالنظر إلى جهود المملكة العربية السعودية في توفير

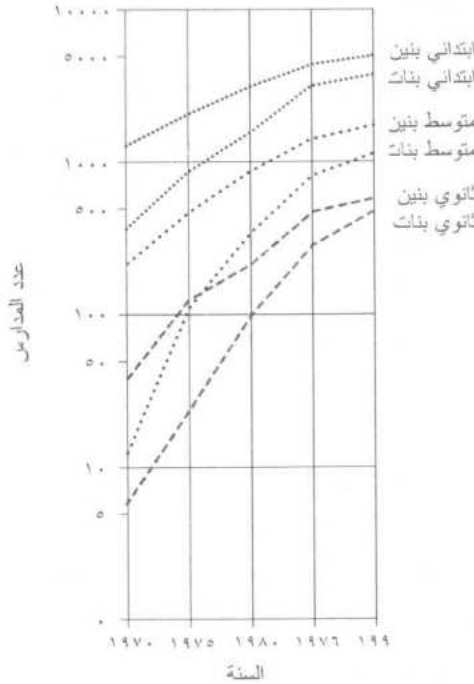
الخدمات التعليمية المتكاملة لجميع السكان يمكن ملاحظة مدى التقدم الكبير في تحقيق تغطية شاملة من هذه الخدمات الأساسية خلال العقدين الماضيين.

لقد ارتفع الانفاق على التعليم من قبل حكومة المملكة العربية السعودية من ٩ بليون ريال خلال خطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٧٠-١٩٨٥) إلى حوالي ١١٧ بليون ريال خلال خطة التنمية الرابعة (١٩٨٥-١٩٩٠) أي بزيادة قدرها حوالي ١٢٠٠ في المائة (وزارة المعارف ، ١٩٩٢). وهذه النتيجة موضحة في الشكل رقم ٣٢ بمقياس لوغاريتمي يبين الزيادة في أعداد المدارس خلال خطط التنمية الأربع الأولى (١٩٧٠-١٩٩٠). وخلال هذه الفترة زاد عدد مدارس البنين الابتدائية والمتوسطة والثانوية أكثر من أربعة أضعاف مع زيادة مشابهة في عدد الطلاب. أما تعليم البنات - والذي بدأ متأخراً نسبياً - فقد حقق قفزات أكبر حيث زاد عدد المدارس بحوالي أربعة عشر ضعفاً ، أيضاً كانت نسبة الزيادة في عدد الطالبات مثيرة للإعجاب. لقد ارتفع عدد الطلاب الذين يتلقون التعليم من حوالي ٣٠٠ ألف طالب عام ١٩٧٠م إلى أكثر من ١٣ مليون طالب عام ١٩٩٠ ، أما إجمالي عدد الطالبات المنتهجات بالتعليم العام فقد كان أقل بكثير من عدد الطلاب المسجلين سنة ١٩٧٠ ولكن الفجوة تقلصت بشكل كبير بحلول عام ١٩٩٠ عندما وصل عدد الطالبات إلى حوالي المليون طالبة.

التباين الإقليمي في توفير المدارس

خارج حدود المناطق الحضرية لا يمكن التأكد من أن جميع الأطفال يحصلون على فرص كاملة من التعليم ، والسبب في ذلك راجع إلى عدم توفير المدارس في بعض المناطق الريفية أو لأن استيعاب المدارس القائمة أقل من مثيلاتها في المدن. وعلى الرغم من أن عدد المدارس في تزايد مستمر إلا أن هذه المشكلة تظهر بشكل واضح في المناطق الريفية البعيدة والمتناثرة ذات العدد السكاني المحدود. وبشكل عام فإن توفير المدارس بشكل مناسب في هذه المناطق قد يصعب تحقيقه بسبب قلة عدد السكان والتباعد الكبير بين التجمعات السكانية مما يقلل من وجود حد أدنى من التلاميذ

يكفي لافتتاح المدارس ، ان افتتاح مدرسة في قرية واحدة بهدف خدمة عدد من القرى المجاورة قد لا يوفر أيضا الحد الأدنى من السكان لفتح المدرسة ، وذلك بسبب بعد المسافة التي يحتاجها الطلاب للوصول إلى المدرسة. وتبدو هذه المشكلة أوضح عند العمل على توفير المدارس الثانوية في المناطق الريفية ذات التجمعات السكانية الصغيرة والمتناثرة ، حيث ان افتتاح مدرسة ثانوية يحتاج إلى عدد كبير من الطلاب الذين يأتون من مناطق بعيدة مقارنة بالمدارس الابتدائية ، يضاف إلى ذلك ان الطلاب الذين يقطعون مسافات كبيرة للحصول على التعليم أكثر عرضة لترك هذه المدارس قبل التخرج منها ، فحوالي ربع طلاب المملكة العربية السعودية ينسحبون من التعليم الابتدائي قبل الصف السادس ، وقد تكون هذه النسبة أعلى في المناطق الريفية (Presley and Westaway, 1989).



شكل رقم ٣٢ : الزيادة في عدد المدارس، ١٩٧٠ - ١٩٩٠

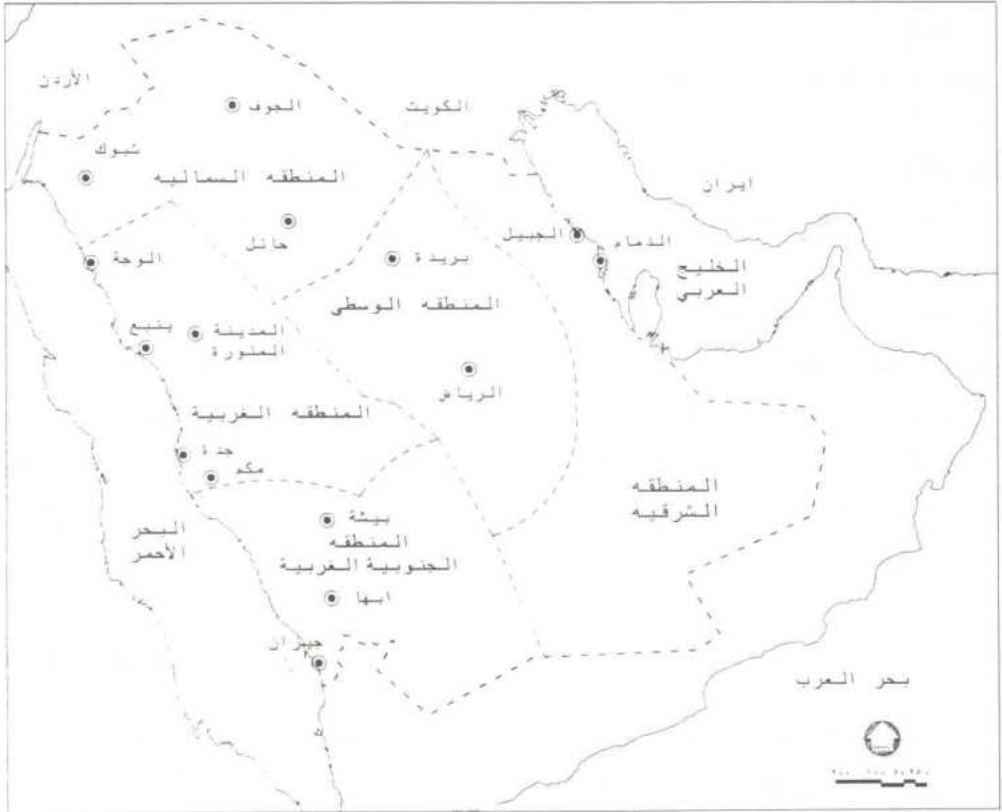
المصدر : وزارة التخطيط ، مجمعة من نشرات وزارة المعارف ، ١٩٩٢

الاتحاق المدرسي

ان أهم العوائق للتأكد من كفاءة توزيع المدارس لتحقيق تغطية شاملة من الخدمات التعليمية تتمثل في صعوبة الحصول على معلومات مفصلة عن توفير المدارس ومناطق خدماتها في كل مكان من مناطق المملكة العربية السعودية ، لهذا هناك حاجة ماسة لمسح شامل لمناطق خدمات المدارس ونسبة الطلاب الذين يحتاجون الخدمات التعليمية في كل منطقة ، أيضا هناك حاجة لدراسات أكثر تفصيلا عن معدلات ترك المدارس والرسوب وإعادة السنة والتي تتسبب في تقليل فاعلية توفير المدارس ، وحتى مع غياب هذا النوع من المعلومات المهمة التي تفيد في التعرف على التباينات الإقليمية إلا أنه يمكن قياسها بشكل عام بنسبة المتحقيين على مستوى الأقاليم التخطيطية في المملكة ، والشكل رقم ٣٣ بين الأقاليم التي ستستخدم في تحليل التباين الإقليمي.

لقد استخدمت بيانات ١٩٨٥-١٩٩٠ لتوضيح التباين الإقليمي في مستويات الخدمة التعليمية ، وهذا التقسيم سيستخدم لاحقا لتوضيح التباينات الإقليمية في توفير الخدمات الصحية. لقد كان عام ١٩٨٥م بداية تنفيذ خطة التنمية الرابعة والتي أكدت على أهمية التعامل مع التباينات الإقليمية في توفير البنية الأساسية والتي ظهرت خلال خطط التنمية السابقة ، ولهذا فان فترة خطة التنمية الرابعة (١٩٨٥-١٩٩٠) هي الفترة المهمة التي سعت إلى تقليل الفوارق الإقليمية في عمليات التنمية (وزارة التخطيط ١٩٨٥).

يوضح الجدول رقم ٣٤ نسبة الطلاب المسجلين في مراحل التعليم المختلفة في كل إقليم تخطيطي ، وهذه النسب يمكن مقارنتها مع مجمل نسب السكان التي تم تقديرها في عام ١٩٨٥م والموضحة في العمود الأول من الجدول المذكور (تم تقدير نسب السكان في عام ١٩٨٥ بناء على نتائج تعداد ١٩٧٤). ومن العدل الافتراض بأن عدد الأطفال في سن التعليم يتناسب مع عدد السكان في كل إقليم من أقاليم المملكة ، ولذلك فان أي اختلاف رئيس بين نسبة سكان كل إقليم ونسبة المتحقيين يعكس مستوى الالتحاق المدرسي اما أن يكون أعلى أو أقل من المعدل الوطني .



شكل رقم ٣٣ : تقسيم المملكة العربية السعودية الى خمس مناطق تخطيطية

المصدر : وزارة التخطيط ، خطة التنمية الرابعة ، ١٩٨٥

ويظهر الجدول رقم ٣٤ أن المناطق الغربية والوسطى والشرقية تحظى بأكثر نسبة من عدد الطلاب المسجلين في مراحل التعليم الابتدائية و المتوسطة والثانوية وذلك أكثر من النسبة المفترضة لعدد سكانها مقارنة بالمنطقتين الجنوبية والشمالية اللتين تحويان نسب التحاق أقل من نسب سكانها. على سبيل المثال فإن المنطقة الغربية تضم ٣٣.٩٪ من سكان المملكة إلا أن عدد الطلاب المسجلين في المراحل المدرسية الثلاث

أعلى بكثير من ٣٣٩٪ للذكور والإناث ، والوضع نفسه ينطبق على المنطقتين ، الوسطى والشرقية. إن نسبة الالتحاق في المناطق الثلاث عالية وذلك لأن معظم سكانها يتركزون في المناطق الحضرية مما يساعد على سهولة الوصول إلى المدارس ، كما أن معدلات ترك المدارس أقل ، أما في المنطقتين الجنوبية والشمالية فكانت نسبة الالتحاق المدرسي قليلة خاصة في المرحلة الثانوية ، ففي المنطقة الجنوبية التي تضم حوالي ٢١٩٪ من سكان المملكة تحوي فقط ١٣٨٪ من مجموع الطلاب المسجلين في المرحلة الثانوية ، و ٥٪ من الطالبات المسجلات في المرحلة نفسها. إن نسبة الالتحاق المتدنية في المنطقتين الجنوبية والشمالية جاءت نتيجة لعدد من العوامل التي من أهمها ارتفاع نسبة السكان الريفيين مقارنة بسكان الحضر ، ولهذا فإن عددا كبيرا من الأطفال يجدون صعوبة في الوصول إلى المدارس القائمة بالإضافة إلى معارضة بعض العائلات - في هذه المناطق الريفية - ذهاب بناتهم إلى المدارس والنزعة لدى الطلاب والطالبات لترك المدرسة بعد سنوات قليلة من التحاقهم بها.

أعداد المدارس

بينما يبين الجدول رقم ٣٤ التباينات الواضحة في معدلات الالتحاق المدرسي بين الأقاليم المركزية الثلاث (الغربية والوسطى والشرقية) والأقاليم الهامشية في الشمال والجنوب ، فإن نمط توفير المدارس كان أكثر تعقيدا ، ومن أجل القضاء على معدلات الالتحاق المنخفضة والمسافات الطويلة والشاقة أحيانا للوصول إلى المدارس في الأقاليم الهامشية فقد زودت هذه الأقاليم بأعداد كبيرة من المدارس مقارنة بعدد سكانها.

ويبين الجدول رقم ٣٥ أن المنطقة الجنوبية تحوي على نسبة مرتفعة من المدارس الابتدائية في المملكة ، وذلك من أجل توفير المدارس بشكل قريب من المجتمعات الريفية المتناثرة لتشجيع أبنائها على الالتحاق بالمدارس ، ومثال على ذلك فإن المنطقة الجنوبية التي تحوي ٢١٩٪ من مجموع سكان المملكة تخدم بحوالي ٢٧٪ من مجموع مدارس البنين الابتدائية و ٢٤٥٪ من مجموع مدارس البنات الابتدائية في المملكة ،

وبالمقارنة فان مستوى توفير المدارس الابتدائية في المناطق الحضرية المركزية في الشرقية والغربية ظهر بأنه أدنى من نسب سكانها. ان زيادة عدد المدارس في المناطق ذات الصبغة الريفية هو نتيجة للسياسة الهادفة إلى توفير التعليم الشامل الذي يتطلب تزويد المناطق الريفية بأكثر عدد من المدارس ولكن بأحجام أصغر من أجل جعلها على مقربة من سكان القرى والتجمعات المتناثرة في هذه المناطق في محاولة لتحقيق أكبر قدر من الالتحاق بالمدارس ، في حين أن الوضع في المناطق الحضرية يتطلب عدداً أقل من المدارس ولكن بأحجام أكبر لاستيعاب عدد كبير من التلاميذ وذلك لضخامة مناطق خدمة هذه المدارس ولسهولة وصول التلاميذ إليها.

جدول رقم ٣٤

التوزيع النسبي لمعدلات الالتحاق بالمدارس حسب المناطق والمراحل التعليمية المختلفة ، ١٩٨٥م (%)

المنطقة	السكان	البنين			البنات	
		ابتدائي	متوسط	ثانوي	ابتدائي	متوسط
الغربية	٣٣٠٩	٣٥٠٦	٣٦٠٣	٣٧٠٠	٣٥٠٤	٣٩٠٠
الوسطى	٢٣٠٥	٢٣٠٧	٢٤٠٢	٢٥٠٢	٢٥٠٧	٢٩٠٢
الشرقية	١١٠٣	١٣٠٦	١٥٠٧	١٦٠٠	١٤٠٤	١٨٠١
الجنوبية	٢١٠١	١٨٠٥	١٦٠٤	١٣٠٨	١٥٠٨	٨٠٦
الشمالية	١٠٠٢	٧٠٦	٧٠٤	٧٠٧	٨٠٧	٦٠٢
مجموع الاطفال بالمدارس (بالآلاف)		٧١٧٠٤	٢١٩٠٦	٨٨٠١	٥١٣٠٢	١٣٢٠٦

(٢) الرناسة العامة لتعليم البنات ، ١٩٨٥ .

المصدر: (١) وزارة المعارف ، ١٩٨٦ .

جدول رقم ٣٥

التوزيع النسبي لعدد المدارس حسب المراحل التعليمية المختلفة على المناطق مقارنة
بنصيب كل منطقة من السكان ، ١٩٨٥ ، (%)

المنطقة	السكان	البنين			البنات	
		ابتدائي	متوسط	ثانوي	ابتدائي	متوسط
الغربية	٣٣٠٩	٣٠٠٨	٢٩٠٧	٢٩٠٣	٢٨٠٣	٣١٠٠
الوسطى	٢٣٠٥	٢٥٠٢	٢٥٠١	٢٥٠٥	٢٧٠٤	٣٢٠٠
الشرقية	١١٠٣	٧٠٠	١١٠٠	١١٠٨	١٠٠٠	١٩٠٠
الجنوبية	٢١٠١	٢٧٠٠	٢٥٠١	٢١٠٦	٢٤٠٥	٩٠٢
الشمالية	١٠٠٢	١٠٠٠	٩٠١	١١٠٨	٩٠٨	٨٠٨
عدد المدارس	٤٤٠٤	١٣٣٠	٤٤٠٤	٤٥٧	٣٠٧٥	٧٨٥

المصدر: (١) وزارة المعارف ، ١٩٨٦ . (٢) الرئاسة العامة لتعليم البنات ، ١٩٨٥ .

معدل أحجام المدارس

يبين الجدول رقم ٣٦ معدل حجم المدرسة الواحدة (قدرة استيعابها من التلاميذ) في كافة مناطق المملكة عام ١٩٨٥ م ، وتؤكد بيانات الجدول صغر أحجام المدارس في ان المعدل الكبير لأحجام المدارس في المناطق الغربية والوسطى والشرقية يعكس الهيمنة الحضرية في هذه المناطق حيث ان مناطق خدمة هذه المدارس صغيرة لكن أعداد التلاميذ فيها كبيرة ، وفي المقابل فان المناطق الريفية الكبيرة في مساحتها تدفع بأعداد قليلة من التلاميذ لمدارسها .

ان إنشاء مدارس إضافية لخدمة مناطق صغيرة تضمن سهولة وصول الأطفال من المجتمعات الريفية المتناثرة والمميزة للأقاليم الهامشية^(١) ، ولكن زيادة سهولة الوصول إلى المدارس عن طريق الحد من أحجامها مكلف من الناحية المادية وذو تأثير

سلبى على نوعية التعليم ، وهذه السياسة صعبة التطبيق بعد المرحلة الابتدائية لأن مدارس المراحل المتقدمة (المدارس الثانوية) تحتاج إلى أن تكون كبيرة الحجم حتى تستطيع أن توفر خدمات تعليمية متخصصة.

جدول رقم ٣٦

معدل أحجام المدارس للمراحل التعليمية المختلفة حسب المناطق ، ١٩٨٥م (طلبة)

البنات		البنين			المنطقة	
ثانوى	متوسط	ابتدائى	ثانوى	متوسط		ابتدائى
٢٧٩	١٩٨	٢٠٩	٢٤٠	٢٠٢	١٩١	الغربية
٢٢٣	١٧٢	١٥٦	١٨٧	١٥٩	١٦٢	الوسطى
٢١٠	٢٠٦	٢٤١	٢٥٦	٢٣٦	٣٢١	الشرقية
١٢١	٩٣	١٠٨	١٢٠	١٠٨	١١٣	الجنوبية
١٤٣	١٢٣	١٤٨	١٢٣	١٣٤	١٢٦	الشمالية
٢٢١	١٦٩	١٦٧	١٨٩	١٦٥	١٦٥	المعدل الوطنى

المصدر: كما في الجدول رقم ٣٤

التطورات المدرسية منذ عام ١٩٨٥

بعد العرض العام للتباينات في توفير الخدمات التعليمية حتى عام ١٩٨٥ ، فإنه من المناسب استعراض الجهود المختلفة لتقليص هذه التباينات خلال السنوات الأخيرة. يبين الجدول ٣٧ التقدم المشجع الذي تم إحرازه في هذا الجانب ، ففي حالة تعليم البنين يمكن ملاحظة أن نسبة الالتحاق بين عام ١٩٨٥ و ١٩٩١ قد زادت بنسبة كبيرة في المنطقتين الجنوبية والشمالية أكثر منها في المناطق المركزية الثلاث الأخرى التي تتمتع في الأصل بنسبة التحاق عالية ، حيث ساعد هذا على تقليص التباينات في نسبة الالتحاق

المدرسي بين مناطق المملكة المختلفة. لقد ارتفعت نسبة الالتحاق المدرسي حوالي ٥٢٪ في المنطقتين الجنوبية والشمالية مقارنة مع ٢٧٫٢٪ في المناطق المركزية الثلاث الأخرى ، بالإضافة إلى ذلك فقد زادت نسبة الالتحاق بمعدلات أسرع في المنطقتين الجنوبية والشمالية في جميع مراحل التعليم العام الثلاث ، خاصة في مرحلة التعليم الثانوي والتي زادت بحوالي ٩٣٪ في المنطقة الجنوبية و ٧٤٫٣٪ في المنطقة الشمالية.

جدول رقم ٣٧

نسبة زيادة الالتحاق بمدارس البنين حسب المناطق ١٩٨٥-١٩٩١ (٪)

المنطقة	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	جميع المراحل
الغربية	١٤٫٧	١٣٫٧	٣٤٫٧	١٦٫٢
الوسطى	٣٤٫٤	٤٠٫٨	٥٦٫٤	٣٧٫٧
الشرقية	٣٧٫٢	٣٠٫٢	٤٩٫٧	٣٦٫٧
الجنوبية	٤٥٫٧	٥٥٫٢	٦٢٫٦	٥٠٫٧
الشمالية	٥٢٫١	٥٠٫٤	٧٤٫٣	٥٣٫٦
المملكة	٣١٫٢	٣٢٫٣	٥٣٫٦	٣٣٫٣

المصدر: وزارة المعارف ، مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي ، ١٩٩١ .

يبين الجدول رقم ٣٨ نسبة الزيادة في تسجيل الإناث حسب مناطق المملكة الرئيسة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩ ، حيث يمكن ملاحظة أن نسبة التغير كانت أقل مقارنة بتعليم الذكور وذلك بسبب أن الالتحاق في المناطق المركزية الثلاث لا يزال يزيد بشكل أسرع مقارنة بالمناطق الهامشية والتي لم تستطع سد فجوة التباينات الكبيرة. أيضا يجب ملاحظة أن هذه المعلومات تغطي فترة ثلاث سنوات فقط (١٩٨٥-١٩٨٨) مقارنة بست سنوات في تعليم البنين. وفي كل الأحوال يبين الجدول أن التحاق البنات بمراحل التعليم المختلفة قد ارتفع بحوالي ٣٨٪ في المنطقتين الجنوبية

والشمالية مقارنة بحوالي ٣٠٪ في المناطق المركزية الثلاث. جزء من هذه الاختلافات البسيطة في نسبة زيادة الالتحاق المدرسي بين المناطق المركزية والثانوية يعكس الزيادة الطفيفة في المنطقة الشمالية مقارنة بنسبة الزيادة في المنطقة الجنوبية ، ففي حين أن المنطقة الجنوبية زادت حصتها من نسبة الالتحاق بمدارس البنات الثانوية من ٥٪ عام ١٩٨٥ إلى ٧٫١٪ في عام ١٩٨٨ فإنه لم يحدث أي زيادة مهمة في نسبة الالتحاق بمدارس البنات الثانوية في المنطقة الشمالية ، وعلى الرغم من أن المنطقة الجنوبية تضم حوالي ٧٫١٪ من جميع المتحقات بمدارس البنات الثانوية في المملكة إلا أن هذه النسبة قليلة مقارنة بحصتها التي تبلغ حوالي خمس سكان المملكة ، وعلى أساس هذه المعدلات من زيادة الالتحاق المدرسي فإنه من المحتمل أن تحتاج عملية القضاء على التباينات في سهولة الوصول إلى مدارس البنات بين المناطق المركزية والمناطق الثانوية عدة سنوات أخرى.

جدول رقم ٣٨

نسبة زيادة الالتحاق بمدارس البنات حسب المناطق ، ١٩٨٥-١٩٨٩ (٪)

المنطقة	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	جميع المراحل
الغربية	٢٨٫٩	٢٨٫٤	٣٩٫٤	٢٩٫٨
الوسطى	٢٥٫٨	٢٨٫٤	٣٣٫١	٢٧٫١
الشرقية	٣٤٫٢	٣٠٫٦	٣٢٫٥	٣٣٫٣
الجنوبية	٣٨٫٤	٨٩٫١	٩٧٫٢	٤٦٫٥
الشمالية	١٥٫٣	٥١٫٧	٤٠٫٨	٢٢٫٣
المملكة	٢٩٫٢	٣٥٫٤	٣٩٫١	٣١٫٣

المصدر: مجمع من الكتاب الإحصائي السنوي ، الرئاسة العامة لتعليم البنات ، ١٩٨٥-١٩٨٩

ان هذا النمو في أعداد المسجلين في جميع المراحل التعليمية بجميع مناطق المملكة قد تم تحقيقه اما عن طريق فتح مدارس جديدة أو بواسطة زيادة القدرة الاستيعابية للمدارس القائمة ، ولكن التوازن الخاص بين تأثير هذين الأسلوبين على حجم المدارس يختلف من منطقة إلى أخرى ، فبينما زاد عدد مدارس البنين في المناطق المركزية بين عامي ١٩٨٥-١٩٩١ بنسبة ١٤٪ فقد زادت نسبة الالتحاق بالمدارس نحو ٢٧٪ خلال الفترة نفسها ، ان هذا ليؤكد أن زيادة استيعاب المدارس القائمة يلعب دورا مهما يماثل تماما إنشاء مدارس جديدة في استيعاب الطلاب الجدد. أما بالنسبة للمناطق الهامشية فقد زادت نسبة التحاق البنين بحوالي ٥١٫٦٪ بينما زاد عدد المدارس بحوالي ٣٣٫٣٪ ، وهذا يدل على أن فتح مدارس جديدة في المنطقتين الجنوبية والشمالية لعب دورا مهما في تسهيل وتحسين فرص التعليم أكثر من زيادة استيعاب المدارس القائمة ، وهذا يمكن توقعه في المناطق الريفية والتي غالبا ما تلعب المسافة دورا مهما في تسهيل الوصول إلى المدارس ، ولذلك فان فتح مدارس جديدة في المناطق الريفية أجدى من زيادة استيعاب المدارس القائمة لزيادة سهولة الوصول في حين أنه يمكن إتباع الأسلوبين في المناطق الحضرية.

أما بالنسبة لتعليم البنات فعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم إنجازه خلال أواخر الثمانينيات الميلادية في زيادة عدد المتحقات بجميع المراحل التعليمية في جميع مناطق المملكة ، إلا أنه لم يحرز تقدما كبيرا في تقليص التباينات الإقليمية وذلك بسبب قلة معدل إنشاء مدارس جديدة خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٨ مقارنة بمعدل زيادة الالتحاق. لقد زادت أعداد البنات في المدارس بحوالي ٣١٫٣٪ في السنوات الثلاث وهذه النسبة مشابهة لنسبة الزيادة في عدد البنين خلال ست سنوات حتى عام ١٩٩١ ولكن مدارس البنين زادت بنسبة ٢١٫٢٪ في حين أن نسبة الزيادة في عدد مدارس البنات كانت ١٤٫٢٪ ، ولذلك فان معظم الزيادة في عدد المتحقات قد اعتمد على زيادة استيعاب المدارس القائمة ، ونتيجة لذلك فان التباينات في سهولة الوصول إلى مدارس البنات بين المناطق المركزية الثلاث والمناطق الهامشية مازال كبيرا لأن هناك أعدادا كبيرة من البنات في المناطق الريفية يعشن بعيدا عن أقرب مدرسة.

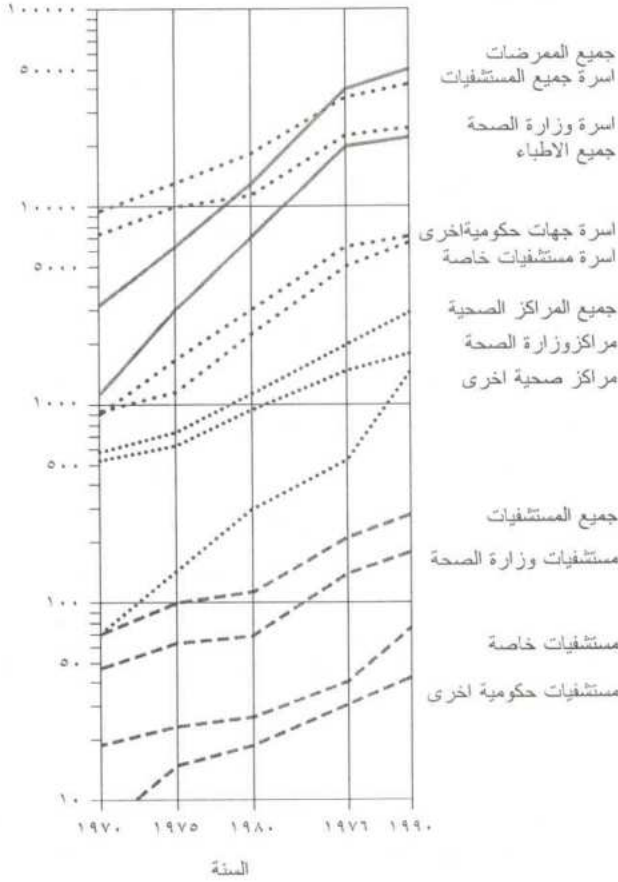
التباين الإقليمي في توفير خدمات الرعاية الصحية

إذا كان التوسع الهائل في توفير الخدمات التعليمية بمستوياتها المختلفة حتى عام ١٩٩٠ لم يحقق القضاء وبصورة كاملة على التفاوت في فرص التعليم بين المناطق أو بين الريف والحضر ، فإن التفاوت في توفير خدمات الرعاية الصحية وسهولة منالها يظهران أيضا بصورة مماثلة ، لقد تبنت المملكة العربية السعودية منذ قيامها سياسة ثابتة تتمثل في توفير الخدمات الصحية المجانية لجميع السكان ، وهو ما أكدت عليه جميع خطط التنمية الخمسية (وزارة التخطيط ١٩٨٥).

وعلى الرغم من أن مهمة توفير الخدمات الصحية تقع ضمن المسؤولية المباشرة لوزارة الصحة ، إلا أن هناك نحو أربع عشرة مصلحة حكومية أخرى تضطلع بتقديم نوع من الخدمات الصحية العامة أو المتخصصة ، مثل وزارة الدفاع والطيران ، الحرس الوطني ، وزارة الداخلية ، الجامعات ، إضافة إلى الوحدات الصحية التابعة لوزارة المعارف و رئاسة تعليم البنات. وتؤمن هذه المصالح الحكومية خدمات صحية لمنسوبيها وأسرهم أو لفئات معينة من السكان ، كما يساهم القطاع الخاص بتوفر خدمات صحية مقابل دفع مبالغ مالية ، وفي العشر سنوات الماضية ازدادت أهمية خدمات القطاع الخاص كما توسع انتشارها الجغرافي. وعلى الرغم من تعدد القطاعات الحكومية والأهلية التي تؤمن الخدمات الصحية فإن الخدمات المقدمة من قبل وزارة الصحة لازالت أكثر شمولا وانتشارها الجغرافي أوسع ، حيث يقدر أن حوالي ٨٠٪ من كل الخدمات الصحية في المملكة توفرها وزارة الصحة من خلال شبكة مستشفياتها ومراكزها الصحية^(٢).

وهناك مجموعة من المؤشرات الممكن استخدامها لقياس مردود الاستثمار الهائل الذي انفق لتأمين الخدمات الصحية خلال سنوات خطط التنمية الخمسية المتعاقبة من ذلك مثلا: ارتفع عدد مستشفيات وزارة الصحة من ٤٧ مستشفى عام ١٩٧٠ إلى ١٧٥ عام ١٩٩٥ ، كما زاد عدد أسرة مستشفياتها خلال الفترة نفسها من ٧١٦٥ سريرا إلى ٢٦٧٣٧ سريرا ، وبزيادة قدرها ٢٧٣٪ خلال خمسة وعشرين عاما.

والمستوى نفسه من النمو شهدته أعداد مراكز الرعاية الصحية بينما نسبة نمو القوة البشرية الطبية كان أكبر ، ويوضح الشكل رقم ٣٤ بمقياس لوغاريتمي نمو وتطور الخدمات الصحية المختلفة وكذلك القوى البشرية الطبية بين عامي ١٩٧٠-١٩٩٥ .



شكل رقم ٣٤ : الزيادة في الخدمات الصحية والكوادر الطبية ، ١٩٧٠-١٩٩٠

المصدر : التقارير السنوية لوزارة الصحة

وبينما يتوفر حاليا القليل من المعلومات التفصيلية عن مدى تأثير هذا الكم من التسهيلات والخدمات الصحية على المستوى الصحي لسكان كل منطقة فان ما يتوفر من معلومات عامة على مستوى المملكة يظهر تحسنا كبيرا في المستوى الصحي العام للسكان ، يؤكد ذلك عدد من المؤشرات الهامة ، منها مثلا أنه خلال الفترة بين عامي ١٩٧٠-١٩٩٥ انخفض معدل الوفيات الخام من ٢١ في الألف إلى ٧ في الألف ، ومعدل وفيات الرضع انخفض من ١٢١ في الألف إلى ٢٨ في الألف ، كما زاد متوسط عمر الفرد في المملكة (العمر المتوقع عند الميلاد) نحو ٢٠ عاما. ومن المحتمل أن هناك عوامل أخرى إلى جانب الخدمات الصحية لعبت دورا في هذا .(United Nations, 1993 and 1995, World Bank, 1992 and 1995)

ومن جانب آخر فان التحسن السريع في معدل وفيات المواليد في المستشفيات والذي انخفض خلال خمس سنوات من ٣٣ وفاة لكل ألف مولود حي عام ١٩٨١ إلى ٢٦ لكل ألف مولود حي عام ١٩٨٦ يمكن إرجاعه بصورة مباشرة إلى تحسن مستوى الخدمات الصحية في المستشفيات كنتيجة لسرعة انتشارها وتوسعها آنذاك (وزارة الصحة ، التقرير الصحي السنوي ، أعداد مختلفة).

وعلى الرغم من التوسع الهائل في خدمات الرعاية الصحية ، فانه لازال يوجد بعض التباين بين مناطق المملكة سواء في درجة توفر الخدمات وتوزيعها أو من حيث عددها ونوعيتها ، وكما هو الحال بالنسبة للتباين في توفير الخدمات التعليمية بين المناطق ذات الصبغة الريفية والمناطق الحضرية ، فان الخدمات الصحية في المناطق ذات الصبغة الريفية أدنى في مستوياتها ونوعيتها من تلك الموجودة في المناطق ذات الصبغة الحضرية. ويعود جزء من هذا التباين كنتيجة للسياسة الصحية في المراحل الأولى التي أعقبت إنشاء وزارة الصحة والتي ركزت ضمن أولوياتها على توفير الخدمات العلاجية وبالذات المستشفيات في المراكز الحضرية الرئيسة أو في مناطق يمكن من خلالها إيصال الخدمات الصحية لأكثر عدد من السكان. ورغم المحاولات الجادة التي بذلت خلال العقدين الماضيين لمعالجة مشكلة تركيز الخدمات في المدن الكبرى وذلك عن طريق

التوسع في نشرها لتغطي المدن الصغيرة أولا ثم المناطق الريفية لاحقا ، إلا أن المناطق الأكثر حضرية حافظت على وضعها المتقدم في كثير من المؤشرات الصحية. وبسبب أن بعض الخدمات مثل المستشفيات المتخصصة لا يمكن قيامها إلا ضمن نقاط أو مواقع مركزية محدودة فقد يكون من المتعذر - إلى حد ما - وجود توزيع متوازن في الخدمات سواء بين المناطق أو بين الريف والحضر ، ومع ذلك هناك بعض الخدمات والتسهيلات شبه المتخصصة مثل عيادات الأسنان ، وحدات الأشعة في حاجة إلى نشرها بشكل جيد من أجل جعلها في متناول كل قطاعات السكان بمن فيهم سكان القرى والمناطق النائية.

وبهدف مقارنة التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية ، كما كانت عليه في عام ١٩٨٥ مع التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية والتي سبق عرضها على مستوى المناطق التخطيطية الخمس (جدول رقم ٣٤ و ٣٥) تمت صياغة الجدول رقم ٣٩ لتوضيح بعض درجات التباين في توفير الخدمات الصحية بين المناطق الخمس خلال الفترة نفسها. ومن شواهد التباين بين المناطق أنه عند مقارنة نصيب كل منها من الخدمات المقدمة من قبل وزارة الصحة (مستشفيات ، أسرة مستشفيات ، أطباء) يمكن ملاحظة أن المنطقتين الجنوبية والشمالية تتخلفان عن المنطقتين الوسطى والغربية ، بينما المنطقة الشرقية نالها نصيب مقارب لما يمكن توقعه فيما لو أن الخدمات موزعة بالتساوي في كل أنحاء المملكة مقارنة مع نسبة سكانها.

أما بالنسبة للمراكز الصحية فالمنطقة الجنوبية تتفوق على المناطق الأخرى حيث بلغ نصيبها نحو ٢٧٪ من مجموع المراكز الصحية في المملكة ، وهي نسبة تزيد عن نصيبها من السكان البالغة ٢١٪. ويعكس ذلك بوضوح الانتشار الواسع لسكان القرى في هذه المنطقة. ولا تقتصر مشكلة الانتشار الواسع للسكان على صعوبة توفير خدمات المستشفيات فقط ، ولكن المزيد من المراكز الصحية يصبح مطلبا لتأمين الخدمة الصحية الأساسية قريبا من سكان القرى ، وهذا يلقي أعباء مالية إضافية ويرفع تكلفة توفير الخدمة فضلا عن انخفاض نوعيتها بسبب أن المركز الصحي الذي يقع في منطقة

ذات حجم سكاني صغير يمكن فقط أن يسوغ توفير مستوى محدودا من القوى البشرية والتجهيزات الطبية ، وفي المقابل يستفيد سكان المدن من إمكانية الوصول إلى مراكز صحية أكبر وأفضل تجهيزا إضافة إلى المستشفيات.

جدول رقم ٣٩

التوزيع النسبي لبعض الخدمات الصحية المختارة حسب المناطق مقارنة بنصيب كل منطقة من نسبة السكان ، ١٩٨٥ (%) *

المنطقة	السكان	المستشفيات	أسرة المستشفيات	الأطباء	مراكز الرعاية الصحية الأولية
الغربية	٣٣٩٩	٣٩٩١	٤٦٣٣	٣٨٩٤	٢٨٣٣
الوسطى	٢٣٣٥	٢٧٧٧	٢٥٣٠	٢٨٩٤	٢٦٣٨
الشرقية	١١٣٣	١١٩٤	٩٩٤	١٠٣٩	١٠٣٥
الجنوبية	٢١٣١	١٦٣٢	١١٣٧	١٥٣٩	٢٧٣٠
الشمالية	١٠٣٢	٧٣٦	٧٣٦	٦٩٤	١٠٣٣
المجموع (عدد)	-	١٠٥	٢٠٧٩٦	٩٢٥٧	١٣٠٦

المصدر : مجمعة من وزارة الصحة ، التقرير الصحي السنوي ، ١٩٨٥ .

* نسب سكان كل منطقة مبنية على نسبتها حسب نتائج تعداد ١٩٧٤ .

وكما شاهدنا التحسن في توفير المدارس بين عامي ١٩٨٥-١٩٩٠ في كل أنحاء المناطق ، حصل توسع أكبر في توفير الخدمات الصحية منذ عام ١٩٨٥ ساعد على خفض درجة التباين بين المناطق المركزية ومناطق الأطراف (الهامشية). وكما يوضح الجدول رقم ٤٠ لم تقتصر الزيادة في نصيب المناطق الهامشية على المراكز الصحية فقط بل أصبحت تنال نصيبا مرتفعا من عدد المستشفيات يفوق نصيبها من

جملة السكان لكن غالبية هذه المستشفيات هي مستشفيات عامة صغيرة هدف من نشرها في هذه المناطق المساعدة في القضاء على المشكلات الكبرى المتمثلة في جعل التسهيلات الصحية أسهل منالا لأكثر عدد من سكان التجمعات المبعثرة التي تتصف بها هذه المناطق. وعلى الرغم من أن غالبية المستشفيات المتخصصة تقع في المدن الكبرى في المناطق المركزية (الوسطى والغربية) إلا أن توزيع أسرة مستشفيات وأطباء قطاع وزارة الصحة في عام ١٩٩٠ أصبح يتناسب - إلى حد كبير - مع حجم سكان كل منطقة ، وهو مؤشر على أن وزارة الصحة حققت نمطا توزيعيا أكثر توازنا في توفير خدمات الرعاية الصحية.

جدول رقم ٤٠

التوزيع النسبي لبعض الخدمات الصحية المختارة حسب المناطق مقارنة بنصيب كل منطقة من نسبة السكان ١٩٩٠ (%) *

المنطقة	السكان	المستشفيات	أسرة المستشفيات	الأطباء	مراكز الرعاية الصحية الأولية
الغربية	٣٣٣٩	٢٥٨	٣٣٣٣	٢٩٠	٢٣٢
الوسطى	٢٣٣٥	٢٣٣٩	٢٥٨٩	٢٦٥	٢٣٧
الشرقية	١١٣	٩٢	١٠٤	١٢٨	١٠٩
الجنوبية	٢١١	٢٥٨	٢٠٥	٢١٧	٢٩٦
الشمالية	١٠٢	١٥٣	٩٩	٩٣	١٢٥
المجموع (عدد)	-	١٦٣	٢٥٨٣٥	١٢٩٥٩	١٦٦٨

المصدر : مجمعة من وزارة الصحة ، التقرير الصحي السنوي ، ١٩٩٠ .

* نسب سكان كل منطقة مبنية على نسبتها حسب نتائج تعداد ١٩٧٤ .

ولكن عندما يتم تضمين الخدمات الصحية الموفرة من قبل الجهات الحكومية الأخرى غير وزارة الصحة ، وكذلك خدمات القطاع الخاص إلى جانب خدمات وزارة الصحة ، فإن عدم التوازن في توزيع الخدمات بين المناطق يبقى واضحا بجلاء ، ويتيح وقوع غالبية المستشفيات من هذا النوع بما في ذلك المستشفيات التخصصية الكبرى في المدن الرئيسية توفر مزيد من الخدمات ومزيد من الخيارات أمام سكان هذه المدن أو من يعيش في مناطق مجاورة لها. وبصورة مشابهة فإن النمو السريع الذي شهده القطاع الصحي الخاص خلال السنوات القليلة الماضية - والذي يلقي دعما وتشجيعا من الدولة - استفاد منه بصفة رئيسة سكان المناطق الحضرية حيث تقع فيها تقريبا كل المستشفيات والعيادات الخاصة. أما المناطق التي يزيد فيها سكان الريف والتجمعات السكانية الصغيرة فقد نالت القليل من التوسع في خدمات القطاع الخاص ، فعلى سبيل المثال فإن المنطقتين الغربية والشرقية بلغت حصتهما أقل من نصف إجمالي سكان المملكة كان نصيبهما من أسرة مستشفيات القطاع الخاص أكثر من ثلاثة أرباعها ، بالإضافة إلى نحو نصف أسرة مستشفيات وزارة الصحة. وفي المقابل كان نصيب المنطقتين الجنوبية والشمالية ستة مستشفيات فقط (٩٪) من مجموع ٦٤ مستشفى خاصا و ٦٩ مركزا صحيا (١٧٪) من المراكز الصحية الخاصة.

ونتيجة لما سبق فإنه حتى عام ١٩٩٠ بقي التباين الإقليمي واضحا عندما يتم الأخذ في الاعتبار التوزيع الكلي للخدمات الموفرة من قبل كل القطاعات الصحية. ويوضح الجدول رقم ١/٤١ معدل عدد السكان في كل منطقة مقابل كل طبيب ، هيئة تمريض ، سرير والتي تضم مجموعة من الخدمات الموفرة من قطاعات صحية مختلفة ، وكما هو واضح فبينما يعتبر المعدل العام على مستوى المملكة جيدا مقارنة مع كثير من مثيلاتها من الدول النامية ، وبضعها في مرتبة قريبة من معدلات كثير من الدول المتقدمة إلا أنه من الواضح - أيضا - وجود تفاوت بين مناطق المملكة حيث ينال سكان المناطق الغربية والوسطى والشرقية خدمات أفضل من سكان المنطقتين الجنوبية والشمالية ، يظهر ذلك رغم النجاح الذي تحقق في تقليص حجم التباين بين المناطق في عام ١٩٩٠ عما كان عليه الوضع عام ١٩٨٥. وعلى أي حال يجب تذكّر

أن المعلومات هنا تغطي مناطق واسعة ، ولهذا فانه حتى ضمن الحزام الأوسط حيث المناطق الأكثر حضرية هناك بعض المناطق الريفية والنائية والتي تتوفر فيها خدمات أقل بكثير من تلك الموفرة لسكان المدن.

التباين في توزيع الخدمات الصحية التابعة لوزارة الصحة والقطاع الخاص ١٩٩٥^(٣)

أظهر العرض السابق وجود تباين بين المناطق التخطيطية الخمس ، وكان هذا التباين أكثر وضوحا خلال النصف الأول من الثمانينيات الميلادية (جدول رقم ٣٩) ،

جدول رقم ١/٤١

متوسط عدد السكان في المناطق مقابل كل طبيب ، هيئة تمريض ، سرير
* ١٩٨٥-١٩٩٥

المنطقة	أطباء			هيئة تمريض			أسرة مستشفيات		
	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
الغربية	٧٩٩	٥٨٨	٦٧٩	٣٨٦	٤٣٤	٣٦٠	٣٢٩	٤٣٥	٤٣٧
الوسطى	٨١٨	٧٣٦	٧٧٦	٤٢٢	٣٦٣	٣٨٧	٤٧٢	٤٤٨	٥٧٠
الشرقية	٦٨٢	٥٥٧	٨٠٨	٢٧٩	٢٤٠	٣٨٥	٣٧٢	٣٥٣	٦١٤
الجنوبية	١٤٦٢	١٠١١	٧٧٩	٦٢٦	٤٧٣	٣٦٥	٩٧٩	٥٧٨	٤٩٨
الشمالية	١٧٣٦	١٠٧٩	٧٨٩	٨٣٤	٥٩١	٤٠٠	٦٨٣	٥٦٥	٥١٣
المجموع	٩٢٦	٨١٨	٧٤٧	٤٣٥	٣٩٨	٣٧٥	٤٥٥	٤٦١	٥٠٨

المصدر : - عدد السكان لعامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ مبني على تقديرات البنك الدولي ، وتوزيع النسب على المناطق مبنية على نصيب كل منطقة من السكان حسب تعداد ١٩٧٤ .

- عدد السكان ونسبة كل منطقة لعام ١٩٩٥م على اساس نتائج تعداد ١٩٩٢ .

* أرقام عام ١٩٩٥ تخص قطاع وزارة الصحة والقطاع الخاص فقط (لا تشمل الخدمات الموفرة من القطاعات الحكومية الأخرى).

وكما سبق عند تحليل الجدول فان المنطقتين الغربية والوسطى كان نصيبهما من الخدمات الصحية يفوق نصيبهما من السكان ، بينما الشرقية حصلت على نسبة مماثلة لنسبة سكانها ، أما المنطقتين الجنوبية والشمالية فقد نالتا نصيبا من الخدمات يقل عن نصيبهما من السكان. لكن الجدول السابق بنيت بياناته الخاصة بنسب السكان على نتائج تعداد ١٩٧٤ وبين تعداد ١٩٧٤ وتعداد ١٩٩٢ حصلت تغيرات هامة في توزيع السكان ، وبعد عام ١٩٨٥ حصلت تغيرات مماثلة في توزيع الخدمات الصحية خصوصا خدمات وزارة الصحة والقطاع الخاص. ولهذا قد يكون من المناسب تقديم عرض سريع للتغيرات التي حدثت بين عام ١٩٨٥-١٩٩٥ في قطاع الخدمات الصحية.

جدول رقم ٢/٤١

التوزيع النسبي لبعض الخدمات الصحية المختارة حسب المناطق مقارنة بنصيب كل منطقة من نسبة السكان ، ١٩٩٥ (الخدمات الموفرة من قبل وزارة الصحة) % *

المنطقة	سكان	مستشفيات	أسرة مستشفيات	أطباء	هينة تريض	مراكز رعاية صحية أولية
الغربية	٣٢,٧٧	٢٤,٥٧	٣٣,٨٨	٣٢,٦٥	٣٠,٣٨	٢٣,٠٧
الوسطى	٢٧,٠٧	٢٤,٠٠	٢٥,٢٧	٢٥,٢٢	٢٦,٤٩	٢٤,٠٠
الشرقية	١٥,١٧	١٠,٨٦	١٠,٤٣	١٢,٨٤	١٣,٥٣	١٠,٩٠
الجنوبية	١٦,٧٧	٢٥,١٥	٢٠,٤٩	٢٠,٢٥	٢٠,٥٦	٢٩,٥١
الشمالية	٨,٢٣	١٥,٤٣	٩,٩٣	٩,٠٣	٩,٠٥	١٢,٥٢
جملة	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
عدد	١٦,٩٠٣,٦٢٥	١٧٥	٢٦,٧٣٧	١٥,٣٧٦	٣٥,٢٠٠	١,٧٢٥

المصدر : مجمعة من وزارة الصحة ، التقرير الصحي السنوي ، ١٩٩٥ .

* نسب السكان مبنية على نسب كل منطقة حسب نتائج تعداد ١٩٩٢ .

من خلال بيانات الجدول رقم ٢/٤١ الذي يوضح توزيع الخدمات الصحية الموفرة من قبل وزارة الصحة يظهر تغير كبير في توزيع تلك الخدمات عند مقارنتها مع توزيع السكان عما كان عليه الوضع خلال الفترتين السابقتين (١٩٨٥-١٩٩٠) ، ومن ابرز خصائص هذا التغير تقليص درجة التباين التي كانت ظاهرة - الى حد كبير - خلال عام ١٩٨٥ ، بحيث أصبح هناك نوع من التوازن بين توزيع الخدمات وتوزيع السكان على مستوى المناطق التخطيطية ، بل لم يقتصر التغير على ذلك حيث صار الوضع عكس ما كان عليه سابقا ، فالمناطق التي كانت تحصل على نصيب أدنى من الخدمات الموفرة من قبل وزارة الصحة نالت نصيبا من الخدمات المختلفة يفوق نصيبها من السكان ، فالمنطقة الجنوبية بلغ نصيبها من جملة سكان المملكة نحو ١٧٪ مقابل ٢١٪ تقريبا من الأسرة والأطباء وهيئة التمريض ، وفاق نصيبها من عدد المستشفيات ٢٥٪ و ٢٩٪ من المراكز الصحية الموفرة من وزارة الصحة. أما المنطقة الشمالية فهي الأخرى حصلت على نسبة من الخدمات الموفرة من قبل الوزارة تزيد عن نسبة سكانها. وقد انعكس ذلك على انخفاض معدل عدد السكان مقابل كل طبيب أو سرير عما كان عليه الوضع في عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠. وعند المقارنة بين المناطق (جدول رقم ٤/٤١) يتبين أن معدل عدد السكان في المنطقتين الجنوبية والشمالية المقابل لكل طبيب هيئة تمريض ، سرير يقل عن المناطق الثلاث الأخرى وبالتالي يقل أيضا عن المعدل العام للمملكة ، ويعزى هذا التغير إلى عدة عوامل منها:

(١) محاولة وزارة الصحة بناء توزيع متوازن للخدمات بحيث تنال كل منطقة نسبة تتفق مع نصيبها من السكان ، ويظهر أن الوزارة قد بنت توزيعها على نسب السكان كما كانت عليه عام ١٩٧٤ ، وكان هذا لصالح المناطق التي كانت نسبتها من السكان في تلك الفترة تفوق نسبتها حسب تعداد ١٩٩٢ .

(٢) يبدو أن وزارة الصحة أخذت في الحسبان عند توزيع خدماتها غمط توزيع الخدمات الأخرى سواء الموفرة من قبل جهات حكومية أو خدمات القطاع

الخاص. ولهذا حاولت التركيز على المناطق التي تفتقر للخدمات الحكومية الأخرى أو لاجتذاب نحوها خدمات القطاع الخاص وبالذات المدن الصغيرة والقرى والمناطق النائية.

وإذا كانت وزارة الصحة قد حققت نمطا متوازنا في توزيع خدماتها وأعطت المناطق ذات الصبغة الريفية مثل المنطقة الجنوبية عددا من المراكز الصحية والمستشفيات ذات الحجم الصغير يفوق نصيبها من السكان ، فإن الصورة تختلف تماما عند إضافة الخدمات الموفرة من القطاعات الحكومية الأخرى أو القطاع الخاص.

وتكاد غالبية الخدمات الصحية - وبالذات المستشفيات المتخصصة الموفرة من جهات حكومية أخرى - تقع في المناطق الحضرية الكبرى ، وتحديدًا في مدينتي الرياض وجده وبنسبة أقل في المنطقة الشرقية. ففي مدينة الرياض يوجد مستشفى الملك خالد الجامعي ، ومستشفى الملك عبدالعزيز الجامعي وهما تابعان لجامعة الملك سعود بالرياض ، ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومستشفيات التأمين الاجتماعية ، ويبلغ مجموع عدد أسرتها العاملة عام ١٩٩٥ (١٧١٧ سرير) إلي جانب ١٠٩٢ طبيب غالبيتهم من الأخصائيين والاستشاريين و ٣٠٤٦ من العاملين بالتمريض ، إضافة إلى مستشفيات وزارة الدفاع والحرس الوطني والأمن العام ومستشفى الملك خالد للعيون . وفي جده إلي جانب مستشفيات القطاعات العسكرية (الدفاع والحرس الوطني) هناك مستشفى الملك عبدالعزيز الجامعي. أما في المنطقة الشرقية فهناك مستشفيات شركة أرامكو ومستشفى الملك فهد الجامعي بالخبر والتابع لجامعة الملك فيصل ويبلغ عدد أسرتها العاملة ١٠٠٤ سرير يعمل بها ٨٣٦ من الأطباء و ١٨١٧ من هيئة التمريض ، كما يوجد في المنطقة مستشفيات أخرى تابعة للقطاعات العسكرية وللهيئة الملكية للجبيل وينبع. وغالبية المستشفيات الموفرة من قطاعات حكومية أخرى تتميز بتقديم خدمات متخصصة إلى جانب الرعاية الصحية الأولية.

جدول رقم ٣/٤١

التوزيع النسبي لبعض الخدمات الصحية المختارة حسب المناطق مقارنة بنصيب كل منطقة من نسبة السكان ، ١٩٩٥ (خدمات موفرة من قبل القطاع الخاص) (%)*

المنطقة	سكان	مستشفيات	أسرة مستشفيات	أطباء	هينة تريض	مراكز رعاية صحية أولية
الوسطى	٢٧,٠٧	١٦,٢١	١٩,٤٥	٢٧,٨٤	٢٥,٢٧	٣٦,٤٣
الغربية	٣٢,٧٧	٥٩,٤٦	٥٥,١٠	٤٣,٢٢	٤٧,٢٨	٣٢,٠٢
الشرقية	١٥,١٧	١٤,٨٦	٣٢,١٣	١٦,٥٢	١٩,١٤	١٤,٩١
الجنوبية	١٦,٧٧	٨,١١	٣,٣٩	٧,٢٨	٥,٣٧	١٠,٠٣
الشمالية	٨,٢٣	١,٣٥	٠,٩١	٥,١٥	٢,٩٣	٦,٦٠
جملة	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
عدد	١٦,٩٣٠,٦٢٥	٧٤	٦,٦١٦	٧,٢٩٩	٩,٩٨٣	٤٠٩

المصدر : مجمعة من وزارة الصحة ، التقرير الصحي السنوي ، ١٩٩٥ .

* نسب السكان مبنية على نسب كل منطقة حسب نتائج تعداد ١٩٩٢ .

أما القطاع الخاص - والذي شهدت استثماراته في القطاع الصحي نموا كبيرا في السنوات الماضية - فهو يسعى إلى تحقيق الربح أولا من خلال هذه الاستثمارات ، ولهذا تتركز خدماته في المناطق الحضرية الكبرى وتحديدًا في المدن الرئيسية حيث يرتفع حجم الطلب على مثل هذه الخدمات. ويوضح الجدول رقم ٣/٤١ العلاقة بين توزيع السكان وتوزيع الخدمات الصحية الموفرة من القطاع الخاص ، وهنا يظهر التباين بين المناطق بدرجة واضحة ، فبينما يعيش ٧٥٪ من سكان المملكة في المناطق الغربية والوسطى والشرقية يتركز نحو ٩٠٪ من كل خدمات القطاع الخاص في هذه المناطق ، وتنال المنطقة الغربية وحدها أكثر من نصف المستشفيات والأسرة الموفرة من هذا القطاع ، كما يتركز فيها أكثر من ٤٠٪ من الأطباء والعاملين في التمريض ، وتحظى

مدينة جده بنسبة كبيرة منها. وتأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الثانية في نصيبها من عدد أسرة المستشفيات والثالثة في نصيبها من نسبة الأطباء والعاملين في التمريض والمراكز الصحية. أما المنطقة الوسطى فنصيبها من عدد الأطباء والعاملين في التمريض يكاد يماثل نصيبها من السكان ، إلا أن ما يناهها من عدد أسرة المستشفيات يقل عن نسبة سكانها ، لكنها تستحوذ على ما يزيد على ٣٦٤٪ من مجموع المراكز الصحية الخاصة في المملكة. وقد يكون للتباين في نوعية وحجم النشاط الاقتصادي والتركيب السكاني في المناطق الثلاث انعكاسه المباشر على حجم ونوعية المنشآت الصحية للقطاع الخاص. ففي المنطقتين الغربية والشرقية توجد مجموعات من الشركات الكبيرة التي يعمل فيها عدد كبير من غير السعوديين ، وهو ما يتطلب تأمين رعاية صحية لهم ، بينما تنتشر في المنطقة الوسطى شركات ومؤسسات تجارية متوسطة أو صغيرة الحجم. وتتعاقد غالبية شركات ومؤسسات القطاع الخاص مع مستشفيات أو مراكز صحية خاصة لتأمين الرعاية الصحية للعاملين بها.

وفي كل من المنطقتين الجنوبية والشمالية توجد أعداد محدودة من الخدمات الصحية الموفرة من القطاع الخاص وخصوصا المستشفيات والأسرة ، وهي ما تحتاج إلى استثمارات مالية ضخمة ، وتبدو غالبية منشآت القطاع الخاص في المنطقتين عبارة عن مراكز صحية صغيرة الحجم متواضعة الإمكانيات ، إضافة إلى عدد صغير من العيادات الفردية. وحتى المستشفيات الموجودة وعددها ستة مستشفيات في الجنوبية وواحدة في الشمالية تبدو من الحجم الصغير ، فالأولى يبلغ عدد أسرتهاجمعة ٢٢٥ سريرا فقط والثانية ٦٠ سريرا.

ويظهر حجم التباين في توفير خدمات القطاع الخاص ضمن حدود المنطقة الواحدة حيث يظهر التركيز الشديد لخدمات هذا القطاع في المدن الرئيسة بينما تكاد تخلو المناطق الريفية من هذا النوع من الخدمات ، فمن بين عشرة مستشفيات في المنطقة الوسطى هناك ثمانية في مدينة الرياض ، ومن مجموع ١٢٨٧ سريرا هناك ١٢٣٦ سريرا في مدينة الرياض وبنسبة ٩٦٪ من جملة أسرة مستشفيات القطاع

الخاص في المنطقة. وفي مدينة جده (ثاني أكبر تجمع حضري في المملكة) والتي يفوق حجمها السكاني مليوني نسمة ، تتركز غالبية خدمات القطاع الخاص في المنطقة الغربية رغم وجود مراكز حضرية مجاورة ذات حجم سكاني كبير مثل مكة المكرمة والطائف ، أو بعيدة مثل المدينة المنورة. ففي جده ٢٨ مستشفى خاصا من بين ٤٤ مستشفى في الغربية ، وفيها نحو ٧٠٪ من مجموع أسرة المستشفيات ، الأطباء ، والعاملين في التمريض في المنطقة الغربية. وتتفوق مدينة جده لا على مدن منطقتها فحسب بل على أي مدينة أخرى في المملكة من حيث درجة تركيز خدمات القطاع الصحي الخاص وبالذات المستشفيات. وبالنسبة للمنطقة الشرقية فإن معظم خدمات القطاع الخاص تقع ضمن حدود المنطقة الحضرية الكبرى لمدينة الدمام.

وأخيرا ، فإنه بقدر ما عملت وزارة الصحة في السنوات الأخيرة على توفير خدماتها لكل قطاعات السكان وبدرجة متوازنة بين المناطق مع التركيز على توفير الخدمات في المناطق التي تفتقر للخدمات الموفرة من قطاعات أخرى ، إلا أن التباين لا زال موجودا ليس على المستوى الكمي بل على المستوى النوعي. ويحظى سكان المناطق الحضرية وبالذات المدن الكبرى بتسهيلات صحية أكثر تنوعا وتميزا. فبالإضافة إلى خدمات وزارة الصحة بتنوعها وتعدد تخصصاتها تتعدد الخيارات الأخرى مع تميز في نوعية الخدمة المقدمة ومن أي من القطاعات الصحية الثلاثة (وزارة الصحة ، الجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص) الموفرة للخدمة.

دراسة حالات (نماذج) إقليمية

اتضح من العرض السابق وجود تباين في توفير الخدمات التعليمية والصحية على مستوى الأقاليم التخطيطية ، هذا التباين لم يتم القضاء عليه تماما من خلال التوسع والإضافات التي تمت في السنوات الأخيرة ، ولكن من الواضح أن كثيرا من هذا التباين الإقليمي يعكس المشكلات التي تواجه المخططين للنهوض بأعباء توفير خدمات متوازنة لأقاليم تباين في خصائصها الجغرافية وتضم أنماطا مختلفة ومتناثرة من

المراكز والتجمعات السكانية ليس هذا فحسب ، بل أن التباين يظهر أيضا ضمن حدود الإقليم الواحد ، فكل إقليم يحوي مجموعة واسعة من التجمعات السكانية متعددة الأنماط والأحجام. والتحليل على هذا المستوى يمكن تحقيقه فقط عن طريق عمل دراسات مسحية تفصيلية لكشف التباين بين أجزاء الإقليم الواحد ولتحديد العلاقة المنطقية بين أنماط استخدام الخدمات وأنماط توفرها. وفي الجزء المتبقي من هذا البحث نقدم نموذجين لدراستين عن توفير الخدمات التعليمية والصحية واستخدامهما. الأولى دراسة عن الخدمات الصحية في منطقة القصيم ، والثانية عن الخدمات التعليمية والصحية في منطقة عسير. وبينما تمثل الحالة الأولى نموذجا للمنطقة المركزية الوسطى من المملكة فإن الحالة الثانية تمثل نموذجا لمنطقة (هامشية) تقع في أقصى جنوبي غربي المملكة. ومن أجل الوصول إلى فهم أفضل ووضع تقويم عادل وواقعي للتباين في توفير الخدمات الصحية والتعليمية في كل أنحاء المملكة ، فإن اجراء دراسات إضافية مستقبلية من هذا النوع تبدو مطلبا جوهريا.

جدول رقم ٤/٤١

متوسط عدد السكان في كل منطقة لكل طبيب ، هيئة تريض ، سرير ، ١٩٩٥*

أسرة مستشفيات		هيئة تريض		أطباء		المنطقة
القطاع الخاص	وزارة الصحة	القطاع الخاص	وزارة الصحة	القطاع الخاص	وزارة الصحة	
٣٥٦١	٦٧٨	١٨١٦	٤٩١	٢٢٥٥	١١٨٢	الوسطى
١٥٢٢	٦١٢	١١٧٥	٥١٩	١٧٥٨	١١٠٥	الغربية
١٨٣٧	٩٢١	١٣٤٤	٥٣٩	٢١٣٠	١٣٠١	الشرقية
١٢٦٢٠	٥١٨	٥٢٩٧	٣٩٣	٥٣٤٧	٩١٢	الجنوبية
٢٣٢١٠	٥٢٤	٤٧٥٣	٤٣٧	٣٧١٤	١٠٠٣	الشمالية
٢٥٥٩	٦٣٣	١٦٩٦	٤٨١	٢٣٢٠	١١٠١	إجمالي المملكة

المصدر : مجمعة من وزارة الصحة ، التقرير الصحي السنوي ، ١٩٩٥ .

* نسب السكان مبنية على نسب كل منطقة حسب نتائج تعداد ١٩٩٢.

دراسة الحالة الاولى : التباين في توفير خدمات الرعاية الصحية واستخدامها في منطقة القصيم

تعد منطقة القصيم واحدة من اصغر المناطق الإدارية في المملكة مساحة (٢٩٦ كم^٢) وبعدد سكان قدر عام ١٩٨٦ بنحو ٥٥٠ ألف نسمة (نحو ٥٪ من إجمالي سكان المملكة) ، ويعيش نحو ٤٨٪ من سكان القصيم في المدن الخمس الرئيسية ، بينما يتوزع بقية السكان على أكثر من ٣٥٠ بلدة وقرية وهجرة (Al- Ribdi, 1990)^(٤). والقصيم يمكن اعتبارها نموذجاً للمناطق الحضرية المركزية في المملكة ، كما أنها إحدى المناطق الصحية الأربع عشرة في المملكة^(٥) حيث يوجد فيها مديرية عامة للشئون الصحية تقع في مدينة بريدة (مركز المنطقة) وتشرف على شبكة واسعة من الخدمات الصحية ، والتي تحاول من خلالها تلبية كل احتياجات المنطقة من الخدمات الصحية.

ويرجع تاريخ إنشاء غالبية الخدمات الصحية في القصيم إلى عهد قريب ، فأول مركز صحي (مستوصف) افتتح في بريدة عام ١٩٤١ ، وفي عام ١٩٥٦ كان هناك ستة مراكز صحية (مستوصفات) فقط لخدمة كل سكان المنطقة ، حتى عام ١٩٧٣ لم يكن في المنطقة سوى ثلاثة مستشفيات و٤٧ مركزاً صحياً ، بينما ارتفع عددها في عام ١٩٩٠ إلى ١٤ مستشفى و ١٣١ مركزاً صحياً تابعة لوزارة الصحة ، يضاف إليها مجموعة (سلسلة) من الخدمات الصحية ، بينها ١٤ وحدة وعيادة موفرة من قبل قطاعات حكومية أخرى ، إلى جانب عدد من المراكز والعيادات التي يوفرها القطاع الخاص^(٦). ويوضح الشكلان رقم ٣٥ و ٣٦ نمط توزيع مستشفيات وزارة الصحة ومراكزها الصحية كما هي في عامي ١٩٧٣-١٩٩٠ ، وكما يتبين فإن المستشفيات العامة والمتخصصة تتركز في المنطقة المركزية الحضرية حول مدينة بريدة والمدن الأخرى القريبة منها مما يسهل إمكانية الوصول إليها من قبل غالبية سكان المنطقة.

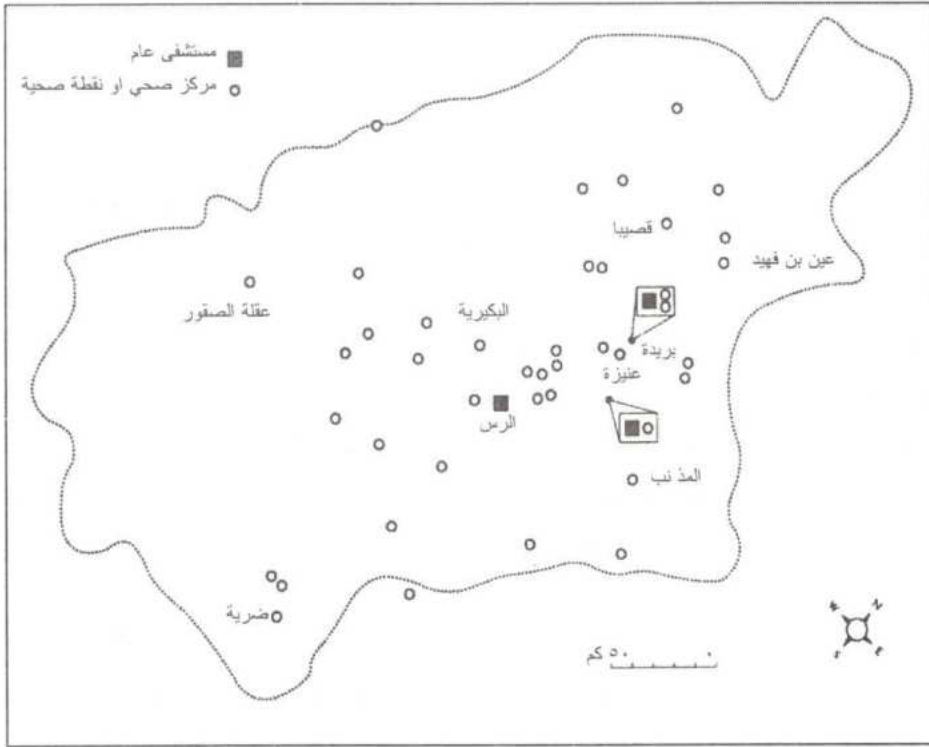
ان المراكز الصحية في عام ١٩٧٣ ، إضافة إلى عددها القليل وعدم تغطيتها لكل أنحاء المنطقة ، كانت غالبيتها عبارة عن نقاط صحية صغيرة يعمل فيها ممرض أو ممرضة ويقدم من خلالها خدمات صحية أولية بسيطة ، ومن ثم تم تطويرها تدريجياً

بحيث أصبح في كل مركز طبيب واحد على الأقل. أما في عام ١٩٩٠ فقد أصبح نمط توزيع مراكز الرعاية الصحية في القصيم أوسع انتشارا وتغطيتها الجغرافية أكثر شمولاً. وفي واقع الأمر يمكن القول: ان جميع التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها على ٥٠٠ نسمة - وبعضها ربما أقل من ذلك - يوجد فيها حالياً مركز صحي يخدم فيه طبيب واحد على الأقل ، لكن غالبية المراكز الصحية في التجمعات الريفية الصغيرة (القرى الصغيرة) من فئة أدنى بسبب أنها تقدم خدماتها لعدد قليل من السكان ، بينما مراكز الرعاية الصحية في المناطق الحضرية (المدن) من فئات أعلى لتتمكن من تلبية احتياجات العدد الكبير من السكان ولتساند بفعالية العيادات الخارجية في المستشفيات والتي هي الأخرى تقع في المدن.

وفي الوقت الحالي فان غالبية سكان القصيم موفر لهم خدمات صحية جيدة ، ولا تقتصر سهولة الوصول للخدمات الصحية المتنوعة على سكان المناطق الحضرية فقط، بل أن خدمات الرعاية الصحية الأولية متاحة تقريبا لكل سكان الريف والمناطق النائية. والنتائج الملموسة لتأثير توفر الخدمات وانتشارها الجغرافي يمكن ملاحظتها من تضاعف أعداد النومين في المستشفيات ثمان مرات ، وتضاعف أعداد المراجعين للمراكز الصحية ١٢ مرة منذ عام ١٩٧٣. وهي معدلات تفوق كثيرا معدلات زيادة السكان خلال الفترة نفسها ، هذا التزايد في معدل استخدام الخدمات الصحية يضع القصيم في مستوى أفضل من المعدل العام للمملكة ، وهو ما يجعلها نموذجاً مناسباً للمناطق المركزية الحضرية التي تتوفر فيها خدمات صحية جيدة.

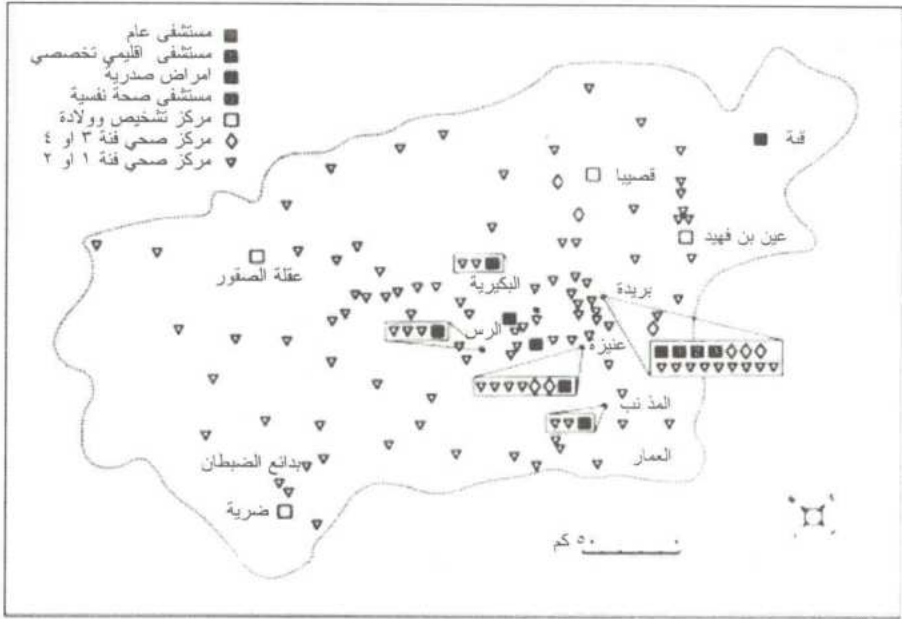
انه لأمر طبيعي في منطقة تنتشر فيها المراكز والتجمعات السكانية ذات التباين الكبير في حجمها السكاني وكثافتها - فمن مركز حضري بحجم مدينة بريدة ذات الربع مليون نسمة (نحو ٢٥٠ ألف نسمة حسب نتائج تعداد ١٩٩٢) نزولاً إلى مناطق في الريف والبادية حيث يقل متوسط الكثافة عن فرد واحد في الكيلو متر المربع - أن لا يكون هناك تماثل في سهولة بلوغ الخدمة الصحية ومسافة الوصول إليها بين كل أنحاء المنطقة ، بل قد يكون من غير الممكن - أن لم يكن مستحيلاً - توفير

خدمات متوازنة ، يحدث ذلك رغم الجهود الواضحة التي بذلتها وزارة الصحة لتسهيل الوصول الى الخدمات الصحية الأساسية وبصورة متساوية للجميع عن طريق تغطية وأحياء المدن بشبكة واسعة من مراكز الرعاية الصحية الأولية. ولهذا فان منطقة تغطية (ظهير) المراكز الصحية الريفية مازالت أكثر اتساعا من تلك التي في المدن فعلى سبيل المثال يبلغ متوسط المسافة بين المراكز الصحية في مدينة بريدة ٢٣ كيلومتر مقارنة مع أكثر من ٢٠ كيلومترا في الأجزاء النائية من المنطقة.



شكل رقم ٣٥ : توزيع المستشفيات العامة والمراكز و النقاط الصحية التابعة لوزارة الصحة ، ١٩٧٣

المصدر : Al-Ribdi . 1990



شكل رقم ٣٦ : توزيع المستشفيات العامة والتخصصية و مراكز الرعاية الصحية الاولية حسب فئاتها ، ١٩٩٠

المصدر : Al-Ribdi . 1990

لقد كان للزيادة الكبيرة في عدد المراكز الصحية في الريف - بهدف تقليص (منطقة الظهير) مساحة منطقة الخدمة - أن أصبحت غالبية هذه المراكز الصحية تتعامل مع عدد من المراجعين يقل كثيرا عما يحدث في غالبية مراكز المدن ، وفي الواقع فان ذلك كان نتيجة للمجهودات الكبيرة التي بذلت منذ منتصف الثمانينيات الميلادية لجعل خدمات الرعاية الصحية الأولية في متناول كثير من سكان التجمعات الصغيرة والنائية. وعندما شرع في تطبيق نظام السجل الصحي العائلي ونظام التحويل في النصف الثاني من الثمانينيات الميلادية تركزت الجهود على المدن الرئيسية التي كانت مراكزها الصحية تعاني من ضغط كبير ، ولهذا فان معظم المراكز الصحية التي افتتحت خلال السنوات القريية الماضية تقع في المنطقة الحضرية المركزية ، حدث هذا على الرغم من أن عددا مهما من سكان المدن يفضلون استخدام العيادات الخارجية للمستشفيات في

رعايتهم الصحية الأولية. ومن بين أهداف التوسع في عدد مراكز الرعاية الصحية في المناطق الحضرية تلبية الحاجة المتزايدة للرعاية الصحية في تلك المناطق والتي ينمو سكانها بصورة أسرع من المتوقع ، كما أن ازدياد الرغبة في خدمات صحية من نوعية جيدة ولد ضغطا مفرطا على المراكز الصحية القائمة وكذلك على العيادات الخارجية للمستشفيات.

لقد كشف مسح ميداني عن أن ٢٠٪ فقط من المراكز الصحية في القصيم عام ١٩٨٧ تقع ضمن محيط ١٥ كيلومتر حول مدينة بريدة ، رغم أن هذا المحيط يضم نحو ٤٠٪ من جملة سكان المنطقة. ونتيجة لذلك فإن عددا من المراكز الصحية في المنطقة الحضرية تتعامل مع ٣٠٠٠ مراجع شهريا في المتوسط ، مقارنة مع بضع مئات في بعض مراكز المناطق النائية ، هذا نتج عنه زيادة معدل وقت الانتظار للدخول للطبيب ، إضافة إلى تهديد كفاءة نوعية الرعاية المقدمة في المراكز الصحية في المناطق الحضرية.

وبهدف تحديد نمط توزيع الخدمات الصحية واستخداماتها في القصيم ، نفذت في عام ١٩٨٧ دراسة مسحية ميدانية واسعة شملت نحو ثلث الخدمات الصحية في المنطقة ، وتضمنت استبيانا وزع على عينة من مستخدمي المراكز الصحية والعيادات الخارجية للمستشفيات بلغ عددهم ١٤٠٠ شخص (Al- Ribdi , 1990). وفي إعادة تحليل لجزء من تلك البيانات تم صياغة الجدول رقم ٤٢ الذي يتضمن قائمة لبعض أهم خصائص مستخدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية في ثلاث مناطق مختلفة من القصيم منها ٥٤١ عينة من مستخدمي المراكز الصحية والعيادات الخارجية في مدينة بريدة ، و ١٤٣ عينة من ثلاثة مراكز في القرى المحيطة بريدة ، إضافة إلى ١٩٢ من أربعة مراكز في منطقة ضرية (أقصى جنوب غرب القصيم).

وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه لجعل عملية الوصول الى خدمات الرعاية الصحية الأولية وسهولة تناولها متوازنة في كل أجزاء المنطقة ، فقد بينت الدراسة المسحية وجود تباين ملموس - كان لايزال قائما آنذاك - خصوصا تفاوت نوعية الخدمات ودرجة استخدامها. ويعاني سكان المناطق الريفية على وجه الخصوص ،

عندما ينشدون الحصول على نوعية أفضل وخدمات علاجية أكثر تخصصا ، ليس فقط لأن المراكز الصحية في الريف أدنى في مستوى تجهيزاتها أو أن عدد العاملين فيها أقل مقارنة مع المراكز الصحية في المناطق الحضرية ، بل يضاف الى ذلك تميز الناس في المدن بسهولة الوصول لخدمات المستشفيات القريبة منهم. ويعني هذا أن سكان المدن متاح لهم خيارات متعددة لطلب العلاج ، من بينها عدد من المراكز الصحية المجاورة ، وكذلك العيادات الخارجية للمستشفيات ، إضافة إلى مستويات وعيادات القطاع الخاص (انظر شكل رقم ٣٧/أ).

وفي الواقع فإن بعض المرضى من سكان المناطق الحضرية اعتادوا التنقل بين الأطباء لمشكلة صحية واحدة التماسا منهم لتشخيص أو علاج أفضل ، ولكن إدخال نظام السجل الصحي العائلي ونظام التحويل الطبي في السنوات الأخيرة ينتظر أن يكون له دورا في الحد من هذه الظاهرة. وفي المقابل فإن المجتمعات الريفية - وخصوصا النائية منها - والتي تم مسحها تبدو الخيارات المتاحة محدودة أمام المريض للحصول على المعالجة الأساسية حيث تنحصر في المركز الصحي المحلي ، وهذا ربما يدفعه أن يلجأ إلى الطب الشعبي. أما إذا احتاج إلى رعاية أو استشارات طبية متخصصة فيتطلب منه الذهاب إلى المستشفى الذي قد يقع على بعد يزيد عن ١٤٠ كم في بعض الحالات كما هو الحال في المناطق الريفية النائية.

كما نظرت الدراسة السابقة أيضا في استخدام الخدمات الصحية ، وكشفت عن وجود بعض التباين في درجة استخدامها وهو أمر في مجمله يقع خارج نطاق سيطرة الجهات الموفرة للخدمة. وعلى سبيل المثال شكل المستخدمون من النساء والأطفال نسبة أقل من الذكور الكبار ، حدث هذا رغم عدم وجود شواهد قوية تدل على أن حاجة الذكور الكبار لتلك الخدمات أكبر من حاجة الفئات الأخرى. وقد يعزى ذلك إلى سهولة الحركة والتنقل التي يتمتع بها الذكور الكبار مما يتيح لهم حرية الذهاب لطلب الخدمة الصحية أكثر مما تفعل النساء والأطفال. وعلى أي حال فهذه الظاهرة كانت أقل وضوحا في المناطق الحضرية ، وقد يعزى انخفاض نسبة المراجعات من النساء للمراكز الصحية إلى هيمنة الأطباء الذكور في معظم المراكز الصحية وهو ما يجعل بعض النساء يحجمن عن الذهاب الى الطبيب.

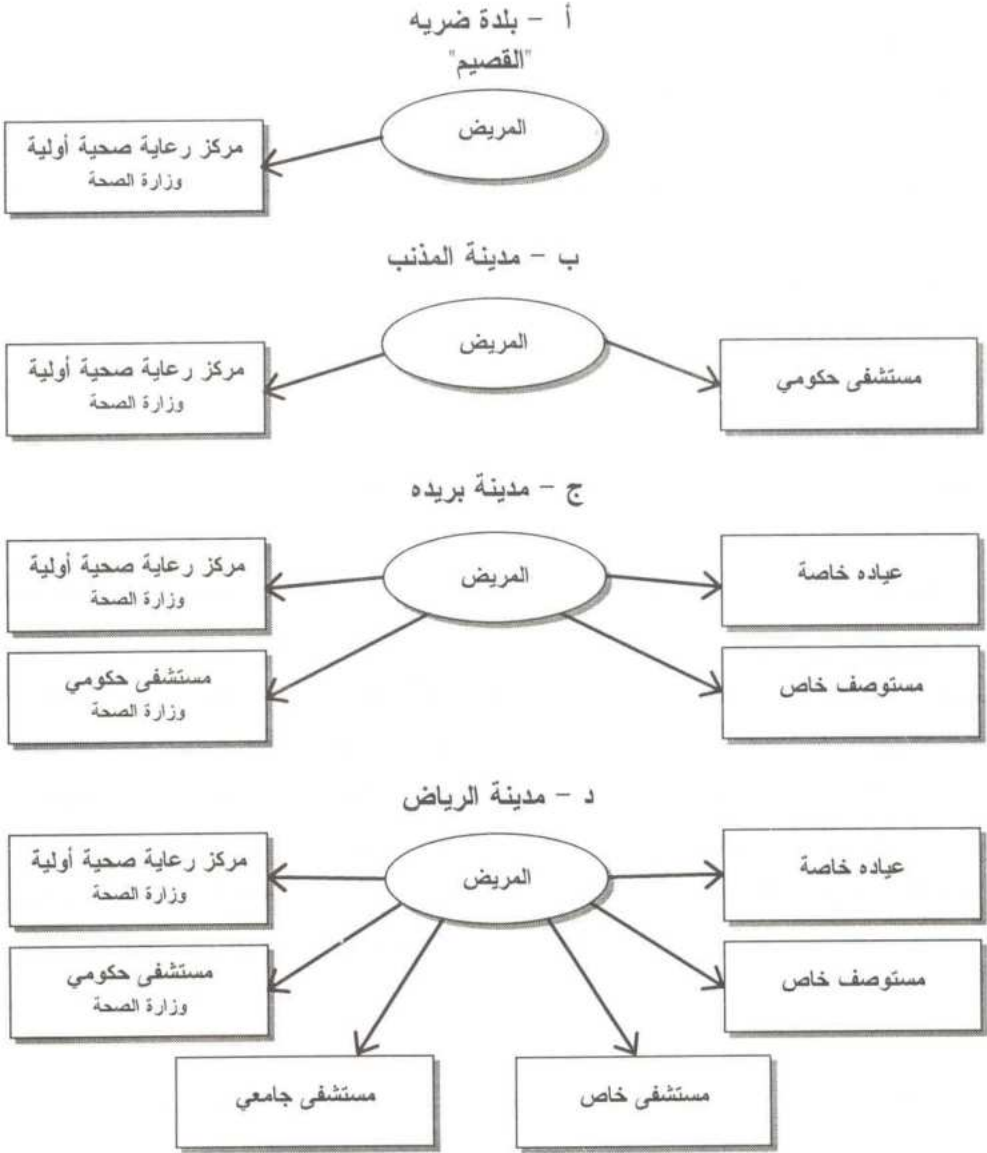
جدول رقم ٤٢

خصائص مختارة لسلوك مستخدمي مراكز الرعاية الصحية الأولية في ثلاث مناطق من القصيم ، ١٩٨٧

الخصائص	ضرية (٤ مراكز صحية)	قرى بريدة (٣ مراكز صحية)	مدينة بريدة (*)
متوسط المسافة لأقرب مركز صحي مجاور (كم)	٢٣	٧	٢٣
متوسط المسافة لأقرب مستشفى (كم)	١٤٤	١٦	٢٨
عدد العينة	١٩٢	١٤٣	٥٤١
نسبة المستخدمين الحضر من المجموع	٢١	٩١	٩٣٢
نسبة سكان البادية من جملة المستخدمين	٢٣ر٤	٤ر٢	٠ر٤
عدد مرات تكرار زيارة المركز الصحي			
ما بين ١-٢ زيارة في السنة	١١ر٥	١٤ر٠	٢٣ر٦
أكثر من ١٢ زيارة في السنة	٣٦ر٥	٣٨ر٥	٢٣ر٢
متوسط المسافة للوصول للمركز الصحي			
< ٥ كم . (%)	٥٧ر٩	٧٠ر٦	٧٢ر٧
٥-١٥ كم (%)	٢٧ر٦	٢٥ر٢	٢٠ر٣
> ١٥ كم (%)	١٤ر٦	٤ر٢	٦ر٩
نسبة المستخدمين الذين تستغرق رحلتهم بالسيارة أكثر من ٢٠ دقيقة للوصول للمركز الصحي	١٩ر٨	٢ر١	٩ر٥
سبب اختيار المركز الصحي			
قريب من المنزل (المسكن) %	٨٨ر٥	٧٣ر٤	٤٩ر٥
السمة %	٣ر١	١٦ر٨	٣٥ر٥
محول من مركز آخر (مكان آخر) %	٠ر٥	٠ر٧	٩ر٢

(*) العينة الخاصة بمدينة بريدة أخذت من عدد من المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة، والعيادات الخارجية لمستشفى بريدة المركزي ، وبعض المراكز الصحية الخاصة.

المصدر : Al.- Ribdi , 1990



شكل رقم ٣٧/أ : الخيارات المتاحة للمريض حسب حجم المركز الحضري

المصدر : Al-Ribdi, 1990

وبينما تبقى الدراسة المسحية التي أجريت في القصيم واحدة من أكثر الدراسات شمولاً فيما يتصل باستخدام الخدمات الصحية سواء من حيث حجمها أو تغطيتها لقطاع واسع من فئات المجتمع المختلفة ، لكن على الرغم من ذلك لم يكن ممكناً تغطية جزء من السكان ، هم أولئك الذين يعوزهم الوصول للخدمة على نحو كاف ، ربما أمكن القول دون جدال انه ليس من بين سكان المناطق الحضرية من هو مقطوع من الرعاية الصحية لكن بعض سكان الريف ربما لازالوا محرومين من سهولة الوصول إليها أو إلى النوعية التي يحتاجونها بسبب افتقارهم لوسائل النقل الضرورية.

لقد بينت نتائج الاستبيان الذي اجري لمستخدمي مراكز الرعاية الصحية أن نحو ثلثي المراجعين لها يعيشون ضمن حدود ٥ كم من المركز الذي قاموا بمراجعته (زيارته) وهو رقم قريب مما توصلت إليه دراسات مشابهة في أماكن أخرى من المملكة (Al-Ghamdi, 1981). وعلى أي حال فإن عدداً من الناس في التجمعات السكانية النائية لازالوا يعيشون على بعد يزيد عن ٥ كم عن أقرب مركز صحي ، ولهذا فإن عدداً كبيراً منهم - وخصوصاً كبار السن والعجزة - ربما لازال يعوزهم الحصول على خدمات صحية كافية. الجدول رقم ٤٢ يوضح أن ٤٢٫٢٪ من مراجعي المراكز الصحية في ضرية قدموا من مسافة تبعد أكثر من ٥ كم ، ١٤٫٦٪ قدموا من أماكن تبعد أكثر من ١٥ كم ، لكن الحقيقة الواضحة هنا أنه حتى في هذه المنطقة التي تتناثر تجمعاتها السكانية فإن غالبية المراجعين (٥٧٫٨٪) قدموا من مسافة تقل عن ٥ كم ، وهذا ربما يوحي أن عدداً من يعيشون على مسافة أبعد من المركز الصحي يقومون بزيارات محدودة لها.

وفي الوقت نفسه أوضحت الدراسة أن المراجعين في المناطق النائية والذين يمتلكون وسائل نقل للوصول للمركز الصحي ، قاموا بشكل عام ، بالتردد على المركز أكثر مما فعل سكان المدن ، هذا على الرغم من أن سكان هذه المناطق احتاجوا إلى قطع مسافة أبعد في رحلتهم للوصول إلى أقرب مركز. وهناك عدد من العوامل ربما

تساعد على تفسير هذه الاختلافات في معدلات الاستخدام منها أن المراجعين (الزائر أو المريض) للمراكز الصحية في المدن على وجه العموم أفضل تعليماً ، وربما لا يقومون بزيارة المركز الصحي إلا عند الشعور بأنهم في حاجة فعلية لاستشارة الطبيب ، وفي المقابل فإن عدداً من المراجعين للمراكز الصحية في الريف يكررون الزيارة كنوع من العادة ولكون المراكز الصحية في الريف أقل ازدحاماً من تلك التي في المدن فليس هناك من المعوقات ما يثنيهم عن تكرار الزيارة مثل الانتظار لوقت طويل حتى يتمكنوا من الدخول على الطبيب. أما في - المدن حيث تتوفر إمكانية وجود بدائل متعددة - فالناس ربما يقومون بزيارات أقل إلى مركز صحي محدد لكنهم في الوقت نفسه قد يكررون زياراتهم إلى مراكز أو عيادات صحية أخرى حيث يمكن لهم وبسهولة مقابلة طبيب آخر في المدينة إذا اخفق الطبيب الأول في علاج مشكلتهم الصحية.

وأوضح المسح الميداني أيضاً أن نصف المستخدمين للمراكز الصحية في المدن اختاروا المركز الصحي بسبب أنه الأقرب إلى منازلهم بينما نسبة عالية اختارت ذلك بسبب سمعة أو شهرة الطبيب (المركز) أو بسبب تحويلهم من طبيب (مركز) آخر. أما في الريف فتقريباً جميع المراجعين - وفي كل مركز صحي على حدة - اختاروا المركز الصحي بسبب أنه الوحيد قرب مكان سكنهم (اقامتهم). مرة أخرى يحسن التأكيد على أنه في الوقت الذي يحصل الناس في قرى (ريف) المنطقة حالياً على درجة معقولة (مناسبة) من سهولة الوصول للخدمات الصحية الأساسية ، فإن الناس في المدن يتمتعون بإمكانات وخيارات أوسع (أرحب) ونوعية أفضل من الرعاية.

دراسة الحالة الثانية : التباين في توفير واستخدام الخدمات التعليمية والصحية في منطقة عسير

بينت الدراسة المسحية لمنطقة القصيم أن جميع السكان في كل أنحاء المنطقة يتمتعون بسهولة الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية ، أيضاً اتضح بأن سكان المدن

يتمتعون بمستوى أعلى من الخدمات مقارنة مع سكان الريف سواء في تعدد فرص الاختيار أمامهم أو نوعية الخدمة المقدمة لهم ، ولكن في أجزاء أخرى من المملكة والتي تتميز بقلّة عدد المراكز الحضرية الكبيرة مثل عسير فإنها مازالت تعاني من ضعف مستوى توفير الخدمات العامة ، وهذا ما يحاول هذا الجزء من الدراسة توضيحه.

تغطي منطقة عسير حوالي ٤٪ من مجموع مساحة المملكة العربية السعودية ، ولكنها تحوي أكثر من ١٠٪ من مجموع سكانها ^(٧) ، مما جعلها إحدى المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. حتى الآن لا توجد مدن كبيرة في المنطقة ، فمدينتا أبها وحميس مشيط - والتي قدر عدد سكانهما مجتمعتين بحوالي ١٤٣٠٠٠ نسمة في عام ١٩٨٥ - ^(٨) تشكلان معا أكبر تجمع حضري في المنطقة ، وتصل نسبة سكان المراكز الحضرية في المنطقة إلى حوالي ١٧٪ من جملة سكانها. وتعزى الكثافة السكانية العالية في عسير إلى عدد قراها الكبير حيث تحوي أكثر من ٤٢٨٠ قرية منتشرة في كل أنحاء المنطقة خاصة على طول قطاع السراة (شكل رقم ٣٧/ب). ويقع إلى الغرب منها وحتى ساحل البحر الأحمر قطاع تهامة الذي يتميز بانخفاض أراضيه وارتفاع درجة حرارته. أما قطاع الهضبة الشرقية والواقع إلى الشرق من قطاع السراة فيتميز بجفافه وارتفاع درجة حرارته خلال فصل الصيف وهو مماثل تهامة في انخفاض كثافته السكانية. وتشكل البادية معظم السكان في هذا القطاع. وحيث أن منطقة عسير لا تقع ضمن نسبة المناطق الحضرية الرئيسة في المملكة حيث لا يزال اقتصادها يعتمد بشكل كبير على القطاعات التقليدية (الزراعة والرعي) حيث ويعمل بها حوالي ٧٠٪ من القوى العاملة ^(٩).

لقد حققت منطقة عسير خلال السنوات الأخيرة تقدما كبيرا في توفير الخدمات التعليمية والصحية ، وبالتالي ضيقت الفجوة بينها وبين المناطق الحضرية ذات المستوى المرتفع من الخدمات العامة ، وكما أشير سابقا ففي عام ١٩٧٤ لم يكن هناك إلا حوالي ربع أبناء المنطقة في المدارس أغلبهم من البنين الذين يعيشون في المدن والقرى الكبيرة التي توجد بها مدارس ، ولكن في عام ١٩٨٦ بلغ مجموع المدارس الابتدائية القائمة أكثر من ٧٠٠ مدرسة للبنين وأكثر من ٤٥٠ مدرسة ابتدائية للبنات. وقد ساعد هذا

التقدم الكبير في إنشاء المدارس الابتدائية إلى نشر التعليم الابتدائي في كل أجزاء المنطقة ولذلك فإن الاهتمام - حاليا - منصب على زيادة فرص التعليم المتوسط والثانوي. وهو ما يجعل مهمة المخططين ضخمة لايجاد فرص التعليم لأكثر من ربع مليون طفل يتوزعون على أكثر من ٤٢٨٠ قرية.

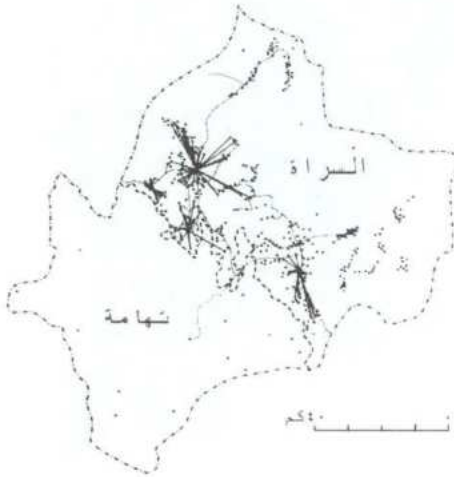


شكل رقم ٣٧/ب : تضاريس منطقة عسير

المصدر : Consultant Kenzo Tange & Urtec, 1978



شكل رقم ٣٨/ أ : مناطق خدمة مدارس البنين المتوسطة



شكل رقم ٣٨/ ب : مناطق خدمة مدارس البنات المتوسطة

المصدر : وزارة الصحة ، التقارير السنوية .

لقد تحقق تقدم كبير في توفير التعليم للبنين مقارنة بالإناث ، فأكثر من نصف طلاب الفئة العمرية المتوقع دخولهم المدارس الثانوية في المنطقة يواصلون تعليمهم الثانوي عام ١٩٨٦ ، في حين أن أقل من ٢٠٪ من الطالبات في العمر نفسه في المدارس الثانوية. لقد سبق توضيح أن صغر حجم القرى وانتشارها الواسع في عسير وفي المنطقة الجنوبية بشكل عام حد من تحسين الخدمات التعليمية خاصة بعد المرحلة الابتدائية ، وذلك بسبب زيادة تكلفة توفير المدارس الصغيرة مع مناطق خدمة صغيرة. لقد كان معدل حجم المدرسة في منطقة عسير عام ١٩٨٦ حوالي ٩٩ طالبا مقارنة مع حوالي ١٦٥ طالبا على المستوى الوطني ، ولكن معدل حجم المدرسة في منطقة عسير قد يخفي الحاجة إلى افتتاح مزيد من المدارس الصغيرة لخدمة القرى الصغيرة المبعثرة. ومثال على ذلك بلغ متوسط حجم مدرسة البنين في مدينتي أبها وحميس مشيط حوالي ٣٢٤ طالبا في عام ١٩٨٦ ، أما متوسط حجم المدرسة في القرى المحيطة بهذا التجمع الحضري فكانت حوالي ١١٨ طالبا ، في حين أن أكثر مدارس القرى الأخرى أقل من ذلك بكثير، فمدرسة واحدة في تهامة بلغ عدد طلابها ٩ فقط.

وحيث أن أغلب سكان المنطقة من سكان القرى فقد أثر هذا في تشكيل نمط توفير الرعاية الصحية ، فانخفاض المستوى الصحي لأغلب السكان ومحدودية الخدمات الطبية القائمة في المنطقة حتى الستينيات الميلادية أظهر أهمية إعطاء الأولوية لتوفير الرعاية الصحية الأولية في القرى الرئيسة من المنطقة.

وطبقا للبرنامج الذي نفذ منذ ذلك الحين فقد تم استبدال العدد المحدود من النقاط الصحية التي كانت قائمة آنذاك بشبكة واسعة من المراكز الصحية بلغت ٢٣٨ مركزا أغلبها أنشئت في أوائل الثمانينيات الميلادية. ولذلك فإن منطقة عسير تحصل - في الوقت الحالي - على نسبة من المراكز أكبر من نسبة سكانها وأكثر من أي منطقة أخرى في المملكة ، ولكن أغلبها مراكز صغيرة وذات خدمات محدودة لمقابلة الحاجات الأساسية للسكان ، وعلى الرغم من كل ذلك فإن قرية واحدة من كل ٢٠ قرية تحوي مركزا صحيا.

وحتى وقت قريب فان قليلا من الاهتمام قد وجه نحو إنشاء غط متطور من المستشفيات العامة والتخصصية ، ولكن حصل تطور كبير في تقديم هذه الخدمات التخصصية خلال السنوات القليلة الماضية ، ويوجد في المنطقة حاليا ١٩ مستشفى أغلبها صغير وتقدم خدمات عامة لسكان المحافظات في المنطقة. ونتيجة لحجم التوسع في خدمات المستشفيات فقد زادت أعداد المرضى المنومين في المستشفيات بمقدار الضعف خلال خمس سنوات فقط. وعلى الرغم من هذا التطور في نظام المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية إلا أنها مازالت تقدم خدمات محدودة مقارنة بالخدمات المقدمة في المناطق الأخرى. ويمكن استنتاج هذا التفاوت بعدة طرق فيها مثلا أنه في عام ١٩٨٥ كان هناك طبيب واحد يخدم ١٥٠٠ نسمة مقارنة مع المعدل الوطني البالغ ١ إلى ٩٢٦ نسمة^(١٠).

توفير الخدمات واستخدامها في محافظة سراة عبيدة بمنطقة عسير

بالنظر إلى حجم منطقة عسير ، فانه من الضروري قصر التحليل التفصيلي على استخدام الخدمات الصحية والتعليمية في جزء ذي خصائص مشابهة للمنطقة بشكل عام (Al-Kahtani, 1988). ومحافظة سراة عبيدة تخدم هذا الهدف كواحدة من إحدى عشرة محافظة في منطقة عسير. تقع سراة عبيدة إلى الجنوب من أبها (شكل رقم ٣٧/ب) ويبلغ عدد سكانها حوالي ١٨٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩٨٧ ، أغلبهم يعيشون في حوالي ٤٠٠ قرية منتشرة على طول القطاع الجبلي الأوسط من المحافظة ، ويوجد على جانبه القطاع الشرقي وقطاع تهامة اللذان يتصفان بانخفاض كثافتهما السكانية ، لذا فان محافظة سراة عبيدة تعكس الصورة الطبيعية وغط الاستيطان لمنطقة عسير بشكل عام. وأهم مركز سكاني في المحافظة هو مدينة سراة عبيدة التي بلغ عدد سكانها حوالي ٦٨٣٠٠ نسمة في عام ١٩٩٢ ، وهي تحوي أهم الخدمات العامة مثل مقر المحافظة والبلدية وإدارة التعليم والمستشفى والمدارس الثانوية وأغلب المراكز التجارية وغيرها من الخدمات ذات المراتب العليا.

ولمقابلة الاحتياجات التعليمية لسكان القرى الكثيرة صغيرة الحجم فقد أنيطت الأولوية خلال السنوات الأخيرة لنشر التعليم الابتدائي في كل أجزاء المحافظة ، حيث تم إنشاء العديد من المدارس الابتدائية في القرى الكبيرة لخدمتها وخدمة القرى الصغيرة المحيطة بها. وحتى عام ١٩٨٧ كان هناك ٧٧ مدرسة ابتدائية للبنين ، و ٣٧ مدرسة للبنات ، ولاتتوفر معلومات رسمية كافية عن عدد الأطفال في سن التعليم في كل قرية لاستخدامها في معرفة الحاجة الحقيقية من الخدمات التعليمية. وعلى الرغم من ذلك فقد أظهر مسح عام ١٩٨٨ أن المدارس الابتدائية تستقبل الطلاب من كل القرى في المحافظة ، في حين أن مدارس البنات الابتدائية تستقبل التلميذات من حوالي ثلثي قرى المحافظة.

أما بالنسبة لانتشار التعليم المتوسط والثانوي فمن الواضح أن هناك قرى كثيرة بعيدة عن المدارس القائمة مما يزيد من صعوبة الوصول إليها ، والاشكال أرقام (٣٨/أ و ٣٨/ب) تبين مناطق خدمة المدارس المتوسطة للبنين والبنات عام ١٩٨٧ حيث تبين أن البنات اللاتي يستخدمن المدارس المتوسطة يأتين من حوالي ٢٦٪ من قرى المحافظة ، والبنين يقدمون من حوالي ٦٧٪ من قرى المحافظة. وهناك عدة قرى - خاصة في قطاع تهامة - مازالت تبعد أكثر من ٢٥ كم عن أقرب مدرسة متوسطة ، وعدد كبير من الطلاب مازالوا بعيدين عن أقرب مدرسة ثانوية.

في حين أن نظام النقل المدرسي يوفر حلا جزئيا لمشكلة البعد عن المدارس بالإضافة إلى أن عددا كبيرا من الطلاب يذهبون بسياراتهم إلى المدارس الثانوية ، إلا أنه لا توجد إلا مدرسة ثانوية واحدة للبنات في المحافظة عام ١٩٨٦ واقعة في مدينة سراة عبيدة ، ولذلك فإن عددا قليلا من البنات في سن التعليم الثانوي يستطعن مواصلة تعليمهن الثانوي.

بسبب الصبغة الريفية القوية محافظة سراة عبيدة فإن توفير الرعاية الصحية مازال محدودا بالرغم من أن تنمية الخدمات الصحية في مدينة سراة عبيدة جعلها تخدم

سكان أجزاء واسعة من المحافظة. ويتم تقديم الرعاية الصحية عن طريق ٢٣ مركزا للرعاية الصحية الأولية منتشرة في القرى الرئيسة من المحافظة ، وعن طريق مستشفى صغير عام في المدينة. ولذلك فإن ٦٪ فقط من القرى تحوي مركزا للرعاية الصحية وجميعها - تقريبا - تقدم الحد الأدنى من العناية الأساسية.

أظهر المسح أن ٣٨٪ من جميع مستخدمي المراكز الصحية في المحافظة يستخدمون المركز الصحي في مدينة سراة عبيدة ، ليس فقط لأنه يقدم خدمات طبية متنوعة مقارنة بالمراكز الأخرى ، ولكن بسبب أنه المركز الوحيد الذي يوجد به طبيبات ونتيجة لذلك يأتيه الزائرون من أغلب أجزاء المحافظة متجاوزين - في الغالب - المركز الصحي القريب منهم. كما بين المسح أيضا أن ٨٣٪ من مستخدمي هذا المركز الصحي يقطعون أكثر من ١٠ كم للوصول إليه ، وحوالي خمسهم يقطعون أكثر من ٢٠ كم. وبالمقارنة لا يبعد أغلب مستخدمي المراكز الصحية الأخرى في المحافظة عن ٥ كم. يبين الشكل (٣٩/ب) مناطق الخدمة الواسعة للمراكز الصحية ذات الفئة الأعلى والإمكانات الكبيرة ، في حين يوضح الشكل رقم ٣٩/أ محدودية مناطق خدمة المراكز الصحية الصغيرة من الفئة الأقل ذات الإمكانيات الضعيفة في المحافظة.

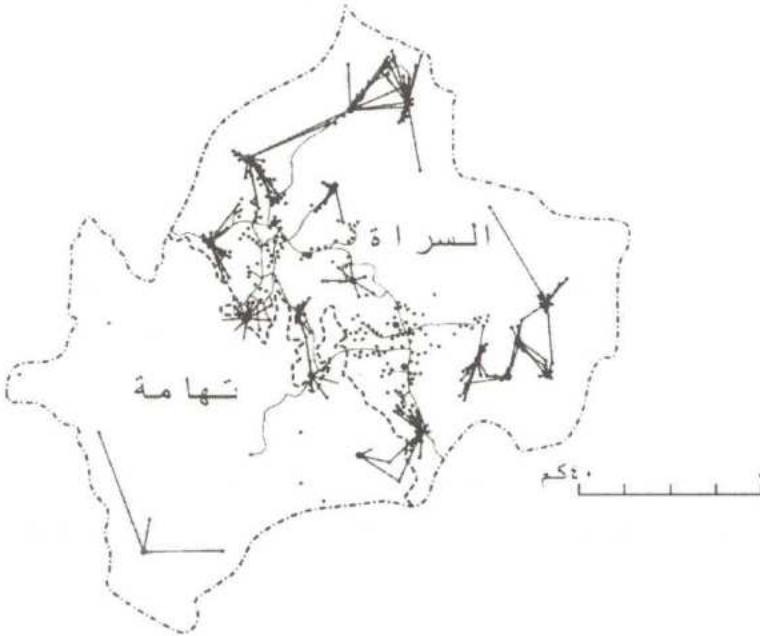
ان هذا المستوى من توفير الخدمات الصحية يمكن أن يترك بعض السكان - خاصة السكان الذين يعانون من صعوبة الانتقال والحركة في بعض التجمعات السكانية البعيدة - بدون هذه الخدمة الأساسية.

وباختصار ان أجزاء كثيرة من المحافظة - خاصة تهامة - مازالت تفتقد إلى أغلب الخدمات العامة ، بالإضافة إلى أن مستوى ونوع الخدمة مازال محدودا في أغلب الأماكن خارج المركز الحضري الصغير والوحيد في المحافظة.

الخلاصة العامة

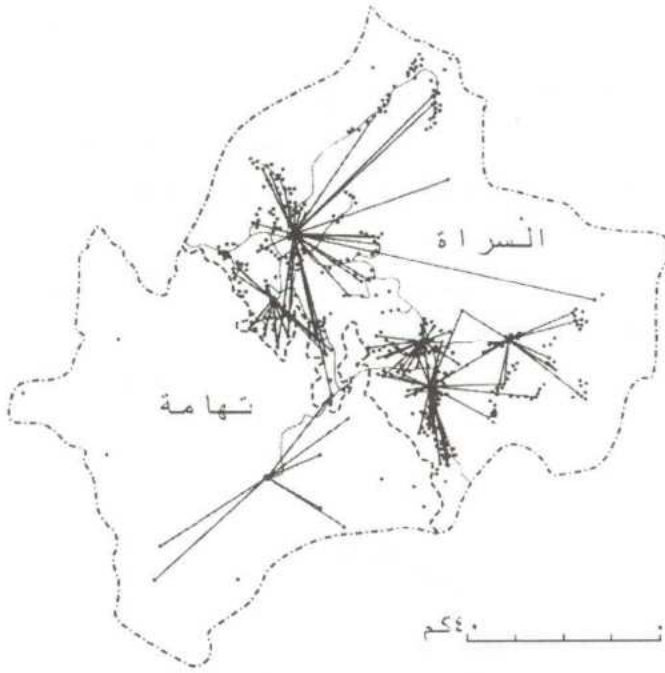
ان ما تم عرضه عن نمط توفير الخدمات واستخدامها في منطقتي القصيم وعسير يعزز ويضيف تفاصيل أكثر إلى النتائج العامة التي تم التوصل إليها في الجزء الأول من الدراسة ، وهذه النتائج يمكن استعراضها في النقاط التالية:

١) على المستوى الإقليمي ، يتضح بأن المناطق المركزية في المملكة ذات الهيمنة الحضرية مخدومة بالخدمات التعليمية والصحية بشكل أفضل من الأقاليم الهامشية في الشمال والجنوب.



شكل رقم ٣٩ / أ : توزيع رحلات انتقال المرضى إلى المراكز الصحية
الاقبل مستوى

المصدر : Al.- Kehtani, 1988



شكل رقم ٣٩/ب : توزيع رحلات انتقال المرضى الى المراكز الصحية
الاعلى مستوى

المصدر : : 1988 Al- Kehtani

٢) على الرغم من تضيق فجوة التباينات بين المناطق المختلفة بعد التوسع الكبير في توفير الخدمات العامة في السنوات الأخيرة ، إلا أن بعض هذه التباينات لايزال قائما.

٣) التباينات أيضا موجودة ضمن المناطق الواحدة ، فالقطاعات الحضرية مقارنة بالتجمعات الريفية تتمتع بسهولة الوصول إلى الخدمات العامة وتنوعها وتعدد الخيارات.

٤) في المناطق ذات المستوى الحضري المرتفع تم إحراز تقدم كبير في نشر الخدمات

التعليمية والصحية الأساسية إلى المناطق الريفية المحيطة. ولكن في المناطق ذات الصبغة الريفية فان توصيل الخدمات إلى كل قرية يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين.

٥) اتضح من دراسات الحالة (النماذج) أن هناك اختلافا في طريقة استخدام الخدمات بين سكان الحضر والريف ، والرغبة من جانب سكان الريف للحصول على مستوى مرتفع من الخدمات تشابه لما يقدم - عادة - في المناطق الحضرية. ونظرا لقرب تحقيق سهولة الوصول إلى الخدمات العامة في كل أرجاء المملكة فان هناك حاجة إلى دراسات تفصيلية عن مستوى استخدام الخدمات المختلفة من أجل توفيرها بأفضل الطرق المناسبة.

٦) ان النمو الكبير في سكان المدن خلال السنوات الماضية والذي يتوقع أن يستمر بالمعدل نفسه في المستقبل ، سوف يولد المزيد من الضغط على الخدمات التعليمية والصحية القائمة. وقد تبطىء الحاجة إلى خدمات إضافية في المناطق الحضرية نتيجة استمرارية عملية التحضر من سرعة التقدم في تحسين ونشر الخدمات المختلفة في المناطق الريفية.

وعلى الرغم من سياسة الحد من النمو الحضري عن طريق توفير مستوى مرتفع من الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية من أجل خفض تيار الهجرة الريفية نحو المدن إلا أن استمرار اعتماد الاقتصاد الوطني على العمالة الأجنبية يحد من نجاح هذه السياسة. لقد أظهر إحصاء عام ١٩٩٢ أن غير السعوديين - والذين يزيدون من الضغط على الخدمات الاجتماعية - يمثلون أكثر من ٢٧٪ من جميع سكان المملكة أغلبهم يعيشون في المدن الكبيرة.

ملاحظة :

- (١) تمت ترجمة هذا الجزء بتصريف محدود مع الالتزام بالإطار العام لما سبق ونشر في النسخة الإنجليزية.
- (٢) موضوع " التباين في توزيع الخدمات الصحية التابعة لوزارة الصحة والقطاع الخاص ١٩٩٥ " صفحات ٢٩٠-٢٩٦ ، وكذلك الهوامش ١-١٠ أضيفت من قبل الدكتور محمد بن صالح الربدي.

الحواشي :

- (١) استخدام مصطلح منطقة هامشية في هذا البحث يقصد به مناطق الأطراف لتمييزها عن المناطق المركزية.
- (٢) رغم تناقص نسبة الموارد الصحية التي تقدمها وزارة الصحة في السنوات الأخيرة ، نتيجة لنمو خدمات القطاع الخاص وكذلك الخدمات الموفرة من قطاعات حكومية أخرى ، إلا أن خدمات وزارة الصحة تتميز بانتشارها الجغرافي الواسع وتغطيتها لكل أجزاء المملكة ، واستنادا إلى بيانات التقرير الصحي السنوي (١٩٩٥) تبلغ نسبة الخدمات الموفرة من قبل وزارة الصحة من إجمالي الموارد الصحية بالمملكة كالتالي:

٦١٪ من المستشفيات	٦٤٪ من أسرة المستشفيات
٥١٪ من الأطباء	٥٨٪ من هيئة التمريض

كما بلغت نسبة المنومين في مستشفيات الوزارة ٦٠٫٤٪ من إجمالي المنومين في جميع المستشفيات ، و ٥٨٫٤٪ من العمليات الجراحية ، واستقبلت عيادات المستشفيات والمراكز الصحية ٧٠٫٣٪ من إجمالي المراجعين في جميع القطاعات الصحية في المملكة.

(العرض السابق لتباين التوزيع الإقليمي للخدمات الصحية كان مبنيا على أساس توزيع نسب السكان على المناطق حسب نتائج تعداد ١٩٧٤ ، إلا أن نتائج تعداد ١٩٩٢ - والتي نشرت عقب نشر النسخة الإنجليزية من هذه الدراسة - كشفت عن اختلاف كبير في توزيع السكان بين الفترتين ، ولهذا فقد رأى الباحث أن يضع دراسة إضافية تعكس الوضع الحالي لتوزيع الخدمات وربطها بتوزيع السكان حسب نتائج التعداد الأخير . وقد كشف تحليل البيانات الخاصة بعام ١٩٩٥ عن تغيرات هامة في توزيع الخدمات وتقليص التباين بين المناطق ، بل أن المناطق التي كانت تنال نصيبا أقل من نسبتها من جملة السكان أصبحت تحصل على نسب من الخدمات تفوق المناطق الأخرى.

بيرش ، القحطاني ، الربدي

(٤) كشفت نتائج تعداد السكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ (١٩٩٢) أن عدد سكان القصيم ٧٥١٦٤٢ نسمة يمثلون ٤٤ر٤٪ من إجمالي سكان المملكة ، منهم ٦١١٤٦٢ نسمة من المواطنين و ١٤٠ر١٨٠ نسمة من الوافدين ، ويعيش في مدينة بريدة مركز المنطقة ٣٣٪ من جملة سكان القصيم ، وفي المدن الخمس التالية لها (عنيزة ، الرس ، البدائع ، البكيرية والمذنب) يعيش نحو ٢٦ر٧٪ من إجمالي سكان المنطقة (وزارة التخطيط النتائج الأولية للتعداد ، ١٤١٦هـ).

(٥) يبلغ عدد المناطق الصحية في المملكة حالياً (١٤١٧هـ) ١٩ منطقة صحية ، بعضها يتفق مع المناطق الإدارية بينما مناطق إدارية أخرى قسمت إلى أكثر من منطقة صحية.

(٦) الموارد الصحية في القصيم (١٩٩٥) *

عدد هيئة التمريض	عدد الأطباء	عدد مراكز الرعاية الصحية	عدد أسرة المستشفيات	عدد المستشفيات	
٢٧٠٢	١٢٣٧	١٣٧	١٩٢٨	١٥	وزارة الصحة
١٧٤	١٧٩	**٢٠	٥١	٢	القطاع الخاص
٢٨٧٦	١٤١٦	١٥٧	١٩٧٩	١٧	الإجمالي

المصدر: وزارة الصحة ، التقرير الصحي السنوي ، ١٩٩٥ .

* لايدخل ضمنها الخدمات الصحية الموفرة من جهات حكومية أخرى مثل الوحدات الصحية المدرسية التابعة لوزارة المعارف وتعليم البنات والجامعات والمراكز الصحية التابعة لوزارة الداخلية والحرس الوطني .

** يضاف لها ٩ عيادات فردية خاصة .

(٧) أوضحت نتائج تعداد ١٩٩٢ ، أن عدد سكان منطقة عسير بلغ ١٣٣٩ر٣١١ نسمة يشكلون ٧ر٩١٪ فقط من إجمالي سكان المملكة ، مقارنة مع ١٠ر١٪ في عام ١٩٧٤ ، كما خفضت نسبة سكان المنطقة الجنوبية (عسير ، جازان ، الباحة ونجران) من ٢١ر٠٦٪ عام ١٩٧٤م إلى ١٦ر٧٧٪ عام ١٩٩٢ .

(٨) بينما قدر سكان أبها وخميس مشيط بنحو ١٤٣ ألف نسمة عام ١٩٨٥م ، فقد كشفت نتائج تعداد ١٩٩٢ أن عددهم يصل إلى ٣٣٠ر١٨٦ نسمة (١١٢ر٣١٦ نسمة للأولى و ٢١٧ر٨٧٠ نسمة للثانية) .

(٩) هذه النسبة تعكس الوضع في النصف الأول من الثمانينات الميلادية .

(١٠) المعدلات السابقة مبنية على نسب سكان المناطق حسب تعداد ١٩٧٤ ، ونظرا للنمو الكبير الذي تحقق في قطاع الخدمات الصحية في المنطقة الجنوبية خلال السنوات الماضية ، فقد حققت هذه المنطقة معدلات أفضل من مناطق أخرى ، وكما ورد في الجدول رقم ٤١ ففي المنطقة الجنوبية عام ١٩٩٥ هناك طبيب واحد لكل ٧٧٩ نسمة وهو معدل قريب من المعدل الوطني البالغ طبيب لكل ٧٤٧ نسمة.

دور الدولة في تشكيل الأنماط العمرانية

فيصل المبارك

شهد القرن العشرون نشوء الدول المستقلة بعد عهود طويلة من هيمنة الأنظمة التقليدية وفي بعض مناطق العالم القوى الاستعمارية عليها.. وعن دور الدولة في البلدان النامية كقوة سياسية في تشكيل البيئات والأنماط العمرانية فهناك فقر في مضممار الأبحاث والدراسات حول دور الدولة في تكوين وتشكيل الأنماط العمرانية.

في هذا البحث سيكون التركيز منصبا على التنمية العمرانية المعاصرة في المملكة العربية السعودية منذ توحيدها في العام ١٩٣٢ حيث لعبت الظروف الاقتصادية الواعدة والاستقرار السياسي دورا في استحداث نموذج عمراني يجمع بين الاحتياجات العمرانية المتغيرة وبين اساليب وأنماط التخطيط الحديث الذي تبلور في الغرب.

لقد جاء التحضر المعاصر نتيجة للثورة الصناعية التي بدأت في الغرب في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي ، وعلى عكس التحضر في العالم المتقدم ، تأثر التحضر في البلدان النامية بصورة مباشرة بالعوامل الاقتصادية والسياسية للدول المستعمرة لها وبعد تحريرها بالاعتماد على التقنية الحديثة بوجه عام ، ومن ذلك مجالات التخطيط العمراني والعمارة. ولايعني التحضر مجرد تزايد سكان المدن وتزايد أعدادها ، وإنما تطور في المضممار الاقتصادي والصناعي مما يفرض لزيادة في أعداد المدن والتخصص الوظيفي. وفي استجابتها للتأثيرات والقوى الاقتصادية والسياسية الخارجية فقد واجهت عمليات التنمية العمرانية في البلدان النامية سلاسل من المعضلات والمصاعب أعاققتها كثيرا وماتزال تعوقها عن بلوغ المطامح والآمال المرجوة مثل التركيز السكاني في عدد محدود من المدن وتدهور البيئة العمرانية وتدني نصيب الفرد من المرافق والخدمات

العامة. الخ ، مما يشكل تحديات ينبغي التصدي لها والبحث في أنسب الحلول واستشراف آفاق التحضر السليم (Smith and Feagin, 1987).

لقد كان لعوائد النفط الفضل في تمكين الحكومة السعودية من وضع سلسلة متتابعة من خطط الإنماء الاقتصادية وتنفيذ برامجها مما نجم عنه حفز الاقتصاد الوطني ونشوء تغيرات وتحولات في تركيبة المجتمع السعودي والشبكة الحضرية وإيجاد نظام إداري متسلسل للمراكز الحضرية ودعم استثمارات القطاع الخاص ووضع مجموعة نظم وقواعد لاستعمالات الأراضي والبناء. وترتب على دور الدولة المركز والرائد في التنمية الاقتصادية والعمرانية حصر أنشطة التخطيط وصياغة السياسات والتوجهات العامة في الأجهزة المركزية .

إطار الدراسة

سوف يتم تقويم وتحليل أثر الدولة في تشكيل البيئات والأنماط العمرانية المعاصرة في المدن السعودية من خلال التركيز على القرارات الحكومية ، حيث تم لهذا الغرض اختيار ثلاث مدن ، الأولى الرياض كنموذج إداري والثانية عرعر كنموذج صناعي والثالثة حريملاء كنموذج زراعي.

وقتل الرياض مركزا إداريا نشطا باعتبارها العاصمة السياسية للبلاد ومقر الحكم وتعداد ٣٢ مليون نسمة في عام ١٩٩٦ . أما عرعر فتمثل نموذجا صناعيا نشأ في أوائل الأربعينيات كورشة صغيرة لخدمة وصيانة محطات الضخ الخاصة بأنايب البترول (التابلاين) ، بلغ تعدادها ١٠٨.٥٥ نسمة في عام ١٩٩٦ وتقع في منطقة الحدود الشمالية بالمملكة. وبالنسبة لحريملاء فهي بلدة زراعية صغيرة تبعد ٥٠ ميلا إلى الشمال من الرياض ، وقد بلغ تعدادها ٦٦٣٢ نسمة في عام ١٩٩٦ .

وفي الفصل إيجاز لأبرز خصائص وسمات البيئات العمرانية التقليدية في المدينة الإسلامية ، ومقارنة لها مع البيئات العمرانية الحديثة التي تحمل ملامح التخطيط الغربي

من خلال استعراض لمراحل التنمية العمرانية للمستوطنات الثلاث موضع الدراسة. ويخلص الفصل إلى ضرورة تأصيل خصائص النمط العمراني النابع من البيئة المحلية في المملكة العربية السعودية.

أثر التشريع الإسلامي في تشكيل البيئات العمرانية التقليدية في المدينة الإسلامية

في ظل التقنية المتاحة ، ظلت مدن ما قبل الثورة الصناعية في مختلف بقاع العالم محافظة على حجمها ضمن مسافات سير معقولة وهي الخاصية التي استمرت تميز مدن ما قبل الصناعة ، حيث أن عدم توفر وسائل النقل والاتصال آنذاك أعاق تلك المدن من أن تنمو وتتوسع. ولكن فهم كنه التغير العمراني يتطلب دراسة متعمقة للثقافة المحلية . يعلق رياض حسن (Riaz, 1969) على طبيعة العمران الإسلامي فيقول بأن "أية دراسة تحليلية لتطور العمران الإسلامي لابد وأن تبدأ بتقصي المثل الدينية وكذا المضامين والأطر الثقافية وقواعد السلوك الاجتماعي في البيئة العمرانية التقليدية التي كان لها أكبر الأثر في تشكيل البيئات العمرانية في مدن العالم الإسلامي حيث أكد المستشرقون على التأثير الكبير للمثل والأخلاقيات الإسلامية على أفعال وتصرفات وسلوك الإنسان وعلى ظاهرة التحضر السكاني والنسيج العمراني للمدن الإسلامية (Abu Lughod, 1987).

لقد أوضح كل من آيسنشتات وشاكار (Eisenstadt and Shachar, 1987) بأن "كينونة المجتمع الإسلامي قائمة على مراعاة قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية السمحة وفق تفسيرات واجتهادات علماء وفقهاء الإسلام وتطبيقها من قبل الحكام" ، ويؤكد لنا البحث العلمي الأثر الكبير للشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسيرة النبوية الشريفة في النظم والبنى العمرانية في المدن الإسلامية (Al-Hathloul, 1981) حيث عمد فقهاء وعلماء الإسلام إلى تطبيق نظم التحكم في البيئة العمرانية وحل قضايا التنازع الاجتماعي استناداً إلى أصول الفقه الرئيسة المتمثلة في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف (ومن ذلك قضايا ملكية الأرض وتصميم فتحات ونوافذ وأبواب

المسكن حفاظا على الخصوصية الذاتية للجوار). ويمكن توضيح أثر التشريع الإسلامي في تكوين البيئات والأشكال العمرانية التقليدية في المدينة الإسلامية على النحو التالي:

١- الاستعمالات الرئيسية للأراضي : ادخل الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) نظام الخطة كوحدة للتخطيط في المدينة المنورة حيث أقطع الخطط (ومفردتها خطة) للقبائل المختلفة والدور للأفراد ، واستمرت العملية فيما بعد من قبل الصحابة في أمصار آسيا وأفريقيا عبر قادة الجيش ، وقد كونت الخطط أحياء المدينة الأصلية وترك التقسيم الفرعي للخطط أو الاقطاعات لسكان الحي حسب الحاجة واستمر تقسيم الأراضي سائدا في معظم إن لم يكن في جميع المدن العربية والإسلامية ، حيث كان يتم تنظيم التقسيمات وتحديد موقع السوق الرئيس حول المسجد الجامع ، كما كان متبعاً في عهد الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) .(Al-Hathloul, 1981: 31)

٢- ملكية الأراضي : يمثل التشريع الإسلامي عاملاً مهماً في عملية تشكيل وتحول وتقسيم الأراضي في أحياء المدن العربية والإسلامية ، مثال ذلك حق الشفعة الذي يعطي للجار الأفضلية في شراء بيت جاره لو قرر الأخير بيعه ، حيث ساعد استخدام هذا الحق أحياء المدينة في احتفاظ الأحياء بشخصيتها الاجتماعية الخاصة بها. والعامل الآخر الذي لعب دوراً كبيراً في تشكيل الأحياء داخل المدينة العربية والإسلامية تقسيم الأراضي والدور حسب قواعد الميراث حيث فصلت الشريعة الإسلامية قواعد وأسس التوزيع العادل للميراث (أرض ، دور ، ممتلكات) بين ورثة المتوفي ، كما ورد في التقسيم جواز الاستطراق ضمن الممرات والدهاليز الواقعة ضمن أجزاء الدار بعد تقسيمها ، وحيث كان الكثير من التقسيمات الفرعية يتم حسب الحاجة لتحقيق الوصول إلى أجزاء الدور ، وكان لمفاهيم السكان حول ملكية الأرض وحق الإرتفاق بالأفنية أمام الأملاك الأثر في تشكيل الطرق والشوارع المتعرجة والضيقة التي تميز نموذج النمو العمراني في المدن العربية والإسلامية (Al-Hathloul, 1981; Hakim, 1986).

٣- فراغات الحركة : أقل عرض للشوارع والأزقة العامة في المدينة العربية والإسلامية وضع حسب قول الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) وهو سبعة أذرع (الذراع يعادل ٣٣ر٣-٣٥ر٣م) ، وبالنسبة للماشية فينبغي أن تكون بعرض ٢٠ ذراعا ، أما عرض الأزقة بين الدور فيكفيها أربعة أذرع ، وكان الفقهاء قد حددوا ارتفاع الممرات بما يكفي ارتفاع الرجل راكبا بعيرا (Hakim, 1986).

٤- إزالة الضرر : يستند مبدأ الأذى والضرر على أساس عدم التسبب بهما كالإزعاج من جراء تجاوز الاستعمالات المتنافرة للأراضي أو العناصر العمرانية. وقد قام فقهاء الإسلام بتطوير هذا المبدأ اعتمادا على القرآن الكريم وقول الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) "لا ضرر ولا ضرار". وأعتبر هذا المبدأ حاسما في تحديد مواقع الحرف والمهن والصناعات وعزلها عن المساكن في المدينة العربية والإسلامية.

ومن منطلق عدم الإضرار بالجوار فقد ضمن التشريع للجار حقه في الحفاظ على خصوصيته وحرمة الذاتية من خلال تصميم الفتحات والأبواب والنوافذ ، وقد روي عن مالك قوله "لا يحق لجار أن يتسبب في إلحاق أذى أو ضرر لجاره ولو كان فعله ضمن حدود ملكيته" (Al-Hathloul, 1981).

٥- المؤسسات المنظمة للبيئة العمرانية في المدينة العربية والإسلامية : آراء وأحكام الفقهاء السابقة كان لها تأثيرها في تشكيل البيئات العمرانية والتقليدية في المدن العربية والإسلامية. ولضمان تطبيق تلك القواعد والأحكام كان لكل من القاضي والمحتسب ونوابهما دوره في ضمان تنظيم أمور البناء والعمران وحماية المصلحة العامة في البيئات العمرانية التقليدية. وقد تضمنت مسؤوليات القاضي مراقبة المباني كما دل عليه الأثر في تونس حيث كان القاضي أو من يفوضه بالخروج إلى الشوارع والطرق يكف أذى أو ضرر ما يقع تحت نظره من أسقف آيلة للسقوط أو حائط متصدع حتى وان لم يشتكي من ذلك المجاورون ، وفي المدينة المنورة كانت إجراءات القضاء تتضمن قياس عروض الشوارع والطرق أمام

المنزل التي سيعاد بناؤها للتأكد من عدم التعدي على حق المرور العام من جراء البروز بالأجنحة والأبنية إلى فضاء الطرقات العامة والأزقة أو جرح خصوصية الجوار ، كذلك روي عن استشارة القضاة لأهل الخبرة الفنية لإبداء مرئياتهم ومشورتهم في قضايا الضرر ومنازعات الملكية ومعاملات الأوقاف من استبدال وإيجار وإعادة بناء وإعادة بناء الوقف^(١) (Al-Hathloul, 1981; Hakim, 1986). وفي ظل قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية تمتع السكان بدرجة كبيرة من السيطرة في إدارة شئون أحيائهم ، ومن ذلك حقوقهم في بناء منازلهم والانتفاع بالأفنية والأزقة كونها فراغات مفتوحة شبه خاصة ذات منفعة مشتركة بينهم ، وفي حال التنازع بين المتجاورين كان يلجأ للتحكيم الشرعي والفصل بين الاطراف المتنازعة. لقد كان للاستغلال الامثل من قبل السكان لتقنية البناء المتوفرة واعتبارهم الدقيق للمحددات البيئية للموقع والاهمية التي يعلقونها على الضوابط الشرعية دورا كبيرا فيما نراه من تشابه بين المستوطنات الاسلامية التقليدية.

الخصائص العمرانية التقليدية وأثرها في تشكيل العمران

تميزت البيئات العمرانية التقليدية في المملكة العربية السعودية بعدة خصائص وسمات وهي:

- ١) الاستقلالية في إدارة شئونها المحلية.
- ٢) اقتصادها الكفافي.
- ٣) الأشكال التقليدية للملكية الأراضي المشوبة بالإثراء العفوي للأراضي والتعامل مع الأرض كمورد اجتماعي ، مقارنة بمعاملتها كسلعة في العمران المعاصر.
- ٤) النمو العضوي النابع من البيئة والإمام بأحوال المجتمع.
- ٥) التكاليف الاجتماعي في بناء المساكن على اختلاف دخل الأسر.
- ٦) الإحساس الجماعي الكبير بالمسؤولية من جانب السكان إزاء توفير الخدمات والمرافق العامة مع أدنى حد من التدخل الرسمي.

الإدارة شبه المحلية ورقابة الدولة

تمتعت البيئات العمرانية التقليدية بإدارة شبه مستقلة لشؤونها الداخلية يمارس فيها السكان حقوقهم في تنظيم النمو المحلي مجتمعهم تحت إشراف الأمراء ، وكان الهيكل العمراني يضم أحياء تسكنها عائلات كبيرة ممثلة بمجموعة من الأعيان اعتاد الأمراء على مشاورتهم في الشؤون المحلية وشئون ما بين المدن. وبهذا الشكل التقليدي للقيادة كان الحكام المحليون يعتمدون على مزيج من تقديرهم الشخصي لأموال قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية والتشاور مع أهل الرأي والخبرة من السكان ، وفي بعض الحالات كانت لسلطة الأمراء تأثيرها على القبائل والقرى المجاورة ، وعلى ذلك "تشكل الخيط العمراني التقليدي عبر الاتفاق المتبادل والأعراف السائدة بأقل ما يمكن من التدخل الرسمي " (Akbar, 1988).

الاقتصاد

شكلت الزراعة قديما الدعامة الأساسية لاقتصاد غالبية المدن والقرى بالمملكة ، بينما زادت مستوطنات الساحل عليها نشاط صيد الأسماك وأنشطة بحرية أخرى كوسيلة للعيش. ويستثنى من ذلك التصميم المدينتان المقدستان مكة المكرمة والمدينة المنورة اللتان كان اقتصادهما ومنذ فجر الإسلام مرتبطا بالحج. ومع ذلك ، يذكر هنا أن غالبية الاقتصادات كانت مقصورة على أشكال تقليدية بسيطة غير منظمة (اقتصاد مباشر) بعيدة عن المخاطر ومجازفات الربح. ونظرا لعدم وضوح المسؤوليات والعزلة الجغرافية حينذاك وقساوة المناخ الصحراوي لم يكن النمو الاقتصادي كافيا لتحقيق رخاء اقتصادي ، وكانت مدن الرياض وحريملاء تمثل النمط السائد في وسط الجزيرة العربية حيث الغالبية من السكان منخرطة في الزراعة التي كان فائضها بأكمله لا يكفي سوى قلة من السكان ، وقديما دأب السكان على مقايضة حاصلاتهم الزراعية (من حبوب وقمر...) مقابل الحصول على الخدمات والسلع الأخرى خصوصا في وسط شبه الجزيرة العربية لأن استخدام النقود في المبادلات كان نادر الحدوث^(٢).

وقد اعتمدت المدن التقليدية على جباية الزكاة الشرعية والرسوم من القاطنين في كنفها (العبادي ١٩٨٠) وكانت المؤسسات الإسلامية وتحديد الأوقاف تقوم بتشبيد وتشغيل الجسور والمدارس وموارد الشرب والمساجد واستراحات الطرق مما يقع عبئه حاليا على كاهل الحكومة المركزية. ومجمل القول أن اقتصاديات المدن التقليدية لم تكن منظمة كما كان التدخل الرسمي في شؤونها في أضيق الحدود ، وكل ذلك من باب حرية الدخول والاعتماد على الموارد المحلية وملكية الاسرة وصغر الأعمال التجارية آنذاك والعمل المكثف والمهارة المكتسبة من المران والتعليم.

تخطيط وتصميم البيئات العمرانية التقليدية

تشكلت البيئات العمرانية التقليدية نتاج قواعد وتقاليد بناء دأب المجتمع المحلي على قبولها والعمل بها مستخدما بذلك المعارف الفنية والخبرات والموارد المحلية المتاحة. وكانت استعمالات الاراضي وغالبيتها سكنية محدودة بالمقارنة مع البيئات العمرانية المعاصرة ، كما كان للنسق القرابي تأثير أكبر من اسعار الاراضي في تشكيل الاحياء السكنية في البيئة العمرانية التقليدية ، كذلك استخدام التقنيات البسيطة المتوفرة في المجتمع التقليدي يفسر تقارب التشكيلات العمرانية ، وعدم توفر وسائل النقل يفسر هو الآخر عدم الانتشار والتناثر العمراني وهي الصفة الغالبة على العمران المعاصر في المملكة العربية السعودية ، وبالنسبة للفراغ المفتوح للحركة فقد كان ضيقا ومتناسبا وظيفيا مع مقياس حركة الانسان^(٣).

وعلى مستوى المباني الفردية فقد كان التصميم المعماري لها متسقا مع القيم والتقاليد الاجتماعية الاسلامية المتعارف عليها والتي انعكس تأثيرها على مجمل الاشكال والتكوينات العمرانية للمدينة^(٤) ، فالفتحات والنوافذ والمداخل كانت تصمم من منطلق الاحترام والفهم الضمني لخصوصية الجوار^(٥). كما عكس التصميم الداخلي للفراغ الاهتمام بالنواحي المناخية والاسرية والايكولوجية ، فالمساكن في تجمعات متقاربة على تقسيمات الاراضي وغير منتظمة وشبكة من الطرق والممرات المتعرجة المظلة لتلطيف حر الصيف في البيئات السكنية الصحراوية على عكس المستخدم حاليا

في الفيلات السكنية الحديثة والعمارات المتباعدة التي تعتمد على الاجهزة والتقنيات الحديثة في مجال تكييف الهواء (كالكهرباء والعزل الحراري) مبقية على مساحات شاسعة من المدينة تحت وطأة الظروف الجوية.

وينظر الى نمو الاشكال والتكوينات العمرانية كمحصلة لخبرات ومعارف متصلة وتقاليد واعراف اجتماعية مرعية في المجتمع ، اذ لم تكن هناك خطة مدروسة باستعمالات محددة وبرامجها التنفيذي. كذلك لم تكن هناك أنظمة ولوائح وتعليمات عامة (أوامر سامية على سبيل المثال) كما لم يكن التوسع العمراني كبيرا ولم توجد في الماضي مخططات عامة ، أي أن ايا من ضوابط التخطيط العمراني المعاصر لم تكن موجودة في السابق. وبذلك يمكن القول بأن مانراه من أنظمة نقل حديثة ومن التدخل المنظم في مجالات التخطيط والتصميم والتنمية العمرانية من قبل الدولة بدى قبل اكتشاف النفط بعيد الحدوث. وبشكل عام ، لقد كانت اضافة استعمالات جديدة للاراضي للاغراض السكنية أو التجارية أو الزراعية تتم فقط بعد تأمين حقوق الاطراف المتأثرة.

ملكية وتوزيع الأراضي

كان نمو المدن القديمة بطيئا وبسيطا وكانت تقسيمات الاراضي على الأراضي الخالية تتم حسب الحاجة وبصورة تدريجية تبعا لتعدد الناس ، أما الزيادات السكانية فكانت تحيق بها احيانا كوارث طبيعية مفاجئة أو صدمات دامية بين قاطني المدن أو غزوات الأعراب ، وغلب على اقتصاد المدن القديمة التقشف والجفاف والعجز عن توفير موارد مالية كافية مما قلل كثيرا من قدرات المدن على التوسع. ولهذا كان النمو العمراني في ظروف كذلك غير مجد اقتصاديا لانه كان ينظر الى الارض كمورد اجتماعي اكثر منه كقيمة مادية ذات خصائص رأسمالية ، مع استخدام حق الشفعة الذي أقره التشريع الاسلامي والذي يعطي الجار الافضلية في شراء ملكية جارة لو قرر الاخير البيع مما ساعد كثيرا أحياء المدن على الاحتفاظ بشخصيتها الخاصة من حيث تواجد الاقارب في الحي الواحد دوثما غرباء بالرغم من تفاوت مستويات الدخل.

وبالنسبة لتوثيق النمو العمراني والبنى والنظم العمرانية فلم يكن أمراً متبعاً ، إذ كانت ملكية الارض تؤول للفرد بمجرد اعمارها لها ونادراً ما كانت هناك حاجة لتسجيلها بصورة نظامية لان اعتراف واقرار المجتمع بها كان كافياً لاثباتها وكان امام المدينة يقوم بتوثيق الملكية عند اللزوم^(٦) . وفي حال ظهور تنازع ما كان يصار الى احضار الشهود امام الأمير أو القاضي لحل النزاع.

لقد اتسمت تقسيمات الاراضي بعدم انتظاميتها ذلك لان البناء كان يتم حسب الحاجة مما ولد الشكل غير المنتظم للقطع وللشكل العمراني للمدينة بعكس التشكيلات العمرانية المعاصرة التي يتم فيها تحديد ابعاد القطع مسبقاً.

ملكية الدور

في المدن القديمة كانت المنازل تشاد من قبل الساكنين بأساليب وطرق بناء بسيطة مستخدمين في الغالب مواد البناء المحلية ، واذا زاد حجم الاسرة كان يعتمد الى اضافة غرف للمسكن القائم أو بناء مساكن جديدة والحاق ملكيتها بالمسكن الأصلي وعلى عكس ذلك كان يتم تقسيم الدور أو العقار الموروث الى اجزاء أصغر بين الورثة تبعاً لاحكام الميراث التي شرعها الاسلام مع جواز حق الاستطراق ضمن الممرات والافنية الى الدور الجديد المقسمة مما كان يستوجب ادخال تعديلات على المباني القائمة أدت بظهور الممرات والازقة المتعرجة والدروب غير النافذة في احياء المدن الاسلامية التقليدية ، واحياناً ما تقام بوابة في بداية الدرب غير النفاذ تفضي لمجموعة من المنازل التي تعود لعائلة ممتدة.

لقد كانت عملية اضافة ملحق للمنزل أو بناء منزل جديد تتم بالجهود الجماعية والمساهمة المالية من جانب افراد الاسرة والاقارب والجيران ، ولعدم وجود مؤسسات اقراض في الماضي كان رب الأسرة يلجأ ، كما في حالات الزواج ، للاقتراض من الغير لدفع تكاليف المواد والاعمال اللازمة ، وفي وسط الجزيرة العربية كانت المنازل تشاد باستخدام طرق بناء قديمة تعود لآلاف السنين (حوائط حاملة من لبن الطين المجفف وجذوع الأشجار وسعف وجريد النخيل) حيث كان البناء يتم في مدة

قصيرة نسبيا تصل الى خمسين يوما للمنزل المتوسط الحجم^(٧) ، واذا كانت الأسرة موسرة لجأت لاستئجار بنائين متخصصين باعمال البناء والتشييد.

الاستعمال العام للاراضي والبنية التحتية

كان السكان في المدن الاسلامية التقليدية يحافظون على بيئاتهم السكنية ، وكانت المدن الكبيرة تتمتع بمزايا اقتصادية ودخل ضريبي تتوفر بها مرافق عامة - حمامات عامة وانارة شوارع وطرق ممهدة ونظم صرف صحي مقابل فرض رسوم وضرائب على استخدامها ، كما كان يتم توفير الخدمات العامة كالمساجد والمياه والملاجيء والمدارس من خلال الاوقاف الخيرية ، ففي مدينة الرياض على سبيل المثال كان يوجد بها ٤٢ مسقى اقامها الوقف^(٨) ، الا أن المدن التي كانت تتواجد في اقاليم فقيرة كانت تفتقر الى وجود مثل تلك المرافق والخدمات. لقد كان السكان يشاركون جماعيا في صيانة محيطهم السكني ويسهمون بالتالي في عملية صنع القرار المؤثر في حياتهم اليومية^(٩).

حالات تطبيقية للاشكال والتكوينات العمرانية المعاصرة

سوف نتعرف في الحالات الثلاث التالية على أثر البرامج الانشائية الضخمة في التحول الى النمط المركزي في الادارة العمرانية والنمط الغربي في التصميم والتخطيط العمراني عوضا عن النمط العمراني التقليدي اللامركزي وتقنين الدولة لنظم البناء والعمران لمواجهة ضغوط التحضر السكاني وتلافي الجوانب السلبية للتنمية ، مما أثر كثيرا في الشكل العمراني للمستوطنات المعاصرة في المملكة العربية السعودية.

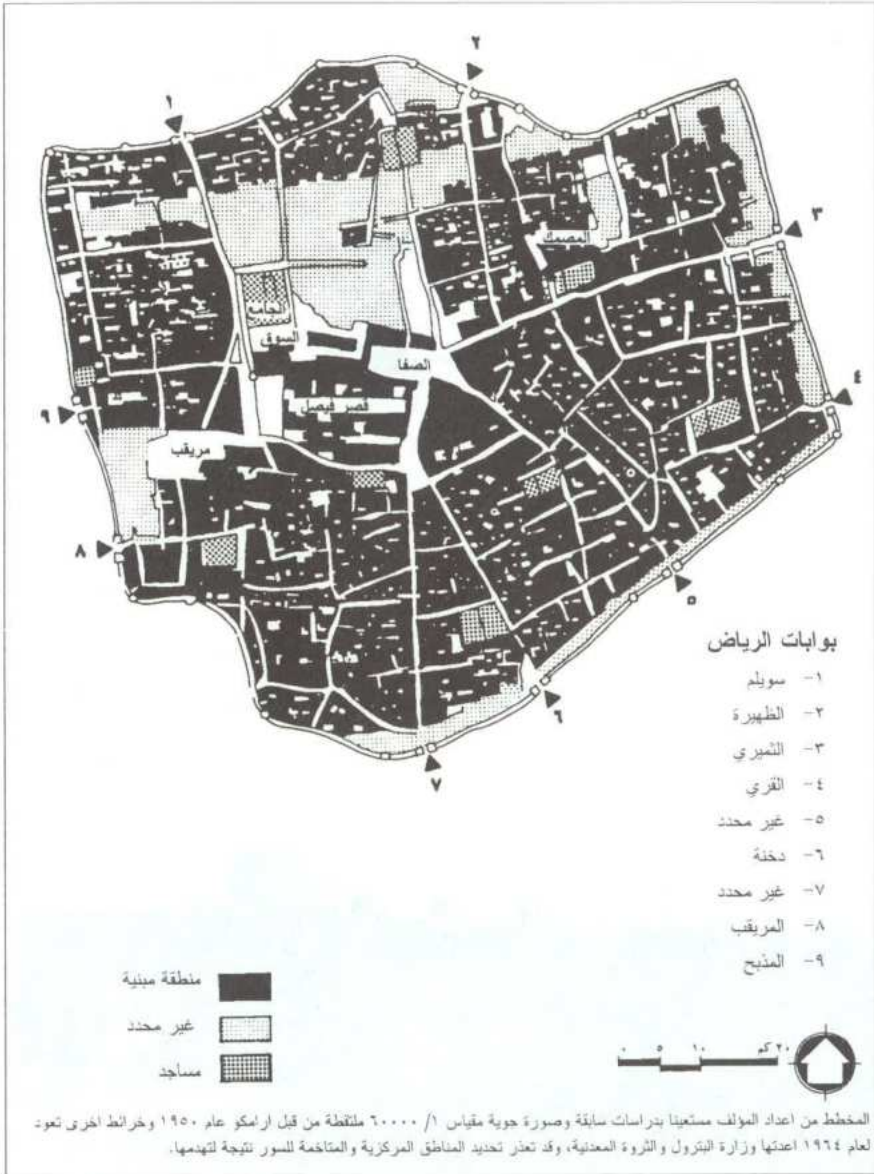
الحالة الأولى : مدينة الرياض كنموذج اداري

تعود أهمية مدينة الرياض في التاريخ الحديث الى العام ١٨٢٤ عندما اختارها تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود مقرا لحكمه عقب تدمير الدرعية المعقل السابق لآل سعود.. ولما أصبحت الظروف السياسية الاقليمية والدولية مواتية تمكن الملك عبدالعزيز

من استعادة الرياض في العام ١٩٠٢ بقيادة سلسلة من المعارك والانتصارات وابرام المعاهدات مع القبائل الكبيرة وحاكم المدن الى ان تمكن من توحيد البلاد تحت راية المملكة العربية السعودية في العام ١٩٣٢ .

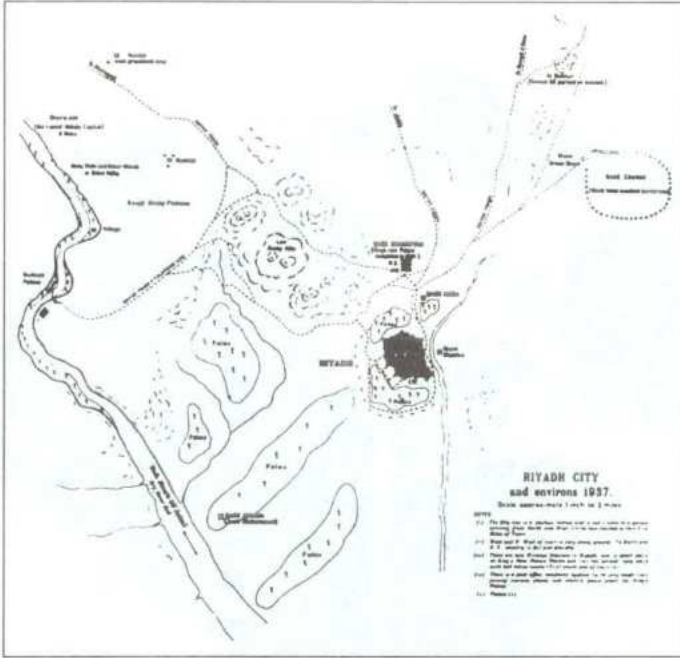
ويرى راندل (Randal, 1938) بأن بناء وتخطيط الرياض القديمة يماثل هيكل المدن الاسلامية التقليدية (مدن ما قبل الصناعة) حيث اشتمل على مسجد جامع وقصر للحكم وسوق ومبان سكنية. وقد شغل قصر الحكم ، الذي كان أعلى بناء ضمن الكتلة العمرانية المسورة حيزا كبيرا من مساحة المدينة القديمة (الاشكال ٤٠ ، ٤١). ويجاور موقع السوق ميدان القصر من الشرق ، أما الطرف الشمالي فكان مغلقا بأعمدة (مصاييح) مزدوجة وبجوار الميدان يقع المسجد الكبير بالاضافة الى المساجد الاحد عشر المنتشرة في أحياء الرياض القديمة. وقد نعى السوق بصورة غير متكافئة مقارنة بالاحياء الاخرى نتيجة لتزايد اعداد الناس (الزائرين) الذين كانوا يفدون الى الديوان الملكي ، وقد عدد سكان الرياض بنهاية العقد الميلادي الخامس من هذا القرن بـ ٦٠٠٠٠ نسمة (شكل رقم ٤٢) .

وبالاضافة الى وسط المدينة النشط كانت هناك سبعة أحياء رئيسة داخل الاسوار عرفت محليا بـ "الحلل" جسدت التركيبة الاجتماعية للسكان على اختلاف مواقعها الأصلية التي هاجرت منها. في تلك المناطق السكنية المسورة اهتمت التقاليد بتجميع المساكن على أفنية داخلية رحبة بما يتلاءم والمناخ المحلي حيث عملت تلك الافنية على توفير الهدوء والضوء والهواء والظل وتلطيف درجات الحرارة في الداخل على عكس الخارج القائظ صيفا علاوة على تأمينها للخصوصية الذاتية لافراد الاسرة. كما يعكس تقارب المباني المتجاورة نسيجا عمرانيا قائما على العلاقة بين المصمت (المملوء) والفراغ أي بين الفراغات المظللة والمفتوحة وكتل المباني بأفنياتها الرحبة وفق ثوابت اخلاقية واجتماعية. وعند الغروب كان ايقاع الحياة داخل أسوار المدينة يهدأ تماما بعد أن تقفل البوابات. وقد قدر فيليبي (Philby, 1946) مساحة الرياض القديمة داخل السور عندما زارها في العام ١٩١٩ بحوالي ٧٠٠ ياردة للسور الشمالي و ٦٥٠



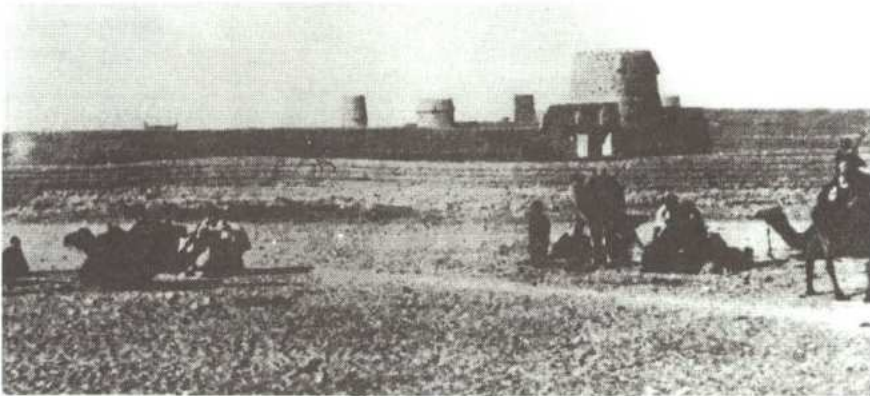
شكل رقم ٤٠ : الرياض القديمة داخل السور ، ١٩٥٠

المصدر : Al-Hussayen, 1989



شكل رقم ٤١ / أ الرياض في الثلاثينيات الميلادية

المصدر: الداغستاني، ١٩٨٥



شكل رقم ٤١ / ب الجانب الشرقي (البطحاء) وفيه تظهر بوابة الثميري القديمة

المصدر: El-Haj, 1989



شكل رقم ٤٢ : سوق الرياض القديم

المصدر : El-Haj, 1989

ياردة للسور الممتد باتجاه شرق - غرب (١٠٠ أكر تقريبا) كما قدر عدد السكان آنذاك بحوالي ١٩٠٠٠٠ نسمة ارتفع الى ٣٠٠٠٠٠ نسمة في الثلاثينيات الميلادية من هذا القرن. ويمكن تتبع مراحل نمو الرياض الى النمط المعاصر من خلال الاقسام التالية.

بداية ظهور الضواحي والتنمية غير المنتظمة

كان التنوع الاجتماعي للمدينة المسورة (في فترة ما قبل الصناعة) محدودا نتيجة للبيئة الصحراوية وعدم توافر التقنية المتقدمة المفضية لتقسيم العمل والتخصص الوظيفي. الا أن ماتوفر للعاصمة من موارد تحت حكم الملك عبدالعزيز يضاف الى ذلك تدفق عائدات الزيت مهد الطريق للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي شهدها المجتمع السعودي والتي انعكست في التوسع العمراني خارج اسوار الرياض القديمة ساعد على ذلك استخدام التقنيات الحديثة في البناء والتشييد. وأسهمت الوسائل التقنية في استخراج المياه مما ساعد في انتاج فائض زراعي مما شجع الكثير من المزارعين والجماعات البدوية على الارتباط بفرص العمل المتزايدة في الاقتصاد الحديث. كذلك سهلت تقنيات النقل وتعبيد الطرق على المزارعين وجماعات البدو نقل انتاجهم الزراعي ومواشيهم والمواد الغذائية الاخرى الى المدينة النامية.

خلال عقدي الاربعينيات والخمسينيات ، ومع استتباب الأمن والنمو الاقتصادي وتزايد استيراد المركبات أخذت الروابط التقليدية التي كانت فيما مضى سائدة في المجتمع بالتفكك وبدأ العمل بمنهج اللامركزية العمرانية وبدأ العمران يمتد الى الضواحي متجاوزا اسوار المدينة مستفيدا من الاستقرار السياسي الذي عمل على استتباب النظام اللازم لتسهيل التقدم الاقتصادي والتخصص الوظيفي في المجتمع. وسرعان ما بدأت الرياض تنمو خارج اسوارها القديمة ، وكان قرار الملك عبدالعزيز بتخاذها عاصمة سياسية وادارية بمثابة دفعة جديدة لازدهار وتطور المدينة ولكن على حساب الاكتظاظ ، اذ رأى الملك عبدالعزيز في العام ١٩٣٨م ان يقيم خارج الرياض القديمة فشيده على بعد كيلومترين من شمال وسط المدينة القديمة مجمع المربع ليشمل عددا من القصور والمباني السكنية له ولحاشيته اضافة الى بعض الابنية الادارية ، وجرى

ربط الضاحية الملكية الجديدة بالبلدة القديمة بطريق مرصوف ، ولأول مرة تفرض السيارة نفسها كوسيلة انتقال على الشكل الحضري التقليدي الانتقالي وعلى الترميمات الحضرية اللاحقة من حيث توفير المرافق المرورية اللازمة لاستيعاب حركة السيارات المتزايدة. ولقد عكس القصر الملكي في المربع ضخامة الانشاء والجاه والثروة وتوطد في اذهان الناس أنه لا يعدو ان يكون سكنا للملك لذلك لم يمن أحد من العامة نفسه في تقليده.

وبرغم التحسينات القليلة في مجال توفير الخدمات من قبل الاجهزة الحكومية الفتية الا أنها عملت على جذب السكان المحليين الى العاصمة للانتفاع بخدمات ومرافق المدينة والبحث عن فرص للعمل ، وكان من نتيجة ذلك ان ظهرت احياء الصنادق (العشوائية) في المسطحات المفتوحة داخل المدينة المسورة ، وفي بيئة صحراوية لهذه يكون للماء دور حاسم من حيث تزويد المدينة بالمياه لتلبية متطلبات الوافدين اليها ، تم ذلك عن طريق حفر آبار عميقة كان يتعذر حفرها بالطرق التقليدية ، وبفضل عائدات الزيت المتزايدة أمكن تركيب مضخات آلية على تلك الآبار ، وكان لاستخدام التقنيات الجديدة في مجال استخراج المياه بكميات وافرة أثره في الهجرة السكانية صوب العاصمة وتشجيع النمو العمراني خارج أسوار المدينة القديمة التي ظلت محافظة على نمطها العمراني أبان الثلاثينيات والاربعينيات الميلادية من هذا القرن وذلك بفعل محدودية التقنية وضيق الموارد المالية. الا أنه ومع بدء قطاف ثمار عائدات الزيت وتحسن الظروف الاقتصادية تحت حماية الدولة الجديدة بادر الموسرون من أهل الرياض بهجر الاحياء الضيقة الى مساكن فسيحه وأقام الأمراء قصورا خاصة بهم خارج أسوار المدينة ، واتجه اعضاء البلاط الى المزارع والبساتين المجاورة لاقامة مجمعات ترويحية. وكان الحزام الاخضر المحيط بالرياض والذي يعود أصل التسمية اليه (الرياض جمع روضه وهي البستان الأخضر) أول المتضررين جراء التوسع العمراني الحديث للمدينة ، حيث أخذت التجمعات العمرانية الجديدة تظهر هنا وهناك بالقرب من البلدة القديمة ومالبت ان تحولت تلك المزارع الى ضواح تعج بالحركة.

وزاد في التوسع الأفقي للمدينة استخدام السيارة التي أسهم اعتماد السكان المتزايد عليها في تناثر التجمعات العمرانية على أطراف المدينة. وفي حين كان لادخال السيارة كوسيلة جديدة للمواصلات وتزايد استعمالها أثر كبير في استشراف التوسع الأفقي للمدينة ونشؤ نويات عمرانية هنا وهناك في محيط المدينة ، فقد أدى النمو الشريطي غير المنظم للمدينة الى تحديد نمط شبكة الطرق لعقود قادمة حيث أتخذت تلك الطرق شكل مجسات اشعاعية أتجه بعضها صوب المناطق وتلك المدن الهامة التي اسهمت في نمو المدينة الهائل وقد اقام المهاجرون الى الرياض من الارياف والبدو مساكن وصنادق من الطين بعيدا عن شبكات الطرق. وفي تلك المرحلة المبكرة من التنمية للرياض ، كانت الشوارع تنشأ حسب الحاجة متتبعه الدروب الترابية التي اعتاد الانسان والدواب على سلوكها.

اثر الدولة في العمران : بناء المجمع الملكي بالناصرية ، من الخمسينيات الى الستينيات من هذا القرن

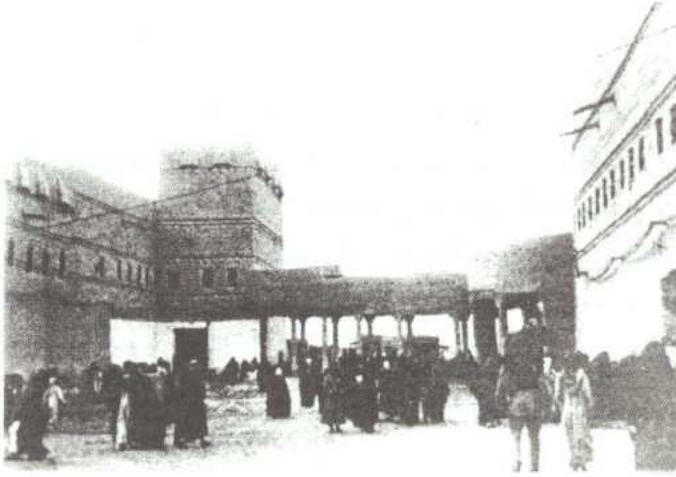
تحولت الرياض من مدينة محصنة (مط مدن ما قبل الصناعة) الى خلية نحل ناشطة لا تهدأ فيها حركة النمو والعمران. وبعد أن كانت بلدة فقيرة غدت عاصمة المملكة ومركز الحكم والادارة فيها والواجهة التي تعكس مدى النهضة الحضارية التي باتت فخرا يعتز به. ويختصر تحديث الرياض في البرامج الانشائية الضخمة في عهد الملك سعود، حيث كتب جون فيليبي (Philby, 1959) مشيدا باهتمام الملك سعود بتنفيذ تلك البرامج الانشائية التي بدأها بقراره توسيع واعادة اعمار الناصرية كمقر سكني له. واعتبر فيليبي مجمع الناصرية بذلك الخطوة الاولى نحو تحديث الرياض اذ عرفت آنذاك "بالرياض الجديدة" ذلك لان التخطيط الذي ظهرت به الناصرية لم يكن معهودا من قبل حيث أخذ بنظام الشبكة المتعامدة المغايرة للنمط العمراني التقليدي وجاءت الشوارع فسيحة على نقيض الشوارع الضيقة والمتعرجة في البيئة العمرانية التقليدية. كان أثر المجمع على مدينة الرياض عميقا اذ أصبح أمودجا يحتذى به في اعمال التنمية العمرانية. لقد بذل البناءون جل جهدهم للارتقاء باعمال البناء لمستوى الآمال والتطلعات التنموية للملك سعود آنذاك.

التخطيط للاغراض الادارية

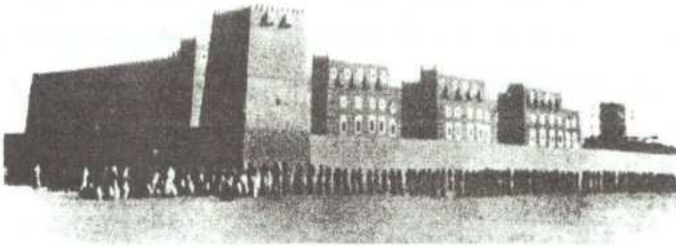
أكثر ما تمثلت الرياض الجديدة في تخطيط منطقة الملز على أثر قرار الدولة في العام ١٣٧٣هـ نقل أجهزتها من مكة المكرمة الى الرياض فشرعت في تشييد المباني الجديدة كمقرات لوزاراتها وجهازها العسكري المتنامي الذي شمل كلية اركان ومستشفى عسكريا. وخلافا لنمط العمارة التقليدية من حيث الطراز والحجم استحدثت في المباني الجديدة لمقرات الوزارات انماط واساليب جديدة في التخطيط وهندسة البناء بحيث اضحت المنطقة انموذجا لتخطيط الاحياء الحديثة يحمل في طياته وجهه نظر الدولة وتأثيرها المتنامي في تنظيم النمو العمراني (شكل رقم ٤٣).

وبناء على قرار الملك سعود تم اختيار منطقة الملز بمساحة ٥٠٠ كموقع لبرنامج اسكاني ضخم على بعد أربعة كيلومترات شمال شرق الرياض القديمة. واشتمل مشروع تخطيط وبناء منطقة الملز (سميت آنذاك بالرياض الجديدة) على اقامة فلل سكنية ومبني للبلدية ومكتبة عامة ومحطة دفاع مدني ، ومدارس واسواق وخدمات ترويحية وصحية. وقد شكل مشروع تخطيط وبناء منطقة الملز ابتعادا عن النمط التقليدي في التخطيط والبناء واعلانا بدخول الحكومة في سوق الاسكان كمورد وممول وداعم رئيسي. وقد بيعت الوحدات السكنية الى موظفي الدولة بموجب عقود طويلة الأمد.

وقد اتبع النمط الشبكي المتعامد في تخطيط منطقة الملز حيث شمل شوارع هرمية التدرج ووحدات تقاطعية مستطيلة الشكل بمساحة ٢٥٠٠٠ قسمت الى قطع أراضي مستطيلة بعرض ٢٥م واطوال متفاوتة بين ٢٥ و ٣٧ و ٥٠م ، وقد ادخل مشروع منطقة الملز قيما جديدة في مفاهيم الفراغات وكيفية تنسيق العناصر العمرانية المختلفة فيها ، وخلافا للبرامج التخطيطية السكنية الشبكية في مدن المنطقة الشرقية اتسم نمودج منطقة الملز بتنوع عناصره الوظيفية التي شيدت لتعزيز وتوطيد مكانة الرياض وتربعها في قلب الوطن وابرز قدراتها الادارية. لقد كان مشروع الملز سابقة لدور أوسع للدولة في مجال توفير الاسكان الذي تبلور وظهر واضحا وجليا في البرامج الاسكانية الضخمة التي شيدت في اواسط السبعينيات الميلادية من هذا القرن من خلال الصندوق



أ



ب



ج

شكل رقم ٤٣ : أ) قصور الملك عبد العزيز داخل المدينة المسورة

ب) قصر المربع الجديد

ج) قصور الحاشية الملكية خارج اسوار المدينة

المصدر : El-Haj, 1989

السعودي للتنمية العقارية. لقد بلغ النمو السكاني للرياض بنهاية الخمسينيات من هذا القرن حوالي ٣٠٠.٠٠٠ نسمة كما تضاعفت مساحتها كثيرا من ١٠٤ كم الى ١٠٠ كم (شكل رقم ٤٤).

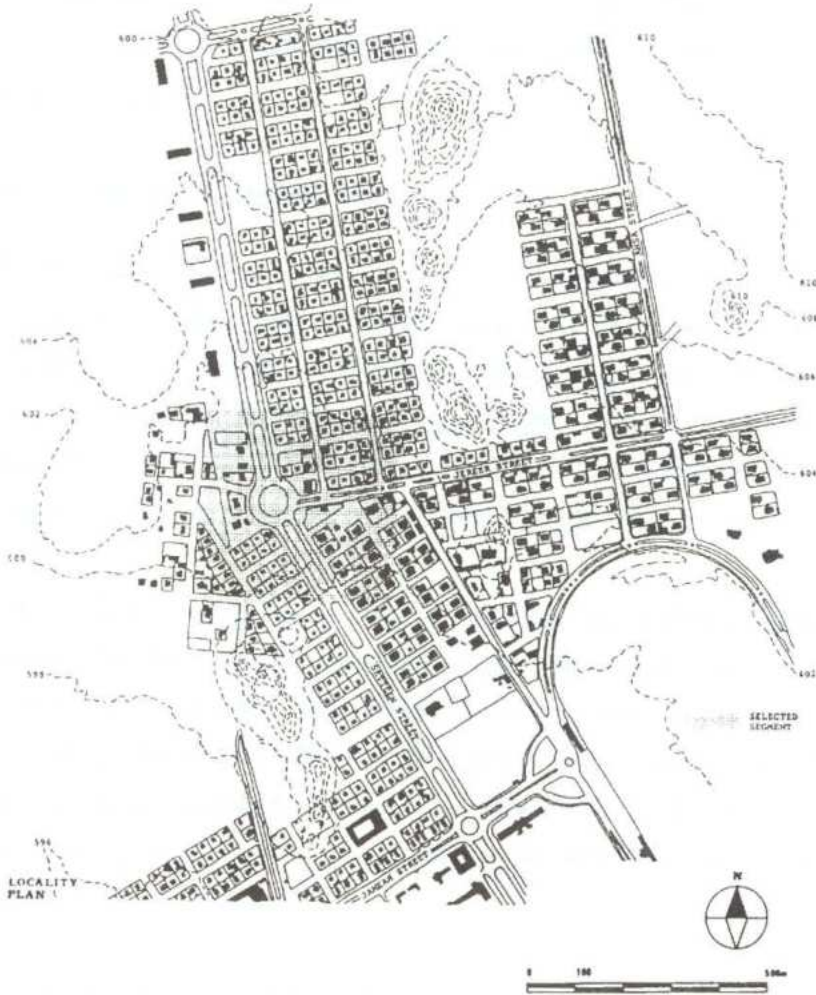
اعمال التطوير العمراني في منطقة الديرة القديمة

في الخمسينيات الميلادية من هذا القرن حظيت الرياض بنصيب من حماس الملك سعود في اعادة البناء والتطوير والتزامه باعادة تنظيم ذلك الجزء من العاصمة الذي شهد نموا اقتصاديا لم يكن مسبقا. اذ أدى تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية الى نشؤ وسط مدينة حديث ومواقع متخصصة لبعض الأنشطة الاقتصادية لم يعهدها سكان الاحياء التقليدية. ونجم عن النمو الاقتصادي لذلك ظهور مناطق سكنية مميزة عكست نوعا من التفاوت الاجتماعي والعمراني لدى المجتمع الحضري الجديد.

لقد أثر التطور السريع للمدينة على النسيج العمراني التقليدي فجرى ازالة المسجد القديم ومجموعة المساكن الطينية المحيطة به وبني مكانه مسجدا بمئذنتين عاليتين من الخرسانة المسلحة وشيد مكان القصر القديم للامام تركي مجمعا بناثيا ضخما اشتمل على مساكن ومبنى المحكمة ومقرا لامارة منطقة الرياض وقاعات للمناسبات الاحتفالية وسلسلة متاجر حديثة. وبذلك حلت العمارات المتعددة الادوار محل مساكن الطين القديمة المتواضعة التي جرى هدمها وازالتها بالتدريج مفسحة المجال لطرق السيارات ومباني الاسمنت والخرسانة المسلحة.

تخطيط " مدينة المستقبل " : العمل بالمخططات الارشادية والتنفيذية في فترة السبعينيات والثمانينيات الميلادية من هذا القرن

قرار الدولة بضرورة توجيه النمو العمراني للمدن السعودية وتقديمها الدعم المالي للتنمية العمرانية وضح جليا في السبعينيات والثمانينيات الميلادية من القرن الحالي. ومع تزايد الطلب العالمي على النفط وتضاعف انتاجه في الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٣



شكل رقم ٤٤ : تخطيط حي الملز بمدينة الرياض

تم تشييد حي الملز لسكن موظفي الدولة في الرياض على النمط الشبكي للطرق والفيلات كنمط للسكن حيث شكل ذلك نموذجا جرى تطبيقه فيما بعد من قبل الملاك والبلديات في تقسيمات الاراضي السكنية ، وكان ذلك بمثابة تغريب للعمارة التقليدية .

المصدر : Al-Hathloul, 1981

تحسنت إيرادات النفط وانعكس ذلك في طفرة انشائية عممت مدينة الرياض بشكل خاص وبقية المدن والقرى السعودية بشكل عام. لقد امكن من خلال ثروة النفط تنفيذ برامج تنموية جبارة استهدفت رفع المستويات المعيشية للسكان عن طريق (الدخول العالية والاسكان المناسب والبيئة الصحية السليمة) وتحسين المحيط العمراني ، ومع توجيه المزيد من عائدات النفط نحو اعمال البناء والتطوير فقد تزايد نمو المدن السعودية بسرعة مذهلة. واتضح تحت وطأة النمو الهائل ضرورة استبدال التخطيط المرحلي باستخدام المخططات الشبكية المتناثرة باتجاه جديد.

واكتملت مسيرة الابتعاد عن معايير وقواعد التصميم التقليدية في موافقة مجلس الوزراء على تبني المخطط الرئيس الذي أعدته الاستشاري العالمي دو كسيادوس (Doxiadis) في العام ١٩٧٣ لمدينة الرياض. اذ اعتبر أول عملية تخطيط شاملة لتوجيه النمو العمراني المستقبلي للمدينة بصورة شمولية. اشتمل المخطط على تنمية شاملة لاستعمالات الاراضي وللبنية الاساسية وفق خطط عكست برامج انماء وطنية طموحة. وترتكز فكرة المخططات الرئيسة على وضع حلول انموزجية للمدن التي تمر بتنمية سريعة سعت كلها لتحقيق التقدم الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي عن طريق توجيه المنظم للتنمية العمرانية. ومع توفر قروض الاسكان عبر الصندوق السعودي للتنمية العقارية فقد عمل المخطط الرئيس الجديد لمدينة الرياض على توطيد النمط الشبكي كنظام للشوارع والفيلات كنموذج للسكن المفضل الى أن اصبحا الخاصيتين المميزتين في تقسيمات الاراضي الجديدة وتعزيزهما بصدور تنظيم للارتدادات المطلوبة للمساكن^(١٠). وقد أعد المخطط الجديد لتوجيه التنمية وفق اسس عامة وضعتها الحكومة المركزية وهي:

- توفر عنصر المرونة في المخطط لاستيعاب احتمالات النمو الطارئة والمتغيرات الاقتصادية المتذبذبة .
- التوزيع العادل للخدمات لكافة المستويات السكانية .
- وضع نظام للنقل على اساس استخدام المركبات الخاصة^(١١) .

وقد ترجمت تلك الاسس من خلال :

١) تبني نمط نمو خطي للمدينة باتجاه الشمال مع منطقة اعمال مركزية وعصب تجاري واداري مركزي مفتوح النهاية يسمح للمدينة بالنمو والامتداد كلما تزايد السكان.

٢) اعادة تنظيم بعض المناطق داخل المدينة كمناطق عمرانية مستقلة لها مراكزها الخدمية الخاصة بها مع اتاحة المجال لها للحصول على الخدمات التي تقدمها المراكز المتوسطة ومنطقة الاعمال المركزية.

٣) اقامة شبكة نقل جديدة ذات تسلسل هرمي للشوارع ومناطق مشاه في الاحياء السكنية.

كما اشتمل المخطط على دراسة تفصيلية لبعض مناطق العمل المختارة بلغت مساحتها ١١ر٥ كم^٢ لتخفيف الضغط الخدمي لوسط المدينة التجاري.

وقد ذهب الاستشاري دو كسيادوس في المخطط الذي أعده لمدينة الرياض الى حد تغريب البيئة العمرانية التقليدية بفرضه نظما عمرانية مغايرة للقيم الاجتماعية والثقافية للسكان ومناقيه للمتطلبات المناخية والبيئية لمدينة الرياض ، فنظم تحديد المناطق والبناء لدى المجتمعات الغربية استخدمت كاداة لفصل الناس عن بعضهم وتصنيفهم في احياء سكنية حسب الدخل جرى تعميمها من خلال المخطط على مدينة الرياض ومن ثم على بقية المدن السعودية مما عمل على استحداث قيم لم تكن معروفة للمجتمع السعودي ، وجاء قبوله لها من منطلق أن وجود أي مخطط أفضل من عدمه تحت وطأة التغير السريع ، وان الانتظار كان يعني فوضى عمرانية في ضوء تسارع وتيرة النمو. وقد تم اعداد مخطط دو كسيادوس ليغطي النمو المستقبلي لمدينة الرياض حتى العام ٢٠٠٠ لكن سرعان ما تعدى الطلب على الاراضي لاغراض البناء والتشييد حدود المخطط ، وليس معنى ذلك أن المخطط قد نفي بالكامل بل على العكس من ذلك اذ بقيت مساحات كبيرة من الاراضي ضمن حدود المخطط غير مبنية (اراضي بيضاء) جراء همى المضاربات العقارية في سوق الاراضي حيث كان اصحاب الاراضي يجمعون

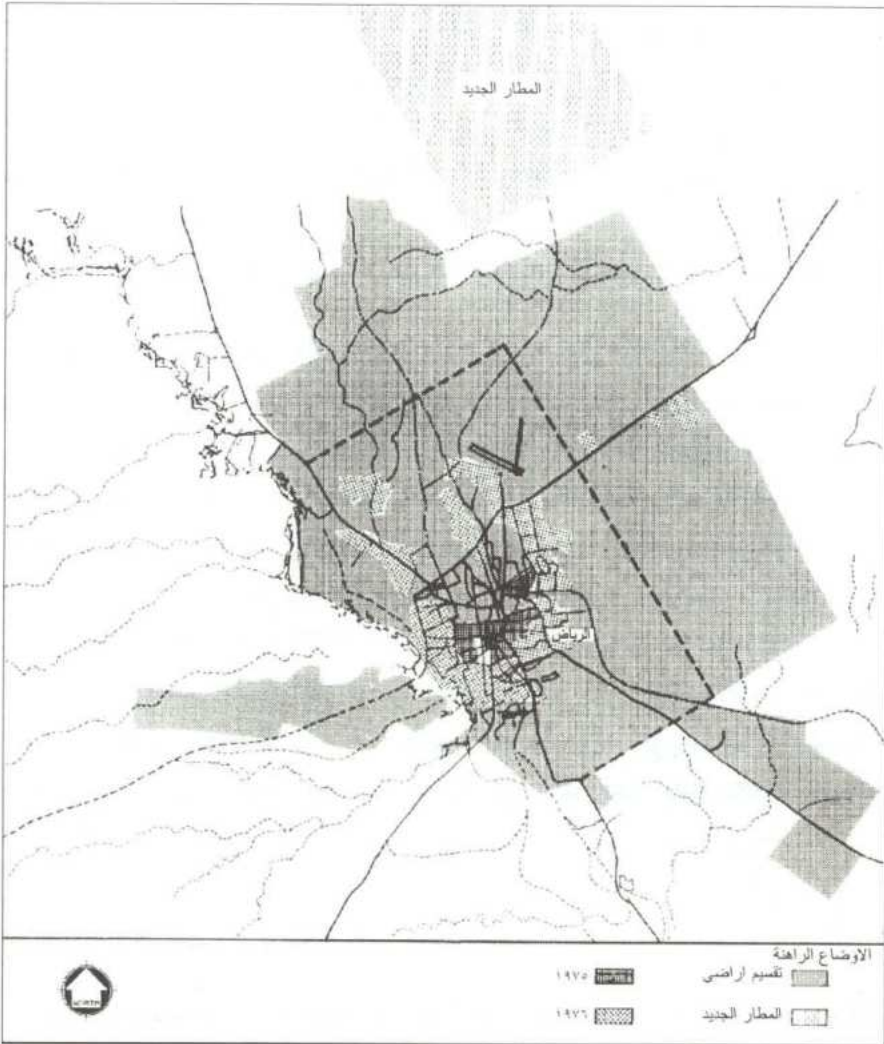
عن تنمية اراضهم في انتظار عوائد سخية على عقاراتهم المعفاة اصلا من الضرائب (الشكل ٤٥). وقد استمر النمط المتزايد للتدخل الحكومي في تغيير الاشكال والتكوينات العمرانية للمدن السعودية على نسق النموذج الغربي على اعتبار أن تغريب البيئة العمرانية التقليدية السعودية غدا مرادفا للحدثة والتقدم والازدهار.

الحالة الثانية لتطبيقات التنمية: مدينة عرعر كنموذج صناعي حضري

قطفت مدينة الرياض ومعها بقية المدن الرئيسة في المملكة الكثير من نعم الثروة النفطية ، ولا يعني ذلك أن المدن الاخرى بقيت متخلفة اذ تدفق السكان ريفا وبادية على المدن النفطية بحثا عن فرص عمل اجزل عطاءا وخدمات افضل. ومدينة عرعر هنا تقدم نموذجا تطبيقيا فريدا في التنمية العمرانية من البداية ، حيث نشأت من العدم استجابة لمقتضيات سياسية واقتصادية عالمية معاصرة. وتختصر مدينة عرعر عملية الهيكلة الجديدة للنظام الحضري التقليدي للمملكة استجابة للتقلبات الاقتصادية العالمية والتفاعل معها. وبحلول العام ١٩٧٣ قدر عدد السكان في عرعر بحوالي ١٤ر٠٠٠ نسمة ، وساعد تقسيم العمل على توسع سوق العمل من جانب الادارات والاجهزة الحكومية والخدمات المساندة وتحديد التعليم والصحة. وقد تعززت مكانة مدينة عرعر باختيارها مركزا اداريا لمنطقة الحدود الشمالية التي كان يقدر عدد سكانها حينئذ بـ ٣٢٥ر٠٠٠ نسمة.

حفز الاقتصاد العالمي للنمو العمراني المعاصر

نشأت مدينة عرعر كمحطة صيانة لمرافق ضخ النفط عبر خط انابيب التابلاين الممتد الى بانياس على ساحل البحر الابيض المتوسط. وجاء انشاء الخط الذي اكتمل في العام ١٩٥٠ نتيجة مباشرة لربط الاقتصاد النفطي السعودي بالاسواق العالمية. ويشاء الله أن تأتي نشأة مدينة عرعر نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية وعسكرية خارجية شهدها العالم خلال نشوب الحرب العالمية الثانية وفي اعقابها اذ كانت منطقة الخليج محل نزاع تنافسي بين شركات الزيت البريطانية والامريكية ابان الاربعينيات من



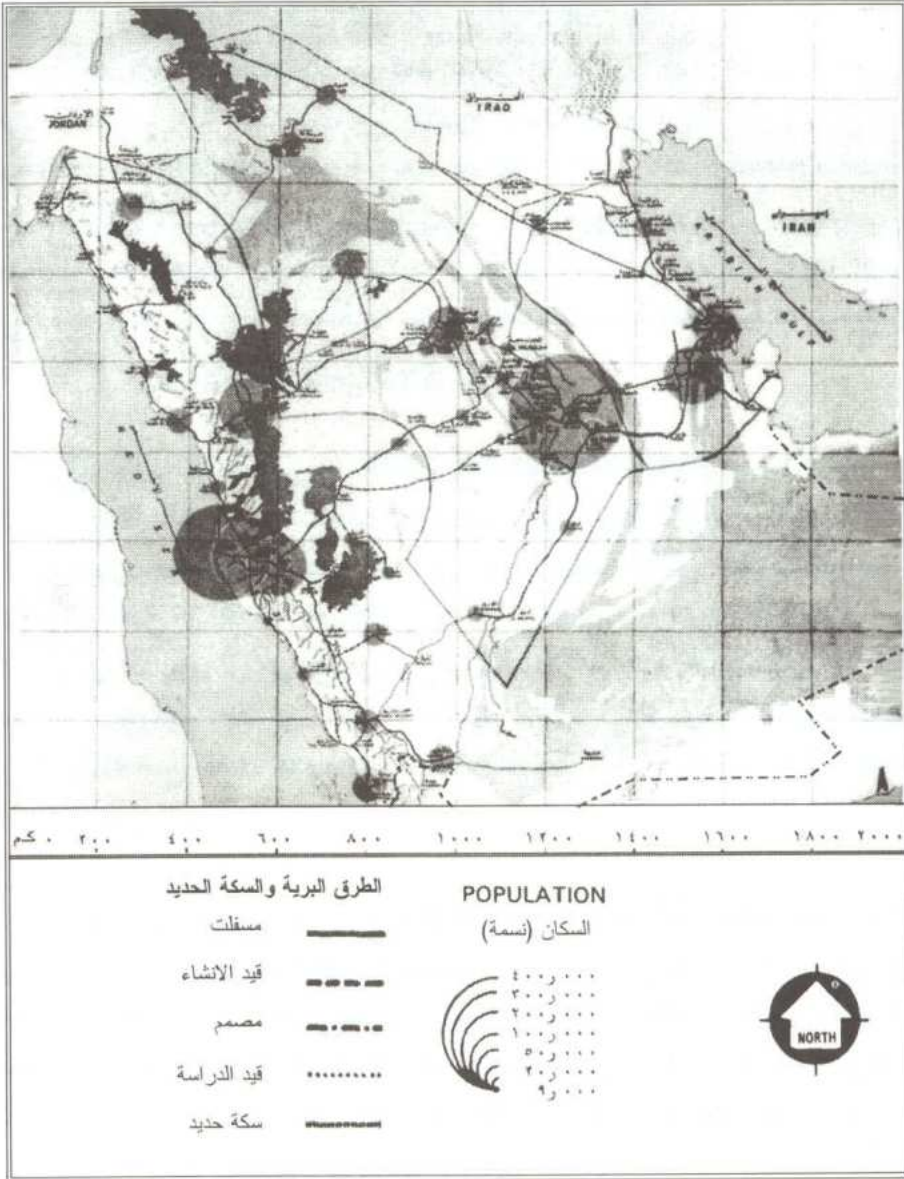
شكل رقم ٤٥: مدينة الرياض في عام ١٩٧٦ في السبعينيات الميلادية أدت البرامج والمشروعات الانمائية لظاهرة حمى المضاربة في اسعار الاراضي بحيث تجاوزت (مساهمات) تقسيمات الاراضي حدود مخطط دوكسيادوس لعام ١٩٧١ (الخط المنقط) .

المصدر: SCET International / SEDES, 1977

هذا القرن حول امتيازات التنقيب عن الزيت في المنطقة. وكان القصد من مشروع انشاء خط التابلاين خدمة اهداف شركات الزيت الامريكية اثناء عملها في الاراضي السعودية "ولم يدر بخلد القائمين على المشروع بان انتاج الزيت قد يشجع ويحقق التنمية الاقتصادية للشرق الاوسط ويعيد هيكلته ، ذلك لان الفكرة الاساسية ازاء الزيت السعودي تمثلت في الاستفادة منه في اعادة بناء أوروبا الغربية واسواقها في فترة ما بعد الحرب". (Mejcher, 1982). وقد تشكلت الفكرة في أوساط دوائر السياسة الامريكية الخارجية والدوائر العسكرية لاعتبارات اقتصادية وسياسية تصب كلها في خدمة المصالح الامريكية في الشرق الاوسط وأوروبا.

وقد تطلب انشاء مشروع التابلاين الضخم عمالة هائلة وصلت الى ١٦٠٠٠ عاملا في أوجها. وقد ضمت المساكن الاولى في عرعر اولئك الافراد من البدو الباحثين عن فرص عمل وخدمات في المجمع الصناعي. ثم اضيفت ثلاث محطات ضخ رئيسة اخرى في كل من القيصومة ، ورفحة (٢٤٨ كم جنوب عرعر) وكذلك في طريف (٢٣٨ كم الى الشمال من عرعر). وشكلت المجمعات الصناعية لخدمة وصيانة محطات الضخ "محور التابلاين الحضري" الذي تلاه النمو المستقبلي للمدن المذكورة ذلك أنه بجوار كل محطة ضخ كانت تقام ورشة خدمة وصيانة بكامل طاقتها الفني وخدماتها المساندة (الشكل ٤٦).

وقد نصت اتفاقية الزيت بين الحكومة السعودية وشركة ارامكو على ان تقوم الشركة ببناء المدارس والمستوصفات والمستودعات ومدارج الطائرات وبعض المرافق والتجهيزات العامة. وبناءا على طلب الحكومة تم ضمن مد خط التابلاين انشاء طريق مسفلت مواز لخط الانابيب انجز في أواسط الستينيات من هذا القرن وربط جميع مراكز (اقطاب) النمو الواقعة على محور التابلاين (OPEC, 1983). وكان القصد من انشاء الطريق خدمة خط الانابيب ومحطات الضخ والصيانة التابعة له الا انه بالاضافة لذلك عمل على توليد حركة مرور عالية ونشاط تجاري كبير له أهميته على المستوى الاقليمي والوطني والدولي . كما ترتب على مجموع توفير خدمات الصحة والتعليم



شكل رقم ٤٦ : المدن الرئيسية بالمملكة بما فيها مدينة عرعر

المصدر: Doxiadis Associates: Arar, Existing Conditions, Final Report, 1975

ومرافق المياه والنقل جذب اعداد كبيرة من المهاجرين الى التجمعات السكانية الواقعة ضمن محور التابلاين وخصوصا مدينة عرعر التي حققت نسبة نمو سكاني خلال الستينيات الميلادية من القرن الحالي بلغت ٦ر٤ بالمائة سنويا وذلك زيادة عما حققته شقيقتها وهما مدينتا طريف ٥ر٣ بالمائة ورفحه ٧ر٣ بالمائة ، وهذا بمجمله أعلى من معدل النمو الوطني السنوي للسكان البالغ ٥ر٢ بالمائة. وفي الفترة من ١٩٦٢ الى ١٩٧٣ ، زاد السكان في طريف من ٧ر٠٠٠ نسمة الى ٩ر٥٠٠ نسمة ، وفي رفحة من ٩ر٠٠٠ الى ٥ر٥٠٠ نسمة مقارنة بسكان عرعر الذين زاد عددهم من ٩ر٠٠٠ نسمة الى ١٤ر٠٠٠ نسمة. وفي الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٦ شهدت مدينة عرعر نموا سكانيًا بمعدل ٢٤ بالمائة حتى بلغ الرقم السكاني لمدينة عرعر ٦٥ر٠٠٠ نسمة عاكسا بذلك وتيرة نمو مذهلة مصحوبة بنمو اقتصادي واداري نتيجة لاعمال تصنيع الزيت وتنامي تأثير ودعم الحكومة المركزية.

يمكن القول هنا بأن بداية نشأة عرعر جاءت نتيجة لضخ النفط عبر خط التابلاين ، لكن الزيت كان بمثابة الانطلاقة الاولى للمسيرة التنموية لمدينة عرعر ، اذ نجم عن الانشطة المرتبطة بالزيت حركة تحضر بقيت مستمرة حتى بعد توقف ضخ الزيت عبر خط التابلاين بسبب ظروف الحرب الاهلية التي اندلعت في لبنان في اواسط السبعينيات الميلادية من هذا القرن. وحيث يعزى النمو الاصلي لمدن التابلاين للمبادئ الاقتصادية (العالمية) لتسويق الزيت الا أن استمرار هذا النمو وتسارع وتيرته يعود كليا لاهتمام الدولة بتدعيم دور المراكز الحضرية في المنطقة الشمالية النائية وذلك لعدة عوامل من بينها دواعي الامن والسيادة الوطنية حيث استفادت مدينة عرعر كثيرا من تزايد الانفاق العسكري ، وهو ما سنقوم بتسليط الضوء عليه في الجزء التالي.

زيادة الانفاق العسكري وانشاء المدن العسكرية

يمكن ادراك اهمية المنطقة الشمالية من المملكة بالنسبة للامن الوطني في ضوء التطورات السياسية الدولية التي اجتاحت منطقة الشرق الاوسط عقب انهيار وسقوط الامبراطورية العثمانية وماتلا ذلك من استعمار للبلدان الشرق أوسطية من قبل القوى

الاوربية (من ١٩١٠-١٩٦٠). وبالرغم من ان المملكة العربية السعودية تشكلت دون استعمار لاراضيها الا ان ترسيم حدودها تم ابان فترة وقوع الدول المجاورة لها تحت الادارة الاستعمارية.

وبسبب الظروف الجغرافية لمناطق الحدود الشمالية عمدت الدولة لاختيار عرعر كقاعدة شمالية للجيش والحرس الوطني حيث تم في العام ١٩٧٣ توزيع منطقتين من خمس مناطق سكنية في عرعر على افراد الحرس الوطني شغلنا حيزا لا بأس به من مساحة المدينة. كما تقوم وزارة الدفاع المشرفه على الطيران المدني وتشغيل الخطوط الجوية العربية السعودية بصيانة مطار مدينة عرعر أيضا. وفي العام ١٩٧٦ قامت الدولة بانشاء مطار عرعر الاقليمي على بعد ١١ كم الى الجنوب من مدينة عرعر.

ولجذب المواطنين الى المنطقة عمدت وزارة الداخلية الى اقامة احياء سكنية نموذجية لقوى الامن الداخلي. ومع تزايد ايرادات الزيت خلال السبعينيات قامت وزارة الداخلية بالتعاقد مع مكاتب استشارية لتصميم وتنفيذ ٦٧٢٤ وحدة سكنية في احياء سكنية مخططة في ١٦ مدينة سعودية ، بدأ العمل بها في نوفمبر من عام ١٩٨١ ضمن خطة خمسية لتنمية قطاعاتها. وكان نصيب مدينة عرعر من هذه التنمية السكنية النموذجية ٤٥٣ وحدة سكنية اضافت للمدينة ما مساحته ٤٠ هكتارا (الشكل ٤٧) ضمت ٢٧٠٠ نسمة واشتملت من الخدمات على مسجد جامع ونادين واربع مدارس ومركز ترفيهي مع مدرج ومتاجر ومركز صحي ، والميزة الجيدة في هذه الترميمات السكنية النموذجية تصميمها وتنفيذها من قبل مكاتب استشارية عالمية متخصصة بالتضامن مع مكاتب هندسية سعودية وفق أسس علمية صحيحة مما جعلها تختلف كلية في نسقتها العام عن الترميمات السكنية الخاصة المبعثرة هنا وهناك في مخططات تقسيمات الاراضي المعدة من قبل البلدية ، وهذا عائد لقلة التنسيق التخطيطي وتفاوت التطبيق الحازم لقواعد وضوابط تنمية الاراضي. وقد تضمن المشروع طريقا دائريا يغذي الاحياء السكنية الرئيسة المتجمعة حول منطقة الخدمات المركزية التي تضم المسجد الجامع والمتاجر والاندية ، اما المدارس فقد اقيمت حول الموقع وفق الاسس الحديثة تبعا لاعمار واعداد الطلبة.

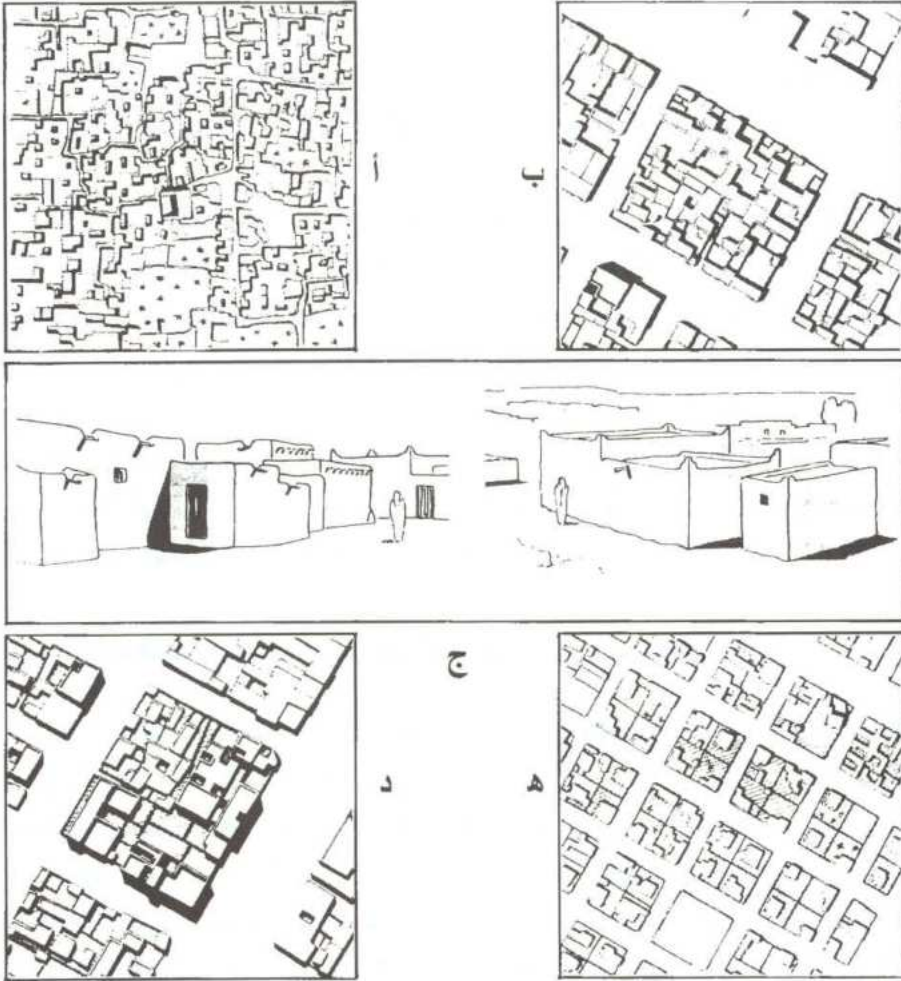
لقد نشأت ونمت وتطورت عرعر من مجرد مجمع صناعي لخدمة محطات ضخ الزيت عبر خط التابلاين الى حاضرة اقليمية تؤدي مجموعة وظائف سياسية واقتصادية وعسكرية وايواء مايقارب ١٩٨٠٥٥ نسمة حسب التعداد الوطني الشامل لعام ١٩٩٢ .

تمثل نشأة مدينة عرعر من الناحية العمرانية في العام ١٩٥٠ اعادة الهيكلة لمنظومة المدن السعودية الحديثة وفق الاقتصاد النفطي باشراف ودعم الدولة. فبعد ان تضاءلت أهمية مشروع خط التابلاين بالنسبة للاقتصاد الوطني في أواسط السبعينيات الميلادية من هذا القرن ، أضحت الاهمية السياسية للمدينة هي القوة المحفزة لتسارع وتيرة نموها العمراني. فبينما كان أول استيطان بها يستند الى أسباب اقتصادية بحته تمثلت كما اسلفنا في خدمة محطات الضخ عبر خط التابلاين ، تبعه تنمية اقليمية عكست الاهداف السياسية للدولة فهي الآن قاعدة عسكرية ذات أهمية استراتيجية ومركز اداري وخدمي لمنطقة الحدود الشمالية بالمملكة.

الحالة الثالثة لتطبيقات التنمية: حريملاء كنموذج زراعي حضري

جاء توحيد المملكة تحت راية الملك عبدالعزيز بعهد جديد من الأمن والاستقرار والنمو والازدهار ، اذ كان لسلطة الدولة الجديدة الأثر البالغ في ايقاف اعمال الغزو بين السكان والصراع على الموارد الشحيحة في البيئة الصحراوية آنذاك. وجاء تأسيس الدولة الحديثة ايذانا ببدء الاستقرار السياسي والدعم الاقتصادي الذي وفرته الدولة (مع اكتشاف الزيت بكميات تجارية) وذلك تحت رعاية وتوجيه الحكومة المركزية لتركيز طاقات السكان نحو النمو ، يشهد بذلك الحالة الدراسية التالية لمدينة حريملاء.

حريملاء مستوطنة زراعية قديمة من بين مستوطنات زراعية عديدة ظهرت في اقليم نجد. ويشابه تركيبها الداخلي ونمطها الاجتماعي والاقتصادي طبيعة الانماط العمرانية والادوار التي لعبتها المستوطنات القديمة في ظهورها في اقليم نجد. وتعتبر حريملاء حالة تطبيقية تستوجب الاهتمام نظرا للتطور الذي حققته من اقتصاد كفا في زراعي الى اقتصاد خدمي يتمثل في أن ما نسبته ٥٧ بالمائة من جملة القوة العاملة في



شكل رقم ٤٧ : نمط السكن في مدينة عرعر

استخدم مهندسو التابلاين النظام الشبكي بدلا من اعداد مخطط عمراني يأخذ في اعتباره الخصائص والتقاليد المحلية. (أ) محيط عمراني تقليدي في شمال المملكة . لقد بنى السكان بيوتنا طينية لدى وصولهم خلال الستينيات (ب ، ج) ثم استبدلوها بالبيت العربي الذي انتشر وشكل الاحياء الشعبية (د) ، اما مساكن التابلاين (هـ) فقط خطت وشيدت من قبل شركة التابلاين بمواد انشائية حديثة.

المصدر : Doxiadis Associates: Arar, Existing Conditions, Final Report No. 5, 1974

حريملاء كانت في العام ١٩٨٢ منخرطة في قطاع الاقتصاد الثالثي (الخدمات) منهم ٥٥ بالمائة في الخدمات الحكومية (١٩٨٩).

ويمكن هنا تتبع مرحلتين في نمو حريملاء العمراني عقب توحيد المملكة في العام ١٩٣٢ الاولى مرحلة نمو اقتصادي بطيء ولكن مستمر عدلت حريملاء فيه من طابع عمارتها الخلية باستخدام طرز تصميم جديدة ومواد بناء مستوردة ، وساد هذا الاتجاه في الانشاءات الجديدة حتى العام ١٩٦٥ ، وفي المرحلة الثانية ومع تضاعف الموارد المالية للدولة زاد السكان من توجههم للعيش بالاسلوب العصري تمثل في استخدام الوسائل والتجهيزات الحديثة كالسيارة والكهرباء وفيض السلع الاستهلاكية على البلدة، كل ذلك بفضل برامج التطوير والتحديث الحكومية. في هذه المرحلة دخلت حريملاء عهدا جديدا من النمو "المخطط" المتسم بضوابط نمو مركزية وتصاميم اختيارية وقطع اراض مستقيمة وفراغات للحركة.

ولان التخطيط العمراني الذي تطبقه الاجهزة البلدية يعتمد على التعليمات المركزية كما في حال معظم المدن والقرى السعودية فما من شك في أن نمو حريملاء الجديد سيكون مشابها للنمط الشبكي المتبع في المدن السعودية الاخرى: من حيث اتصافه بتناثر وتباعده للعمران الحديث جنبا الى جنب بجوار الاحياء القديمة المتصدعة^(١٢).

تأسيس بلدية حريملاء

كما هو الحال في كثير من المستوطنات الحديثة ، يعتبر تأسيس بلدية حريملاء علامة بارزة في تخطيط حريملاء الحديث ، كما يمثل تدشين الامارة وتوفير قسم شرطة ومدارس عامة وبلدية عظم الدور المركزي للدولة في تخطيط وادارة الشئون المحلية بما فيها اعمال التنمية العمرانية. فالبلدية مؤسسة حكومية تابعة اداريا وماليا لوزارة

الشئون البلدية والقروية مما يعني وجوب الحصول على موافقة الوزارة على القرارات المتعلقة بأمور النمو العمراني المحلي وتنفيذ ما تنص عليه الأنظمة واللوائح والتعليمات المصادق عليها من قبل مجلس الوزراء ، واخضاع نظم البناء التقليدية لتعليمات واشتراطات البناء المعاصرة. ومع هذا كله رأى السكان المحليون بان تأسيس البلدية مرادف للتحديث والتطوير والتحضر.

قادت البلدية ومنذ تأسيسها عملية النمو بما يتلاءم مع مقتضيات العصر الحديث، حسب المفهوم الدارج للمجتمع ، وجاء الاستخدام الواسع للسيارة وتزايد السكان وتحسين المستويات المعيشية والامتزاجات الثقافية والاجتماعية لتوضح دور وتأثير الجهاز البلدي الجديد في عمران حريملاء.

البداية تمثلت في هدم وازالة سور "الجماعة" القديم وبواباته مما عد تحولاً مفاجئاً لنمط العمارة اخلية الذي كان سائداً في حريملاء القديمة. ومنذ تأسيسها في العام ١٩٦٨ ، شرعت البلدية بتنفيذ برنامج لتطوير وتحديث البلدة القديمة مستخدمة البلدوزر في اعمال الهدم والازالة دونما رفق وتمييز بالنسيج التقليدي ، فاستأصلت منها العديد من طرقاتها ودروبها المتعرجة لاقامة مبان خرسانية جديدة وفتح شوارع وتوفير مواقف للسيارات (الشكل ٤٨) ، وعندما كانت المباني القديمة تعترض مسار الشارع كان يعتمد الى هدمها وازالتها لافساح المجال لعرض واستقامة الشارع لمرور السيارات.

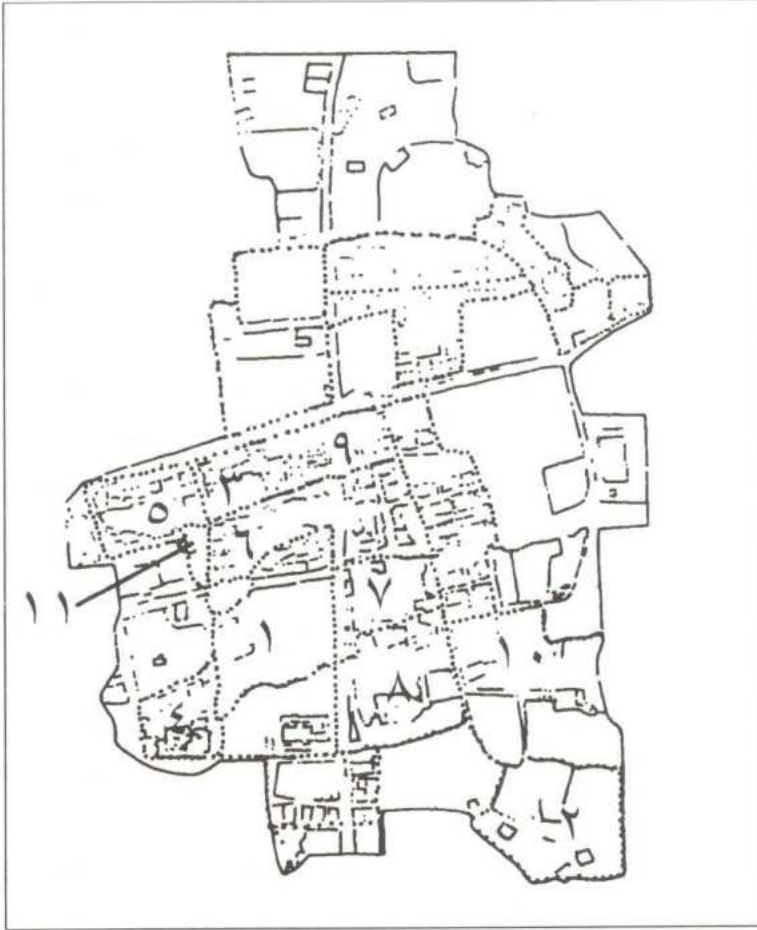
وبرغم حماس واندفاع البلدية نحو التحديث الا انه يؤخذ عليها وغيرها من البلديات قلة الاهتمام بالمرورث المعماري التقليدي والذي يمكن ارجاعه الى وجود عدد كبير آنذاك من الفنيين العاملين بالاقسام والادارات الفنية ممن تلقوا تعليمهم في الخارج ومعظمهم من الاجانب ، لم يقيموا اعتباراً للموروث المحلي، كما ينبغي توجيه اللوم بصورة غير مباشرة للموقف العدائي من العمارة المحلية المتمثل في ملاطفة المجتمع التقليدي تحت مسمى التطوير والتحديث (Fadan, 1983).

حريملاء الجديدة

نجم عن الانفاق الهائل على التنمية في السبعينيات الميلادية من هذا القرن طفرة استثنائية جعلت الاحياء القليلة المتجاورة من بعضها البعض غير كافية لتلبية الاحتياجات المستقبلية من الخدمات العامة والاجتماعية والاراضي السكنية ، فعلى سبيل المثال قفزت اصدارات رخص البناء من ١٦ رخصة في العام ١٩٧١ الى ٤٨ رخصة في العام ١٩٧٤ الى أن وصلت الى ١٦٢ رخصة في العام ١٩٧٨ .

ومع توقع حدوث ارتفاعات سريعة في اسعار الاراضي في الجزء الشمالي المحدود من البلدة نتيجة لارتفاع الطلب على الاراضي اتجه الجهاز البلدي صوب الغرب متجاوزا بذلك بطون الاودية والمزارع وبذل رئيس البلدية آنذاك ، رغم معارضة الاهالي الذين استثمروا في الاراضي الشمالية ، جهده للحصول على موافقة وكالة وزارة الداخلية لشئون البلديات المعنية بالتخطيط العمراني آنذاك بالرياض على تقسيم منطقة الحزم الواسعة على بعد كيلومترين غرب البلدة القديمة. وقد ساعد كونها املاك حكومية على سرعة البناء والتنمية وتحويل اتجاه نمو المدينة فيها دونما معوقات وذلك بمعدلات قاربت معدلات البناء والانماء التي كانت سائدة آنذاك في كبريات مدن المملكة.

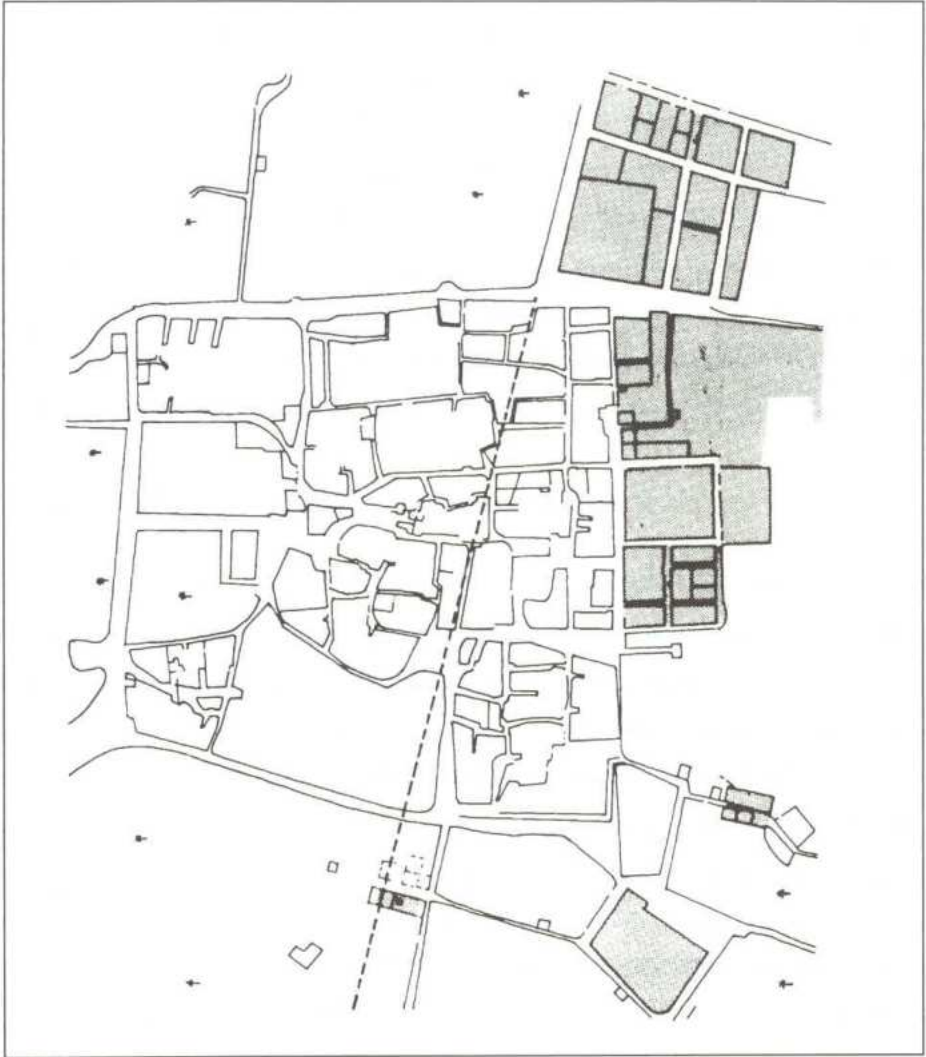
وفي العام ١٩٧٧ شرعت البلدية بتوزيع منح الاراضي في منطقة الحزم أو "حريملاء الجديدة" حيث بلغ مجموع القطع الموزعة في مخططين جديدين ١١٩٦ قطعة ارض على مساحة ١٤٤ هكتارا. وبحلول ١٩٨٥ تم اعداد سبعة مخططات سكنية ضمت ٢٦٠٠ قطعة سكنية بمساحة ٣٠٨ كم^٢. وأخذ في تخطيط تلك التقسيمات الجديدة الشكل المربع بابعاد ٢٠ x ٢٠م لذوي الدخل المحدود و ٣٠ x ٣٠م لاراضي المنح الصريحة ، وكان نمط البناء هو الفيلا بالارتدادات للمساكن المستقلة. وبحلول العام ١٩٨٧ ارتفعت المساحة المخططة في الحزم الى ٣٨٥ كم^٢ مقارنة بالديرة القديمة التي شغلت ما مساحته ٨٤ كم^٢ (بما فيها ٢٤ كم^٢ ضمن البلدة القديمة داخل السور).



شكل رقم ٤٨/أ : التطور التاريخي العمراني لمدينة حرملاء

توضح الخريطة التطور التاريخي العمراني لمدينة حرملاء : المنطقة رقم (١) تمثل حي العقدة والمنطقة رقم (٢) حي الحسيان وكناتهما نمتا قبل ١٠٥٠ هـ (١٦٣٠-١٦٨٠) ، احياء نميلان (٣) جراشه (٤) ، الحنيني (٥) نمت في الفترة ١٠٥٠-١١١٥ هـ ، احياء موفق (٦) ، الوسيطة (٧) الشهواني (٨) قصيبه (٩) سوق المشاعله (١٠) والملقي (١١) نمت خلال الفترة ١١٥٠-١٣٠٠ هـ ، وخارج السور في الستينيات والسبعينيات نمت الاحياء السكنية "الحديثة" بسرعة شمال وشرق وجنوب السور .

المصدر: عيسى ، ١٩٨٦ .



شكل رقم ٤٨/ب : نمو حريملاء الجديدة شمال وشرق الديرة القديمة
ظهرت المجاورت السكنية الجديدة في الشمال والشرق من الديرة القديمة (الخط المنقط يشير لمسار
الطريق العام الذي أنشئ في ١٩٧٣).
المصدر: الطوبس ، ١٩٧٩ .

واستمر الطلب على اراضي المنح الصريحة من جانب أهل حريملاء المقيمين داخلها وخارجها. كما استمر برنامج المنح برغم الاولوية المعطاه لذوي الدخل المحدود والمواطنين المقيمين فيها ليشمل طلبات على الاراضي من المواطنين من خارج حريملاء الذين رغبوا في الحصول على اراضي في منطقة الحزم خارج حريملاء^(١٦). وقد حالت طوبوغرافية المدينة وكثرة الاودية والتلال دون اتصال النمو العمراني بين اجزائها ، وبفعل الطفرة الاقتصادية في السبعينيات الميلادية من هذا القرن أخذ النمو العمراني ينفصل عن البلدة القديمة مما نجم عنه شكل عمراني ثنائي القطبية: حريملاء الجديدة المخططة و المزودة بالخدمات والمرافق تقابلها الديرة القديمة. ومنطقة الحزم هنا يمكن اعتبارها الى حد ما مثالا للمجتمع المخطط بالكامل وليس مجرد ضاحية سكنية.

أبرز معالم الاشكال والتكوينات العمرانية المعاصرة

في ضوء الدور الكبير الذي لعبته الدولة في عملية النمو العمراني والانفاق الهائل على تحديث وتطوير المجتمع السعودي تبعت المدن السعودية في نشأتها وتطويرها نمطا عمرانيا متشابها تمثل في مخططات شبكية غير منماه بالكامل حول الديرة القديمة استخدمت في انماؤها وتحديثها تقنيات واساليب ومبادئ تحضر غربية مما نجم عنه شكل ونمط عمراني متناثر لم يرقم اعتبارا لقيم وقواعد تنظيم البنية العمرانية التقليدية. وفي ضوء الادارة المركزية الجديدة للدولة لم يعد التنظيم المكاني للمدينة الحديثة وتقسيم الاراضي داخل احياءها قائما على اساس النسق القرابي (العائلة أو القبيلة الواحدة) كما كان متبعاً وسائداً في تقسيم الاحياء والاقطاعات في البيئات العمرانية التقليدية ، فالعيش الآن في احياء سكنية حديثة محكوم بعوامل اقتصادية كالقدرة المالية على الدفع ، وتوفر القروض الاسكانية من صندوق التنمية العقارية وتوزيع الاراضي بموافقة الدولة.

وبالامكان تتبع ظهور وتطوير الاشكال والتكوينات العمرانية المعاصرة في المدينة السعودية والتي كانت في العادة تبدأ بسوار تنموي (تقليدي) حول الكتلة العمرانية القديمة خارج حدود السور لكنه متاحم له يحمل في ثناياه خصائص وسمات

الطابع العمراني التقليدي مع ادخال بعض التعديلات الضرورية لتسهيل حركة السيارة. كما ساد في هذه المرحلة من التحضر التقليدي ميل لتشييد مبان كبيرة بعض الشيء ، ثم وبعد تحسن إيرادات الدولة من الزيت تحول جدول الهجرة من الريف الى المناطق الحضرية الى سيل عارم بعد تزايد الانفاق على التنمية في مختلف المدن السعودية مما غير من خريطة التنظيم المكاني للسكان. أدى ذلك بالتالي لظهور الاحياء الشعبية التي أخذت تستخدم الوسائل التقنية الحديثة مع ادخال تعديلات على مساكن الطين التقليدية وظهر ما يعرف بنمط "البيت العربي" الذي تميز تصميمه بفتحات كبيرة وتجهيزات كهربائية وصحية نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة للسكان. وحيث كانت وتيرة النمو في هذه المرحلة الانتقالية والوسيطه سريعة جدا فلم يتسع المجال لتطبيق الرقابة الكافية على حركة البناء والعمران ، اذف الى ذلك ان هذه الفترة شهدت تفشي احياء الصنادق والعشش للنازحين من البادية والريف. بعد ذلك وفي الخمسينيات الميلادية من هذا القرن ظهرت "الفيلا" بتفصيلاتها المعمارية المطة على الخارج كنمط مستقل مفضل وأثير لسكنى الحاشية الملكية وعليه القوم. وأضحت بذلك رمزا للمكانة الاجتماعية ، ومع "الفيلا" ظهر أيضا نمط عمارات الشقق السكنية على جوانب الطرق الرئيسة لتلبية احتياجات الاعداد المتزايدة من السكان غير السعوديين.

وفي فترة الستينيات الميلادية من هذا القرن انتشر نمط الفيلا على مستوى الطبقة المتوسطة وهي الطبقة التي ظهرت وثمرت جراء العمل في القطاع الحكومي وتزايد الانفاق العام على التنمية. ثم جاءت السبعينيات الميلادية لتشهد نشؤ الضواحي السكنية بصورة غير معهودة نتيجة للاعانات الحكومية والبرامج الاسكانية البعيدة عن أواسط المدن الى أن وصلت تنمية الضواحي الى ذروتها في الثمانينيات الميلادية مع توزيع منح اراضي ذوي الدخل المحدود. ومع تزايد حيازة السيارات اصبح بمقدور العائلة ذات الدخل المتواضع أيضا السكن في الضواحي وعلى اطراف المدينة. وفي أواخر الثمانينيات الميلادية أخذت احياء الدخل المحدود بالظهور خارج الطرق الفسيحة بينما تعدت المساكن المشيدة بقروض الصندوق السعودي للتنمية العقارية خارج المناطق المجهزة بالمرافق والتجهيزات البلدية. كذلك اصبحت تظهر اشكال عمرانية حديثة

واحياء سكنية فاخرة ومشروعات حكومية جبارة ومجمعات تجارية وعمارات زجاجية واخرى مكسوه بالرخام متعددة الادوار وطرق سريعة. وكلها معالم تعكس ملامح نهضة شاملة.

تحليل مقارن للانماط والاشكال والتكوينات العمرانية التقليدية والمعاصرة

منذ توحيد المملكة في العام ١٩٣٢ ظهرت تحولات وأساليب جديدة في مجال الادارة والرقابة والتوجيه والتصميم والتخطيط العمراني وحياسة وتوزيع الاراضي المساكن وتوفير شبكات التجهيزات الاساسية والمرافق العامة تحت اشراف وتوجيه الحكومة المركزية. ويبين الجدول ٤٣ المبادئ المنظمة للبيئات العمرانية التقليدية والاخرى المعاصرة. ولقد أدت برامج التحديث مع ما صاحبها من استخدام للتقنية الحديثة وتزايد قوى التخصص الادارية والفنية الى تحجيم وضمحلل أثر القواعد والتنظيمات التي شكلت وحكمت فيما مضى اتساق وترتيب البيئات العمرانية التقليدية في المدينة الاسلامية. وبعد أن كان النسق القرابي (القبلي) هو الذي يحكم انتماءات وولاءات الافراد عمدت المملكة بعد توحيد مناطقها الى توجيه وتركيز طاقات وانماءات السكان لصالح الوطن الواحد. والمواطنة المبنية على الوطن المستقل ، هذه ، كما التقنية الحديثة ، جاءت لتحل جزئيا محل القيم والوظائف المتصلة بالنزعة التقليدية ، والى ذلك عمدت الدولة في غمرة التحديث الى الاستعاضة عن النظم العمرانية التقليدية بنظم وقواعد وبنى ومضامين اجتماعية وفنية مغايرة للمنظور التقليدي.

التعددية في التصميم والتخطيط العمراني

لقد أولت عملية التنمية الوطنية اهتماما خاصا بتأثير و دور الحكومة المباشر في تغريب أساليب وطرق واعمال البناء التقليدية والاندفاع الكلي نحو استخدام الاشكال والتكوينات العمرانية الحديثة القائمة على الانساق الغربية.ومن منطلق سلطتها ورقابتها الفعلية على الموارد النفطية كان للدولة حق الاولوية في عملية صنع القرار على المستوى الوطني شاملا ذلك مجالات التخطيط العمراني وصنع السياسات العمرانية.

هناك عدة عوامل ساعدت على ظهور الاشكال والتكوينات العمرانية المعاصرة منها تقنين نظم البناء وتحديد المناطق ومشروعات البنية الاساسية والخدمات الاجتماعية وبرامج الاسكان الموحدة وانماط توزيع الاراضي وانشاء المباني الحكومية ذات التصميم المتماثل كالمدارس والمستوصفات وأقسام الشرطة ومحطات الدفاع المدني ومكاتب البريد.. الخ. كما اسلفنا جاءت تلك الاشكال والتكوينات متشابهة دون ان تقم اعتبارا لجوانبها الجغرافية أو مزاياها أو نشأتها العمرانية ذلك لان تلك الاشكال كانت قد نشأت وتكونت كل في محيطها الخاص بها. وبذلك تحول الطابع المعماري المحلي الغني باشكاله وتكويناته وتفصيلاته المعمارية في المناطق المختلفة بالمملكة الى زحف عمراني (على الاراضي الزراعية) متبعا للنظام الشبكي للشوارع ونمط الفيلا للسكن ، وكان لسياسات القروض السكنية ومنح الاراضي دور كبير في وتفشي هذا الشكل العمراني.

لقد واجهت السياسات الداعمة للنمو في البداية بعض المعوقات من حيث ضعف التنسيق وقلة الكوادر والخبرات الفنية . و نتج عن الاعتماد على الوسائل الغربية في مجال العمارة والتخطيط المعاصر والتنمية بأشكالها المختلفة شعور بالتطور والنمو حمل في طياته اعراضا عن الفهم المناسب لمتطلبات التنمية التي تتواءم مع الطبيعة الصحراوية وقلل من الاحساس بالحجم الهائل للتكلفة الاجتماعية والاقتصادية للزحف العمراني (من فقد للخصوصية والشعور بالانتماء على مستوى الحي والمدينة ، وارتفاع تكلفة توفير البنية التحتية والخدمات العامة) .

التساؤل الذي يثار هنا يتمثل في ماهية العمل المطلوب لاستعادة ما يصلح من المبادئ التي حكمت فيما مضى نشأة وترتيب واتساق البيئات العمرانية التقليدية واكسابها صفة الشرعية وكذلك تعزيز الاستقلال الاقتصادي وفق مقتضيات الحاضر (وهي الهيكلة الاقتصادية السياسي بوجود الدولة والتقنية الحديثة). ونطرح هذا التساؤل هنا لاهميته بالنسبة للمستقبل ، ففي تحليله للتنمية السكنية الحديثة في المملكة العربية السعودية يصف بيتر راو (Rowe, 1989) المحيط العمراني المعاصر بانه أصبح " حديثا جدا وغربي النسق " الا أن تحديث المحيط العمراني هنا في المملكة وصل الى حد الزحف العمراني المغاير لنسق البيئة الصحراوية السائد في المملكة.

جدول رقم ٣٤
مقارنة للمباني المنظمة للبيئات العمرانية التقليدية والمعاصرة

المبادئ المنظمة	في البيئة التقليدية	في البيئة المعاصرة
الإدارة الحكومية	<ul style="list-style-type: none"> - إمارات ، مشيخات - لامركزية - اقليمياً: • سلطة سياسية منتشرة • تفاعل ادنى مع مركز سياسي - على مستوى المدينة نفسها: • سلطة تقليدية • مشاركة في صنع القرار • ادارة ذاتية للأحياء السكنية 	<ul style="list-style-type: none"> - ملكية ، مواطنه - مركزية - اقليمياً: • تسلسل هرمي للمناطق الادارية والمحافظات والمراكز - على مستوى المدينة نفسها: • اعتماد امير المحافظة في التنسيق على الادارات والاجهزة المتخصصة الحكومية كالبليدية والشرطة والتعليم والصحة..الخ • نائب تقليدي (رمز)
الاقتصاد	<ul style="list-style-type: none"> • زراعي ورعوي (كفافي) • اسواق بسيطة متناثرة • زكاة الاموال والانتاج • قطاع غير رسمي 	<ul style="list-style-type: none"> • اقتصاد وطني نقطي • متكامل وطنياً • وفورات حضرية متنوعة قائمة على إيرادات النفط التي تخصص عبر ميزانيات سنوية وكذلك الاستخدام • قطاع رسمي
التصميم والتخطيط الحضري	<ul style="list-style-type: none"> • مبادرات محلية • نمو تلقائي عفوي • تحكمه التقاليد والاعراف والقيم • تابع من البيئة يستجيب لها ويتفاعل معها • شمولي 	<ul style="list-style-type: none"> • نشاط مركزي • تنازلي • فني (نفعي عقلائي) • دخيل (على النسق الغربي) • فردي
حيازة وتوزيع الاراضي	<ul style="list-style-type: none"> • الارض مورد اجتماعي • تملك بعد الاحياء • قطع غير منتظمة • تقسيمها يخضع للميراث الاملائي • استخدام الشفعة يحفظ للاحياء شخصيتها • باستعباده للغرباء • المباني تحدد شكل القطعة وبذلك تتشكل احياء المدينة 	<ul style="list-style-type: none"> • الارض هنا سلعة • نزاع واسع للاراضي وتقسيمها • عدم التجزئة لقطع اصغر • تنمية الاراضي البكر يعتمد على الاحتياج الفعلي ومضاربات السوق
حيازة المساكن	<ul style="list-style-type: none"> • تتم بتمويل جماعي ذاتي • غالبية مواد البناء محلية • اسرة موسعة (ممتدة) 	<ul style="list-style-type: none"> • بالاقتراض (من المصارف الخاصة) • بالفروض السكنية المدعمة • غالبية مواد البناء مستوردة • اسرة بسيطة (زوج وزوجة واولادهما)
المرافق العامة	<ul style="list-style-type: none"> • صيانة الحي من قبل سكانه • خدمات عامة معانة من الاوقاف • تدخل بسيط من اجهزة الدولة في الشئون المحلية 	<ul style="list-style-type: none"> • توفرها الحكومة

وكعلاج يرى تفويض قدر كبير من الصلاحيات للمجتمعات المحلية لتعزيز الشخصية المحلية ، مما يشجع على المستوى العمراني استخدام التعددية في التصميم والتخطيط العمراني. وفي مجال التصميم يراعى ترتيب واتساق فراغ الحركة والفراغ المبني وفق المبادئ التي تؤمن للمتجاورين خصوصيتهم الذاتية وتلطيف درجات الحرارة في البيئات الصحراوية. ويتحقق ذلك على سبيل المثال بزيادة حجم التفويض تدريجيا للبلديات المحلية لتشكيل هيئات محلية منتخبة.

والى ذلك ، يمكن تفعيل دور المجتمع المحلي في عكس احتياجاته ووضع معايير ومقاييسه بنفسه لخطة العمراني اللصيق به فذلك افضل من ان تفرض عليه مركزيا مجموعة قواعد ومعايير موحدة قد لا تكون مناسبة له ، على ان يتم ضمن الادارة المحلية الجديدة منح مزيد من المرونة للمناطق المحلية لوضع اجراءات يتسنى من خلالها على سبيل المثال الموافقة على تخصيص الاراضي واشكال الدعم الاخرى على اساس الاحتياجات الفعلية .

وهناك أيضا ظاهرة غياب الملاك والتطبيق غير الحازم لضوابط التنمية اللذين يقفان تماما وراء الزحف العمراني الحالي مما يزيد في تكاليف توفير شبكات المرافق والتجهيزات الاساسية ويقلل من كفاءة وفاعلية الخدمات العامة على مستوى المدينة. وبالنسبة لسياسات توزيع الاراضي فيمكن ضبطها وتنظيمها من قبل الادارة المحلية وتوزيعها على القادرين على تنميتها على ضوء الاحتياج الفعلي.

ويؤمل من زيادة المشاركة المحلية بان تعمل الاجراءات المتخذة محليا من التخفيف من ظاهرة التنمية المتناثرة السائدة في التنميات العمرانية الجديدة في المملكة العربية السعودية. واخيرا يساعد بتشجيع الادارات المحلية على التنافس على جذب التمويلات الحكومية المركزية على اساس منطقي وعملي يهدف من ذلك في الاجل الطويل على المستوى الاقتصادي الى ايجاد اقتصاد حضري متنوع قادر على تمويل احتياجاته المستقبلية ذاتيا مما يمكن المدن من تخفيف تكلفة نموها العمراني.

وعلى مستوى الاستراتيجية العمرانية ، فالصورة المستقبلية المرجوة هي في وجود محليات شبه مستقلة ومتنوعة مع تفعيل لدورها من حيث تشكيلها لشخصياتها وكياناتها العمرانية خلافا للنظم العمرانية السائدة حاليا مما يخفف من اعباء الادارة المركزية في تمويل العمران المحلي وذلك من خلال الاشراف المحلي على توزيع الاراضي لمستحقيها وبالتالي تقليل تكلفة الخدمات الباهظة التي تتكبدها الدولة بسبب التناثر العمراني في توفير وايصال الخدمات و المرافق العامة الى السكان. ومن الناحية الادارية يعمل تنظيم وتفعيل المشاركة المحلية في عملية صنع القرار على تخفيف الابعاء المتعاظمة والمرهقة من على كاهل الادارة المركزية وتوسع أجهزتها المضطرد.

خلاصة عامة

جاء توحيد مناطق المملكة في دولة واحدة ايدانا بعهد جديد من الأمن والاستقرار لمدن المملكة. والدولة هنا وهي ماضية في بذل جهودها للاستفادة من موارد الزيت الهائلة اسهمت وبصورة فاعلة في تحضير وتحديث السكان من خلال اعادة توزيع الثروة النفطية على كافة مناطق المملكة وايجاد فرص العمل والاستثمار في البيئات العمرانية. وبذلك نمت المدن السعودية باشراف ورعاية الدولة ، وهو مسار ترتب عليه أن أضحت عملية صنع القرار محصورة في الاجهزة المركزية لاغية بذلك الاشكال التقليدية للادارة المحلية التي كانت سائدة في البيئات العمرانية التقليدية.

ويعتبر وجود المنظمين الاداريين والفنيين في المجتمع وتفويضهم صلاحيات ادارة وتخطيط المجتمعات نقطة تحول كبيرة في تاريخ تحضر المملكة العربية السعودية. وبالرغم من الجهود المركزية لم تحقق السياسات العمرانية الطموحة والمبادرات التخطيطية رغبات ومطامح وآمال المجتمع . ولدى اضطلاع الحكومة المركزية بمسؤولياتها لتحديث المجتمعات التقليدية بصورة مضطردة نما الجهاز الحكومي المركزي على حساب الهياكل المحلية والاقتصادية لمناطق ومدن المملكة واستعيض عن المشاركة المحلية في الادارة والتخطيط المحلي باداريين ومتخصصين (مخططين) يعتمدون اعتمادا شبة كامل على

التمويل المركزي. كما جرى تعميم التخطيط المركزي والنظم والسياسات العمرانية على معظم المجتمعات المحلية دوغما اقامة اعتبار للظروف المحلية .

و تتجه الآمال الان لتعزيز مساهمة المواطن ودعم دور الادارة المحلية ليكون ذلك بمثابة اتجاه واعد حل مشكلة الزحف العمراني غير الكفو وتشجيع الاقتصادات الحضرية . ويتم ذلك عن طريق التفويض التدريجي للسلطة والمسؤوليات المالية تجاه الامارات والبلديات التي يتوقع منها بالمقابل ان تمارس دورا فاعلا للتنافس على الحصول على تمويل مركزي على اساس دراسات الجدوى السليمة والاسس والمقاييس المقبولة والمرغوبة اجتماعيا ، بينما يظل الاحتكام في حالات التنازع الاجتماعي وتعريض الامن والسيادة الوطنية للخطر حكرا على الدولة المركزية. ويؤمل من تطبيق هذه اللامركزية بان تصبح الادارة المحلية مكتملة للاهداف التخطيطية الوطنية المأموله ومعينة على تزويدنا باشكال وتكوينات عمرانية تتسم بالكفاءة الاقتصادية والاتساق مع البيئة.

الحواشي

- (١) بتشجيعه للوقف الخيري ساعد الاسلام على انتفاع العامة بالملكية الخاصة وتكييفها مع حاجات المجتمع.
- (٢) هذا حال معظم المستوطنات قبل تأسيس المملكة العربية السعودية ، وزاد استخدام النقود المعدنية في العام ١٩٢٤ عندما استخدمت النقود السعودية لأول مرة. (Al-Washmi).
- (٣) أؤكد على أنه ينبغي الا يؤخذ حديثي عن المبادئ المنظمة للعمران في البيئات العمرانية القديمة ضرورة لتطبيقها لذاتها وكما هي على البيئة المعاصرة للمدينة السعودية ، اذ ينبغي ان يسبق استخدام المناسب منها فهم واع لها ولدواعي استعمالها في بنائها واختبارها من حيث قبول المجتمع لها واتساقها مع الرؤية السياسية وتوافقها مع التقنيات الحديثة.
- (٤) تعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم كانت شاملة بحيث طالت امور البناء والتشييد ، اذ منع الرسول صلى الله عليه وسلم أحدهم من النوم على مصطبة مكشوفة مما يعني ضرورة اضافة ساتر لأسطح ومصاطب المساكن كعنصر معماري في تشكيل الواجهات. وفي الحديث النبوي الشريف يقول الرسول صلى الله عليه وسلم "من بات على ظهر بيت ليس عليه حجار فقد برئت منه الذمة" ، وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينام الرجل على سطح ليس بمحجور عليه".
- (٥) ورد في الآية الكريمة " وقل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم .. الى آخر الآية (٢٤:٣٠) وعن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم ، فقد حل لهم أن يفتقروا عينه" .. وفي رواية للبخاري ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لو اطلع في بيتك أحد لم تأذن له فحذفته بحصاة ففقت عينه ما كان عليك من جناح". (Hakim, 1986: 151).
- (٦) احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم حول شروط الملكية ملزمة لمعظم المذاهب الفقهية ، وفي رواية لابي داوود قال عروة بن الزبير: "أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن الارض أرض الله ، والعباد عباد الله ، فمن أحيأ مواتا فهو أحق به " (Hakim, 1986: 149) ، ويرى أكبر (Akbar, 1988: 26-32) بأن غالبية الفقهاء يجمعون على أحياء الارض الموات خارج العمران دون الحصول على موافقة الدولة ، في حين يحدد أحد المذاهب الفقهية اشتراط الحصول على اذن من الحاكم ، وان ليس للدولة حق امتلاك الاراضي الا اذا املكها اياها الملاك طوعا.

(٧) يعني ذلك بناء ٣٠٠٠ ذراعاً مربعاً (المتر المربع الواحد يساوي ٢٤ ذراعاً) متوسط مسطح البيت الصغير ٢م٩٠ (٥٠٠ ذراع مربع) والتربة المستخدمة في تشكيل اللبن الطيني كانت تؤخذ من تربة الاساسات (Al-Washmi).

(٨) تعتبر التعاليم الاسلامية الماء مصلحة عامة.. روى ابو هريرة ان الرسول صلى الله عليه وسلم قال "المسلمون شركاء في ثلاثة : الماء والكلا والنار" وردت ترجمته في حكيم (Hakim, 1986: 148).

(٩) احساس الفرد بالمسؤولية تجاه جيرانه كان لها اكبر الاثر في طبيعة الاشكال والتكوينات العمرانية في البيئات الاسلامية القديمة (Akbar, 1988). وقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من اللامبالاه تجاه الجار وان تركه وحيداً عمل غير محمود. كما حث الاسلام على النظافة حيث جاء عنه صلى الله عليه وسلم أن النظافة من الايمان" ، وروي عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله "ان الله طيب يحب الطيب ، نظيف يحب النظافة ، كريم يحب الكرم ، جواد يحب الجود ، فنظفوا أفنيكم" لذا ينبغي المحافظة على نظافة الفناء. وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "اتقوا الملاعن الثلاث: البراز في الموارد ، وقارعة الطريق والظل". وفي رواية للترمذي والنسائي "لابولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه".

(١٠) شكل نمط الفيلات في مدينة الرياض مانسته ٣٧ر٩ بالمائة من المساكن حسب نتائج مسح استعمال الاراضي المنفذ من قبل مكتب الشترى للاستشارات الهندسية لصالح الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، ١٩٨٧ ، الرياض. وانحسرت نسبة مساكن الطين من ٤٥ بالمائة في العام ١٩٦٨ الى ٧ر٥ بالمائة ، في حين شكلت عمارات الشقق ٣٩ بالمائة من جملة المساكن.

SCET International / SEDES, Riyadh: International Metropolis, 1977: 14 (١١)

(١٢) لا يكون التمويل المركزي متساو لجميع المدن والقرى بطبيعة الحال ، اذ يعتمد ذلك على عوامل عديدة منها الدور الاستراتيجي للمدينة على اساس اقتصادي أو لعوامل اجتماعية وسياسية ، على سبيل المثال الانفاق على تحديث القوات العسكرية اتاح المجال رحبا لبعض المدن السعودية لتحصل على تمويلات سخية كمدن حفر الباطن وحميس مشيط وتبوك التي شيدت فيها مدن عسكرية متكاملة. بينما تخطى المدينتان المقدستان مكة المكرمة والمدينة المنورة بالدعم السخي من قبل الدولة نظرا لمكانتهما الدينية.

لقد تأثر المواطنون السعوديون بانماط وأساليب الحياة العصرية التي بدأت تظهر في المدن السعودية الرئيسة من خلال سكنى موظفي الدولة الذي كان ينظر اليهم على انهم ذوي منزل اجتماعية واقتصادية مرموقة في احياء حديثة شيدت لهم. مما كان له دور في تأثر عامة الناس بأساليب حياتهم وسعوا بذلك الى تقليد مساكنهم

وعماراتهم. كما كان للشرايح الموسرة في المجتمع السعودي اثرها في توجيه اذواق عامة الناس. يضاف الى ذلك توجه الدولة نحو ارساء مظاهر التحضر من وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية مما كان له الأثر الكبير في التحول نحو استخدام معظم اساليب التخطيط والعمارة الغربية (Fadan, 1983).

(١٣) انظر المرسوم الملكي رقم ٧٨٠٠ في ١٠/٧/١٣٨٠هـ (١٩٦٠) بخصوص الموافقة السامية على منح الاراضي ، وايضا رقم ١١٠٠٣ في ٨/٥/١٣٨٦هـ (١٩٦٨) ورقم ٤٣٧ في ١/٦/١٣٩٨هـ (١٩٧٨) ورقم ٥٩ في ١٩/٤/١٤٠١هـ (١٩٨١) بشأن قواعد منح الاراضي لذوي الدخل المحدود والتي تشترط ألا يقل عمر المواطن طالب المنحة (ذكر أم انثى) عن ١٨ سنة والا يكون لديه أرض أو سبق له الحصول على قرض اسكاني. وعلاوة على ذلك بإمكان المواطنين التقدم بطلب منحه صريحة خارج اطار منح الدخل المحدود في أي مكان من المملكة تبعا لتوفر الاراضي التي تقوم بعض أجهزة الدولة وعلى راسها البلديات بتوزيعها.

تجارب التخطيط العمراني

ادوارد لينش

يعاني التخطيط العمراني عالميا من إدراك مبتور حيال كيفية تشكّل الأنماط المختلفة لاستعمال الأراضي جرّاء التحرك الدائب وتغير القوى الاقتصادية والاجتماعية التي تتأثر باستمرار بمبادرات القطاعين العام والخاص. وتقع المسؤولية الأساسية هنا على عاتق المخطط العمراني الذي يجب أن يكون لديه فهم عميق وشامل لقوة واتجاه وخصائص وتداعيات القوى الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في منطقة جغرافية معينة كي تكون القرارات التنموية مناسبة وداعمة لمبادرات القطاع الخاص الإيجابية تفاديا لهدر موارد الأرض والبيئة. وعندما يكون المخطط مفرطا في التفاصيل غير واقعي وجامدا يصبح عندئذ مقيدا للتنمية وفقيرا في إنتاجيته.

كذلك يعاني التخطيط العمراني الحضري في الدول النامية التي تطبق المركزية الصارمة من نقص في المعلومات على مستوى محلياتها وعجز في مراقبة ومتابعة ديناميات التغير الاجتماعي والاقتصادي جرّاء نقص الكوادر التخطيطية المتخصصة ومركزية التخطيط. فالأرض مثلا هي أحد العناصر الأساسية التي تؤثر في أنماط التنمية العمرانية وتكاليفها، ومع ذلك لا يكون لدى المخططين في الحكومة المركزية في العادة دراية بملكيتها وبمدى توافرها، فيعمدون من أبراجهم العاجية لتوزيع الاستعمالات والخدمات على الحيز المكاني كما لو كانت الأراضي جميعها ملكية عامة.

في المملكة العربية السعودية وضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون البلدية والقروية تعتبر وكالة الوزارة لشؤون تخطيط المدن الجهة المسؤولة عن أعمال وأنشطة التخطيط العمراني على مستوى المملكة (كان ذلك في السابق مسؤولية وكالة وزارة الداخلية لشؤون البلديات) حيث تم خلال العقود الثلاثة الماضية بذل جهود عديدة في

مجال التخطيط العمراني على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي استجابة لضغوط التنمية السريعة التي لم يسبق أن شهدت مثلها المملكة ، ومع ذلك لم يتحقق سوى قدر محدود من استراتيجيات وخطط التنمية العمرانية الموصى بها.

وسنقتفي في هذا الفصل مسيرة التخطيط في المملكة العربية السعودية والعوامل الأساسية التي أثرت في الجهود التخطيطية ثم نتقل إلى تقصي دواعي وأسباب محدودية النجاح واقتراح سياسات وبرامج أكثر فاعلية في المستقبل.

المراحل التخطيطية

مر التخطيط العمراني بالمملكة العربية السعودية في أربع مراحل خلال العقود الثلاثة الماضية :

المرحلة الانفرادية (الابتدائية)

تم فيها التخطيط العمراني لتحقيق هدف محدود تنفرد به مدينة معينة ، كما حدث بالنسبة لمدينة الدمام والخبر بالمنطقة الشرقية حيث أعدت مخططات توجيهية للدمام بالإضافة إلى ثلاثة عشر تجمعاً سكانياً نتيجة ظهور بؤابر النمو العمراني بالقرب من حقول إنتاج النفط على الخليج العربي. وقد اعتمدت تلك المخططات من قبل وكالة وزارة الداخلية لشئون البلديات آنذاك لمدة عشرين عاماً شملت على توزيع مكاني للاستعمالات التجارية والسكنية والصناعية والترفيهية والاجتماعية⁽¹⁾.

المرحلة الثانية : المخططات الرئيسية للمدن

بدأت في أواخر الستينيات الميلادية من القرن الحالي وانتهت في أواسط السبعينيات وشملت إعداد مخططات عامة للمدن الرئيسية بالإضافة لدراسات وتحليلات على المستوى الإقليمي. واقتضى ذلك تكليف اثنين من بيوت الخبرة الأجنبية العالمية لإعداد استراتيجيات للتنمية الإقليمية وخمسة مخططات رئيسة لمدن المنطقة الشرقية

وستة مخططات رئيسية لمدن المنطقة الغربية. وبالنسبة لمدينة الرياض العاصمة و بقية المدن الرئيسية بالمنطقة الوسطى فقد تم تكليف دار خبرة عالمية أخرى لإعداد المخططات اللازمة لها^(٢).

وتشمل هذه المخططات الرئيسية عادة مقترحات خاصة باستعمال الأراضي وشبكة النقل لعشرين أو ثلاثين سنة قادمة للمناطق المبنية ولناطق نمو جديدة ، مع إعداد مخططات تفصيلية لمناطق عمل مختارة لاستيعاب التطورات والتغيرات قصيرة الأمد ضمن المفهوم العام للمخطط الرئيسي للمدينة.

المرحلة الثالثة: المخططات الرئيسية الإرشادية للمدن والمخططات التفصيلية لمناطق العمل المختارة

امتدت هذه المرحلة من أواسط السبعينيات الميلادية من القرن الحالي إلى أواسط الثمانينيات ، قامت خلالها وكالة تخطيط المدن بوزارة الشئون البلدية والقروية بتكليف عدد من المكاتب الاستشارية لمراجعة وتجديد مخططات استعمال الأراضي والنقل لعدد من المدن الكبرى ، وإعداد مخططات رئيسة تنفيذية لعدد من المناطق الحضرية التي لم تعد لها دراسات تخطيطية سابقة. وقد أعدت الدراسات اللازمة من قبل مكاتب استشارية عالمية بالتزامن مع مكاتب وطنية. وقد تركزت الجهود في إعداد نوعين من المخططات هما:

- مخططات مناطق العمل المختارة.. لعدد من المدن الرئيسية شاملا ذلك اكبر مدن المملكة سكانا وهي الرياض وجده والدمام. ويعتبر هذا المستوى من المخططات أداة للتخطيط التفصيلي ولتنفيذ البرامج والمشروعات ضمن المفهوم العام للمخطط الرئيسي وذلك لمناطق محددة تعاني من مشاكل تخطيطية خاصة أو تواجه ضغوطا تنموية ، كما يحقق المرونة التي تساعد على استيعاب التغير قصير الأمد ، ولأن هذا النوع من المخططات يتطور بصورة أسرع من المخطط الرئيسي لذا فان تنفيذها الفوري يقتضي اهتماما أكثر^(٣).

– مخططات إرشادية عامة للمدن والقرى ومخططات إقليمية للتنمية الشاملة.. وشملت أعمال هذه المخططات دراسة الهيكل العمراني والسكاني والاقتصادي والأحوال الاجتماعية والموارد المتاحة في كل المواقع لتحقيق التكامل بين التنمية الحضرية والريفية ، وقد أعدت تلك المخططات لخمس مناطق هي حائل وتبوك ومكة المكرمة والقصيم والباحة.

خلال هذه المرحلة قامت وكالة تخطيط المدن بوزارة الشؤون البلدية والقروية بإعداد أول استراتيجية للتنمية المكانية وهي الاستراتيجية العمرانية الوطنية المحددة للأنماط العمرانية والتسلسل الهرمي للمدن والقرى بالمملكة بهدف توجيه التنمية العمرانية الوطنية في المستقبل.

المرحلة الرابعة : الاستراتيجية العمرانية الوطنية وتحديد النطاق العمراني للمدن السعودية

قامت وكالة تخطيط المدن بوزارة الشؤون البلدية والقروية ، منذ منتصف الثمانينيات الميلادية من القرن الحالي بإنجاز دراسات الاستراتيجية العمرانية الوطنية (١٩٩٠-٢٠١٠) ودراسات النطاق العمراني للمدن السعودية بالجهود الذاتية لمسئوبيها بالتعاون مع المستشارين المقيمين. وقد ارتكز إعداد الاستراتيجية على تسلسل هرمي لمراكز النمو الوطنية والإقليمية والمحلية وتمثلت الأهداف الرئيسية للاستراتيجية في المرحلة الأولى على الكفاءة في استخدام المرافق والخدمات العامة القائمة ، واستغلال موارد ومقومات مراكز (أقطاب) النمو المختارة ، وتدعيم إقامة محاور تنمية بين المناطق الحضرية وتحقيق تنمية شاملة للأرياف والمناطق الحدودية. وتؤكد أهداف الاستراتيجية في المرحلة الثانية والثالثة على تنوع ونشر الاستثمارات على مختلف أجزاء الحيز الوطني وتحقيق تكامل عمراني أفضل ضمن تدرج هرمي واضح للمدن والقرى السعودية^(٤).

وقد جاءت دراسات النطاق العمراني لتنظيم وترشيد النمو العمراني لمائة مدينة سعودية للعشرين سنة القادمة وفق ضوابط محددة للإتداء على مرحلتين ، الأولى يتم فيها

توجيه التنمية (برامج الأنفاق العام) في المساحات المخصصة لهذه المرحلة حتى عام ١٩٩٥ ، وفي المرحلة الثانية (١٩٩٥-٢٠٠٥) يمنح الراغبون من الملاك موافقة على تخطيط أراضيهم بشرط أن يتم تزويد مخططاتهم بشبكات المرافق والتجهيزات الأساسية على نفقتهم الخاصة وفق المواصفات المعتمدة من جهات الاختصاص^(٥).

القوى المؤثرة في أنشطة التخطيط العمراني

في المملكة العربية السعودية والدول الأخرى تتحدد نوعية وحجم أنشطة التخطيط العمراني بعوامل عديدة تنظيمية وتشريعية وبشرية.

الأطر التنظيمية التي يعمل بها التخطيط العمراني

وكالة وزارة الداخلية لشئون البلديات هي الجهة الرسمية التي كانت في السابق تشرف على إعداد المخططات التوجيهية والتنظيمية خلال أول مرحلتين تخطيطيتين ، لكن ما من أحد من مسؤولي أو مخططي الوزارة كان يتوقع حدوث هذا النمو العمراني الهائل للمدن السعودية أبان السبعينيات الميلادية من القرن الحالي والذي تحقق جزئياً نتيجة لتزايد حجم الأنفاق العام على بناء المرافق والتجهيزات الأساسية من خلال استخدام الإيرادات النفطية. وفي استجابة من الدولة لمتطلبات النمو العمراني السريع تم في عام ١٩٧٥ القيام بإدخال إصلاحات تنظيمية استحدثت بموجبها وزارة الشؤون البلدية والقروية كجهة رسمية مستقلة بكامل الصلاحيات لإدارة شئون التخطيط العمراني في المملكة العربية السعودية وشملت المهام الموكلة إليها ضبط التنمية العمرانية وتوفير الخدمات البلدية وإدارة الأراضي^(٦) ، تلا ذلك تشكيل وكالة تخطيط المدن ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة وأنيطت بها مسؤولية الإشراف على شئون التخطيط العمراني في المملكة.

وفي عام ١٩٧٧ صدر قرار مجلس الوزراء بنحول وزير الشؤون البلدية والقروية إعطاء البلديات بعض السلطات في تخطيط وتنظيم المدن ، وعلى ذلك وضعت الوزارة

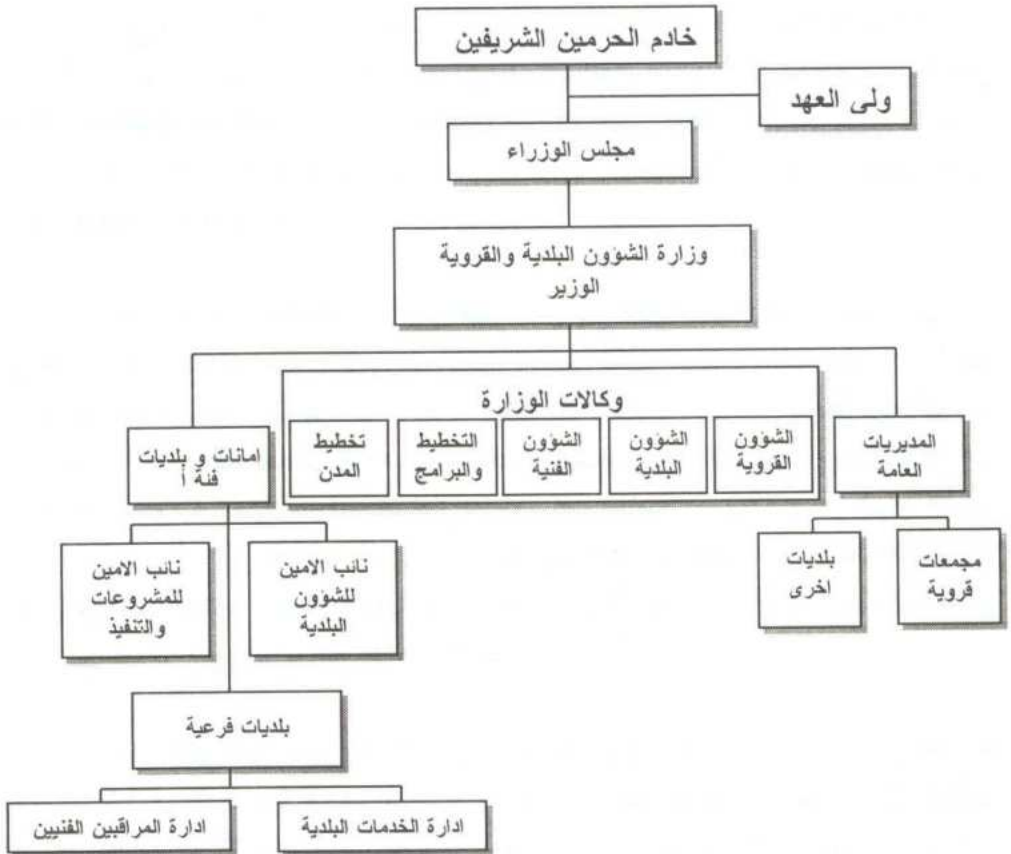
هيكلًا إداريًا جديدًا للإدارة المحلية يحوي قدرًا محدودًا من اللامركزية ، وتم تصنيف أكبر خمس مدن في المملكة إلى أمانات هي الرياض وجده ومكة المكرمة والمدينة المنورة والدمام. وبموجب تعليمات الوزارة أصبحت أمانات هذه المدن مسؤولة عن ضبط وتخطيط التنمية العمرانية في المدن والقرى التابعة لها ، كما أن أمناء هذه المدن على ارتباط مباشر بوزير الشؤون البلدية والقروية. ومثل هذا الإجراء يمثل في حد ذاته توزيعًا جديدًا للمهام والمسؤوليات التي مكنت الأمانات من إعداد المخططات العامة لمدينتها.

شكل رقم ٤٩

تطور أنشطة التخطيط العمراني بالمملكة العربية السعودية

المرحلة التخطيطية	نوع المخططات المعدة	الجهة الرسمية المشرفة	الفترة	الأفق الزمني للمخطط أو الاستراتيجية
١	توجيهية	وكالة وزارة الداخلية لشئون البلديات(سابقا)	١٩٦٨-١٩٥٨	٢٠-٣٠ سنة
٢	عامة	وكالة وزارة الداخلية لشئون البلديات(سابقا)	١٩٦٨-١٩٧٥	٢٠-٣٠ سنة
٣	رئيسة إرشادية وتفصيلية	وكالة تخطيط المدن	١٩٧٥-١٩٨٥	٥ سنوات
	استراتيجية استيطان وطنية	وكالة تخطيط المدن	١٩٧٨-١٩٨٠	٣٠ سنة
٤	استراتيجية عمرانية وطنية ونطاق عمراني	وكالة تخطيط المدن	١٩٨٥-١٩٩٢	٣٠ سنة

وقد تم تصنيف بقية البلديات إلى خمس فئات (أ، ب، ج، د، هـ)، إلا أن فئة "هـ" ألغيت في عام ١٩٧٩. وطبيعي أن تبقى مسؤولية إعداد المخططات في البلديات المتوسطة متناسبة مع قدراتها وإمكاناتها الفنية، أما البلديات الصغيرة فلا تستطيع إعداد المخططات لمدنها وقراها، وذلك لمحدودية إمكاناتها وقدراتها. ولهذا عهدت وزارة الشؤون البلدية والقروية بمسؤولية إعداد المخططات إلى مديرياتها العامة بالمناطق التي تم إنشاؤها بموجب القرار الوزاري رقم ٤٠/٨/٦ في عام ١٩٧٧^(٧). ويوضح الشكل رقم ٥٠ الهيكل التنظيمي الحالي لعملية التخطيط العمراني.



شكل رقم ٥٠ : الهيكل التنظيمي الحالي لعملية التخطيط العمراني

أثر التشريعات في التخطيط العمراني

يمثل مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين أعلى سلطة تشريعية في البلاد حيث يصدر المجلس الأنظمة والقرارات الخاصة بالتخطيط العمراني والتي تكون بمثابة الأساس التشريعي للتخطيط. وعلى ضوء التشريعات الأساسية تصدر اللوائح والتشريعات التكميلية من وزارة الشؤون البلدية والقروية - وكالة تخطيط المدن لتشكل مع الإطار التنظيمي لأنشطة وأعمال التخطيط العمراني.

على سبيل المثال قرار مجلس الوزراء رقم ١١٧٠ في ٢٥/٨/١٣٩٨هـ (١٩٧٧) القاضي بتحديد النطاق العمراني للمدن للعشرين عاما القادمة يمثل تحولا من مرحلة التخطيط التوجيهي والعام لاستعمالات الأراضي كإطار لتنمية المدن الرئيسة بالمملكة لمدة ٢٠-٣٠ عاما إلى مرحلة من التخطيط التفصيلي "التفذي" قصير الأمد ضمن مفهوم التخطيط الهيكلي.

لقد كان دور المخططات العامة محدودا في نقل مقترحات خطة التنمية الخمسية إلى حيز التنفيذ الفعلي بسبب تفاوت الأفق الزمني لكل منها ، وقلة الكوادر الفنية بإدارات تخطيط المدن بالمناطق التي بالكاد كانت تقوم بأعباء المسائل التخطيطية اليومية كترخيص البناء وتقسيمات الأراضي ، ونقص التنسيق بين البلديات وبقية الإدارات والمصالح الحكومية المعنية بتوفير المرافق والخدمات العامة^(٨). لهذا صدر قرار مجلس الوزراء المشار إليه إلى الجهات المعنية لـ: "تحديد النطاق العمراني للمدن السعودية للعشرين عاما القادمة وتوضيح ذلك على المخططات العامة على أن تقسم مدة النمو العمراني إلى مراحل تتطابق مع خطط التنمية الخمسية"^(٩).

وبناء على هذا التشريع الأساسي صدر تعميم وزارة الشؤون البلدية والقروية رقم ١٢٢٦ في ٣/٢/١٣٩٧هـ الموجه إلى مكاتب تخطيط المدن بالمناطق بهدف تنظيم إخراج المخططات الإرشادية والتنظيمية التفصيلية بطريقة موحدة تشمل على الحد الأدنى من المعلومات الفنية الواجب توفرها في المخطط. إلا أن التعميم لم يحدد بالتفصيل

شكل ومضمون تلك المخططات^(١٠) والتنسيق اللازم بين الجهات المعنية بتنفيذها حيث ترك ذلك للمختصين بوكالة تخطيط المدن يحددونه من خلال الأعمال المطلوبة في الاتفاقيات مع المكاتب الاستشارية ، ومن خلال نظام التخطيط العمراني المقترح.

وإدراكا منها بضرورة تحديث الاستراتيجية الوطنية للاستيطان التي صيغت في الفترة ١٩٧٨-١٩٨٠ واقترح سياسات مناسبة للتخطيط العمراني والتنمية العمرانية للمملكة العربية السعودية فقد سعت وكالة تخطيط المدن طيلة الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٠ لإعداد استراتيجية عمرانية وطنية للفترة من ١٩٩٠-٢٠٢٠ مع بذل جهود حثيثة نحو صياغة نظام تخطيط عمراني جديد على المستوى الوطني يهدف بصورة رئيسة إلى تسريع عملية تحقيق التنمية العمرانية المتوازنة بين مختلف مناطق المملكة من خلال المستوى الوطني والإقليمي والمحلي مع مراعاة الحفاظ على القيم الإسلامية^(١١). ولم يتم بعد إقرار الاستراتيجية العمرانية الوطنية ونظام التخطيط العمراني المقترح من قبل السلطة العليا إلا أنه يسترشد بهما على صعيد إعداد وتنفيذ المخططات ضمن النظام الإداري الجديد للمناطق الذي أقره مجلس الوزراء في عام ١٩٩٢ ، وأعيد فيه تقسيم الحيز الوطني إلى مناطق تتكون كل منطقة فيه من محافظات ومراكز مع تحديد المهام الإدارية شاملة تنفيذ الخطة التنموية والميزانية السنوية لكل منطقة^(١٢).

وبالرغم من إقرار الأنظمة واللوائح والتعليمات لعدة أنواع من المخططات وبيان الأهداف العامة لها لكن ما يزال هناك بعض من أوجه النقص والفجوات تتمثل في عدم تحديد كيفية تنظيم إخراج المخططات واستخدامها وضعف التنسيق بين الإدارات والمصالح والهيئات المعنية بتنفيذها وهو ما يحاول نظام التخطيط العمراني المقترح بحثه ومعالجته.

وفي عام ١٩٨٦ (١٤٠٦هـ) اتخذ مجلس الوزراء خطوة جريئة تمثلت في إيقاف اعتماد مخططات تقسيم الأراضي في جميع مدن المملكة التي تشهد انتشارا عمرانيا غير منظم ومضاربات مالية في أسعار الأراضي لمدة سنتين لحين الانتهاء من إعداد دراسات النطاق العمراني للمدن السعودية. وعهد لوزارة الشؤون البلدية والقروية - وكالة

تخطيط المدن بمهمة تنسيق الدراسات المطلوبة ، وصادق مجلس الوزراء على هذه الدراسات بالقرار رقم ١٧٥ في ١٨/٩/١٤٠٩ هـ ، لكن لم تتخذ أية إجراءات حيال توفير آلية للتنسيق تعزز من التزام الوزارات والإدارات والمصالح الأخرى المسؤولة عن توفير شبكات المرافق والخدمات العامة بالمخططات العامة.

الموارد البشرية

تتم تلبية الاحتياجات من الموارد البشرية لأعمال التخطيط العمراني من كوادر الوزارة والأمانات والمديريات والبلديات ومن خلال التعاقد مع المكاتب الاستشارية لإنجاز دراسات تخطيطية محددة. ويتفاوت حجم ونوعية العاملين خصوصا في حالة المكاتب الاستشارية تبعا للإدارة الحكومية ، وحجم العمل التخطيطي وأولويات التمويل من جانب وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

وقد شهدت المراحل التخطيطية الثانية والثالثة نشاطا تعاقديا مكثفا مع المكاتب الاستشارية العالمية لعمل الدراسات التخطيطية وإعداد المخططات لمختلف مناطق ومدن المملكة والتوسع في بناء القدرات الذاتية المحدودة واكتساب المعارف والتقنيات الحديثة في المجالات التخطيطية. وقد رؤي فيما بعد المرحلة التخطيطية الثالثة التقليل من الاعتماد على المكاتب الاستشارية الأجنبية نظرا لمحدودية نجاح وضع مقترحات المكاتب الاستشارية الأجنبية موضع التنفيذ الفعلي وتوفر برامج البكالوريوس والماجستير في مجالات التخطيط الحضري والإقليمي في أربع جامعات سعودية تعمل على رفد الخدمة المدنية بأفواج سنوية من الكوادر التخطيطية^(١٣) والتعاون قائم حاليا بين الجامعات والمراكز العلمية وكبار المسؤولين في الأجهزة التخطيطية كخطوة رائدة في صياغة وتطوير الانظمة واللوائح المتعلقة بالتخطيط العمراني.

وتتركز النسبة العالية من الكوادر التخطيطية المتخصصة في المدن الرئيسة حيث الجامعات التي تقدم برامج عليا في مجال التخطيط خصوصا في مدينة الرياض التي تتواجد

بها أيضا وكالة وزارة الشؤون البلدية والقروية لتخطيط المدن. ويتم انتداب المختصين في مجالات التخطيط إلى البلديات لفترات زمنية قصيرة إلا أن تواجدهم في مدن أخرى غير الرياض وجده والدمام لفترات طويلة أمر غير وارد.

مواطن الضعف في مجال تنفيذ الخطط والاستراتيجيات

هناك عدة عوامل وراء التنفيذ غير المكتمل لاستراتيجيات وخطط التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية أهمها:

التفويض غير الواضح لوظائف التخطيط

تعنى وزارة الشؤون البلدية والقروية من بين كافة الوزارات بتحديد مشروعات المرافق العامة المحلية على أساس سنوي لاعتماد المخصصات المالية المطلوبة في الميزانية السنوية وعلى أساس خمسي لإدراج تلك المشروعات في خطة التنمية الوطنية التي تعدها وزارة التخطيط ، كذلك تقوم وزارات البرق والبريد والهاتف والأشغال العامة والإسكان والصحة المعارف والزراعة والمياه والمؤسسات العامة بتخطيط وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية في مختلف مناطق المملكة الا ان التحضير السنوي لفترات خمسية حسب الخطة للمشروعات المختلفة يشوبه ضعف في التنسيق بين الأجهزة الحكومية المعنية ، ذلك لان التنسيق ليس إلزاميا من الناحية النظامية في عملية مراجعة واعتماد المشروعات مما يجعل الالتزام بالمخططات المحلية المعدة من قبل وكالة تخطيط المدن أو المكاتب الاستشارية المتعاقد معها أمرا غير حتمي.

وعلى صعيد تنفيذ المخططات على المستوى المحلي هناك ثلاث جهات رسمية معنية بذلك وهي الإمارة والبلدية وفروع الوزارات المركزية ومعظمها تصيغ لنفسها أهدافا مختلفة قد تتعارض أحيانا نظرا لعدم وجود تحديد واضح لطبيعة العلاقة بين تلك الجهات الرسمية مما يجعل وظائف تنمية المدينة وتطبيق الضوابط التنموية والاعتراضات على القرارات التخطيطية غير مترابطة في مجموعها ومجزأة على الجهات الحكومية

المختلفة^(١٤). ولم يتضمن النظام الجديد للمناطق نصا صريحا خاصا بالاضطلاع بتلك المهام على المستوى المحلي نظرا لاشتمال نظام المناطق الجديد على وحدات إدارية أخرى برئاسة أمير المنطقة (بمرتبة وزير) كذلك لا يتضمن النظام نصا صريحا حول توضيح العلاقات والمسؤوليات الوظيفية للوزارة أو البلديات.

ضعف التنسيق القطاعي

أشارت خطة التنمية الخامسة (١٩٩٠-١٩٩٥) إلى أن ضعف مستوى التنسيق بين وزارة الشؤون البلدية والقروية وبعض الجهات الحكومية التنفيذية ساعد على ازدواجية الجهود المبذولة من ناحية ونقص في التغطية الخدمية من ناحية أخرى مما يعني استمرارية الفوارق الإقليمية والتباينات الريف - حضرية في مجال التنمية البلدية، كما أشارت الخطة إلى أن التخطيط العمراني يلزمه المزيد من المقاييس والقواعد والأنظمة الملزمة المتعلقة بإعداد واعتماد وتطبيق المخططات^(١٥).

وتجدر الإشارة إلى أن إثارة موضوع ضعف مستوى التنسيق بين الوزارات في مسائل التخطيط ليس بجديد، ففي عام ١٩٧٧ تحدثت تقارير المكاتب الاستشارية التي كان يوكل إليها إعداد دراسات التخطيط عن ضعف مستويات الاتصال والتنسيق الشامل بين الوزارات وعن قلة الكوادر الفنية في مجال تطبيق الضوابط التنموية وقلة كفاءتها وتأهيلها، وتحميلها أكبر من طاقتها مما كان ينعكس سلبا على مستوى الأداء الوظيفي^(١٦).

ضعف آلية ضوابط التنمية على المستوى المحلي

في مجال ضبط وتخطيط التنمية العمرانية على المستوى المحلي ركز نظام البلديات والقرى الصادر عام ١٩٧٧ على وظائف ومسؤوليات البلديات وخولها مسؤولية تخطيط وتنظيم المدن والقرى التابعة لها من خلال انشاءات التجهيزات الأساسية بالدرجة الأولى وإصدار تراخيص البناء.

وفي مجال المرافق العامة يتركز معظم الأنفاق البلدي على انشاءات الطرق المحلية وشبكات المياه والصرف الصحي وإقامة المتنزهات والحدائق العامة وإنشاء المباني العامة (مكاتب حكومية ، أسواق ومساح .. الخ). وباستثناء أمانات الرياض وجده والدمام ومكة المكرمة والمدينة المنورة وبلدية الطائف (فئة أ) تخضع باقي البلديات للأشراف المباشر من قبل وزارة الشئون البلدية والقروية ماليا وإداريا.

وتصدر تراخيص البناء للانشاءات الخاصة فقط في مخططات تقسيمات الأراضي المعتمدة للتأكد من توفر الطرق المؤدية للأماك الخاصة ، ولاتقوم البلديات حاليا بمراجعة مشاريع الوزارات أو المصالح الحكومية الأخرى واصدار تصاريح البناء لها بالرغم من تحويل نظام البلديات والقرى عام ١٩٧٧ البلديات حق إصدار (أو رفض) تصاريح البناء لكافة الانشاءات العامة^(١٧).

وبالنسبة لأعمال الاضافة والترميم وإنشاء الملاحق يتعذر على البلديات ضبطها وتنظيمها نظرا لقلة الكوادر الفنية لأغراض المراقبة والمتابعة علاوة على أن الكثير من هذه الأعمال الإنشائية يتم داخل الاحواش والأفنية بعيدا عن عين الرقيب الذي يتعذر عليه المتابعة والمراقبة خصوصا إذا شغل المسكن.

ضعف مستوى المشاركة المحلية في عملية إعداد المخططات

نصت العقود النظامية مع الاستشاريين الأجانب لإعداد لدرسات التخطيطية على ضرورة تطبيق أسلوب النظراء في الأنشطة التخطيطية كخطوة نحو تدريب وتأهيل المخططين السعوديين ، إلا أن ذلك لم يتحقق بالصورة المنشودة لصعوبات في التوظيف وإحجام المخططين في الإدارات المركزية عن الاضطلاع بمهام ميدانية وقيود إدارية وعوامل أخرى عدة منها الميزانية المحددة للمكتب الاستشاري وتقيده بجدول زمني محدد لإنجاز الأعمال المطلوبة ومركزية إدارة العقود ، وما تحقق من مساهمة محلية فاعلة في عملية إعداد المخططات يمثل فقط الحد الأدنى للمساهمة المرجوة ، وقد تحدث الاستشاريون الأجانب عن تلك المعوقات في تقارير التقييم السنوية إدراكا منهم بجدوى

وأهمية الجهود الذاتية في رفع مستوى جودة المخططات وتعزيز إمكانية التطبيق العملي لها. ومثال ذلك ما أشار إليه الاستشاري سيرت جاكسون العالمية/سعود كونسلت من صعوبات في تنفيذ مواد العقد آنذاك جراء عدم تعيين ضابط اتصال وتأمين فريق سعودي معار لإدارة تخطيط وتطوير منطقة جده من جانب وكالة الوزارة لتخطيط المدن ولا خبراء من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمتابعة أعمال المشروع ، إذ بعد مضي ثلاث سنوات من العمل بالمشروع أوضح الاستشاري في تقرير التقييم السنوي للسنة الثالثة من عمر المشروع عدم تحقق أي تقدم يذكر في مجال تدريب النظراء السعوديين مشيراً إلى استمرارية الوضع بهذا الشكل في ضوء عدم وجود بؤادر لتعيين أعضاء الفريق السعودي المعار المنصوص عليه في الاتفاقية^(١٨).

وكان على الاستشاريين تقديم التقارير الفنية والمقترحات التخطيطية إلى الإدارة المحلية لأغراض المراجعة ، ومن ثم وبعد قبول الدراسة كان يصادق على رفعها لوكالة تخطيط المدن للدراسة والاعتماد ، إلا أن استيعاب العاملين بالإدارة المحلية للمواد والأعمال التخطيطية التي كانت تقدم لهم لم يكن كافياً لقلّة درايتهم بمفاهيم ونظريات وأساليب التخطيط آنذاك ، ولذلك فلاعجب لقلّة الاكتراث بتنفيذ المخطط^(١٩) من جانب الجهاز المحلي.

لقد كان دور المنظمات الأهلية وجماعات المصالح الخاصة والمنظمات المتخصصة التي تقوم بأعمال المراجعة والمراقبة والمتابعة محدوداً في عملية التخطيط بالمملكة العربية السعودية مقارنة بدور هذه الجهات في الخارج ، ولهذا كانت عملية التخطيط تدار بصورة مركزية بمساهمة محلية محدودة.

عدم اعتماد المخططات ونقص في أنظمة ولوائح التخطيط

تتكون المخططات العامة عموماً من تقرير فني مكتوب مدعم بمجموعة خرائط وجداول ورسومات بيانية وبيانات إحصائية على درجة كبيرة من التفصيل والتشابك والحجم تتجاوز قدرات وامكانيات الجهاز المحلي ، مما أوجد مشاكل في التنفيذ لدى

التطبيق الرسمي للتفاصيل التخطيطية. ولا يقتصر هذا على المملكة وأجهزتها المحلية فقد حدث مثل ذلك على سبيل المثال في دول متقدمة في أوروبا وأمريكا وذهب الكثير من الجهود التخطيطية سدى.

ويكون تنفيذ المخططات العامة أكثر سهولة في المشروعات الكبرى التي تكون فيها ملكية الأراضي وعملية الإشراف محصورة في جهاز موحد شريطة توافر التمويل الحكومي لإقامة التجهيزات الأساسية مثلما تحقق في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين وفي مشروع حي السفارات بالرياض وبناء المدن العسكرية والانشاءات الكبرى ، حيث كان للمكاتب الاستشارية الوطنية دور فاعل في مجال الإشراف على إعداد المخططات الرئيسية لمواقع تلك المشروعات وتنفيذها مما قلل بالتالي من إنشغال صانعي القرار بالتفصيلات الفنية والتفرغ لوضع السياسات والبرامج ومهام الإشراف والتوجيه.

وعندما تكون ملكية الأراضي مجزأة والإشراف على إعداد وتنفيذ المخططات العامة موزعا على جهات حكومية متعددة ، فمن الأهمية بمكان لإنجاح تطبيق المخططات العامة لمدن وقرى المملكة أن تعي الجهات المعنية بالتنفيذ والجهات الأخرى التي تتأثر بالتنفيذ جيدا مضمون تلك المخططات وتدعم التوصيات الواردة بها. ففي العقود النظامية مع الاستشاريين الأجانب كان عمل الاستشاري ينتهي حال الموافقة على المخططات المعدة من قبله لتقوم بعدها الجهات الحكومية خصوصا البلديات ووكالة تخطيط المدن بمباشرة التنفيذ ، لكن ولقلة التنظيمات المحددة لتنفيذ المخططات كان مصير العديد من الوثائق يؤول في العموم إلي ارفف الحفظ بعد عرضها ومناقشتها.

تجاوز المقترحات التخطيطية للمسؤوليات الموكله
لوزارة الشئون البلدية والقروية

لم تفلح الاستراتيجيات العمرانية ولا المخططات الرئيسية المعدة من قبل وزارة الشئون البلدية والقروية في برمجة التوزيع الجغرافي للمرافق والخدمات العامة المدرجة خارج الميزانيات المعتمدة للوزارة أو بلدياتها ، نظرا لوجود جهات حكومية أخرى

معنية على سبيل المثال بتوفير شبكات الطرق والجسور والسدود والمطارات والمدارس والمستشفيات وتجهيزات عمرانية أخرى تدعم بمجملها التنمية العمرانية. مع ذلك لا تحتاج الاستراتيجيات والخطط والمشروعات التي يقترحها جهاز وزارة الشؤون البلدية والقروية أو الاستشاريون المتعاقدون معها للقبول من تلك الجهات الحكومية.

كذلك لم تكن أعمال تجميع البيانات والمعلومات وبعض الجهود التخطيطية الأخرى لتتفق مع المهام الأساسية للوزارة أو البلديات ، فعلى سبيل المثال اقتضت عقود الاستشاريين الأخيرة لإعداد مخططات التنمية الإقليمية تجميع بيانات تفصيلية عن أحجام المزارع والمحاصيل وخدمات التخزين والتسويق والإرشاد الزراعي ومحطات الأبحاث الزراعية وشبكات النقل والمواصلات وخدمات الهاتف والبرق والتلكس وغيرها من الخدمات ، وجميعها كما يلاحظ من اختصاص وزارة الزراعة وجهات حكومية أخرى^(٢٠).

تبعية بلديات المدن المتوسطة والصغيرة الحجم وظيفيا للوزارة

بالرغم من اتساع دائرة الوظائف البلدية الأساسية التي منحها نظام البلديات والقرى لعام ١٩٧٧ للأجهزة المحلية إلا أن الحكومة المركزية لم تمنح البلديات السلطة الكافية للبحث عن مصادر جديدة لزيادة إيراداتها أو استغلال الإيرادات المحلية في تلبية الاحتياجات المحلية أو العمل كوحدات إدارية مستقلة تتبع وزارة الشؤون البلدية والقروية^(٢١). فجهاز البلدية يخضع للإشراف المباشر من الوزارة وبقية الأجهزة المحلية ليست وحدات مستقلة بل هي فروع للوزارات المركزية تعمل تحت إشرافها وتوجيهها ورقابتها.

ونظرا لعدم توفر مخططات رئيسة لتوجيه قرارات التنمية المحلية أصبحت مخططات تقسيم الأراضي المعتمدة تشكل واحدة من الأدوات التنظيمية الرئيسة لإدارة وتوجيه النمو المحلي ، والعديد من المخططات للمدن التي ليست بمستوى أمانة يتم

إعدادها من قبل وكالة تخطيط المدن ، وحتى لو أعدت من قبل الجهاز الفني للمستثمر فتشترط موافقة وكالة الوزارة لتخطيط المدن عليها قبل اعتمادها. وبوجود مثل هذه السياسة التخطيطية والإجراءات لا يكون للمبادرة المحلية دور فاعل في صياغة أو تنفيذ المخطط.

ومن نواحي أخرى قد تؤدي اللامركزية في حالة نقص الخبرات الفنية لدى الأجهزة المحلية أو إساءة تطبيق النظام إلي التقليل من فرص نجاح تنفيذ المخطط التنموية وتفاقم المشاكل.

والآخذ باللامركزية في مجال تخطيط وضبط التنمية له محاسنه لكن يبدو من خلال التوجهات الحالية لوزارة الشؤون البلدية والقروية بان هناك ميل واضح لتطبيق المركزية في هذه الوظائف بهدف تحسين مستوى الأداء فيها قبل تفويضها للأجهزة المحلية^(٢٢).

ويشار هنا إلى أنه بدون وجود توزيع واسع للمهام والصلاحيات والمسئوليات الإدارية والمالية للأجهزة المحلية مما تضمنه نظام البلديات والقرى يخشى ألا تكون الأجهزة البلدية المحلية راغبة في المستقبل بالقيام بدورها في مجال تخطيط وضبط التنمية وتقريب الخدمات وتيسيرها للمواطنين ، خاصة وأن من المتوقع أن يتجاوز الطلب على انشاء البنية الأساسية في المدن والقرى قدرة الحكومة المركزية ، مما يجعل المسؤولين المحليين عرضة للوم من قبل مواطنيهم لعدم قدرتهم على إيجاد مصادر تمويل كافية لسد احتياجات البنية الأساسية في مدنهم.

الاتجاهات المستقبلية

في ضوء ما سبق من مشكلات ومعوقات هناك عدة اتجاهات بديلة أمام وزارة الشؤون البلدية والقروية وبلدياتها يمكن الأخذ بها لتحقيق مزيد من النجاح في تنفيذ المخطط التنموية وتعزيز أداء أجهزة التخطيط المحلية.

البديل الاول ، ويشمل العمل ضمن الهياكل التنظيمية والإدارية الحالية من خلال:

- أ - إعداد الخطط التي تتضمن فقط المرافق والخدمات الواقعة ضمن اختصاص وزارة الشؤون البلدية والقروية وبرمجة وتنفيذا كالشوارع والخدمات البلدية (كالحدائق والأسواق والمساح) وتنظيم التنمية في القطاع الخاص فقط.
- ب- تأسيس تدرج هرمي عملي للخدمات التخطيطية التي تقدمها الوزارة للبلديات تبعاً للسكان ومستوى التحضر ومعدلات النمو.
- ج- تطبيق اللامركزية التدريجية للموارد الفنية في وزارة الشؤون البلدية والقروية ودعم وتعزيز بناء القدرات المحلية الإدارية والتخطيطية بحيث يتسنى دراسة وتحسين وإقرار أعمال التنمية الخاصة على المستوى المحلي.
- د- تأسيس نظم أفضل لتسجيل ومتابعة البيانات الحضرية كاستخدام العقار وملكيته ، أسعار الأراضي ، إشغال المباني ، نشاط البناء والتشييد والمتغيرات الأخرى للعرض والطلب.
- هـ- تبادل البيانات التخطيطية وتفعيل التنسيق مع الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى.
- و- التعاقد مع الاستشاريين لتقديم خدمات تخطيطية مباشرة بصفة مستمرة خلافاً للاتفاقيات التي تركز على مجرد إعداد المخططات فقط كمنتج نهائي ، وذلك لحين الاقتناع بتوافر عدد كاف من المخططين السعوديين المؤهلين تأهيلاً جيداً ومناسباً.

البديل الثاني ، ويشمل تبني أنظمة وطنية شاملة داعمة لدور الإدارة البلدية ولأجهزة التخطيط المحلي مع ما يلزم من تغييرات إدارية ومؤسسية بالطرق التالية مثلاً:

- أ - أن يكون للبلديات مالية أكثر استقلالية عن وزارة المالية مع إيجاد القواعد المنظمة لجباية وصرف الإيرادات المحلية من قبل الأجهزة البلدية.
- ب- أن يكون للبلديات إدارة أكثر استقلالية عن وزارة الشؤون البلدية والقروية وتطبيق اللامركزية في النواحي المالية والفنية.

- ج- تعزيز أنظمة ولوائح التخطيط الخلي حيث يتطلب ذلك إبداء المرئيات حول المقترحات التخطيطية من مختلف الإدارات الحكومية والإجراءات الخاصة بكيفية مساهمة المجتمع الخلي في النشاط التخطيطي ومتطلبات المخططات تبعاً لحجم المدينة والموعد النهائي لتبني المخططات والعمل بها وبرنامج العمل التخطيطي الحالي وتبسيط إجراءات التنفيذ وانسجام المشروعات مع المخططات المعتمدة والتناسب مع الإمكانيات المالية وأعمال التقويم والتعديل الدورية.
- د- وجوب حصول جميع الجهات (عامة أو خاصة) على موافقة البلديات لأغراض البناء أو التجديد أو التوسعة أو الهدم والإزالة ضمن حدود البلدية.
- هـ- إيقاف التمويل من قبل الحكومة المركزية عن البلديات التي لم تقم بإعداد خطتها أو عجزت عن تنفيذها أو تجديدها وتحديثها بصفة دورية.

البديل الثالث ، ويشمل التوفيق بين التوجهات التنظيمية والإدارية المتضادة الواردة في البديل ١ والبديل ٢ والخروج بتوجه معتدل.

وتواجه المملكة العربية السعودية تحديات مماثلة لتلك التحديات التي تواجهها دول العالم الثالث النامية ، ومن نعم الله على المملكة ان حباها بموارد وفيرة مكنتها من التصدي لتلك التحديات عبر برامج إنمائية مرحلية استند في إعدادها إلى المبادئ والقيم الدينية والتراث الثقافي للمجتمع السعودي. لكن الالتزام بالبرامج وحده لا يكفي إذ لا بد من الالتزام بالتطبيق العملي الدقيق ، فالعديد من المسائل التي نوقشت كانت موجودة قبل أكثر من عشرين عاماً واقترح في حينها ضرورة إيجاد الحلول اللازمة لها.

ويمكن للمخططين بالإدارة المركزية أو الاستشاريين الاستمرار بإعداد المخططات اللازمة لمدينة المملكة وترك مهمة الإشراف على التنفيذ للجهات الخلية. ويرى هنا بان يفسح المجال للجهات الخلية لتسهم في عملية إعداد المخططات لإكسابها الخبرة التخطيطية بحيث يبقى المخطط ماثلاً أمامها تعمل على تجديده وتنقيحه وإبقائه فاعلاً في عملية صنع القرار محلياً. وما لم تكن الاجهزة المركزية راغبة في تبني قواعد

تنظيمية حازمة في مجال التخطيط والإدارة الحضرية تتيح للجهات المحلية مراجعة واعتماد الأعمال التنموية ، وكذلك توفير موارد تخطيطية محلية كافية لدعم عملية التخطيط المستمرة فلن ترتقي المخططات العمرانية المستخدمة من قبل الإدارة المحلية لمستوى أدوات تخطيطية فاعلة في إدارة وتوجيه التنمية العمرانية.

بعض المبادئ الهامة للتخطيط

إضافة إلى الاحتياجات التي سبق ذكرها هناك مبادئ هامة لا بد من توافرها لتكون المخططات أكثر فاعلية ويكتب لها النجاح ، وهي :

- أن تكون مفهومة لغير المخططين والمختصين .. فالمخططات تشمل العديد من الجداول الإحصائية والرسومات المعقدة والمصطلحات الفنية مما يتعذر على الإنسان العادي فهمه ويفقد المخطط بذلك فعاليته ، ولهذا ينصح بتحويل البيانات الفنية إلى لغة مفهومة كأساس ملائم لصنع القرار.

- أن تخضع لأعمال تقويم وتحديث بصفة دورية.. لكي يبقى المخطط أداة حيوية وفعالة لتوجيه وإدارة النمو العمراني لا بد من اجراء تقويم وتحديث للمخطط بصفة دورية تحسبا للظروف غير المرئية أثناء عملية إعداد المخططات ولهذا يجب أن يستمر برنامج العمل التخطيطي حتى بعد اعتماد المخطط والعمل به.

- أن تستجيب للأحوال المتغيرة وتكون مرنة.. يجب أن تستجيب المخططات للظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة كتحركات السكان واختلالات العرض والطلب والتغير في الأنشطة التجارية وكساد الاستثمار ، ويجب أن توفر قاعدة منطقية لصنع القرار .

- أن تكون متسقة مع السياسات الوطنية والإقليمية.. يجب أن تكون عناصر المخططات متوافقة مع بعضها البعض ويعزز كل منها الآخر فتكون مثلا كثافات استعمال الأراضي متوافقة مع شبكات المرافق والنقل في المخطط ، ومخططات استعمال الأراضي متوائمة مع نظم تحديد المناطق. بالإضافة لذلك اذا كان التوجه على المستوى الوطني والأقليمي أن يكون المسكن في متناول الجميع كسياسة وطنية

- واقليمية فمن غير المعقول ألا تسمح الأنظمة إلا ببناء الفلل السكنية المستقلة على قطع أراضى كبيرة. لهذا يجب دائما مقارنة المقترحات والتوصيات التخطيطية مع السياسات الوطنية والإقليمية لتحديد ما إذا كان هناك تعارض من عدمه فيما بينها.
- ألا تكون هناك مغالاة في التنظيمات واللوائح.. المغالاه في القواعد التنظيمية قد لا تجدي تماما كالشح فيها ، فالأولى تعمل على إحباط وتثبيط قوى السوق وتزيد من أسعار الأراضي دونما داع في حين تعرّض الثانية (وهي الشح في التنظيمات) المجتمع لاحتكارات السوق المفتوح وقلة الاهتمام بالنواحي البيئية.
- أن تكون المخططات قابلة للتطبيق وواقعية.. يجب أن تكون المخططات قابلة للتنفيذ من حيث توافر الموارد المالية والبشرية والقبول الرسمي والاجتماعي لها. فوجود سلطة للإعداد وأخرى للتنفيذ والتحديث يؤدي حتما لظهور مشاكل غير متوقعة ، ولهذا يجب أن يكون جهاز التخطيط المحلي مشاركا بشكل مستمر في جميع المراحل.

الخلاصة

يستوجب النمو السكاني الهائل ضرورة تبني سياسات تخطيطية واعية وسليمة خصوصا في مجالات الإسكان وتنمية الأراضي. فالمعروف أن المعدل السنوي للنمو السكاني في المملكة العربية السعودية يبلغ ٤ بالمائة تقريبا وهو بذلك يزيد عن ضعف متوسط النمو السكاني في جميع دول أمريكا الجنوبية وخمسة أضعاف معدل النمو السكاني في أمريكا الشمالية (ماعداء المكسيك)^(٢٣).

وتعزى المعدلات العالية للنمو السكاني في المدن السعودية للهجرات الريف - حضرية وتزايد العمالة الوافدة. ففي عام ١٩٧٤ ، على سبيل المثال ، بلغت تقديرات سكان الرياض ٦٦٧٠٠٠ نسمة ، ارتفعت بعد ثمانية عشر عاما إلى ٢ر٨٠٠ر٠٠٠ نسمة وفق بيانات التعداد العام للسكان عام ١٩٩٢ مما يمثل زيادة سكانية بواقع ٨ر٣ بالمائة سنويا (تجدر الإشارة هنا إلى تقديرات الاستشاري دو كسيادس لمعدل النمو السكاني عام ١٩٧١ في المخطط الرئيس لمدينة الرياض والتي تقادمت في غضون أربع

سنوات فقط ، كما تقدمت أيضا تقديرات الاستشاري ست انترناشيونال المستهدفة لعام ١٩٩٠ وكانت ١٠٠٠ر٧٥٠ر١ نسمة بافتراض ٣ بالمائة زيادة سنوية).

ومع تنامي السكان يتزايد الطلب على الأراضي إلا أن معدل تنمية الأراضي في المملكة العربية السعودية يفوق معدل النمو السكاني ، فعلى سبيل المثال تضاعفت الكتلة العمرانية لمدينة الرياض ثمان مرات خلال فترة عشر سنوات من ١٩٨٠-١٩٩٠ في حين تضاعف السكان أربع مرات خلال نفس الفترة^(٢٤).

وتحوز المملكة العربية السعودية على موارد وفيرة لأغراض التخطيط العمراني والاستثمار في مجالات التجهيزات العمرانية ، والتحدي المائل أمامها الآن حتى نهاية هذا القرن الميلادي يكمن في فنّ وحسن استخدامها لمواردها وموارد القطاع الخاص بأساليب اقتصادية ومنتجة لضمان استمرارية الرخاء الاقتصادي والاجتماعي الذي تنعم به الآن إلى عقود وأجيال قادمة.

الحواشي

- (١) اضافة الى مخطط مدينة الدمام الارشادي أعدت مخططات ارشادية اخرى لمدن الخبر ، الاحساء ، الجبيل ، القطيف ، حفر الباطن ، سيهات ، راس الخفجي ، صفوى ، رحيمه ، النعيرية ، ابيق وتاروت.
- (٢) مدن المنطقة الشرقية تشمل الدمام ، الخبر ، الطقيف ، الاحساء والجبيل. ومدن المنطقة الغربية تشمل جده ، مكة المكرمة ، المدينة المنورة ، الطائف ، تبوك وينبع. وتم التعاقد مع الاستشاري كاندليس - مزا - دنكو لتخطيط الشرقية ، والاستشاري روبرت ماثيو ، جونسون ، مارشال وشركاهم للغربية ، والاستشاري دو كسيادوس لتخطيط الوسطى.
- (٣) Sert Jackson International / Saud Consult, Jeddah Action Area Plans A, B & E, Technical Report No. 13, DMTP, 1982, p.viii.
- (٤) وكالة تخطيط المدن ، الاستراتيجية العمرانية الوطنية ، ١٩٩٠.
- (٥) قرار مجلس الوزراء رقم ١٣ في ١٩٨٦ بشأن قواعد تحديد النطاق العمراني.

(٦) McKinze International, Mastering Urban Growth : A Blueprint for Management, Report prepared for MOMRA, 1978.

(٧) Hossny Aziz Alrahman and Walead Abdullaal, The Analysis of the Framework of Planning Legislation in Saudi Arabia, DMTP (Mimeo) 1992.

(٨) عبدالمجيد الداغستاني ، وزارة الاعلام ، تخطيط وعمران مدينة الرياض ، الرياض ، ١٩٨٥ ، ص ١٤٩ .

(٩) قرار مجلس الوزراء رقم ١١٧٠ (١٩٧٠).

(١٠) Alrahman and Abdullaal, op. cit.

(١١) وكالة تخطيط المدن ، مسودة نظام التخطيط العمراني ، ١٩٩٢ .

(١٢) مجلس الوزراء ، نظام المناطق ، مادة ٢٣ ، ١٩٩٢ .

(١٣) جامعة الملك سعود بالرياض ، وجامعة الملك عبدالعزيز بجده ، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، وجامعة الملك فيصل بالدمام. والدمام والظهران بلديتان متجاورتان في المنطقة الشرقية.

(١٤) Hossny Aziz Alrahman and Walead Abdullaal, The Administration of Urban Planning in Saudi Arabia: A Review of Legal Aspects, DMTP (Mimeo) 1991.

(١٥) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الخامسة ، ١٩٩٠ .

(١٦) G. Candelis-Metra International Consultants, Draft Master Plan for Al-Qatif, DMTP, 1976.

(١٧) مجلس الوزراء ، نظام البلديات والقرى ، الباب الثاني ، مادة ٥ ، فقرة ٢ ، ١٩٧٧ .

(١٨) Sert, Jackson International / Saud Consult, Jeddah Action Area Plans, Technical Report No. 16, p. 11 (1982)

كذلك تشير تقارير التقييم السنوي الى العقبات وراء قللة المشاركة الوطنية على مستوى النظراء السعوديين ، اذ اشار تقرير التقييم السنوي الى أنه وبعد انقضاء ثلاث سنوات من العمل لم تتحقق المشاركة الوطنية لقللة النظراء السعوديين الذين يفترض تشكيلهم لنواة جهاز تخطيط وطني متكامل (Technical Report No. 16 by CM2H Hill International and CEG, 1979).

أيضا بعد مرور ثلاث سنوات من العمل التخطيطي في مشروع المخططات الرئيسية التنفيذية لمنطقة المدينة المنورة الحضرية اشارت مجموعة الاستشاريين العرب للتنمية والتعمير في تقرير التقييم السنوي رقم ١٦ الى ضرورة تعيين فريق النظراء السعوديين للعمل بالمشروع والتدريب على كيفية اعداد وانجاز مختلف المهام التخطيطية (Technical Report No. 16 by GACDR, 1980).

(١٩) تعتبر مخططات مدينة حائل حالة استثنائية حيث كان لأمير المنطقة دور كبير جدا من حيث الالتزام بالمخطط الرئيسي الارشادي للمدينة.

(٢٠) انظر نطاق الخدمات التخصصية للدراسات التخطيطية المتعلقة باعداد مخططات التنمية الشاملة لمناطق تبوك ، القصيم ، حائل ، مكة المكرمة والباحة ابان السبعينيات وحتى الثمانينيات الميلادية من هذا القرن.

(٢١) تنص المادة الاولى من نظام البلديات والقرى على الآتي "البلدية هي شخصية اعتبارية مستقلة اداريا وماليا.." بالاضافة لمواد اخرى في النظام تعطي البلدية قدرا كبيرا من الادارة الذاتية والسلطة لتخطيط وتنظيم الطلبات الخاصة والعامه وجباية الرسوم البلدية واستثمارها وكذا فرض الغرامات والجزاءات ، لكن الواقع الفعلي يشير الى الاعتماد الكلي للبلديات على تمويلات الحكومة المركزية والصرف بموافقتها.

Garry Hack, Working Paper on National Planning Standards: The Process Dimension, DMTP (Mimeo) 1993. (٢٢)

(٢٣) بنهاية العام ١٩٩٢ اسفر التعداد الوطني الشامل لعام ١٩٩٢ عن وجود ١٢,٣ مليون مواطن سعودي و ٤ر٦ نسمة من غير السعوديين مقارنة بما يزيد عن ٧ مليون بقليل (من السعوديين) حسب تعداد ١٩٧٤.

(٢٤) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، تقرير موجز حول ضوابط تنمية مدينة الرياض لعام ١٩٩٢ ، حيث يعزى كثير من التطور الحاصل فعليا للاراضي للدعم الحكومي السخي خصوصا برنامج منح الاراضي وسياسة الاقراض الاسكاني ، فمن خلال برنامج منح الاراضي يتم منح قطعة ارض مجانية لموظفي الدولة وذوي الدخل المحدود ، في حين يقدم برنامج الاقراض الاسكاني قروضا اسكانية ميسرة (بدون فوائد) تصل الى ٨٠ر٠٠٠ ريالاً سعودياً لتغطية تكاليف الانشاء مع تسهيلات في الدفع تصل الى ٣٠ بالمائة خصما من قيمة القرض في حالة السداد لكامل قيمة القرض في المواعيد المحددة ، شريطة امتلاك طالب القرض لقطعة أرض سكنية قبل التقدم بطلب الحصول على القرض ، وقد ظهر بأن مايزيد عن ٨٠ بالمائة من المقترضين حاصلون على قطع اراضي مجانية من قبل الدولة ، وقد قدرت الوحدات السكنية التي شيدت خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٨ بقروض صندوق التنمية العقارية بأكثر من ٨٣٠ر٠٠٠ وحدة ، كما زاد عدد قطع الاراضي التي وزعت في مختلف مدن وقرى المملكة بموجب برنامج منح الاراضي عن ٢ مليون قطعة.

(Saleh Al-Hathloul and Narayanan Edadan, "Growth and Distribution of Urban Settlement in Saudi Arabia," Geojournal, Vol. 23:3, 1991).

وتتضم مكونات المنح الحكومية قيمة الارض وقيمة خدمة الديون وخصم ٣٠ بالمائة من قيمة القرض الاسكاني في حالة سداد كامل القرض حسب جدول السداد وقيمة توفير شبكات المرافق والتجهيزات الاساسية مما يعني مجمله توفيراً لمالك الوحدة السكنية يزيد عن ٥٠ بالمائة من جملة التكاليف الاسكانية في سوق الاسكان التقليدي ، هذا بالاضافة الى اعانات استهلاك الماء والكهرباء.

لينش

لقد أذى العدد الكبير لقطع الاراضي السكنية والمساكن الموزعة والمشيدة وفق سياسة وبرامج الدولة الاسكانية الى ظهور زحف عمراني نمطي الشكل وقليل الكثافة وخروج لل عمران الى ماوراء حدود المخططات ، وكان من أبرز خصائص وسمات التنمية الاسكانية الجديدة تراوح حجم قطع الاراضي السكنية ما بين ٤٠٠-٦٠٠ م^٢ ، والقطع مربعة الشكل والمساكن عبارة عن فلل مستقلة مؤلفة من دورين ، اضافة الى ان مواقع المنح لم تكن متتابعة بل متناثرة هنا وهناك بعيدا عن الكتل العمرانية مما يعني ارتفاع تكاليف ايصال وتشغيل وصيانة شبكات المرافق والتجهيزات الاساسية لتلك المواقع البعيدة وتدني عنصر الكفاءة في استخدامها ، وطبيعي ان تكون خزينة الدولة هي مصدر هذه التكاليف نظرا لعدم العمل بضريبة الاملاك في المملكة.

دور سلطات التخطيط في التنمية الحضرية

تجربة الهيئة العليا لتطوير
مدينة الرياض

زاهر عبد الرحمن عثمان

دولة الأمم تغيرت لتصبح مدينة اليوم. وقد نجم عن هذا التحول الحضري من حيث الكم والحجم اتساع في المفهوم الضيق للتخطيط وتطور للعملية التخطيطية المعقدة ، كما ووضع نهاية للمخططات الشاملة المحددة ، ونتج عنه نشوء توجه نحو تخطيط عقلاني استراتيجي شامل يركز على دور الإدراك العلمي. وقد مكن التقدم في الابتكارات الفنية والمنهجية من تحقيق هذا المفهوم ، ولذلك استمر مفهوم تخطيط المدينة وإدارتها ، خصوصا على المستوى المحلي ، بالتغير مع تطور المدينة. ومع أنه من الصعب عادة رؤية تحولات من هذا النوع في المدن حيث استغرقت العملية قرونا عديدة، إلا أن الأمر مختلف بالنسبة لمدينة الرياض التي مرت بهذه التجربة في أقل من أربعة عقود ، ولهذا السبب يبرز نسيجها هذه التحولات الحضرية.

لمحة عن مدينة الرياض

تطورت مدينة الرياض في أقل من أربعين عاما من بلدة صغيرة ذات أبنية لبنية محاطة بسور دفاعي إلى مدينة حديثة يقطنها ٢ر٨ مليون نسمة في عام ١٤١٢. توسعت مساحة المدينة من كيلومتر مربع واحد في عام ١٣٥٠ إلى ما يزيد عن ١٥٠٠ كيلومتر مربع عام ١٤١٠، وقد حققت المدينة المزيد من الاستقرار الاقتصادي والسياسي في أواخر الثلاثينات الميلادية ، الأمر الذي نتج عنه تدفق مئات المهاجرين للمدينة. كان أول بناء شيد خارج سور المدينة هو قصر المربع على بعد كيلومتر شمال

المدينة. بدأ إرساء التجهيزات والمرافق الأساسية منذ العام ١٣٥٨ وقد تم هدم سور المدينة في عام ١٣٦٩، إلا أن التغيرات الأساسية في وظائف المدينة وشكلها العمراني بدأت في عام ١٣٧٣ عندما انتقلت المكاتب الحكومية والوزارات من مكة المكرمة إلى الرياض. لم يكن من الممكن التحكم في نمو المدينة منذ عام ١٣٩٥ بسبب الانتشار الهائل للبناء الذي أدى إلى توسع المدينة عشوائياً بتنسيق محدود بين الجهات الحكومية المستولة عن تزويد المدينة بالخدمات والمرافق العامة.

أظهر التغير الاقتصادي في عام ١٤٠٢ بعض المشاكل الحضرية للمدينة، خصوصاً من ناحية التوفير والتوزيع غير الملائم للتجهيزات الأساسية والخدمات حيث حوالي ٥١٪ من المساحة الحالية لمدينة الرياض غير مطورة، ونتيجة لذلك بقيت الكثافة السكنية الصافية (البالغة ٣٤ وحدة سكنية لكل هكتار) منخفضة بصورة مستمرة منذ عام ١٣٩٧، كما أن هناك ٣٠٪ من الوحدات السكنية غير مأهولة. تمثل السيارات الخاصة والشاحنات الخفيفة وسائل التنقل الأولية بين المدن إذ أن استخدام النقل العام ليس رائجاً لدى المواطنين السعوديين، وتتركز معظم الرحلات غير المحلية إلى المنطقة المركزية للمدينة. يلعب القطاع الحكومي دوراً هاماً في اقتصاد مدينة الرياض حيث يستوعب ٣٩٪ من إجمالي القوى العاملة للمدينة.

نعرض فيما يلي نظرة عامة لعملية التخطيط على المستويين الوطني والمحلي والتي توفر منظوراً لتقويم دور "الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض".

مراحل التخطيط الحضري على المستوى الوطني

تمت أول محاولة لوضع ميزانية للحكومة في عام ١٣٤٩ ولكن لم تعلن الميزانية الأولى حتى عام ١٣٥٣ (قزاز ٦٨٤:١٩٦٨). وقد تم اكتشاف البترول في المنطقة الشرقية في عام ١٣٥٣ وبدأ الإنتاج التجاري عام ١٣٥٨، ومنذ ذلك الحين استمر نمو المدينة السريع وازدهارها في إطار الازدهار الشامل للمملكة.

حث الأزمة المالية التي واجهتها المملكة عام ١٣٧٦ صانعي القرار على توطيد التخطيط كطريقة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي فتم في البداية تأسيس مجلس التخطيط الأعلى عام ١٣٨١ ليتولى اقتراح سبل بناء اقتصاد وطني قوي راسخ وفي عام ١٣٨٥ تحول هذا المجلس إلى الهيئة المركزية للتخطيط التي قامت في عام ١٣٩٠ بإعداد الخطة الخمسية الأولى للتنمية وفي عام ١٣٩٥ أصبحت الهيئة وزارة للتخطيط أنيط بها إعداد الخطط الخمسية للتنمية ، بما في ذلك تقدير التمويل اللازم الذي تتطلبه. أما بالنسبة للتخطيط الحضري في المملكة فقد تطور عبر ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (١٣٥٢ - ١٣٧٩)

بدأت المحاولة الأولى نحو التخطيط الحضري في عام ١٣٥٧ عندما أصدرت الحكومة التنظيمات البلدية لإدارة وتوجيه التنمية والوظائف الحضرية الاعتيادية في المدن الرئيسية ، وأوكل إلى وزارة الداخلية ، والتي كانت مسؤولة حينذاك عن جميع النشاطات البلدية ، تطبيق هذه الأنظمة. لعبت شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) دوراً رئيسياً في تطوير المنطقة الشرقية وفي وضع نمط للتخطيط الحضري في المملكة ، فقد قامت عندما طلب منها تخطيط مدينتي الدمام والخبر في عام ١٣٦٧ (Mousalli, 1969: p. 38) بإدخال نظام التخطيط الشبكي ونظام الفلل السكنية لأول مرة في المملكة. وبالرغم من أن المدينتين كانتا جديدتين وأن هذا النمط من البناء ربما كان ملائماً للمنطقة الشرقية فقد تم تطبيق نفس النمط في جميع مدن المملكة الأخرى مما أسهم في عملية إهمال وتدهور المناطق الحضرية القديمة.

المرحلة الثانية (١٣٧٩-١٣٩٥)

بدأت المرحلة الثانية عندما طلبت الحكومة من الأمم المتحدة المساعدة في إعداد خطط تنمية للمدن الرئيسية في المملكة ، حيث تم إرسال فريق من مخططي المدن في عام ١٣٧٩ ، وبناء على ذلك فقد تم تأسيس مكتبين للتخطيط في جدة والرياض في عام ١٣٨٠ (Mousalli, 1969: p. 38). كان للنمو الاقتصادي الذي جاء كنتيجة للطفرة البترولية في أواسط السبعينات الميلادية أثر كبير على النمو الحضري الذي تلى ذلك

والذي غير تدريجياً نمط المدن السعودية ، التي أخذت في التوسع في جميع الاتجاهات تاركة الأجزاء القديمة للتدهور. وقد أوجد التطور السريع للمدن السعودية شيئاً من النقص في التجهيزات الأساسية ، والسكن ، والمرافق الحضرية ، وقد عمل التوسع السريع للمدن وتزايد الهجرة إليها على زيادة الطلب على الأراضي ، الأمر الذي خلق توجهاً نحو المضاربة بها. لم يتمكن فريق الأمم المتحدة ولا مكاتب التخطيط المؤسسة من صياغة سياسات واضحة حول التطوير الحضري بشكل عملي يحدد أهدافه وأنماطه ، ولعله لو تم وضع هذه السياسات من خلال رؤية سليمة للاحتياجات المستقبلية ، لكان من الممكن رؤية صورة أوضح ووضع خطط أفضل للمدن.

بدأت الحكومة ضمن نطاق الخطة الخمسية الأولى للتنمية ببرنامج للتخطيط الحضري ولتخطيط المناطق وتم تسليم دراسات للمنطقة الغربية والشمالية والوسطى في عام ١٣٩٢. وتمت إجراء دراسات مشابهة للمنطقة الشرقية عام ١٣٩٣ وللمنطقة الجنوبية عام ١٣٩٤ (Al-Hathloul and Anisurahman 1989: p. 208).

المرحلة الثالثة (١٣٩٥-الوقت الحالي)

تم خلال هذه الفترة تحويل الإدارة المركزية للتخطيط من إدارة صغيرة تابعة لوزارة الداخلية إلى مديرية عامة للتخطيط ألحقت بوكالة وزارة الداخلية للشئون البلدية. وتم تأسيس وزارة مستقلة للشئون البلدية والقروية في عام ١٣٩٥ والتي حلت محل وكالة وزارة الداخلية للشئون البلدية لتحقيق منظور وطني للتطوير الحضري ، وتنظيم عملية التخطيط الحضري التي لم تلق عناية كافية في الخطط السابقة.

بدأت وزارة الشئون البلدية والقروية بمشاريع المخططات الرئيسية الشاملة عامي ١٣٩٦-١٣٩٧ في سبع مدن رئيسية في المملكة، وقد تلت هذه الخطط تلك التي أعدت لمدينة الرياض من قبل شركة دو كسادس وغيرها من الخطط الإقليمية. تم فيما بعد تأسيس مكاتب تخطيط في مدن مختلفة لمراقبة وتحديث مخططاتها الرئيسية ، ولتزويد السلطات المعنية بالتوجيه والمعونة الفنية اللازمة. قامت الوزارة في بداية الثمانينات الميلادية بدفع خطط التطوير الحضرية والإقليمية (الهدلول و أنيس الرحمن،

١٩٨٩، ص ٢١١) ، وبالرغم من أنه تم إعداد العديد من المخططات الرئيسية للمدن والمناطق السعودية المختلفة ، فلم يتم اعتماد مجلس الوزراء إلا للمخطط الرئيسي لمدينة الرياض والذي أعدته شركة دو كسيادس.

تهتم الحكومة حاليا بأمر التوسع العشوائي للمدن ، وقد قدمت العديد من الاقتراحات في الماضي للحد من التوسع الذي يتجاوز المناطق الحضرية الحالية مثل إيقاف مخططات تقسيم الأراضي الجديدة خارج الحدود المقترحة في الخطط الرئيسية أو عدم السماح بمخططات التقسيم الجديدة للأراضي دون الالتزام بتوفير المرافق والخدمات. ولم توضع أي من الاقتراحات في حيز التنفيذ بسبب كثير من العوامل الأساسية. كان الحل الوحيد الممكن للتوسع غير المنظم للمدن في قرار (مجلس الوزراء ١٣٩٠) بتحديد النطاق العمراني للمدن للأعوام العشرين القادمة كما هي مبينة في الخطط الرئيسية (قاضي و إبراهيم ١٩٨١، ص ٩٧٠). وبالرغم من أن هذا القرار وفر الدعم السياسي اللازم فإنه لم ينفذ أبدا لأن حدود النطاق العمراني كانت قد أصبحت قديمة وتم تجاوزها ، بالإضافة إلى جانب بعض العوامل الإدارية التي لعبت دورا هاما في عدم تطبيق القرار.

استمرت المدن بالتطور عشوائيا مسببة خليطا غير متوازن لاستخدام الأراضي وتباينا كبيرا في الكثافات ، وتاركة قطاعات كبيرة من الأراضي غير المخدومة داخل المناطق الحضرية. وبسبب الصعوبات العملية في تزويد التجهيزات الأساسية والمرافق للضواحي الحضرية الممتدة ، فقد أوقف قرار مجلس الوزراء الصادر في عام ١٤٠٥ الموافقة على أي تقسيم للأراضي لمدة عامين ، وكلفت وزارة الشؤون البلدية والقروية بمسئولية تحديد النطاق العمراني لجميع مدن المملكة ، كما تم تشكيل لجنة وزارية لدراسة وضع الأراضي البيضاء داخل المناطق الحضرية. وافق المجلس في عام ١٤٠٩ على النطاق العمراني للمدن وعلى السياسات التنفيذية له. كانت المدن ، وقت صدور القرار ، قد توسعت كثيرا مخلقة مشاكل أساسية تحتاج إلى علاج يستغرق وقتا طويلا ، ومع هذا فإن القرار يمكن أن يكون فاعلا إن نفذ بالشكل المناسب كأداة للتحكم في النمو الحضري.

التخطيط الحضري في مدينة الرياض

يمكن تقسيم خطوات التخطيط الحضري لمدينة الرياض بشكل عام إلى فترات ثلاث: الفترة الأولى قبل ١٣٨٨ ، والثانية بين ١٣٨٨-١٣٩٦ والثالثة بين ١٣٩٦-١٤٠٣ ، وذلك قبل إنشاء مركز المشاريع والتخطيط كجهاز فني للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض عام ١٤٠٤ .

الفترة الأولى (قبل ١٣٨٨)

كانت نشاطات التخطيط الحضري في بداية الخمسينات الميلادية مركزة في مكتب تخطيط المدن التابع لوكالة وزارة الداخلية لشئون البلديات ، وكان دور بلدية الرياض محدودا باحتواء المناطق المطورة حديثا تحت سلطتها لأسباب روتينية ولأغراض الرسوم البلدية. لم يكن هناك أنظمة للتحكم بالتطوير متعارف عليها أو آلية تنظيمية تكون مرشدا لعملية تطوير المدينة ، وعوضا عن ذلك فقد تم وضع مجموعة من الأنظمة في إطار يدعى "نظام الطرق والمباني" ، الذي أضيفت إليه فيما بعد بعض القرارات ولكن ذلك لم يجعل منه نظاما شاملا للتخطيط ، إذ أنه كان يحدد استخدامات الأراضي لمناطق واسعة فقط ويضع بعض المعايير كحد أدنى. لم تكن البلدية السلطة الوحيدة المختصة بعملية التحكم في التطوير حيث كانت العديد من الوزارات والجهات الحكومية الأخرى تقوم على مشروعاتها المتكاملة في إطار تنظيمات خاصة بها، كما كان هناك شيء من التضارب في الصلاحيات بين الأجهزة المسؤولة عن تصميم وبناء التجهيزات الأساسية في المدينة.

الفترة الثانية (١٣٨٨-١٣٩٦)

عينت وكالة وزارة الداخلية لشئون البلديات (سابقا) شركة دو كسيادس للقيام بتخطيط مدينة الرياض عام ١٣٨٧ ، وقد تم تقديم المخطط الرئيسي للمدينة في ١٣٩١ وتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء عام ١٣٩٤ . كان ذلك أول مخطط رئيسي للمدينة اعتمد نظام التخطيط الشبكي و الفلل كنمط مستقبلي للمساكن (Al-Hathloul and Anisurahman 1989: p. 209) كما اقترحت محورين للمدينة ، الأول

تجاري في اتجاه شمال جنوب والثاني إداري في اتجاه شرق غرب. كانت اقتراحات أنظمة التحكم بالتطوير في المخطط الرئيسي شاملة ، وقد قسمت مدينة الرياض إلى ثلاثة مناطق تخطيطية لكل منطقة أنظمتها الخاصة بها. تم تطبيق بعض التوصيات المقدمة في المخطط الرئيسي بفعالية إلا أن معظم التوصيات المتعلقة باستخدامات الأراضي لم تطبق بنجاح.

الفترة الثالثة (١٣٩٦-١٤٠٣)

أوجد النمو الاستثنائي للمدينة ، الذي نتج عن زيادة عائدات البترول تبعاً لتعديل أسعاره في عام ١٣٩٤ ، سوقاً حيوية كبيرة للمضاربة بالأراضي مما تسبب في النهاية في أن يصبح المخطط الرئيسي الأولي غير مجد بعد فترة وجيزة من الموافقة عليه. تم اكتمال العمل على إعداد المخطط الرئيسي الثاني للمدينة من قبل شركة ست العالمية في عام ١٤٠٣ ، وقد استمر هذا المخطط بالتشكيل الحضري المقترح في مخطط دو كسيادس ، إلا أن أهدافها المتنوعة اشتملت على: تحسين صورة المدينة كعاصمة ، واقتراح هيكل تنظيمي للتعامل مع تطوير المدينة ولتنفيذ المخطط الرئيسي المعدل بالإضافة إلى تحديث المدينة مع الحفاظ على تراثها الثقافي والعمراني ، وكذلك لاقتراح سبل للتحكم في المضاربة بالأراضي وتشجيع التطوير الخاص. نتج عن المخطط تطوير مناطق عمل ، وإيجاد استراتيجية شاملة لاستخدام الأراضي ، ووضع أنظمة معدلة للتحكم في التطوير تشتمل على إزالة الإرتدادات المطلوبة نظاماً، وإدخال نظام المباني المفتوحة إلى السماء ، ومراجعة هيكل النظام الإداري ، وإيجاد أجهزة مستقلة لتنظيم استعمال الأراضي ، والتشجيع إلى الاستخدام المكثف لوحدة المباني حسب خطط التطوير ، وربط الخطط التنفيذية ببرامج وميزانية الخطط الخمسية للتنمية وفرض حد زمني أدنى للبناء داخل المناطق الحضرية .

استعراض للتخطيط في مدينة الرياض

كانت النظرة في بداية الأمر إلى التخطيط في المملكة العربية السعودية على أنه أداة للتنمية الاقتصادية. ورغم أنه تم لاحقاً تقديم التخطيط الحضري لتنفيذ السياسات

الاقتصادية لتحقيق بيئة أفضل إلا أنها افتقدت سياسات وأهداف لفترات تمتد لما هو أبعد من إطارها الزمني المحدد. ونعرض فيما يلي لأهم العوامل التي أثرت بشكل كبير على عملية التخطيط في المملكة العربية السعودية :

أ - تعدد الاجهزة المعنية بالتخطيط ونقص التنسيق

تتولى وزارة التخطيط مسؤولية التخطيط الوطني على المستوى القطاعي ، بينما تتولى وزارة الشؤون البلدية والقروية مسؤولية التخطيط المكاني وتطوير المدن والقرى. وإلى جانب ذلك ، أنشأت الحكومة العديد من الهيئات المميزة لتخطيط وتطوير بعض المناطق الحضرية الخاصة. وبالرغم من وضوح الدور والمسئولية التخطيطي فقد كان هنالك نوع من الاستقلالية في عمل العديد من الوزارات مما خلق إطارا من الحاجة الى التنسيق أصبحت سمة مصاحبة لعملية التطوير في المملكة.

ب - برامج الاسكان ومنح الأراضي

تم عقب ازدهار سوق البترول في بداية السبعينيات الميلادية البدء في برنامج إسكان مكثف لتلبية الحاجات الملحة للسكن. ومع انتهاء تلك المرحلة فقد أصبح العرض في الوحدات السكنية حاليا يفوق الطلب عليها مسببا وجود عدد كبير من الوحدات السكنية الخالية. وقد لعب نظام المنح السكنية، بالرغم من إيجابياته ، دورا أساسيا في إيجاد مناطق متناثرة ذات كثافة منخفضة. وقد أدى الطلب على أراضي المنح أن اقتضت الضرورة أن تكون معظم منح الأراضي واقعة خارج حدود النطاق العمراني مما أوجدت مناطق معزولة وبجاجة إلى الخدمات. وتمثل المناطق الواسعة تحديا لخطوات التطوير الحضري للمدن.

ج - دور التخطيط الإقليمي

تم التركيز في التخطيط في المملكة على مستويين ، الوطني والمحلي ، ولم يتم إلقاء الضوء على المسائل الإقليمية وعلى الموارد والاحتياجات حتى بداية الثمانينات

الميلادية حين اقترحت الخطة الخمسية الثالثة الحاجة لتطوير خطط إقليمية كوسيلة لتحديد حاجات وأولويات التطوير. أعدت وزارة الشؤون البلدية والقروية ، نتيجة لذلك ، سلسلة من المخططات الإقليمية الشاملة ، إلا أنها افتقدت لأدوات التنفيذ والتمويل والتفعيل الرسمي. اختلف تقويم الحاجات الإقليمية من وزارة إلى أخرى ولم يكن بالإمكان لأي نظام إقليمي أن يعمل بصورة مرضية إلا بتواجد سلطة شاملة ذات أثر شامل على النطاق الكلي للنشاطات الوظيفية على المستوى الإقليمي. تطلبت هذه الأمور الملحة تأسيس جهة تتمكن من التعامل مع هذه الأمور بفعالية ومن توجيه التطوير الإقليمي بصورة شاملة .

أثر هذا المنظور الوطني إلى حد كبير في عملية التخطيط والتطوير في مدينة الرياض. فقد أثبت المخططان الرئيسيان للمدينة أن أسلوب المخططات التحديدية الشاملة لا يتفاعل مع حركية النمو الحضري، فضلا عن أن الحلول المقترحة لم تتمكن من حل المشاكل الحضرية في بيئة سريعة التغير. فعلى سبيل المثال، افترض مخطط دو كسيادس نموًا سكانيًا في المدينة يقارب ٦٦٪ سنويًا عبر العشرين سنة التالية في حين بلغ معدل الرقم الفعلي ١٢٪ (SCET International, 1982: p. 4)، وقد أصبحت جميع افتراضات النمو غير واقعية خلال النمو الاقتصادي في السبعينات الميلادية. لقد اقترح مخطط دو كسيادس مدينة مدججة يقطنها ١٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ على مساحة ٣٠٤ كيلومتر مربع ، فيما بلغ التعداد السكاني عام ١٤١٠هـ ٢٠٠٨ مليون نسمة ، كما أن مساحة المدينة تبلغ ضعف ما قدره مخطط دو كسيادس. توقع مخطط ست الذي تم إعداده خلال فترة الازدهار الاقتصادي الاستثنائي ، استمرار التطور السريع وتوقع أن تكون المساحة الحضرية لمدينة الرياض حوالي ٨٥٠ كيلومتر مربع يقطنها ١٦ مليون نسمة في عام ١٤١٠ (SCET International, 1982: p. 6). إلا أن الحجم الفعلي هو ٣٠٪ على الأقل أكبر من المساحة الحضرية المقترحة للمدينة .

لا يمكن أن يصب كل اللوم على المخططين الرئيسيين على جميع المشاكل التخطيطية والتطويرية للمدينة. فبالرغم من أن كلا المخططين نقصتهما المرونة إلا أنهما

احتويا على كفاءة جيدة وساهما في توفير بعض التوجيه لتطوير المدينة. كانت محدودية القدرات المؤهلة للأجهزة المعنية بالتطوير والتخطيط الحضري ، وعدم فهم أسلوب النظام السياسي والإداري للبلاد بالإضافة إلى المبالغة في التوقعات من المخططات الشاملة، هي الأسباب الرئيسية لنمط التجربة التطويرية التي مرت به مدينة الرياض في الماضي. يمكن الادعاء بأنه لو قدر للسياسات والاقتراحات للمخططين الرئيسيين أن ينفذا بشكل أكثر وعيا لكانت بنية المدينة أفضل مما تم ، فلقد نفذ المخططان جزئيا دون اعتبار كاف لأهم جوانبهما مثل الحاجة إلى التحكم في تطوير مرحلي. اقترح مخطط ست ربما من خلال إدراك أفضل للنظام الإداري والسياسي ، أن تتم المصادقة على حدود نمو المدينة لعام ١٤٠٥ و ١٤١٠ من قبل مجلس الوزراء (SCET International, 1982: p. 7) ، وتم بناء على ذلك وضع برنامج للمرافق والخدمات ضمن إطار الخطط الخمسية للدولة ، إلا أن المخطط لم تتم الموافقة عليه.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

لا يمكن أن تكون خطة التطوير لمنطقة حضرية ، خاصة إذا كانت معقدة الظروف ، شاملة إن لم تتوفر لها آلية للتنفيذ وللتحديث ولاستعراض النتائج والمراجعة. وبمعنى آخر ، فإن هناك حاجة لعملية للتخطيط الاستراتيجي المستمر تصحبه القدرة اللازمة على استخدام السياسات والأنظمة لمراقبة التطوير والتحكم فيه بينما هو في طور الحدوث. يهدف تأسيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض إلى إيجاد جهاز متمتع بصلاحيات لتطوير شامل للمدينة في إطار عملية التخطيط المستمرة.

يمثل انشاء "الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض" خطوة هامة في عملية التخطيط المحلي في المملكة العربية السعودية ، فالهيئة هي الجهاز الوحيد من نوعه في المملكة. أما في المدن الأخرى فالبلديات هي المسئولة عن تخطيط وتنفيذ الخدمات البلدية ولا يوجد جهاز مسئول عن التخطيط الشامل أو التنسيق بين أجهزة الخدمات. كان مخطط دو كسيادس قد أشار إلى ضرورة إنشاء الهيئة العليا ، وقد وافق مجلس الوزراء على

تأسيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بقراره رقم ٧١٧ وتاريخ ١٣٩٤/٥/٢٨ ، وتشكلت الهيئة العليا برئاسة صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض وعضوية أعضاء من أجهزة التخطيط والخدمات.

فوض مجلس الوزراء وزير الداخلية بإصدار لوائح تحدد صلاحيات ومسئوليات الهيئة العليا. وقد أصدر وزير الداخلية القرار رقم ٤/٢١٢ وتاريخ ١٣٩٥/١/١٨ والذي ينص على الصلاحيات التالية للهيئة العليا:

المادة الأولى :

١- يوكل إلى الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض المهام الآتية :

- أ - رسم السياسة العليا لتطوير مدينة الرياض .
- ب - اقرار اللوائح الخاصة بتنفيذ الاسس الواردة بمخطط المدينة الشامل وتقاريره.
- ج - اقرار خطط التنمية للمدينة ضمن برامج محددة لكافة الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة ذات النفع العام.
- د - اقرار البرامج الزمنية لتطبيق المخطط بما يتفق مع خطط التنمية والتطوير والاعتمادات المالية الموجودة.
- هـ - اقرار برامج الخدمات ومتطلباتها المالية.
- و - اقرار المساحات التي تقتطع مجاناً للشوارع والمرافق العامة.
- ز - اقرار كيفية مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ برامج تنمية المدينة.
- ح - اقرار تنفيذ المخطط من أمانة مدينة الرياض.
- ط - اقتراح تعديل المخطط وتطويره كلما دعت الحاجة.

٢- للهيئة تفويض أمانة مدينة الرياض بعض مهامها المحددة بالبند الأول من هذه المادة.

٣- لا يجوز رصد أية اعتمادات لمشاريع تنمية مدينة الرياض في الميزانية العامة قبل إقرارها من الهيئة العليا..

المادة الخامسة : ينشأ مكتب للأمانة العامة للهيئة مقره في أمانة مدينة الرياض يكون مرتبطا بها.

كانت المسؤوليات والصلاحيات الممنوحة للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بموجب قرار وزير الداخلية مهمة جدا ، إلا أنه بالرغم من ذلك فقد وجدت الهيئة العليا نفسها مقيدة بيروقراطية الأجهزة الحكومية ، وكانت المسؤولية الأساسية للهيئة العليا ضمان التنفيذ السريع لمخطط دو كسيادس. لم تعط الهيئة العليا السلطة التخطيطية التامة كجهاز مسئول عن تخطيط وتطوير المدينة وأعطيت فقط حق اقتراح بدائل للمخطط الرئيسي وهو ما حد بعض الشيء من نفوذ الهيئة العليا حول التخطيط الشامل في المراحل التالية لتطوير المدينة .

قرر نظام البلديات والقرى الصادرة بموجب المرسوم الملكي رقم م / ٥ وتاريخ ١٣٩٧/٢/٢١ تأسيس مجالس بلدية في المدن المختلفة للمملكة كأجهزة إشرافية وقد وافق مجلس الوزراء في قراره ٩٣٤ الصادر في ١٣٩٨/٦/٨ على استمرار الهيئة العليا إلى أن يتم تأسيس المجلس البلدي، وكان يمكن تفسير القرار إيجابيا على أنه يضيف إلى مهام الهيئة العليا مهام المجلس البلدي؛ إلا أنه كان يمكن تفسيره قسرا على أنه إشارة إلى دور محدود للهيئة العليا ، وبغض النظر عن كل من كلا التفسيرين فلم يتم إنشاء المجلس البلدي في مدينة الرياض بعد ذلك التاريخ ، واستمرت الهيئة في أداء دورها المرسوم. وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٤٣٩ قام وزير الشؤون البلدية والقروية بإعادة تشكيل الهيئة العليا وزيادة عدد أعضائها إلى ١٤ عضوا منهم ٤ من القطاع الخاص من أجل تأكيد المسؤوليات الجديدة للهيئة العليا والتي اشتملت على مسؤوليات مجلس البلدية.

أدركت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الحاجة منذ عام ١٣٩٨ أهمية وضع نظام يشمل جميع القرارات الصادرة حولها ، وتمت دراسة العديد من البدائل حول ارتباط الهيئة العليا ومدى استقلاليتها. كما أدركت الهيئة العليا الحاجة لتأسيس جهاز فني لمساعدتها في تأدية مهامها، وبالرغم من قرار وزير الداخلية، وقرار الهيئة العليا في اجتماعها في عام ١٣٩٨ إيجاد مكتب أمانة عامة للهيئة العليا إلا أنه لم يتم تأسيسه ولم يتم تحديد مسؤولياته أو تلك الخاصة بالأمين العام للهيئة العليا. وقد عمل قرار مجلس الوزراء ٣٧ في ١٤٠٢/٢/١١ على إضافة مهام للهيئة العليا حيث فوضت الهيئة بتولي عملية التنفيذ والإشراف والتنسيق لجميع مشاريع التجهيزات الأساسية في المدينة لكي تحل مشكلة عدم وجود تنسيق بين الأجهزة العاملة بالمرافق. كما نص القرار أيضا على أن يتم رصد جميع ميزانيات أعمال التجهيزات الأساسية كجزء من ميزانية الهيئة العليا، إلا أنه تم حصر مسؤولية الهيئة في السنوات الأولى في عملية التنسيق حتى يتسنى لها إعداد وتهيئة الكوادر الإدارية والفنية اللازمة.

كان قيام الهيئة العليا بمهامها غير ممكن في غياب جهاز فني لها ، وقد صدر قرار مجلس الوزراء ، بناء على طلب سمو رئيس الهيئة العليا ، رقم ٢٢١ وتاريخ ١٤٠٣/٩/٢ بالموافقة على إنشاء مركز المشاريع والتخطيط كجهاز فني وإداري تنفيذي يتبع مباشرة للهيئة العليا. وتم تشكيل المركز بدمج مكتب مشروع وزارة الخارجية وحي السفارات ومكتب مشروع تطوير منطقة قصر الحكم وإدارات التخطيط والتخطيط الحضري التابعين لأمانة مدينة الرياض. وتم تكليف الهيئة العليا رسميا بمسؤوليات التخطيط الشامل للمدينة ، حيث نص القرار على ما يلي :

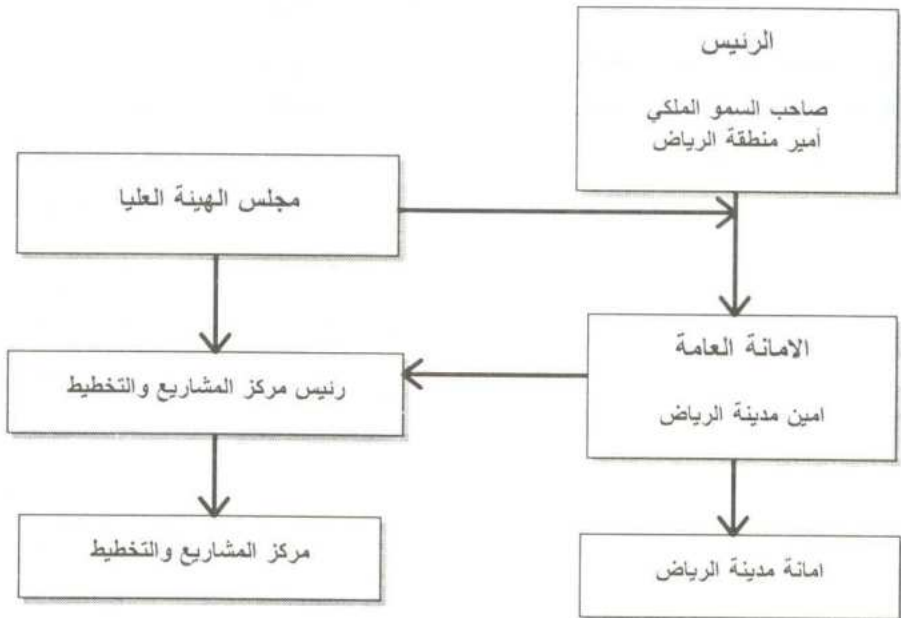
"ليكون التخطيط مباشرة تحت إشراف الهيئة -وهو أهم عمل تقوم به الهيئة- وأولى واجباتها... تولدت قناعات بأنه لا بد أن يقوم بهذا العمل أبناء المملكة وبياشروا بأنفسهم تخطيط المدن وتقييم المخطط العام".

أعطيت الهيئة العليا صلاحية الاستمرار في ممارسة دورها حيال تطوير حي السفارات ومنطقة قصر الحكم ، وتم دمج اللجان التنفيذية العليا السابقة في لجنة تنفيذية عليا جديدة. بدأت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالعمل على مسؤولياتها الواسعة النطاق في عام ١٤٠٤. وكان قرار مجلس الوزراء ٢٢١ هو إحدى أهم المراحل في تاريخ الهيئة العليا حيث عمل على تحقيق الشمولية والدعم لسطاتها ومسئولياتها. واستجابة للدور المتطور للهيئة صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢٦٣ في ١٦/١١/١٤٠٤ بزيادة عدد أعضاء الهيئة العليا إلى ١٨ عضوا ، حيث ضمت الهيئة في عضويتها كلا من رئيس الشركة السعودية الموحدة للكهرباء بالمنطقة الوسطى بالإضافة إلى وكلاء وزراء المواصلات ، والزراعة ، والبريد والبرق والهاتف.

اقترح وزير التخطيط على رئيس الهيئة العليا في عام ١٤٠٨ توسيع مسؤوليات الهيئة العليا لتشمل منطقة الرياض بأكملها ، وقد جذبت الهيئة العليا الاقتراح ووجدته عمليا. حيث أنه يساعد الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على أن يكون لديها نظرة أوسع للمدينة خصوصا في مجالات غير محدودة بمحدود المدينة مثل التخطيط الاقتصادي ، إلا أنه صرف النظر عن الفكرة فيما بعد ، وأصبحت الحاجة إلى ذلك أقل مع إنشاء مجلس المنطقة.

كان تأسيس الهيئة العليا فرصة عظيمة للمدينة (شكل ٥١). وتتميز تجربة الهيئة العليا بتطور مهامها وصلحياتها تبعا لمتطلبات التنمية ، ففي بداية الأمر كان الدور الرئيسي للهيئة متمثلا في الإشراف على تنفيذ مخطط دو كسيادس ، وهو ما استدعى أن تكون معظم المواضيع التي نوقشت في اجتماعات الهيئة العليا طلبات الاستثناء من بعض أنظمة الخطة الرئيسية. وقد افتقدت الهيئة العليا في تلك المرحلة القدرة على التطوير الشامل وكانت هناك حاجة ماسة إلى موظفين يتمتعون بالخبرة.

كانت الحاجة لدور أكبر للهيئة ملحا خلال الثمانينات الميلادية عندما مرت المدينة بتجربة التطور الاستثنائي ، أكثر بكثير من التعامل بالأمر المتعلقة بأنظمة استعمال الأراضي. إلا أن عدم وجود جهاز تنفيذي قادر لم يمكن الهيئة من ممارسة الدور بالشكل المطلوب ، وهو ما تحقق بإنشاء مركز المشاريع والتخطيط كجهاز تنفيذي فني وإداري للهيئة العليا. وقد كان تقبل ذلك الجهاز ومسئوليته ، في بادئ الأمر ، غير واضح من قبل بعض الأجهزة التي اعتقدت لبعض الوقت أن دور مركز المشاريع والتخطيط يجب أن ينحصر في تطوير المشاريع الرئيسية ، كما أهملت بعض الأجهزة مراعاة دورها التنموي بوجودها في مجلس الهيئة العليا مشاركة في رسم مستقبل أفضل للمدينة. أدركت الهيئة الحاجة إلى جهاز تنفيذي ، وقد بدأت ملامح التغيير في دور الهيئة تتضح مع إنشاء مركز المشاريع والتخطيط (الشكل رقم ٥٢). فقد تطلب الدور



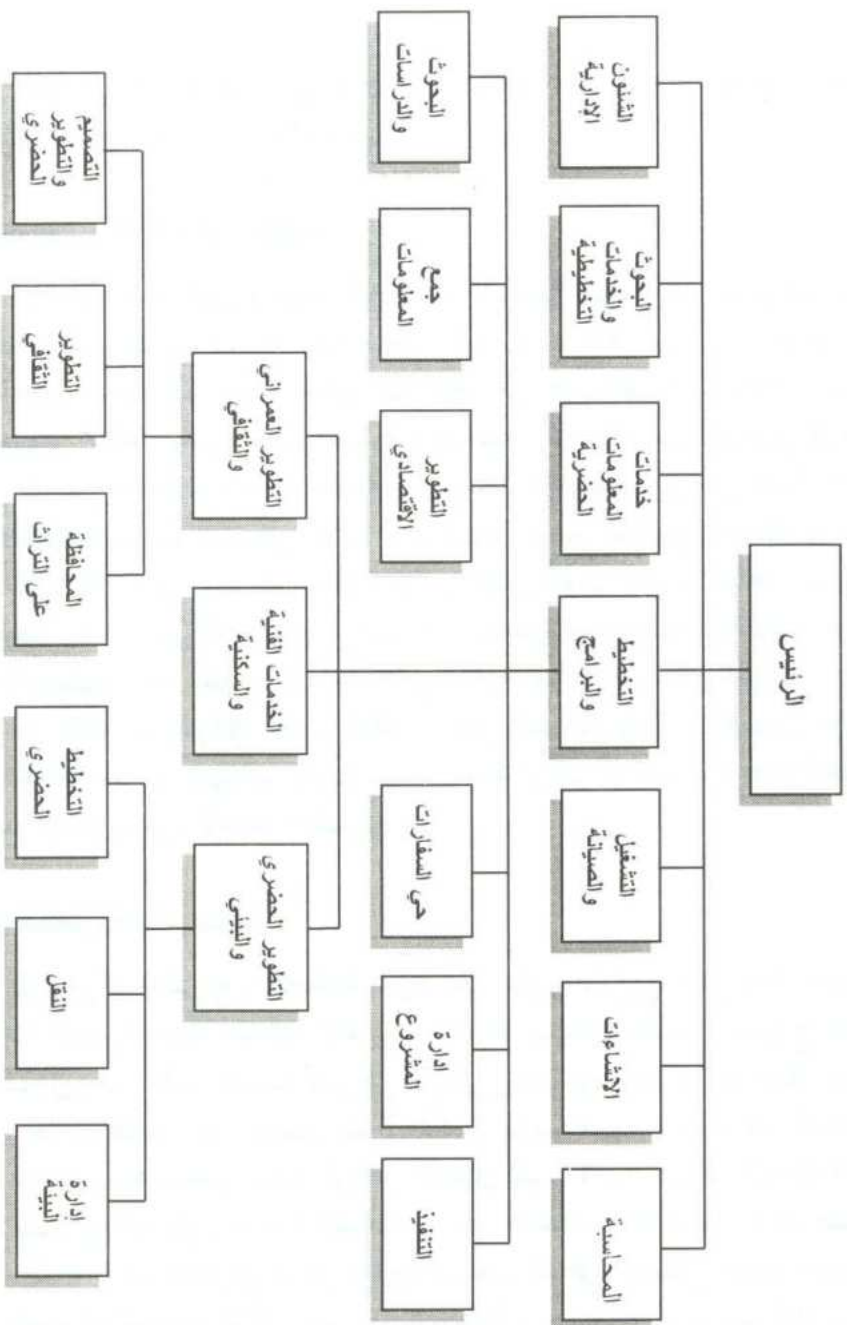
شكل رقم ٥١ : الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض - الهيكل التنظيمي

الجديد للهيئة العليا التعامل مع بعض المواضيع الحضرية التي كانت معقدة في طبيعتها وذات أبعاد مختلفة مثل تطوير الأراضي البيضاء المزودة بالخدمات داخل المدينة ، وتحديد النطاق العمراني للمدينة للسيطرة على الانتشار الحضري ، والتنسيق فيما بين الخدمات الحضرية الواقعة تحت سلطة الأجهزة الحكومية المختلفة وبين خطة تطوير المدينة ، وتحسين ظروف حركة المرور وشبكة الطرق ، و اقتراح استراتيجية تطوير شاملة طويلة الأمد للمدينة. كانت الحاجة في المقام الأول لاستيعاب صورة واضحة للمدينة لتقويم الظروف الحالية والاحتمالات التطويرية ، وهو ما يتطلب جمع بيانات شاملة وتحليلها. وقد تبنت الهيئة العليا توجهها لتطوير المدينة يتكون من خطوتين الأولى تحديد الأمور التي تحظى باهتمام مباشر ووضع أولوياتها ، والثانية بتأسيس نظام معلومات دائم للتخطيط الحضري المستقبلي ولإدارة المدينة.

نشاطات مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة

بدأ مركز المشاريع والتخطيط العمل بتأسيس قاعدة معلومات للحصول على صورة أفضل للمدينة وتخطيطها. ويقوم المركز بمراقبة وتوجيه تطوير المدينة بطريقة منسقة وشاملة وفعالة بالاستفادة من قاعدة المعلومات الحضرية الشاملة. وقد تم وضع أنشطة مركز المشاريع والتخطيط من خلال البرامج الفنية التالية:

- برنامج التطوير الاقتصادي.
- برنامج النظم والتخطيط الحضري.
- برنامج التصميم والتطوير العمراني.
- برنامج الدراسات والبحوث الحضرية.
- برنامج خدمات المعلومات الحضرية.
- برنامج ادارة وحماية البيئة.
- برنامج التطوير الثقافي والحفاظة على التراث.
- برنامج الانشاء.
- برنامج التشغيل والصيانة.



عثمان

شكل رقم ٥٢ : الهيكل التنظيمي لمركز المشاريع والتخطيط

ونستعرض فيما يلي أهم الأعمال التي يقوم عليها مركز المشاريع والتخطيط ، الجهاز التنفيذي للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض:

التخطيط الشامل والتحكم في التطوير

كان الاهتمام الأول والمهمة التخطيطية الأساسية للمركز هو تطوير سياسات متعددة لتخطيط وتطوير المدينة. وقد قام المركز ، بالإضافة إلى ذلك ، بتحديث الأسس والمعايير التخطيطية، وتبنى توجهها استراتيجيا من أجل خطة شاملة لإدارة النمو بدلا من تطوير مخطط رئيسي محدود القدرة والفاعلية. كان الفرق الأساسي في هذا التوجه هو تحديد واستخدام أدوات متنوعة لتعزيز إدارة النمو تعمل من خلال قوى السوق الطبيعية بحيث تتم السيطرة عليه أو توجيهه ، وهو ما تميل المخططات ذات المحددات الثابتة للأراضي إلى فرض سيطرة مباشرة على قوى السوق هذه وعادة ما تتعارض معها. يعد تنسيق الخدمات والمرافق أداة أساسية في التوجه التخطيطي لمركز المشاريع والتخطيط. فقد أعد المركز، بناء على المعلومات المتوفرة عن المدينة ، خطة منسقة لتوفير الخدمات والمرافق. تحدد الخطة المناطق ذات الأولوية ، والجدول الزمني والتكلفة المتوقعة للتنفيذ. ويهدف ذلك إلى مساعدة المركز في عملية توجيه التطوير وتجنب حدوث المزيد من الانتشار الحضري.

المشاريع الحضرية الأساسية

يقوم مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة على تطوير مشاريع حضرية أساسية في المدينة كأحد السبل لتحقيق أهدافها التطويرية الشاملة. يهدف تطوير مشروع منطقة قصر الحكم إلى إحياء قلب المدينة كمركز تاريخي وسياسي وتجاري للمدينة ، بينما يهدف من خلال تطوير حي السفارات إلى تمكين المدينة من تأدية دورها كعاصمة للبلاد. يؤمل أن يساهم تطوير منتزه الرياض العام في تلبية الحاجات الثقافية الترفيهية للمدينة ، بينما يهدف تطوير منتزه الثمامة ووادي حنيفة ، وكلاهما ثروات طبيعية للمنطقة ، إلى حماية البيئة وتوفير مرافق ترفيهية في تلك المناطق. سيظل تطوير المشاريع الأساسية المسئولة الرئيسية لمركز المشاريع والتخطيط ، حيث أن المدينة مازالت بحاجة

للعديد من المرافق ، وسيظل ذلك الدور يمثل مرجعية أساسية للهيئة ذلك أن ملاحظة وتقدير المشاريع يتم بسهولة أكثر من قبل الناس بالمقارنة مع التخطيط الذي يستغرق وقتا طويلا قبل أن تظهر آثاره للعيان.

وبالرغم من أن بعض المشاريع لم تبدأ مرحلة التنفيذ في انتظار تخصيص الدعم المالي اللازم ، فإن مركز المشاريع والتخطيط معتمدا أساسا على رعاية ودعم سمو رئيس الهيئة العليا ، يأمل في الحصول على دعم سياسي لتلك المشاريع ، ويتوقع أن يتوفر ذلك عند انتهاء المشاريع التي تتمتع بالأولوية مثل حي السفارات وقصر الحكم. أظهر مركز المشاريع والتخطيط أنه من الممكن من خلال التخطيط الدقيق والتمويل وإدارة العقود ، أن تطور مشاريع مثالية بتكاليف أقل وفعالية أكثر ، كما استطاع الرفع من مستوى الوعي العام تجاه التخطيط ، وتنسيق المواقع ، وإحياء التراث المعماري التقليدي.

التخطيط العمراني والتجديد الحضري

يفترض أن ينظم المركز مخططات تقسيم الأراضي الجديدة والتي تعد أو يتم الإشراف عليها في الأصل من قبل أمانة المدينة أو وزارة الشؤون البلدية والقروية. تتبع هذه المخططات نموذجا أوليا قياسيا لا يتماشى بشكل مناسب والظروف الاجتماعية والبيئية. ويأمل المركز أن يتم تخطي أسلوب المخططات الشبكية الذي اعتمده مخطط دو كسيادس وبالتالي تحسين صورة المدينة. قام المركز ، بالإضافة إلى ذلك ، بإعداد خطط للتجديد الحضري لبعض الأحياء القديمة ، ولعدد من القرى المحيطة بالمدينة في سبيل تحسين مستوى التخطيط ومستوى المعيشة.

البحوث والدراسات

يقوم مركز المشاريع والتخطيط على العديد من الدراسات المفيدة لتخطيط وتطوير المدينة. تشمل هذه الدراسات استخدام الأراضي ، والأحوال الاجتماعية الاقتصادية ، وتحليل السوق وتقويم المعلومات عن المدينة ، كما أعد المركز دراسات

النطاق العمراني. تم إنشاء قاعدة المعلومات الأساسية عن المدينة من خلال مسح عن إحصائي عن السكان والاقتصاد والمواصلات والمنازل واستخدام الأراضي أجري في البداية في عام ١٤٠٦، وتم بعد ذلك تحديث البيانات في عام ١٤١٠-١٤١١. كما تم إعداد خطة لإدارة النمو الحضري ودراسة وسط مدينة الرياض.

تنسيق المرافق والخدمات

تعتبر الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الجهاز المسئول عن تنسيق وتوفير التجهيزات الأساسية. وقد اختارت الهيئة أن تركز جهودها على خدمات التنسيق أساسا. قامت الهيئة العليا بمراجعة الخطط الخمسية للتجهيزات الأساسية وقطاعات الخدمات للتأكد من التوزيع الملائم للخدمات ولتنسيق بين الأجهزة المختلفة. تم توجيه الخطط ومراحل التطوير في إطار دراسات النطاق العمراني، وسيعمل ذلك على إدارة الخدمات بصورة أفضل ومراقبة سوق الأراضي وتأثيرها على نمو المدينة.

تطوير وحماية البيئة

أهملت التنمية النشطة في العقود القليلة الماضية الملامح البيئية الطبيعية للمدينة. بدأت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض جهودا للحفاظ على ثروات المدينة الطبيعية وعناصرها الحضرية التقليدية. تجري في هذا الإطار دراسات للمحافظة على وادي حنيفة والثمامة، كما تمت دراسة مشكلة ارتفاع مستوى المياه الأرضية وسبل حماية المباني والمرافق من أضرار المشكلة وطرق السيطرة على منشأ هذه المشكلة، وتم البدء في تنفيذ مشروعات على مستوى المدينة لخفض منسوب المياه الأرضية. يشتمل اهتمام الهيئة العليا بانجال البيئي مكافحة التلوث، والغطاء النباتي، والحياة الفطرية.

التطوير الاقتصادي

كان هناك عاملان أساسين للتنمية الشاملة في مدينة الرياض، الأول انتقال الأجهزة الحكومية من مكة المكرمة في عام ١٣٧٥، والثاني ما أنفقته الحكومة بسخاء

خلال فترة الازدهار الاقتصادي الاستثنائية. تم تزويد المدينة ، رغما عن عدم وجود مخطط ، بمرافق تتعدى الحاجة المباشرة للمدينة ، وقد لاحظت الهيئة العليا أهمية وجود قاعدة اقتصادية مستديمة للمدينة ، التي اعتمدت في الأساس على قطاعي البناء والنشاطات الإدارية. تشجع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وتقرح السبل لمشاركة القطاع الخاص في تطوير قاعدة اقتصادية للمدينة ، وقد تم إعداد استراتيجية لتطوير القاعدة التجارية والصناعية في المدينة. تهدف الاستراتيجية إلى جذب نشاطات تستفيد من ميزة مركزية موقع المدينة ومن منطقة الخدمات الكبيرة. وبناء على الاستراتيجية الاقتصادية ، يقوم مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة بتقديم المعلومات إلى القطاع الخاص حول فرص الاستثمار في المدينة.

التنمية الثقافية والحفاظ على التراث العمراني

يشمل هذا الجانب عدة عناصر منها تطوير منتزه الرياض العام والذي يؤمل أن يزود المدينة بمرفق ترفيهي وثقافي وعلمي. كما يشمل إحياء القطاعات القديمة في المدينة أو حولها مثل الدرعية ومنفوحة في سبيل إحياء التراث العمراني للمدينة. تنظر الهيئة إلى تحسين البيئة العمرانية حيث تم التركيز على اعتبار التراث المعماري التقليدي في تخطيط وتصميم المشاريع التطويرية مثل منطقة قصر الحكم ، وحي السفارات.

نظام المعلومات الحضرية

تعاملت الهيئة العليا مع المعلومات على أنها أساس استراتيجي للتخطيط واتخاذ القرارات وإدارة المدينة. تم بناء على ذلك إنشاء إدارة لخدمات المعلومات الحضرية في إطار جهد متعدد المراحل لتطوير مقدرات تخطيط استراتيجية للمدينة ويشمل على جمع البيانات وغيرها من معلومات التخطيط وتجميعها ومعالجتها وتخزينها وصيانتها واسترجاعها ونشرها وعرضها. وفيما يلي أهم وظائفه النظام :

- وصف الحالة الحالية للمدينة في النواحي العمرانية والاجتماعية والاقتصادية.
- المساعدة في توقع الحاجات المستقبلية للمدينة.

- المساعدة في ادارة موارد المدينة.
- المساعدة في تقويم فعالية المشاريع والبرامج المختلفة.
- المساعدة في تحضير مؤشرات هامة حول المتغيرات ، تقدم تنبيها مبكرا لصانعي القرار (وظيفة الرصد).
- المساعدة في تقويم تنفيذ السياسات المختلفة وتأثيراتها كدليل للاعمال المستقبلية.
- المساعدة في القيام بالدراسات الاستراتيجية.

تدار خدمات المعلومات الحضرية بصورة شاملة ، وتتعامل إدارة خدمات المعلومات الحضرية وتدعم جميع الإدارات المعنية، وتوفر لها المعلومات في إطار موحد الجهود ومنسق المعلومات. يشتمل نظام المعلومات الحضرية على القدرات التالية:

- ١) نظام المعلومات الجغرافية ، وهو نظام لدعم القرار يعمل على دمج البيانات ذات المرجعية المكانية بشكل يمكن من التعامل مع ما تعانيه من مشاكل.
- ٢) معلومات مكانية مبنية على عملية المسح الجوي في عام ١٤٠٣ للمدينة وتشمل على معلومات كاملة عن استعمالات الأراضي.
- ٣) إنتاج الرسم البياني والخرائط.
- ٤) نظام إدارة قاعدة المعلومات ، ويشتمل على بيانات إحصائية مبنية على نماذج مختلفة لمسح المدينة والمنازل ، سوق الأراضي ، الخ...
- ٥) المرحلة الثانية لدراسة النقل في مدينة الرياض ، وهو نموذج خاص بوحدة النقل بمركز المشاريع ، يتنبأ بمتطلبات التنقل (نظام EMMW2).

قام مركز المشاريع والتخطيط فور تأسيس إدارة خدمات المعلومات الحضرية بعدد من المسوحات لبناء قاعدة جيدة للمعلومات (دلتا) تضم موضوعات الإحصاء والاقتصاد واستعمال الأراضي والنقل). شملت الدراسة مسوحات سكانية واقتصادية

وعن استخدام الأراضي النقل والمؤسسات الخاصة. واستغرقت الدراسة حوالي ١٨ شهرا لإتمام المسوحات وتحليلها. استخدمت معلومات الدراسة في إنتاج مخططات لاستعمال الأراضي ، وللقيام بأنواع معينة من دراسة وتحليل التأثيرات مبنية على قدرات نظام المعلومات الجغرافية المتطور. قام مركز المشاريع في عام ١٤١٠ بمسوحات مشابهة ليس فقط لمراقبة التغيرات في المدينة ولكن أيضا لتصحيح نقص معين في البيانات تم ملاحظتها في عام ١٤٠٦.

تملك الهيئة العليا قاعدة بيانات شاملة للمدينة تزودها بمعلومات هامة من أجل صنع القرار وعمليات تشكيل السياسات. تمكن قاعدة المعلومات هذه ، إلى جانب دعمها لدراسات مركز المشاريع والتخطيط ، الأجهزة العامة الأخرى في المدينة من الاستفادة منها. لم تمكن البيانات من إجراء دراسات رئيسية مثل برنامج المحافظة على وادي حنيفة ومشروع دراسة ارتفاع منسوب المياه الأرضية ، والنطاق العمراني وتنسيق الخدمات ، ودراسة المنطقة المركزية لمدينة الرياض ، ولكن وفرت تكاليف باهظة كانت تدفع للاستشاريين لجمع المعلومات الأساسية.

مازالت إدارة خدمات المعلومات الحضرية ، على الرغم مما يفترض لديها من قدرات ، تواجه بعض عقبات ذات طبيعة فنية، وإدارية ، ومالية. العوائق الفنية متشعبة الجوانب ، فلم يمكن مثلا دمج البيانات التاريخية والنصية كجزء متكامل مع النظام ، كما أن خدمات المعلومات الحضرية تفتقد وجود سجل متعدد الأغراض لمسح الأراضي وهو نظام معلومات ومصدر مكيف اجتماعيا "واسع النطاق" ، ولذلك فإن خدمات المعلومات الحضرية غير قادرة على تحديد الوضعية القانونية للأراضي وملكياتها ، وهذه في الواقع مشكلة موروثية لأن عملية مسح من هذا النوع للمدينة لم تجر من قبل. يعتبر موضوع ضبط نوعية المعلومات إحدى القضايا الهامة إذ تحتاج إلى موظفين دائمين لديهم تدريب ملائم وعمليات مسح ميدانية للتأكد من صحة المعلومات وهو ما يعني عبئا ماليا كبيرا. أخيرا ، لم تتوفر المسوحات الحقلية إلا في مجال استخدام الأراضي ، ولهذا فإن جميع بيانات قاعدة المعلومات ماعدا الخاصة بمسح استعمالات الأراضي هي بناء على عينة، وبالتالي لايمكن ربط تلك البيانات بالبيانات المكانية. يؤثر هذا النقص على

قدرات خدمات المعلومات الحضرية ونظام المعلومات الجغرافية ويعيق عملية تطوير نماذج التخطيط. إضافة لما سبق ، وجدت بعض المشاكل في قدرات إعداد الرسومات وقد شمل ذلك القدرة على تحديد استخدام الأراضي المختلط. نتيجة لذلك لم يكن من الممكن إنتاج خريطة دقيقة لاستخدام الأراضي لعام ١٤٠٦ ، وهو الأمر الذي تم حله ، إلى حد كبير، في مسح استخدام الأراضي عام ١٤١٠ .

تعتبر بعض الإجراءات الإدارية والتنظيمية وسيلة مهمة من أجل التحديث الآلي أو التنسيق الفعال للبيانات. تحدث المشكلة في الدور التقليدي للأجهزة العامة المختلفة والتي لديها بيانات جوهرية مثل تصاريح البناء وحياسة الأراضي ، وبيانات حوادث المرور ، و بيانات الاشتراكات في المرافق العامة المختلفة. لم يتمكن نظام المعلومات الحضرية من إضافة معلومات من هذا النوع من المعلومات بسبب الحاجة إلى مزيد من التنسيق الفعال مع الأجهزة المعنية ، والتي تعاني غالبا من وجود المعلومات الضرورية للتخطيط الفعال في نظام حفظ معلومات يدوي. تعتبر هذه المعلومات ، من خلال تنسيق فعال للبيانات ، مصدرا جيدا للحصول على معلومات آنية دون تكلفة من خلال النظام العامل داخل المدينة. ويتطلب ذلك التعامل مع هذا الموضوع بصورة مشتركة مع الأجهزة المختلفة.

تعتبر أهم القضايا المالية الخاصة بنظام المعلومات الحضرية ، تخصيص التمويل اللازم لجمع المعلومات بانتظام ، ومعالجتها ، وطباعتها ، والحفاظة على السجلات التي تم جمعها ، وتحديث النظام ليشمل التغييرات الناتجة عن التطور الفني. يشكل هذا السباق مع الزمن ثقلا ماليا وعادة ما تواجه التبريرات الاقتصادية للتكاليف قيودا بسبب عدم الاستفادة التامة من البيانات والمرافق الموجودة سلفا.

يهدف نظام المعلومات أساسا إلى أن يكون سهل الاستخدام ، وهذا أمر معقد إذ يحتاج كل مستخدم إلى تحديد حاجاته ، كما أن هناك حاجة إلى التدريب الملائم ومعرفة الموظفين باستخدام الحاسب الآلي ليتفهموا تعددية استعمالته ، وموارده ، وعمله ومحدوديته. الأمر الذي يواجهه بصورة عامة هو أن المستخدمين يعجزون عادة عن

تحديد حاجاتهم وبالتالي تفشل خدمات المعلومات الحضرية في تلبية هذه المتطلبات عندما تدعو الحاجة.

التحديات التي تواجه التخطيط الحضري في المملكة العربية السعودية

حقق التخطيط الحديث المؤسس في المملكة تطورا ملحوظا في مجال التطوير الحضري ، إلا بالرغم من ذلك فإن بنية التخطيط مازالت بحاجة إلى تحسين لتمكين من تلبية التغيرات في التخطيط والإدارة حسب حاجات المجتمع. وقد كانت هناك معاناة من أوجه قصور هيكلية وفنية على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي وهذا العجز أعاق عملية التخطيط. نعلم أن التخطيط بطبيعته موجه للمستقبل وبغيا من منظور طويل المدى فإن خطط ومشاريع المؤسسات الحكومية مازالت محكومة بحدود الميزانية السنوية والتمويل المتوفر. وبالرغم من أن وزارة الشؤون البلدية والقروية قد تأسست عام ١٣٩٥ لتحقيق منظور وطني للتحضر وتنظيم عملية التخطيط العمراني ، فإنه في غياب سياسة شاملة لتطوير حضري وتنفيذ للاستراتيجية، استمرت المدن بالنمو عشوائيا خالقة محددات عملية في تزويد التجهيزات الأساسية والمرافق العامة. تركز التخطيط في البلاد، إلى جانب ذلك ، على المستويات الوطنية والمحلية بالرغم من أن خطة التطوير الحالية والخطط الخمسية السابقة أدركت الحاجة للتخطيط الإقليمي.

شجعت هذه العوامل على التوجه نحو "تخطيط المشروع" القصير الأمد، بدلا من التركيز على التخطيط كعملية مستمرة. وقد جعلت الطبيعة الواضحة للتوجه نحو تخطيط المشروع يلاقي قبولا أكثر عند صانعي القرار ، إلا أن أحد القيود الأساسية لهذا التوجه هو نمو زائد وغير مترابط للمدن. ومقابل هذه الخلفية الوطنية لوضع التخطيط على المستوى المحلي عملت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، بفعالية كجهاز للتطوير الشامل لمدينة الرياض وفي تطوير المشاريع الرئيسية مثل حي السفارات ومنطقة قصر الحكم. كان تأسيس الهيئة فرصة عظيمة لمدينة الرياض التي تتمتع بعملية أفضل للتطوير والتخطيط الحضري. وعلى الرغم من ذلك فإن وجود نظامها وصلحياتها متفرق

ضمن عدد من المراسيم والقرارات قد أثر بعض الشيء على وظائفها، لذلك كان من الضروري تأطير التنظيمات وتجارب الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض واعتبار تطبيق مثيله من قبل الأجهزة المعنية الأخرى.

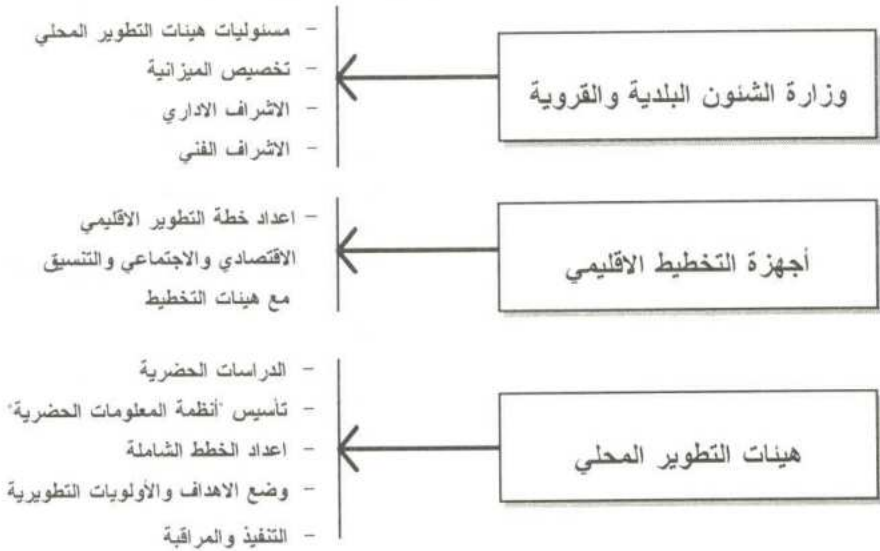
مجال تأسيس هيئات أجهزة تخطيط محلية في المدن السعودية الأخرى

تم تحقيق معظم المشاريع الحضرية تقريبا ، كما سبقت الإشارة، من خلال عملية استثنائية من مسيرة البيروقراطية التقليدية. فلقد تم تنفيذ تطوير مركزي مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وتوسيع الحرمين الشريفين ، والمطارات الدولية ، والمدن الصناعية الرئيسية في الجبيل وينبع ، وحي السفارات ومنطقة قصر الحكم من قبل أجهزة مستقلة تمتعت بدعم السلطات العليا في المملكة. يحتاج الدعم السياسي إلى أن يستكمل بالقدرات الفنية والإدارية الملائمة ، ولم تتمكن الهيئة العليا بالرغم من الدعم السياسي أن تكون فعالة كما تريد حتى تم تأسيس جهازها التنفيذي ، حيث تمكنت من تعزيز التطوير في منطقة قصر الحكم بالرغم من الوضع الاقتصادي. حازت تجربة الهيئة العليا هيئة تطوير مدينة الرياض على الخبرة الكافية التي يمكن استعمالها لتطوير المدن الرئيسية الأخرى في المملكة.

تتميز كل مدينة بأهداف تطويرية خاصة، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن هناك بعض القواسم المشتركة بين المدن السعودية ، مثل موقع استعمال الأراضي الجديدة ، إدارة النمو الحضري ، إحياء المراكز التقليدية للمدن ، إدارة المعلومات ، وضع أهداف تطويرية ، وضع سياسات وأولويات وفوق كل شيء تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التطوير الحضري. تحتاج هذه الأمور إلى أن يكون هناك المزيد من السلطات في أيدي الأجهزة المحلية أكثر مما مضى. ويتغير دور التخطيط المحلي والإدارة الآن لدور مركزي جديد ، على سبيل المثال تحديد العائد اللازم من الاستثمار قبل تخطيط مستوى الخدمات و نوع استخدام الأرض المعنية لتحقيق فعالية اقتصادية واجتماعية. لذلك يجب على الإدارات المحلية ، أن تتعامل مع هذه المفاهيم المتغيرة إلى جانب الاستفادة من الخبرة التي

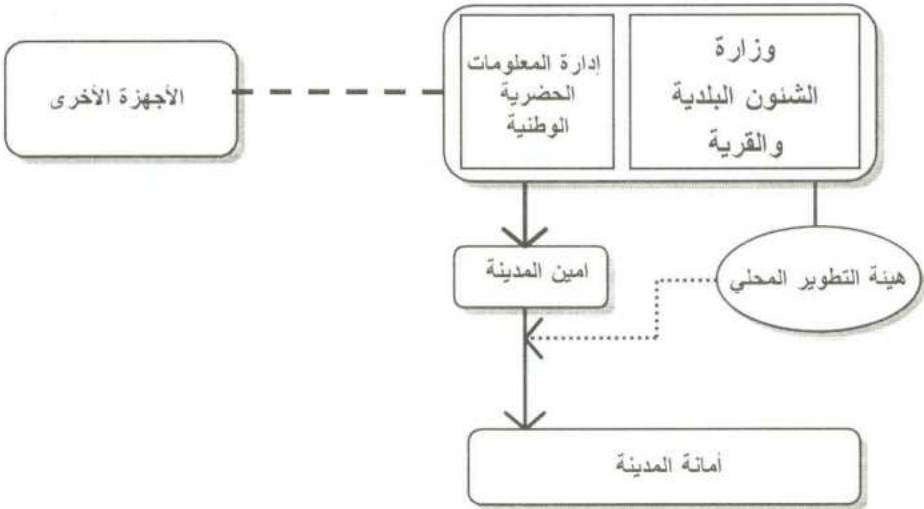
اكتسبتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. وفيما يلي تصور لنموذج من هذا النوع لتشكيل "هيئات تخطيط محلية" للمدن السعودية.

يجب أولاً أن تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية بإجراء دراسة لتحديد المدن التي تحتاج لهيئات تطوير، وبيان التزامات هذه الهيئات ومسئولياتها ونفوذها وسلطتها (شكل رقم ٥٣). مع تحديد علاقاتها مع أمراء المناطق وبقية الأجهزة الحكومية. كما يجب ان تقدر التمويلات الأولية اللازمة لكل هيئة، وأن يحدد رؤساء هذه الهيئات بحيث يكونوا بنفس درجة أمناء المدن. بعد ذلك يقدم عرض كامل لتتم الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء، ويجب أن يكون العرض مرناً وأن يعطي الوزير الصلاحية بإضافة مدن جديدة في المستقبل أو أن يتخذ إجراءات تصحيحية عند الحاجة لذلك.



شكل رقم ٥٣ : الدور الإداري لسلطات التخطيط المختلفة

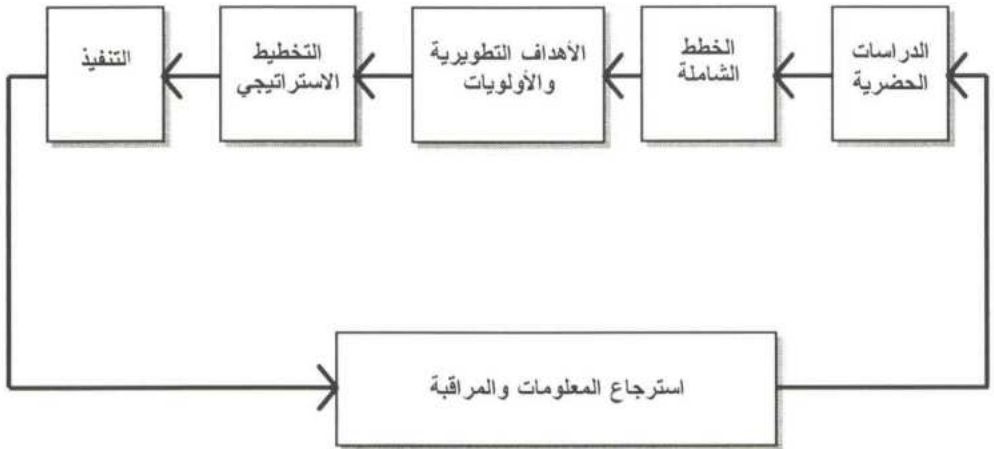
يجب أن تكون هيئات تطوير من هذا النوع مستقلة بما فيه الكفاية لتأدية المهام المهنية اللازمة بأقل ما يمكن من التدخلات البيروقراطية. يمكن مقارنة نطاق وسلطة هيئات التطوير بتلك الموجودة في سنغافورة مثلا (هيئة التطوير الحضري URA) مع اعتبار الفرق بين الأنظمة في البلدين. ومن الملائم أكثر أن تتبع هذه الهيئات مباشرة إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية وأن تعمل بصفة فنية استشارية مع أمين المدينة (الشكل ٥٤). يجب أن يكون لهذه الهيئات تفاديا لأي تعارض في المصالح، وضع محدد على مستوى الإشراف تشرف فيه على بقية أجهزة التطوير في المدينة. يجب أن تقع هذه الهيئات ضمن النظام الحكومي الحالي، فيكون مرجعهما وزير الشؤون البلدية والقروية، على أن تحافظ هيئات التطوير على دور مشابه للذي تتمتع به الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بحيث تكون مسؤولة عن التطوير الشامل وإعداد الميزانيات التطويرية سنوية، وأن تلعب دورا رائدا لإعادة تطوير مراكز المدن.



شكل ٥٤ : الهيكل الإداري لسلطات التخطيط

يجب على كل هيئة أن تؤسس "نظام المعلومات الحضرية" الخاص بها لتظل متابعة لتطوير المدينة (الشكل رقم ٥٥). وبدلاً من ذلك، يمكن أن تؤسس وزارة الشؤون البلدية والقروية نظاماً مركزياً "لإدارة المعلومات الحضرية الوطنية" للمدن المختلفة. وستساعد التقارير الإحصائية المنتظمة الصادرة عن هذا النظام على متابعة أداء وعملية التطوير الحضري في المملكة.

يمكن أن يساعد وضع النموذج المقترح موضع التنفيذ على تجاوز المشاكل المؤسسية التي تؤثر على تطوير المدن في المملكة العربية السعودية. ومن خلال هذا التفويض الأكثر وضوحاً، يجب أن تتمكن هيئات التطوير المقترحة من أن توجه وتدير التطوير بطريقة أكثر فعالية مما هو ممكن الآن. ومن المتوقع أن يتم تأسيس عملية أفضل للتخطيط في المملكة العربية السعودية لتحقيق معايير أعلى للتخطيط، وتصميم وصيانة المدن.



شكل رقم ٥٥ : وظائف هيئات التخطيط

ملاحظات

١) جميع الإحصاءات المشار إليها في هذه الورقة مصدرها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض إلا إذا أشير بغير ذلك. المصدر الرئيسي للبيانات هو الدراسات الإحصائية، والاقتصادية ودراسات استعمال الأراضي والمواصلات، التي أجرتها هيئة تطوير مدينة الرياض عام ١٤٠٦ وعمليات المسح التي تم تحديثها عن استعمال الأراضي والمنازل التي أجريت عامي ١٤١٠ و ١٤١١.

٢) تمت كتابة الورقة قبل بدء الهيئة العليا بإعداد استراتيجية التطوير الحضري لمدينة الرياض ولهذا فليست هناك إشارة لها ، رغم أهميتها ودورها ، كما لم تتم الإشارة إلى المعلومات الحديثة لدى الهيئة العليا. ساعدني في إعداد الجزء الخاص بخدمات المعلومات الحضرية المخطط أمجد مشتاق.

استراتيجية التنمية العمرانية للمملكة العربية السعودية



محمد عبدالرحمن ، فدغوش المريخي ، عبدالعزيز الخضير

يتزايد الاقتناع يوما بعد يوم أن الزيادات المضطردة في السكان والنمو الاقتصادي السريع عادة مالا يصاحبهما نموا حضريا متوازنا على الحيز المكاني. وفي الحقيقة فإن معظم الدول المتقدمة والنامية تواجه مشكلة اختلال في التوازن المكاني للتنمية العمرانية ، وينعكس هذا الاختلال في التراكم السريع في حجم ونوعية مشاكل المدن الكبرى وتزايد فجوة التباينات بين الاقاليم التي حظت بقسط وافر من التنمية والاقاليم المتخلفة نسبيا.

وقد حاولت كثير من الدول استخدام العديد من الوسائل لاحداث تغيير جوهري في نمط التباينات في مستويات التنمية بين الاقاليم ، فعلى سبيل المثال لجأت الولايات المتحدة الامريكية الى نظام الاعانات وتحسين هياكل البنية الاساسية لتنمية المناطق الغربية من الولايات المتحدة الامريكية. واستخدمت فرنسا نظام متقدم من الضوابط التنموية للتحكم في معدلات التنمية وتحقيق التوازن بين الاقاليم التي نمت نموا سريعا والاقاليم التي تخلفت نسبيا. ولجأت المكسيك الى تصميم سياسات واستراتيجيات تضمن تحقيق التكامل بين جهودها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بهدف تحقيق التنمية العمرانية المتوازنة.

وفي الحقيقة لا يوجد في العالم عدد كبير من الدول التي مرت بمسيرة مماثلة للنمو الاقتصادي والعمراني الذي عاصرته المملكة العربية السعودية حديثا ، والذي اتسم بالسرعة الفائقة على مدى سنوات محدودة.

ومع أن حكومة المملكة العربية السعودية لم تدخر جهداً للتعامل مع هذا النمو الاقتصادي والعمراني والمكاني السريع الذي واجهته الدولة خلال فترة زمنية محدودة ، إلا أن معدل سرعة هذا النمو ومداه قد فرض على الدولة حتمية إيجاد تصور مستقبلي طويل المدى يتمثل في استراتيجية عمرانية وطنية يتم بمقتضاها تحقيق التنمية العمرانية المتوازنة. ويستعرض هذا الفصل بدائل ممكنة لاستراتيجيات عمرانية وطنية تستند أساساً على الأهداف طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة.

مسيرة التحضر

تغطي المملكة العربية السعودية مساحة شاسعة تمثل ٢٥٪ من إجمالي مساحة الولايات المتحدة الأمريكية ، ويبلغ إجمالي تعداد سكان المملكة ١٧ مليون نسمة وذلك وفقاً لبيانات آخر تعداد شامل تم في عام ١٩٩٢. وينتشر سكان المملكة على هذه المساحة الشاسعة. هذا وتبلغ الكثافة السكانية حوالي ٨ أفراد لكل كيلو متر المربع الواحد حيث توجد مساحات كبيرة من المملكة غير مأهولة.

وكما هو الحال في كثير من دول العالم فإن نمط التوزيع الجغرافي للتجمعات السكانية يعتبر انعكاساً للاختلافات التاريخية في معدلات النمو السكاني بين المناطق نتيجة لنمط التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية والمناخ والظروف الطبيعية الأخرى والتطورات التي طرأت عليها نتيجة السياسات الحكومية والظروف السياسية للبلاد.

هذا وقد كان لطرق الحج والتجارة القديمة أثر واضح في تركيز التجمعات السكانية قديماً على ساحلي البحر الأحمر والخليج العربي. وقد كان لتواجد مصادر المياه الجوفية في المناطق الوسطى بالمملكة أثر واضح في ظهور التجمعات السكانية الزراعية في مناطق نجد.. أما استكشاف البترول في أوائل الخمسينات فقد كان له أثر واضح في ظهور ونمو التجمعات السكانية الحضرية بالمنطقة الشرقية وعلى امتداد الحدود الشمالية للمملكة.. ومع حلول عام ١٩٥٠ لم يتعدى سكان الحضر بالمملكة نصف مليون نسمة

مثلا في ذلك ١٥ في المائة من اجمالي سكان المملكة حينذاك. وخلال تلك الفترة بلغ عدد المراكز الحضرية بالمملكة عشرة مدن فقط ولم يتعدى اجمالي سكان أي من هذه المدن مائة الف نسمة ، وكانت أكبر المدن حجما مدينة مكة المكرمة التي بلغ اجمالي سكانها في ذاك الوقت مايقرب من ٥٠ الف نسمة. وشملت المدن الكبيرة نسبيا خلال هذه الحقبة مدينة الرياض وجده والهفوف التي بلغ اجمالي سكان كل منها مايقارب ٣٠ الف نسمة (Al-Khalifah, 1993: 137-164).

الاتجاهات الحديثة للتحضر

اتسمت عملية التحضر بالمملكة خلال فترة الخمس وعشرون عاما الماضية بالسرعة الفائقة حيث بلغ معدل النمو السنوي في اجمالي سكان الحضر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٢ مايعادل ٦.٤٪ سنويا وهو معدل يمثل ضعف معدل النمو الطبيعي لسكان المملكة.. وقد ساعد على هذه السرعة الفائقة في معدلات التحضر خلال تلك الفترة السياسات التي انتهجتها الدولة من خلال تنفيذ خطط التنمية الوطنية الخمسية. وركزت هذه الخطط الخمسية في البداية على توفير المرافق والخدمات ، واتجهت الكثير من مشروعات المرافق والخدمات لعدد محدود من المراكز الحضرية مما كان له أثر كبير في جذب السكان تجاه هذه المراكز ، اضافة الى ذلك فان استثمارات الدولة الكبيرة في انشاء شبكة طرق حديثة ومتكاملة قد أدى الى حدوث تغيرات هيكلية كبيرة للتجمعات السكانية التي كانت معزولة نسبيا خاصة في المنطقة الشمالية والوسطى والجنوبية الغربية من المملكة. وكان للارتفاع السريع في معدلات ملكية واستخدام السيارات وانتشار النقل الجوي أثر واضح وملموس على تقريب المسافات بين هذه المناطق التي كانت معزولة نسبيا والمراكز الحضرية الكبيرة نسبيا. ويوضح الجدول رقم ٤٤ الزيادة الفائقة في اجمالي سكان الحضر ، فقد ازداد سكان الحضر من ٢ر٨ مليون نسمة في عام ١٩٧٠ الى ١٣ مليون نسمة في عام ١٩٩٢ ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة سكان الحضر الى اجمالي السكان من ٤٨ر٧ الى ٧٧ر٣ في المائة عن نفس الفترة. وتعتبر نسبة التحضر في المملكة عالية للغاية اذا ماقورنت بالدول الاخرى. وتشير إحدى المنشورات الحديثة للامم المتحدة (Sly and Serrow, 1993: 1-37) ان نسبة

التحضر في المملكة العربية السعودية والتي تبلغ ٧٧٫٢ في المائة تعتبر أعلى من نسبة التحضر في كثير من البلدان الصناعية. ويوضح الجدول رقم ٤٥ أن نسبة التحضر في المملكة العربية السعودية تفوق متوسط مستويات التحضر في الدول العربية الأخرى والتي بلغت ٥٦٫٤ في المائة في عام ١٩٩٠.

جدول رقم ٤٤

التحضر في المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٥٠

السنة	اجمالي السكان	سكان الحضر	نسبة سكان الحضر لاجمالي السكان
١٩٥٠	٣٢٠٥	٥٠٨	١٥٫٠٪
١٩٦٠	٤٠٧٥	١٢١١	٢٩٫٧٪
١٩٧٠	٥٤٧٥	٢٧٩٦	٤٨٫٧٪
١٩٧٥	٧٢٥٢	٤٢٥٥	٥٨٫٧٪
١٩٨٠	٨٩٦٠	٥٩٨٩	٦٦٫٨٪
١٩٨٥	١٠٨٢٣	٧٨٩٩	٧٣٫٠٪
١٩٩٠	١٢٩٠٨	٩٩٨٠	٧٧٫٣٪
١٩٩٢	١٦٩٣٠	١٣٠٦٩	٧٧٫٢٪

المصدر: بيانات ١٩٥٠-١٩٩٠ احتسبت من 150: Al-Khalifah, 1993

بيانات ١٩٩٢: مصلحة الإحصاءات العامة، وزارة المالية الاقتصاد الوطني (١٩٩٢)

النمط الاستيطاني

يلاحظ أن هناك تباين بين نمط الاستيطان الحضري والريفي على مستوى الحيز المكاني للمملكة العربية السعودية، فبينما يتعلق نمط الاستيطان الريفي يلاحظ وجود تركيز لما يقرب من ٧٥ في المائة من إجمالي عدد القرى البالغ ١٠٣٦٥ في مناطق إمارات مكة المكرمة - عسير - الباحة وجيزان.. وعلى النقيض فإن التوزيع الجغرافي

للتجمعات السكانية الحضرية اكثر توازنا. ويتبين من الجدول رقم ٤٦ أن اجمالي التجمعات السكانية الحضرية التي يزيد تعداد سكان كل منها عن ١٠ آلاف نسمة قد بلغ ١٠٦ في عام ١٩٩٢. وان عدد المدن التي يزيد تعداد كل منها عن مائة الف نسمة لم يتعدى ثمانية عشر مدينة.

جدول رقم ٤٥
مقارنات مستويات التحضر لعام ١٩٩٠

البلد	نسبة سكان الحضر لاجمالي السكان
مصر	٤٨٫٨
سوريا	٥١٫٨
السعودية	٧٧٫٢
الدول العربية (متوسط)	٥٦٫٤
العالم (متوسط)	٤٢٫٧
الدول الصناعية (متوسط)	٧٢٫٧
الدول النامية (متوسط)	٣٣٫٩

المصدر : Sly and Serrow, 1993: 1-37

هذا وتوزع التجمعات السكانية الحضرية جغرافيا بالمملكة على ثلاث مناطق رئيسة ، الحزام الغربي الممتد من نجران وجيزان جنوبا الى المدينة المنورة شمالا ، الحزام الشرقي الممتد من الهفوف الى الجبيل ، الحزام الاوسط الممتد من الرياض الى حائل. وتستحوذ هذه المناطق الثلاث على نسبة ٩٠ في المائة من اجمالي سكان المناطق الحضرية بالمملكة (جدول رقم ١ وشكل رقم ٥٦).

وفيما يتعلق بطبيعة النمط الاستيطاني الحضري بالمملكة يتبين احتواء هذا النمط على مدينتين كبيرين يزيد اجمالي سكان كل منها عن مليون نسمة. وعدد أربع

عشرة مدينة يتراوح اجمالي سكان كل منها بين مائة وخمسمائة الف ، بالاضافة الى ذلك يوجد تسع عشرة مدينة يتراوح سكان كل منها بين خمس وعشرين الف وخمسين الف نسمة وكذلك ثمان وخمسين مدينة يتراوح سكان كل منها بين عشرة آلاف وخمس وعشرين الف نسمة وعدد واحد وسبعون مدينة يتراوح اجمالي سكان كل منها بين خمسة آلاف وعشرة آلاف نسمة. ومن ثم يتضح أن نمط الاستيطان الحضري بالمملكة لا يتسم بالتحيز Bias لصالح مدينة أو مدينتين كما هو الحال في كثير من الدول النامية وان انتشار المدن ذات الاحجام المختلفة على الحيز الجغرافي للمملكة يؤكد وجود فرص لاختيار بعض المدن كمراكز نمو وفقا لمعايير معينة واستهدافها من خلال توجية استثمارات متنوعة لها بغرض تحقيق الاهداف بعيدة المدى للتنمية العمرانية.

جدول رقم ٤٦

التغير في توزيع التجمعات السكانية الحضرية وفقا للحجم (بالآلاف)

السنة	عدد التجمعات السكانية الحضرية			
	١٠ الأقل من ١٠٠	١٠٠ الأقل من ٥٠٠	٥٠٠ الأقل من مليون	مليون نسمة فأكثر
١٩٤٠	١٠	-	-	-
١٩٧٤	٨٢	٩	٢	-
١٩٨٧	٨٨	٩	١	٢
١٩٩٢	٨٨	١٣	٢	٢

ملحوظة : اذا ما اعتبرت المنطقة المتر وبوليثانية للذمام والتي تشمل الخبر والظهران والبالغ اجمالي سكانها مجتمعة ١٢ مليون نسمة كتجمع حضري واحد فيزيد عدد التجمعات الحضرية التي يفوق اجمالي سكانها عن المليون الى ٣ بدلا من ٢.

المصدر : احتسبت بيانات الفترة ١٩٤٠-١٩٨٧ من 153 Al-Khalifah, 1993.

بالنسبة لبيانات الفترة ١٩٩٢: مصلحة الإحصاءات العامة، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٩٩٣.

وتختلف الصورة تماما على مستوى مناطق المملكة ، حيث يوجد تركيز كبير للسكان في عواصم الكثير من الاقاليم ، فعلى سبيل المثال تستحوذ مدينة الرياض وهي عاصمة إقليم الرياض على ٨٠ في المائة من اجمالي سكان اقليمها ، وأن الفرق بين حجم سكان مدينة الرياض والمدينة الثانية التي تليها في الحجم مباشرة بالمنطقة كبير للغاية ، حيث يبلغ اجمالي سكان مدينة الرياض ثمان عشرة مرة اجمالي سكان مدينة الخرج التي تليها في الحجم مباشرة على مستوى الاقليم. وعلى نفس النمط تستحوذ مدينة حائل على اثنين وثمانين في المائة من اجمالي سكان اقليمها ، وأن حجم سكان مدينة حائل يزيد اثنتين وعشرين مرة عن حجم سكان المدينة التي تليها مباشرة في التسلسل الحجمي على مستوى الاقليم. وتشير النتائج الاولية لتعداد السكان الشامل لعام ١٩٩٢ أن المدن الخمس الرئيسة بالمملكة تستحوذ على مايقرب من أربعة وستين في المائة من اجمالي سكان التجمعات السكانية الحضرية بالمملكة التي يزيد تعداد سكان كل منها عن عشرة آلاف نسمة. وتشمل هذه المدن الرياض التي بلغ اجمالي تعداد سكانها في عام ١٩٩٢ ٢٨ مليون نسمة ومدينة جده بحجمها البالغ ٢٢ مليون نسمة ، والمنطقة المتروبوليتانية للدمام باجمالي سكان بلغ ١٢ مليون نسمة ومدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة باجمالي سكان تسعمائة وست وستين وثمانمائة وثمانية الف نسمة على التوالي (مصلحة الاحصاءات العامة: ١٩٩٣).

الحاجة الى استراتيجية عمرانية وطنية

ترجع الحاجة الى وجود استراتيجية عمرانية وطنية يتم بمقتضاها توجيه التنمية المكانية على الحيز الوطني للمملكة العربية السعودية على المدى الطويل الى الاسباب التالية:

١- وتيرة التحضر السريعة التي ومازالت تشهدها المملكة العربية السعودية ، فمن الملاحظ أن معدلات زيادة سكان الحضر تفوق بكثير معدلات النمو الطبيعي للسكان ، ويمثل ذلك في حد ذاته دليلا واضحا على أن الهجرة من المناطق الريفية

والبادية تجاه المدن مازال أحد الاسباب الرئيسة لسرعة وتيرة التحضر. ولاشك أن استمرار هذا النمط السريع للتحضر الناتج عن تفضيل المواطنين للعيش في المناطق الحضرية ستكون له نتائج سلبية ، فمع استمرار معدلات نمو بعض المدن قد يتضاعف حجم كثير من المدن قبل قدوم عام ٢٠١٠ ، مما قد يؤدي الى تعقيد سبل التعامل مع كيفية تحقيق التنمية المتوازنة ، وقد يكون لذلك أيضا آثارا سلبية على البيئة ومستويات المعيشة. وليس أدل على ذلك من أن علامات المعاناة من الزحام المروري وتلوث الهواء والضغط المتزايد على المرافق والخدمات قد بدأت تظهر في كل من مدن الرياض وجده.

٢- في غياب استراتيجية واضحة طويلة المدى لتوجيه التنمية المكانية ، فقد تستمر المدن الكبرى في النمو على حساب المدن المتوسطة والصغيرة.. ولاشك أن ذلك سيمثل تحديا للامن الوطني وخاصة بالمملكة السعودية التي تتسم بكبر المساحة وانخفاض مستويات الكثافة السكانية في بعض مناطقها.

٣- على خلاف الكثير من الدول ، فان المملكة العربية السعودية قد أمكنها تفادي الكثير من الآثار السلبية المصاحبة للتحضر السريع مثل الازدحام والاختناقات المرورية وتلوث الهواء وارتفاع معدلات الجرائم.. ولكن اذا ما استمر التوسع السريع في حجم المدن الكبرى فان هذه المشاكل قد تظهر بوضوح ، وقد تواجه هذه المدن الكبرى نفس المشاكل التي تواجهها المدن الكبرى الاخرى في العالم مثل القاهرة ، بانكوك ، جاكرتا ونيويورك وخاصة ارتفاع معدلات الجرائم وارتفاع التكلفة الاجتماعية لتوفير فرص العمل الجديدة وتوفير المرافق والخدمات. وليس أدل على ذلك من أن التقديرات الخاصة بانشاء طريق مرادف للطريق السريع داخل مدينة الرياض ستكلف ثلاث أضعاف تكلفة انشاء الطريق الحالي.

٤- أن تحقيق اكبر قدر من العدالة في توزيع الخدمات والمرافق والفرص الاقتصادية بين المواطنين والمناطق المختلفة Inter-regional and inter-personal equity ليعتبر أحد

الاهداف الاستراتيجية بعيدة المدى للتنمية الوطنية ، وفي ظل اقتصاد حر كالاقتصاد المملكة العربية السعودية فقد يكون من الصعب تحقيق مثل هذا الهدف في غياب استراتيجية عمرانية طويلة المدى تحدد الاسس التي يتم بمقتضاها التنسيق بين السياسات القطاعية على المستوى الوطني والمستويات الاقليمية والمحلية بحيث يتم من خلال هذه السياسات استهداف مناطق معينة وقطاعات معينة من السكان. اضافة الى ذلك فان تحقيق اكبر قدر من التوازن في مستويات التنمية بين المناطق وفي توزيع الخدمات والمرافق الاجتماعية والاقتصادية عادة مايتطلب توجه اهتمامات خاصة للمدن المتوسطة والصغيرة وهي التجمعات السكانية الحضرية التي يتراوح اجمالي سكانها ما بين ٢٤٠٠-١٠٠٠٠٠ نسمة والمناطق الريفية وذلك من خلال التدخل الحكومي المباشر في معدلات نموها الحالية والتي تنسم الى حد كبير بالتيبان النسبي. وليس أدل على أهمية المدن المتوسطة والصغيرة من ان اجمالي عددها قد بلغ ٣٢٢ مدينة ويقطن بها ٣٤ مليون نسمة. هذا ولا يقتصر دور هذه المدن على توفير الخدمات لقاطنيها بل تقع على عاتقها أيضا مسؤولية توفير الخدمات لحوالي ٣٩٩ مليون نسمة يمثلون سكان المناطق الريفية المحيطة ومعظمهم من السعوديين (مصلحة الاحصاءات العامة: ١٩٩٣).

أهداف الاستراتيجية العمرانية الوطنية

تعتبر الاستراتيجية العمرانية الوطنية اطارا عاما للسياسات الانمائية العمرانية وفقا للتوجهات الاستراتيجية للتنمية الشاملة. وتوفر الاستراتيجية العمرانية الوطنية الاطار المناسب للتنسيق في التخطيط وتنفيذ المشروعات الانمائية بين مختلف الجهات المعنية بالتنمية المكانية الشاملة. ومن خلال ذلك يتم تحقيق التكامل بين التخطيط العمراني والتخطيط الاقتصادي - الاجتماعي الوطني الشامل.

ومن أهم التحديات التي تواجه تصميم أي استراتيجية للتنمية العمرانية أن اهداف مثل هذه الاستراتيجية عادة ماتكون غير واضحة ولا تختلف كثيرا عن اهداف التنمية الوطنية الشاملة المتمثلة في تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد

Economic efficiency والعدالة Equity في التوزيع والمحافظة على البيئة والامن الوطني (Richardson, 1982: 48-101). وتشير إحدى دراسات البنك الدولي للإنشاء والتعمير أن أهداف أي استراتيجية للتنمية الحضرية عادة ماتكون اهداف متعددة.. وهذه الاهداف لاتمثل غايات في حد ذاتها ولكنها وسائل لتحقيق غايات يسعى اليها أي مجتمع مثل تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الاحتياجات الاساسية .. وتشتمل هذه الاهداف على سبيل المثال (Renaud, 1981: 38-101):

- ١- تحقيق التكامل بين اجزاء الحيز الوطني وخاصة المناطق البعيدة والحدودية وذلك بهدف توسيع نطاق السوق الوطني.
- ٢- فتح المجال أمام استغلال الموارد الكامنة في مناطق غير مأهولة بهدف زيادة مستوى الناتج الوطني.
- ٣- تخفيف حدة الفوارق والتفاوتات الاقليمية في مستويات التنمية العمرانية بين مناطق المملكة .
- ٤- تعجيل تنمية المناطق الحدودية لاسباب أمنية.
- ٥- تحسين هيكل منظومة المدن System of Cities لما للمدن من أهمية كبيرة كوسائل نقل للتنمية ونشر الاختراعات والاستخدامات التقنية الحديثة.

ويتضمن تصميم استراتيجية للتنمية العمرانية للمملكة العربية السعودية دراسة:

- السياسات المؤثرة على نمط توزيع السكان والمدن.
- البدائل الاستراتيجية التي يتم بمقتضاها علاج المشاكل المترتبة على استمرار زيادة تركيز السكان في المدن الكبيرة وخاصة مدن الرياض - جدة - الدمام.
- المشاكل المترتبة على التفاوتات الاقليمية في مستويات التنمية وتوزيع الخدمات والمرافق والسياسات المتبعة لاعادة التوزيع الجغرافي لفرص التنمية.

اعتبارات التنمية المكانية في خطط التنمية الوطنية

عادة ما تهتم المراحل الاولى للتنمية الوطنية بأي مجتمع بتحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي ، وبالتالي تحتل الاهتمامات بالقطاعات الاقتصادية الواعدة الأولوية المطلقة وتأتي الاعتبارات المكانية للتنمية كأولوية ثانية ، ونتيجة لذلك فإن الكثير من خطط التنمية الوطنية عادة ماتغفل العلاقات التداخلية للتنمية بين المناطق والمدن المختلفة. وفي المملكة العربية السعودية فإن الجهود غير العادية للدولة لدفع عجلة التنمية منذ بداية السبعينيات الميلادية لايجاد مجتمع متحضر في جميع المجالات قد ترتب عليها توجه جزء كبير من الموارد والاستثمارات الحكومية تجاه القطاعات الانتاجية والخدمية ، ونتيجة لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية فقد اتجهت نسبة عالية من هذه الاستثمارات تجاه مواقع توطن الموارد ومراكز الاستيطان ذات الميزة النسبية والمدن الكبرى. وكانت المحصلة الطبيعة لذلك ظهور الفوارق الاقليمية وبالتالي أصبحت الحاجة ملحة للأخذ في الاعتبار توجهات طويلة المدى للتنمية المكانية.

وبهدف علاج التباينات الاقليمية في مستويات التنمية ، جاءت خطة التنمية الوطنية الثالثة وماتالها من خطط خمسية لتؤكد على الابعاد الاقليمية للتنمية الوطنية. وقد أولت خطة التنمية الوطنية الثالثة ١٩٨٠-١٩٨٥ (وزارة التخطيط ١٩٨٠ : ١٠٧-١٠٩) اهتماما كبيرا بابرار التوجهات الاساسية للتنمية المكانية بالمملكة والتي شملت على:

- ضرورة تجنب الاسراف في تركيز الموارد والانشطة الاقتصادية في عدد محدود من المدن مما قد يلحق الضرر ببقية أنحاء المملكة والعمل على نشر فرص التنمية كلما أمكن ذلك وبطريقة تتسم بالكفاءة.
- أحداث نظام مراكز النمو الوطنية والاقليمية والمحلية وترتيبها في نظام اداري متسلسل تبعا لوضع هذه المراكز والوظائف المرتقبة منها وذلك بهدف توزيع الخدمات والمؤسسات الضرورية للتنمية بشكل عادل وفعال في جميع أنحاء المملكة دون أن يترتب على ذلك ازدواج في النشاط.

- تطوير بعض المناطق ذات الامكانيات التنموية العالية بهدف تدعيم القاعدة الاقتصادية للاقاليم وتنويع القطاعات الانتاجية كلما أمكن.
- التوسع في برنامج المجمعات القروية والتي يتم من خلالها تجميع الخدمات وتقديمها للمناطق الريفية والقرى المجاورة بطريقة تتسم بالكفاءة.
- التنسيق بين الاجهزة المركزية والاجهزة الاقليمية واغلبية وفروع الوزارات والمصالح الحكومية وغير الحكومية المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية ذات التأثير على التنمية الاقليمية وذلك بما يخفف من حدة التعارض بين ضرورة تحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي على المستوى الوطني من ناحية وتخفيف حدة التفاوتات في معدلات التنمية بين المناطق من ناحية أخرى.

أما الخطة الخمسية الرابعة ١٩٨٥-١٩٩٠ فقد بينت أن التفاوت بين المناطق لا يرجع الى عدم التوازن في توزيع الموارد الطبيعية فقط ، بل يعزى أيضا الى سرعة تحقيق المنجزات التنموية وتدفق الهجرة من القرى الى المراكز الحضرية. واهتمت الخطة الخمسية الرابعة بدور التخطيط الاقليمي كأحد الوسائل الفعالة في تخفيف حدة التعارض بين النتائج المتوقعة لاتباع السياسات الداعية الى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والسياسات الداعية الى تحقيق اكبر قدر من العدالة في توزيع الخدمات وفرص التنمية بين المناطق والافراد. وأوضحت الخطة على سبيل المثال أن استراتيجية التنمية الوطنية تؤكد على أن تحقيق النمو الصناعي بشكل فعال يمكن أن يكون من خلال تركيز الأنشطة الصناعية وتجميعها في مناطق معينة بحيث يؤدي ذلك الى تحقيق منافع وفوائد على شكل خدمات عامة ، مع اقامة الصناعات المساندة. الا أن تركيز الصناعات بهذا الشكل سوف يؤدي الى خلق عدم التوازن الاقليمي.

وتركز استراتيجية خطة التنمية الوطنية الرابعة على ضرورة الاستمرار في احداث تغيير في البنية الاساسية لاقتصاد المملكة من أجل إيجاد قاعدة اقتصادية متنوعة ، بالاضافة الى اختيار مراكز نمو قادرة على إيجاد الفرص الانتاجية ودعمها ، مع

اهمية التركيز على التنسيق بين الجهات والبرامج التي تشجع على مبادرات الافراد والقطاع الخاص ، ومن هذا المنطلق شملت اهداف التنمية الاقليمية عناصر رئيسة أهمها:

- ١- متابعة التنمية المتوازنة.. ويعني ذلك تشجيع التنمية في جميع المناطق الاقليمية وتوسعة قاعدة الخدمات.
- ٢- الاستمرار في تحقيق التنوع الاقتصادي لمناطق الامارات طبقا لامكانياتها الانتاجية ومتطلباتها.
- ٣- تأكيد التنسيق بين الجهات على المستوى الاقليمي وتعزيز كفاءة توفير الخدمات.

وجاءت خطط التنمية الخمسية الوطنية الخامسة والسادسة لتؤكد أيضا على أهمية الجانب الاقليمي في التنمية الوطنية وخاصة ضرورة العمل على تحقيق التنمية العمرانية المتوازنة (وزارة التخطيط ١٩٩٠ : ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ : ١٩٩٥). وتولى هذه الخطط الاثمانية أنشطة التخطيط الاقليمي دورا فعالا في تنسيق مختلف الأنشطة القطاعية على المستوى المكاني.

بدائل استراتيجية التنمية العمرانية

تمثل اعتبارات التنمية المكانية بخطط التنمية الوطنية السابق استعراضها الاساس في تحديد طبيعة الاستراتيجية العمرانية الوطنية. ويستعرض هذا الجزء بعض البدائل الاستراتيجية حيث يستند كل بديل على أحد الاهداف طويلة المدى لمسيرة التنمية الوطنية والايوضاع الحالية. ومع أنه من الممكن استعراض الكثير من البدائل الاستراتيجية النظرية ، الا أن البدائل الاستراتيجية الممكنة والقابلة للتطبيق قد تكون قليلة اذا ما أخذنا ظروف وطبيعة التنمية بالملكة. ويمكن الاستدلال على ذلك باستعراض بعض البدائل الاستراتيجية الشائعة.

البديل الاول: تحسين الطاقة الاستيعابية للمدن القائمة

يمثل هذا البديل اهمية خاصة لظروف المملكة العربية السعودية ، فاذا ما استمرت معدلات نمو السكان العالية على حالها فمن المتوقع أن يتضاعف سكان المملكة مع حلول عام ٢٠١٠ ، وقد يبلغ اجمالي سكان الحضر ٢٧ مليون نسمة. وتستدعي اعتبارات الكفاءة استيعاب نسبة معقولة من هذه الزيادة السكانية المتوقعة في سكان الحضر من خلال التنظيم القائم للمراكز الحضرية وخاصة بالمدن التي بينت الدراسات الحديثة وجود مساحات كبيرة من الاراضي المخدومة بالمرافق وغير المستغلة بها.

لقد اثبتت دراسات تحديد النطاق العمراني للمدن السعودية التي قامت بها وزارة الشؤون البلدية والقروية في عام ١٩٨٩ وجود مساحات كبيرة من الاراضي البيضاء المخدومة بالمرافق وغير مستغلة داخل الاحياء السكنية بالمدن الكبرى وخاصة مدن الرياض - جده - المدينة المنورة والدمام في حين تنخفض نسبة مساحة الاراضي البيضاء كثيرا في الهيكل العمراني للمدن الواقعة في المناطق الزراعية خاصة في المناطق الجنوبية الغربية والمناطق الشمالية. ويرجع ذلك بطبيعة الحال الى نمط النمو العمراني للمدن الواقعة بالمناطق الزراعية حيث تزداد كثافة استغلال الاراضي داخل هذه المدن بهدف المحافظة على رقعة الاراضي الزراعية (Al-Hathloul and Abdul Rahman, 1989).

ولاشك في أن تبني سياسات تهدف الى الاستغلال الامثل للمرافق والخدمات غير المستغلة بالاراضي البيضاء لاستيعاب نسبة كبيرة من الزيادات السكانية المتوقعة قد يؤدي الى تحسين نمط النمو العمراني للكثير من المدن عن طريق زيادة الكثافات السكانية ، الا أن تركيز استثمارات جديدة في المراكز الحضرية الكبيرة على حساب المدن المتوسطة والصغيرة والمناطق الريفية - والذي قد يكون له تبريراته اذا ما أخذت اعتبارات الكفاءة الاقتصادية دون غيرها في الحسبان - قد يؤدي الى زيادة فجوة التباينات والفوارق الاقليمية وما يترتب على ذلك من زيادة معدلات الهجرة الى المدن الكبرى.

البديل الثاني : الانتشار العمراني على مستوى الاقاليم من خلال المدن الجديدة

ان استمرار المدن الكبرى في النمو بالمعدلات التي مرت بها خلال فترة العشرين عاما الماضية قد يؤدي الى تعقد المشاكل التي بدأت تظهر بهذه المدن في الوقت الحالي وظهور مشاكل جديدة قد يصعب حلها. وحتى حديثا اقتضت سياسات الدول في معالجة تركيز السكان في عدد محدود من المدن على تبني سياسات تدعو الى اللامركزية. وعليه صممت معظم برامج التنمية في كثير من الدول بهدف الحد من سرعة نمو المدن الكبرى وتشجيع امكانيات خلق فرص عمل جديدة تجاه الكثير من المدن الجديدة.. واستحوذت هذه السياسات على رضى السياسيين نتيجة اقتناعهم بان الكثير من عواصم الدول وخاصة الدول النامية هي ببساطة كبيرة للغاية. واستحوذ ذلك أيضا على رضى الاكاديميين في هذا المجال نتيجة اقتناعهم بوجود حجم أمثل للمدينة Optimal City Size اذا ما تعدته تبدأ بعده في التزدي والتدهور العمراني (Derwent, 1975: 547-548).

ولاشك أن من أهم المشاكل التي تواجه المخططين في كثير من دول العالم هو اتخاذ القرار بخصوص اختيار مواقع للمدن الجديدة واقترح الكثير من المخططين اختيار مواقع للمدن الجديدة بالقرب من المدن الكبرى القائمة حاليا وفي نطاق تأثيرها Satellite Town بهدف تخفيف الضغط عن المدن الكبرى والاستفادة من مزايا حجم السوق واقتصاديات النطاق التي تقدمها المدن الكبرى. وقد أخذ على ذلك أنه مع مرور الوقت والتوسع العمراني تنحصر المسافات التي تفصل هذه المدن الجديدة التوابع عن المدينة الكبرى وتتلاحم التنمية العمرانية لكلاهما وتزداد مشاكل المدن الكبرى تعقيدا على المدى الطويل.

وقد استخدمت الحكومة الفرنسية هذا النموذج لتخفيف الضغط عن العاصمة وذلك بانشاء الكثير من المدن العنقودية حول مدينة باريس للاستفادة من المزايا التي تقدمها المدينة. وبمقتضى ذلك تم انشاء حزام أخضر حول مدينة باريس وخمس مدن جديدة في إقليم المدينة. ولعل المدن العنقودية الجديدة التي تم بناؤها حول مدينة القاهرة

الكبرى خلال الثمانينيات يعتبر أيضا نموذجا تطبيقيا لهذا البديل.. فبهدف تخفيف الضغط عن مدينة القاهرة الكبرى قامت الحكومة المصرية ببناء العديد من المدن الجديدة التوابع على امتداد محيط مدينة القاهرة الكبرى وشملت هذه المدن العاشر من رمضان ، السادس من أكتوبر ، العبور ، مدينة ١٥ مايو. وتتشابه هذه المدن مع المدن التي تم بناؤها حول باريس من حيث المسافة بين كل من العاصمتين والمدن العنقودية التوابع لكل منهما ، وكذلك في الاعداد المستهدفة لسكان هذه المدن (DADCO, 1981).

وبالتمعن في نمط توزيع التجمعات السكانية قد يكون هذا النموذج ملائما فقط للاقليم الحضري لمدينة الرياض ولكن لا يمكن اعتماده كسياسة وطنية ، فكما استعرضنا سابقا فان اجمالي سكان مدينة الرياض يمثل ٨١٪ من اجمالي سكان المراكز الحضرية بمنطقة الرياض واذا ما استمر سكان مدينة الرياض في النمو وفقا لمعدلات الاعوام الماضية فمن المتوقع أن يفوق سكان مدينة الرياض ثمانية مليون نسمة مع حلول عام ٢٠٢٠. وقد يؤدي بناء مدن جديدة عنقودية Polycentric System أو ضواحي جديدة حول مدينة الرياض الى تخفيف الضغط عن المدينة الا أن ذلك سيكون على حساب المدن المتوسطة والصغيرة القائمة والمنتشرة في إقليم مدينة الرياض ، اضافة الى ذلك فان هذا البديل لن يساعد على تخفيف حدة التباينات الاقليمية أو التعجيل في تنمية الاقليم الحدودية.

البديل الثالث: الانتشار الاقليمي عن طريق تدعيم مراكز للنمو ومراكز جذب مضاد

يتم من خلال هذا البديل لاستراتيجيات التنمية العمرانية تقليل الفوارق الاقليمية وتحقيق التنمية المتوازنة من خلال المنظومة القائمة للمدن. ويتطلب هذا البديل توجيه الاستثمارات الحكومية لخلق اقتصاديات متنوعة ومتكاملة في عدد معين من مراكز النمو الحضرية تتوفر بها مقومات النمو Growth Centers.

ويرجع الاساس النظري لذلك البديل الى أفكار العالم الاقتصادي هيرشمان (Hirshman) الذي يرى أن تركيز الصناعات الاساسية Basic industries ذات

العلاقات الانتاجية القوية الامامية والخلفية Backward and Forward Linkages في أحد المراكز الحضرية عادة ما يؤدي الى قفزة كمية Quantitative Jump في مستويات النشاط الاقتصادي بالمركز الحضري مع امكانية انتشار Diffusion آثار تلك القفزة الى المناطق المجاورة التي تقع في نطاق تأثيره (Hirshman, 1970: 105-120). ولاشك أن اتباع هذا البديل كاستراتيجية للتنمية العمرانية قد يؤدي الى التحيز واختيار المراكز الحضرية الكبيرة التي عاصرت نموا سريعا خلال الفترة الماضية لتوجيه مثل هذه الصناعات اليها انطلاقا من ضرورة تحقيق أكبر قدر من الكفاءة في استخدام الموارد. ومع أن هذا البديل قد يحقق توزيعا أكثر توازنا للسكان والانشطة الاقتصادية بين عواصم الاقليم الا أنه قد يؤدي الى تشجيع الهجرة من المناطق الريفية والمدن الصغيرة تجاه عواصم الاقليم مما يؤدي بالتالي الى زيادة فجوة التباينات بين اجزاء الاقليم الواحد Intra-regional disparities. وهناك شك في مدى ملائمة هذا البديل بمفرده كأساس لاستراتيجية للتنمية العمرانية للمملكة العربية السعودية يتم من خلاله تحقيق الاهداف الوطنية المتمثلة في تحقيق التنمية المتوازنة بين الاقاليم وتعجيل تنمية الاقاليم الحدودية. ويرجع ذلك الى أن المراكز الحضرية التي تعتبر كبيرة نسبيا في المملكة والتي يبلغ عددها عشرة مراكز تستحوذ على نسبة 77 في المائة من اجمالي سكان الحضر وتتركز هذه المراكز الحضرية العشر على محور جغرافي يمتد من الشرق الى الغرب يشمل مدن جدة ومكة المكرمة والطائف في الغرب ومدن الخرج والرياض بالوسط وحاضرة الدمام بالشرق. وباستبعاد هذه المراكز الحضرية قد تظهر معظم مدن المملكة الاخرى صغيرة من حيث حجم سكانها وقاعدتها الاقتصادية بحيث تسمح باستقبال صناعات أساسية أو استثمارات لصناعات مكثفة Industrial Complexes بها على المدى الطويل.

أما فيما يتعلق بخلق مراكز جذب مضاد Countermagnet للمدن الكبرى وبعيدا عنها وذلك بهدف تخفيف الضغط عن المدن الكبرى وتحقيق انتشار في التوزيع السكاني والانشطة الاقتصادية فيتم من خلال توجيه جرعات مكثفة Polarized development من الاستثمارات تجاه مركز حضري قائم أو مدينة جديدة على مسافة غير قريبة من

المدن الكبيرة التي تعاني من الضغط على مرافقها. وقد تم استخدام هذا البديل من خلال انشاء مدن جديدة كبيرة في بعض دول العالم بهدف تنمية اقاليم متخلفة نسبيا أو لتخفيف الضغط على مرافق المدن المتروبوليتانية الكبيرة. وعلى سبيل المثال قامت حكومة فنزويلا خلال فترة الستينيات بانشاء مدينة جديدة وهي مدينة سيفداد جيوانا بهدف الاسراع في تنمية الاقليم الجنوبي الغربي من البلاد وتخفيف الضغط على مرافق وخدمات العاصمة كراكاس. وتشمل الامثلة الاخرى مدينة برازيليا بالبرازيل وكانبره باستراليا ومدينة السادات بمصر ومدينة نيودلهي بالهند ومدينة اسلام آباد بالباكستان.

وبدراسة الوضع الراهن للتوزيع المكاني للمراكز الحضرية بالمملكة يتضح أن المنطقة الوسطى بالمملكة التي تشمل امارات الرياض - القصيم - حائل قد تكون اكثر المناطق ملائمة لتدعيم انشاء مدينة كبيرة كمركز جذب مضاد لمدينة الرياض. وتشير البيانات الحديثة الى ان اجمالي سكان مدينة الرياض يبلغ احدى عشر ضعفا لسكان مدينة بريدة ثاني اكبر مدن المنطقة الوسطى ويبلغ سكان مدينة الرياض ستة عشر ضعفا لسكان مدينة حائل. ويظهر المثلث الحضري الذي تشكله مدن بريدة - عنيزة - الرس كمرشح قوي كمركز جذب مضاد لاستقطاب سكان المنطقة الوسطى ذو الرغبة القوية في التوجه والاقامة بمدينة الرياض. ويبلغ اجمالي سكان هذا المثلث الحضري اربعمائة الف نسمة ويقع على مسافة ثلاثمائة وخمسون كيلومتر من الرياض ، وتتواجد به الكثير من مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الصحية المتخصصة والانشطة التجارية. اضافة الى ذلك فان هذا المثلث الحضري يقع في وسط منطقة القصيم وهي أهم المناطق الزراعية بالمملكة. وفيما يتعلق بالمنطقة الجنوبية الغربية من المملكة تظهر مدن أبها - خميس مشيط كمرشح آخر قوي كمركز جذب حضري جديد ، ويبلغ اجمالي سكانها ٣٣٠ الف نسمة. أما في شمال المملكة فتظهر مدينة تبوك باجمالي سكانها البالغ ٣٠٠ الف نسمة كمرشح قوي آخر.

وعلى الرغم من جاذبية هذا البديل الا أن تطبيقه يجعل منه نموذجاً يقتصر على تحقيق لامركزية التنمية بعدد محدود من المراكز الحضرية وبالتالي لايمثل في حد ذاته

استراتيجية عمرانية متكاملة حيث أن توجيه المزيد من الاستثمارات والموارد على مدى طويل لمركز حضري واحد أو اثنين كمراكز جذب مضاد يجعل مثل هذا التوجه أقل البدائل قدرة على تحقيق العدالة في نشر فرص التنمية العمرانية بين المناطق.

البديل الرابع: تدعيم دور المدن الثانوية الواقعة على امتداد محاور التنمية

إذا ما أخذنا في الاعتبار طبيعة التسلسل الإداري للمراكز الحضرية بالمملكة والانتشار الواسع للمدن الثانوية Secondary Cities (المتوسطة والصغيرة) التي يتراوح تعداد سكانها ما بين خمسة آلاف ومائة الف نسمة والتي يبلغ عددها ١٥٩ تجمعاً حضرياً على الحيز المكاني الوطني ، فقد يتضح أن أي استراتيجية طويلة المدى لتوجيه التنمية العمرانية بما يتناسب مع متطلبات تنمية المناطق الشمالية والجنوبية الغربية وبما يحقق التكامل بين المناطق المختلفة للحيز المكاني الوطني الشاسع لابد لها من أن تبني سياسات تحد من التركيز المستمر للسكان في عدد محدود من المدن ، وتدعم دور المدن المتوسطة والصغيرة التي تحتل الجزء الأكبر من هرم التسلسل الإداري للمنظومة الحضرية بهدف تحسين الفرص التنموية لهذه المدن خاصة تلك الواقعة في مناطق تبعد عن حيز تأثير المدن الكبرى. وبالتالي فهذا البديل يمثل استراتيجية يمكن تبنيها لتحقيق التنمية الإقليمية وخاصة بالمناطق ذات الموارد الكامنة التي يمكن استغلالها.

ولعل الاهتمامات الخاصة التي توجهها حكومة المملكة للتوسع في تنمية القطاع الزراعي وتنويع القاعدة الاقتصادية بجميع مناطق المملكة ليعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي قد تجعل مثل هذا البديل الاستراتيجي ذو جدوى.

وعادة ماتشمل الجهود الرامية لتحسين فرص التنمية الاقتصادية للمدن الثانوية تحسين الطرق الداخلية بها والطرق الموصلة بينها وتوفير مرافق الصرف الصحي والاسكان الملائم والخدمات الصحية وخدمات التدريب المهني.. الخ ، هذا بالإضافة الى تخصيص الموارد اللازمة لتطوير القاعدة الاقتصادية لهذه المدن وبرامج للتأهيل المهني والحوافز والاعانات.. ويرجع السبب في ذلك الى أن الهجرة من المدن الثانوية تجاه المدن

الكبرى عادة مايرجع الى الاختلاف في مستوى التوقعات الفردية بالنسبة لفرص العمل المتاحة ، ومن الجدير ذكره أن الاستثمارات في المرافق والخدمات اللازمة بالمدن الثانوية لا تعتبر في حد ذاتها كافية لتحويل فرص الاستثمار طريقها من المدن الكبرى وباتجاه المدن الثانوية.

ويستند الجدل والاهتمام بتنمية المدن الثانوية (المتوسطة والصغيرة) الى الاعتبارات التالية:

١- على الرغم من أن المدن الكبيرة تعتبر أفضل الاماكن للاستثمارات في الانشطة الانتاجية والخدمية الموجهة للاستهلاك ويسهل فيها استخدام وسائل التقنية الحديثة الا أن هذه الانشطة هي جزء محدود من الاستثمارات اللازمة لتحقيق استدامة التنمية Development Sustainability. وعلى العكس فان المدن المتوسطة والصغيرة توفر مناخا ملائما للتوسع في العديد من الصناعات التحويلية والصغيرة والانشطة التجارية والخدمية.

٢- في كثير من الدول النامية ، يتطلب تحقيق المزيد من المساواة بين المناطق تدعيم المدن الثانوية (المتوسطة والصغيرة) كمراكز نمو حتى يمكنها القيام بدور اكثر فاعلية. وقد اثبتت التجارب والدراسات فاعلية هذه المدن في القيام بدور فعال كأسواق ومراكز خدمية وتجارية ونقل وتوزيع واتصالات وكمراكز لانشطة صناعية تحويلية صغيرة.

وقد اوضح رونديلي (Rondinelli, 1984: 10-48) بناء على دراسات تطبيقية ونظرية أن المدن المتوسطة والصغيرة تلعب دورا حيويا في تطوير المناطق الريفية المجاورة وتنظيم اقتصادياتها.. اضافة الى توفير الكثير من الخدمات وسبل المواصلات والاسواق والعمالة في القطاع غير الزراعي.

ويبين ريتشاردسون في إحدى الدراسات للبنك الدولي للانشاء والتعمير (Richardson, 1977: 11) أن تطوير المراكز الحضرية المتوسطة والصغيرة والتي تشكل

الجزء الاكبر من قاعدة التسلسل الهرمي للمنظومة الحضرية عادة ما يكون لها تأثير فعال في تحقيق قدر اكبر من العدالة في مستويات النمو الاقتصادي بين الاقاليم الريفية ، هذا بالاضافة الى دورها الفعال في تخفيف حدة تيارات الهجرة من المناطق الريفية الى المدن الكبرى وأهميتها في تطوير تجارة المنتجات الزراعية وتوفير خدمات افضل للمناطق الزراعية ونشر الاساليب الحديثة للتقنية واعادة توزيع فرص العمل بما يحقق اللامركزية.

ولعل أهم المشاكل التي تواجه تدعيم دور المدن المتوسطة والصغيرة هو هيمنة المدن الكبيرة Dominance على المناطق المجاورة وبالتالي تهيش دور المدن المتوسطة والصغيرة بهذه المناطق.. وتجنب هيمنة المدن الكبيرة على المناطق المجاورة لها قد يتطلب في كثير من الاحيان تدعيم المدن المتوسطة والصغيرة بالمناطق البعيدة عن المدن الكبرى وقد يكون ذلك غير مجديا من الناحية الاقتصادية.

وبهدف التعويض عن قصور جدوى تدعيم وتنمية المدن المتوسطة والصغيرة كل على حدة ، فعادة ما يتم تدعيم وتنمية للمجموعات المتجاورة من هذه المدن Cluster of Cities في نفس الوقت ، وباستهداف المجموعات المتجاورة من المدن المتوسطة والصغيرة في آن واحد قد يحقق التكامل بين هذه المدن ويسمح باقتراح خليط متوازن من برامج التنمية Balanced Development Packages . واذا ما تم اختيار المجموعات المتجاورة للمدن المتوسطة والصغيرة على امتداد شبكة الطرق الرئيسة فيكون لهذه المدن المتجاورة دور اكثر فاعلية كنقط تركيز Nodal Points يتم من خلالها تفاعل التنمية في حيزات مكانية اكبر وهي محاور التنمية Development Corridors. وقد اشارت دراسة للبنك الدولي للانشاء والتعمير أن أي استراتيجية عمرانية تركز على تدعيم المدن المتوسطة - التي يتم تصنيفها وفقا لظروف كل بلد - والتي تقع على امتداد المحاور الرئيسة لشبكة الطرق الرئيسة فانها استراتيجية تنطلق اساسا من نقاط قوة (Renaud, 1981: 73-131).

وتعد فكرة محاور التنمية ترجمة تطبيقية لنموذج التنمية الاقليمية الذي استحدثه فريدمان وسوليفان (Friedman and Sullivan, 1978: 497) Center-periphery model وحاول فيه الباحثان التفكير في أسلوب يتم من خلاله تقليل الاهمية الملقاة على عاتق

المدن الكبرى في تخفيف حدة التباينات الاقليمية. وبأخذ هذا النموذج في اعتباره مشاكل المناطق الريفية وتداخل العلاقات بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية والتي اثبتت أن توجيه التنمية لأحد مراكز النمو في المناطق الريفية المتخلفة نسبيا في حد ذاته دون المراكز الاخرى عادة ما يكون على حساب المنطقة المجاورة. وعليه فان تدعيم المدن المتوسطة والصغيرة الواقعة على امتداد الحيزات المكانية لمحاور التنمية العمرانية يمثل حلا وسطا بين استراتيجيات التمية التي تحبز استهداف المدن المتروبوليتانية الكبيرة كأفضل المواقع لتوجيه أي استثمارات جديدة للتنمية الحضرية واستراتيجيات التنمية العمرانية التي هي على النقيض الآخر والتي تحبز توجيه التنمية للمناطق الريفية.

وتؤكد البيانات المتاحة والدراسات التحليلية الخاصة بنمط التنمية الحضرية بالمملكة عن وجود امكانات نمووية قوية وكفيلة بتدعيم محاور للتنمية العمرانية في المدى القصير. ويوجد في الوقت الحالي مجموعة من المحاور التنموية آخذة فعلا في التكوين Emerging بالمناطق التالية:

- في المنطقة الوسطى في الحيز المكاني الممتد من مدينة الرياض شمالا باتجاه مدينة بريده عاصمة منطقة القصيم.
 - بالمنطقة الغربية في الحيز المكاني الممتد من مدينة جده ومكة المكرمة والطائف.
 - بالمنطقة الشرقية في الحيز المكاني الممتد على ساحل الخليج العربي بين حاضرة الدمام ومدينة الجبيل الصناعية في الشمال.
- وتوجد أيضا امكانات قوية لتدعيم محاور نمووية جديدة (Potential) على المدى الطويل بالمناطق التالية:
- على امتداد الحدود الشمالية.
 - على امتداد السهل الساحلي للبحر الاحمر من مدينة جده وحتى مدينة جيزان في الجنوب الغربي من المملكة.
 - على امتداد المنطقة الجبلية من مدينة جده حتى مدينة نجران.

ولاشك أن توجيه مشروعات تنمية جديدة للمجموعات المتجاورة من المدن الواقعة في الحيزات المكانية لمحاور التنمية سيكون له تأثير فعال على تحقيق نمط أكثر انتشارا للسكان يساعد على تحقيق التكامل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

اختيار الاستراتيجية

يتضح مما سبق استعراضه أن الخيارات المتاحة لصياغة استراتيجية عمرانية وطنية شاملة تعتبر محدودة. ويتبين أيضا من العرض السابق أن البدائل التي تم استعراضها تمثل جزئيات لاستراتيجية شاملة، فعلى سبيل المثال لا يكفي أن تركز أي استراتيجية للتنمية العمرانية الشاملة على أساليب وسياسات لتخفيف حدة الضغط عن المدن الكبرى فقط ولا يكفي أن تقتصر أية استراتيجية عمرانية وطنية على بناء مدن جديدة أو تنمية الاقاليم الحدودية فقط. إضافة الى ذلك فمن غير المقبول اختيار استراتيجية عمرانية متحيزة للمراكز الحضرية على حساب المناطق الريفية وذلك لان استغلال الامكانيات القصوى للمراكز الحضرية المنتشرة على مساحات الاقاليم الزراعية للقصيم وحائل وجيزان ونجران وتبوك والباحة لا يمكن أن يحدث ما لم يتم تنمية المناطق الريفية المجاورة للمراكز الحضرية بهذه المناطق والتي تعتبر اساسا لتنوع أنشطة هذه المراكز الحضرية. وفي هذا السياق أوضحت إحدى دراسات البنك الدولي للانشاء والتعمير أنه من غير المجدي الافتراض من البداية أن أي استراتيجية للتنمية الحضرية يجب أن تهمل المناطق الريفية أو تكون على حساب مصالحها فلاشك أن ذلك سيكون غير منطقي كنقطة بداية في تكوين أي استراتيجية مكانية وذلك نتيجة لطبيعة التداخلات والعلاقات الايجابية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية (Renaud, 1971: 497).

معطيات اختيار الاستراتيجية للمملكة

ان تصميم أي استراتيجية للتنمية العمرانية للمدى الطويل على المستوى الوطني في ظل غياب موجهاً واضحة يمثل تحدياً كبيراً، إضافة الى ذلك فمن الصعب تصميم استراتيجية للتنمية العمرانية تحقق في آن واحد جميع الاولويات كما يراها كل من وجهة نظرة والتي قد تكون متعارضة. وفي كثير من الاحيان فان تنفيذ بعض

الاستراتيجيات الجيدة قد يتطلب ولو لبعض الوقت تحمل بعض التبعيات والنتائج غير المرغوبة ، وبالتالي فعلى واضعي السياسات تقبل حقيقة ان تحقيق بعض الاهداف قد يتم على حساب أهداف أخرى Trade-off وذلك للتنافس بين متطلبات تحقيق الاهداف المختلفة على محدودية الموارد والامكانيات. ويجدر الاشارة أيضا الى أن السياسات الجيدة اللازمة لتنفيذ بعض الاستراتيجيات قد تستدعي تأجيل بعض السياسات الجيدة الأخرى. وعليه فان أي استراتيجية عمرانية وطنية يجب أن تتسم بالواقعية وتأخذ في الاعتبار الوضع الحالي للتنمية العمرانية والالتزامات الحكومية والاسترشاد بتجارب الدول الأخرى. ولعل أهم المعطيات الخاصة بواقع التنمية العمرانية والالتزامات الحكومية بالمملكة العربية السعودية والتي يجب أخذها في الاعتبار عند اقتراح استراتيجية ملائمة للتنمية العمرانية للمملكة تتضمن مايلي:

أ (اسفرت الاستثمارات الحكومية الضخمة في شبكات البنية الأساسية والقطاعات الأخرى خلال العشريين عاما الماضية عن تحديد واضح و اساسي لمنظومة المراكز السكانية والتوزيع المكاني لها. بالاضافة الى ذلك فان التوزيع المكاني لموارد وامكانيات التنمية والاستثمارات الحكومية الضخمة في مجال التجهيزات الأساسية سوف يظل العنصر الأساسي في التوجيه المكاني للتنمية العمرانية لسنوات عدة قادمة وسوف تكون محددًا في اختيار أنسب الاستراتيجيات. فعلى سبيل المثال فان المراكز الحضرية الكبيرة قد وصلت الى مرحلة استمرارية نمو هذه المدن ، وكل مايمكن عمله هو التحكم في سرعة هذا النمو وترشيده على المدى الطويل.

ب) ان شبكة الطرق والمواصلات المتقدمة التي تم انشاؤها خلال الخمس وعشرون عاما الماضية تغطي في الوقت الحالي المساحة الشاسعة للمملكة بأكملها ، وتوفر هذه الشبكة امكانية الانتقال بين جميع المراكز الحضرية. ولاشك أن شبكة الطرق المتقدمة بالمملكة قد أضافت الكثير من الميزات النسبية على المراكز الحضرية المخدومة بهذه الشبكة وأنعكست آثار هذه الشبكة المتطورة للطرق على تخفيض تكلفة النقل والمواصلات كما أدت الى توسيع حجم السوق الوطني مما اضاف مزايا وفوائد ملموسة على المراكز الحضرية الكبيرة كمدن الرياض - جدة - مكة

المكرمة - بريدة - الطائف - الدمام - الخبر. وحيث تتمتع هذه المراكز الحضرية بشبكات جيدة من التجهيزات الأساسية فلا يمكن اغفال هذه المكتسبات عند اقتراح الاستراتيجية العمرانية الوطنية وذلك لان أي استراتيجية تسعى الى اعطاء أولويات للمدن المتوسطة والصغيرة المنتشرة في الشمال والجنوب الغربي من المملكة وعلى حساب المدن الكبيرة فانها تنطلق من اعتبار واحد فقط وهو إعادة التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية الذي قد يكون على حساب تخفيض معدل نمو الاقتصاد الوطني.

(ج) ان استمرار المعدلات الحالية المرتفعة للنمو العمراني بالمراكز الحضرية الكبيرة على حساب المدن المتوسطة والصغيرة قد يؤدي في النهاية الى نمط عمراني غير مرغوب ولى زيادة في انتشار شبكة المرافق والخدمات دون التخطيط المدروس مما يؤدي الى اسراف في الانفاق العام وزيادة فجوة التباينات الاقليمية.

(د) ان نمط الاستيطان الحالي والتوزيع الجغرافي للتجمعات السكانية والمساحة الشاسعة للمملكة يجعل الحاجة ملحة للتعجيل في تحقيق التكامل بين اجزاء الحيز الوطني. فلاشك أن حجم سكان المملكة يعتبر محدودا مقارنة بالمساحة الكلية للمملكة وان مواقع تجمع السكان تبعد في بعض الاحيان عن بعضها البعض بمسافات كبيرة. وان كل منطقة تتسم بخصائص معينة ، ومع ان نمط ومستويات التنمية والعلاقات الوظيفية والانتاجية بين المناطق في تغير مستمر الا ان هناك حاجة الى تحقيق التكامل بين اجزاء الحيز الوطني من خلال تبني سياسات حكومية مناسبة.

(هـ) وفرت الاولويات المعطاة لاجراض الدفاع الوطني قاعدة اقتصادية ذات اهمية خاصة في بعض اجزاء المملكة ، لاسيما في المناطق الحدودية. ويعتبر ذلك أحد المعالم الهامة ذات التأثير المباشر على الخيارات الاستراتيجية للتنمية العمرانية.

(و) تنتهج حكومة المملكة العربية السعودية منهجا اقتصاديا يلتزم بتدعيم القطاع الخاص ويعطيه دورا رائدا في مجالات التنمية ، ويعتمد القطاع الخاص الى حد كبير على الدور الاستثماري للحكومة في مختلف أنشطة القطاعات الانتاجية والخدمية.

(ز) ان التوزيع الجغرافي للموارد والسكان والخصائص الطبوغرافية المميزة لمختلف مناطق المملكة ستظل أحد المحددات التي قد تعوق استخدام بعض مساحات الحيز المكاني الوطني. وتشمل هذه المساحات على سبيل المثال منطقة الربع الخالي.

(ح) اذا ما أخذنا في الاعتبار مستوى التحضر في المملكة الذي لا توجد دلائل على التراجع في مستواه الذي بلغت فيه نسبة سكان الحضر لاجمالي السكان ٧٧٪ ، ومع التزام الحكومة بدعم المناطق الريفية بالخدمات والمرافق المماثلة للمرافق والخدمات المتاحة بالمناطق الحضرية فمن المتوقع أن تكون التحركات الجغرافية للسكان مستقبلا بين المدن City to city اكثر من أن تكون بين المناطق الريفية باتجاه المناطق الحضرية Rural to Urban. وبالتالي قد تكون هناك حاجة ملحة أن تعكس الاستراتيجية العمرانية المقترحة أهمية حركة السكان بين المدن من خلال تطبيق سياسات تدعم دور المدن المتوسطة والصغيرة بهدف احتواء الزيادات المتوقعة في سكان هذه المدن.

(ي) ان تطوير مستوى الخدمات والمرافق المطلوبة بالمدن المتوسطة والصغيرة سيؤدي بلاشك الى تحسين القدرة التنموية لهذه المدن بما يسمح بزيادة طاقتها الاستيعابية. ولاشك أن شبكة الطرق والمواصلات التي تم انشاؤها مؤخرا ستساعد على ادخال تغيرات مستمرة على المدن المتوسطة والصغيرة ، خاصة تلك الواقعة في المناطق ذات الكثافات السكانية المنخفضة في الشمال والمنطقة الوسطى والمنطقة الجنوبية الغربية. وسيساعد الاستمرار في زيادة الاعتماد على السيارات والنقل الجوي على تقصير المسافات بين هذه المناطق ومناطق التركيز السكاني وعليه فان السياسات الحكومية التي تدعم تنمية هذه المدن سيكون لها أثر كبير في تفعيل دور هذه المدن في الاحتفاظ بسكانها.

(ك) يمثل استكمال وتشغيل المدينتين الصناعيتين للجيبيل وينبع أهم التغيرات في نمط التوطن والتوزيع الصناعي والتي تميزت بتحيزها لصالح المدن الكبرى التي تشمل الرياض - جدة - الدمام والمناطق المجاورة لها. ولاشك أن تشغيل الصناعات البتر وكيميائية التي تتسم بكثافة استخدام رأس المال في الجيبيل وينبع سيكون لها

أثر ايجابي في حفز التنمية بكثير من المناطق المجاورة وخاصة في مجالات الانشطة الخدمية المساندة والصناعات المكملة التي تستخدم المنتجات الوسيطة لهذه المصانع. وستساعد التحسينات المستمرة في شبكة الطرق على توطن أنشطة صناعية جديدة مكملة بالمدن المتوسطة والصغيرة المجاورة.

الاستراتيجية المقترحة

يتضح من التحليلات السابقة أن أي من البدائل التي تم استعراضها لا يشكل في حد ذاته استراتيجية عمرانية متكاملة .. وعليه يتبين أن الاستراتيجية المقترحة يجب أن تكون خليطاً أو تهجيناً Hybrid من البدائل التي تم استعراضها. ويرجع ذلك أساساً إلى أن استراتيجيات التنمية المكانية ماهي الا استراتيجيات خاصة باعادة التوزيع المكاني للسكان والانشطة من خلال تغيير الاولويات الخاصة بالتوزيعات المكانية للاستثمارات وفرص العمل بالقطاعات الانتاجية والخدمية. وبهدف تحقيق أقصى كفاءة اقتصادية ممكنة فان بعض الاستراتيجيات تركز على النمو الحضري وتوجيه الاستثمارات الجديدة تجاه عدد محدود من المدن. وبهدف تحقيق أعلى قدر من العدالة في فرص التنمية بين الاقاليم فان بعض الاستراتيجيات تدعو الى ضرورة الانتشار المكاني للاستثمارات وفرص التنمية. وعليه فلا توجد استراتيجية مثالية يمكن تطبيقها عالمياً. وقد تتواجد مثل هذه الاستراتيجية اذا ماتوافرت العناصر التالية:

- أ) تشابه مشاكل التحضر والتنمية المكانية بين جميع دول العالم.
- ب) سعي جميع الحكومات في العالم الى تحقيق هدف اجتماعي واحد.

وحيث أن واقع عالمنا المعاصر اكثر تعقيداً من ذلك ، فان جميع الاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الحضرية والمكانية والتي تم دراستها وتصميمها بعناية في الكثير من الدول هي في الأساس هي خليط من الاستراتيجيات (Richardson, 1983) ، وتتمثل المشكلة في إيجاد الخليط المناسب من الاستراتيجيات المختلفة لمعالجة مشاكل التنمية العمرانية بالمملكة ، ضرورة تقليل حدة الفوارق الاقليمية وتحسين فرص التكامل بين مختلف اجزاء الحيز المكاني الوطني وتطوير الاقاليم الحدودية لاسباب أمنية. وبعض هذه

المشاكل تعتبر فريدة بالمملكة ، فعلى سبيل المثال تعاني معظم دول العالم من نفاذ طاقة المرافق في حين تتمتع بعض مدن المملكة بوجود طاقة غير مستغلة للمرافق والخدمات في بعض المواقع ووجود مواقع اخرى داخل نفس المدن تعاني من نقص في المرافق. وحيث أن الاهداف الوطنية تتنافس فيما بينها على تخصيص الموارد فان مكونات أي استراتيجية لتحقيق هذه الاهداف قد تتطلب وجود بعض التنازلات الضرورية فيما بين السياسات اللازمة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والسياسات اللازمة لتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق. ولعل أفضل استراتيجية عمرانية تتناسب مع ظروف المملكة ستستند الى قاعدتين أساسيتين هما:

أ (الاستفادة الكاملة من المزايا التي تقدمها المراكز الحضرية الكبيرة والتي تستحوذ على نسبة عالية من اجمالي سكان الحضر وتشمل مدن الرياض ، جدة ، مكة المكرمة ، الطائف وحاضرة الدمام.

ب) العمل على تخفيف حدة التباينات الاقليمية وتحقيق التنمية المتوازنة الذي يعتبر أحد الاهداف الاستراتيجية لخطط التنمية الوطنية (وزارة التخطيط ١٩٩٠ : ٤٦).

وبتقييم البدائل المقترحة مسبقا والأخذ في الاعتبار للواقع الخاص بالنمط الحالي للتنمية المكانية والاهداف الاستراتيجية بعيدة المدى لمسيرة التنمية الوطنية ، فان أهم عناصر الاستراتيجية العمرانية الوطنية المقترحة تشمل مايلي:

- تحسين الطاقة الاستيعابية للمراكز الحضرية الرئيسية.. ان الاستخدام الامثل للتجهيزات الاساسية والمرافق العامة المتوفرة بالمراكز الحضرية الرئيسية يتطلب تحسين الطاقة الاستيعابية لهذه المدن. وبالتالي يجب وضع وتنفيذ ضوابط للنمو العمراني بتلك المدن بما يسمح بتعزيز تماسك التكوين الحضري عن طريق الاستغلال الامثل للاراضي البيضاء المرتبطة بشبكة المرافق العامة الحضرية. وتشير أحد الدراسات التي تم مؤخرا بواسطة الهيئة العليا لتطوير وتنمية مدينة الرياض

بان تنفيذ ضوابط النطاق العمراني بمدينة الرياض كان لها أثرا إيجابيا في تحسين الطاقة الاستيعابية لمدينة الرياض. فخلال الفترة مابين عامي ١٩٨٦-١٩٩٣ وصل المعدل السنوي لتنمية الاراضي البيضاء غير المستغلة بمدينة الرياض الى ١١٥ كيلومتر مربع سنويا. وبالتالي انخفض اجمالي مساحة الاراضي البيضاء المخدومة بالمرافق والواقعة ضمن نطاق الحيز العمراني لمدينة الرياض من ٣٢٩ كيلومتر مربع الى ٢٤٨ كيلومتر مربع. وترتب على ذلك أن بلغ اجمالي عدد الوحدات السكنية الجديدة التي تم انشاؤها ضمن الحدود الجغرافية للمرحلة الاولى للنطاق العمراني الى ٦٩٠.٢٦ وحدة سكنية وذلك بالمقارنة بعدد الف وحدة سكنية فقط تم تشييدها في المناطق الواقعة خارج حدود المرحلة الاولى للنطاق العمراني للمدينة (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ١٩٩٣).

— الاستفادة من المقومات الاقتصادية لعواصم المناطق.. تتركز في الوقت الحالي معظم الخدمات المتخصصة مثل الجامعات ومعاهد البحوث والمؤسسات المالية والمستشفيات التخصصية في عدد محدود من المدن ، ولاشك أن العمل على نشر مثل هذه الخدمات على عواصم المناطق ذات الحجم السكاني المعقول وبعيدا عن مراكز الاستقطاب الحالية سيكون له تأثير ايجابي في تشجيع التنمية في مجالات اخرى مرتبطة بهذه الأنشطة وجذب المتخصصين في مثل هذه المجالات للاقامة والعيش في هذه المدن. وستكون النتيجة الطبيعية لديناميكية التنمية خلق فرص عمل ذات دخول مرتفعة نسبيا وتحسين شكل منظومة التنمية الحضرية والتوزيع المكاني الافضل توازنا للسكان والأنشطة على الحيز الوطني.

— تعزيز الروابط الوظيفية والانتاجية بين المراكز الحضرية سريعة النمو والمناطق المجاورة.. ان سعي الاستراتيجية العمرانية الوطنية للتوفيق بين الكفاءة في استخدام الموارد والعدالة في التوزيع الجغرافي لفرص التنمية يتطلب استغلال ايجابيات المراكز الحضرية الكبيرة التي شهدت نموا سريعا في الآونة الاخيرة في دعم التنمية بالمناطق المجاورة الأقل نموا ذات المقومات التنموية. ويتطلب ذلك تحسين الكفاءة الداخلية للمدن المتوسطة والصغيرة. وبهدف التعويض عن ضعف الامكانيات التنموية للمدن

المتوسطة والصغيرة اذا ما تمت تنمية كل منها على حدة والذي قد لا تدعمه مبررات اقتصادية على الاقل في الامد القصير ، فتتفرح الاستراتيجية استهداف المجموعات المتجاورة جغرافيا من المدن المتوسطة والصغيرة Cluster of Cities عن طريق توجيه الاستثمارات اللازمة الى مجموعات المدن المتجاورة في آن واحد ، ويرر ذلك اقتصاديات النطاق Economies of Scale والحاجة الى حجم ملائم للسوق وتنوع للموارد. ولاشك أن آثار مضاعف الاستثمار Investment Multiplier على تحسين القاعدة الاقتصادية لهذه المدن المتجاورة سيكون أكثر فاعلية عما لو استهدفت كل مدينة على حدة. وكما سبق استعراضه فان اتخاذ عملية التنمية هذا النمط من خلال نظرة شمولية تأخذ في الاعتبار التكامل الوظيفي والانتاجي بين التجمعات السكانية في الحيزات المكانية المتجاورة سيكون له تأثير فعال في تدعيم محاور للتنمية العمرانية.

ومحور التنمية Development Corridor هو الحيز المكاني الذي تتوفر فيه مقومات وموارد اقتصادية تسمح بتنوع الانشطة الانتاجية والخدمية. وتتواجد بمحور التنمية بصفة عامة تجمعات سكانية متجاورة باحجام مختلفة وطرق موصلات تصل بينها وخدمات وانشطة اقتصادية متنوعة يمكن أن تساند بعضها البعض بما يضمن استمرارية التنمية على المدى الطويل وانتشارها تدريجيا من المناطق الاكثر نموا الى المناطق الاقل نموا من خلال تسلسل هرمي واضح للتجمعات السكانية.

وتوضح إحدى الدراسات الحديثة التي قامت بها وكالة الوزارة لتخطيط المدن بوزارة الشؤون البلدية والقروية في عام ١٩٩٠ وهي دراسة الاستراتيجية العمرانية الوطنية التي تم من خلالها تحليل النمط الراهن للتنمية العمرانية في المملكة عن وجود امكانية تطوير وتدعيم محاور للتنمية العمرانية تنوع فيها الانشطة الانتاجية والخدمية. ومن خلال توجيه التنمية الى نقط تركيز Nodal Points على امتداد محاور التنمية سيتم تفاعل التنمية في الحيزات المكانية محاور التنمية نتيجة لتداخل عناصر التنمية بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية المتجاورة ، وستساعد بلاشك شبكة

الطرق الحديثة على سرعة التكامل بين المناطق الحضرية والريفية. وتشمل أهم المحاور التنموية الواعدة في المدى القصير مايلي:

أ - محور التنمية القائم والممتد من الجليل شمالا الى الهفوف جنوبا على امتداد ساحل الخليج العربي ، وتتوفر بالحيز المكاني لهذا المحور العناصر الملائمة لتنويع الانشطة الانتاجية والخدمية التي تتمثل في موقع كحاضرة الدمام بوسط المحور وماتمتع به من تنوع كبير في انشطتها والقاعدة الصناعية الكبيرة في الجليل وامكانية تدعيم صناعات مساندة. وسيكون لامكانيات التوسع الزراعي بمنطقة الهفوف والقطيف والمناطق المجاورة لهما أثر كبير في تخفيف حدة افتقار الانشطة الاقتصادية بهذا المحور على الانشطة الحضرية مثل الصناعة والتعليم والخدمات الحالية.

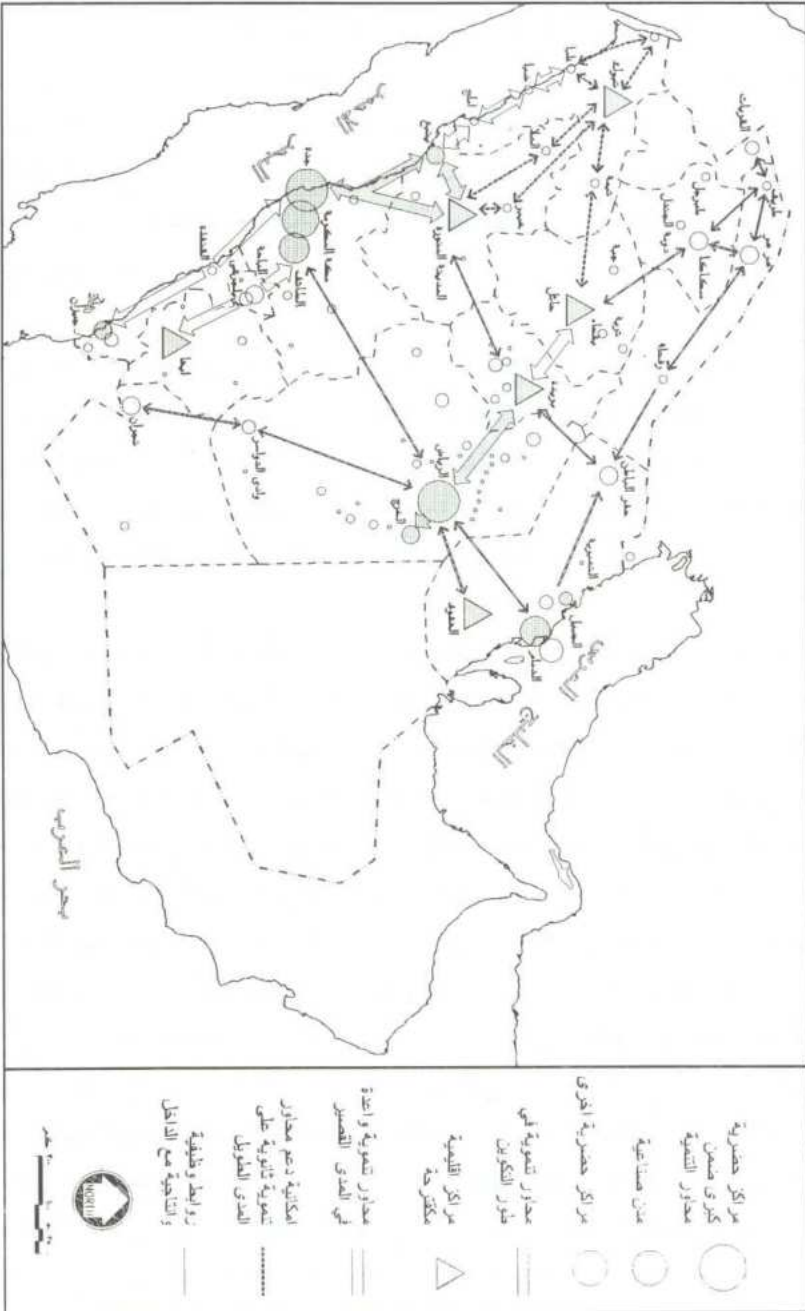
ب- وعلى نفس النمط تتواجد امكانات قوية لتدعيم محور للتنمية العمرانية بالمنطقة الوسطى يمتد من مدينة الرياض الى مدينة حائل حيث تزخر مدينة الرياض بكثير من الانشطة الصناعية والتجارية والمالية والخدمات التخصصية المتطورة والتي يمكن ان تتكامل مع امكانات التوسع في مجال التنمية الزراعية في مناطق القصيم وحائل. وبهدف الاسراع في تنمية المناطق غير المخدومة نسبيا ضمن هذا المحور فيقترح تحسين مستوى الخدمات والانشطة في المدن المتوسطة والصغيرة الواقعة على امتداد هذا المحور وجعلها مراكز جذب لاستثمارات القطاع الخاص.

ج- وفي المنطقة الغربية للمملكة .. فان أهم محاور التنمية في الوقت الحاضر هي المحور الممتد بين جده - ينبع - المدينة المنورة ، وتستحوذ هذه المراكز الحضرية على مقومات النمو الذاتي ، ومن أهمها كبر الحجم السكاني وتنوع القاعدة الاقتصادية ، سهولة الاتصال بالاسواق والموقع الجغرافي ووجود الاماكن المقدسة. ولاشك أن أهم الانشطة التي يمكن ادخالها على امتداد هذا المحور تشمل الخدمات المرتبطة بشئون الحج وزيارة الاماكن المقدسة بالاضافة الى الاستفادة من التنمية الصناعية في ينبع في جذب

استثمارات القطاع الخاص لصناعات وخدمات مساندة في المدن المتوسطة والصغيرة المجاورة. ويتطلب تحقيق الاستفادة القصوى من التنمية الصناعية القائمة حاليا في ينبع تطوير الخدمات والمرافق الاساسية للمدن المتوسطة والصغيرة على امتداد ساحل البحر الاحمر وذلك بهدف جعل هذه المدن مراكز استقطاب لصناعات مكملة Supportive industries للصناعات البتروكيماوية.

د- وعلى المدى الطويل تتواجد امكانيات تسمح بدعم محاور تنمية ثانوية في المناطق التالية: (١) المنطقة بين الطائف وأبها (٢) امتداد المنطقة الساحلية بين جده وجيزان (٣) امتداد الحدود الشمالية بين حفر الباطن والقريات (٤) المنطقة الممتدة بين تبوك والمدينة المنورة والمنطقة الممتدة بين جده وحقل على امتداد ساحل البحر الاحمر (الشكل رقم ٥٧).

ولاشك أن تدعيم المدن المتوسطة والصغيرة على امتداد محاور التنمية يمثل أحد أساليب الموازنة بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في توجيه التنمية المكانية حيث أن تدعيم المدن المتوسطة والصغيرة يساعد على تحقيق توزيع متوازن للخدمات والمرافق وفرص التنمية على الحيز المكاني لمحور التنمية ، وفي نفس الوقت يتم استغلال الامكانيات والمزايا التي توفرها المدن الكبرى استغلالا أفضل. وتؤكد فكرة تدعيم المدن المتوسطة والصغيرة داخل محاور التنمية على ديناميكية العلاقة بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية. وفي المملكة تنتشر المساحات الزراعية والقرى على مساحات شاسعة في حين تتركز الخدمات المكمل للزراعة في المدن. وقد أدى ذلك الى تحيز العلاقات المتبادلة لصالح المدن وعلى حساب المناطق الزراعية. وبالتالي فان أي استراتيجية للتنمية العمرانية لا بد أن تأخذ في الحسبان ديناميكية العلاقة بين المناطق الريفية والمراكز الحضرية وألا تنتهي هذه العلاقة بتحيز هذه العلاقات لصالح المراكز الحضرية على حساب المناطق الريفية أو مايسميه المتخصصون Dominance-Dependency Relationship.



شكل رقم ٥٧ : محاور التنمية المقترحة في الاستراتيجية العمرانية الوطنية

- تحقيق امكانات التكامل بين اجزاء الحيز الوطني.. حيث أن تحقيق التكامل الوظيفي والانتاجي بين اجزاء الحيز الوطني هدف يصعب تحقيقه على المدى القصير ، فتتقترح الاستراتيجية ضرورة تحقيق ذلك الهدف على المدى البعيد من خلال تهيئة بعض المراكز الحضرية والريفية الواقعة خارج اطار الحيز المكاني لمخاور التنمية. وبهدف التغلب على مشكلة صغر حجم سكان هذه المدن ، فتتقترح الاستراتيجية ضرورة الاختيار الدقيق للمراكز الحضرية المقترحة وفقا لمعايير تشمل القرب من شبكة الطرق الرئيسية والمرافق العامة والخدمات. وفي المراحل الاولى من التنفيذ يلزم اعطاء الاولوية للمدن المتوسطة والصغيرة في المناطق الواقعة الى الغرب والشرق والجنوب من محور النمو القائم بين الرياض - الخرج ، الرياض - القصيم. وأيضا المناطق الواقعة ضمن المثلث الواقع بين تبوك - المدينة المنورة شمال حائل وكذلك المناطق الواقعة على طول الحدود الشمالية.

- حماية البيئة.. ان أي استراتيجية عمرانية وطنية يجب أن تتضمن اجراءات ومعايير تضمن حماية البيئة من الآثار الضارة المصاحبة لعمليات التحضر والتنمية الصناعية السريعة. ويعتبر ذلك أمرا في غاية الضرورة على المدى الطويل ، خاصة أن المدن الكبرى في المملكة اصبحت مهددة بالآثار البيئية الضارة المصاحبة للازدحام المروري والتلوث الهوائي من عادم المركبات والمصانع. وتفادي ذلك يتطلب تنفيذ سياسات حازمة تضمن سلامة البيئة ولا بد من أن تتضمن هذه السياسات معايير تتم بمقتضاها تولى القطاع الخاص مسؤولية معالجة الآثار السلبية على البيئة من التلوث الذي تسببه المصانع والسيارات وتحمل النفقة الاجتماعية اللازمة للتخلص من هذا التلوث.

- التنمية الريفية الشاملة.. نظرا لطبيعة التفاعل بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية واعتماد مستوى المعيشة في كل منها على الآخر وانعكاس ذلك على طبيعة التحركات السكانية بين هذه المناطق ، فان فعالية أي استراتيجية عمرانية تعتمد الى حد كبير على تضمينها سياسات للتنمية الريفية تستهدف مايلي:

أ) تحسين مستوى العلاقات الوظيفية بين المناطق الريفية والمراكز الحضرية المجاورة وذلك بهدف إيجاد منظومة هرمية متوازنة لتوفير الخدمات الاساسية.

ب) اتباع أساليب يتم بمقتضاها تحسين المستوطنات الريفية بما يضمن تنويع القاعدة الاقتصادية ويشجع على استقطاب الصناعات التحويلية الزراعية Agro-based Industries والصناعات التي لا يتطلب توطنها وجودها بمقربة من مصادر المواد الخام أو أسواق التوزيع Foot-loose Industries.

السياسات التنفيذية

حيث أن أهداف الاستراتيجية العمرانية الوطنية متعددة ، فان تحقيق هذه الاهداف يتطلب تعدد السياسات التنفيذية ، وتتضمن السياسات التنفيذية مايلي:

- تحسين الكفاءة الداخلية للمدن المتوسطة والصغيرة.. ان نجاح الاستراتيجية العمرانية الوطنية سيعتمد الى حد كبير على تحسين الكفاءة الداخلية للمدن المتوسطة والصغيرة. ويتطلب ذلك اعداد وتنفيذ مخططات هيكلية Structural Plans لتحديد نمط نمو المدينة بما يتلائم مع الامكانيات الذاتية لنمو المدينة والعناصر الاقليمية المؤثرة على هذا النمو ، بالاضافة الى تحديد البدائل العملية لنمو المدينة واتجاهات التوسع العمراني المنظم لها على ضوء الدور الذي تضطلع به كل مدينة ضمن اطارها الاقليمي.

- التعريف الجيد باحتياجات القطاع الخاص.. تسعى الدولة لدعم الدور الفعال للقطاع الخاص في مسيرة التنمية عن طريق الاستمرار في تهيئة الظروف المشجعة ، وعليه فان جعل المدن المتوسطة والصغيرة مراكز استقطاب لاستثمارات القطاع الخاص يتطلب ايلاء مزيد من الاهتمام للتسهيلات اللازمة لاحتياجات القطاع الخاص من حيث المواقع والمرافق والخدمات المطلوبة لتشجيعه على التوطن والاستثمار فيها. ومن خلال التسنيق والحوار المتبادل يمكن ان يوفر مستثمري القطاع الخاص

لصانعي القرار معلومات عن أي من المدن المتوسطة والصغيرة التي يرونها أن تكون مناطق جذب لمشاريعهم الاستثمارية. وتعتبر هذه المعلومات ضرورية للغاية ذلك أنه لا يمكن اجبار مستثمري القطاع الخاص على الخروج من المدن الكبرى أو الاستثمار في المدن المتوسطة والصغيرة.

- تطوير وتفعيل المنظومة الخاصة بالمدن System of Cities نظرا لاهميتها في نشر التنمية ونقل المعرفة وذلك من خلال تعديل أولويات التوزيع الجغرافي للاستثمارات في التجهيزات الأساسية ويتطلب ذلك اعطاء السياسات القطاعية للوزارات المركزية أولويات لتوجيه الاستثمارات المطلوبة لتحسين التجهيزات الأساسية للتغلب على المشاكل والمعقبات التي تعاني منها المدن المتوسطة والصغيرة. ويعتبر هذا الأمر مهم للغاية حيث أن أغلب الموارد التي تخصص للتجهيزات الأساسية هي ضمن الموازنة العامة للدولة. وهنا يجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات القطاعية في تحسين هيكل التجهيزات الأساسية للمدن المتوسطة والصغيرة قد لا يكون في حد ذاته عاملا فعالا في استقرار سكان هذه المدن وذلك نظرا لان استقرار السكان في المدن يتطلب أيضا وجود فرص عمل ذات دخول مجزية.. هذا وقد اثبتت كثير من الدراسات عن وجود علاقة مؤكدة بين اتجاهات تحركات السكان بين الاقاليم المختلفة من ناحية واختلاف مستويات الدخل وفرص العمل بين الاقاليم من ناحية أخرى ، أي بمعنى آخر أن نسبة عالية من الهجرة الداخلية هي لاسباب اقتصادية.. وبالتالي فان تدعيم المدن المتوسطة والصغيرة سيتطلب أيضا تغيير في برامج توزيع الاستثمارات الانتاجية لتوفير فرص العمل المجزية بحيث توجه جزء من هذه الاستثمارات لتحسين القاعدة الاقتصادية للمدن المتوسطة والصغيرة.

- استخدام الخيارات الخاصة بمواقع الأنشطة الحكومية.. تشكل الأنشطة الحكومية نسبة كبيرة في مجمل الأنشطة الاقتصادية والخدمية بالمملكة. ولهذا فان الصلاحيات الحكومية في توجيه التنمية تجاه مناطق أو مدن معينة يمكن أن تكون أداة فعالة في التأثير على نمط التوزيع المكاني للسكان على المراكز الحضرية. فعلى سبيل المثال يمكن استخدام الصلاحيات المخولة لوزارة الشؤون البلدية والقروية لتخصيص

الاراضي اللازمة لمواقع الانشطة الحكومية الجديدة بالتنسيق مع الجهات الحكومية الاخرى في توجيه هذه الانشطة تجاه مدن أو مناطق معينة وذلك لتنويع القاعدة الاقتصادية لهذه المدن أو المناطق المعنية بهدف التأثير على التوزيع المكاني للسكان ، وتشمل الانشطة الحكومية التي تخصص لها أراضي عن طريق وزارة الشؤون البلدية والقروية المدن الصناعية والجامعات والكليات الفنية والمهنية والمدارس والمستشفيات والخدمات العامة الاخرى ، وهذه الانشطة يمكن أن تكون ذات تأثير فعال على نمط التنمية المكانية. وعلى سبيل المثال أمكن لوزارة الشؤون البلدية والقروية اقناع وزارة الصناعة والكهرباء بأن تخصيص اراضي جديدة بمساحات كبيرة كمنطقة صناعية ثالثة بمدينة الرياض قد يؤدي الى زيادة حدة التفاوتات في مستويات التنمية داخل منطقة الرياض.. حيث سيكون ذلك عامل جذب جديد للسكان لمدينة الرياض مما يزيد من تعقد مشاكلها. ونتيجة لذلك تم التنسيق بين الوزارتين على اختيار موقع المنطقة الصناعية الجديدة على مساحة ٣٠٠ كم^٢ على بعد ١٥٠ كيلومترا شمال مدينة الرياض بجوار طريق الرياض - القصيم السريع. ولاشك ان هذه المسافة التي تستغرق ما لايزيد عن ٩٠ دقيقة ستجعل الوصول من المنطقة الصناعية الجديدة الى مدينة الرياض أمرا سهلا. هذا وستولى وزارة الشؤون البلدية والقروية التنسيق مع الصندوق السعودي للتنمية الصناعية على تسهيل منح القروض للمشاريع الصناعية الجديدة بهذه المنطقة الصناعية الجديدة..

- التنسيق بين البرامج القطاعية.. حيث أن الاستراتيجية العمرانية بطبيعتها تشمل جميع القطاعات ، فان التخطيط وتنفيذ المشروعات اللازمة والموجهة المناطق معينة أو مراكز حضرية لتحقيق اهداف هذه الاستراتيجية سيتطلب ضرورة التنسيق الكامل بين الوزارات والاجهزة القطاعية المختلفة. ولاشك ان هذا التنسيق في المراحل الاولى من التخطيط للمشروعات قد يضمن ان تكون المشروعات التنموية المقترحة خليط متوازن من برامج التنمية ، منها الموجه لتحسين هياكل البنية الاساسية ومنها الموجه للمشاريع الاقتصادية لتحسين فرص العمل. وبهذا يمكن تلاشي السلبيات التي تترتب على عدم تكامل مشروعات التنمية في الحيز المكاني.

- تطوير المهارات والقدرات والخبرات المحلية لتنفيذ سياسات التنمية العمرانية.. من خلال تعزيز قدرة الاجهزة البلدية على ادارة وتنظيم التنمية الحضرية. الا أن التحدي الاساسي الذي سيواجه الاجهزة البلدية يتمثل في الوجود الكافي للقدرات الفنية والمالية اللازمة لتنفيذ سياسات التنمية العمرانية. ويعتبر هذا الامر مهما للغاية نظرا لان تنفيذ سياسات التنمية العمرانية يتم على مستوى المدن. ومن هذا المنطلق ، تهتم الاستراتيجية العمرانية الوطنية بضرورة تطوير الهيكل التنظيمي وهيكل الادارة التنفيذية للاجهزة والمصالح البلدية فضلا عن توفير ماتحتاجه البلديات من كوادر فنية متخصصة. اضافة الى ذلك ، فمن الضروري تهيئة مناخ العمل بحيث يسمح لرؤساء البلديات باعطاء أهمية للتصورات المستقبلية لتنمية مدنهم بدلا من قصر مجهوداتهم على حل المشاكل اليومية للبلديات.

الخلاصة

صاحب الوتيرة السريعة للتحضر في المملكة العربية السعودية تركز نسبة كبيرة من اجمالي سكان الحضر في ثلاث مدن رئيسية وهي الرياض وجده وحاضرة الدمام ومايترب على ذلك من تساؤل الأهمية النسبية للمدن المتوسطة والصغيرة. ولا توجد المبررات المجدية لاستمرار ذلك الوضع في المستقبل. وبالتالي فان الاستراتيجية العمرانية المقترحة في معالجتها لهذه الأمور قد تبنت خليط من السياسات منها مايسعى الى التأثير على معدل ونمط نمو المدن الكبرى التي تحتل المكانة الاعلى في التنظيم الهرمي للمراكز الحضرية بالمملكة ومنها مايسعى الى تدعيم المدن المتوسطة والصغيرة بهدف تقوية الروابط الوظيفية والانتاجية بين الريف والحضر. ومن ثم يتضح أن الاستراتيجية المقترحة تدرك اهمية تحقيق الكفاءة في نمط التنمية الحضرية بمنأى عن المدن الكبرى. ولاشك أن الاستراتيجية المقترحة هي استراتيجية واقعية حيث تنطلق هذه الاستراتيجية من القوة الكامنة للتنظيم الحضري القائم وما يدعمه من شبكة شبة متكاملة للطرق. وتؤكد هذه الاستراتيجية على تفعيل الدور الذي يمكن أن تقوم به المدن المتوسطة والصغيرة في تحقيق تكامل افضل بين مختلف مناطق المملكة من خلال محاور التنمية العمرانية التي يمكن من خلالها استغلال التجهيزات القائمة في المدن الكبرى لدعم ونشر

فوائدها على المناطق المجاورة. وحيث أن الاستراتيجية العمرانية ماهي الا اطار عام يحدد النمط المستهدف للتوزيع المكاني للسكان والتنمية الحضرية ، فان مسؤولية التحديد الأدق للمدن المتوسطة والصغيرة التي يجب تفعيل دورها ضمن محاور التنمية العمرانية وما يتطلبه ذلك من خليط متوازن ومتزابط من المشروعات التنموية تترك للمخططات الاقليمية.

ولاشك أن نجاح هذه الاستراتيجية في تحقيق اهدافها يتطلب التزامات طويلة المدى من الاجهزة والوزارات القطاعية وكذلك التنسيق بين الاجهزة المتعددة في التخطيط وتنفيذ المشروعات المتعددة مثل مشروعات المرافق واستخدام سياسة توفير وتخصيص الاراضي الحكومية اللازمة لاغراض التنمية كأداة فعالة في التأثير على التوزيعات المكانية للسكان على المراكز الحضرية.

ويتطلب تنفيذ الاستراتيجية تحديد المراكز الحضرية المستهدفة وأولويات مشروعات التنمية بهذه المراكز على مراحل زمنية متعاقبة. وحيث ان الاستراتيجية بطبيعتها طويلة المدى فان توقع حدوث نتائج جوهرية ملموسة على مدى خطة خمسية واحدة أو خطتين قد لا يكون واقعا وذلك نظرا لان التغيرات في نمط النمو الحضري والتوزيع المكاني للسكان والانشطة على الحيزات المكانية الوطنية تتسم بالبطء. وبالتالي فعلى متخذي القرارات وواضعي السياسات الا يتوقعوا الكثير في الامد القصير ، والا قد ينتهي بهم الامر الى التخلي عن سياسات لم يعطي لها الوقت الكافي لتعطي ثمارها.

تأملات في مستقبل التنمية العمرانية الوطنية

صالح الهذلول ، نارايانان ايدادان

رأينا في الفصول السابقة أن التخطيط العمراني أو فهم ماهية التحضر والعمران عمل معقد يحتاج لصيغة تنموية شاملة ، ذلك لقصور صيغة التنمية المرحلية المتداولة القائمة على برامج إنمائية قصيرة الأمد نسبيا مرتبطة بالأفراد والمشروعات وإعداد الميزانيات وبالقرار السياسي (World Bank, 1972) وعلى تدعيم الأجهزة المسؤولة عن توفير الإسكان والمرافق وسياسة الأراضي (World Bank, 1983). إذ ما تزال هذه الصيغة التخطيطية المتداولة تتخذ موقفا تبسيطيا ، بل جزئيا تجاه مجمل التنمية العمرانية وذلك بالتركيز على العرض المادي للنمو الحضري دون مراعاة للجوانب المتعلقة بالطلب والقضايا المرتبطة بالإدارة الكفؤ للموارد والمرافق الحضرية.

وفي مراجعته لسياسة التنمية العمرانية لفترة التسعينيات الميلادية من القرن الحالي اقترح البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP, 1989) أن تعمد الدول لانتهاج صيغ أكثر فاعلية إزاء توفير المرافق الأساسية والخدمات الاجتماعية وتعزيز الفرص الاقتصادية للمدن. ويرى كل من ستزين و وايت (Stren and White, 1989) في بحثهما لازمة التحضر بأن قصور الحكومات في توفير الخدمات الحضرية الأساسية وصيانة البنية التحتية وإشراك المواطنين في عملية التنمية يعد من أبرز معالم أزمة التحضر الحالية.

هل نحن بحاجة لاستراتيجية عمرانية وطنية ؟

ان مسألة مدى حاجة الدول النامية لسياسات تنمية عمرانية وطنية لم تحسم بعد فالبعض أمثال رينود و ريتشاردسون (Renaud, 1981 and Richardson, 1981, 1984) يرون أهمية وجود سياسة للتنمية العمرانية الوطنية بالنسبة للدول النامية. ويعزون ذلك

الى أن كفاءة هياكلها الاقتصادية واستقرار نظمها السياسية تعتمد على التأثيرات الناجمة عن حركة السكان والتوطن الجغرافي للأنشطة الاقتصادية الجديدة. فالنمو المتزايد لسكان المدن والتفاعل النشط بين معدل النمو الاقتصادي الوطني والتوزيع الجغرافي للاستثمار ومسؤولية الحكومة في تأمين المرافق والتجهيزات الأساسية والحاجة لمعالجة الاختلالات والفوارق الإقليمية بسبب اضطراب النمو الاقتصادي ، كل هذه الأسباب تبرر حاجة الدول النامية لاستراتيجية عمرانية وطنية. لكن هناك من يرى بأن انتهاز سياسة تنمية عمرانية وطنية مبطنة لتوتيرة التحضر وللنمو الاقتصادي للدول النامية. وهذا الموقف يعود لضيق التعريف المتداول للسياسة الحضرية في العديد من الدول النامية اما بالنظر لها كإجراء للاحتفاظ بالسكان في الأرياف أو لدعم وتعزيز نمو المدن المتوسطة والصغيرة الحجم بدلا من المدن الكبيرة ، بالرغم من عدم وجود مشاهدات واقعية على تمتع الأرياف والمدن الصغيرة بطاقة استيعابية للعمل أعلى مما في المدن الكبيرة. وتكمن مشكلة إبطاء سياسة التنمية العمرانية الوطنية لتوتيرة التحضر في صعوبة تحديد ما إذا كان إبطاء هذه التوتيرة سيعمل على دعم وتعزيز النمو الاقتصادي أو زيادة الرفاهية الاجتماعية للسكان أو كليهما معا.

وبالرغم من ارتفاع تكلفة الطاقة الاستيعابية للعمالة في المدن الكبيرة مقارنة بالمدن الصغيرة والأرياف يستطيع نمط المدن الرئيسة تحقيق مستوى أعلى في الرفاهية الاجتماعية (Mera and Shishido, 1983) مع كفاءة في جذب القطاعات الإنتاجية وقدرة على تذليل سلسلة الضغوط والاختناقات واختلال التوازن. ذلك لان الهيكل العمراني المتعدد المراكز يكون اكثر كفاءة من الهيكل العمراني الأحادي المركز ويعمل على تخفيف التوترات المرتبطة باستيعاب التحضر السريع.

لكن بالرغم من أن المشاهدات الواقعية تدعم نمط المدن الرئيسة ما يزال راسخا السياسات في العديد من الدول النامية يعارضون هذا التوجه ويرون الأخذ بسياسة أقطاب النمو ليس فقط لدواعي الاعتبارات السياسية والمساواة ، بل لاقتصادية تكلفة التأهيل الحضري للفرد الواحد ، إذ يرى ريتشاردسون (Richardson, 1987) بأن تكاليف

التحضر تقتطع جزءاً كبيراً من موارد الدولة (من ٦٠ إلى ١٠٠ بالمائة) مستنفدة بذلك ما مجمله ٩ سنوات من الناتج الوطني الإجمالي للفرد الواحد ، أو احدى وأربعين سنة من الاستثمار المحلي الإجمالي للفرد الواحد لقاء تمدينه ، كما أن تكلفة توطن الفرد في المدن الرئيسية تزيد كثيراً عن بقية المناطق الحضرية.

ولعدم وجود شواهد واقعية تفيد بجدوى إبطاء التحضر وان إعادة توزيع الاستثمارات الوطنية من المراكز الحضرية الرئيسية إلى المراكز الحضرية الصغيرة والأرياف ستزيد من الطاقة الاستيعابية للعمل والرفاهية الاجتماعية ينصح بتقويم الحاجة لسياسة عمرانية ضمن إطار العمل التخطيطي الوطني والعمل على صياغة مزيج جامع لإيجابيات السياستين الإنمائيتين سعياً لتحقيق أهداف الرفاهية الاجتماعية للتنمية الوطنية.

وتتشابه تحديات التحضر في المملكة العربية السعودية في بعض النواحي مع التحديات التي تجابهها الدول النامية الأخرى ، لكنها تنفرد عنها في نواح أخرى. فبالإضافة إلى ماتم استعراضه من مظاهر للتحضر وتحدياته في الفصول السابقة من الكتاب سنحاول هنا تسليط الضوء على بعض أوجه التشابه والتباين. فالمملكة العربية السعودية كغيرها من العديد من الدول شهدت أولاً نمواً اقتصادياً تصاعدياً وحجماً كبيراً من الزحف العمراني خصوصاً في المدن الكبيرة ومشاكل مرتبطة بتوطين الأنشطة وتوزيع السكان والخدمات والكثافة الحضرية ، وثانياً تواجه المملكة العربية السعودية تحديات الازدواجية الاقتصادية ، فالقوارق الإقليمية في مستويات المعيشة والفرص الإنمائية باتت من أهم ما يشغل بال صانعي القرار ، وثالثاً أضحت على العديد من المدن الكبيرة أن تختار ما بين تخطيط وتطوير مراكزها القديمة أو تنمية ضواحي جديدة بكثافات منخفضة ، ورابعاً تحتاج المملكة العربية السعودية كغيرها من العديد من الدول لتطوير مؤسسي (تنظيمي) مناسب لحل مشاكلها العمرانية. أما عن تحديات التنمية العمرانية التي تتباين فيها المملكة العربية السعودية عن البلدان الأخرى فاهمها أولاً ضرورة تحقيق التوازن المستمر بين "الحقوق الخاصة" و "المصلحة العامة" وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء وقيم وأعراف وتقاليد المجتمع السعودي ، وثانياً مركزية

حشد وتوزيع الموارد التي تحد من الاستقلال المالي والإداري للإدارة المحلية في موازنة مواردها واحتياجاتها ، وثالثا عدم كفاءة أجهزة التخطيط العمراني إداريا وفيما على حل المشاكل المعاصرة ، ورابعا مواجهة التحدي لتحقيق المطامح والآمال المتزايدة للمجتمع دون الإخلال بنسيجه الاجتماعي.

وعلى ذلك فإن الحاجة لرسم سياسة تنمية عمرانية وطنية ينبغي أن تكون نابعة من خصائص طبيعة فرص التنمية العمرانية وتحدياتها في المملكة العربية السعودية وذلك لأن نمط المدن الرئيسة والإدراك الاجتماعي للمشاكل العمرانية خاص بكل دولة. فمثلا استحوذ القاهرة على ٣٧ بالمائة من جملة سكان مصر يجعلها مدينة كبيرة جدا بالنسبة لسكان مصر وكذلك مدينة بكين التي تشكل ٢٨٣ بالمائة من جملة سكان الصين هي الأخرى كبيرة جدا بالنسبة لسكان الصين. لذا فإن من الضروري أن تتم دراسة هذه المسألة ضمن المنظور التنموي الحالي والمستقبلي للدولة المعنية. وسنقوم في هذا الفصل بتنظير واستشراف مستقبل التنمية على ضوء احتياجات السكان في المملكة والتحديات الخاصة بالإمكانات البشرية والمالية. ولارتباط هدف الرفاهية الاجتماعية أساسا بأهل البلاد فسوف يقتصر نطاق التحليل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية للسكان السعوديين بالرغم من أهمية غير السعوديين في مجمل عملية التنمية الاقتصادية للبلاد ليس فقط من حيث تحقيق الإمكانات الإنمائية بل وتحويلها إلى نتائج ملموسة. وسوف يعكس التحليل التالي لجمل السكان السعوديين بدرجة كبيرة التحديات التي تواجه مستقبل التنمية الحضرية السعودية نظرا لتواجد ما يزيد عن ثلثي السكان السعوديين في مناطق حضرية يصل معدل نموها السنوي ضعف المعدل النمو الوطني للسكان عامة.

الإنجازات والتجارب السابقة في تحسين مستوى المعيشة

للمملكة العربية السعودية أن تفخر بالازدهار الاجتماعي الاقتصادي الذي تحقق على مدى العقدين الماضيين ، وبالتقدم الهائل في مجال تنمية الموارد البشرية عبر منظومة متلاحقة من خطط التنمية الخمسية المتوسطة المدى ، التي ركزت بدرجات

متفاوتة على العديد من القضايا التنموية ، منها تحقيق التنمية المتوازنة ، والاستغلال الكفؤ للموارد البشرية ، والإسهام الفاعل للقطاع الخاص في التنمية الشاملة ، والتباين في استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة ، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية (وزارة التخطيط ، ١٩٩٠). إلا أن الملاحظ في خطة التنمية الخامسة تركيزها على الإنسان السعودي باعتباره أئمن مورد في مستقبل الوطن.

الخصائص الديموغرافية

أتاح الازدهار الاقتصادي مجالا رحبا للنمو السكاني ، وبالرغم من ارتفاع المعدل الكلي للخصوبة من ٧ر١ في عام ١٩٦٠ إلى ٧ر٧ في عام ١٩٨٥ وانخفاضه إلى ٧ر٠٧ في عام ١٩٩٠ وتوقع استمرار تناقصه كثيرا إلى ٤ر٣٥ بحلول عام ٢٠٢٠ إلا انه يمثل واحدا من أعلى معدلات الخصوبة في العالم حسب تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (United Nations, ESCWA, 1985) وينعكس تأثير المعدل العالي للخصوبة على زيادة معامل الإعالة الذي يعتبره الآخرون من أعلى المعدلات في العالم ، فنسبة السكان في عمر الطفولة ارتفعت من ٤٢ بالمائة في عام ١٩٥٠ إلى ٤٥ بالمائة في عام ١٩٩٠ مما رفع معامل الإعالة من ٠ر٨٣ بالمائة في عام ١٩٥٠ إلى ٠ر٩٢ بالمائة في عام ١٩٩٠ مقارنة مع معامل الإعالة بالدول ذات الدخل العالي والبالغ ٠ر٤٩ بالمائة.

الأداء التعليمي

يعتبر مستوى التعليم والمهارة الفنية للسكان مؤشرا هاما على نوعية المورد البشري. وبالرغم من الزيادة الكبيرة في الخدمات التعليمية والتحاق الأطفال السعوديين بالمدارس ما يزال قطاع الموارد البشرية يعاني من نقص في القدرات والكفاءات الإنتاجية مقارنة بالدول المتطورة الأخرى. ومع ما تحقق من زيادة كبيرة في توفير الخدمات التعليمية إلا أن نسب الالتحاق المدرسي خصوصا لدى الذكور السعوديين كانت متدنية خلال العشرين سنة الماضية ، وينطبق هذا النمط على التعليم العام للبنين والبنات وكذا على التعليم الفني في المملكة (جدول رقم ٤٧).

جدول رقم ٤٧
تنامي الأداء التعليمي

المتخرجون كنسبة مئوية من المتحقين في التعليم الفني	السنة	نسبة النمو السنوي للمتحقين بالمدراس الابتدائية		السنة
		بنات	بنين	
٪١٧٫٠	١٩٧٠	٪٢١٫٦	٪١٤٫٤	١٩٧٥-٧٠
٪٣١٫٠	١٩٧٥	٪٩٫٢	٪٧٫٨	١٩٨٠-٧٥
٪٢١٫٠	١٩٨٠	٪١٦٫١	٪٧٫٢	١٩٨٥-٨٠
٪١٩٫٦	١٩٨٥	٪٥٫٩	٪٥٫١	١٩٨٩-٨٥
٪٢٤٫٥	١٩٨٩			

المصدر : وزارة التخطيط ، ١٩٩١ ، ص ٩٢

مشاركة القوى العاملة

من الآثار الهامة لانخفاض نسبة المؤهلين من خلال مؤسسات التعليم العالي هو تدني نسبة مساهمة السكان السعوديين في مجمل القوى العاملة وهي اقل مساهمة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي (جدول رقم ٤٨) إذ بلغت نسبة العاملين فعليا من إجمالي القوى العاملة السعودية (ذكور وإناث) ٣١٫٧ بالمائة في عام ١٩٨٥ مقارنة بـ ٧٨٫٤ بالمائة في دولة البحرين.

الخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية

لا تعد تلبية الاحتياجات من العناية والخدمات الصحية الأساسية هدفاً ثانياً فقط بل تعد استثماراً وطنياً في راس المال البشري ذاته. وهنا لا سبيل أمام المطلع على ماتم انجازه سوى الإعجاب بالاستثمارات الضخمة التي وجهت

لهذا القطاع والإنجازات الرائعة التي تحققت. فبينما لم يكن عدد الأطباء يزيد عن ١١٢ طبيبا في عام ١٩٥٠ قفز العدد إلى ١٢٩٣٠ طبيبا في عام ١٩٩٠. كما ارتفع عدد الأسرة من ٣٨٠٠ في عام ١٩٦١ إلى ٣٩٥٠٠ سريرا في عام ١٩٩٠. ثم أخذ النمو في هذا المجال بالتباطؤ مع نهاية الثمانينيات الميلادية من القرن الحالي نتيجة لانخفاض نسبة الإنفاق الحكومي على المشروعات الصحية (وزارة التخطيط ١٩٩١ ، ص ١١٤).

جدول رقم ٤٨

نسبة مشاركة العاملين في اجمالي القوى العاملة ، ١٩٨٥

صافي نسبة المشاركة **			النسبة التقريبية للمشاركة *			دول مجلس التعاون
إناث	ذكور	الإجمالي	إناث	ذكور	الإجمالي	
١٩ر٥	٧٨ر٤	٤٨ر٠	١١ر٥	٤٥ر٨	٢٨ر٧	البحرين
١١ر١	٦٤ر٦	٣٦ر٧	٥ر٨	٣٢ر١	١٨ر٧	الكويت
١٠ر٣	٧٤ر٦	٣٩ر٤	٥ر٧	٣٦ر٩	٢٠ر٧	عمان
٩ر٥	٧٣ر٤	٤١ر٠	٥ر٠	٣٧ر٩	٢١ر٢	قطر
٢ر٩	٦٧ر٥	٣٦ر٧	١ر٤	٣٣ر٤	١٧ر٩	الامارات العربية المتحدة
٣ر٢	٥٨ر٨	٣١ر٧	١ر٦	٢٩ر٨	١٦ر٠	المملكة العربية السعودية

المصدر: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، الأمم المتحدة ، ١٩٨٥.

* النسبة التقريبية للمشاركة = عدد السكان في سن العمل والإنتاج (١٥ سنة فما فوق) كنسبة مئوية من إجمالي السكان.

** النسبة الصافية للمشاركة = عدد السكان العاملين فعلا ممن هم في سن العمل والإنتاج (١٥ سنة فما فوق) كنسبة مئوية من مجموع السكان من سنن ١٥ فما فوق.

وبتفحص نظام الرعاية الصحية يتضح أن الإنجازات المتحققة في هذا القطاع بالرغم من كونها كبيرة إلا أنها لم ترق إلى التوقعات المأمولة. فما يزال معدل وفيات الرضع عاليا كما أن متوسط العمر المتوقع للمولود منخفض بالمقارنة مع الدول المتقدمة. وهذين المعدلين أهمية خاصة من الناحية الصحية حيث يدلان على مدى العناية الصحية بالمواليد ومدى تعليم الأمهات ووعيهن الصحي ومدى توفر الخدمات الصحية الخاص بالأطفال وكذلك مستوى المعيشة الذي يسود المجتمع.

ويلاحظ المخططون في القطاع الصحي بان التحيز الحضري في نظام الرعاية الصحية ونقص الكوادر الصحية الوطنية وإدخال نظام التحويل الصحي مؤخرا وتدنى حصول سكان المدن على الرعاية الطبية اللازمة في الحالات الطارئة تقف خلف انخفاض مستوى الأداء الصحي.

المستوى المعيشي في المملكة العربية السعودية بالمقارنة مع البلدان الأخرى

ان الإنجازات السعودية في مجال النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة جديدة بالثناء والإعجاب ، لكن إذا ما عقدنا مقارنة لبعض مؤشرات التنمية الاجتماعية مع مثيلاتها في البلدان المتقدمة لوجدنا بأن المملكة ستواجه تحديات كبيرة في مجال تنمية الموارد البشرية (جدول رقم ٤٩).

تعبئة الموارد

تمثل الموارد المالية للمملكة العربية السعودية في العائد من قطاع النفط والقطاعات الإنتاجية غير النفطية. وبالرغم من تزايد مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الناتج الوطني الإجمالي من ٤١ بالمائة في عام ١٩٧٠ إلى ٧٠ بالمائة في عام

جدول رقم ٤٩

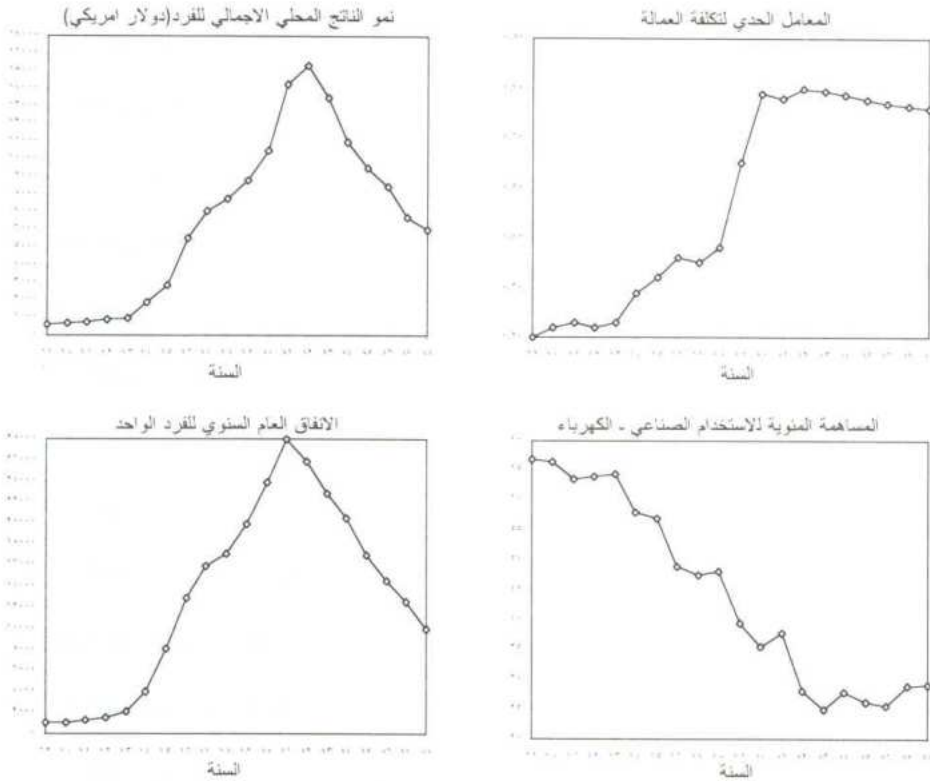
مقارنة مؤشرات التنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية لعام ١٩٨٩ مع مثيلاتها في الدول المتقدمة

الدول المتقدمة	المملكة العربية السعودية	مؤشرات التنمية الاجتماعية
٢٠.٥%	٤٥.٠%	(١) السكان في عمر الطفولة (اقل من ١٥ سنة)
١٣.٧	٤٢.٣	(٢) معدل المواليد (لكل ١٠٠٠ نسمة)
١.٨	٧.٢	(٣) معدل الخصوبة الكلي
٩.٦	٧١.٠	(٤) معدل وفيات الرضع
٧٦.٠	٦٣.٤	(٥) متوسط العمر المتوقع
٠.٥	٠.٩	(٦) معامل الإعاقة
١٧.٨٠	٦١٧.٠	(٧) الدخل الفردي (بالأسعار الحالية للدولار)
٥٣.٠	٦٨٨	(٨) السكان لكل طبيب
١.٠	٦٧٩	(٩) السكان لكل سرير
* ١٠.٢%	٧١.٠%	(١٠) نسبة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية (بنين)
* ١٠.٢%	٦٥.٠%	(١١) نسبة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية (بنات)
٩.٥%	٤٤.٠%	(١٢) نسبة الالتحاق بالمرحلة الثانوية
٩.٩%	٧٩.٠%	(١٣) نسبة الطلبة الذين يصلون الى الصف السادس

المصدر : World Bank, 1990

* بعض الدول التي يوجد بها تعليم اجباري قد تتعدى نسبة الالتحاق الإجمالية فيها ١٠٠% لان بعض التلاميذ قد يقل أو يزيد عمرهم عن سن القبول المدرسي المعمول به في الدولة.

١٩٩٠ ما يزال الاقتصاد السعودي يعتمد على النفط كمورد رئيسي للعوائد وماتزال قوة الاقتصاد الوطني تعتمد على الإنفاق العام من العوائد النفطية. ويستشف من الاتجاهات السابقة لبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية بان تراجع العوائد النفطية مع تزايد السكان أدى إلى تناقص مستوى الدخل الفردي ونصيب الفرد من الإنفاق العام (الشكل رقم ٥٨). وظهرت حالة من الركود في الاقتصاد السعودي منذ مطلع الثمانينيات الميلادية من القرن الحالي أثرت سلباً في المنجزات من المرافق والخدمات الصحية والتعليمية.



شكل رقم ٥٨ : الاتجاهات السابقة للمؤشرات الاقتصادية ، ١٩٦٩ - ١٩٨٨

المصدر : وزارة التخطيط ، ١٩٩١

مستويات المعيشة

يعتبر حجم الاستهلاك الأسرى من السلع والخدمات المقدمة من القطاعين العام والخاص أحد الانعكاسات الرئيسية لمستويات المعيشة. ويعتبر الدخل الفردي أفضل المؤشرات لقياس مستوى المعيشة. ولتكوين فكرة عن تأثير الزيادة السكانية في المستقبل على مستويات المعيشة لا بد من طرح التساؤل التالي:

ما هو معدل النمو الذي ينبغي أن يحققه الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة للحفاظ ، في الأقل ، على مستوى المعيشة الحالي ؟ .. وإعطاء جواب محدد على مثل هذا التساؤل ليس أمرا سهلا لكن يمكن تبيان حجم النمو المطلوب للدخل من خلال الجدول رقم ٥٠.

لقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ٣ر١ بالمائة (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٤) خلال السنوات العشرين الممتدة من ١٩٦٩-١٩٨٩ إلا أن متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي لم يتعد ٠ر٧٠ بالمائة سنويا بعد تراجع أسعار النفط العالمية أبان الفترة ١٩٨٣-١٩٨٩ (وزارة التخطيط ، ١٩٩١ ، ٢٢٥). ولكي يتسنى الحفاظ على مستوى المعيشة الحالي حتى عام ٢٠٢٠ فلا بد للناتج المحلي الإجمالي أن ينمو بمعدل ٥٣٥ بالمائة سنويا مما يعتبر تحديا كبيرا مقارنة بمعدلات النمو السابقة التي حققتها المملكة. فإذا افترضنا استمرار نمو القطاع النفطي بنفس معدل نموه خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٩ وهو ٠ر٨٨ بالمائة سنويا يتوجب عندئذ على القطاعات الإنتاجية غير النفطية أن تنمو بمعدل ٨٧ بالمائة سنويا خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة مقارنة بمعدل نموها البالغ ٠ر٣٩ بالمائة خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٩. وإذا ما رغبت الحكومة في الحفاظ على مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي عند ٤٠ بالمائة فعلى القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية أن تحقق معدلات نمو سنوية بواقع ٥٣ بالمائة و ٨٧ بالمائة على التوالي للحفاظ على مستوى المعيشة الحالي. ويعتبر هذا تحديا كبيرا يحتاج مواجهته ، برغم صعوبة تحقيقه ، إلى إعادة هيكلة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية. مثال ذلك التغيير في

هيكل الإنفاق العام على مشروعات التعليم والصحة مقارنة بنسبة الإنفاق على الرواتب والمصروفات العامة من مخصصات الميزانية لكل قطاع (الجدول رقم ٥١). إذ يتضح من بيانات الجدول انخفاض نسبة الإنفاق على مشروعات بناء مدارس البنين من ٥٦ر٨ بالمائة من إجمالي ميزانية تعليم البنين في عام ١٩٧٨ إلى مايقرب من ٤ر٨ بالمائة في عام ١٩٩٢. أما بالنسبة لمشروعات وزارة الصحة فقد انخفضت نسبة الإنفاق على مشروعاتها من ٥٨ر٤ بالمائة في عام ١٩٧٨ إلى ٧ر٩ بالمائة في عام ١٩٩٢. وبهدف توفير الخدمات اللازمة لمواجهة احتياجات الزيادة السكانية المتوقعة لابد من تخصيص موارد إضافية في الميزانيات القطاعية.

جدول رقم ٥٠

حجم النمو المطلوب للدخل الوطني

المؤشرات الاقتصادية	
٣٨٥٠٢ بليون	حجم الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٩ بالريال)
%٤٠٢	- مساهمة القطاع النفطي
%٥٩٢	- مساهمة القطاع غير النفطي
	حجم النمو المطلوب للناتج المحلي الإجمالي حتى ٢٠٢٠ للحفاظ على المستوى الحالي للمعيشة *
١٠٢٤ر٤ بليون	معدل النمو السنوي المطلوب لتحقيقه للناتج المحلي الإجمالي
%٥٣٥	معدل النمو السنوي المطلوب تحقيقه في القطاعات غير النفطية في حال استمرار نمو القطاع النفطي بنفس معدل النمو للفترة ١٩٨٣-١٩٨٩
%٨٧	

المصدر: وزارة التخطيط، ١٩٩١: ١١

* الافتراضات تشمل:

أ- تقدير إجمالي للسكان قوامه ٣٨ر٩ مليون نسمة بعد ٢٥ سنة.

ب- تقدير السكان في عام ١٩٨٩ بلغ ١٤ر٦٢ مليون نسمة.

وتمثل عوامل الإنتاج في المملكة رافداً آخر يسهم في تكوين المورد الوطني ، وفي حين لا يشكل توافر الأراضي ورأس المال عقبات في الوقت الحاضر إلا أن التخطيط المدروس لاستغلالهما يواجه صعوبات ومشاكل على المدى الطويل أهمها التنمية المتناثرة وغير المنظمة للأراضي الحضرية مما يحتاج لاستراتيجية وتخطيط شامل لإدارة الأراضي الحضرية.

جدول رقم ٥١

الاعتمادات المالية للتعليم والصحة بملايين الريالات

وزارة الصحة		وزارة المعارف تعليم البنين		القطاع السنة
مشروعات	مرتبات ومصروفات أخرى	مشروعات	مرتبات ومصروفات أخرى	
١٣٣٦ %٨	١٥٣٣٨ %٩٠٧	٣٣٣٦ %٨٦	٣٢٥ %٨٣٣٥	١٩٧٠
٨٤٣٢ %١٤٣٥	٤٨٦٣٤ %٨٣٣٥	٣٦٠٣٣ %٢٧١	٨٨٨٦٦ %٦٦٩	١٩٧٥
١٧٣٦٨ %٥٨٤	١١٨٤٧٧ %٣٩٨	٥٢٧٠٣ %٥٦٨	٣٥٦٦ %٣٨٥	١٩٧٨
٢٧٩٣ %٤٠٩	٤٠٣٨ %٥٩١	٢٤٧٨ %٢٥٣٢	٧٣٠٣٧ %٧٤١	١٩٨٣
٢٢٢٠١ %٢٤٨	٥٦١٦ %٦٢٧	١٦٦٧١ %١٦	٨٦٩٢٣ %٨٣٣٤	١٩٨٨
٦٥٩ %٧٩	٦٢٥١ %٧٥١	٥١٦ %٤٨	١٠٠٨٩ %٩٤٨	١٩٩٢

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة ، ١٩٩٢ (بيانات وزارة المعارف ووزارة الصحة).

* النسب المئوية من إجمالي الاعتمادات السنوية لكل وزارة.

كذلك انخفض معدل النمو السنوي في الاستثمار المحلي الإجمالي برغم تحسنه في أواخر الثمانينيات الميلادية من القرن الحالي (الجدول رقم ٥٢). ومن أهم الأسباب وراء انخفاض معدل الاستهلاك والاستثمار المحلي هو اعتمادهما على الإنفاق العام الذي أخذ يتراجع منذ الثمانينيات الميلادية من القرن الحالي.

جدول رقم ٥٢

النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الاستهلاك المحلي الخاص	الاستهلاك المحلي العام	الاستثمار المحلي
١٩٧٥-٧٠	%٥١٫٦	%٢٥٫٢	%٣٦٫٠	%٣٦٫٨
١٩٨٠-٧٥	%٢٢٫٥	%٤١٫٥	%٣٧٫٣	%٣٤٫٠
١٩٨٥-٨٠	%٤٫١	%٩٫١	%٨٫١	%٣٫٨
١٩٨٨-٨٥	%٤٫٧	%٧٫٢	%٧٫٨	%٣٫٥

المصدر: World Bank, 1991

العمالة السعودية

ترتبط استراتيجية الإنتاج ارتباطاً وثيقاً بمجال العمل إذ برغم تحسن إنتاجية العمالة السعودية خلال العقدین الأخيرین فما يزال عليها أن تقطع شوطاً طويلاً للمنافسة أو تحقيق الاكتفاء الذاتي. وتشير الخطة الخمسية الخامسة إلى أن من ضمن مخرجات نظم التعليم والتدريب المحسوبة عليها سلباً ما يتمثل في ظاهرة الرسوب والتسرب التي تعتبر من السمات الملاحظة في نظم التعليم والتدريب. فحسب تقديرات الخطة هناك ما يقرب من ٥٠ بالمائة من المتحقيين بسوق العمل لأول مرة ممن لا تزيد مؤهلاتهم عن المستوى الابتدائي (وزارة التخطيط ١٩٩٠). وتعكس البيانات الخاصة

بأنخفاض نسبة العمالة السعودية في مؤسسات القطاع الخاص (الجدول رقم ٥٣) على انخفاض مستوى المهارات السعودية. ويتطلب رفع هذه النسبة إعطاء أولوية قصوى لتحسين وتعزيز كفاءة القوى البشرية السعودية .

جدول رقم ٥٣

العمالة السعودية بمؤسسات القطاع الخاص

السنة	إجمالي العمالة	العمالة السعودية	نسبة العمالة السعودية
١٩٧٧	١٦٦١٩٠٠٠	٢٨٤٩٠٠٠	١٧,٥٪
١٩٨٨	١٥٤١٩٠٠٠	٢٨٩٠٠٠	١٨,٨٪
١٩٨٩	١٨٦٤٩٠٠٠	٣٢٨٩٠٠٠	١٧,٦٪
١٩٩٠	١٩٠٥٩٠٠٠	٢٣٩٩٠٠٠	١٧,٨٪

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة ، ١٩٩٢.

كذلك انخفض عدد الخريجين السعوديين الذكور من معاهد التعليم العالي في أواخر الثمانينيات الميلادية ، حيث وصلت النسبة إلى ٣١٪ بالمقارنة مع الفترة الممتدة من ١٩٧٠-١٩٨٥ التي شهدت نموا ملحوظا في أعداد الخريجين من السعوديين الذكور حيث بلغت ٢٣٪ (بيانات وزارة التخطيط ١٩٩١). ويجدر التنويه بأن نسب التحاق وتخرج الاناث كانت افضل بكثير عن مثيلاتها للذكور مما يستدعي ضرورة صياغة استراتيجية مناسبة لرفع مساهمة الخريجات السعوديات في القوى العاملة المنتجة في المستقبل.

من المعروف أن إنتاجية العماله والاقتصاد بوجه عام يتأثران بحجم الاستثمارات الموظفة في القطاعات المنتجة ، إلا أن البيانات المتاحة تشير الى أن غالبية التنوع الاقتصادي قد حدث في قطاعي الحكومة والخدمات. ومنذ عام ١٩٨٠ لم يطرأ أي تحسين على معامل الاستثمار لرأس المال للعامل الواحد الذي يعتبر مؤشرا على العلاقة

ما بين كثافة رأس المال وإنتاجية العمالة (وزارة التخطيط ١٩٩١ : ٥٩). كذلك هبط حجم استهلاك الكهرباء بقطاع الصناعة الذي يعد هو الآخر أحد المتغيرات لقياس مدى التطور التقني الصناعي ، مما يستوجب تنسيق الجهود لإعادة تشكيل القاعدة الإنتاجية للموارد البشرية السعودية عبر تحديث برامج نظم التعليم ، وإعادة هيكلة الاستثمار ، والتأكيد على إدراك أهمية العمل ، وتوفير الظروف المشجعة والملائمة له ، مما يعتبر تحدياً ثقافياً لتعلق ذلك بقيم ومواقف أفراد المجتمع.

احتياجات السكان وتحديات التنمية المكانية في المستقبل

ان إجمالي سكان المملكة العربية السعودية الذي قدر بحوالي ٥٩ مليون نسمة في عام ١٩٧٤ قد يصل إلى ٣٩ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠ مما يضع المملكة في مصاف الدول الأسرع نمواً في العالم. وتشير بيانات إحصاء للسكان في عام ١٩٩٢ أن عدد السكان السعوديين قد بلغ ١٢٣ مليون (٧٢٧ بالمائة من إجمالي السكان) وان معدل النمو السكاني قد بلغ ٤٫٢ بالمائة سنوياً خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٢. وإذا ما استمر التزايد السكاني بهذا المعدل فلا بد من الاستعداد لمواجهة التحديات الإنمائية وتأمين الاحتياجات من الخدمات والمرافق بمعدلات تفوق معدلات إنجاز هذه الخدمات والمرافق في الفترات السابقة وتفعيل قدرات ومهارات وطاقات الأفراد عن طريق زيادة الاستثمار البشري من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم وتدريب الكوادر المهنية القادرة على الاستيعاب والابتكار التقني.

لقد قيل الكثير عن نموذج التنمية السعودية ، لكن بالرغم مما يتمتع به المواطن السعودي اليوم من مستوى معيشي طيب فما تزال الحاجة قائمة استشرافية تجاه مستقبل المجتمع السعودي. وتتمثل أبرز التساؤلات التي تواجه صانعي القرار والمخططين في المملكة في النقاط التالية:

- هل بإمكان المجتمع السعودي رفع مستوى معيشته وجعل السنوات الخمس والعشرين القادمة أفضل من العقدين السابقين ؟

- وهل بإمكان المجتمع السعودي استغلال طاقاته الكامنة لتعمل بكل فاعليتها وتحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية بما يضمن تجدها وتواصلها ؟
- باختصار ، هل يمكننا التصدي للتحديات المستقبلية المحتملة للمجتمع السعودي والإفادة من الفرص الإنمائية واستغلال الطاقات الكامنة بكل فاعليتها على مدى الخمس والعشرين سنة القادمة ؟

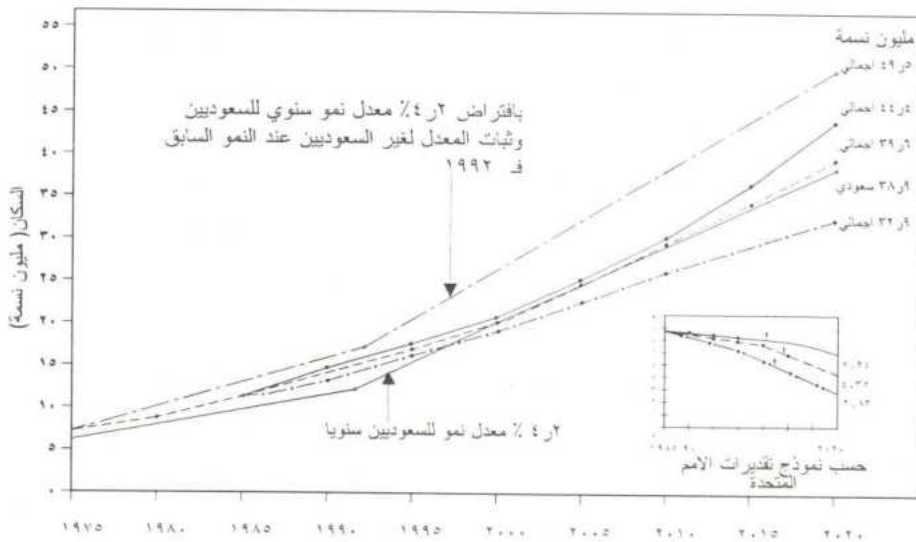
وللإجابة على مثل هذه التساؤلات يفترض في صانع القرار التنموي إدراك الدور الاستراتيجي للسكان وتأثيره على احتياجات المجتمع ليتسنى إعداد الأطر المؤسسية التي ترقى لتطلعات وأمني المجتمع وتسعى لتحقيقها.

الافتراضات السكانية للسعوديين لعام ٢٠٢٠

ان تقديرات السكان لفترات طويلة لا يمكن أن تكون دقيقة خصوصا في مجتمع تتلاحق به المستجدات والمتغيرات كالمجتمع السعودي ، وإذا ما استندنا على طبيعة النمو السابق والخصائص الديموغرافية يمكن وضع بعض المتغيرات المقبولة لبيان حجم التطور حيث قمنا في الشكل رقم ٥٩ بالإشارة إلى تلك المتغيرات. فالافتراضات الخاصة بالزيادة السكانية المتوقعة حتى عام ٢٠٢٠ حسب دراسات الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ تستند إلى افتراضات بديلة (متغيرات) للتغير في المعدل الإجمالي للخصوبة إذ تتفاوت التوقعات الخاصة بحجم السكان السعوديين فيما بين ٤٩ر٥ مليون نسمة كتوقع عال على افتراض تناقص معدل الخصوبة من ٧ر٢ في عام ١٩٨٥ إلى ٥ر٩ بحلول عام ٢٠٢٠ و ٤٤ر٤ و ٤٣ر٣ بحلول عام ٢٠٢٠م و ٣٩ر٦ مليون نسمة كتوقع منخفض بافتراض تناقص معدل الخصوبة إلى ٢ر٨ في ٢٠٢٠ ، وفي حالة استخدام المعدل السنوي للنمو السكاني المحقق خلال الفترة ما بين التعداديين (١٩٧٤-١٩٩٢) فقد يصل إجمالي السكان السعوديين إلى ٤٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠. ومن المحتمل أن يسهم انخفاض وفيات الرضع من ٧١ بالألف في عام ١٩٨٩ إلى ٢٣ بالألف في عام ١٩٩٢ إلى زيادة عدد السكان (تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا لعام

١٩٩٣). ويمكن التوصل إلى تقدير أكثر قبولا لتوقعات السكان لعام ٢٠٢٠ فيما بين ٤٠ - ٤٥ مليون نسمة بافتراض حصول انخفاض كبير في معدل وفيات الرضع وتناقص طفيف في المعدل الإجمالي للخصوبة.

وبالرغم من تفاوت هذه التقديرات فإن التقدير المتوقع للسكان سوف يصل في أي الأحوال إلى ثلاثة أضعاف حجم السكان لعام ١٩٩٢ ، أي أن المملكة ستكون واحدة من الدول الأسرع نموا في العالم خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة ، مما سيكون له انعكاسات على معدلات التنمية المنشودة من حيث طبيعة وحجم الخدمات والمرافق المطلوبة لمواجهة احتياجات الزيادة السكانية المتوقعة. وسيكون التحدي ماثلا في ضرورة الاستمرار باستراتيجية تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية وتعزيز الطاقة الإنتاجية للمجتمع والعمل على تكامل السياسات العمرانية والاقتصادية بما يحقق تلك الأهداف.



شكل رقم ٥٩ : الافتراضات السكانية المتوقعة ، ١٩٩٢-٢٠٢٠

التركيب الديموغرافي للسكان السعوديين في المستقبل

- يتضح من التوقعات السكانية والتحليل العمري للسكان السعوديين في عام ٢٠٢٠ (الجدول رقم ٥٤) مايلي:
- من المتوقع أن يصل عدد السكان في الفئة العمرية (صفر-١٤) إلى ١٥٤ مليون نسمة تقريبا ، أي ٣٩٦ بالمائة من إجمالي السكان في عام ٢٠٢٠ ، منهم ٩٩ مليون طفل تقريبا في سن الالتحاق بمراحل التعليم الأساسي (٥-١٤ سنة).
 - أن الاحتياجات المستقبلية لرعاية صحة الطفل وسائر الخدمات الصحية للسكان ستفوق كثيرا ما هو متاح حاليا.
 - من المتوقع أن يصل إجمالي السكان في سن التعليم العالي على مختلف مستوياته (١٥-٢٤ سنة) إلى ٧٥ مليون نسمة تقريبا.
 - يتوقع أن يصل حجم قوة العمل المحلية في سوق العمل إلى ٢٠ مليون سعودي تقريبا بحلول عام ٢٠٢٠.
 - إذا ما استمرت مستويات الالتحاق والتخرج بالتعليم الجامعي كما هي عليه الآن فمن المتوقع تزايد نسبة الخريجات الإناث عن الذكور مما يتطلب هيكله استغلال مهارات وطاقت هذه الشريحة من المجتمع.
 - اذا ما استمر العمل بالاستراتيجيات التنموية الراهنة يتوقع أن يصبح إجمالي سكان الحضر ٣٤٢ مليون نسمة تقريبا بحلول عام ٢٠٢٠م (٨٨ بالمائة من إجمالي السكان) مما يشكل في حد ذاته تحديا لمواجهة الزيادة المتوقعة في الاحتياجات من المرافق والخدمات والضغوط التنموية الأخرى على المدن خصوصا الرئيسة كالرياض وجده والدمام.
 - يتوقع أن يصل عدد الذكور والإناث في سن الزواج (١٥-٣٤ سنة) إلى ٦٩ و ٦٧ مليون نسمة على التوالي مما سيفرض ضغوطا اجتماعية واقتصادية كبيرة على المجتمع إذا ما أخذنا في الاعتبار ظاهرة تدني نسبة الزواج عند المتعلمات حاليا.

جدول رقم ٥٤

التركيبة الديموغرافية للسكان السعوديين عام ٢٠٢٠ (بالآلاف)

فئات سكانية	ذكور	%	إناث	%	الإجمالي	%
رضع (٠-٤ سنوات)	٢٨١٦	١٤٫٠	٢٧٠٦	١٤٫٤	٥٥٢٢	١٤٫٢
في سن الدراسة (٥-١٤ سنة)	٥٠٤٨	٢٥٫١	٤٨٦٦	٢٥٫٩	٩٩١٤	٢٥٫٤
في سن العمل (١٥-٦٤ سنة)	١١٣٨٣	٥٦٫٦	١٠٦١٦	٥٦٫٥	٢١٩٩٩	٥٦٫٥
سن ٦٥ فما فوق	٨٦٤	٤٫٣	٦٠١	٣٫٢	١٤٦٥	٣٫٩
الإجمالي	٢٠١١١	١٠٠	١٨٧٨٩	١٠٠	٣٨٩٠٠	١٠٠

ملاحظات: (١) التوقعات لإجمالي السكان على أساس الافتراض الوارد في الشكل رقم ٥٩ حيث يفترض أن يبلغ صافي الهجرة صفراً (United Nations, 1988).

(٢) نسب العمر - الجنس وفق تقديرات البنك الدولي (Bulatao, Bos, Stephens, and Vu, 1991).

(٣) على أساس التقدير المنخفض الذي يمثل الحد الأدنى لكافة التقديرات.

الاحتياجات الأساسية المصاحبة للزيادة السكانية الخدمات الاجتماعية

تشير التقديرات الأولية للاحتياجات الأساسية من الخدمات الاجتماعية اللازم توفيرها للسكان السعوديين مع حلول عام ٢٠٢٠ إلى وجوب إعادة النظر في السياسة الحالية فيما يتعلق بتوزيع الموارد العامة والخاصة (الجدول ٥٥). فإذا طبقنا المعايير التخطيطية للخدمات التعليمية على الاحتياجات المستقبلية فإنه يلزم توفير ٢٢٥٠٠ مدرسة ابتدائية وحوالي ٦٠٠٠ مؤسسة للتعليم المتوسط والثانوي والعالي والفني. وإذا ما اعتمدنا على المؤشر الحالي (١٩٨٩) لعدد الطلبة في المدرسة الواحدة فسوف يتطلب الأمر بناء ٧١٤٥٠ مدرسة للتعليم الابتدائي والعالي لتلبية الاحتياجات التعليمية للزيادة السكانية ضمن فئة العمر (٥-٢٤) للسنوات الخمس والعشرين القادمة. ولتحقيق ذلك ربما نحتاج لبناء المدارس والمؤسسات التعليمية المطلوبة وفقاً للمعايير التخطيطية بمعدل ٥٣ بالمائة سنوياً وهو نفس معدل بناء المنشآت التعليمية أبان فترة الطفرة الاقتصادية (١٩٧٤-١٩٨٤) والذي بلغ ٥٢ بالمائة، إلا أنه يكاد يصل لضعف المعدل الفعلي لبناء المؤسسات التعليمية في فترة الركود والانكماش الاقتصادي من ١٩٨٤-١٩٨٩ والبالغ ٢٨ بالمائة سنوياً.

الاحتياجات السكنية

بذلت الحكومة السعودية جهوداً جبارة خلال العشرين عاماً الماضية لتوفير السكن اللائم للجميع ، وذلك من خلال صندوق التنمية العقارية. وقد تأسس الصندوق في عام ١٩٧٥ لتشجيع القطاع الخاص لبناء المساكن من خلال منح المواطنين السعوديين قروضا لبناء المساكن الخاصة أو قروض استثمار لبناء المجمعات السكنية. وقد بلغ إجمالي القروض المقدمة حتى عام ١٩٩٢/١٩٩١ حوالي ٤٨٧ر٤٨٣ قرضا بقيمة اجمالية مقدارها ١٠٠ بليون ريال سعودي (٢٦٧ بليون دولار أمريكي). وشكلت الوحدات السكنية التي تم توفيرها من خلال قروض صندوق التنمية العقارية ما نسبته ١٨ بالمائة من جملة الوحدات السكنية بالمملكة لعام ١٩٩٢ وفقا لتقديرات التعداد العام للسكان والمساكن البالغة ٢ر٨ مليون وحدة سكنية في عام ١٩٩٢.

جدول رقم ٥٥

الاحتياجات الإضافية من الخدمات الاجتماعية حتى عام ٢٠٢٠

الاحتياج المستقبلي الاضافي *	عدد الخدمات القائمة		الخدمة
	اجمالي المساحة المطورة بالهكتار	عدد الخدمات المطلوبة	
٥٤٠٠	٤٥٠٠	٩٠/٨٩	مراكز رعاية صحية أولية
٥٤٠٠	٣٦٠	٣٠٣٣	مستشفيات
-	٢١٦٠٠٠	٢٥٤	أسرة مستشفيات
١٩١٢٥	٢٢٥٠	٣٩٥٠٠	مدارس ابتدائية
٦٤٠٠	٤٥٠٠	١١٧٢٦٨	مدارس ثانوية
٥٧٥	٦٧٥	٤١	مدارس فنية
٣٨٨٨	-	المعلومة غير متوفرة	متنزهات

ملاحظات : * على ضوء المعايير التخطيطية لوكالة تخطيط المدن ، ١٩٩٠.

** التقدير يشمل مؤسسات التعليم العالي.

لمواجهة احتياجات الزيادة المتوقعة في عدد السكان حتى عام ٢٠٢٠ لابد من توفير مايقرب من ٤٥ مليون وحدة سكنية (جدول رقم ٥٦)، وإذا ما استخدم لتمويل هذه الوحدات السكنية صندوق التنمية العقارية فسيطلب ذلك مبالغ هائلة قد تبلغ حوالي ٩٨٢ بليون ريال سعودي. ولضخامة المبالغ المطلوبة فإن الأمر يحتاج لتفكير جدي في تشجيع مشاركة القطاع الخاص في توفير الوحدات المطلوبة لمواجهة الزيادة السكانية المتوقعة ، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الانخفاض الواضح في نشاط الصندوق ، إذ بلغ عدد القروض التي منحها خلال فترة الست سنوات من ١٩٨٦-١٩٩٢ ٧٧٣ ٩٣ قرضا مقارنة بـ ٢٠١٨٩١ قرضا منحت خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ (تقرير صندوق التنمية العقاري لعام ١٩٩٢).

جدول رقم ٥٦

المتطلبات المستقبلية من الوحدات والأراضي السكنية حتى عام ٢٠٢٠

الوحدات السكنية المطلوبة	٤٥ مليون وحدة سكنية
قروض صندوق التنمية العقارية المطلوبة (على اعتبار متوسط القرض الواحد ٣٦٨٠٠٠ ريال)	٩٨٢ بليون ريال سعودي
المساحة السكنية المطلوب مدها بالمرافق وفقا لمعدل كثافة سكانية تصل إلى ٥٠ فرد للهكتار.	٤٥٠٠ كيلومتر مربع
المساحة السكنية المطلوب مدها بالمرافق وفقا لمعدلات الكثافة السكانية السائدة حاليا في مدينة الرياض.	١٢٨٥٨ كيلومتر مربع

وبالإضافة إلى الموارد المالية اللازمة مباشرة لبناء المساكن ستواجه المملكة تحديا آخر يرتبط بتوفير السكن اللائم. ويتمثل هذا التحدي في مد شبكات التجهيزات والبنية الأساسية والمرافق العامة إلى مساحات سكنية جديدة. فإذا ما استمر النمو العمراني وفقا للأنماط الحالية التي تتسم بكثافات سكانية منخفضة ومساحات كبيرة

للوحدات السكنية الفردية فسوف يلزم مد مشروعات التجهيزات والمرافق العامة على مساحات سكنية جديدة تعادل سبعة أمثال المساحة الحالية لمدينة الرياض ، مما يدعو لتبني سياسات خاصة بتشجيع مشاركة القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الإسكان وإعادة النظر في استراتيجيات التنمية العمرانية بما يمكن من مواجهة تحديات مستقبل قطاع الإسكان والتشييد.

الخلاصة

يشير التحليل السابق لاحتياجات المملكة المستقبلية وجهودها في تحقيق مستويات معيشية طيبة لمواطنيها عددا من التساؤلات العامة حول بعض القضايا الاستراتيجية ، ومنها مثلا: هل سيكون النمو المستقبلي في الناتج القومي الإجمالي وكذا الإنفاق العام والاستثمار الخاص وإنتاجية العمالة المحلية كافيا لتلبية الاحتياجات المطلوبة للزيادة السكانية ؟ وهل نعيش الآن بوادر أزمة تحضر ؟.. أم أن هذه التحديات عابرة سيتم التكيف معها تلقائيا خلال مسيرة التنمية السعودية ؟. ان السياسات والبرامج الحالية بالرغم من قدرتها على دعم ومساندة استراتيجيات التنمية المستقبلية الا أنها لاتبدو كافية لمواجهة هذا التحدي ، لذا فلا بد أن يكون هناك وعي شمولي بأهمية الخدمات المطلوبة للمستقبل ، وكذلك المساهمة الجدية في توفيرها بتعزيز الطاقات والقدرات الإنتاجية للسكان وتحسين نوعية الحياة.

كما أن علينا أن ندرك أهمية الضغوط التنموية الناجمة عن تزايد السكان وأن نتخذ مايلزم من الإجراءات والاحتياطات لمواجهة احتياجات السكان من المرافق والخدمات. فالتنمية المستقبلية ينبغي أن تركز على استراتيجية تنمية مستدامة مدعمة ذاتيا من خلال موازنة الأهداف بعيدة المدى المتمثلة في الكفاءة في استغلال الموارد لتعزيز النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الفرص الإثائية بين الأفراد والمناطق ، والحفاظة على البيئة ، وتبني منطلق تنموي متكامل فيه الأبعاد المكانية والقطاعية للتنمية الوطنية ضمن إطار مؤسسي منسق يمكن أن يشكل أساسا لاستراتيجية عمرانية وطنية. فعلى ضوء سياسة تنمية عمرانية شاملة مستندة إلى استراتيجية تنمية مستدامة يمكن لتفاعل

عمليات العرض والطلب الخاصة بالموارد الوطنية أن يشكل أساسا لتحديد كيفية تأهيل القوى العاملة الوطنية والموازنة بين طلب وعرض الأراضي الحضرية وتوفير المرافق الأساسية والخدمات العامة بصورة أكثر كفاءة ، وتدعيم الروابط الوظيفية والانتاجية بين المدن ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة.

من بين الأهداف الرئيسة لاستراتيجية التنمية العمرانية الوطنية بالمملكة العمل على زيادة كفاءة أداء المناطق الحضرية عن طريق الإفادة المثلى من المرافق والتجهيزات العمرانية القائمة وتخفيض التكلفة الاجتماعية للإنتاج ، وتفعيل مشاركة القطاع الخاص في توفير وصيانة شبكات البنية الأساسية. فإذا ما أدركنا أهمية تشجيع ومضاعفة دور القطاع الخاص في توفير المرافق والخدمات المطلوبة لمواجهة احتياجات زيادة السكان المتوقعة حتي عام ٢٠٢٠ ينبغي علينا الإجابة على بعض الأسئلة التي تطرح نفسها والتي تمثل تحديات مستقبلية تحتاج لمزيد من التفكير الواعي والجدوي. منها على سبيل المثال: هل ينبغي أن تستمر الحكومة المركزية في تمويل مشروعات المرافق والخدمات في المدن أم يترك قرار الاستثمار فيها للإدارة المحلية ؟ وما مستوى الاستقلال المالي المطلوب للإدارات المحلية في حال ايكال قرارات لها ؟.. أم يدعى القطاع الخاص للمشاركة في تمويل هذه المرافق والخدمات ، وماهي طبيعة الإجراءات الواجب اتخاذها لتشجيع دور القطاع الخاص للدخول في هذه الاستثمارات ؟... هذه هي القضايا الرئيسة التي يجب تناولها بالبحث والتمحيص ووضع السياسات للتعامل معها مستقبلا.

المراجع العربية

- جارالله ، و حمود ، التصنيف الكمي لبعض المدن السعودية ، بحث مقدم (بالعربية) للمنتدى الجغرافي الرابع الذي عقد بمكة المكرمة ، ٢٤-٢٦/١٢/١٩٩١ .
- جريل ، العمران في شبه الجزيرة العربية ، نقله الى العربية خالد العنقري ، قسم الجغرافيا ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٨ .
- الخليفة ، عبدالله ، أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية في التوزيع السكاني بمدينة الرياض ، مركز أبحاث مكافحة الجريمة ، وزارة الداخلية ، (الرياض ، ١٩٩١) .
- داغستاني ، تخطيط وتطوير مدينة الرياض ، وزارة الاعلام ، (الرياض ، ١٩٨٥) .
- الرئاسة العامة لتعليم البنات ، الكتب الاحصائية السنوية ، الرياض (تواريخ متنوعة) .
- الزركلي ، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز ، المجلد ٢ ، ٦٩٤-٦٩٥ .
- الصندوق السعودي للتنمية الصناعية ، عادات الاتفاقيات والشراء في المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- الصندوق السعودي للتنمية العقارية ، التقرير السنوي (١٩٨٧-١٩٨٨) ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، (الرياض ، ١٩٨٨) .
- الصندوق السعودي للتنمية العقارية ، التقرير السنوي (١٩٨٨-١٩٨٩) ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، (الرياض ، ١٩٨٩) .
- الصندوق السعودي للتنمية العقارية ، التقرير السنوي (١٩٩١-١٩٩٢) ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، (الرياض ، ١٩٩٢) .
- الطويس ، صالح ، جغرافية منطقة الشعيب: مدينة حريملاء ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، (الرياض ، ١٩٧٩) .
- العبادي ، من مظاهر الحياة الاقتصادية في المدينة المنورة ، عالم الفكر ، ١٢٧-١٦٠ ، ١٩٨٠ .

عبدالباقي ، النمو العمراني في مدينة مكة المكرمة: المشاكل والحلول ، بحث مقدم الى المؤتمر الثامن لمنظمة المدن العربية المنعقد في الرياض ، المملكة العربية السعودية من ٢٢-٢٦ مارس ١٩٨٦ .

عيسى ، صلاح ، مدينة حريملاء: نشأتها ونموها العمراني ، امانة حريملاء: دراسة جغرافية وميدانية ، الجزء الثاني ، اعداد الرويحي ومحمود وعبدالحفيظ ومحسوب ، ٨-٦ ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، (الرياض ، ١٩٨٦).

قاضي ، عمر عبدالله ، وحموده ، ابراهيم ، تخطيط المدن في المملكة العربية السعودية ، الطبعة الاولى ، ١٩٨١ .

قزاز ، حسن ، الامن الذي نعيشه ، طبعة أولى مجلد ٢ ، مكتبة النصر ، (الرياض ، ١٩٦٨).

مصلحة الاحصاءات العامة ، التعداد العام للسكان بالمملكة العربية السعودية ، مطبعة الطريقي ، (الدمام ، ١٩٧٤).

مصلحة الاحصاءات العامة ، احصاءات الصناعة ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، (الرياض ، ١٩٩٢).

مصلحة الاحصاءات العامة ، تقديرات أولية لتعداد ١٩٩٢ ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، (الرياض ، ١٩٩٣).

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، التقرير الاحصائي السنوي ، ١٩٩١ ، (الرياض ، ١٩٩٢).

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، تقارير المسوحات السكنية واستعمالات الاراضي (الرياض ، ١٩٨٧).

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، دراسات السكان والنقل والاقتصاد واستعمالات الاراضي لمدينة الرياض ، المرحلة ٢-٤ ، الدراسات الاقتصادية ، المهمة ج ، مسح سوق الاراضي ، (الرياض ، ١٩٨٧).

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، دراسات السكان والنقل والاقتصاد واستعمالات الاراضي لمدينة الرياض ، (الرياض ، ١٩٨٧).

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، استراتيجية التنمية الحضرية لمدينة الرياض ، (الرياض ، ١٩٩٣).

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، دراسات السكان والنقل والاراضي والاقتصاد لمدينة الرياض ، مكتب الشترى للاستشارات الهندسية ، (الرياض ، ١٩٨٧).

- الهيئة الملكية للجبيل وينبع ، مدينة ينبع الصناعية: عرض عام ، (ينبع ، ١٩٨٦).
- الهيئة المركزية للتخطيط ، الخطة الخمسية الاولى للتنمية (١٩٧٥-١٩٧٠) المملكة العربية السعودية ، ١٩٧٠ .
- الهيئة الملكية للجبيل وينبع ، مدينة الجبيل: دليل الصناعات الخفيفة والمساندة ، (الجبيل ، ١٩٩٠).
- الهيئة الملكية للجبيل وينبع ، استعراض التنمية في الجبيل ، المجلد ٦ ، العدد ٢ ، ديسمبر ١٩٩١ ، الجبيل.
- الهيئة الملكية للجبيل وينبع ، استعراض التنمية في الجبيل ، المجلد ٧ ، العدد ١ ، يونيو ١٩٩٢ ، الجبيل.
- الهيئة الملكية للجبيل وينبع ، مدينة الجبيل الصناعية ، تقرير تقدم سير العمل رقم ١٦٦ (الجبيل ، ١٩٩٢).
- وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية (١٩٧٥-١٩٨٠) ، دار عكاظ ، (جده ، ١٩٧٥).
- وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثالثة للتنمية (١٩٨٠-١٩٨٥) ، مطبعة وزارة التخطيط ، (الرياض ، ١٩٨٠).
- وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الرابعة للتنمية (١٩٨٥-١٩٩٠) ، مطبعة وزارة التخطيط ، (الرياض ، ١٩٨٥).
- وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الخامسة للتنمية (١٩٩٠-١٩٩٥) ، مطبعة وزارة التخطيط ، (الرياض ، ١٩٩٠).
- وزارة التخطيط ، منجزات خطط التنمية الوطنية: ١٩٧٠-١٩٩٠ ، مطبعة وزارة التخطيط ، (الرياض ، ١٩٩١).
- وزارة الشؤون البلدية والقروية ، تعميم رقم ٣/٥٦٣ في ١٣٨٧/٢/٢٦ هـ ، المرسوم الملكي رقم ١١٠٠٣ في ١٣٨٦/٥/٨ هـ.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية ، ادارة النمو العمراني ، تقرير فني معد من قبل المستشار ماكنزي العالمي ، (الرياض ، ١٩٧٨).
- وزارة الشؤون البلدية والقروية ، اطلس المدن السعودية ، (الرياض ، ١٤٠٩).

- وزارة الشؤون البلدية والقروية ، المسح العمراني ، (الرياض ، ١٩٨٧).
- وزارة الشؤون البلدية والقروية ، دراسات النطاق العمراني للبلديات ، (الرياض ، ١٩٨٩).
- وزارة الصحة ، التقارير الصحية السنوية (أعوام مختلفة) ، الرياض.
- وزارة الصناعة والكهرباء ، التقدم والالجازات ، (الرياض ، ١٩٨٥).
- وزارة الصناعة والكهرباء ، احصاءات الصناعة ، (الرياض ، ١٩٨٧).
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، الصندوق السعودي للتنمية ، التقرير السنوي لعام ١٩٠٤/١٩٠٥.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، المؤسسة السعودية للصناعات الاساسية: التقرير السنوي التاسع ، لعام ١٩٨٦/١٩٨٧ ، الرياض.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، الشركة السعودية للصناعات الاسياسية (سابق) : التقرير السنوي لعام ١٩٩١ ، (الرياض ، ١٩٩٢).
- وزارة المعارف ، نشرة التوثيق التربوي ، الاصدارات ٣١-٣٢ ، الرياض.
- وكالة وزارة الشؤون البلدية والقروية لتخطيط المدن ، استراتيجية الاستيطان الوطنية ، (الرياض ، ١٩٨٠).
- وكالة وزارة الشؤون البلدية والقروية لتخطيط المدن ، الاستراتيجية العمرانية الوطنية ، (الرياض ، ١٩٩٠).
- وكالة وزارة الشؤون البلدية والقروية لتخطيط المدن ، المعايير التخطيطية ، (الرياض ، ١٩٩٠).

المراجع الاجنبية

- AbdelRahman M, and Al-Muraikhi F, (1986), Industrial Location: Trend Analysis and Spatial Policy Implications, unpublished paper in *National Settlements Strategy*, MOMRA, Riyadh.
- Abdul Ghani, K M and El-Shabani, A O, (1989), A Profile of Transportation in Cities of Saudi Arabia, in Al-Ankary K M and El-Bushra S (eds.) *Urban and Rural Profiles in Saudi Arabia*, Gebruder Borntraeger, Berlin: ٤٢-٣١ .
- Abdulaal W A, (1985), *Land Problems and Land Policy in Madinah, Saudi Arabia*, MSc Thesis, Department of Town Planning, University of Wales, Cardiff.
- Abdulaal W A, (1987), The Land Market in Madinah: A Behavioural Analysis, *Habitat International*, vol. 11, no. 1: 133-145.
- Abu-Lughod J, (1969), Testing the Theory of Social Area Analysis: The Ecology of Cairo, Egypt, *ASR*, 34: 198-212.
- Abu-Lughod J, (1987), The Islamic City - Historic Myth, Islamic Essence, and Contemporary Relevance. *International Journal of Middle East Studies*: 155-176.
- Akbar J, (1988), *Crisis in the Built Environment: The Case of the Muslim City*, Concept Media, Singapore.
- Al-Abbadi A, (1981), *Nomadic Settlements in Saudi Arabia: Socio-Historical and Analytical Case Study*, (Ph.D. Dissertation), Michigan State University, East Lansing.
- Al-Ankary K M, (1977), *Geographical Evolution of the Urban Structure of Mecca, Saudi Arabia*, (Master thesis), University of Oregon.
- Al-Ankary K M, (1983), *A Comparative Factorial Ecology*, Aja Press, Riyadh.
- Al-Ankary K M, (1987), Spatial Distribution Pattern of Settlements in Najd Area, in *Saudi Cities: Distribution and Morphology*, Published by University Libraries, King Saud University, Riyadh: 92-105.
- Al-Ankary K M and El-Bushra S, (1989), Urban Growth and Urbanization in Saudi Arabia: 3-13 in Al- Ankary K M and El-Bushra S. (eds.) *Urban and Rural Profiles in Saudi Arabia*, Gebruder Borntraeger, Berlin.

- Al-Ankary K M and El-Bushra S, (1989), (eds.) *Urban and Rural Profiles in Saudi Arabia*, Gerbruder Borntraeger, Berlin.
- Al-Ansary T A R, (1983), *Qaryat al Fau: A Portrait of Pre-Islamic Civilization in Saudi Arabia*, King Saud University, Riyadh.
- Al-Dawi T, (1980), The Residential Ecology of Elobeid, In Valdo Pons (ed.) *Urbanization and Urban life in the Sudan*, Department of Sociology and Social Anthropology, University of Hull, Hull: 322-531.
- Al-Ghamdi A, (1981), *An Approach to Planning a Primary Health Care Delivery System in Jeddah, Saudi Arabia*, unpublished Ph.D. thesis, Michigan State University.
- Al-Hathloul S, (1981), *Traditions, Continuity and Change in the Physical Environment: the Arab-Muslim City*, unpublished Ph.D Dissertation, MIT, Cambridge, Mass.
- Al-Hathloul S and Rahman A, (1989a), Evolution of Urban and Regional Planning in Saudi Arabia, *Ekistics*, 312: 206-212.
- Al-Hathloul S and Rahman A, (1989b), New Towns Intown of Saudi Arabia: Their Typology and Role in the Transformation of Saudi Urbanscape, in Al-Ankary K M and El-Bushra S. (eds.) *Urban and Rural Profiles in Saudi Arabia*, Gebruder Borntraeger, Berlin: 91-105.
- Al-Hathloul S and AbdelRahman M, (1989), *Rationalizing Urban Growth: The Case of the Saudi Cities*, a paper presented at the 9th Conference for Arab Cities, Markash, Morocco.
- Al-Hathloul S and Edadan N, (1991), The Growth and Distribution of Urban Settlements in Saudi Arabia, *Geojournal*, 23.03:
- Al-Hathloul S and Edadan N, (1992a), Urban Primacy in Saudi Arabia. Ministry of Municipal and Rural Affairs. Kingdom of Saudi Arabia (Mimeo).
- Al-Hathloul S and Edadan N, (1992b), Housing Stock Management Issues in the Kingdom of Saudi Arabia, *Housing Studies*, Vol: 7, No.4.
- Al-Hathloul S and Edadan N, (1993), Evolution of Settlement Pattern in Saudi Arabia: A Historical Analysis, *Habitat International*, vol. 17.4:

- Al-Hussayan M, (1989), Urban Pattern in Riyadh City, In *Urban and Rural Profiles in Saudi Arabia*, (eds) Al-Ankary K M and El-Sayed El-Bushara Gebridem Borntraeger, Berlin: 127-142.
- Al-Kahtani M M S, (1988), *Regional Development Planning in Saudi Arabia: An Evaluation of Public Service Provision in Asir Region*, unpublished Ph.D. Thesis, Southampton University.
- Al-Khalifah A H M and Frisbie W P, (1989), The Interdependence of the Core and Periphery of the Saudi Arabian Communities--Test for the Ecological Expansion Theory, in Ankary K M and El-Bushra S (eds.) *Urban and Rural Profiles in Saudi Arabia*, Gebruder Borntraeger, Berlin: 15-22 .
- Al-Khalifah A H M, (1993), Spatial Population Distribution Policy in Saudi Arabia; *Population Spatial Distribution*; United Nations Economic and Social Commission for Western Asia: 137-164.
- Al Makky G M, (1990), The Regional Distribution of Saudi Arabia's Real Estate Development Fund Housing Loans: Measuring Inequality in Housing Distribution, *Geojournal*, Vol. 22.1:
- Al-Ribdi M S, (1990), *The Geography of Health Care in Saudi Arabia: Provision and Use of Primary Health Facilities in Al-Qassim Region*, unpublished Ph.D. Thesis, Southampton University.
- Al-Sheikh A A, (1977), *Residential Mobility in Riyadh: A Study in Intra-Urban Migrations*, University of Wisconsin (Ph.D. Thesis), Madison.
- Al-Sheikh A A, (1982), Riyadh City through the 19th century in the light of Preindustrial City Model, *College of Arts Journal*, vol: 9: 3-20.
- Al-Soliman T M, (1989), The Characteristics of Planned Communities and Their Impact on Urban Development and Residents Perceptions, in Al-Ankary K M and El-Bushra S (ed.) *Urban and Rural Profiles in Saudi Arabia*. Gebruder Borntraeger, Berlin: 45-76 .
- Al-Washmi A M, (no date), *Ar-Riyadh: City and Residents, How it was and How They Lived*, National Guard Printing Press, Riyadh.
- Alonso W, (1964), *Location and Land Use: Toward a General Theory of Land Rent*, Harvard University Press, Cambridge, Mass.

- Arab Urban Development Institute (AUDI), (1984), *The City of the Future*, Riyadh.
- Arriyadh Development Authority, (1987), *Residential and Land Use Survey Reports*, Riyadh.
- Arriyadh Development Authority, (1987), *Demographic, Transportation, Land Use and Economic Studies For the City of Riyadh, Stage 2.4, Economic studies, Task C, Conduct Land Market Survey, Technical Report*, Riyadh.
- Arriyadh Development Authority, (1987), *Demographic, Transportation, Land Use and Economic Studies For the City of Riyadh, Technical Report*, Riyadh.
- Arriyadh Development Authority, (1993), *An Urban Development Strategy for the City of Riyadh* (Arabic), Riyadh.
- Barth H K and Quiel F, (1986), Development and Changes in the Eastern Province Saudi Arabia, *Geojournal*, Vol. 13:3.
- Barth H K and Quiel F, (1987), Riyadh and its Development, *Geojournal*, vol.15.
- Beckmann M J, (1957), *On the Distribution of Rent and Residential Density in Cities*, Paper presented at the Inter-Departmental Seminar on Mathematical Applications in the Social Science, Yale University, Yale.
- Berry B, (1961), City Size Distribution, *Economic Development and Cultural Change*, vol. 9, no. 4: 573- 588.
- Berry B, (1967), *Geography of Market Centres and Retail Distribution*. Prentice-Hall, Englewood Cliffs, New Jersey.
- Berry B (ed.), (1972), *City Classification Handbook: Methods and Applications*, Wiley-Interscience, New York.
- Berry B and Horton F, (1970), *Geographic Perspectives on Urban Systems*, Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey: 106-149.
- Berry B and Kasarda J D, (1977), *Contemporary Urban Ecology*, Macmillan, New York.
- Bogue, Donald J, (1949), *The Structure of the Metropolitan Community: A Study of Dominance and Subdominance*, University of Michigan Press, Ann Arbor.

- Bose N K, (1965), Calcutta: A Premature Metropolis., *Scientific American* (3): 90-102.
- Bose N K, (1964), *Calcutta 1964: A Social Survey*, Lalvani Publishing House, Calcutta.
- Boulding K E, (1953), Toward a General Theory of Growth, *The Canadian Journal of Economics and Political Science*, vol. 19: 326-340.
- Brice W, (1979), The Classical Trade Routes of Arabia from the Evidence of Ptolomy in Abdelgadir M. Abdalla, Richard Mortel and Sami al Sakkar, *Studies in the History of Arabia*, Vol. II, King Saud University, Riyadh.
- Bryan Roberts, (1978), *Cities of Peasants: The Political Economy of Urbanization in the Third World*, Edward Arnol, London.
- Bryan Roberts, (1992), Private Communication with Parker Frisbie.
- Bulatao R A, Bos E, Stephens P W and Vu. My T (1991), *World Population Projections: Short and Long Term Estimates*, World Bank: 332-333.
- Bulatao, R E B, Stephens W P, and Myo T V, (1990), *World Population Projections, 1989-90 Edition*, Johns Hopkins University Press, Baltimore.
- Burgess E W, (1925), The Growth of The City: An Introduction to A research Project, in Park R.; E. Burgess; and R. McKenzie (eds.), *The City*, University of Chicago Press, Chicago: 47-62.
- Burgess E W (ed.), (1926), *The Urban Community*, University of Chicago Press, Chicago, Ill.
- Cadman D and Austin-Crowe L, (1978), *Property Development*, Spon, London.
- Central Statistical Organization, (1974), Saudi Arabia, *Population Census*, Al-Traiki Printing Press, Dammam.
- Central Department of Statistics, (1992), *Industrial Statistics*, Ministry of Finance and National Economy, Riyadh.
- Central Department of Statistics, (1993), *Preliminary Estimates of 1992 of National Population Census*, Ministry of Finance and National Economy, Riyadh.
- Central Planning Organization, (1970), *Development Plan (1970-1975)*, Saudi Arabia.

- Chatterjee A B, (1960), *Howrah: An Urban Study*, Ph.D Thesis, University of London, London.
- Cheshire P and Sheppard S, (1989), British Planning Policy and Access to Housing: Some Empirical Estimates, *Urban Studies* 26(5): 469-85.
- Christaller W, (1966), *Die Zentralen Orte in Suddeutschland*. Gustav Fischer, Jena. (Translated by D.W. Baskin in *Central Places in Southern Germany*, Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey).
- Clark J, (1971), *Population, Geography and the Developing Countries*, Pergamon Press, Oxford.
- Clemente, Frank and Sturgis R B, (1972), The Division of Labor in America: An Ecological Analysis, *Social Forces*, vol. 51, no. 2: 176-182.
- Cole D, (1987), Bedouin and Social Change in Saudi Arabia, in Hopkins, N and S Ibrahim (eds), *Arab Society: Social Science Perspectives*, The American University In Cairo Press, Cairo: 286-306.
- Daghistani A I, (1976), *Al-Taif City and Emirate, Al-Hijaz, Saudi Arabia: A Geographical study*, Ph.D Thesis, University of Durham, Durham.
- Daghistani A I and Ley C, (1981), Urban Planning and Development in Saudi Arabia, in *The Arab City: Its Character and Islamic Cultural Heritage*, Proceedings of the Symposium, Medina.
- Daghistani A I, (1985), *Ar-Riyadh Urban Development and Planning*, Ministry of Information, Riyadh.
- Daghistani A I, (1986), The Saudi System of Cities: The Need for Research, A Paper presented at the *Conference of Saudi Engineers*, University of Petroleum, Dhahran.
- Darin-Drabkin H, (1977), *Land Policy and Urban Growth*. Pergamon Press, New York.
- Davis Kingsley, (1975), Asia's Cities: Problems and Questions, *Population and Development Review*, vol. 1: 71-86.
- Davis Kingsley, (1969), *World Urbanization 1950-1970*, Greenwood Press, Westport, Connecticut.

- De-Leeuw F and Raymond S, (1977), Analyzing Housing Policies with the Urban Institute Housing Model, in Gregory Ingram (ed) *Residential Location and Urban Housing Markets*, Ballinger Publishing Company, Cambridge, Mass.
- Dequinn H F E, (1976), *The Challenge of Saudi Arabia*, Eurasia Press, Singapore.
- Deputy Ministry for Town Planning, MOMRA, (1980), *National Settlement Strategy*, Riyadh.
- Deputy Ministry for Town Planning, MOMRA, (1990), *National Spatial Strategy*, Riyadh.
- Deputy Ministry for Town Planning, MOMRA, (1990), *Planning Standards*, (Mimeo).
- Derwent D F, (1975), Growth Poles and Growth Centres in Regional Planning: A Review, in Friedman and Alanso W (eds.), *Regional Policy, Reading in Theory and Applications*. MIT Press, Cambridge: 547-548.
- Dogan, Mattei and John D Kasarda (1988a), *The Metropolis Era, Vol. I, A World of Giant Cities*, Sage, Newbury Park, California.
- Dogan, Mattei and John D Kasarda (1988b), *The Metropolis Era, Vol. II, Mega-Cities*, Sage, Newbury Park, California.
- Doxiadis Associates, (1968), *Riyadh Existing Conditions*, Ministry of Interior, Riyadh.
- Doxiadis Associates, (1974), *Northern Region: Urban and Regional Plan and Program for Improving Existing Conditions, Final (Revised) Report No. 1, Volume 1*, Prepared for the Deputy Ministry of the Interior for Municipal Affairs, Riyadh.
- Doxiadis Associates, (1974), *Central Region, Regional Urban Plan, Final Report*. Prepared for the Deputy Ministry of the Interior for Municipal Affairs, vol. 1, Riyadh: 322.
- Doxiadis Associates, (1974), *Northern Region, Major Plans: Arar: Existing Conditions, Final Report No. 5*, Deputy Ministry of Interior for Municipal Affairs, Riyadh.
- Eberstein, I W and Frisbie W P, (1982), Metropolitan Function and Interdependence in the U.S. Urban System, *Social Forces*, vol. 60, no. 3: 676-700.
- Eisentadt S N and Shachar A, (1987), *Society, Culture and Urbanization*, Sage Publications, Newbury Park: 206.

- El-Haj, Badr, (1989), *Images from the Past: Saudi Arabia*, Raid El-Rayyes Books, London.
- Fadaak, A Tarek, (1989), Urban Housing Policy in Saudi Arabia, in Al Ankary K M, and El Bushara S (ed), (1989), *Urban and Rural Profiles in Saudi Arabia*, Gebruder Borntraeger, Berlin.
- Fadan Y, (1983), *The Development of Contemporary Housing in Saudi Arabia (1950 - 1983): A Study in Cross-Cultural Influence Under Condit of Rapid Change*. Unpublished Ph.D. Dissertation, MIT, Cambridge: ١٨٦-١٨٧ .
- Ffrench G and A Hill, (1971), *Kuwait: Urban and Medical Ecology: A Geomedical study*, Springer Verlag, New York.
- Friedmann J and Sulivan F, (1978), Labor Absorption in the Urban Economy, in Friedmann J and Alanso W, (eds.), *Regional Policy Reading in Theory and Applications*, MIT Press: 497.
- Frisbie W P, (١٩٨٠), Theory and Research in Urban Ecology: Persistent Problems and Current Progress, in Hubert M. Blalock, Jr. (eds.), *Sociological Theory and Research: A Critical Approach*, Free Press, New York: 203-219.
- Frisbie W P and Kasarda J D, (1988), Spatial Processes, in Neil J. Smelser (ed.), *Handbook of Sociology*, Sage Publication, New York: 629-666.
- Frisbie W P and Al-Khalifah A H M, (1991), Rural-to-Urban Transition and the Division of Labor: Evidence from Saudi Arabia, *Rural Sociology*, vol. 56, no. 4: 646-659.
- GACDAR (The Group of Arab Consultants for Development and Reconstruction), (1980), *Madinah Master Plan, Technical Report No. 8*, Ministry of Municipal and Rural Affairs, Riyadh.
- G. Candelis - Metra International Consultant: (1976), *Draft Master Plan for Al Qatif*, DMTP, Riyadh.
- General Organization for Social Insurance, (1992), *Annual Statistical Report: 1991*, Riyadh.
- General Presidency for Girls' Education (various dates), *Statistical Yearbooks*, Riyadh.
- Geraldine R, (1938), Across Saudi Arabia, *The Geographic Magazine*:170.

- Gist N, (1955), The Ecology of Bangalore, India: An East-West Comparison, *Social Forces*: 35, 356-365.
- Gordon P, Richardson H W and Wang H L, (1986), The Distribution of Population and Employment in a Polycentric City: The Case of Los Angeles, *Environment and Planning*: 18, 161-173.
- Goodchild R and Munton R, (1985), *Development and the Landowner*, Allen and Unwin, London.
- Gottdiender M, (1985), *The Social Production of Urban Space*, The University of Texas Press, Austin.
- Grill N C, (1985), *Urbanization in the Arabian Peninsula*, University of Durham, Durham.
- Hack Gary, (1993), *Working Paper on National Planning Standards*, DMTP, Riyadh (Mimeo).
- Haig Robert, (1927), *Regional Survey of New York and Its Environs*. New York City Plan Commission, New York.
- Hakim B S, (1986), *Arabic-Islamic Cities: Building and Planning Principles*, Kegan Paul International, London.
- Harris C, (1943), A Functional Classification of Cities in the United States, *Geographical Review*, 33: 86-99.
- Harris C and Ullman E, (1945), The Nature of Cities, *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 242: 7-17.
- Harvey D, (1982), *The Limits to Capital*, Blackwells, Oxford.
- Harvey D, (1985), *The Urbanization of Capital*, Blackwells, Oxford.
- Hawley A H, (1950), *Human Ecology: A Theory of Community Structure*. New York: The Ronald Press Company, New York.
- Hawley A H, (1975), World Urbanization: Trends and Prospects, in Ronald Freedman (eds.) *Population: The Vital Revolution*, Anchor, Garden City, New York: 70-83.

- Hawley A H, (1968), Human Ecology, in David L Sills (ed.) *International Encyclopedia of the Social Sciences*, Crowell, Collier, and Macmillan, New York: 323-332 .
- Hawley A H, (1971), *Urban Society*, Wiley, New York.
- Hawley A H, (1981), *Urban Society*, 2nd ed., Wiley, New York.
- Hawley A H, (1986), *Human Ecology: A Theoretical Essay*, The University of Chicago Press, Chicago.
- Healey P, (1991), Models of the Development Process: A Review, *Journal of Property Research*, vol.8: 219-238.
- Healey P, (1992), An Institutional Model of the Development Process, *Journal of Property Research*.
- Helmut M, (1982), Saudi Arabia's ` Vital Link to the West: Some Political, Strategic and Tribal Aspects of the Trans-Arabian Pipeline in the Stage of Planning 1940-1950, *Middle Eastern Studies*, 18: 371.
- Herbert D T, (1977), *Urban Geography: A Social Perspective*, First Edition, David and Charles, London.
- High Commission for the Development of Riyadh (HCFDR), (1987), *Demographic, Transportation, Land Use and Economic Studies for the City of Riyadh*, Al-Shathry Consulting Engineers, Riyadh.
- Hirschman A O, (1970), *Inter-Regional and International Transmission of Economic Growth, Growing Points and Lagging Regions* in MaKee D, Dean R, Leahy W (eds.) *Regional Economics*, the Free Press, New York: 105-120.
- Hoselitz, B F, (1969), The City, the Factory, and Economic Growth, in William A. Faunce and William H. Form (eds.), *Comparative Perspectives on Industrial Society*, Little Brown, Boston: 72-90.
- Hossny A. Alrahman and Abdulaal W A, (1992), *The Analysis of the Framework of Planning Legislation in Saudi Arabia*, DMTP, Riyadh (Mimeo).
- Hoyt H, (1939), *Structure and Growth of Residential Neighborhoods in American Cities*, Federal Housing Administration, Washington D.C..

- Hugh R, (1979), *An Urban Profile of the Middle East*, Croom Helm, London.
- Hunter A, (1971), The Ecology of Chicago: Persistence and Change, 1930-1960, *American Journal of Sociology*, vol. 77, no. 3: 425-444.
- Hurd R, (1903), *Principles of City Land Values*. The Record and Guide, New York.
- Ilam M H, (1979), *Aspects of The Urban Geography of Makkah and Almadinah*, Saudi Arabia, Ph.D Thesis, University of Durham, Durahm.
- Ingram G and Carroll A, (1981), The Spatial Structure of Latin American Cities. *Journal of Urban Economics*, 9, no. 2: 257-273.
- Jones V and Forstall R, (1963), Economic and Social Classification of Metropolitan Areas, The Municipal Yearbook, International City Managers Association, Chicago: 31-44.
- Junaidib A S, (1994), *Dwellings and Dwellers of a Contemporary Madinah*. Ongoing Ph.D. Dissertation, University of Strathclide, U.K.
- Kasarda J D, (1972a), The Impact of Suburban Population Growth on Central City Service Functions, *American Journal of Sociology*, Vol. 77, no. 1124-1133.
- Kasarda J D, (1972b), The Theory of Ecological Expansion: An Empirical Test, *Social Forces*, vol. 51, no.2: 165-175.
- Kenzo Tange, (1978), Southern Region Project Study: Physical Plan Report, Ministry of Municipal and Rural Affairs, Riyadh.
- Keyfitze N, (1961), The Ecology of Indonesian Cities, *The American Journal of Sociology*, 66, (January, 1961), 348-354. Cited In A. Alsheikh, (1977), *Residential Mobility in Riyadh: A Study in Intra-Urban Migration*. A Ph.D. Dissertation, Univ. of Wisconsin-Madison, (unpublished): 6.
- Keyfitz N, (1965), Political-Economic Aspects of Urbanization in South and South east Asia, in Philip M. Hauser and Leo F. Schnore (eds.) *The Study of Urbanization*, Wiley & Sons, New York: 265-309.
- Keyfitz N and Wilhelm F, (1990), *World Population Growth and Aging: Demographic Trends in the Late Twentieth Century*, University of Chicago Press, Chicago.

- Kohl J G, (1841), *Derverkehr und die Anseidlung der Menschen in ihrer Abhängigkeit Van der Gestaltung der Erdoberfläche*, Leipzig, Arnoldische Buchhandlung.
- Lenski G and Lenski J, (1987), *Human Societies*, 5th ed., McGraw-Hill, New York.
- Levitas M, (1990), Homeless in America, *The Sunday Times Magazine*, 10 June: 45.
- Lineberry R J, (1980), Public Services and Economic Development, in Arnold, V.L. (ed.) *Alternatives to Confrontation, a National Policy towards Regional Change*, Lexington Books, Lexington: 365-381.
- Losch A, (1954), *The Economics of Location*, Yale University Press, New Haven.
- Makki M, (1987), Patterns of City Size Distribution In Saudi Arabia: A Rank-Size Study, in *Saudi Cities: Distribution and Morphology*, Published by University Libraries, King Saud University, Riyadh: 67-91.
- Makky G, (1986), The Booming Growth of The City of Riyadh and its Effect on the Housing Market *GeoJournal*, vol. 13, No.2: 133-141.
- Malik S, (1973), *Rural Migration and Urban Growth in Riyadh, Saudi Arabia*, (Ph.D. Thesis), University of Michigan, Ann Arbor.
- Manfeekhi M J, (1987), Statistical Data Base for Regional Planning and Suggested Procedure to Distribute Macro Plans among Different Regions of National Economy, a Paper Presented at the *Symposium on Regional and Rural Development in Saudi Arabia*, King Saud University, Riyadh.
- Massam B H and Askew I, (1984), A Theoretical Perspective on Rural Service Provision: A Systems Approach, in Lonsdale, R.E. and Enyedi, G. (eds.), *Rural Public Services: International Comparisons*, Westview Press, Boulder: 15-38.
- Mayo S, Malpezzi S and Gross D J, (1986), Shelter Strategies for the Urban Poor in Developing Countries, Paper presented for the *Annual Meeting of the American Real Estate and Urban Economics Association*, New York.
- McElrath D, (1968), Social Differentiation and Societal Scale: 39-51 in Scott Greer et al. (eds), *The new Urbanization*, St. Martin's Press, New York.
- McKenzie International, (1978), *Mastering Urban Growth; A Blueprint for Management*, MOMRA, Riyadh.

- McKenzie R, (1933), *The Metropolitan Community*, McGraw-Hill, New York.
- Mecci M, (1979), *An Analysis of the Effects of Modern Pilgrimage on the Urban Geography of Medina*, Ph.D. Thesis, University of Durham, Durham.
- Mera K and Shishido H, (1983), *The Pattern and Pace of Urbanization and Socio-economic Development: A Cross Sectional Analysis of Development Since 1960*, World Bank, (Mimeo).
- Meyer D R, (1986), The World System of Cities: Relations between International Financial Metropolises and South American Cities, *Social Forces*, Vol. 64, no.3: 553-581.
- Mills E and Tan J P, (1978), A Comparison of Urban Population Density Functions in Developing Countries. Paper presented to the *Annual Meeting of the American Economic Association*, Chicago, Ill.
- Ministry of Education, (1992), *Educational Documentation Bulletin*, Issues 31-32, Riyadh.
- Ministry of Finance and National Economy, (1986), *Saudi Industrial Development Fund 1904/1905 Annual Report*, Riyadh.
- Ministry of Finance and National Economy, (1987), *Saudi Basic Industrial Corporation: The Ninth Annual Report 1986-1987*, Riyadh.
- Ministry of Finance and National Economy, (1992), *Saudi Basic Industrial Corporation: Annual Report 1991*, Riyadh.
- Ministry of Health, (various years), *Annual Health Report*, Riyadh.
- Ministry of Industry and Electricity, (1985), *Industry and Electricity: Progress and Achievements*, Riyadh.
- Ministry of Industry and Electricity, (1987), *Industrial Statistics Report*, Riyadh.
- Ministry of Municipal and Rural Affairs, (1966), *Circular No. 563/3 dated 26/02/1387 H (1967) Royal Decree No. 11003, dated 08/05/1386 H*.
- Ministry of Municipal and Rural Affairs, (1978), *Mastering Urban Growth: A Blueprint for Management*, a report prepared by the McKenzie International Inc., Riyadh.

- Ministry of Municipal and Rural Affairs, (1987), *Urban Survey*, MOMRA, Riyadh.
- Ministry of Planning, (1975), *Second Development Plan 1975-1980*, Dar Okaz, Jeddah.
- Ministry of Planning, (1980), *Third Development Plan 1980-1985*, MOP Press, Riyadh.
- Ministry of Planning, (1985), *Fourth Development Plan 1985-1990*, MOP Press, Riyadh.
- Ministry of Planning, (1990), *The Fifth Development Plan, 1990-95*, MOP Press, Riyadh.
- Ministry of Planning, (1991), *Achievements of the Development Plans: 1970-1990*, MOP Press, Riyadh.
- Mohan R and Villamizar R, (1982), The Evolution of Land Values in the Context of Rapid Urban Growth: A Case Study of Bogota and Cali, Columbia, in Cullen Matthew and Sharon Woolery (eds.) *World Congress on Land Policy*. Lexington Books, Lexington, Mass.
- Monkkonen E, (1988), *America Becomes Urban: The Development of U.S. Cities and Towns, 1780-1980*, University of California Press, Berkeley: 90.
- Moser C A and Scott W, (1961), *British Towns*, Oliver and Boyd, London: 66-88.
- Mousalli M S, (1969), *Comprehensive Planning Organization: Coordination of Planning for Development in Saudi Arabia*, A Master Degree Dissertation, University of Washington: 38.
- Mueller-Ibold, Klaus, (1989), Planned Cities and Communities, in Al-Ankary K M and El-Bushra S (eds.) *Urban and Rural Profiles in Saudi Arabia*, Gebruder-Borntraeger, Berlin: 77-90.
- Noe S V, (1980), In Search of the Traditional Islamic City: An Analytical Proposal with Lahore as a case Example, *Ekistics*: 69-75.
- North Douglass C, (1989), Institutions and Economic Growth: A Historical Introduction, *World Development*, 17(9): 1319-32.
- Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), (1983), *Selected Documents of the International Petroleum Industry, Saudi Arabia Pre-1966*, William S. Hein & Co., Inc., New York: 55.

- Ozo A O, (1986), Residential Location and Intra-urban Mobility in a Developing Country by: Some Empirical Observations from Benin City, Nigeria, *Urban Studies* 23: 457-470.
- PADCO, Inc., (1981), *The National Urban Policy Study*, Egypt, Interim Action Report, Cairo.
- Palen J J, (1987), *The Urban World*, 3rd ed., McGraw-Hill, New York.
- Peterson G, (1980), Federal Tax Policy and the Shaping of Urban Development, in Arthur Solomon (ed.) *The prospective City*. MIT Press, Cambridge, Mass.: 399.
- Philby H St. J B, (1946), *A Pilgrim In Arabia*, Robert Hale Limited, London: 120.
- Philby H St. J B, (1959), Riyadh: Ancient and Modern, *The Middle East Journal*, 120.
- Pineda J F, (1981), *Residential Location Decisions of Multiple Worker House holds in Bogota, Columbia*, Ph.D Dissertation, University of California, Berkeley.
- Population Reference Bureau, (1980), *1980 World Population Data Sheet*, PRB, Washington, D.C..
- Population Reference Bureau, (1990), *1990 World Population Data Sheet*, PRB, Washington, D.C..
- Presley J R and Westaway A J, (1989), *A Guide to the Saudi Arabian Economy*, MacMillan, Basingstoke: 161-174.
- Rai J, (1989), A Strategy for Balanced Regional Development in Saudi Arabia: 23-30 in Al-Ankary K M and El-Bushra S. (eds.) *Urban and Rural Profiles in Saudi Arabia*, Gebruder Borntraeger, Berlin.
- Real Estate Development Fund, (1988), *Annual Report, 1987-1988*, Ministry of Finance and National Economy, Riyadh.
- Real Estate Development Fund, (1989), *Annual Report, 1988-89*, Ministry of Finance and National Economy, Riyadh.
- Real Estate Development Fund, (1992), Ministry of Finance and National Economy, *Annual Report (1991-1992)*, Riyadh.

- Renaud B, (1981), *National Urbanization Policy in Developing Countries*, a World Bank Publication, Oxford University Press: 98-101.
- Riaz H, (1969), The Nature of Islamic Urbanization - A Historical Perspective, *Islamic Culture*: 233.
- Ricardo D, (1819), *On the Principals of Political Economy and Taxation*. J. Milligan, Georgetown, Washington, D.C.
- Richardson H W, (1977), *City Size and National Spatial Strategies in Developing Countries*, World Bank staff working paper no. 252, World Bank, Washington: 11.
- Richardson H W, (1981), National Urban Development Strategies in Developing Countries, *Urban Studies*, 15: 35-49.
- Richardson H W, (1982), *Towards a National Urban Development Strategy for Thailand*, in Misra, R. p. ed., *Regional Development: Essays in Honour of Masahiko Honjo*, Maruzen Asia, Singapore: 139-160.
- Richardson, H W, (1983), The Scope and Limits of National Urban Policy, Editorial Note, *Regional Development Dialogue*, Vol. 4, No. 2, UNCRD, Nagoya.
- Richardson H W, (1986), The Costs of Urbanization: A Four Country Comparison, *Economic Development and Cultural Change*,
- Richardson H W, (1987), Whither National Urban Policy in Developing Countries, *Urban Studies*, 24, 227-244.
- Rondinelli D A, (1984), Small Towns in Developing Countries: Potential Centres of Growth, Transformation and Integration," in Kemmeier H D, Swan P J (eds.), *Equity with Growth Planning Perspectives for Small Towns in Developing Countries*, AIT, Bangkok: 10-48.
- Rowe P, (1989), Dual Aspects of Tradition in Saudi Arabian Urban Housing Development, in Setha Low and Erve Chambers, *Housing Culture and Design: A Comparative Perspective*, University of Pennsylvania Press, Philadelphia: 314.
- Royal Commission for Jubail and Yanbu, (1986) *Madinat Yanbu Sinaiyah: Overview*, Yanbu.

- Royal Commission for Jubail and Yanbu, (1990), *Madinat Al-Jubail: Support and Light Manufacturing Industries Directory*, Jubail.
- Royal Commission for Jubail and Yanbu, (1991), *Jubail Development Review, December 1991*, vol.6, no.2, Jubail.
- Royal Commission for Jubail and Yanbu, (1992), *Jubail Development Review, June 1992*, vol.7, no.1, Jubail.
- Royal Commission for Jubail and Yanbu, (1992), *Madinat Al-Jubail Al Sinaiyah, Progress Report 166*, Jubail.
- Sammam N H, (1982), *Saudi Arabia and the Role of the Emirates in Regional Development*, Unpublished Ph.D thesis, Claramont Graduate School, Claremont.
- Saudi Industrial Development Fund, (1987), *Consumer Expenditure and Purchasing Habits in Saudi Arabia*. (Mimeo), Riyadh.
- SCET International/SEDES, (1980), *Riyadh Action Master Plans, Technical Report No. 10*, Ministry of Municipal and Rural Affairs, Riyadh.
- SCET International/Sedes, (1982), *Riyadh Action Master Plans: Technical Report No. 8.*, Ministry of Municipal and Rural Affairs, Riyadh.
- Schnore, Leo F, (1969), The Statistical Measurement of Urbanization and Economic Development, in William A Faunce and William H Form (eds.), *Comparative Perspectives on Industrial Society*, Little, Brown, Boston: 91-106.
- Serageldin I S, et al, (1983), *Manpower and International Labor Migration in the Middle East and North Africa*, World Bank.
- Sert Jackson International/Saud Consult, (1982), *Jeddah Action Area Plans*, Ministry of Municipal and Rural Affairs, Riyadh.
- Shamekh A, (1975), *Spatial Patterns of Bedouins Settlements in Al-Qasim Region, Saudi Arabia*, Ph.D. Dissertation, University of Kentucky, Lexington.
- Shevky E and W Bell, (1955), Social Area Analysis Theory: Illustrative Application and Computational Procedures, *Stanford University Series in Sociology*, No. 2, Stanford University, Stanford.

- Shevky E and W Bell, (1961), Social Area Analysis in *Studies in Human Ecology* edited by George A Theodorson. Harper & Row, New York: 226-235.
- Shevky E and Williams M, (1949), *The Social Area of Los Angeles: Analysis and Typology*. University of California Press, Los Angeles & Berkeley.
- Sjoberg G, (1960), *The Preindustrial City: Past and Present*, The Free Press, New York.
- Sly D and Serrow W, (1993), *Population Distribution in the Context of Rapid Population Growth*, The Urbanization of the ESCWA Region 1950-2000; in Population Spatial Distribution, United Nations, ESCWA: 1-37.
- Smith I P and Feagin J R (eds.), (1987), *The Capitalist City*, T.J. Press, Padstow, Great Britain.
- Smith Richard A and Robert H Weller, (1977), Growth and Structure of the Metropolitan Community in Kent P. Schwirian (ed.), *Contemporary Topics in Urban Sociology*, General Learning Press, Morristown, New Jersey: 76-149 .
- Soares G A D, (1969), Economic Development and Class Structure, in William A Faunce and William H Form (eds.), *Comparative Perspectives on Industrial Society*, Little Brown, Boston: 126-140.
- Sogreah and Osailan, (1984), *Socio-Economic Survey of Villages and Hijars in the Kingdom of Saudi Arabia*, MOMRA, Riyadh.
- SPSSX, (1986), *User Guide*, Second Edition, SPSS Inc., Chicago, Illinois.
- Stren R E, and White R R, (1989), *African Cities in Crisis: Managing Rapid Urban Growth*, Boulder, Colo.: Westview Press.
- Taylor G, (1945), The Seven Ages of Towns, *Economic Geography*, 21: 57-158.
- Telmasani A, (1989), *Explorations into Urban Structure and the Impact of Housing Construction Subsidies on Residential Location: The Case of Riyadh, Saudi Arabia*, Ph.D. Dissertation, University of California, Berkeley (unpublished).
- The Council of Ministers, (1970), *Resolution No. 1170*, Riyadh.
- Teitz M B, (1968), Toward a Theory of Urban Public Facility Location, *Papers of the Regional Science Association*, vol. 13: 35-51.

- Timms D, (1971), *The Urban Mosaic: Toward A Theory of Residential Differentiation*, Cambridge University Press, Cambridge, U.K..
- Tower W D, (1905), The Geography of American Cities, *Bulletin of the American Geographical Society*, 37: 577-588.
- Twitchell K S, (1958), *Saudi Arabia With an Account of the Development of its Natural Resources*, third edition, Greenwood Press Publishers, New York.
- United Nations, (1982), *Demographic Indicators of Countries*, Department of International Economic and Social Affairs, New York.
- United Nations ESCWA, (1985), *Demographic and Related Socio-Economic Data Sheets*, New York
- United Nations, (1988), *World Population Prospects*, New York: 514-515.
- United Nations Development Programme (UNDP), (1989), *Urban Transition in Developing Countries: Policy Issues and Implications for Technical Cooperation in the 1990s*, New York.
- United Nations Development Program, (1990), *Human Development Report*, Oxford University Press, Oxford.
- United Nations, (1991), *World Urbanization Prospects 1990*, Department of International Economic and Social Affairs, New York.
- United Nations, (1992), *World Population Chart*, Department of Economic and Social Development - Population Division, New York.
- United Nations (ESCWA), (1993), *Demographic and Related Socio-economic Data Sheets for ESCWA countries*, No.7: 120-127.
- Van Arsdol M, Camilleri S, and Schmid C., (1958), The Generality of Urban Social Area Indexes, *ASR*, vol.23: 277-284.
- Von Thunen J H, (1826), *Der isolierte Staat in Beziehung auf Landwirtschaft und Nationaleconomie*. Hamburg: Fr. Derthes: 33.
- Wanner R A, (1977), The Dimensionality of the Urban Functional System, *Demography*, vol. 14, no. 4: 519-537.

- Wheaton W C and Shishido H, (1981), Urban Concentration, Agglomeration Economies, and the Level of Economic Development.' *Economic Development and Cultural Change*, vol. 30, no. 1: 17-30.
- World Bank, (19), Urbanization: *Sector Working Paper*, Washington D.C. Processed.
- World Bank, (1983), *Learning by Doing: World Bank Lending for Urban Development, 1972-82*, Washington D.C.
- World Bank, (1986), *Annual Report 1986*, Washington, D C.
- World Bank, (1988), Enabling Shelter Strategy urged by the UN Body, *The Urban Edge*, 12 (8).
- World Bank, (1990), *Social Indicators of Development 1989*, The Johns Hopkins University Press, Baltimore: 270-271.
- World Bank, (1991), *World Tables: 1989-90 Edition*, Washington D.C.: 472-474.
- World Bank, (1992), *Social Indicators of Development, 1991-1992*, Johns Hopkins Press, Baltimore: 268-269.
- Yemeni M, (1986), *Urban Land Development Policies: The Case of Saudi Arabia*, Ph.D. Thesis, University of Strathclyde, Glasgow.

لمحة عن المشاركين في اعداد هذا الكتاب

ادوارد لينش.. مستشار تنمية حضرية ، يعمل حاليا مخططا رئيسا لمدينة نيوروسيل بولاية نيويورك الامريكية ، عمل سابقا كخبير تخطيط بالهيئة الملكية للجيبيل وينع ، ولدى وكالة تخطيط المدن بوزارة الشئون البلدية والقروية بالمملكة العربية السعودية ، وهو مخطط ومعماري متخصص في التخطيط المحلي حيث عمل مستشارا للتنمية البلدية في عدد من بلدان امريكا اللاتينية.

دكتور بريان بيرش.. عضو باحث في الجغرافيا والامين العام لعلوم البيئة بجامعة ساوثبتون بالمملكة المتحدة ، تقاعد في سن مبكرة في العام ١٩٩٠م ليتفرغ كلية للابحاث ، ومنذ ذلك الحين يعمل استاذا زائرا بجامعةات ييل ، ساوثبتون و بليمات ، ويركز دكتور بيرش في ابحاثه على موضوعات الجغرافيا الريفية ، والقضايا البيئية وجغرافية التعليم.

دكتور زاهر عثمان .. يعمل حاليا مديرا لمؤسسة التراث وسبق أن عمل مديرا عاما لادارة التخطيط والبرامج بالهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وهو مخطط ومعماري ، اسهم في العديد من المشروعات العمرانية خصوصا مشروع الحي الدبلوماسي بمدينة الرياض ومشروع اعادة اعمار منطقة قصر الحكم بوسط الرياض القديمة.

دكتور صالح الهدلول .. يعمل حاليا وكيلا لوزارة الشئون البلدية والقروية لتخطيط المدن ، ويشارك في العديد من عمليات صنع القرار في مجال العمران والتخطيط بالمملكة ، عمل استاذا مساعدا ورئيسا لقسم العمارة بجامعة الملك سعود بالرياض ورئيسا لمجلس ادارة الجمعية السعودية لعلوم العمران ، وهو مخطط ومعماري مع تخصص في التنمية العمرانية والتصميم الحضري ، له العديد من الأبحاث العلمية المنشورة في مجالات علمية محكمة.

دكتور عبدالعزيز الخضيرى .. مخطط ومعماري ، يشغل حاليا منصب وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية المساعد لتخطيط المدن ، والمنسق لمشروع التعاون الفني مع برنامج الامم المتحدة الاثماني (مشروع التخطيط العمراني/الهيكلي) ، كما يرأس حاليا مجلس ادارة الجمعية السعودية لعلوم العمران ، عمل سابقا مديرا عاما لادارة التخطيط الحضري والاقليمي بوكالة تخطيط المدن ، له اسهاماته الفاعلة في مجال اعداد وتنفيذ المخططات.

دكتور عبدالله التلمساني.. معماري ومخطط مع تخصص في التصميم الحضري ، يعمل استاذا مساعدا في قسم التصميم البيئي بكلية الهندسة بجامعة الملك عبدالعزيز بجده ومحررا لجلة الجامعة للعلوم الهندسية ، وله العديد من الابحاث العلمية.

دكتور عبدالله الخليفه .. استاذ بقسم الاجتماع ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الامام محمد بن سعود بالرياض ، له خبرات طويلة في مجال التدريس والبحث في حقول الايكولوجيا البشرية والتركيبة الاجتماعية الحضرية ، له عدد من المقالات المنشورة في المجالات المحلية والعالمية.

دكتور عمر البنا .. يعمل استاذا للتخطيط الحضري والاقليمي بجامعة الملك فيصل بالدمام ، وهو مخطط اقليمي وله خبرات واسعة تعليمية وتخصصية في مجال التخطيط الاقليمي وتخطيط البيئة وتخطيط المدن الجديدة.

دكتور عمر المشعبي .. يعمل حاليا مستشارا للتخطيط العمراني بوزارة الشؤون البلدية والقروية ، عمل سابقا رئيسا لبلدية الطائف ، ووكيلا مساعدا لتخطيط المدن بوكالة تخطيط المدن / وزارة الشؤون البلدية والقروية ومنسقا لمشروع التعاون الفني مع برنامج الامم المتحدة الاثماني "مشروع التخطيط العمراني/الهيكلي" بالمملكة العربية السعودية ، وهو مخطط متخصص في التنمية الاقليمية والنقل الاقليمي ، له خبرة واسعة في ادارة التخطيط وصنع السياسات التخطيطية.

فدغوش المريخي.. اقتصادي ، يعمل حاليا مديرا عاما للادارة العامة للدراسات والابحاث بوكالة تخطيط المدن بوزارة الشؤون البلدية والقروية ، أسهم كثيرا في أعمال الصياغة والتنسيق القطاعي للاستراتيجية العمرانية الوطنية التي اقترحتها وزارة الشؤون البلدية والقروية ويشارك حاليا في الانشطة البحثية حول التخطيط الاستراتيجي والسياسات الانمائية بوزارة الشؤون البلدية والقروية.

دكتور فيصل المبارك .. يعمل استاذا مساعدا بقسم التخطيط العمراني ، كلية التخطيط ، جامعة الملك سعود بالرياض ، عمل وكيلا لامانة مدينة الرياض للمشاريع والتعمير ، وهو معماري ومخطط متخصص في الشكل والنمط العمراني وهما من المجالات الرئيسة في ابحاثه التي يعكف عليها حاليا.

دكتور محمد الحماد .. يعمل حاليا مستشارا بوزارة الشؤون البلدية والقروية ، عمل سابقا مديرا عاما للمعهد العربي لانماء المدن بالرياض ومستشارا للمجلس الاعلى للجامعات السعودية ، واستاذا مساعدا في الادارة العامة بجامعة الملك سعود بالرياض وجامعة الملك عبدالعزيز بجده ، له العديد من المقالات المنشورة ، وهو عضو في هيئة التحرير لمجلتي "مجتمع وعمران" و "المدن".

دكتور محمد الربدي .. يعمل حاليا استاذا مساعدا ورئيسا لقسم الجغرافيا بجامعة الامام محمد بن سعود بالرياض ، وهو باحث جغرافي متخصص في الجغرافيا الطبية والجغرافيا السكانية.

دكتور محمد عبدالرحمن .. يعمل حاليا خبيرا للتنمية الاقليمية بمشروع التعاون الفني مع برنامج الامم المتحدة الانمائي (مشروع التخطيط العمراني/الهيكلية) بالملكة العربية السعودية ، والدكتور عبدالرحمن اقتصادي تنمية مع تخصص في الاقتصاد الاقليمي ، اسهم كثيرا في صياغة واعداد الاستراتيجية العمرانية الوطنية للمملكة العربية السعودية.

دكتور محمد عوض .. استاذ مساعد بقسم التخطيط الحضري والاقليمي بجامعة الملك فيصل بالدمام ، ومستشار غير متفرغ في فريق اعداد المخطط الاقليمي والعمراني لمحافظة الاحساء ، مخطط ومعماري يتركز اهتمامه البحثي في مجال الانظمة واللوائح التخطيطية والتنمية الاقتصادية والتخطيط البيئي.

دكتور محمد القحطاني .. استاذ مشارك ورئيس قسم الجغرافيا ، جامعة الملك سعود فرع أبها ، وهو باحث جغرافي متخصص في جغرافية التعليم والجغرافيا السكانية وقضايا التخطيط والتنمية ، وله أبحاث في مجالات السياحة والخدمات العامة.

دكتور نارايانان ايدان .. عمل حتى عام ١٤١٦هـ خبير تخطيط بوكالة تخطيط المدن بوزارة الشؤون البلدية والقروية بالمملكة العربية السعودية ، وعمل أيضا كمستشار اقتصاد حضري واقليمي واستاذا مساعدا بكلية التخطيط والعمارة بمدينة أحمد آباد بالهند ، وهو مخطط اقتصادي متخصص في التخطيط الاستراتيجي للتنمية والاقتصاد الحضري والاقليمي وسياسات التنمية الاسكانية ، وهو عضو في المعهد الملكي لتخطيط المدن بلندن ، له عدد من المقالات المنشورة في دوريات التنمية.

دكتور وليد عبدالعال .. يعمل استاذا مشاركا بقسم التخطيط الحضري والاقليمي ، كلية تصاميم البيئة ، جامعة الملك عبدالعزيز بجده ، وهو مخطط ومعماري متخصص في قواعد ونظم انماء الاراضي ويعمل كمستشار لوكالة وزارة الشؤون البلدية والقروية لتخطيط المدن ، اسهم جيدا في صياغة نظام التخطيط العمراني للمملكة ، له العديد من الابحاث المنشورة في مجالات علمية محكمة.

دكتور ويليام باركر فرسبي .. استاذ الاجتماع ومدير مركز الابحاث السكانية بجامعة تكساس في أوستن ، عمل سابقا مديرا لقسم الاجتماع بجامعة تكساس ، واختير مؤخرا عضوا بجمعية الابحاث والدراسات الاجتماعية ، له مؤلفات وابحاث منشورة ، ويركز في ابحاثه على الايكولوجيا الحضرية والاجتماعية ودراسات العرقيات السكانية.

يخص المحرران التنفيذيان بالشكر أولئك الذين قدموا العون والمساعدة في اعداد هذا الكتاب ، وهم: السيد/ فتحي سهاونه الذي قام بترجمة فصل المقدمة والفصول ارقام ١ ، ٢ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ الى العربية وساعد في الاشراف على الاخراج النهائي ، والسيد/ احمد فرغلي الذي قام بصف الكتاب بأكمله ، والسيد/ فيليب ساليس الذي قام باخراج الكتاب واعداد الرسومات..

"If Saudi Arabia is so unique, why should the reader of Habitat International, ..., take notice of this book? The answer is that the key concerns of this volume are ours too. How can we shape our future? How to grapple with rapid change? How to innovate? ... how to improve co-ordination among different ministries and agencies? ..., how to influence private sector decisions? How best to promote public participation and local decision-making?...

"لما كانت المملكة العربية السعودية تمثل حالة فريدة في تجربتها العمرانية.. فلماذا يهتم قراء المجلة الدولية للإسكان بهذا الكتاب؟.. الجواب يكمن في أن القضايا الأساسية والتحديات التي يطرحها الكتاب هي ذاتها القضايا والتحديات التي نواجهها. كيف نرسم مستقبلنا؟.. وكيف نتعامل ونتعايش مع التغيرات السريعة؟.. كيف نبدع؟.. وكيف نرفع مستوى التنسيق بين الأجهزة المختلفة؟.. كيف نحفز وندعم ونوجه استثمارات القطاع الخاص؟.. ماهي أفضل السبل لتعزيز مساهمة المواطن ودعم دور الإدارة المحلية في مجمل العمل الإنمائي؟.."

"The book ..., enquiries in these areas of plan and policy making to initiate a search for an appropriate urban policy for Saudi cities...."

" هذا الكتاب بمثابة بحث منظم في مجال رسم الخطط والسياسات الإنمائية سعياً للوصول إلى استراتيجيات عمرانية ملائمة للمدن السعودية .."

... "How can a community pull together as a nation, innovate, meet the challenges of change, shape its future? These are the key questions left by the authors, which are relevant to every policy-maker the world over. As such, monitoring the development of Saudi Arabia over the next ٢٠ years will yield useful lessons for many."

" كيف يعاضد المجتمع كأمة واحدة ، تستطيع أن تبتدع ، وأن تجابه التحديات وترسم مستقبلها؟.. تلك هي القضايا التي تعامل معها المشاركون في اعداد هذا الكتاب وهي قضايا تهم راسمي السياسات وواضعي الخطط في أرجاء المعمورة. ولذلك فإن متابعة عملية التنمية في المملكة العربية السعودية خلال العشرين سنة القادمة سيتمخض عنها دروس قيمة للكثيرين.."

Habitat International, Vol. ٢١, No. ١, ١٩٩٧. Max Craglia, University of Sheffield, UK.

This book "... explains how the process of urbanisation has operated in Saudi Arabia and the development of its planning system. It consider(s) alternative patterns of spatial development and ... ways of reforming and strengthening the planning process, and reviews the challenges that lie ahead. ... the book ... provides an invaluable survey of planning and development in Saudi Arabia".

هذا الكتاب "... يوضح مسيرة عملية التحضر ونشأة وتطور نظام التخطيط في المملكة العربية السعودية. كما يتناول الأنماط البديلة للتنمية المكانية وطرق دعم وإعادة تشكيل العملية التخطيطية ، ويستعرض التحديات التي يتوقع مجابهتها مستقبلاً. ويقدم كذلك مراجعة قيمة لعملية التخطيط والتنمية في المملكة العربية السعودية.."

Cities, Vol. ١٤, No. ١, ١٩٩٧. John Delafons, University of Reading, UK.

"Anyone familiar with the scanty literature on Middle Eastern urbanisation must conclude that this book is an important and welcome addition ...".

" العالم بتدرة الابحاث والدراسات عن التحضر والعمران في بلدان الشرق الأوسط لابد أن يخلص إلى أهمية هذا الكتاب الذي يمثل إضافة مميزة وهامة في هذا المجال..."

Environment and Planning A, Issue ٢٩/٤, ١٩٩٧. Nizar AlSayyad, University of California, Berkeley.

رقم الايداع : ٩١/١٨٧٢

ردمك : ٨-٣-٩٠٥٤-٩٩٦٠